

الْإِنْصَافُ

في مسائل الخلاف

بين النحويين: البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي

المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

الجزء الأول

ومعه كتاب

الْإِنْصَافُ ، من الإنصاف

تأليف

محمد بن أبي عبد الحميد

دار الفكر

تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشرح والتفصيل

جميع حق الطبع محفوظ لمحققيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، الذى بعثه الله بالحنيفية الواضحة والدين القويم ، فهدى الناس من الضلالة وبصرهم من العمى وأخرجهم من الظلمات إلى النور ، وعلى آله مصابيح الظلام وهُدَاة الأنعام ، وصَحْبُه القادة المفاويز أولى الآراء الراجحة والحُجَج الواضحة والمنهاج المستقيم ، وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سُنَّه إلى يوم الدين .

وأما بعد ؛ فإني منذ أكثر من خمسة عشر عاما كنت قد عُيْتُ بتخريج كتاب « الإنصاف ، فى مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين » الذى صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد ، الأنبارى ، النحوى ، المولود فى سنة ٥١٣ ، والمتوفى فى سنة ٥٧٧ من الهجرة ، بعد أن قرأت بعض مسائله لأبنائى من طلبة الدراسات العليا فى كلية اللغة العربية لإحدى كليات الجامع الأزهر ، وعَلَّقت عليه تعليقات ذات شأن ، ثم رأيت أن أذيع الكتاب مع شرحى عليه الذى أسميته « الانتصاف ، من الإنصاف » ليكون بين يَدَيَّ قراء العربية « كتاب لطيف ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى جنيفة »^(١) ، وكان أن قدَّمتُ الكتاب للنشر ، ولكن أزمة الورق فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقفت حائلا منيعا بين نشر الكتاب مع شرحى عليه ، وكنت بين اثنتين : إما أن أنشر الكتاب وحده وأترك شرحى الذى

(١) من كلام مؤلف « الإنصاف » فى وصف كتابه .

كَابَدْتُ فِيهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مِنَ الْجُحْدِ وَالْعَنَاءِ ، وَإِنَّمَا أَنْ أتركهما جميعاً حتى يأذن الله بنشرهما معا ، وترددت كثيراً فيما عسى أن أختار من هاتين الخلتين ، وَصَحَّ الْعَزْمُ آخِرَ الْأَمْرِ عَلَى أَنْ أَرْضَى بِنَشْرِ كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» غُفْلاً مِمَّا كَتَبْتَهُ عَلَيْهِ؛ رَغْبَةً فِي أَنْ يَعْرِفَهُ قَرَاءُ الْعَرَبِيَّةِ وَيَرَوْا أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ مَا صَنَفَ عِلْمَاؤُنَا فِي فَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَيَقْبَلُوا عَلَيْهِ وَيَرْتَحُوا لَهُ . وَظَهَرَ السِّكْرُ كُلُّهُ أَرَادَ النَّاشِرُونَ ، فَإِذَا أُمَامِلُ الْعُلَمَاءِ يَرْضَوْنَ عَنْهُ وَيَجِدُونَ فِيهِ طَالِباً تَأَقَّتْ إِلَيْهَا أَنْفُسُهُمْ ، وَإِذَا هُمْ يَقْبَلُونَ عَلَى قِرَائَتِهِ وَيَسْتَجِزُونَ الْوَعْدَ بِإِخْرَاجِ «الْإِنْصَافِ» مَعَهُ .

وَهَذَا أَعُودُ إِلَى أَوْرَاقِ الَّتِي كُنْتُ كَتَبْتُهَا يَوْمَئِذٍ فَأَخْتَارَ مِنْهَا مَا لَا أَجِدُ مَنَاصَافاً مِنْ إِذَاعَتِهِ مِمَّا يُؤَيِّدُ رَأْيَا أَوْ يَدْفَعُ رَأْيَا ، وَمِمَّا يَشْرَحُ شَاهِدًا أَوْ يَذْكَرُ شَاهِدًا مِنْ أَشْبَاهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَأُمَامِلُهُ ، أَوْ مِمَّا يَقْوَى حُجَّتُهُ وَيُؤَيِّدُهَا ، أَوْ مِمَّا يَقَعُ حُجَّةٌ لِلخَصْمِ الْآخَرِ عَلَيْهِ ، أَوْ مِمَّا يُوَجِّهُ الشَّاهِدَ عَلَى غَيْرِ مَا رَأَاهُ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ تَرَكْتُ كَثِيراً مِمَّا كُنْتُ أَعْدَدْتُهُ وَقْتُ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى خِيفَةَ الْمَلَالِ وَالسَّأَمِ ، وَلَعَلِّي عَائِدٌ إِلَى هَذَا الَّذِي تَرَكْتُهُ الْيَوْمَ فَبَاسِطٌ فِيهِ الْقَوْلَ وَنَاشِرُهُ ، وَاللَّهُ الْمُسَوِّلُ أَنْ يُوَفِّقَ إِلَى ذَلِكَ وَيَهَيِّئَ لَهُ أَسْبَابَهُ ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ مَوَانِعَهُ ، إِنَّهُ وَلِيُّ الْإِجَابَةِ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وَقَدْ وَضَعْتُ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ عَنَوَانًا وَجَعَلْتُهُ بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفِينَ هَكَذَا [] .

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نَحْنُ وَمَا نَعْلَمُ ، وَمَا نَحْنُ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ، رَبِّ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ، رَبِّ تَقَبَّلْ مِنِّي وَاقْبَلْنِي ، وَتَجَاوِزْ عَنِّي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْبَرُّ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ ؟

كتبه المغتر بالله

محمد بن عبد الله بن محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام ، العالم ، الزاهد ، كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري وَفَّقَهُ اللَّهُ :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاة [والسلام] على صَفْوَتِهِ النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ المبعوث بالدين اَلْمُتَيْنِ ، وعلى آله وأصحابه وَعِزَّتِهِ الْبَرَّةِ الْمُتَقِينَ .

وبعد ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين على بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية - عَمَرَ اللَّهُ مَبَانِيهَا ! وَرَحِمَ اللَّهُ بَانِيهَا ! - سألوني أن أُلْخِصَ لَهُمْ كِتَابًا لَطِيفًا ، يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أولَ كتابٍ ^(١) صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلِّفَ على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السَّلفِ ، ولا أُلِّفَ عليه أحد من الخلف . فَتَوَخَّيْتُ ^(٢) إِجَابَتَهُمْ عَلَى وَفْقِ مَسْأَلَتِهِمْ ، وَتَحَرَّيْتُ إِسْعَافَهُمْ لِتَحْقِيقِ طَلِبَتِهِمْ ؛ وفتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قَصَدْتُ إِلَيْهِ ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى يَنْفَعُ بِهِ ؛ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ .

(١) يذكر لنا التاريخ أن أبا جعفر النحاس المصري ، تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المبرد والزجاج ، والمتوفى في سنة ٣٣٨ (أي قبل مولد المؤلف بنحو ١٦٥ عاماً) قد ألّف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين ، وسماه « المبهج » ولعل المؤلف لم يطلع عليه ، ولم يسمع به .

(٢) توخيت : قصدت .

١ - مسألة

[الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشُّمُو - وهو العُلُو - .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [٢] قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العَلَامَة ، والأَسْمُ وَسْمٌ على المسمَّى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المسمى ؛ فصار كالوَسْم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تَوْضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصلُ في اسم وَسْم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف ، ووزنه إعلٌ ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الشُّمُو لأن الشُّمُو في اللغة هو العُلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُمُوًا ، إذا عَلَا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يَقُولُ على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد : الاسم ما دلَّ على مسمًى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد ، فلما سَمَّا الاسمُ على مَسْمَاهُ وَعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من الشُّمُو ، لا من الوَسْم .

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (س م و) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٣٦ طأورية) وكتاب « أسرار العربية » لصاحب الإنصاف (ص ٣ ليدن) وأوضح المسالك لابن هشام (شرح الشاهد رقم ٥ بتحقيقنا)

ومنه من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام^(١) - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه وهو الاسم ، نحو « الله رَبُّنَا ، ومحمدٌ نَبِيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم رُبعه ، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذهبَ زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذهبَ ضربٌ » ، وانطلقَ كَتَبٌ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها ما لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِن ، وَلَنْ ، وَلَمْ ، وَبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسم يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه ، والفعل يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، والحرف لا يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف : أى علّا ، فدَلَّ على أنه من السمو . والأصل فيه سموٌ على وزن فِعلٍ^(٢) - بكسر

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة ، وقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضاف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى العدود المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه بمعزل عن السماع والقياس

(٢) اعلم أولاً أن العرب قد قلوا « اسم » بكسر همزة الوصل وبضمها أيضاً ، وقالوا « سم » بكسر السين وضمها أيضاً وجعل حركات الإعراب على الميم ، وقالوا « سما » مقصوراً على مثال هدى وتقى وضحى ، وستأتى هذه اللغات مع الشواهد التي ساقها المؤلف ، ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا في وزن « سمو » على مذهب البصريين ؛ فمنهم من قال : أصله سمو - بكسر السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح حمل وجذع ، ومن المعلن قنو ، فمن حذف الواو ولم يعوض من المحذوف شيئاً أبقي السين على كسرتها التي كانت لها ، ومن حذف الواو وعوض من المحذوف همزة الوصل ألقي كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة ، ومنهم من قال : أصله سمو - بضم السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح قفل وقرط ، ومن المعلن عضو ، فمن حذف الواو ولم يعوض أبقي ضمة السين على حالها ، ومن حذف الواو وعوض منها همزة الوصل ألقي ضمة السين على =

الفاء وسكون العين - فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عَوَضًا عنها ، ووزنه إِفْعُ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة العلامة ، والاسم وَسمٌ على المسمّى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ [٣] ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضا عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ^(١) ، ألا ترى

= الهمزة ، ثم اعلم أن جمع الاسم على « أسماء » لا يقوى أحدهذين الرأيين ولا يرشحه ، وذلك لأن أفعالا من أوزان المجموع يكون لفعل المكسور أوله الساكن ثانيه كما يكون لفعل المضموم أوله الساكن ثانيه الصحيح والعلل في ذلك سواء ، فأنت تقول : أحمال ، وأجذاع ، وأقناء ، وأققال ، وأقراط ، وأعضاء

(١) اعلم أولا أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحيانا ، وحذفوا لام الكلمة أحيانا أخرى ، وأن هذا الحذف قد يكون لعلّة تصريفية ، وقد يكون اعتباطا لا لعلّة تصريفية اقتضته ولا لسبب أوجه إلا مجرد التخفيف ، وأنهم قد يحذفون ويعوضون من المحذوف شيئا ، وقد يحذفون ولا يعوضون من المحذوف شيئا أصلا ، فأما المحذوف لعلّة تصريفية فلا نريد أن نتعرض له لأنه مبين في كتب التصريف بطله وأسبابه التي اقتضته ، وأما الحذف لغير علّة تصريفية استوجبه فهو موضوع حديثنا الآن ؛ إذ كانت كلمة « اسم » من هذا النوع ، فنقول : أما حذف الفاء لغير علّة مع عدم التعويض عنها فنحو « سم » على مذهب الكوفيين الذين يقولون إن أصله « وسم » فحذفت الواو التي هي فاء الكلمة بدون علّة اقتضت هذا الحذف ولم يعوض من هذا المحذوف شيء أصلا ، وأما حذف الفاء من غير علّة تصريفية مع التعويض عنها فنحو « اسم » على مذهب الكوفيين أيضا ، فقد حذفت الواو التي هي فاء الكلمة وعوض عنها همزة الوصل في مكانها ، ونحو « لسة » =

أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوْ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا :
 أَبْنُ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدِ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله
 فلم يقولوا إَعْدُ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَّةٌ ؛ لأن القياس
 فيما حُذِفَ منه لأمه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن
 يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم
 ما حذف فاؤه وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لأمه

== للترب المساوى في السن فإن أصله ولد بدليل أنه من الولادة ، و«حشة» اسم للأرض
 الموحشة التي لا أنيس فيها فإن أصله من الوحش ، و«رقة» اسم للفضة فإن أصله
 واوى الفاء بدليل الورق بفتح الواو وكسر الراء بمعناه ، ونحوه «جبة» اسم للمكان
 الذي تتوجه إليه ، فإن الاشتقاق يدل على أن أصله من واوى الفاء نحو الوجهة والتوجه
 وتوجهت لتقاء كذا ، وما أشبه ذلك . وأما ما حذف لأمه اعتباطا ولم يعوض منها شيء
 فنحو غد ، ويد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وحم ، ومنه «سم» عند البصريين الذين
 يقولون : إن أصله «سمو» فحذف الواو ولم يعوض منها شيء ، وأما ما حذف لأمه
 اعتباطا وعوض منها شيء فنحو «اسم» عند البصريين أيضا ؛ فقد حذف لأمه وهي الواو
 وعوض منها همزة الوصل ، ونظيره «ابن» فإن أصله «بنو» فحذف لأمه اعتباطا
 وعوض منها همزة الوصل ، ومن ذلك «سنة» و«شفة» و«عزة» و«ثبة»
 و«كرة» و«عضة» و«ثبة» و«إرة» وأخواتها ، فقد حذف لامات هذه الكلمات وعوض
 من هذه اللام تاء التأنيث في مكان المحذوف . وإنما بسطنا لك هذا الموضوع لتعلم أنه ليس هناك
 ضابط لا ينخرم للحذف والتعويض ، ثم نقول : حاصل الوجه الأول مما رده المؤلف على ما ذهب
 إليه الكوفيون أنه إذا عوض حرف من حرف لزم أن يكون حرف العوض في غير مكان
 الحرف الم عوض منه ، وللكوفيين أن يمنعوا ذلك ، وأن يقولوا : لا ، بل يجوز الأمران
 جميعا : أن يكون العوض في مكان الم عوض منه ، وأن يكون حرف العوض في غير مكان
 الحرف الم عوض منه ، وقد عرفت أمثلة ذلك في محذوف الفاء وفي محذوف اللام ، كما
 عرفت فساد قول المؤلف «كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لأمه وعوض بالهاء في آخره» .

وعَوْضُ بالهاء في آخره^(١) ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن سَمَلَه على ماله نَظِيرٌ أَوَّلِي من سَمَلِه على ما ليس له نظير ؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُمُو لا من الوشم .

والوجه الثاني : أنك تقول « أُتِمَّتِه » ولو كان مشتقا من الوشم لوجب أن تقول « وَسَمَّتُه » فلما لم تقل إلا « أُتِمَّتِ » دلَّ على أنه من السُمُو ، وكان الأصل فيه « أُتِمَّتُ »^(٢) ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، فكذلك ها هنا .

وإنما وجب أن تُقَلَّبَ الواو ياء رابعة من هذا النحو سَمَلًا للماضي على المضارع ، والمضارع يُجِبُّ قلبُ الواو فيه ياء نحو « يُعَلِّي ، ويُذَعِّي ، وَيُسْنِي » والأصل فيه « يُعَلُّو ، ويُذَعُّو ، وَيُسَمُّو » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة

(١) قد علمت أنه وجد في كلامهم ما حذف لامه وعوض بالهاء في آخره ، وذلك مثل : عزة ، وعضة ، وإرة - بكسر أوائلهن وفتح ثانيهن غفقا - ومثل : كرة ، وقلة ، وثبة - بضم أوائلهن وفتح ثانيهن غفقا - ومثل : سنة ، وشفة - بفتح أولهما وثانيهما - كما وجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض منها اثناء في آخره نحو لدة ورقة وحشة وجهة من أسماء الأعيان ، ونحو عدة وزنة وهبة وصفة وجدة من المصادر .

(٢) للكهوفيين أن يدعوا أن هذه الكلمة قد حصل فيها قلب مكافئ ، وأنهم قالوا أول الأمر « أوسمت » على وزن أفعلت ، ثم نقلوا الواو التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام فقالوا « أسموت » على وزن أعلفت ، ثم قلبوا هذه الواو - بعد أن صارت في آخر الكلمة - ياء ، فصارت « أسييت » وبهذه الطريقة نفسها يجيئون عن الوجوه الآتية الثالث والرابع والخامس ، وقد تنبه موفق الدين ابن يعيش إلى ذلك فقال « فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل ؛ فلا يصار إليه وعنه مندوحة » اهـ .

مكسورا^(١) ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقَات ، ومِيعَاد ، ومِيزَان ، والأصل : مِوقَات ، ومِوَعَاد ، ومِوَزَان ؛ لأنه من الوقت ، والوعد ، والوزن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك ها هنا . وإنما حلوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والحفاظة على أن تجري الأبواب على سَنَنِ واحد ، ألا ترى أنهم حلوا المضارع [٤] على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو « تَضْرِبْنَ » وحذفوا الهزنة من أخوات « أَكْرِمُ » نحو « نُكْرِم ، وتُكْرِم ، ويُكْرِم » والأصل فيه « نُؤْ كْرِم ، وتُؤْ كْرِم ، ويؤْ كْرِم » كما قال :

١ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْ كَرِمًا *

(١) في كلام المؤلف ما يدل على أنه يشترط قلب الواو ياء أن تكون هذه الواو ساكنة ، وليس ذلك بمستقيم على إطلاقه ؛ فإن الواو المتطرفة — أى الواقعة في آخر الكلمة — تنقلب ياء إذا انكسر ما قبلها ، مطلقا ، أى سواء أكانت ساكنة أم متحركة بل هى لا تكون ساكنة في آخر الكلمة — إلا لعارض لا دخل له في قلبها — وذلك ، من قبل أن آخر الكلم المتمكنة هو محل الإعراب ، وانظر إلى قولهم « رضى » وهو فعل ماض من الرضوان ، فإن أصل يائه واو مفتوحة ، وانظر إلى قولهم « غزى » و « دعى » بالبناء للفعل ؛ فإن أصل يائهما الواو ، بدليل قولهم : دعاه يدعو ، وغزاه يغرزه ، وقد انقلبت واوها ياء لجرد كونها طرفا مكسورا ما قبلها ، ثم انظر بهد ذلك إلى قولهم « الداعى ، والغازى ، والراضى » فإنك ستجد أن أصل هذه الياءات واو ، بدليل الاشتقاق الذى أشرنا إليه ، وقد انقلبت الواو في الكلمات ثلاث ياء لوقوعها في آخر الكلمة وكسر ما قبلها وأما سكون هذه الكلمات في حالة الرفع وحالة الجر فلعلة أخرى ، وهى استتقال الضمة والكسرة على الواو والياء ، والذى يؤكد لك ذلك أن هذه الواوات تنقلب ياء في حالة النصب أيضا مع ظهور الفتحة على الواو وعلى الياء .

وإنما يشترط سكون الواو مع انكسار ما قبلها قلبها ياء إذا كانت في وسط الكلمة نحو ميعاد وميقات وميزان ، وقد بين المؤلف أصل هذه الكلمات .

١ — هذا البيت من الرجز للشطور ، وهو لأبى حيان الفيضى ، ومع كثرة ترديد =

حملا على أَكْرَمُ . وإنما حذف إحدى المهمزتين من « أَكْرَم » لأن الأصل فيه « أَأَكْرَمُ » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَمِدُّ ، نحو « أَعِدُّ ، وَنَعِدُّ ، وَتَعِدُّ » والأصل فيها : أَوْعِدُّ ، وَتَوَعِدُّ ، وَتَوَعِدُّ ، حملا على يَمِدُّ ، وإنما حذف الواو من « يَمِدُّ » لوقوعها بين ^(١) ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر

النحاة وأهل اللغة لهذا الشاهد فإن لم أقف له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٨٠) والأشعري (رقم ١٢٥٢) وانظره في اللسان أيضا (ل ر م) وقوله « أهل » معناه مستحق وذو أهلية ، و « يؤكرم » بالبناء للمجهول ، وأراد يكرم . والشاهد فيه قوله « يؤكرم » فإن هذه الكلمة قد جاءت على الأصل الأصيل ، لكنها مخالفة للاستعمال المثلث ، لأنهم يحذفون الهمزة من مضارع أفعل كأكرم وأورد وأوفي وذلك لأنهم استقلوا وجود همزتين متواليتين في أول الكلمة في قولهم « أَأَكْرَم » وحملوا « نؤكرم » و « تؤكرم » و « يؤكرم » على البدوء بهمزة المضارعة قصد إلى التجانس ومعاملة للأشياء معاملة واحدة ، وإن لم يكن في البدوء بالنون والياء وائتاء من الثقل مثل ما في البدوء بالهمزة ، وقد عاود هذا الراجز الأصل المجهول حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول خظام المجاشعي ، وانظره في اللسان (ث ف ي) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنُ غَيْرُ خِطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنِ
* وَصَالِيَاتٍ كَكَمًا يُؤْنَفَيْنِ *

(١) جملة ما يشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :
الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويؤام وكما في نحو يوعد ويولد ويوزن - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشدد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليها .
والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويوضؤ ، أو كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعد ويوفي - بالبناء للمجهول - لم تحذف الواو ؛ لأن الفتحة التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تتقوى بها الياء .
والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في اسم نحو يوعيد - على مثال يقطين من الوعد - لم تحذف الواو .

أخواتها عليها في الحذف ، كُلُّ ذلك لتحصيل التشاكل والقرار من نَفَرَة الاختلاف ،
فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة
بالقلب أَقْبَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس
الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أَمُّ من القلب ،
فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو «تَغَارَيْتُ» و«تَرَجَّيْتُ» وإن لم تقلب ياء في
المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فريدت التاء فيهما
لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ، ألا ترى
أنك تقول في المضارع : أَغَارِي ، وَأَرْجِي ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم هذا القلب
قبل الزيادة في «غازيت أَغَارِي» و«رجيت أَرْجِي» فكذلك بعد الزيادة في تغازيت
و«تَرَجَّيْتُ» ، حملا لتغازيت على غازيت ، و«تَرَجَّيْتُ» على رجيت ، مراعاة للتشاكل ،
وفراغاً من نَفَرَة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره «سُمِّيَ» ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ
لكان يجب أن تقول في تصغيره «وُسِّمَ» كما يجب أن تقول في تصغير زِنَةٍ :
وُزَيْنَةٌ ، وفي تصغير عِدَةٍ : وَعِيدَةٌ ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم
يجز أن يقال إلا سُمِّيَ دلَّ على أنه مشتق من السُّمِّ ، لا من الوَسْمِ .

والأصل في سَمِيَّ : سُمِّيُو ، إلا أنه لما اجتمعت [هـ] الياء والواو والسابق منهما ساكن
قلبو الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجِيْدٌ وَهَيِّنٌ وَمَيِّتٌ . والأصل
فيه : سَيُّودٌ وَجَيُّودٌ وَهَيُّونٌ وَمَيِّوْتٌ ؛ لأنه من السدود والجودة والهوان والموت ، إلا أنه
لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبو الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ،
وكذلك أيضاً قالوا : طَوَيْتُ طَيًّا ، وَلَوَيْتُ لَيًّا ، وَشَوَيْتُ شَيًّْا ، والأصل فيه :
طَوَوِيًّا وَلَوَوِيًّا وَشَوَوِيًّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبو
الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى

الواو لأن الياء أَخَفُّ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثقلِ إلى الأخفِّ أولى من قلب الأخفِّ إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيه « أَسْمَاءُ ^(١) » ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ؛ فلما لم يحز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

والأصل في أَسْمَاءُ أَسْمَاو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَمَاء ، وِكِسَاء ، وِرَجَاء ، وَنَجَاء . والأصل فيه : سماء ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وكَسَوْتُ وَرَجَوْتُ وَنَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنهم من قال ^(٢) : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة - والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ - لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو ^(٣) وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَمَا ، وَعَلَا ، ودَعَا ، وَغَزَا ، والأصل فيها سَمَوُ وَعَلَوُ ودَعَوُ وَغَزَوُ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ ودَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ،

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أسامي » بتشديد الياء - وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي متقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منهما ساكناً قلبوا الواو ياء ثم أدغموا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المتقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » وتحذف هذه الياء الحقيقية في حالتي الرفع والجبر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسام ماتليق بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

(٢) ينسب العلامة رضى الدين في شرح الشافية هذا رأى إلى حذاق الصرفين

(٣) الصواب أن يقال « قد وليتها الواو »

إلا أنه لَمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذلك ها هنا قلبوا الواو في أسماء ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنتان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لا لتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هوائية كما أن الألف هوائية ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

[٦] والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمي ، على مثال علي ، والأصل فيه سَمُو ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار سُمي ، قال الشاعر :

٢ - واللهُ أَسْمَاكَ سُمِّيَ مُبَارَكَا آتَرَكَ اللهُ بِهِ إِيْثَارَكَا

٢ - هذا بيت من الرجز للشطور يقول ابن خالدة القناني - نسبة إلى القناني بفتح القاف وهو جبل لبنى أسد فيه ماء يسمى العسيلة - وقد أنشده في اللسان (س م و) وأنشده ابن يعيش ، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥ بتحقيقنا) و « أَسْمَاكَ » أراد ألهم آلك أن يسموك ، و « سَمَا » أى اسما « مباركا » أى ذا بركة « آتَرَكَ » ميزك واختصك ، و « إِيْثَارَكَ » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، ويجوز أن يكون هذا الضمير فاعل المصدر ، كما يجوز أن يكون مفعوله ؛ فعلى الأول يكون المعنى : آتَرَكَ اللهُ بهذا الاسم المبارك إِيْثَاراً مثل إِيْثَارِكَ أنت الناس بالمعروف والعطاء ، وعلى الوجه اثنان يكون المعنى : آتَرَكَ اللهُ بالاسم المبارك إِيْثَاراً مثل إِيْثَارِهِ إِيْثَارُهُ بِالْفَضْلِ ومكافئ الأخلاق . والاستهزاء به في قوله « سَمَا » فقد زعم المؤلف أن هذه الكلمة مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، وعلى هذا يكون نصبها بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، كما نقول : استيقظت ضحى ، واتقيت تقى ، واتبعت هدى ، ولكن هذا الذى ذكره المؤلف ليس بمتعين ، فإنه يجوز أن تكون كلمة « سَمَا » في هذا البيت قد جاءت على لغة من يقول « سم » بكسر السين أو ضمها وآخره صحيح مثل غد ود ودم وأب وأخ ، ويكون منصوباً متوناً كما نقول : أزورك غداً ، واتخذت عندك يداً ، وقد أقرت =

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهمزة ، وأسم بضمها ، وسِم بكسر السين ،
وسُم بضمها . قال الشاعر :

٣ — وَعَامَنَا أَعْجَبْنَا مُقَدِّمَهُ يُدْعَى أَبَا السَّعْحِ وَقِرْضَابُ سُمِّهِ^(٢)
* مُبْتَرٍ كَأَلِكُلٍّ عَظْمٍ يَلْحُمُهُ *

وقال :

٤ — بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّهِ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَسْلَمِهِ^(٣)
ويروى سُمُّه بضم السين ، وسُمِّي على وزن عُلِّي ، على ما بينا . والله أعلم .

== دما ، وما أشبه ذلك ، ومضى جاز في هذا الشاهد هذان الوجهان لم يصلح أن يكون دليلاً
على إحدى اللغتين بعينها ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، كما
يقولون ، ونظير هذا البيت في احتمال اللغتين ما أنشده أبو العباس :

فدع عنك ذكر اللهو ، واعمد بمدحة لخير معد كلها حينما اتسمى
لأعظمها قدراً ، وأكرمها أباً ، وأحسنها وجهاً ، وأعلنها سماً
والذي يتعين أن يكون مقصوراً ما حكاه صاحب الإفصاح من قول بعضهم « ماسمك »
فإنه قد أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً ؛ إذ لو كان عنده صحيح
الآخر كيد وغد لقال « ماسمك » بضم الميم ، فتأمل ذلك .

٣ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور أنشدها كلها صاحب اللسان (ق ر ض
ب — برك — س م و) من غير عزو ، وأنشد موفق الدين ابن يعيش أولها وثانيها من
غير عزو أيضاً ، وأنشدها ابن جني في شرح تصريف المازني (١ / ٦٠) وتقول « قرضب
الرجل فهو قرضاب » إذا أكل شيئاً يابساً ، وتقول « رجل مبترك » إذا كان معتمداً
على الشيء ملحاً فيه ، يريد أنهم ظنوا في مقدم العام أنه سيكون عام رخاء ، فإذا هو يكون
عام شدة وجذب ، يلح على أموالهم بالإفناء حتى يأتي عليها ، والاستشهاد فيه بقوله « سمه »
وهو يروى بكسر السين وضمها ، فيكون دليلاً على أن من العرب من يقول في الاسم
« سم » بخذف لامه من غير تمويض ومعاملته معاملة الصحيح الآخر كغد ويد ودم وأخ
وأب ، وذلك ظاهر .

٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدها ابن منظور في اللسان (س م و) ،

٢- مسألة

[الاختلاف في إعراب الأسماء الستة] ^(١)

ذهب السكوفيون إلى أن الأسماء الستة الْمُتَعَلَّة - وهى : أبوكَ ، وأخوكَ ، وحَموكَ ، وهَنوكَ ، وفُوكَ ، وذو مال - مُعَرَّبَةٌ من مكانين . وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين . وذهب فى القول الثانى إلى أنها ليست بحروف إعراب ، واسكنها دلائلُ الإعراب ، كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع ، وليست بلام الفعل . وذهب على بن عيسى ^(٢) الرِّبَيعِيُّ إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء ^(٣) حرفُ الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

= وأنشدهما موفق الدين ابن يعيش من غير عزو ، وأنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى (٦٠/١) وحكى فى اللسان روايتهما عن ابن برى عن أبى زيد ، وقال : إنهما لرجل من كلب ، لكن الرواية هناك هكذا :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ
* بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّيَ *

والاستشهاد به فى قوله « سمه » وهو نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأسمونى (٣٦/١ - ٤٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك (الشواهد ٦ - ٩ بتحقيقنا) وشرح التوضيح للشيخ خالد (٧٢/١ - ٧٧ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٦٠ - ٦٣ أوربة) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢٣/١ وما بعدها) .

(٢) الباء : أراد الباء التى فى قولك « جاء أبوك » ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب واقع عليها ، يعنى أنها مرفوعة بالضمة الظاهرة التى على الباء والواو للإشباع .

(٢ - الإنصاف ١)

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك - من غير واو ولا ألف ولا ياء - كما يقولون في حالة الأفراد من غير إضافة^(١) .

وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أبأك ، ورأيت [٧] أبأك ، ومررت بأبأك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً ، قال الشاعر :

٥ - إن أبأها وأبأ أبأها قد بلغا في المجدي غايتها

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رعى إنساناً بجحر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ فقال : لا ، ولورماه بأبأ قبيس - بالألف ، على هذه اللفظة - لأن أصله أبو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً بعد إسكانها إضغافاً لها ، كما

(١) وقد جاء على هذه اللفظة قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم
وقول الآخر :

سوى أبك الأعلى وأن محمداً علا كل عال يابن عم محمد

٥ - هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج ، وهما من شواهد الأشموني (رقم ١٦) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٩) وابن عقيل (رقم ٦) وابن يعيش (ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « أبأها » وأنت ترى أنه قد ذكر الأب بالألف ثلاث مرات في البيت الأول فأما في المرتين الأولى والثانية فلا تتعين في واحدة منهما لغة من يجيء بالأسماء الستة بالألف في الأحوال كلها ، بل يجوز أن يكون الراجح قد جاء بالكلمتين على هذه اللفظة ، ويجوز أن يكون قد جاء بهما على اللغة المشهورة عند جمهرة العرب ، وذلك لأن الكلمتين في موضع النصب لكون الأولى اسم إن والثانية معطوفة على اسم إن ، وفي حالة النصب تستوى لغة التمام ولغة القصر ، أما الكلمة الثالثة فتتعين فيها لغة القصر بسبب كونها في موضع الجر وقد أتى بها بالألف ، والأولى أن تحمل الأولى والثانية على لغة القصر بقرينة الكلمة الثالثة ؛ ليكون الكلام جارياً على مهيح واحد .

قالوا : عَصَاً ، وَقَفَاً ، وأصله عَصَوْ وَقَفَوْ ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، فكذلك ها هنا .

والذى يعتمد عليه فى النُصْرَة أهلُ الكوفة والبصرة القولان الأولان ؛ فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات ؛ فلنبداً بذكر الحُجَج والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التى هى الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعراباً لهذه الأسماء فى حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أَبٌ لك ، ورأيت أَباً لك ، ومررت بأبٍ لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أَبَوْ ، فاستقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ؛ فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجبر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أَبوك ، وفى النصب : رأيت أَباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد ؛ لأن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاماً ، ومررت بغلام ، فإذا أضفته قلت : هذا غلامُك ، ورأيتُ غلامَكَ ، ومررت بغلامِكَ ؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التى كانت إعراباً له فى حال الإفراد هى بعينها إعراباً له فى حال الإضافة ، فكذلك ها هنا ، والذى يدل على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجبر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعراباً ؛ بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجبر ؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة [٨] والياء علامة للجبر ، فدل على أنه معرب من مكانين ^(١) .

(١) ونظير هذا ما قالوه فى امرئ وابنم ؛ فإنه يقال « جاء امرؤ » بضم كل من الراء والهمزة ، ومنه قوله تعالى : (إن امرؤ هلك) ويقال « رأيت امرأ » بفتح كل من =

ومنه من تمسكت بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيراً لها ، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان ؛ فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا « إنه معرب من مكان واحد » لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى - وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والفعولية إلى غير ذلك - وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات ، وإن كان الأصل فيه مسلمات وصالحات ؛ لأن كل واحدة من التائين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ؛ فكذلك هاهنا .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ^(١) ، فكأن أن ما ذهبنا

الراء والهمزة ، ومنه قول الله تعالى (ما كان أبوك امرأ سوء) وقول الشاعر :

إن امرأ غره منك واحدة بعدى وبعدك في الدنيا لغرور

ويقال « مررت بامرئ » بكسر كل من الراء والهمزة ، ومنه قول الله جل ذكره

(لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) وكذلك يصنعون مع « ابنم »

(١) قد حدثناك حديث صنيع العرب في « امرئ » و « ابنم » وأهمهم - في ظاهر

الأمر - يعربونهما من مكانين : الحرف الآخر ، والحرف الذي قبل الآخر ، فلكوفين أن يقولوا : لانسم أن هذا لانظير له في كلام العرب ، بل له نظير من الصحيح الآخر

وهو امرؤ وابنم ، فإنا رأينا العرب تعربهما من مكانين

إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه لانظير له في كلامهم ، والمصيرُ إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ؛ فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأن الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيّنّا ؛ فلو جوزنا أن يُجمَعَ في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدّى ذلك إلى التناقض ؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية [٩] والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحدُ الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرقُ بينهما ، وأن الاعتماد على الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب^(١) ، ولكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروف إعراب كالبدال من « زيد » والراء من « عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب ، فلما كان

(١) قد حكى المؤلف هذا القول أحد قولين لأبي الحسن الأخفش ، والعلامة أبو الحسن الأشموني يحكي القولين وينسبهما إلى هشام ، وهو هشام بن معاوية أحد أصحاب الكسائي كما سماه المؤلف ابن الأنباري في المسألة الحادية عشرة من هذا الكتاب .

ها هنا هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب ، وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ؛ لأننا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فيثبوت هذا القول إلى قول الأكثرين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصى في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل في قولك هذا أبوه « هذا أبوه » فاستنقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها ^(١) ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب ، والأصل في قولك رأيت أباه « رأيت أبوه » فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلب ألفاً ؛ فكان فيه قلب بلا نقل ، والأصل في قولك مررت بأبيك « مررت بأبوك » فاستنقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها ^(٢) ، فقلب الواو ياء لسكونها ^(٣) وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

(١) حكى العلامة ابن مالك في شرح التسهيل أنك إذا قلت « هذا أبو زيد » فأصله « أبو زيد » بفتح الباء وضم الواو للإعراب ، ثم أتبعته الباء للواو فضمت ، فصار الباء والواو جميعاً مضمومين ؛ ثم استنقلت الضمة على الواو فحذفت ، وهذا أدق مما ذكره المؤلف ؛ قالوا : لأن نقل الحركة إلى حرف متحرك غير معهود ، ويقال مثل ذلك في حالة الجر . (٢) انظر الهامشة ١ في ص ١١

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ؛ فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ؛ فدل على أن الباء حرف الإعراب [١٠] ، وأن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة ، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم ، قال الشاعر في إشباع الضمة :

٦ - اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفَّتِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُورٌ^(١)

٦ - أنشد ابن منظور هذين البيتين في اللسان (شري) وأنشد أولهما في (صور) من غير عزو ، وأنشدهما ابن جني في سر الصناعة (٢٩/١) من غير عزو أيضاً ، وأنشدهما الرضى ، وقد شرحهما البغدادي في الحزاة (١/٥٨ بولاق) ولم يعزهما ، وكلهم يروى البيتين ببعض اختلاف في بعض ألفاظهما ، ومنبه عليه ، وصور : جمع أصور ، وهو وصف فعله صور يصور صوراً - على مثال فرح يفرح فرحاً - ومعناه المائل الدين ، وروى ابن منظور « وأنتى حوثما يشرى الهوى بصرى » وحوثما : لغة في حيثما ، و « يشرى » مضارع أشراه إلى ناحية كذا بمعنى أماله ، وهو بمعنى « يشى » في رواية المؤلف ، يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه في التفاته إلى الجهة التي يسلكها أحبته ، وعمل الاستشهاد قوله « فأنظور » فإنه أراد « فأنظر » لكنه لما كان محتاجاً إلى الواو في انقافية أشبع الضمة التي على الظاء فنشأت الواو . وأقول : قال أبو الطيب المتنبي :

ويطعمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل

وضبط اشراح قوله « التوراب » بفتح التاء وسكون الواو ، ثم راحوا ينددون بها ويقولون : إنه يخترع لكلام العرب أوزاناً لم يقولوها ، ولو أنهم ضبطوا الكلمة بضم التاء لوجدوا لها مساعداً ونظائر في كلام من يحتجون بكلامه ويخرجونه ، فإن العرب يقولون « اترب » بضم التاء بزنة العراب ، ثم إذا أشبعت التاء نشأت واو مثل واو « أنظور » .

- وَأَنْتِي حَيْثُمَا يَنْتَبِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَذْنُو فَاَنْظُرُ
أراد « فَاَنْظُرُ » فأشبع الضم ، فَنَشَأَتِ الْوَاوُ ، وقال الآخر :
- ٧ — هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ حِثْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ
أراد « لَمْ تَهْجُ » ، وقال الآخر :
- ٨ — * كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهَا الْقَرْتُولُ *

٧ — نسب جماعة هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء ، يقوله للفرزدق الشاعر ، وكان الفرزدق قد هجاه ثم اعتذره له ، والبيت من شواهد الأَثْمُونِي (رقم ٤٤) و « زَبَان » بفتح الزاي وتشديد الباء اسم رجل ، وقد ذكر المجد في القاموس جماعة ممن تسموا بهذا الاسم منهم أبو عمرو بن العلاء المازني النحوي اللغوي المقرئ . قيل : هذا اسمه ، وقيل : بل لقبه واسمه العريان أو يحيى ، والامتناع به في قوله « لَمْ تَهْجُو » فإن حق العريية عليه أن يقول « لَمْ تَهْجُ » يحذف الواو التي هي لام الفعل ، لأن الفعل المضارع المعتل لا يصح بحذف لامة ، وللعلماء في تخريج مثل ذلك رأيان : أولهما أن هذا الواو هي لام الفعل التي يحذفها جبهة العرب من المضارع في حالة الجزم ، ولم يحذفها هذا الشاعر اكتفاء بحذف الحركة كما يصنع في الفعل الصحيح الآخر ، والرأي الثاني هو الذي ذكره المؤلف هنا ، وتلخيصه أن الواو التي هي لام الكلمة قد حذفت ، وأما هذه الواو فإنها واو أخرى نشأت عن إشباع ضمة الجيم ، نظير الواو في « أَنْظُرُ » في الشاهد السابق ، وانظر الشاهدين ١١ و ١٧ .

٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشد ابن منظور في اللسان (قرن فـل) رجزين كل واحد منهما يشتمل على هذا البيت مع مغايرة طفيفة ، أما أول الرجزين فقول الراجز :

وا ، يَا بِي تَفَرَّكَ ذَاكَ الْعَمُولُ كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهِ الْقَرْتُولُ

وأما الثاني فقول الآخر :

خود أَنَاة كَالْمَاءِ عَطِيُولُ كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهِ الْقَرْتُولُ

و « الْقَرْتُولُ » هو القرتل الذي ورد في قول امرئ القيس :

= إذا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمَسْكِ مِنْهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْتَلِ

أراد « القَرَنُفْلُ » وقال الشاعر في إشباع الفتحة :

٩ - وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَاجٍ

أراد « بِمُنْتَرَجٍ » فأشبع الفتحة فنشأت الألف ، وقال الآخر :

١٠ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ يَا نَاقَتًا مَا جُتِ مِنْ تَجَالٍ

== يريد الراجز أن يصف ثغر هذه الجارية الناعمة التي يتغزل فيها بأنه طيب الريح جميل النكهة ، ومحل الاستشهاد فيه قوله « القرتقول » فإن أصل الكلمة « القرتقل » فلما اضطر إلى الواو لإقامة الوزن الذي بنى عليه رجزه أشبع ضمة الفاء فنشأت الواو عن هذا الإشباع .

٩ - هذا البيت من كلام ابن هرمة ، واسمه إبراهيم بن علي ، شاعر من مخضري الدولتين الأموية والعباسية ، وهو من كلمة يرثى فيها ابنه ، وقد أنشده ابن منظور (نزح) ونسبه إليه ، وأنشده ابن جني في سر الصناعة (٢٩/١) وقال قبل إنشاده « وأنشدنا أبو علي لابن هرمة يرثى ابنه » اه ، و « منتزح » مصدر ميمي فعله « انتزح ينتزح » أي بعد ، وتقول « أنت بمنزح من كذا » تريد أنت يبعد منه ، أو أنت في مكان بعيد منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بمنزح » فإن أصله « بمنزح » لكنه لما اضطر لإقامة وزن البيت أشبع فتحة الزاي فنشأت عن هذا الإشباع ألف .

١٠ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (ك ل ل) من غير عزو . و « الكلكال » والكلكل : الصدر من كل شيء ، وقيل : هو باطن الزور ، وقيل : هو ما بين اترقوتين ، وقوله « ياناقنا » هو ناقة مضاف لياء المتكلم ، وقد قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم قلب الياء ألفا ، وقد جاء في لسان العرب « ياناقني » على الأصل ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الكلكال » فإن أصله « الكلكل » كما هو الوارد في قول امرئ القيس :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل

لكن الراجز لما اضطر أشبع فتحة الكاف الثانية فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، كما أن راجزا آخر - وهو منظور بن مرثد الأسدي - اضطر إلى تضعيف اللام الأخيرة فقال :

كأن مهواها على الكلكل موضع كفي راهب يصلي

أراد « الكَلْكَال » ، وقال الآخر :

١٦- إِذَا الْمَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ

أراد « وَلَا تَرْضَاهَا » ، وقال هنترة :

١٧- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسَرَةٍ

زَيَّافَةٌ مِثْلُ الْفَيْسِقِ الْمَكْدَمِ

١١ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (برضى)

من غير عزو ، وقوله « لا ترضاها » معناه لا تتطلب رضاها ، وقوله « ولا تملك » أصله لا تملك ، بحذف إحدى التاءين ، ومعناه لا تسكف الملق لها ، والاستسهاد به في قوله « ولا ترضاها » فقد كان من حق العرية عليه أن يقول « ولا ترضاها » فيكون الفعل المضارع مجزوما بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وللعلماء في هذه الألف قولان : أحدهما أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجواز ، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفى بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر ، والقول الثاني : أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم ، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد ، فالفعل مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وقد ذكرنا هذين الرأيين في شرح الشاهد (رقم ٧) وانظر أيضا الشاهد ١٧ .

ونظير هذين البيتين قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَبْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيَا

فإن قوله « كأن لم ترى » يجري فيه الرأيان اللذين ذكرناهما ، ويزيد هذا البيت وجها ثالثا ، وحاصله أن قوله « ترى » بفتح التاء والراء وسكون الياء ، وهذه الياء هي ياء المؤنثة المخاطبة ، وليست لام الكلمة ولا ألف إشباع ، وكأنه بعد أن ذكر ضحكها منه التفت إليها فقال مخاطبا لها : كأنك لم ترى قبل هذه المرة أسيرا يمانيا .

١٢ - هذا البيت - كما قال المؤلف - لعترة بن شداد العبسي ، من قصيدته المعلقة المشهورة ، وهو من شواهد الرضى ، وقد شرحه البغدادى في الخزانة (٥٩/١) وقوله « ينباع » معناه ينبع ، تقول « نبع الماء ، والعرق ، ونحوها ، ينبع » من باب فتح يفتح ، ويأتى أيضا من بابى نصر وضرب - إذا خرج ، والذفرى - بكسر الهمزة وسكون الفاء - العظم الذى خلف الأذن ، و « غضوب » هي الناقة =

أراد « يَنْبَع » . وقال الشاعر في إشباع الكسرة :

١٣ - تَنْبِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْبِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

= « جسة » الطويلة العظيمة الجسم ، و « زيافة » هي السريعة السير ، و « الفنى » الفحل المكرم الذى لا يؤذى لكرامته على أهله ، و « المكدم » الفحل القوى ، وقالوا « بعير مكدم » يريدون أنه غليظ شديد ، وقالوا أيضا « قدح مكدم » يريدون أن زجاجة غليظ ، والاستشهاد به في قوله « ينباع » فإن أصله — على ما قال المؤلف — ينبع ، مثل يقطع ويفتح ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع فتحة الباء فنشأت عن هذا الإشباع ألف ، وعلى هذا يكون وزن ينباع يفعال ، وهذا أحد وجهين للنحاة في هذه الكلمة ، والثانى أن الياء ياء المضارعة كما في رأى الأول ، لكن النون التى بعدها ليست أصلا ، ولكنها زائدة ، والحروف الأصلية هي الباء وما بعدها ، وأصل هذه الألف ياء ، فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزن ينباع على هذا ينفعل ، مثل يتقاد وينداح ، وهذا بعيد لا يقره الاشتقاق ولا المعنى المراد .

ونظير هذه الشواهد التى أئرها المؤلف لإشباع الفتحة حتى تنشأ ألف قول الراجز :

أعوذ بالله من العقرب الشائلات عقد الأذنان

أراد « العقرب » فأشبع فتحة الراء فنشأت ألف ، ومثله قول الراجز الآخر وأنشده ابن منظور (درهم) .

لو أن عندي مائتي درهم لجاز في آفاقها خاتامى

أراد « مائتي درهم » فأشبع فتحة الهاء فنشأت ألف ، ومثل ذلك في قوله « خاتامى »

فانه أراد « خاتمى » فأشبع فتحة التاء فتولدت ألف ، ونظيره قول الراجز الآخر ، وأنشده ابن منظور أيضا (خ ت م) لبعض بنى عقيل :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا

وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعرمن الحاتام صغرى شماليا

أراد أن يقول « وأعرمن الحاتم » فأشبع فتحة التاء فتولدت من ذلك الإشباع ألف

١٣ - هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وقد أنشده ابن منظور (ص ر ف)

درهم) منسوبا له ، وأنشده ابن جنى في سر الصناعة (٢٨ / ١) وهو من شواهد =

أراد « الدرام » و « الصيارف » فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون الدراهم جمع درهايم ، ولا يحتمل الصيارف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :
 ١٤ - كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوْمٍ عَلَى عَجَلٍ مِّنِّي أُطَاطِيهِ شِبَالِي^(١)

= سيويه (١٠/١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٦٧ بتحقيقنا) والأشئوني (رقم ٦٨٩ بتحقيقنا) وابن عقيل (رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) وقوله « تنق » معناه تطرد وتبعد ، و « يداها » أى يدا الناقة التى يصفها ، و « هاجرة » هى الوقت حين يتصف التهار ويشد الحر ، و « تنقاد » أحد مصادر نقد الدرام ينقدها نقدا ؛ إذا ميز رديتها من جيدها ، و « الصيارف » جمع صرف - بوزن جعفر - وهو الخبير بالنقد الذى يبادل على بعضه بعض . والاستشهاد به في قوله « الدراهم » و « الصيارف » فإن الأصل الدرام والصيارف ، فأشبع كسرة الماء في الدرام وكسرة الراء في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء ، وهذا تام الدلالة في الصيارف ، أما في الدراهم فقد يقال : إنه جمع درهم لادرهم - كما به إليه المؤلف - فالإشباع والتوليد في المفرد ، والخطب في ذلك سهل ، ونظير ذلك قول ابن مقبل .

قد كنت أحجوا بأعمروأخانة حتى ألت بنا يوما ملات
 فقلت والراء تخطيه عطية أوفى عطيته إياى ميثا
 أراد أن يقول « ميثا » فأشبع كسرة الميم فتولدت ياء ، وقد استباح الشعراء المحدثون لأنفسهم أن يرتكبوا مثل هذه الضرورات ، فقال أحد الخالدين شاعرى سيف الدولة الحمداني :

خولتنا شمسا وبدرا أشرقت بهما لدينا الظلمة الحنديس
 فإنه أراد أن يقول « الحندس » فأشبع كسرة الدال فتولدت ياء ، والحندس : الشديد الظلام

١٤ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وقد أنشد ابن منظور (ش م ل) . وقوله « فَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ » هى العقاب اللينة الجناح ، وذلك أسهل لطيرانها ، و « لقوة » بفتح اللام أو كسرهما ، مع سكون القاف فيهما - هى الخفيفة السريعة . يصف ناقته التى ارتحلها بالسرعة ، فشبهها بالعقاب . والاستشهاد بالبيت في قوله « شبالي » فإن أصلها شمالي ، فلما اضطر لإقامة الوزن أشبع كسرة الشين فتولدت ياء ، وهذه إحدى روايتين في هذه الكلمة في هذا البيت ، والرواية الأخرى =

أراد « شِمَالِي » ، وقال الآخر :

١٥ - لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْيِيَّةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ

أراد « المَرَاجِلَ » ، وقال الآخر :

١٦ - لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالٍ أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ

أراد « بَيْضَالٍ » ، وقال الآخر :

= « أطأطىء شمالى » والشمال لغة في الشمال ، ومن العلماء من يجعل الشمال بالياء لغة أخرى في الشمال ، ومن العلماء من ينكر أنها لغة ويذهب إلى ماذهب المؤلف إليه من أن الشاعر اضطر فأشبع الكسرة ، والخطب في ذلك سهل ؛ فإن الذى أثبتنا لغة اعتمد على قول هذا الشاعر أو مثله ممن يستشهد بقوله .

١٥ - هذا البيت لعبد بن الطيب ، من قصيدة له ثابتة في المفضليات (المفضلية ٢٦) وقد أنشد هذا البيت ابن عبد ربه في العقد الفريد (١٩٢/١) وله عنده قصة ، والأخوية : جمع خباء - بوزن كساء وأكسية ، ورداء وأردية - والمراجيل : جمع مرجل ، وهو القدر التى يطبخ فيها الطعام ، يقول : إنهم حين حطوا رحلهم أسرعوا فنحروا الدبائح وأوقدوا عليها ففارت قدورهم باللحم ، يصف أنفسهم بالكرم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « المَرَاجِيلُ » فإن أصله المَرَاجِلُ ؛ لأنه جمع مرجل على وزن منبر ، ولكنه لما اضطر : أشبع كسرة الجيم فتولدت عنها ياء .

١٦ - هذان بيتان من الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور (ن ض ل) غير معزو ، والنيضال : مصدر « ناضله يناضله » إذا باراه فى الرمي ، و « الشن » القرية الصغيرة ، والبال : أى البالى .

ومحل الاستشهاد بهذا الشاهد قوله « بنيضال » فإنه مصدر ناضله كما بينالك ، والأصل أن يقول « بنضال » كما تقول : قاتل قتالا ومقاتلة ، ولكنه لما اضطر أشبع كسرة النون فتولدت ياء ، وهذا الذى حكاه المؤلف فى هذه الكلمة هو رأى أبى العباس ثعلب ، وأما سيبويه فإنه ذهب إلى أن مصدر الفعل الذى على فاعل كقتال وشارك يأتى على فعال بكسر الفاء غالباً ، وربما جاء على فعال بزيادة ياء بعد انفاء تقابل الألف الزائدة فى الفعل لتلا يكونوا قد تركوا من حروف الفعل حيثاً .

١٧ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ كَبُونُ بَنِي زَيْدٍ
أراد « أَلَمْ يَأْتِكَ » فأشبع البكرة فنشأت الياء .
وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم^(١) ،
فكذلك ها هنا .

١٧ — هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وقد أنشده ابن منظور
(أتى) منسوباً إليه ، وهو من شواهد الأتيموني (رقم ٤٣) وابن هشام في أوضح
المسالك (رقم ٢٠) وفي معنى الليب (رقم ١٥٦ بتحقيقنا) والأنباء : جمع نأ ، وهو
كالخبر وزنا ومعنى ، وقيل : النبأ خاص بذى الشأن من الأخبار ، وتنمى : تزيد وتكثر ،
وهو من بابي ضرب ونصر ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وبنو زياد : هم الكلمة من
الرجال الربيع وعمارة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي ، وأهمهم
فاطمة بنت الحارث الأنمارية ، وكان قيس بن زهير قد طرد إبلاً للربيع بن زياد في قصة
مشهورة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أَلَمْ يَأْتِكَ » فإن « يَأْتِي » فعل مضارع معتل
الآخر ، وقد دخل عليه الجازم ، وجمهرة العرب يحزمون به بحذف حرف العلة — وهو هنا
الياء — فيقولون « أَلَمْ يَأْتِكَ » وللعلماء في هذه الياء رأيان : أحدهما أنها لام الفعل ، وأن
الشاعر اكتفى بحذف الحركة كما يفعل مع الفعل الصحيح الآخر ؛ فيكون « يَأْتِي » محزوماً
وعلامة جزمه السكون ، والرأى الثاني أن الشاعر جزم « يَأْتِي » بحذف حرف العلة كما
يصنع جمهرة العرب ، إلا أنه اضطر لإقامة الوزن فأشبع كسرة التاء فتولدت عنها ياء ،
فهذه الياء ياء الإشباع وليست لام الكلمة . وهذا الرأى الأخير هو الذى ذهب إليه
المؤلف ، قال ابن منظور « وأما قول قيس بن زهير العبسي أَلَمْ يَأْتِكَ ... فإنما أثبت الياء
ولم يحذفها للجزم ضرورة ، وردة إلى أصله ، قل المازني : ويجوز في الشعر أن تقول :
زيد يريك رفع الياء ، ويعزوك رفع الواو ، وهذا قاضى بالتونين ، فتجرى الحرف
للمتلل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعاً لأنه الأصل »
اهـ . وكلام المازني هو الرأى الأول الذى ذكرناه لك ، وقد ذكرنا مثلها في شرح
الشاهدين ١١٧٧ فتأمل والله يرشدك .
(١) وربما عكسوا ذلك ، ققطعوا اللدة وحذفوا حرف العلة اكتفاء بالحركة المناسبة
له ، ومن ذلك ما أنشده سيويه (٩ / ١) :
كنواح ريش حمامة نجدية . ومسحت باللتين عصف الإعد =

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات ، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول في حال الاختيار : هَذَا أَبُوكَ ، ورَأَيْتُ أَبَاكَ ، ومررت بِأبيكَ ؛ وكذلك سائرُها ، فدلَّ على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الأفراد فكذلك في حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء ؛ لأن اللام التي هي الواو من « أبُو » لما حُذِفَتْ من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة ؛ فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات رَدُّوا اللام في الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاء التانيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تبصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت

== فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فحذف الياء اعتماداً على البسرة التي قبلها أن تدل عليها ، ومثل قول الشاعر ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٨) :
في كلت رجلها سلامي واحده كلتاها قد قرنت بزائده

فإنه أراد أن يقول « في كلتا رجلها » فحذف الألف ، واكتفى بالفتحة التي قبلها أن تكون مرشداً إليها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت لما قلنا في المسألة (رقم ٦٢) وذكره مع نظائره وأعاده مع أمثاله في المسألة (رقم ٧٢) فارتقب ما يجيء هناك .

آخر الكلمة وتخرج [١٢] ما قبلها عن تلك الصفة ؛ لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة ؛ فكذلك ها هنا ، وبَلْ أُولَى ؛ فإن تاء التانيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة ها هنا أصلي في بناء الاسم وليس زائداً ، وإذا ترك ما قبل الزائد حشواً فَلَا نَ يترك ما قبل الأصلي حشواً كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحداً ، نحو « هذا غلام ، وهذا غلامك » وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيهما ؛ فلا يُقاسُ أحدهما على الآخر ، وإن ادَّعَوْا أن حرف الإعراب فيهما واحد - على خلاف التحقيق من مذهبهم - وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة ، وأنه والحركة مَرِيدَانِ للإعراب ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له في كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ، وأوصحننا فساد ما يغني عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر يدلُّ على أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب ؛ لأنها إنما تغيرت تَوَاطُّعاً للحروف التي بعدها ؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا في الجمع السالم نحو « مسلمون ومُسْلِمِينَ » فإن ضمة الميم في الرفع تتغير إلى الكسرة في حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة تَوَاطُّعاً للواو ، والكسرة تَوَاطُّعاً للياء ، فكذلك ها هنا ، وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف - التي هي الواو والألف والياء - تدل على الرفع والنصب والجر الذي هو جملة الإعراب ؛ فلا حاجة إلى أن يكون معرباً من مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بقدِّ ويَدِّ ودمٍ ؛ فإنها قليلة الحروف [و] لاتعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد ، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم .

[١٣] ٣ — مسألة

[القول في إعراب المثني والجمع على حدِّه] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قُطْرُبُ بنِ المُسَنِّدِ ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبي إسحاق الرَّجَّاجِ أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزَيْدَانِ ، ورأيت الزَيْدَيْنِ ، ومررت

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (١٦٠/٢) وشرح موفق الدين ابن يعيش على الفصل (ص ٦٣ و ٥٨٨ أوربة) وشرح الأشموني (٤٤/١) — بتحقيقنا (وحاشية الصبان ٨٠/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٧٧/١ بولاق) (٣ — الإنصاف ١)

بالزَيْدَيْنِ . وَذَهَبَ الزَيْدُونَ ، وَرَأَيْتَ الزَيْدَيْنِ ، وَمررت بالزَيْدَيْنِ ، فَتَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ ، نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتَ زَيْدًا ، وَمررت بزَيْدٍ » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَلَمَّا تَغْيِيرُ كَتَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَاتِ ، وَلَوْ كَانَتْ حُرُوفَ إِعْرَابٍ لَمَا جَازَ أَنْ تَغْيِيرَ ذَوَاتُهَا عَنْ حَالِهَا ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الإِعْرَابِ لَا تَغْيِيرَ ذَوَاتُهَا عَنْ حَالِهَا ، فَلَمَّا تَغْيِيرُ تَغْيِيرِ الحَرَكَاتِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا ؛ وَلِهَذَا سَمَّاهَا سَبِيحُ حُرُوفِ الإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا الحُرُوفُ الَّتِي أَعْرَبَ الْأَسْمَاءُ بِهَا ، كَمَا يَقَالُ : حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ - أَيْ الحَرَكَاتُ الَّتِي أَعْرَبَ الْأَسْمَاءُ بِهَا - وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَمْلُ الْأَلْفِ فِي الثَّنِيَةِ رَفْعًا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الرِّفْعِ أَلْفًا ، وَجَعَلَ الْيَاءَ فِيهَا جَرًّا فَقَالَ : يَكُونُ فِي الْجَرِّ يَاءٌ مَفْتُوحًا مَاقْبَلُهَا ، وَجَعَلَ الْيَاءَ أَيْضًا نَصْبًا حَمَلًا عَلَى الْجَرِّ فَقَالَ : وَيَكُونُ فِي النَّصْبِ كَذَلِكَ ، وَهَكَذَا جَعَلَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي الْجَمْعِ رَفْعًا وَجَرًّا وَنَصْبًا ، وَالرِّفْعَ وَالْجَرَ وَالنَّصْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِعْرَابًا ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِعْرَابٌ .

قَالُوا : وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَقَالَ « إِنْ هَذَا يُوْدِي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا لِاحْرَفِ إِعْرَابٍ لَهُ وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ » لِأَنَّا نَقُولُ هُنَا : إِنَّمَا لَا يَحْجُوزُ فِيمَا يَكُونُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرْكَةِ لَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْكَةَ تَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَعْرَبًا بِالْحَرْفِ ، لِأَنَّ [١٤] الْحَرْفَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَرْفِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ - وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ يَا امْرَأَةَ - فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُعْرَبَةً بِالْحَرْفِ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ عِلَامَةُ الرِّفْعِ كَالضَّمَّةِ فِي تَضْرِبٍ ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ مُعْرَبَةً وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا لِأَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْحَرْفِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَاءُ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعْرَبًا وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرْفِ .

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ وَلَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ لِأَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ إِنَّمَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ يَدُلُّ عَلَى مُفْرَدٍ ؛ فَإِذَا زِيدَتْ هَذِهِ الحُرُوفُ دَلَّتْ عَلَى الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ ؟ فَلَمَّا زِيدَتْ بِمَعْنَى الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ صَارَتْ مِنْ تَمَامِ صِفَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي وُضِعَتْ لِذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ .

في قائمة والألف في حُبلى ، وكما أن التاء والألف حرفاً إعرابٍ فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلَّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك « قام زيدٌ » وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدهال من « زيد » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت « قام زيدٌ » من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ؛ فتدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد ، وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو : إما أن تدل على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ؛ فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف ، لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مَبْنِيَّةً ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين ؛ أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير [١٥] حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم . والوجه الثانى : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما . وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنها مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت

على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزلاً منزلة ماركب من الاسمين نحو «خمسَ عشرَ» وما أشبهه .

وهذا القول أيضاً يفسد من وجهين ؛ أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدلاً على معنيهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجوز أن يُشَبَّهَا بماركب من شيئين منفصلين كخمسَ عشر وما أشبهه ، والوجه الثاني : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبنى مالا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لامبنيان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تَغْيَرُ الحركات » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ : (إِنَّ هَذَا نَسَاحِرَانِ) على لغة بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقع الالتباس ، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو « ضَرَبَ موسى عيسى » ؛ لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصوراً ، وكذلك التوكيد ؛ بخلاف المثني والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثني أن يكون مثني ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً^(١) ، وكذلك التوكيد ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ؛

(١) لكن لا يلزم أن يكون وصف جمع الذكر جمعاً مذكراً ؛ بل يجوز أن يكون جمع تكسيري نحو « هؤلاء الزيدون الأفاضل » فيزول عنه اللبس بالوصف ، وزواله بالتوكيد ظاهر ؛ فلم يتم الفرق .

والذي يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يُحِلَّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يَحِلُّ بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من [١٦] الاسم نحو « قام زيدٌ ، ورأيت زيدٌ ، ومررت بزيدٌ » لم يَحِلَّ بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأَحَلَّ بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أَحَلَّ سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دلَّ على أنها ليست بإعراب كالحركات .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع ؛ لأن لها خاصية لا تكون في غيرها استحقاقاً من أجلها التغير ، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات - نحو « رَجِي ، وَعَصَا ، وَحُبْلَى ، وَبُشْرَى » - له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رَجِي وَعَصَا : جَمَل وَجَبَل ، ونظير حُبْلَى وَبُشْرَى : حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدها ، فلا نظير لواحد منها إلا بتثنية أو جمع ، فعوضاً من فقد النظير الدالَّ على مثل إعرابها تَغَيَّرَ هذه الحروف فيهما .

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعراباً ، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة « أنا ، وأنت » في حال الرفع ، و « إياي ، وإياك » في حال النصب ، وتقول في المتصلة « مررت بك » فتكون السكاف في موضع جر وهي اسم مخاطب ، و « رأيتك » فتكون في موضع نصب ، وتقول « قت ، وقعدت » فتكون التاء في موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعراباً .

وأما قولهم « إن سيبويه سماها حروف الأعراب » قلنا : هذا حجة عليكم ؛ لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم ، وهذه الحروف هي أواخر الكلم ؛

فكانت حروف الإعراب ، قولهم « إنما سماها حروف الإعراب ، لأنها التي أعربَ الاسمُ بها ، كما تقول : حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة ، نحو الدال من « زيد » والراء من « عمرو » لا على الحرف الذي يكون إعراباً للكلمة ، ألا ترى أن الجملة الأمثلة أعربت بالحرف ، ولا حرف إعرابٍ لها ؟

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعاً وجراً ونصباً إلى آخر ما ذكره » قلنا : معنى قوله « يكون في الرفع ألفا ، ويكون في الجرباء ، وفي النصب كذلك » أي أنه يقع موقعَ المرفوع ، وإن لم يكن مرفوعاً ، [١٧] ويقع موقعَ المجرور وإن لم يكن مجروراً ، ويقع موقعَ المنصوب وإن لم يكن منصوباً ، كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شيئاً منها مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل في الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية في « جَبَلٍ ، وَجَلٍ » كما هي زائدة في « زَيْدٍ ، وَعَبْدٌ » وكذلك سائرُها ، ثم سُمِّيت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك ها هنا ؛ فدلَّ على أنها حروف الإعراب ، والذي يدل على أنها ليست هي الإعراب أنا لو قلنا إنها هي الإعراب لأدَّى إلى أن يكون معرب لا حرفَ إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم : « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معرباً بالحركة أو

معرباً بالحرف ، فأما الخمسة^(١) أمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي الألف في « يفعلان » والواو في « يفعلون » والياء في « يفعلين » فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرفاً لإعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأننا لو قَدَّرْنَا لها حرف إعراب لم يَحُلْ : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم ؛ فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل^(٢) ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضاً أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءاً من الفعل ، وإنما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا يجوز أن يكون إعراباً لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في ثنية الأسماء وجمعها ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هي بمنزلة [١٨] الحركة التي هي الضمة ، ولهذا تحذف في الجزم والنصب ، ولا يَحُلْ حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأَحُلْ حذفها بمعنى الفعل ، ولسكان الإعراب جارياً عليها ؛ فلذلك لم يحز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في الثنية والجمع ؛ فإنها بمنزلة حروفها ، ويختل معناها بحذفها ؛ فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيننا ، والله أعلم .

(١) هذا التعبير غير جائز عند البصريين والكوفيين جميعاً ؛ وانصوب أن يقال « فأما خمسة الأمثلة » .

(٢) للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حالة الجزم ، والألف أو الواو أو الياء اللاتي هن ضمائر الفاعلين .

٤ — مسألة

[هل يجوز جمعُ العلمِ المؤنثِ بالتاء جمعَ المذكرِ السالم ؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحَة وطلَّحُون ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كَيْسَانَ ، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطَّلَّحُون — بالفتح — كما قالوا « أَرْضُون » حملاً على أَرْضَاتٍ ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه في التقدير جمع طَلَح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرفٍ من الكلمة ، قال الشاعر :

— ١٨ — * وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ *

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ؛ والذي يدل على صحة مذهبنَا أننا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بِحَمْرَاءٍ أو حُبْلَى لجمعت بالواو والنون فقلت « حمراوون ، وحُبْلَوْن » ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشد تمسكاً في التانيث مما في آخره تاء التانيث ؛ لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تُخْرِجِ الكلمة من تذكير إلى تانيث ، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث ، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام

(١) هذه المسألة تأتي في أثناء مباحث جمع المذكر السالم في المراجع التي أُلغينا إليها

١٨ — لم أقف لهذا البيت — مع طویل البحث — على نسبة ، ولا تسكئة ، ولا وجدت أحداً أثر غيره المؤلف ، والاستشهاد به في قوله « الأعقاب » فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل ، وهو يجمع على أقفال .

شيتين ، بخلاف التانيث بالتاء ، وإذا [١٩] جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث - وهي أو كدُ من التاء - فَلَا نَ يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جَوَزَنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطَّلَحَاتِ ، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أَرْضُ وَأَرْضُونَ » وكما حركت العين من أَرْضُونَ بالفتح حملا على أَرْضَاتٍ فكذلك حركت العين من « الطَّلَحُونَ » حملا على الطَّلَحَاتِ ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلَةٌ » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلَاتٍ » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التانيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدَّى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وَصَفُوا المذكر بال مؤنث فقالوا « رجل رُبْعَةٌ » جمعوه بلا خلاف فقالوا « رُبْعَاتٍ » ولم يقولوا : رُبْعُونَ ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في جمع طلحة « طَلَحَاتٍ » وفي جمع هُبَيْرَةَ « هُبَيْرَاتٍ » قال الشاعر :

١٩ — رَحِمَ اللهُ أَكْثَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْنَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ ^(١)

١٩ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، من كلمة له يقولها في طلحة بن عبد الله ابن خلف الحزاعي ، وقد أنشده ابن منظور (ط ل ح) وقد اختلف في سبب تسميته « طلمة الطلحات » قيل : كان كريما وإنه زوج مائة عري بمائة عريية وأمهرهن من ماله ، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحة ، فأضيف إليهم ؛ لأن يده كانت السبب فيهم ، وقيل : بل لأن أمه صفية بنت الحارث بن طلحة ، واسم عمها طلحة ، واسم أخيها طلحة ، فلما اكتنفه هؤلاء الطلحات أضافوه إليهم .

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهبيرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في التقدير جمع طَلَح » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ، لأننا إيَّاهُ نَجْمِعُ ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم ؛ فلم نزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسماً لمذكر ؛ لئلا يكون بمنزلة ما سُمِّيَ به ولا علامة فيه ، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده .

وأما ما استشهدوا به من قوله :

* وعقبه الأعقاب في الشهر الأصم * [١٨]

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنما أجمعنا على أنك لو سميت [٢٠] رجلاً بحمراء وحُبلى لقلت في جمعه : حَمْرَ آوُونَ وحُبْلَوْنَ - إلى آخر ما قدَّروا » قلنا : إنما جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بَدَلٍ ، لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تُعَوِّضَ بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هي بمنزلة اسم صُمِّ إلى اسمٍ ، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط في الطلحات » ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون « قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة « مسلمتات » وصالحة « صالحات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع

حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تانيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تانيث، لحذفوا الأولى فقالوا «مسلمات، وصالحات» وكان حذف الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى، ألا ترى أن الأولى تدل على التانيث فقط، والثانية تدل على التانيث والجمع، وهي حرف الإعراب، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى، فهي وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً؛ فصار هذا بمنزلة ما حذف الالتقاء الساكنين؛ فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً، فكذلك هاهنا. وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا في حكم الثابت فينبغي أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة.

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله «الطَّلَحُونَ» لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يَسَلَّمَ فيه لفظُ الواحدِ في حروفه وحركاته، والفتح قد أُدْخِلَ في جمع التصحيح تكسيراً.

فأما قوله «إن العين حركت من أَرْضُونَ بالفتح حملاً على أَرْضَاتٍ» قلنا: لا نسلم، وإنما غيّر فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيّرُوا فيه لفظَ الواحدِ تعويضاً عن حذف تاء التانيث [٢١] منه تخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته، مع أن هذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب، ألا ترى أنهم لا يقولون في جمع شَمْسٍ شَمْسُونَ ولا في جمع قَدَرٍ قَدَرُونَ، فلما كان هذا الجمع في أرض على خلاف الأصل أُدْخِلَ فيه ضرب من التغيير؛ ففتحت العين منه إشعاراً بأنه مُجْمَع بالواو والنون على خلاف الأصل، فأما إذا جمع مَنْ يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابة؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في

أَرْضُونَ ، وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَا حَذْفُ التَاءِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ مِنْ طَلَحَاتٍ : أَمَا حَذْفُ التَاءِ فَلِأَنَّ التَاءَ الثَّانِيَةَ صَارَتْ عَوْضًا عَنْهَا لِأَنَّهَا التَّانِيثُ كَمَا أَنَّهَا التَّانِيثُ ، وَأَمَا أَنْتُمْ فَحَذَقْتُمْ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ ، فَبَيَّنَ الْفَرْقُ ؛ وَأَمَا فَتَحُ الْعَيْنِ فَلِأَجْلِ الْفَصْلِ بَيْنِ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ ، فَإِنْ مَا كَانَ عَلَى فِعْلَةٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهُ يَفْتَحُ مِنْهُ الْعَيْنُ نَحْوَ قَصَعَاتٍ وَجَفَنَاتٍ ، وَمَا كَانَ صِفَةً فَإِنَّهُ لَا تَحْرُكُ مِنْهُ الْعَيْنُ نَحْوَ خَدَلَاتٍ وَصَمْعَاتٍ . وَأَمَا جَمْعُ التَّصْحِيحِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَلَا يَدْخُلُهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا التَّغْيِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ ؛ فَلَا يُقَالُ فِي الْأَسْمِ بِالْفَتْحِ نَحْوَ عَمْرُونَ وَبَكْرُونَ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ بِالسَّكُونِ نَحْوَ عَمْرُونَ وَبَكْرُونَ ، كَمَا يُقَالُ فِي الصِّفَةِ نَحْوَ خَدُلُونَ وَصَعْبُونَ ؛ فَبَيَّنَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥ - مسألة

[الْقَوْلُ فِي رَافِعِ الْمُبْتَدَأِ وَرَافِعِ الْخَبَرِ]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وَحْدَهُ ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا [٢٢] المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا

(١) انظر في هذا المسألة : تصريح الشيخ خالد (١٨٩/١ بولاق) وشرح الأئمة (٢٥٤/١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١٨٦/١ بولاق) وأسرار العربية للؤلؤ (ص ٣١ ليدن) وابن عقيل (١٧٤/١ بتحقيقنا) وقد قال بعد ذكر المذاهب : « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه » .

ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كل واحد منهما صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) فنصب أيا ما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيا ما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقال تعالى : (أينا تسكونوا يدرككم الموت) فأينا منصوب بتسكونوا وتسكونوا مجزوم بأينا ، وقال تعالى : (فأينا تولوا وجههم وجه الله) إلى غير ذلك من المواضع ^(١) ، فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدا يرتفع بالابتداء ، لأننا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله أسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال « حضر زيد قائماً » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إننا نغنى بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية ،

(١) هي عند التأمل موضع واحد ، ولكن أمثله متعددة ، ويجمع الكل أن بعض أسماء الشرط تعمل في الشرط والجواب جميعاً ، والجواب أو الشرط يعمل فيها .

لأننا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أننا نجد أنهم يبتدئون بالنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك مُوجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك ذلك على أن الابتداء لا يكون مُوجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية [٢٣] لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارات والدلالات تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تركُّ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إن » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، وربته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند

وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تُسخَّن الماء بواسطة القِدْرِ والخطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، كقوله [٢٤] « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو مُنْزَلٌ مَنْزِلَتُهُ ، كقوله « زيد الشمسُ حُسنًا ، وعمرو الأسدُ شدةً » أى يتنزل منزله ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أى يتنزل مَنْزِلَتُهُ في الفقه ، قال الله تعالى : (وَأَرْوَاهُ أَمَّهَاتُهُمْ) أى تَنْتَزِلُ مَنْزِلَتَهُنَّ في الحرمة والتحریم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزله تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ؟ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدُ العاقلُ » ، وذهب عمروُ الظريفُ » أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابِعاً للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل في الخبر » فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بُدَّ له من الآخر ولا ينفكُّ عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدي إلى مُحال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك مُحال ، وما يؤدي إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [فيه] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيّاماً وأيّنا مجزوم بأيّاماً وأيّنا ، وإنما هو مجزوم بأن ، وأيّاماً وأيّنا نابا عن إن لفظاً ، وإن لم يعمل شيئاً .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظاً وعملاً ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعمل من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والمبر نحو [٢٥] : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة - إلى آخر ما قرروا » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة [عن التعرّي] عن العوامل اللفظية .

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذاً

عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً « قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دلياننا بما يُغني عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع يتعرَّبه من العوامل الناصبة والجازمة » ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرُّى عاملاً في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرُّى عاملاً في الاسم المبتدأ .

« وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم « زيد منطلق » لم رفعوا زيدا ^(١) ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعرَّيته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظهر ، قال له الفراء : فمثله إذاً ، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كالיום عاملاً لا يُظهر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : « زيد ضربته » لم رفعتم ^(٢) زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في « ضربته » ففي محل النصب ، فكيف ترفع الأسم ؟ فقال الفراء : لانهاء بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجرمي : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فرَّرت منه . فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمي ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا .

(١) لعل أصل العبارة « بم رفعوا زيدا ؟ » وكذلك « بم رفعتم زيدا ؟ »
(٢) (٤ - الإنصاف ١)

وأما قولهم « إنا نجدهم يتدثون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك [٢٦] موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مُقَدَّمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير . وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو « مَنْ ، وَكَمْ » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعل عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبه الحرف ^(١) أو تضمّن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها - نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون - فإننا لانحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرّفْع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يتدثون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعَدَمُ عَمَلِهِ في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم

(١) المراد بشبه الحرف هنا شبه الوضئ ، بدليل ذكره الشبه المعنوي بعده .

عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السَّيْفَ يقطع في محلٍّ ولا يقطع في محلٍّ آخَرَ ؟
 وعدم قطعه في محل لا يقبل القَطْعَ لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن
 عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبُوِّهِ في المحل ، لا لأن السيف
 غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدمُ عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان
 لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ،
 والله أعلم :

[٢٧] ٦ — مسألة

[في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الأسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف
 المحلَّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أَمَامَكَ زَيْدٌ » ، وفي الدار
 عمرو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحدِ قوليهِ وأبو العباس محمد بن يزيد اللبرّد
 من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ،
 وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك « أَمَامَكَ
 زَيْدٌ » ، وفي الدار عمرو » حَلَّ أَمَامَكَ زَيْدٌ ، وحلَّ في الدار عمرو ، فحذف
 الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع

(١) انظر في هذه المسألة : مغنى اللبيب لابن هشام (ص ٤٢٣ بتحقيقنا) وانظر
 في بعض ما ذكره المؤلف شروح الألفية في مبحث وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً
 (التصريح للشيخ خالد ١ / ١٩٨ وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ١٩٣ : لاق)
 وشرح الرضى على الكافية (١ / ٨٣) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل
 الزمخشري (ص ١٠٨ أوربة) .

بالفعل . والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده « أن » التي في تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : (فأولئك لهم جزاء الضعف) فجزاء مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك « مررت برجل صالح في الدار أبوه » ، والحال كقولك « مررت بزید في الدار أبوه » وعلى ذلك قوله تعالى : (وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ) [فهدى ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : (ومصدقاً لما بين يديه) فمطف (مصدقاً) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف ، والصلة كقوله تعالى : (ومن عنده علم الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : (أفي الله شك) ، وحرف النفي كقولك : « ما في الدار أحدٌ » وأن كقوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض فائاً وما علمت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرّى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا [٢٨] يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان هاهنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول « إن أمامك زيدا ، وظننت خَلَقَكَ عمراً » ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبطلُ عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم

عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : (إنَّ لدينا أنكالا وجحيا) ولم يُرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دل على ما قلناه .

والثاني : أنه لو كان عاملا لوجب أن يُرفعَ به الاسمُ في قولك « بك زيد مأخوذ » وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك .

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إن المامل يتعداه إلى الاسم بعده » ليس بصحيح ؛ لأنَّ الحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب الحل في نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى « زيد » فنصبه .

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ » ليس بصحيح ، وذلك لأنَّ « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا « في الدار زيد » إذا أُضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع في الحل نصبان : نصب الحل في نفسه ، ونصب العامل » قلنا : هذا باطل من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت « أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين » لم يجوز أن تنصبه على الوصف ؛ لأنك تجعله منصوبا من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذلك ها هنا .

والوجه الثاني : أن النصب الذي فاض من الحل إلى الاسم لا يخلو : إما أن يكون نصب الحل ، أو نصب العامل ؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوبٌ

بالظرف ، وهذا مالا يقول به أحد ؛ لأنه لا دليل عليه ، وإن قلتم إنه نصبُ العامل فقد صح قولنا : إن العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويُبطل عمله .

وأما اعتراضهم على الوجه الثانى : قولهم « إن بك مع [٢٩] الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولك فى الدار إذا أُضيف إليه الاسم فإنه يفيد » فباطل أيضاً ؛ وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرقُ بينهما فى هذا المعنى ، ألا ترى أن قولك « ضاربٌ زيدٌ » لا يفيد ، و « سار زيد » يفيد ، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر ، فكذلك كان ينبغى أن يكون هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى قولك أمامك زيد وفى الدار عمرو : حلّ أمامك زيد ، وحلّ فى الدار عمرو ؛ فحذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه » قلنا : لانسلم ؛ أنّ التقدير فى الفعل التقديم ، بل الفعل وماعمل فيه فى تقدير التأخير ؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل ؛ لأن الظرف معمول الفعل ، والفعل هو الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل فى الخبر التقديم ، ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأً بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول « عمراً زيدٌ ضاربٌ » ولا يدل ذلك على أن الأصل فى الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على معمول ، فكذلك هاهنا ، والذى يدل على أن الفعل هاهنا فى تقدير التأخير والاسم فى تقدير التقديم مسألتان ؛ إحداهما : أنك تقول « فى داره زيد » ولو كان كما زعمتم لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز ، والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « فى داره زيد قائم » فإن زيداً لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندهم بقائم ، وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدماً على زيد لوجب أن لا يلقى .

وأما قولهم « إن الفعل غير مطلوب » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدّى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب ، وذلك لا يجوز ، وسنبين فساد ذلك فى موضعه .

وأما قولهم « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفعُ إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام - إلى غير ذلك » فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره، فَرَجَعَ جانبه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، فالخبر كقولك « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك « مسررت [٣٠] رجل كريم أخوه » والحال كقولك « جاءني زيد ضاحكاً وجهه » والصلة كقولك « رأيت الذهاب غلامه » والمتمتع على الهمزة نحو « أذهب أخوأك » وحرف النفي نحو « ما قائم غلامك » وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلهذا غلب جانب تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه، والله أعلم.

٧ - مسألة

[القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً^(٢) يتضمن ضميراً

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني (١/ ٢٦٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (١٩١/١ بولاق) والتوضيح للشيخ خالد (١٩١/١ بولاق) وشرح موفق الدين ابن يعيش (ص ١٠٦ أوربة) وشرح رضى الدين على الكافية (٨٦/١).

(٢) أراد المؤلف بالاسم المحض: الاسم الجامد، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل، فهو مشوب برائحة الفعل، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه، وسيوضح ذلك من كلام المؤلف غاية الانضاح، وقد جاءت هذه العبارة في كلام موفق الدين ابن يعيش وفسرها بما ذكرنا، في الموضع الذى دللناك عليه، ونصه «وأما القسم اثنانى - وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار - وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو زيد أخوك وعمرو غلامك؛ فهذا لا يتحمل الضمير، لأنه اسم محض عار من الوصفية» اهـ.

يرجع إلى المبتدأ ، نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » وإليه ذهب علي بن عيسى الرَّمَّانِيُّ من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو « زيد قائم ، وعمرو حسن » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً - وإن كان اسماً غير صفة - لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك « زيد أخوك » في معنى زيد قريبك ، و « عمرو غلامك » في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً ، وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مُشَابِهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو « ضارب ، وقاتل ، وحسن ، وكريم » وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فكذلك إذا قلت « عمرو غلامك » كان غلامك دليلاً على الشخص الذي دلَّ عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه [٣١] ، كما لا يجوز في زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسماً محضاً لأنه في معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك في معنى قريبك ، وغلامك في معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك

وخادمك متحملاً للضمير لأنه يشابه الفعل لفظاً ويتضمنه معنى ، وهو الأصل في تحمل الضمائر ، ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل ، ألا ترى أن « خَادِم » على وزن « يَخْدِم » في حركته وسكونه وأن فيه حروف خَدَمَ الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قَرُبَ الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك وغلأمك فلا شبهة في أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه في معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهاً بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك ، وغلأمك » عارية من حروف الفعل الذى هو قَرُبَ وخَدَمَ ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن المصدرَ إنما عملَ عملَ الفعلِ نحو « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنٌ » لتضمنه حُرُوفُهُ ، فلو أقت ضمير المصدر مقامه فقلت « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنٌ وهو عمرأ قبيح » لم يحز وإن كان ضمير المصدر في معناه^(١) ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه ، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل ؛ فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك ، وخادمك » الضمير لمساботه للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يحز ذلك في نحو « أخوك » و « غلأمك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

٨ — مسألة

[القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له نحو قولك « هند زيدٌ ضاربتُهُ » هي « لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه (١) هذه مسألة خلافية بين الفريقين ، وما كان ينبغى أن يحتج عليهم بما هو مذهبه دون مذهبهم

(٢) انظر نفس المراجع القى ذكرناها لك في المسألة السابقة ؛ فإن هذه المسألة من تمة المسألة السابقة .

ينجب إبرازه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا ينجب إبرازه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا ينجب [٣٢] إبرازه في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له ، قال الشاعر :

٢٠ — وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاهُ سَمَلَقُ
لَمَحْتَوْقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوَقَّقُ

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال « محقوقة أنت » وقال الآخر :

٢٠ — هذان البيتان من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشد أولهما رضي الدين في باب الحال ، وأنشدهما معا في باب الضمير ، وانظر الخزانة (٥٥١ / ١) وقد أنشدهما ابن منظور (ح ق ق) منسويين إليه . و « أسرى » سار ليلا ، وموماة : أي صحراء واسعة ، والبيداء : هي الصحراء أيضا ، سموها بذلك لأن سالكها يبيد فيها ، أي يهلك ، وسموها أيضا مغارة من الفوز تفاؤلا لسالكها بأن ينجو من الهلكة ، وسملق : أي قفر لانبات فيها ، ويقال للرجل : أنت حقيق أن تفعل كذا ، وأنت محقوق أن تفعله ، ويقال للمرأة : أنت حقيقة لذلك ، وأنت محقوقة أن تفعل ذلك ، ومعنى ذلك أنت جديرة وخليقة وحرية ، والمراد أنه يلزمك فعله لأن فعله حق من الحقوق التي لزمته . والاستشهاد به في قوله « لمحقوقة » فإن هذه الكلمة وقعت خبرا لإن في أول البيتين ، وهذا الخبر جار على غير مبتدئه ، نفي أنه وصف لغير المبتدأ الذي وقع هو خبرا عنه ، ومع ذلك لم يبرز الضمير معه ، ولو أبرزه لقال : لمحقوقة أنت ، وما أشبه ذلك ، فلما لم يبرزه دل على أن إبرازه ليس بضربة لازب ، وسيأتي للدولف فيما يلي إخراج هذا الشاهد عن أصل المسألة فيجعل قوله لمحقوقة مبتدأ خبره المصدر المؤول من « أن تستجيبي » أو مبتدأ و « أن تستجيبي » فاعل أغنى عن خبر المبتدأ وسننبه على ذلك هناك .

٢١ — يَرَى أَرْيَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَىءُ الْحَدِيدُ عَلَى السُّكْمَاءِ
فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فلما أضممه ولم يبرزه دلَّ على
جوازه ، ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هوله لشبه
الفعل ، وهو مُشابه له إذا جرى على غير من هوله ، كما إذا جرى على مَنْ هوله ؛
فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هوله فكذلك يجوز إذا جرى على غير
مَنْ هوله .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى
على غير مَنْ هوله أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في تحمل الضمير ؛
إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يُضْمَرُ فيما شابهَ منها الفعل
كاسم الفاعل نحو « ضارب ، وقاتل » والصفة المشبهة به نحو « حسن ، وشديد »
وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشئ
يكون أضعف منه في ذلك الشئ ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة — إذا
جرى على مَنْ هوله ، وإذا جرى على غير مَنْ هوله — لأدَّى ذلك إلى التسوية

٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة ولا تسكلة ، ولا وجدت من أنشده غير
المؤلف ، والأرباق : جمع ربق — بكسر الراء وقد تفتح ، والباء ساكنة — وأصله
الحبل والحلقة التي تشد بها الغنم الصغار لثلاث ترضع ، ومتقلديها : أى جاعليها في
أعناقهم في موضع القلادة ، والسكامة : جمع كمي ، وهو الشجاع التلكمي ، أى المستر
الذي غطى وجهه ، وكانوا يفعلون ذلك إذا كان عليهم ثارات ، مخافة أن يتلصص أحد
أعدائهم غفلتهم فيفتك بهم ، والاستشهاد في البيت بقوله « متقلديها » فإن هذه الكلمة
قد وقعت في هذا البيت مفعولا ثانيا ل ترى ، وأنت خير أن أصل المفعول الثاني لأرى
خبر مبتدأ ، وأن المفعول الأول هو مبتدأ ذلك الخبر ، وأنت ترى أن الخبر جار على غير
مبتدئه ، لأن « متقلديها » وصف للابسي ماعبر عنه بالأرباق ، لا للأرباق نفسها ،
ومع ذلك لم يبرز معه الضمير ، ولو أبرزه لقال « متقلديها هم » فدل ذلك على أن إبراز
الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله ليس واجبا لامعدي عنه .

بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تَنَحَّطُ عن درجة الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير مَنْ هو له يجب إبراز الضمير : ليقع الفرق بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له لأننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد أخوه ضارب » وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك ؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه ؛ لأنه به يحل إفهام السامع ورفع الالتباس ؛ ويخرج [٣٣] على هذا إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت « زيد ضارب غلامه » لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد ؛ إذ كان واقعاً بعده فلا شيء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

* لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ * [٢٠]

فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير فيه : لمحقوقتك بك أن تستجيبى دعاءه^(١) ، وإذا جاز أن يُحْمَلَ البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به .

(١) يريد أن قول الشاعر « لمحقوقه » ليس خبر « إن » على ما ذكر الكوفيون حتى يكون جارياً على غير من هو له وليس معه ضمير بارز ، وإنما هو مبتدأ ، وقوله « أن تستجيبى » يحتمل وجهين : الأول أن يكون خبر ذلك البتداء ، فتكون هذه الجملة في محل رفع خبر إن ، وكأن الشاعر قد قال : لجدير بك استجابة دعائه ، فليس في « لمحقوقه » ضمير عائد على غير من جرى عليه ، والوجه الثاني : أن يكون قوله « أن تستجيبى » في

وأما البيت الثاني ، وهو قول الآخر :

* تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا * [٢١]

فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضاً ؛ لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حَذَفَ المضاف وأقام المضاف إليه مُقَامَهُ ، كما قال تعالى : (وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ) أى : أهل القرية ، وقال تعالى : (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) ومنه قولهم « الليلة الهلال » أى : طلوع الهلال ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجَيْثِ . قال الشاعر :

٢٢ — وَشَرُّ الْمَنَاسِيَا مَيِّتٌ وَسَطَ أَهْلِهِ
كَهَلِكِ النَّفْثَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ

= تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره ، ويكون « لمحقوقة » خبر إن ، لكنه غير متحمل للضمير أصلاً ، لا بارزاً ولا مستتراً ، لأنه قد رفع اسماً ظاهراً ، غير أن هذا الاسم الظاهر ليس صريحاً ، بل هو اسم مؤول من الحرف المصدرى والفعل .

٢٢ — هذا البيت من كلام الخطيئة ، وهو من شواهد سيوبه (١٠٩/١) . والمناسيا : جمع منية ، وهى الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، وفعلها « منى الله الأمر بمنية » على مثال قضاء يقضيه ، ومعناه قدره وهياً له الأسباب ، سمي الموت بذلك لأنه من تقدير الله تعالى ، والحاضر : الحى العظيم أو القوم ، وقال ابن سيده : هو الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم ، ومنه قول الشاعر :

فى حاضر لجب بالليل سامره فى الصواهل والرايات والعكر

والاستشهاد بالبيت فى قوله « ميت وسط أهله » فإن هذه الكلمة خبر عن قوله « شر المنايا » وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتدئه ، وهذا الخبر ليس عين مبتدئه ، فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصح معه الكلام ويتم به للخبر ما وجب فيه ، والتقدير : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، هذا أصل الكلام ، غذف البتداً وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتقاؤه .

أى منىة ميت . وقال الآخر :

٢٣ — وَكَيْفَ تَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ ؟

أى : لكلالة أبى مرءب؁ وقال الآخر :

٢٤ — أَكُلَّ عَائِمٍ نَعَمَ تَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ؟

٢٣ — هذا البيت من كلام النابغة الجعدى؁ وهو من شواهد سيبويه (١١٠/١) وقد أنشده ابن منظور (خ ل ل) ثالث ثلاثة أبيات ونسبها إليه؁ والبيتان قبله هما :

أدوم على العهد ما دام لى إذا كذبت خلة المقلب
وبعض الأخلاء عند البلاء والرزة أروغ من ثعلب

والخلة — بضم الءاء — واللكالة — بفتح الءاء أو كسرهما أو ضمها — واللكولة؁ كل ذلك يقال على الصداقة المختصة التى ليس فيها خلل؁ تكون فى عفاف الحب ودعارته؁ والمقلب : من الكلابة — بكسر الءاء — وهى الكذبة باللسان؁ والأخلاء : جمع خليل؁ وهو الصديق؁ وأبو مرءب : كنية الظل؁ وهو سريع التحول؁ وقيل : هى كنية عرقوب الذى يضرب به المثل فى خلف الوعد؁ والذى قيل فيه : مواعيد عرقوب . والاستمءاء بالبيت فى قوله « كأبى مرءب » فإن هذا الجار والمجرور خبر لأصبح؁ واسمها هو قوله لكالاته؁ وأصل معمولى أصبح مبتدأ وخبر؁ ولا يصلح أن يكون « كأبى مرءب » خبرا عن الكلالة التى هى الصداقة ؛ لأن هذا الخبر ليس هو عين المبتدأ؁ فلزم أن يكون ثمة مضاف محذوف وأن أصل السلام : أصبحت لكالاته لكلالة أبى مرءب؁ على نحو ما بيناه فى البيت السابق .

٢٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٦٥/١) ولم ينسب فى أصل الكتاب ولا فى شرح شواهده للأعلم؁ وهو أيضا من شواهد الرضى (٨٤/١) وقد شرحه البغدادى فى الحزانة (١٩٦/١) والأشمونى (رقم ١٤٥) وقد نسبته قوم إلى رجل من ضبة؁ ولم يعينوه؁ وقال البغدادى : هو لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى؁ والنعم — بفتح النون والعين جميعا — اسم جنس لفظه مفرد ومعناه جمع؁ ونظيره غنم وبقر؁ قال انفرأ : هو مفرد لا يؤنث؁ يقال : هذا نعم وارد؁ وقال الهروى : النعم والأنعام يذكران ويؤنثان؁ وقال الراغب : النعم مختص بالإبل؁ والأنعام =

أى : إحرأز نَم . وقال الآخر :

٢٥ — كَانَ عَذِيرُهُمْ بِمَجْنُوبِ سَلَى نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قَفَازٍ

== يقال للابل والبقر والنعم ، ويلقحها: مضارع ألقح الفحل الناقة ؛ إذا أحبلها، وتتبعونه : أى تستولدونه ، يريد أنهم يكثر من شن الغارات فيأخذون من يغيرون عليه النوق الحوامل فلقد عندهم . والاستشهاد بالبيت في قوله « أكل عام نعم » فإن قوله « كل عام » ظرف زمان متعلق بمحذوف يقع خبرا مقدما ، وقوله « نعم » مبتدأ مؤخر ، والنعم : اسم من الأسماء الدالة على الذات ، ومن المقرر عند النحاة أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم الذات ، وللتخلص من ذلك قدر المؤلف مضافا هو اسم معنى يكون هو المبتدأ وأصل الكلام عنده : أكل عام إحرأز نعم ، وقد تبعه في هذا التقدير ابن صاحب الألفية ، وقدره الرضى : أكل عام حواية نعم ، وقوم يقدرونه : أكل عام نهب نعم ، والخطيب في ذلك سهل ؛ فإن هؤلاء جميعا يسيرون في فلك واحد ، وخلاصته أنه لا بد من تقدير مضاف يكون اسم معنى ، وهذا أحد وجهين في هذا البيت ، والوجه الثانى لأبى العباس المبرد ، وخلاصته أنه يتعين تقدير المضاف إذا كان اسم الذات الواقع مبتدأ خبرا عنه بظرف زمان ليس له تجدد وحدث مرة بعد مرة ، أما إذا كان له تجدد وحدث مرة بعد مرة فلا يلزم تقدير مضاف يكون اسم معنى ، والكلام هنا من هذا القبيل ، وانظر إلى قول ابن مالك فى التسهيل « ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، مالم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتا دون وقت ، أو تنو إضافة اسم معنى إليه ، أو يعم واسم الزمان خاص أو مشمول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا » اهـ .

٢٥ — أنشد ابن منظور هذا البيت (س ل ل) ولم ينسبه ، وأنشده فى (رقوق) ونسبه إلى النافذة ، وحكى عن ابن برى نسبته إلى شقيق بن جزم بن رباح الباهلى . وهو من شواهد سيويوه (١٠٩/١) والغدير : القطة من الماء يغادرها السيل ، أى يتركها ، فهو قيل بمعنى مفعول مشتق من المغادرة على تقدير طرح الحروف الزائدة ، والغدير بالعين المهملة والذال المعجمة . الحال ، وسلى — بكسر السين وتشديد اللام — اسم موضع بالأهواز كثير التمر ، وقاق : أى صوت ، وبلد قفاز : أى خالية موحشة ، وأصل اقفار جمع قفر — بالفتح — لكنه توهم سعة البلد وجعل كل جزء منها بلدا فوصف البلد — وهو فى الأصل مفرد — بالجمع على هذا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كَانَ عَذِيرُهُمْ نَعَامٌ » فإن الخبر فى هذه الجملة ليس ==

أى : كأن عذيرهم عذيرُ نعام . والعذير : الحال ، والحالُ لا يُشَبَّه بالنعام -
وقال الآخر :

٢٦ - قَلِيلٌ عَيْبُهُ ، وَالْعَيْبُ جَمٌّ وَلَكِنَّ الْغَنَى رَبٌّ غَفُورٌ

[٣٤] أى : ولكن الغنى غنى رب غفور ، خذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحصى ؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله « متقليديها » - وهو اسم القاعل - على ذلك المخذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير .

== هو عين المبتدأ ، ولهذا كان الكلام على تقدير مضاف يتم به كون الخبر هو المبتدأ ، وأصل الكلام : كأن عذيرهم عذير نعام ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أراد عذير نعام ، خذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومعناه أى كأن حالهم فى المزمعة حال نعام تغدو مذعورة » اهـ .

٢٦ - لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تصل به . والجزم - بفتح الجيم وتشديد الميم - الكثير . وقد زعم المؤلف أن قول الشاعر « ولكن اغنى رب » على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ولكن اغنى غنى رب ، وهذا كلام فاسد من وجهين : الأول أن كلمة « رب » ههنا معناها المصلح ، فإنك تقول « رب فلان الشئ يربه » تعنى أنه أصلحه ، ومن ذلك قول الشاعر :

رب الذى يأتى من العرف أنه إذا سئل المعروف زاد وتعمأ

ومعنى قول الشاعر « ولكن الغنى رب غفور » ولكن الغنى مصلح لفساد أموره سائر لمساوره ، وهذا معنى مستقيم من غير تقدير ، والوجه الثانى : أنا نسلم جذلا أن كلمة الرب على المعنى الذى تبادر إلى ذهن المؤلف ، لكن لا نسلم مع ذلك أن الكلام يحتاج إلى تقدير المضاف ، بل تقدير المضاف يفسد المعنى ، وذلك لأن الشاعر يريد تشبيه الغنى بالرب الغفور ، والمعنى على هذا أن الناس يرون عيوب الرجل الغنى قليلة ولو كانت أكثر من زبد البحر ، وذلك لأن غناه يغطى عليها ويسترها ، وتأمل ذلك جيدا ، ولا تكن أسير التقليد .

وأما قولهم « إن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير مَنْ هو له » قلنا : فلكونه قرعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي إليه ترك الإبراز من اللبس على ما بينا ، والله أعلم .

٩ - مسألة

[القول في تقديم الخبر على المبتدأ] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ [فالمفرد] نحو « قائم زيد ، وذهب عمرو » والجملة نحو « أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت « أبوه قائم زيد » كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ١١٢ وما يليها ط أوربة) وشرح الرضى على الكافية (٨٧/١ وما يليها) وحاشية الصبان على الأشتوني (٢٠٢/١ بولاق) وشرح الأشتوني (٢٨١/١ وما بعدها بتحقيقنا) والتوضيح (٢٠٣/١ وما بعدها بولاق) (٥ - الإنصاف)

« في بيته يُؤْتَى الْحَكَمُ » وقولهم « في أكفانه لَفَ المِيتُ » و « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » وحكى سيبويه « تَمِيئُ أنا » فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الْحَكَمُ يُؤْتَى في بيته ، والميت لف في أكفانه ، وَمَنْ يَشْنُوكَ مَشْنُوهُ ، وأنا تَمِيئُ ، وأما ماجاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

٢٧ — بَنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

[٣٥] ويروى « الأكارم » وتقديره : بنو أبنائنا بنونا . وقال الآخر :

٢٨ — قَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَى إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي مُفَاحٍ

٢٧ — ينسب قوم هذا البيت للفرزدق هام بن غالب ، وأذكثرون على أنه لا يعرف قائله مع كثرة استشهاده العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض ، وألفاظه ومعناه في غاية الوضوح . وقد استشهد به الرضى في شرح الكافية (٨٧/١) والأشموني في شرح الألفية (رقم ١٥٣) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٧١ بتحقيقنا) وفي معنى اللبيب (رقم ٧٠٢ بتحقيقنا) والاستشهاد به في قوله « بنونا بنو أبنائنا » فإن هذه الجملة اشتملت على مبتدأ وخبر ، وقد تقدم الخبر — وهو قوله بنونا — على المبتدأ — وهو قوله بنو أبنائنا — وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر ، معينة أحدهما للابتداء به والآخر للاخبار به ، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء ، في المحبة والعطف عليهم ، ولا يمكن أن يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء ، فإن أصل المحبة والحنان والعطف للأبناء والفرض إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الحال ، لا العكس .

٢٨ — هذا البيت من كلام مالك بن خالد الهذلي ، وقد أنشده ابن منظور (ق م ح) ونسبه إليه . وقوله « قتي ما » معناه قتي أي قتي ، فما هذه صفة لفتى ، والشتاء عندهم زمن الجذب والقحط ، ولهذا يكون الكرم فيه نادرا ، ومن يطعم قليلا ، وهو ممدوح أشد المدح ، وقوله « حب » هو بضم الحاء — مثل نعم في المدح ، وشهرا قحاح — بضم القاف بزنة غراب أو بكسر هاء بزنة كتاب — ها كاتون الأول وكانون الثاني ، سموها بذلك لأنها يكره فيها =

وتقديره : ابنُ الأغر فُتِيَ ما إذا شَتَوْنَا ، وقال الشَّمَخ :

٢٩ — كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةٍ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ ، أَنْ مُطَرَحَ الظَّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله « وَصَلُ أَرَوَى » مبتدأ ، و « ظَنُونٌ » خبره ، و « كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةٍ » ظرف يتعلق بـ « ظَنُونٌ » الذي هو خبر المبتدأ ، وقد تقدم معموله على المبتدأ ؛ فلو لم يميز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى

== شرب الماء ، وقد قالوا « قمع البعير ، وقامح » إذا رفع رأسه عند الحوض وامتنع من الشرب ، والاستشهاد به في قوله « فتي ما ابن الأغر » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدم فيها الخبر على مبتدئه ، ولا يجوز لك أن تجعل المتقدم — وهو قوله فتي ما — مبتدأ ، والمتأخر — وهو قوله ابن الأغر — خبرا عنه ، وذلك لأن التقدم نكرة والمتأخر معرفة ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا بمسوغ ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه يكون مجهولا للمخاطب حتى يفيد الكلام فائدة جديدة لم تكن عنده قبل الكلام .

٢٩ — هذا البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور (ط و ل) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (طوالة) . وطوالة — بضم الطاء وفتح الواو مخففة — قال ياقوت : موضع يرقان فيه بئر ، وقال نصر : بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، وأروى : من أسماء النساء ، وظنون : مظنون غير مقطوع به ، ومطرَح — بضم الميم وتشديد الطاء مفتوحة — مصدر ميمي بمعنى الاطراح . والاستشهاد به في قوله « كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةٍ وَصَلُ أَرَوَى ظَنُونٌ » فإن قوله « وَصَلُ أَرَوَى » مبتدأ ، وقوله « ظَنُونٌ » خبر المبتدأ ، وقد تقدم المبتدأ وتأخر الخبر على ما هو الأصل فيهما ، ولكن قوله « كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةٍ » ظرف متعلق بظنون الذي هو الخبر ، وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ كما هو ظاهر ، وقد استقر عند النحاة أن تقديم المعمول يدل على أن العامل فيه يجوز أن يتقدم فيكون في موضع هذا المعمول ، فلما تقدم الظرف وهو معمول للخبر دل على أن الخبر العامل في هذا الظرف يجوز أن يقع في الموضع الذي وقع فيه الظرف .

أَنْك لَوْ قُلْتَ « الْقِتَالُ زَيْدًا حِينَ تَأْتِي » فَنَصَبْتَ زَيْدًا بَتَأْتِي لَمْ يَحْزَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْزُ أَنْ تَقْدِمَ تَأْتِي عَلَى « حِينَ » فَتَقُولُ : الْقِتَالُ تَأْتِي حِينَ ؛ فَلَوْ كَانَ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ مُمْتَنِعًا كَمَا مُمْتَنِعُ هَاهُنَا تَقْدِيمُ الْفِعْلِ لَا مُمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَقَعُ الْعَامِلُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ تَبِعَ لِلْعَامِلِ ، فَلَا يَفُوقُهُ فِي التَّصَرُّفِ ، بَلْ أَجْمَلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهُ ؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا إِنَّهُ يَقَعُ حَيْثُ لَا يَقَعُ الْعَامِلُ لَقَدَّمْنَا التَّابِعَ عَلَى التَّبَوُّعِ ؛ وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ الْغُلَامُ حَيْثُ لَا يَجْلِسُ السَّيِّدُ ، فَتَجْعَلُ مَرْتَبَتَهُ فَوْقَ مَرْتَبَةِ السَّيِّدِ ، وَذَلِكَ عَدُولٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ، وَخُرُوجٌ عَنِ قَضِيَةِ الْمُعْدَلَةِ ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا جَوَازُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَلَا أَنْ يَحْزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ رَتَبَةَ الْعَامِلِ قَبْلَ رَتَبَةِ الْمَعْمُولِ ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ السَّكُوفِيِّينَ : قَوْلُهُمْ « لَوْ جَوَّزْنَا تَقْدِيمَهُ لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُقَدَّمَ ضَمِيرُ الْأِسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ » قُلْنَا : هَذَا فَاسِدٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَإِذَا كَانَ مُقَدِّمًا لَفْظًا مُتَأَخِّرًا تَقْدِيرًا ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهَذَا التَّقْدِيمِ فِي مَنَعِ الْإِضْمارِ ؛ وَلِهَذَا جَازَ بِالْإِجْمَاعِ « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » إِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا فَاعِلًا وَغُلَامَهُ مَفْعُولًا ؛ لِأَنَّ غُلَامَهُ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّأخِيرِ ؛ فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فَالْهَاءُ عَائِدَةٌ إِلَى مُوسَى وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا [٣٦] لَفْظًا ؛ لِأَنَّ مُوسَى فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ ، وَالضَّمِيرُ فِي تَقْدِيرِ التَّأخِيرِ ، قَالَ زَهِيرٌ :

٣٠ — مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلْفًا

وقال الأعشى :

٣١ - أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَفْنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ
ويروى « ذَا يَزَن » .

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها ، نحو « كان قائما زيد » وإن كان قد قُدِّمَ فيه ضميرُ الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لو فقد هذا التقدير

= فيها هرم بن سنان المرى . وقوله « على علاته » المراد منه على كل حال ، ومن ذلك قول زهير أيضا :

إن البخيل ملوم حيث كان ولـ يكن الجواد على علاته هرم
و « الساحة » الجود والعطاء ، تقول : سمح - بوزن كرم - سماحا ، وسماحا وسموحة وهو رجل سمح : أى جواد كريم . والندى : السكرم ، والخلق : الطبيعة والسجية . والاستشهاد بالبيت في قوله « علاته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى هرم ، وهو متأخر في اللفظ عن الضمير ، ونظير ذلك في البيت الآخر الذى أنشدناه ، وذلك يدل على أن العرب ما كانوا يرون بأسا في الإتيان بضمير الغيبة قبل مرجعه في بعض المواضع ، وقد جاءوا بذلك في النثر أيضا ، ومنه قولهم في مثل « في بيته يؤتى الحكم » وقولهم « فى أكفانه لف الميت » وقد ذكرها المؤلف ٣١ - هذا البيت من كلام أبى بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس - كما قال المؤلف - من كلمة له ثابتة في ديوانه (ص ١٣ ط فينا) وذو يزن - بفتح الياء والزاى جميعا - ملك من ملوك حمير ، وإليه تنسب الرماح اليزنية ، ويقال : يزن اسم موضع في اليمن ، أضيف إليه ذو ، فصار معناه صاحب يزن ، وأطلق على هذا الملك ، ونظيره : ذو رعين - بزنة المضمر - وذو جدن ، أى صاحب رعين وصاحب جدن ، وهما قصران . والاستشهاد بالبيت في قوله « بيته » فإن هذه الهاء ضمير غيبة يعود إلى ذى يزن ، وهو متأخر عن الضمير ، وذلك يدل على أن العرب كانوا يرون أنه يجوز في بعض المواضع أن يكون مرجع ضمير الغائب متأخرا عن ذلك الضمير ، ومتى كانوا يرون ذلك جائزا بطل قول الكوفيين إن تقديم الخبر يشتمل على محذور وهو تقدم ضمير الغائب على مرجعه ؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ ، وهذا واضح إن شاء الله

من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا » إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عُدِلَ بالشئ عن الموضع الذي يستحقه ، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وها هنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت : « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ » فجعلت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا ، فأما قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم ، فيكون إضراراً قبل الذكر كقولك : « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا » إلا أن بينهما فرقاً ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيدا » تقدّم فيه ضميرُ الاسم على ظاهره لفظاً وتقديراً ، وقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) تقدّم فيه ضميرُ الاسم على ظاهره تقديراً لا لفظاً ، والضمير متى تقدم تقديراً لا لفظاً أو تقدم لفظاً لا تقديراً فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظاً وتقديراً ، والله أعلم .

١٠ — مسألة

[القولُ في العامل في الاسم المرفوع بعد لَوْلَا ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « لَوْلَا » ترفع الاسم بعدها ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَسْكُرْتُكَ » ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشتوني (١/٢٠٧ و ٤٠/٤ بولاق) والتصریح للشيخ خالد (١/٢١٢ و ٢/٣٣٠ بولاق) ومعنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٧٢ بتحقيقا) وشرح موفق الدين ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ١١٦ أوربة) وشرح الرضى على الكافية (١/٩٣)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : [٣٧] إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك «لولا زيدٌ لأكرمك» لو لم يمتنع زيد من إكراك لأكرمك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا «لَا» على «لَوْ» فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم «أما أنتَ منطلقاً انطلقتُ معك» والتقدير فيه : أن كنتَ مُنطلقاً انطلقتُ معك ، قال الشاعر :

٣٢ — أبا خراشةً أما أنتَ ذا نقرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ

والتقدير فيه : أن كنتَ ذا نقر ، فحذف الفعل ، وزاد «ما» على أن عوضاً عن الفعل ، كما كانت الألف في اليماني^(١) عوضاً عن إحدى ياءي النسب ، والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها ؛ لئلا يجمع بين العوض

٣٢ — هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي ، وقد أنشده سيوبه (١٤٨/١) وابن منظور (ض ب ع) ونسبه له ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٢٠٧) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٩٧) وابن عقيل (رقم ٧٤) وأبو خراشة : كنية خفاف بن نذبة أحد أغربة العرب ، وقد أسلم وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما ، وقيل : شهد فتح مكة . وذا نقر : يريد به ذا رهط كثير العدد ، وأصل الضبع الحيوانات المعروفة ثم استعير للسنة المجدية ، يقول : إن كنت تفخر علينا بكثرة عدد قومك ، فإنه لا تغرك في ذلك ؛ لأن قومي لم تكن قلتهم بسبب موتهم في القحط والمجاعة ، والاستشهاد بالبيت في قوله «أما أنت» فإن أصل هذه العبارة «أن كنت» فحذفت كان ثم عوض عنها «ما» وأدغمت ميم ما في نون أن ، فتاب هذا الحرف الذي هو ما مناب فعل هو كان ، قالوا : وإذا ناب منابه أدى ما كان الفعل يؤديه ، وقد كان هذا الفعل يرفع الاسم الذي بعده ، فما رافعة له ، وقد أوضح المؤلف هذا الكلام .

(١) اليماني : نسبة إلى اليمن ، وأصل القياس أن يقال «يعني» بلفظ النسب إليه مضافاً إليه ياء مشددة ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا منها ألفاً بعد الميم ، ونظيره قولهم شأم في النسبة إلى الشام

والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا في أن « أن » هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فما اختلفنا في أن « ما » عوض عن الفعل ، وكذلك أيضاً قولهم « إِمَّا لافعل هذا » تقديره : إن لم تفعل مايلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالبُ بها ، فيمتنع منها ، فيُتَمَنَعُ منه ببعضها ، فيقال له « إِمَّا لَا فافعل هذا » أي : إن لم تفعل مايلزمك فأفعلْ هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت « ما » على « إن » عوضاً عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذي يدل على أنها صارت عوضاً عن الفعل أنه يجوز إمالتها فيقال « إِمَّا لَا » بالإمالة كما أمالوا « بلى » و « يا » في النداء ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها ؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « بلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضاً قالوا « مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا تَعْبَأْ بِهِ » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

٣٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِدَّةٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلَّا تطلقها يعْلُ ، وكذلك قالوا « حِينَئِذٍ الْآنَ » تقديره : واسمِعْ الْآنَ ،

٣٣ — هذا البيت من كلام الأحموص ، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٠٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٥١٦) ومغنى اللبيب (رقم ٩٠٥) وابن عقيل (رقم ٣٤٥) وقوله « طلقها » أمر من التطلق وهو فصح عروة الزواج وحل الصمة « ند » أي مكافئ ، وروى « بكف » وهو بضم الكاف وسكون الفاء وآخره همزة — المساوى في نسب وغيره مما تعتبره النريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « مفرقك » الفرق — بزنة المجلس والمقعد — وسط الرأس « الحسام » السيف ، والاستشهاد به في قوله « وإلا » فإن هذه الكلمة مؤلفة من حرفين أولهما إن الشرطية ، والثاني لانافية ، وقد حذف فعل الشرط ، وأصل الكلام : وإن لا تطلقها يعْلُ — إلخ .

ومعناه أن ذاكرة ذكر شيئاً فيما مضى يستدعى في الحال مثله فقال له المخاطب «حينئذٍ الآن» أى : كان الذى تذكره حينئذٍ ، واسمع الآن ، أودع الآن ذكره أو [٣٨] نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا «مأغفله عنك شيئاً» وتقديره : انظر شيئاً ، كأن قائلًا قال «ليس بغافل عني» فقال الجيب : مأغفله عنك شيئاً ، أى انظر شيئاً ، تخذف . والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُخصَّص ؛ فدل على أنَّ الفعل محذوف هاهنا بعد «لولا» وأنه اكتفى بلولا ، على ما بينا ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بها .

والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن «أَنَّ» إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك «لولا أن زيدا ذهب لأكرمك» ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ؛ فلما وجب الفتح دل على صحة مما ذهبنا إليه . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لَوْلَا» وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر :

٣٤ — قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَابِرَهَا: هَلَّا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهَمِ الشُّودِ

٣٤ — أنشد ابن عيش هذين البيتين ، ونسبها إلى الجوح ، وأنشدها الرضى من غير عزو ، وشرحها البغدادى في الحزانة ٢٢١/١ ، وأنشدها ابن منظور (عذر) ونسبها للجموح الظفرى ، ثم قال : «يقال : هذا الشعر لراشد بن عبدربه ، وكان اسمه غاويًا ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشداً» اهـ ، وأمامة اسم امرأة ، والأسهم السود : يقال هى كناية عن الأسطر المكتوبة ، يعنى هلا كتبت لى كتابا ، ويقال : الأسهم السود نظر مقلته ، وكلا هذين التفسيرين مما لا أستسيغه ، ولا هو مما يلتزم مع البيت التالى ، وحددت : معنا حرمت ومنعت وفارقت الجد والحظ ، والعذرى — بضم العين وسكون الدال — المعدرة ، واستشهاد المؤلف بهذا البيت للبصريين فى قوله «لولا حددت» حيث دخلت لولا على الفعل ، وقد دخلت على الاسم فى شواهد كثيرة ، وذلك يدل على أنها ليست مختصة بالاسم ولا هى مختصة =

لَا دَرَّ دَرَكٍ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّثْتُ وَلَا عَذَرِي لِمَعْدُودٍ

فقال « لولا حُدِّثْتُ » فأدخلها على الفعل ؛ فدلَّ على أنها لا تختص ؛ فوجب أن لا تكون عاملةً ، وإذا لم تكن عاملةً وجب أن يكون الاسمُ مرفوعاً بالابتداء .

والذي يدل على أنه ليس مرفوعاً بل ولا بتقدير لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتهُ أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطَفَ عليها بولاً ؛ لأن الجحدَّ يُعْطَفُ عليه بولاً ، قال الله تعالى : (وَمَا يَسْتَوِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ، وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) ثم قال الشاعر :

= بالدخول على الفعل ، بل تدخل على كل واحد من القبيلين ، ومضى سلم أنها ليست مختصة بأحد القبيلين لم تكن عاملة ؛ لأن من المقرر عندهم أن كل حرف مشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، وهذا الكلام متوض من ثلاثة أوجه : الأول أنا لا نسلم أن «لولا» في هذا الشاهد هي لولا التي تقول نحن يا معشر الكوفيين إنها ترفع الاسم الذي يليها ، بل هي مؤلفة من حرفين الأول لو التي هي حرف امتناع لامتناع والثاني لا النافية ، وهذا هو الوجه الذي ذكره المؤلف ، وسيأتي في شرح الشاهد ٣٧ كلام على هذا الوجه ، والوجه الثاني : نسلم أن «لولا» التي في هذا الشاهد هي لولا التي وقع الخلاف بينها وبينكم بشأنها ، لكن لا نسلم أنها داخلة على الفعل في اللفظ والتقدير جميعاً ، بل هي داخلة على الاسم عند التحقيق ، وذلك أن الكلام على تقدير أن المصدرية التي تنسبك مع هذا الفعل بالاسم ، وأصل الكلام لولا أن حدثت ، فحذف الشاعر أن وهو ينويها ، والتقدير : لولا الحد ، أي لولا المنع والحرمان ، وحذف أن المصدرية مع نيتها واقع في كلام العرب ، والوجه الثالث : أنا لا نسلم ما أصلتموه من القاعدة القائلة إن الحرف المشترك لا يعمل في أحد القبيلين ، فكيف من الحروف المشتركة وهو عامل ، مثل ما ولا النافيتين ، وبعض الحروف المختصة لا يعمل شيئاً مثل أل ، فالقاعدة غير مطردة ولا منعكسة .

٣٥ — فَمَا الدُّنْيَا بِيَاقَاةٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِيَاقٍ

قوله « بياقاة » أراد بياقية ؛ فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهى لغة طيء ، وقال الآخر :

٣٦ — وَمَا الدُّنْيَا بِيَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا بِرِخَاءٍ بَالٍ

فلما لم يحزن أن يقال « لولا أخوك ولا أبوك » دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه .

والصحيحُ ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما [٣٩] قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان

٣٥ — قول الشاعر « بياقة » أراد بياقية ، اسم فاعل من البقاء ، ولغة جهمرة العرب تقتضى بقاء هذه الياء على حالها مثل راغية وثاغية وراضية وحامية ؛ لأنهم لا يقبلون الواو والياء المتحركتين ألفاً إلا أن يكون ما قبلهما مفتوحاً نحو ساء وعدا وغدا وبدا ونحو الهندى والهدى والتقى ؛ فإن انكسر ما قبلها أو انضم سلتا نحو العوض والحيل والصور ، وإنما يقلبها لمجرد تحريكها طيئ وحدهم ، وقد ورد عنهم فى كل فعل واوى اللام أو يأتى اللام وهو مكسور العين قلب واوه أو يائه ألفاً فيقولون : رضا وبقي وحيا بفتح العين وقلب اللام ألفاً ، وجهور العرب يقولون : رضى وبقي وحى بكسر العين وبقاء الياء إن كانت اللام ياء أو قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما فى نحو رضى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ولاحى — إلخ » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « فما الدنيا — إلخ » والمعطوف عليه منقى بما ؛ فلزم إدخال حرف النفى الذى هو لا على المعطوف بعد واو المعطف .

٣٦ — أصل الرخاء سعة العيش ، وفعله من أبواب كرم ودعا وسعى ورضى ، وهو راخ ورخى ، ويقولون « فلان رخى البال » يريدون أنه فى نعمة وأنه واسع الحال ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ولا برخاء بال » فإن هذه الكلمة معطوفة على قوله « يحزن » وقد قرن بواو المعطف حرف النفى كما ترى .

مختصاً ، ولكن لانسلم أن لولا غير مختص . قولهم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

* لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُذِرْتُ لِمَخْدُودٍ * [٣٤]

فأدخلها على الفعل « قلنا : لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هي مركبة مع لا في قولك « لولا زيدا كرمتك » وإنما لو حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و « لا » معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم لولم أحد ، وهذا كقوله تعالى : (فلا اقتحم العقبة) أى : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) أى : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

٣٧ — إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَمًّا

٣٧ — أنشد هذا البيت ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٤٠٦) وقال قبل إنشاده « وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت » وأنشده ابن منظور (ل م م) ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت ، ثم قال « قال ابن بري : الشعر لأمية بن أبي الصلت ، قال : وذكر عبد الرحمن عن عمه (الأصمعي) عن يعقوب عن مسلم بن أبي طرفة الهذلي ، قال : مر أبو خراش يسى بين الصفا والروة وهو يقول :

لا هم هذا خامس إن تما آتمه الله ، وقد أتما

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَمًّا » اهـ

وتقول « ألم الرجل » إذا أتى بصغار الذنوب ، مأخوذ من اللم وهو صغار الذنوب ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لا أَمَّا » فإن المؤلف زعم أن لا في هذا البيت بمعنى لم ، والماضي بمعنى المضارع ، وكأن الشاعر قد قال « وأى عبد لك لم يأت بصغار الذنوب ، والسر في ذلك هو أن النحاة يرون أن لا النافية إذا دخلت على فعل ماض لفظاً ومعنى وجب تكرارها ، مثل ما في قوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) ومثل ما جاء في الحديث « فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى » ومثل قول الهذلي « كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل » :

وكقول الآخر :

— ٣٨

* وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّئٍ لَا قَعْلَهُ *

= فإن كان الفعل ماضى اللفظ دون المعنى لم يجب التكرار ، نحو قول الشاعر :
 حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر
 فإن عذاب سقر مستقبل لا سابق ، ومن هذا الباب فعل الدعاء نحو قولهم
 « لا فاض الله فاك » وقول الشاعر :

لا بارك الله في العوائى ! هل يتن إلا لمن مطلب ؟
 فلما ورد على النحاة بيت الشاهد والبيت الذي يليه (رقم ٣٨) وقول السفاح
 ابن بكير اليربوعي :

من يك لاساء فقد ساءنى ترك أئينيك إلى غير راع
 وذلك من قبل أن لا النافية في قوله الشاعر « لا ألسا » وقول الآخر « لا فعله »
 وقول الثالث « لا ساء » قد دخلت على أفعال ماضية في اللفظ والمعنى — لما رأى
 النحاة ذلك انطلقوا يلتمسون لأنفسهم مخرجا ، فأما المؤلف فقد سمعت كلامه ، وأما قوم
 آخرون فقد زعموا في بعض ذلك أن « لا » مكررة في المعنى وإن لم تسكر في اللفظ ،
 ومن أمثلة ذلك ما قلته الزخشرى في قوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) قال « فإن قلت :
 قلما تقع لا الداخلة على الماضى إلا مكررة ؛ فلها لم تكرر في الكلام الألفصح ؟ قلت :
 هى متكررة في المعنى ؛ لأن المعنى : فلا فلك رقة ولا أطعم مسكينا ، ألا ترى أنه فسر
 العقبة بذلك » اهـ ، وتفسير العقبة هو قوله تعالى (وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقة ،
 أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيم) وذهب قوم في الشواهد التى ذكرناها إلى أنها شاذة
 لا يقاس عليها ولا تنبنى عليها قاعدة .

٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده ابن منظور
 (زنى) ولم يعزه ، وقد استشهد به رضى الدين فى شرح الكافية فى باب حروف
 الجر ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٢٢٨/٤) ونسبه لشهاب بن العيف ، وهو أيضا
 من شواهد الكشف فى تفسير سورة البلد ، ومن شواهد معنى اللبيب (رقم ٤٠٥)
 وقبله قول الراجز :

لاهم إن الحارث بن جيله زنى على أيه ثم قتله

= * وكان فى جاراته لا عهد له *

أى : لم يفعله ، فكذلك ها هنا قوله « لولا حَدِثْتُ » أى لو لم أجد ؛ فدلَّ على أن «لولا» هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدلَّ على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .

وأما قولهم « لو كانت لولا هى العاملة لأن التقدير لو لم يمنعنى زيد لكان فيها معنى الجحد ، فكان ينبغى أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا إلى آخر ما قرروه » قلنا : إنما لم يحز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو ولا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدها ولا من الجحد ؛ إذ ركبتا فصيرتا حرفاً واحداً ؛ فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، كما قلنا فى « لولا » بمعنى التحضيض ، ولو تأملنا والآ وما أشبهه ، وكذلك ها هنا ؛ فلهذا لم يحز العطف عليها بولا ، والله أعلم .

[٤٠] ١١ — مسألة

[القول فى عامل النَّصْبِ فى المفعول]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو « ضربَ زيدٌ عمراً » : وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونصب هشام

= وقوله « زنى على أبيه » يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وقال ابن هشام « أصله زنى بامرأة أبيه ، حذف المضاف ، وأنبأ على عن الباب » اهـ ، وهو تكلف لا مبرر له ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لافعله » حيث دخلت لا النافية على الفعل الماضى لفظاً ومعنى ولم تتكرر ، والمؤلف يذكر أن لا بمعنى لم والماضى بمعنى المضارع ، على نحو ما أسلفناه لك فى شرح الشاهد السابق .

(١) انظر فى شرح هذه المسألة : شرح الفصل (ص ١٥٣) وشرح الكافية (١١٥ / ١) وأسرار العريضة للمؤلف (ص ٣٧ ط ليدن) والتصریح للشيخ خالد الأزهري (٣٧٤ / ١ بولاق) .

ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت « ظننت زيدا قائماً » تنصب زيدا بالتاء وقائماً بالظن . وذهب خَلَفُ الأحرار من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المفعول نصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل ، لفظاً أو تقديرًا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :
الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

والوجه الثاني : أنه يُسَكَّنُ لامُ الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل ، نحو « ضَرَبْتُ ، وَذَهَبْتُ » لثلاثي مجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فلولا أنه يتنزل بمنزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث ؛ لأن الفعل لا يؤنثُ ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حَبَّذَا » فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحُكِمَ على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كُنْتُ « كُنْتِي » فأنبتوا التاء (١)

(١) مثل ما في قول الشاعر :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجنا

ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعلِ منزلةَ حرفٍ من نفسِ الفعلِ وإلا لما جاز إثباتها .
والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فأنفوا ظننت ، ولولا أن
الجملة من الفعل [٤١] والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما
يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قَفَا » على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ،
قال الله تعالى : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) فَتَنِي وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِلْمَلِكِ وَاحِدٍ وَهُوَ مَالِكٌ
خَازِنُ النَّارِ ؛ لأن المعنى : أَلْقَى أَلْقَى ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛ فدل
على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا
بعدهما ؛ دَلَّ على أنه منصوبٌ بهما ، وصار هذا كما قلتم في الأبتداء والمبتدأ لئِنهما
يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما . والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون
الناصبُ للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصِبُ للمفعول لكان يجب
أن يليه ، ولا يجوز أن يُفصلَ بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس
هو العامل فيه وحده ، وإنما العاملُ فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصِبُ للمفعول هو الفعل
دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، أما الفاعل فلا
تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على
أصله في الاسمية ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة مالا تأثير له في
العمل إلى ماله تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصِبُ للمفعول
الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما - إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل
على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ،

وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك نستقصي في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده هاهنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يَلِيَهُ ولا يفصل بينه وبينه » قلنا : هذا يبطل بَيِّنٌ ؛ فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال « إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمراً » قال الله سبحانه : (إن في ذلك لآية) وقال [٤٢] تعالى : (إن لدينا أنكالا) فنصب الاسم بَيِّنٌ وإن لم تَلِهْ فكذلك هاهنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف - وهو أضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه في العمل - فَلَا نُلْزِمُ ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى ، على أنا نقول : إن الفعل قد وَلِيَ المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حرف المعاني صار يعمل عمالين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ماعمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بَيِّنٌ أنه قد وليه العامل ^(١) ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحرار من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو « ضُربَ زيدٌ » لعدم معنى الفاعلية ، وأن يُنْصَبَ الاسم في نحو « ماتَ زيدٌ » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو « مات زيد » مع عدم معنى الفاعلية ؛ دل على فساد ما ذهب إليه . والله أعلم .

(١) كذا ، ولعل الصواب « بأن أنه قد وليه المعمول » .

١٢ - مسألة

[القول في ناصب الاسم المشغول عنه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » منصوبٌ بالفعل الواقع على الماء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الماء ، وذلك لأن المَكْنَى — الذي هو الماء العائد — هو الأول في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا « أكرمت أباك زيدا » ، وضربت أخاك عمرا » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الماء لأن المَكْنَى هو الأول [٤٣] في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوبا به كقولهم : أكرمت أباك زيدا » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن انصباب زيد في قولهم « أكرمت أباك زيدا » على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن البدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل لإمتاخر عن المبدل منه ، وأما ما هنا فقد تقدم

(١) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١/٣٥٠ بولاق) وحاشية الصبان على الأشموني (٢/٥٧ وما بعدها) وشرح الفصل (ص ١٩٨ وما بعدها) وشرح الرضوي على الكافية (١/١٤٨) .

زيد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه ، على أننا نقول : إن العامل في البديل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البديل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البديل كما أظهر في المبدل منه ، قال الله تعالى : (قال الملاً الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقلوه (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، وقال تعالى : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سققاً من فضة) فقلوه (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في المبدل منه ، فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه ، والله أعلم .

١٣ — مسألة

[القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع]^(١)

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو « أكرمني وأكرمك زيداً ، وأكرمك وأكرمني زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ، قال امرؤ القيس :

(١) انظر في شرح هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني (٨٧/٢ بر'لاق) وتصريح الشيخ خالد (٣٨٦/١ بولاق) وشرح الأشموني (٣١٠/٢ بتحقيقنا) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٩٤ أوربة) وشرح الرضى على الكافية (٧٠/١)

٣٩ — فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذَنِي مَعِيشَةٍ
كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

٣٩ — البيت كما قال المؤلف من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ؛
مطلعها قوله :

ألا عم صباحا أيها الظلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الحالى؟
وقد استشهد بالبيت رضى الدين في باب التنازع، وشرحه البغدادي (١/١٥٨)
وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ١٧٤ بتحقيقنا) وفي شرح قطراندي (رقم ٨١) والأشعري
(رقم ٤٠٧) وسيدويه (١/٤١) وابن يعيش (ص ٩٥) وسيد كرم المؤلف فيما يلي البيت اتالي
لهذا البيت من القصيدة ، و«لو» حرف شرط يدل على امتناع الشرط ، وفهم الامتناع
منه كالبديهى ، فإن كل من سمع قائلا يقول «لو كان كذا» أو «لو فعل فلان كذا»
فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه لو أن تعقبه
بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيًا لفظا أو معنى ، تقول «لو جاءنى
أكرمته ، لكنه لم يجرى» ومنه قول الشاعر :

فلو كان حمد يغلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمغلد
وقول الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ، ولكنه لم يطر
ومثلها قول الحماسى أيضا ، وهو قريظ بن أنيف أحد بنى العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
ثم قال بعد ذلك :

لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا
وذلك أن معنى هذا البيت الأخير : لكننى لست من مازن ، ونظير هذا قول الله
تعالى : (ولو أراكم كثيرًا لفشتم وتنازعتم في الأمر ، ولكن الله سلم) ومن هنا
تعلم أن قول الشلوين وابن هشام الحضراوى : إن «لو» لا يدل على امتناع شرط ولا جوابه
ولكنه يدل على التعليق فى الماضى — كلام غير مستقيم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله
«كفانى ولم أطلب قليل من المال» فإن المؤلف نقل عن الكوفيين أنهم زعموا أن
هذا البيت من باب التنازع لنقدم فعلى على اسم واحد ، وقد أعمل اشاعر أول =

فَأَعْمَلَ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَنْصَبَ « قَلِيلاً » وَذَلِكَ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ ،
وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ :

٤٠ — [٤٤] فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً
وَسُوَيْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا الشُّوَالَا

== الفاعلين — وهو قوله « كفاني » — في الاسم التأخر فرفعه به ، والدليل على ذلك أنه لو أعمل الثاني وهو أطلب لنصب الاسم به ؛ لأنه يطلب مفعولاً ، وهذا الكلام غير صحيح ؛ لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالبا للمعمول مع صحة المعنى على فرض عمل أيهما فيه ، وفي هذا البيت لا يتم ذلك ؛ فإنك لو قلت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب ذلك القليل ، لكان كلاماً متناقضاً لا محصل له ، وإنما يتم معنى بيت امرئ القيس إذا قدرت لقوله « ولم أطلب » مفعولاً يدل عليه البيت بعده ، وتقديره « ولم أطلب الملك » وإذا أدخل البيت إلى قولك : ولو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، كان كلاماً صحيحاً مقبولاً ، ولم أجد من المؤلفين من بين ذلك يأننا شافياً كافياً كابن هشام في كتابه شرح قطر الندى ، فأرجع إليه إن شئت .

٤٠ — هذان البيتان من كلام المرار الأسدي ، وهما من شواهد سيديوه (٤٠/١)
والهوى : العشق ، وعميد : أي فادح يبهظ صاحبه ويدنقه ويسقمه ، فاعل بمعنى فاعل ، وأصله قولهم « عمده المرض » أي أضناه وأوجعه ، و « تغنى » مضارع « غنى بالمسكن » من مثال رضى ؛ أي أقام فيه وتوطنه ، ومنه سمي منزل القوم ومحل إقامتهم المغنى ، والجرد — بضم الحاء والراء جميعاً — جمع خريدة ، وهى المرأة الحية الطويلة السكوت ، أو هى البكر التى لم تمس ، والحدال — بكسر الحاء — جمع خدلة — بفتح فسكون — وهى الغليظة الساق المستديرتها ، والاستشهاد بالبيتين فى قوله « ونرى يقتدنا الجرد الحدالا » حيث كانت هذه العبارة من باب التنازع لتقدم فعلين هما نرى ويقتاد ، وتأخر معمول هو الجرد الحدال ، وقد أعمل الشاعر الفعل الأول فى هذا المعمول بدليل أنه نصبه وآتى ضميره معمولاً للفعل الثانى وهو نون النسوة ، ولو أنه أعمل الفعل الثانى لقال : نرى يقتادنا الجرد الحدال ، فيرفع المعمول على أنه فاعل ليقتاد ويخفف ضميره لكون الأول يطلب ==

وَقَدْ تَنَقَّى بِهَا وَتَرَى عُصُوراً بِهَا يَتَقَدَّنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا
فَأَعْمَلَ الْأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ « الخرد الخدالا » ولو أعمل الفعل الثاني لقال :
« تقتادنا الخردُ الخدالُ » بالرفع ، وقال الآخر :

٤١ — وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلُ لَيْلَى سَمِعَتْ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْغُرَابَا
فَأَعْمَلَ الْأَوَّلُ ، وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْغُرَابَ ، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع .
وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابقُ الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل
كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مَبْدُوءاً به كان إعماله أَوْلَى ؛ لقوة الابتداء

= معمولاً فضلة ، وهذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى ، وهو مذهب الكوفيين ،
والحق أن هذه الشواهد كلها لا تدل على أكثر من أن إعمال العامل الأول جائز ، وهو
مالا يختلف فيه أحد ، فأما أولويته فلا .

٤١ — تحمل آل ليلي : وضعوا حمولهم وهما بالارتحال ، والبين — بالفتح — البعد
والفراق . والاستشهاد بالبيت في قوله « سمعت بينهما نعب الغراب » فإن هذه العبارة
من باب الاشتغال ، حيث تقدم عاملان — وهما سمعت ، ونعب — وتأخر عنهما معمول واحد
وهو قوله الغراب — والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله ، والثاني يطلبه فاعلاً لأنه فعل
لازم ولم يستوف فاعله ظاهراً ، وقد أعمل الشاعر العامل الأول في هذا المعمول فنصبه به ،
ولو أنه أعمل العامل الثاني لرفعه ، فكان يقول « سمعت بينهما نعب الغراب » وقد زعم الكوفيون
أن هذا يدل على أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثاني ، ولكن الحقيقة
أن هذا الشاهد ونحوه يدل على جواز إعمال العامل الأول ، فأما الدلالة على أولوية ذلك فلا
دلالة للبيت ولا لغيره عليه ، وورود شواهد أخرى فيها إعمال العامل الثاني دون الأول
يدل على جواز إعمال الثاني ، ولا يستطيع أحد أن يدعى أنها تدل على أولويته ، فيمكن
للمقرر أن إعمال الأول جائز وإعمال الثاني جائز أيضاً ، وليس إعمال أحدهما بأولى من
إعمال الآخر ، وستأتي لهذا الكلام بقية مع الشواهد ٤٢ و ٤٤ و ٤٨
ونظير هذا قول زياح الزنجي :

إِن الِهَرَزْدَقِ صَخْرَةٌ عَادِيَةٌ : طالت ، فليس تنالها الأجبالا

يريد طالت الأجبال ، أي غلبتها في الطول ، فليس تنالها الأجبال

والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة ، نحو « ظننت زيدا قائما » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة ، نحو « زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت » وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زيد قائما » بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو « زيد كان قائم » فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل .

والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذّكر ، والإضمار قبل الذّكر لا يجوز فى كلامهم .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار لإعمال الفعل الثانى النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا) فاعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ، وقال تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) فاعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤه ، وجاء فى الحديث « وَتَخَلَّعَ وَتَرَكُ مَنْ يَفْجُرُكَ » فاعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بدءاً ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

٤٢ — وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ

بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

٤٢ — هذا البيت كما قال المؤلف للفرزدق هام بن غالب ، وهو من شواهد سيبويه (٣٩/١) وابن عيش (ص ٩٤) وهو فى ديوان الفرزدق (ص ٨٤٤) ثانى بيتين ، والبيت الذى قبله هو قوله :

وليس بعدل أن سببت مجاشعا بابأى الشم الكرام الحضارم

وقوله فيما روى المؤلف « ولكن نصفا » أى إنصافا وعدلا ، وفى الديوان « ولكن عدلا » وقوله « بنو عبد شمس من مناف وهاشم » لبس بمستقيم ؛ فإن هاشما ليس بابن عبد شمس ، وإنما هو ابن عبد مناف ، وقد جاء الفرزدق بهذه العبارة على وجهها الصحيح مرارا ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك :

==

فَأَعْمَلَ الثَّانِي ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْتُ وَسَبَوْنِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » بِنَصَبِ
« بَنِي » وَإِظْهَارِ الضَّمِيرِ فِي سَبَيْتِي ، وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ :

٤٣ - وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا وَأَسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ

= وَإِنْ لَكُمْ عِصَا أَلْفَ غَصُونِهِ لَهُ ظِلٌّ يَبْقَى عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو فِيهَا أَحَدَ بَنِي بَاهِلَةَ :

وَهَلْ فِي مَعْدٍ مِنْ كِفَاءٍ نَعْدُهُ لَنَا غَيْرَ بَيْتِ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو فِيهَا بَاهِلَةَ وَبَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَجَرِيرًا :

وَلَوْ سُئِلَتْ مَنْ كُنْزُ الشَّمْسِ أَوْمَاتٌ إِلَى ابْنِي مَنَافٍ عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ
وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ « سَبَيْتُ وَسَبَوْنِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ
بَابِ الْإِسْتِغَالِ حَيْثُ تَقْدِمُ فِيهَا عَامِلَانِ - وَهِيَ قَوْلُهُ سَبَيْتُ وَقَوْلُهُ سَبَوْنِي - وَتَأْخُرُ عَنْهُمَا
مَعْمُولٌ وَاحِدٌ هُوَ قَوْلُهُ « بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ » وَالْأَوَّلُ يَطْلُبُهُ مَفْعُولًا وَالثَّانِي يَطْلُبُهُ فَاعِلًا ،
وَقَدْ أَعْمَلَ فِيهِ الثَّانِي ، وَلَوْ أَنَّهُ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ « سَبَيْتُ وَسَبَوْنِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ » وَهَذَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْعَامِلِ الثَّانِي فِي بَابِ التَّنَازُعِ جَائِزٌ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلِ لَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الشُّوَاهِدُ الْوَارِدَةُ عَنِ الْعَرَبِ الْمُحْتَاجِ
بِكَلَامِهِمْ قَدْ أَعْمَلَ الْعَامِلِ الْأَوَّلَ فِي بَعْضِهَا وَأَعْمَلَ الْعَامِلِ الثَّانِي فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ ، فَقَدْ تَكَفَّأَ
الْعَامِلَانِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ ، وَلَمْ يَبْقَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنْ أَخِيهِ ، فَأَمَّا سَبَقُ الْأَوَّلِ صَاحِبِهِ
وَقَرَبُ الْآخَرِ مِنَ الْمَعْمُولِ فَلَا يَفِيدُ ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَعْمَلُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الْمَعْمُولِ
وَمُتَأَخِّرَةً عَنْهُ ، وَتَعْمَلُ مُتَصِلَةً بِمَعْمُولِهَا وَمُنْفَصِلَةً مِنْهُ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاقِعٌ فِي أَفْصَحِ كَلَامٍ ،
وَلِهَذَا نَرَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ السَّأَلَةِ مِمَّا لَا طَائِلَ لَهُ

٤٣ - هَذَا الْبَيْتُ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - مِنْ قَصِيدَةِ لُطْفِيلِ بْنِ كَعْبٍ الْغَنَوِيِّ ، وَهُوَ

مِنْ شِعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَدْ اشتهر بوصف الخيل ، حَتَّى قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ : مَنْ
أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ رُكُوبَ الْخَيْلِ فَلْيَرَوْهُ شَرْطَفِيلَ ، وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ فِي وَصْفِ الْخَيْلِ أَيْضًا ،
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ (٣٩/١) وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ (ص ٩٤) وَالْأَشْمُونِيُّ (رَقْم ٤١٦)
وَالْكَلْبُ : جَمْعُ أَكْمَتٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْفَرْدُ مُسْتَعْمَلًا ، وَإِنَّمَا الْمُسْتَعْمَلُ « كَيْتٌ » =

[٤٥] وقال الآخر ، وهو رجل من بأهله :

٤٤ — وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَهُ تَضْبِي الْحَلِيمِ وَمِثْلُهَا أَضْبَاهُ

= بزنة المصغر — قال شارح الجمل: الكمية من الأسماء المصغرة التى لا تكبير لها ، وهو مصغر أ كمت تصغير الترخيم بمنزلة حميد من أحمد غير أن أ كمت لم يستعمل ، والكمية: الذى لونه الحمرة يغالطها سواد ، ومدممة : شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم ، والمتون : جمع متن ، وهو الظهر ، وجرى : سال ، واستشعرت لون مذهب : جعلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار — بزة الكتاب — العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب ، والمذهب — بزة الكرم — الموه بالذهب . والاستشهاد به فى قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن هذا الكلام من باب التنازع ؛ فقد تقدم عاملان — وهما قوله جرى وقوله استشعرت — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله لون مذهب — وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا الممول ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى منهما فى لفظ الممول ، ولو أعمل الأول منها لرفع « لون مذهب » لأن الأول يطلبه فاعلا ، ولأنى بضمير الممول بارزا مع العامل الثانى ، فكان يقول : جرى فوقها واستشعرت لون مذهب .

٤٤ — هذا البيت من شواهد سيويه أيضا (٣٩/١) ولم يزد فى نسبه عما نقله المؤلف ، وتغنى به : مضارع « غنى بالمكان يغنى — على مثال رضى رضى » أى أقام ، وتضبي الحليم : تورثه الصبوة ، وهى الليل إلى شهوات الصبا وملذاته . والاستشهاد به فى قوله « أرى تغنى به سيفانه » فإن هذه العبارة من باب التنازع لتقدم عاملين — وهما قوله أرى وقوله تغنى به — وتأخر عنهما معمول واحد — وهو قوله سيفانه — وأول العاملين يطلب هذا الممول مفعولا ، وثانيهما يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فى هذا للممول ؛ بدليل مجيئه مرفوعا ، ونظير هذه الشواهد فى إعمال العامل الثانى قول الشاعر :

إذا كنت رضيه ورضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

وقول الآخر :

هوينى وهويت الغايات إلى أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

وقول الآخر :

جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إبنى لغير جميل من خليلي مهمل =

وقال الآخر :

٤٥ — قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

== ثم نقول : قد تبين لك أن كلام العرب قد جاء بإعمال أول العاملين في لفظ المفعول المتأخر عنهما ، وإعمال العامل الثاني في لفظه أيضا ، ومن إعمال العامل الأول الشواهد التي استدلت بها الكوفيون ، ومن إعمال الثاني الشواهد التي استدلت بها البصريون ؛ فليس لواحد من الفريقين أن يدعى أن الاستعمال العربي يؤيده وحده ؛ لأن الاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما ، وكل ما هناك أنه يبقى سؤال ، وهو هل العامل الأول أولى بالعمل لكونه متقدما وقد طلب المفعول قبل أن يطلبه الثاني ، أم العامل الثاني أولى لكونه أقرب إلى المفعول ومجاورا له ، وأما العامل الأول فهو مفصول من المفعول بالعامل الثاني على الأقل ؟ ولا نرى لك أن تحاول ترجيح إحدى هاتين القضيتين ؛ فإن لكل منهما مستندا من التعليل والقياس ، لا من الاستعمال العربي .

٤٥ — هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤١١) وأوضح السالك (رقم ٢٤١) وممطول : اسم المفعول من قولك « مطل المدين دائنه يطله — من باب نصر — » وذلك إذا لواه بدنه وسوف في قضائه ولم يؤده ، و « معنى » اسم المفعول من قولك « عني الأمر الفلاني فلانا — بتضعيف عين الفعل وهي النون هنا — » وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا في عنائه وشقوته ، والاستشهاد في هذا البيت في موضعين : الأول في قوله « قضى كل ذي دين فوق غريمه » فإن هذه العبارة من باب التنازع ، فقد تقدم عاملان — وهما قوله « قضى » وقوله « وفي » — وتأخر عنهما مفعول واحد — وهو قوله « غريمه » — وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المفعول المتأخر مفعولا ، وقد أعمل الشاعر للمفعول الثاني منهما في لفظ المفعول ، والدليل على أنه أعمل الثاني هنا أنه لم يصل ضمير المفعول بالعامل الثاني ، لأنه لو كان قد أعمل الأول لوجب أن يقول « قضى كل ذي دين فوقه غريمه » على أن يكون تقدير الكلام : قضى كل ذي دين غريمه فوقه ، والموضع الثاني من موضعي استشهاد المؤلف بالبيت قوله « ممطول معنى غريمها » فإن ظاهر هذه العبارة أنها من باب التنازع ؛ لتقدم عاملين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — وتأخر عنهما مفعول واحد — وهو قوله « غريمها » — وكل واحد من هذين العاملين ==

== يطلبه نائب فاعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول على ما بينا ، وأنت تعلم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل البنى للمجهول . وقد اغتر المؤلف بهذا الظاهر ؛ فغفل إليه أن العبارة من باب التنازع ، وأن الشاعر قد أعمل العامل الثانى ، لأنه لو كان قد أعمل العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ؛ فيكون « هو » نائب فاعل معنى ، وغريمها : نائب فاعل ممطول ، فإن قلت : فلماذا لا يكون فى « معنى » ضمير مستتر جوازا تقديره هو ويكون هذا الضمير نائب فاعل معنى على تقدير إعمال ممطول فى لفظ المعمول المتأخر ؟ فالجواب على هذا أن تقول : إن قوله « وعزة » مبتدأ ، وخبره قوله « ممطول » والممطول وصف الغريم لا وصف عزة ، فقد جرى ضمير الخبر على غير مبتدئه ، وإذا جرى ضمير الخبر على غير المبتدأ وجب إبراز ذلك الضمير ، هكذا خيل للمؤلف ، وهو كلام منقوض من ثلاثة أوجه ؛ الوجه الأول : أن وجوب إبراز الضمير من الخبر إذا جرى هذا الضمير على غير مبتدئه هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه لا يجب إبراز الضمير من الوصف إذا جرى على غير موصوفه ، كما بينه المؤلف نفسه فى المسألة رقم ٨ السابقة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحز أن يحتج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين كما هو مقرر فى علم الجدل ، والوجه الثانى : أن الشاعر لو كان قد أعمل العامل الثانى لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها ، فيبرز الضمير المستكن فى الخبر الأول لنفس السبب الذى احتج به على الكوفيين ، وهو أن الضمير المستكن فى الخبر جار على غير مبتدئه ، وهذا الاحتجاج ملازم للبصريين لأنه مذهبهم وغير ملازم للكوفيين لأنهم لا يذهبون إليه كما قدمنا ، والوجه الثالث — وهو مترتب على الوجهين السابقين — أن النحارير من العلماء كابن مالك رحمهم الله ذهبوا إلى أن هذه العبارة لبست من باب التنازع أصلا ؛ لأنه لا يصح أن يكون الشاعر قد أعمل العامل الأول كما لا يصح أن يكون قد أعمل العامل الثانى ؛ لأنه لو أعمل أحدهما أيا كان لوجب على مذهب البصريين أن يبرز ضمير المعمول مع العامل الذى لم يعمل فى لفظ المعمول لكونه جاريا على غير من هو له ، وعلى هذا يكون قوله « عزة » مبتدأ أول وقوله « غريمها » مبتدأ ثانيا ، وقوله « ممطول » خبر المبتدأ الثانى تقدم عليه ، وقوله « معنى » خبرا ثانيا للمبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبريه فى محل رفع خبر المبتدأ ==

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما « وَقَى » ولو أعمل الأول لقال : وَقَاهُ ، والثانى « مَعْنَى » ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مَعْنَى ؛ فيقول « وعزة ممطول معنى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطول غريمها مَعْنَى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة ، وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له ، وأسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وَجَبَ إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دَلَّ على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له مستقصى فى موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول تَقْضُ معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : « خشت بصدرة وصدّر زيد » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها تَقْضُ معنى ؛ فكان إعمالها أولى .

والذى يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : « جُحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ » فأجروا خَرِبٍ على ضَبٍّ ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهائنا أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ [٣٩]

= الأول ، ومن هذا تعلم أن الاسمين المتقدمين — وهما قوله « ممطول » وقوله « معنى » — ليسا عاملين لأنهما خبران ، والاسم التأخر — وهو قوله « غريمها » — ليس معمولاً ؛ لأنه مبتدأ ، والمبتدأ ليس معمولاً لخبـره إلا على قول ضعيف ، وكان الشاعر قد قال : وعزة غريمها ممطول معنى .

فنعول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه [٤٦] ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض ؛ والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلِكَيْتَمَا أُسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

فهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد نفنى بهما ونرى عصورا بها يَفْتَدِنَا الخردَ الخِدا لا [٤٠]

فنعول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضا قول الآخر :

[وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلُ آلُ كَيْلِي] سمعت بينهم نعب الغرابا [٤١]

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله .

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم وإن كانوا يُعْتَوْنَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم « لو أعملنا الثانى لأدّى إلى الإضرار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا هاهنا الإضرار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملقوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أن الله يرى من المشركين ورسوله)

فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ؛ لعم الخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك ، قال ضايق البرمجي .

٤٦ — فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارُهُ بِهَا لَقَرِيبُ

٤٦ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لضائق بن الحارث البرمجي ، وقد استشهد به سيويه (٣٨/١) وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٧٣٥) وفي أوضح المسالك (رقم ١٤٢) والأشموني (رقم ٢٧٤) وقوله « رحله » هو هنا بمعنى منزله ، ويروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل : أهله وقومه الأقربون ، و « قيار » ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جمل الشاعر ، ونقل عن الحليل بن أحمد أنه اسم فرس الشاعر ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إني وقيار لغريب » حيث ذكر الشاعر إن واسمها ، ثم ذكر مبتدأ مرفوعا ، وهو قوله « وقيار » وذكر بعد ذلك خبر إن وهو قوله « لغريب » وحذف خبر المبتدأ — وهو قوله « وقيار » — لأن معرفة هذا الخبر المحذوف لا تعسر على سامع هذا الكلام ، بل هو متبادر إلى ذهنه من غير تكلف ولا مشقة ، وأصل الكلام : فإني لغريب وقيار كذلك ، أو غريب ، أو مثلي ، أو ما أشبه هذا ، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله « لغريب » خبرا لقوله « وقيار » لوجود لام الابتداء في هذا الخبر ، ولأن الابتداء تدخل في خبر إن ، ولا تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذا ، كما لا يجوز أن يكون قوله « وقيار » معطوفا على اسم إن ، وذلك من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم إن منصوب ، وهذا مرفوع ، ومن شرط صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب ، والوجه الثاني : أن الذين صح رأيهم ممن جوزوا عطف الاسم المرفوع على اسم إن المنصوب لكون اسم إن مبتدأ في الأصل والمبتدأ مرفوع ، إنما جوزوا ذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد استكمال إن معموليها الاسم والخبر كما في قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِن لَنَا أُمُّ النَجِيَّةِ وَالْأَبُ

فقد جاء بالاسم المرفوع — وهو قوله « والأب » — بعد أن أوفى جملة إن حقها ، والوجه الثالث : أنا لجرينا على القول المرجوح الذي يجوز مجيء الاسم المرفوع معطوفا على اسم إن باعتبار أصله ولو لم تستوف إن معموليها ؛ لم يجوز لنا في هذا البيت أن نعطف قوله « وقيار » على اسم إن ؛ لأنه لو عطف على اسم إن لوجب أن يقال : فإني وقيار بها لغريبان ، لأنه حينئذ يكون خبرا عن اثنين .

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال درهم بن زيد الأنصارى :

٤٧ — نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

[٤٧] واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :

٤٨ — إِنْى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى ، فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ

٤٧ — هذا البيت من شواهد سيديه (٣٨/١) ومغنى اللبيب لابن هشام (رقم ٨٧٣) وشواهد إيضاح الفزوينى (رقم ٩٥ بتحقيقنا) وليس هو لدرهم بن زيد الأنصارى كما ذكر المؤلف ، ولكنه من كلام قيس بن الخطيم ، والاستشهاد به فى قوله « نحن وأنت راض » فإن قوله « نحن » مبتدأ ، وخبره محذوف ، وقوله « وأنت » مبتدأ آخر ، وخبره هو قوله « راض » وقد حذف الشاعر خبر المبتدأ المتقدم لدلالة خبر المبتدأ الذى بعده عليه ، وتقدير الكلام : نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك ، ولا يجوز أن يكون قوله « راض » خبرا عن المبتدأ المتقدم وحده ، ولا أن يكون خبرا عن « نحن » و « أنت » جميعا ، لكون هذا الخبر مفردا ، ولا يخبر بالمفرد عن الجمع ، ونظير هذا البيت فى حذف خبر السابق وذكر خبر الثانى قول الشاعر :

خليلى هل طب فإنى وأتأ — وإن لم تبوحا بالهوى دفتان ؟

فإن قوله « دفتان » يتعين أن يكون خبرا عن « أتأ » ولا يجوز أن يكون خبرا لإن وحدها ، ولا أن يكون خبرا لإن والاسم المرفوع بعدها معا ، وذلك لأن « دفتان » مثنى واسم إن مفرد ، وهو مع الاسم المرفوع بعده جمع ، ولا يجوز أن يخبر بالمثنى عن المفرد ولا عن الجمع .

٤٨ — لم أجد هذا البيت فى نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة ، وهو من شواهد سيديه (٣٨/١) ومفرداته ومعناه مما لا يحتاج إلى شرح ، والاستشهاد به فى قوله « فكنت وكان غير غدور » فإن المؤلف قد زعم أن قوله « غير غدور » خبر لكان الثانية ، وأن الشاعر قد حذف خبر كان الأولى ارتكانا على إقحام المعنى وأن السامع سيفهم أن أصل الكلام فكنت غير غدور وكان غير غدور ، لحذف خبر كان الأولى لدلالة خبر كان الثانية عليه ، فصار كما جاء فى كلام الشاعر ، لكن الذى ذكره للمؤلف ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون المذكور هو خبر كان الأولى ، وأن الشاعر قد حذف خبر =

فاستغنى بجزء الثاني عن الأول ، والشواهدُ على هذا النحو كثيرةٌ ؛ فدلَّ على جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) يعنى الشَّمْسُ وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

٤٩ — عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي : أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعنى القلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فَلَا يُجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعاً فينبغى أن لا يجوز عندهم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، فدلَّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

= كان الثانية لدلالة خبر الأولى عليه ، بل هذا — وهو أن يكون المذكور خبر كان الأولى والمخدوف هو خبر كان الثانية — هو الأولى ؛ لأنه هو الأكثر دورانا على ألسنة العرب وهذا في المواضع التي يحتمل الكلام فيها الوجهين جميعا كما في هذا البيت ، أما المكان الذى يتعين فيه أحد الأمرين كالشواهد السابقة فإن الكلام يحتمل على ما يتعين فيه ، وهذه اللفظة ترجح مذهب الكوفيين فى كون العامل المتقدم أولى بالإعمال فى لفظ المعمول ، نعى فيما لو احتمل الكلام إعمال كل منهما ، فتنبه لذلك .

٤٩ — هذا البيت هو البيت التاسع والثلاثون من معلقة طرفة بن العبد البكرى ، وهو من أبيات فى وصف ناقته . وقوله « على مثلها » يريد على مثل هذه الناقة الموصوفة ، وأمضى : أى أسير ، وقوله « ألا ليتنى أفديك منها » الضمير عائد إلى القلاة أى الصحراء وقد أتى بضمير القلاة وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام قبل هذا ؛ لأن المراد يفهم من سياق الكلام ، ونظيره كما قال المؤلف قوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب) فإن المراد والله أعلم حتى توارت الشمس وراء الأفق ، فأضمير فى الفعل ضميرا يعود إلى الشمس وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام ارتكانا على أن السامع سيفهم المقصود ويعرف المراد من سياق الكلام ، وقول طرفة « ألا ليتنى — إلخ » واقع موقع قوله : إنا هالكون لأن السير فى هذه الصحراء شاق عسير لا يتيسر لأحد أن يتضى فيه ويستمر عليه

١٤ — مسألة

[القول في نعم وبئس ، أفعلان هما أم أئمان ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعَمَ ، وبئسَ » اسمان مُبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنعم الرجل » قال حسان بن ثابت :

٥٠ — أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ يَتَهُ أَخَافِلَةٌ أَوْ مُعْدِمٌ لِلْمَالِ مُصْرِمًا

(١) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (١١٧/٢ بولاق) وشرح الأشموني (١٩٢/٤ وما بعدها بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢٣/٣ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٨٩/٢ وما بعدها) وشرح موفق الدين بن بعيش على الفصل (ص ١٠٢٨ أوربة) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٤١ ط ليدن) وشرحنا على شرح قطر الندى لابن هشام (ص ٢٧ ط سنة ١٩٥٩) وشرح ابن عقيل على الألفية (١٢٧/٢ بتحقيقنا)

٥٠ — هذا البيت كما قال المؤلف — لحسان بن ثابت الأنصارى ، والجار : أراد به ههنا الذى يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزولون فى حماه ويستظلون بظله ويجعلون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف يته — ببناء الفعل للمعلوم : أى يجعل القل يألف يته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة : الفقير الذى لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذى لا يجد شيئاً ، وأصله من الصرم الذى هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة ، للقى انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شئ فيسكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً . والاستشهاد بالبيت فى قوله « نعم الجار » فإن الكوفيين استندوا إلى ظاهر هذه العبارة فرعوا أن « نعم » = (٧ — الإنصاف ١)

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ « نَعِمَ السَّيْرُ عَلَى بَشْسِ الْعَيْرِ » وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَبْنَارِى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ الْفَرَاءِ

= اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، وربما استدلوا بقول الراجز :

صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَ بَنِمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرٍ

والبصريون يقولون : إن نعم وبشس فعلان جامدان ، بدليل دخول تاء التانيث عليهما ، في نحو قوله صلى الله عليه وسلم « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » وأنت تقول : بثست المرأة حمالة الحطب ، وبدليل اقتران ضمائر الرفع المتصلة بهما ، تقول : نعماء ، ونعموا ، وضمائر الرفع المتصلة لا تقترب بغير الأفعال ، وأما حرف الجر فقد يدخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف أيضا ، لكنه في التقدير داخل على الاسم ، فمثال دخوله على الفعل المتفق على فعليته قول الراجز (انظر الشاهد رقم ٦٤ الآتى) :

وَاللَّهُ مَا لِي لِي بَنَامٍ صَاحِبِهِ وَلَا مَخَالِطِ اللَّيْلِ جَانِبِهِ

ومثال دخوله على الحرف قولك « عجبت من أن تلعب » والفرقان متفقان على مجيء مثل ذلك عن العرب ، وهما أيضا متفقان على أن هذا الظاهر غير مرضى ، وأن الباء في قول الراجز « بنام صاحبه » لا بد أن تكون داخلية في التقدير على اسم محذوف ، وتقدير الكلام والله ما لي بليل مقول فيه نام صاحبه ، فمدخول الباء في البيت جملة تقع مقول قول محذوف ، وهذا القول المحذوف صفة لموصوف محذوف أيضا ، وهذا للموصوف المحذوف هو مدخول الباء عند التحقيق ، فإذا كان هذا تأويل الفريقين في قول الراجز « بنام صاحبه » فليكن هو تأويل قول حسان « بنم الجار » أى يجار مقول فيه نعم الجار ، وليكن هو تأويل قول الآخر « بنم طير » إن سلمنا صحة هذه الرواية ، أى بطير مقول فيه نعم طير ، لكن هذه الرواية غير صحيحة ، والرواية الصحيحة « بنم طير » بضم النون وسكون الميم - وهى رواية الكسائى ، وإذا كان دخول حرف الجر فى ظاهر اللفظ على كلمة لا يدل دلالة قاطعة على كونها اسما ، وكذلك غير حرف الجر من الحروف التى قلنا : إنها من خصائص الأسماء كحروف النداء ، وقد رأينا الاستعمال العربى للدائع يصل تاء التانيث وضمائر الرفع الساكنة بكلمتى نعم وبشس من غير ضرورة ولا حاجة إلى تأويل ؛ فليكن الصحيح فى هذه المسألة هو مذهب البصريين ، فاعرف ذلك .

أن أعرايايا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرَتْهَا بَكَاء ، وَرِثَها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف [٤٨] الحفص ، ودُخِلَ حرف اَنْفَضَ يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يا نِعَمَ المولى ويا نِعَمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما تَوَجَّه نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت — فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحמיד الأعرج : (أَلَا يَأْسَجُدُوا لِلَّهِ) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

٥١ — أَلَا يَأْسَلِمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ وَإِنْ كَانَ حَيًّا نَاعِدِي آخِرَ الدَّهْرِ

٥١ — هذا البيت كما قال المؤلف من كلام الأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن العوث ، وقد أنشده ابن منظور (ع د ي) ونسبه إليه ، وقوله « عدي » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا جلف ، وقد روى في بيت الأخطل هذا اللفظ بكسر العين وبضمها ، وأنكر الأصمعي الضم إلا أن تقول « عداة » بالتاء في آخره ، وقوله « آخر الدهر » منصوب على تقدير نزع الحافض ، وأصله إلى آخر الدهر ، فحذف الحرف وأوصل الاسم الذي يشبه الفعل إلى المجرور فضبه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ألا يا اسلمى » فإن الفريقين الكوفيين والبصريين متفقون على أن « يا » حرف نداء ، وعلى أن حرف النداء مما يختص بالدخول على الاسم ، وقد دخل في هذا البيت على ما هو فعل أمر بالاتفاق ، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف ، وكأنه قد قال : ألا يا هند ، اسلمى ، يا هند هند بنى بكر ، ونظير ذلك مما لم ينشده المؤلف قول الآخر :

أَلَا يَأْسَلِمِي ذَاتَ الدِّمَالِجِ وَالْعَقْدِ وذات الثنايا الغر والفاحم الجعد =

وقال الآخر ، وهو ذو الرثمة :

٥٢ — أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارْحَى عَلَى الْيَلْبِي وَلَا زَالَ مِنْهَا لَجَرَّ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

٥٣ — أَلَا يَا أَسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا

وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا

== وقول الكوفيين «إن هذا خاص بما إذا وقع بعد حرف النداء فل أمر» غير صحيح فقد دخلت «يا» في اللفظ على أفعال غير فعل الأمر، وعلى الحرف أيضا، نحو قول الراجز :

يا ليتني وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيس

وقول الآخر :

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا

وقول الآخر :

يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونه

وقول الآخر :

يا رب مثلك في النساء غريرة بيضاء قد تمتعها بطلاق

وقد ورد مثل ذلك في أفصح الكلام ، فمن دخول « يا » على فعل الأمر قول الله تعالى : (أَلَا يَا سَجْدُوا لِلَّهِ) ومن دخول « يا » على الحرف قوله سبحانه : (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله (يا ليتنا نرد ولا نكذب) وقوله : (يا ليتني كنت معهم) وقوله : (يا ليت قومي يعلمون) .

٥٢ — هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد الاشئوني (رقم ١١) وابن هشام في المغني (رقم ٤٠٢) وفي أوضح المسالك (رقم ٨٢) وابن عقيل (رقم ٦٢) والبيلى - بكسر الباء مقصورا - مصدر بلى الثوب ونحوه بلى بلاء وبلى ؛ إذا رث وقدم ، ومنها : اسم الفاعل من قولك انهل المطر ، أى انسكب وانصب ، والجرجاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله « يا اسلمى » حيث دخل حرف النداء في اللفظ على الفعل المنفوق على فعليته ، ولم يخرج ذلك عن الفعلية ؛ لأن الكلام على تقدير اسم يدخل يا عليه ، وأصل الكلام : ألا يادار مية اسلمى دارمى - إلخ ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٥٣ — هذا البيت كما قال المؤلف للمرقش ، والصرم - بالفتح وبالفهم أيضا - الهجران والقطيعة وبت أوامر المحبة والألفة ، و«فاطما» أراد يا فاطمة ، فحذف حرف النداء =

وقال الآخر :

٥٤ - أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ طَعِيفًا تَحِيَّةً مِنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا

وقال الآخر ، وهو الكُمَيْتُ :

٥٥ - أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ

أَلَا يَا أَسْلَمِي حَبِيتَ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي

= ورخم النادى بحذف التاء ، والاستشهاد به في قوله «ألا يا اسلمى» حيث دخل حرف النداء - وهو «يا» - في اللفظ على فعل متفق على فعليته ، وقد اتفق الفريقان على أن حرف النداء مما يختص به الاسم . فلزمهم أن يقدروا اسما يكون حرف النداء داخلا عليه ، وأصل الكلام : ألا يا فاطمة اسلمى لا صرم لى - إلخ ، وهذا مما يؤنس بان يكون قول حسان بن ثابت «ألست بنعم الجار» الذى استدل به الكوفيون على أن نعم اسم - ليس مما يصح التمسك به ؛ لان الباء داخلة على اسم مقدر ، وأصل الكلام : ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، على ما قررناه سابقا .

٥٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وظعين : أراد يا ظعينة ، بحذف حرف النداء ورخم الاسم النادى بحذف التاء ، وجاء به على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى فتحة النون التى كانت لها قبل الحذف ، وهذه الألف للإطلاق ، والظعينة : المرأة ما دامت فى الهودج ، وقد تطلق على المرأة مطلقا ، وتحية : يجوز فيه النصب على أن يكون مفعولا مطلقا عامله محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : أحياك تحية ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قال : هذه تحية - إلخ ، والاستشهاد به في قوله «يا اسلمى» حيث اقترن حرف النداء - وهو «يا» - بكلمة وقع الإجماع على أنها فعل ؛ فدل على أن اقتران حرف النداء فى اللفظ بكلمة ما لا يقطع بأنها اسم ، ويكون نظير ذلك أن اقتران حرف الجر بالكلمة لا يدل دلالة قاطعة على أن هذه الكلمة اسم ؛ لجواز أن يكون مدخول حرف الجر محذوفا من اللفظ ، كما أن مدخول حرف النداء فى هذا البيت محذوف .

٥٥ - هذا البيت - كما قال المؤلف - من كلام الكميث بن زيد الأسدى ، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذى يساويك فى سنك . والاستشهاد بالبيت فى قوله «يا اسلمى» والقول فيه كالتقول فى الآيات السابقة .

وقال الآخر، وهو العجاجُ :

٥٦ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى مُمَّ أَسْلَمَى بِسْمِمْ وَعَنْ يَمِينِ سَمِمْ

وقال الآخر :

٥٧ — أَمْسَلَمْ يَا أَمْعَ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِلِ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ

[٤٩] أراد « يا هذا أسمع » . وقال الآخر :

٥٨ — وَقَالَتْ: أَلَا يَا أَمْعَ نَعْظُكَ نَحْطَةً فَقُلْتُ: سَمِيعًا فَأَنْطِقِي وَأَصِيبِي

أراد « وقالت يا هذا اسمع » لحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

٥٦ — هذان بيتان من الرجز المشطور للعجاج بن رُوثة ، الراجز المشهور ، وقد أنشدهما ابن منظور (س م م) ونسبهما إليه ، ووقع عنده « بسميم أو عن يمين سميم » وسميم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة ، وفيها يقول طفيل الغنوي :

أسف على الأفلاج أيمن صوبه وأيسره يعلو مخارم سميم

وموطن الاستشهاد قوله « يا اسلمى » حيث اقترن حرف النداء بكلمة اتفق الفريقان على أنها فعل ، فكان مما لا بد منه تقدير اسم يقترب به حرف النداء ليصح قولهم : إن حرف النداء مما يختص بالأسماء ، وقد أرشد العجاج نفسه إلى هذا الاسم المقدر ، فأنت تراه قد قال في صدر الشاهد « يادار سلمى » ثم قال « يا اسلمى » فكانه قال : يادار سلمى يادار سلمى أهلى ثم اسلمى » والسكلام فيه كالمسكلام فيما مر من الأبيات

٥٧ — ورد هذا البيت في اللسان (ن ف ض) منسوبا إلى أبي نخيلة ، وقوله « أمسلم » الهمزة فيه لنداء القريب ، ومسلم — بفتح الميم الأولى — مرخم مسلمة ، وقوله « يا جبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة وتزعزعها أعاصير الاضطرابات ، أخذه من قوله تعالى : (وألقى في الأرض رواسي أن تمتد بهم) . والاستشهاد بالبيت في قوله « يا اسمع » فإن حرف النداء — وهو « يا » — قد اقترن في هذه العبارة بكلمة اتفق الطرفان جميعا على أنها فعل — وهي قوله « اسمع » — والسكلام فيه نظير ما قلناه فيما قبله ، ورواية اللسان « أمسلم إني يا ابن — إلخ » ولا شاهد فيها .

٥٨ — وهذا البيت مما لم نثرله على نسبة إلى قائل معين ، وقوله « نعطك » مجزوم في جواب الأمر السابق عليه ، وكأنه قال : إن تسمع نعطك ، والخطئة — بضم =

ولإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن النادى مخاطبٌ ، والمأمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأول من المخاطبتين اكتفاءً بالثانى عنه ، وإذا كان هذا النادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولى حرف النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ؛ فيجب أن لا يقدر النادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطاب والنهى ، ولذلك لا يكاد يوجدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : (يا أيها الناس ضُربَ مثلٌ) شَفَعَهُ الأمرُ في قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف النادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعَمَ خبر ؛ فلا يجوز أن يقدر النادى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمس »

= الحاء وتشديد الطاء - شبه القصة ، وهو أيضا الأمر ، ويقال : سمته خطة سوء ،
وقل تأبط شرا :

هما خططنا إما إيسار ومنة وإمادام ، واقتل بالجر أجدر
وقوله « قتل سميعا » يتصّب على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أو على أنه حال
حذف عامله ، وتقدير الكلام : وجدتني سميعا ، أو لقيتني سميعا ، ونحو ذلك . والاستشهاد
بالبيت في قوله « ألا يا سمع » والقول فيه كالقول في نظائره من الآيات السابقة ونحوها .
وكلها يدل على أن اقتران علامة من العلامات الدالة على اسمية الكلمة في اللفظ لا يدل
دلالة قاطعة على اسميتها في اللفظ وفي التقدير جميعا ، فالاقتران في اللفظ وحده غير كاف
في انقطاع باسمية الكلمة ؛ لجواز أن يكون قد حذف من الكلام شيء يكون هو المقترب بهذه
العلامة ، كما كان اقتران حرف النداء في هذه الشواهد و اقتران حرف الجر في بيت حسان
غير دليل على اسمية ما دخل عليه حرف النداء وحرف الجر ؛ لأن الكلام على تقدير
محذوف البتة .

ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ أَلْبَتَ ، فَكَالَ على أنهما أَسْمَانٌ ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حَدِّ اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نَعِمًا رجلين ، ونَعَمُوا رجلاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل » ، وبئس الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً [٥٠] عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ابتداء التانيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة » ، وبئست الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاهُ ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء يختص بها الفعل » ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم « رَبَّتْ ، وَثُمَّتْ ، وَلَاتَ » في قوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) قال الشاعر :

٥٩ - ماوى بَلْ رُبَّمَا غَارَةٍ شَعْوَاء كَالَّذَعُو بِالْمَيْسَمِ

٥٩ - هذا البيت لضمرة بن ضمرة التهليل ، وروى صدره * ماوى ياربما غارة * وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٦) وأنشده ابن منظور (رب ب) . والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أى أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذ من قولك « لذعته النار تلذعه » من باب قطع - أى أحرقت ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتشرب الماء . وموطن الاستنبهاد بهذا البيت هنا قوله « ربنا » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد ، ونظير اقتران تاء التأنيث برب في هذا البيت اقترانها بها في قول الآخر وأنشده ابن منظور :

وربت سائله عني حتى أعارت عنه أم لم تعارا

وبعض الكوفيين ينشد هذه الأبيات ونحوها لنقض دليل البصريين الذى استدلوا به على أن نعم وبش فعلان ، فيقولون : أنتم تستدلون على أن نعم وبش فعلان باقتران كل واحدة من هاتين الكلمتين بتاء التأنيث ، وتزعمون أن تاء التأنيث مختصة بالدخول على الأفعال ، ولكننا لا نسلم أن كل ما تدخل عليه تاء التأنيث يكون فعلا ، بدليل أن هذه التاء قد دخلت على « ثم » وهو حرف عطف بالإجماع ، كما دخلت على « لا » وهو حرف نفي بالإجماع ، ودخلت على « رب » ونحن وأنتم متفقون على أنه ليس فعلا ، فيكون هذا نظير ما نقضتم به مذهبنا حيث قلتم : إن دخول حرف الجر على الكلمة لا يكون دليلا قاطعا على اسمية الكلمة ؛ لأن حرف الجر قد دخل في اللفظ على الفعل وعلى الحرف وإن حرف النداء الذى هو من خصائص الأسماء قد دخل في اللفظ على الفعل المتفق على فعليته وعلى الحرف المتفق على حرفيته ، وإذن فلم يتم دليلكم كما لم يتم دليلنا ، فما المرجح لذهبكم على مذهبنا ؟ . وهذا كلام ظاهره صحيح ، ولكنه عند البحث والتحقيق لا ينهض ولا يستقيم ، ويان ذلك من ثلاثة أوجه : الوجه الأول أن تاء التأنيث =

وقال الآخر :

٦٠ — مُنِمَتْ قُمْنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينَا مَنَاقِيلٌ^(١)

= التي تلحق الفعل والتي هي خاصة من خصائصه ساكنة ، تقول : قامت ، وقعدت ، وأقامت ، وسافرت ، فجد تاء التأنيث اللاحقة لهذه الأفعال ساكنة ، بخلاف تاء التأنيث في ثمت وفي ربث وفي لات ، فإنها متحركة مفتوحة ، فلما اختلفت التاء في هذه الكلمات عن التاء اللاحقة للأفعال دل على أنها ليست هي التاء التي نجعلها خاصة من خصائص الأفعال ، بدليل أننا نقول : إن تاء التأنيث المختصة بالأفعال هي تاء التأنيث الساكنة ، والوجه الثاني : أن تاء التأنيث اللاحقة للأفعال والتي هي خاصة من خصائص الفعل الماضي إنما تلحق بالفعل لتدل على أن فاعله مؤنث؛ فأنت تقول : قامت هند ، وقعدت فاطمة ، وأقامت سلى ، وسافرت سعدى ، فتأتى بهذه التاء ألبتة مع الفاعل المؤنث للفرق بين فعل المذكر وفعل المؤنث؛ لأن بعض الأسماء يشترك في التسمية بها المذكر والمؤنث فلا يكفي ذكر هذه الأسماء من غير تأنيث الفعل للدلالة على أن المراد بها مؤنث ، أما التاء اللاحقة لرب ومم ولا فليست بهذه المنزلة ، بل المراد بها تأنيث اللفظ، فلتكن انتاء التي هي من خصائص الأفعال هي التاء الدالة على تأنيث الفاعل الذي يسند الفعل المقترب بها إليه ، والوجه الثالث : أنا نقول : إن لحاق هذه انتاء لهذه الحروف شاذ عن اقياس بالإجماع منا ومنكم ، والحكم فيها عدا هذه الكلمات المحفوظة المعروفة باق على أصله لا يتقضى شيء .

☞

٦٠ — هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، وقصيدته التي منها بيت الشاهد هي المفضلية رقم ٢٦ ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الحيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلمة ، والأعراف : جمع عرف — بالضم — وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمناويل : جمع منديل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضر الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الحيل الجرداء المعلمة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بثم ، ومن المتفق عليه بين النحويين أن ثم حرف من حروف العطف ، وقد بينا وجه الاستشهاد بذلك في شرح البيت السابق ، ونظير بيت عبدة هذا في اقتران ثم بتاء التأنيث قول شمر بن عمرو الحنفي ، وهو من شعر الأصمعيات :

ولقد مررت على اللثم يسبني فمضيت ثمت قلت : لا يعني =

فلحاقها بالحرف يُبطل ما ادعيتوه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ ومُتَّتْ . هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة ، وقد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبَّتْ ومُتَّتْ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ، ومُتت » لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رجلٌ أهنتُ » كما تقول « رُبَّتْ امرأةٌ أكرمت » ولو كانت كالتاء في نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبَّتْ [٥١] مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لآت » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب

= وقول الآخر وأنشده ابن منظور (ب ي ع - ث م م) :

* مُتَّتْ يَبَاعُ ابْنِيعَ الشَّجَاعِ *

وقول عمر بن أبي ربيعة (د ٢٥٨ بتحقيقنا) :

أسأله مُتَّتْ استمعى أينما أحق بالظلم ؟

من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن ؛ أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ؛ فاحتج بأنه سأل أبا قعس الأسدي عنها فقال : « وَلَا » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ وثُمَّتْ ، ولا بمنزلة التاء في نعمت وبُست ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ؛ فيقولون : « فعلت هذا تَحِينَ كذا ، وتَأَوَّانَ كذا ، وتَأَلَّانَ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدي :

٦١ — الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مِمَّنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ

٦١ — هذا البيت لأبي وجزة كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) عن ابن سيده وعن الجوهري ، ونسبه في المرتين لأبي وجزة ، وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

والسبغون يدا إذا ما أنعموا	والعاطفون تحين مامن عاطف
والمانعون من الهضيمة جارهم	والحاملون إذا العشرة تغرم
واللاحقون جفائهم قع الندرى	واللطعمون زمان أين المطعم

والاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون تحين » وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذي ذكره المؤلف ههنا - أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وأصل هذا الرأي لأبي زيد ، زعم أنه سمع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل بعض الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء » اهـ . والرأي الثاني : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجزى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفون حين - إلخ » وقد ذكر هذا الرأي ابن سيده بعد أن ذكر الرأي الأول عن أبي زيد ، قال : « وقيل : أراد العاطفونه ، فأجزاه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف ، وذلك أنه يقال في الوقف : هؤلاء مسلمونه ، وضاربونه ، فتلحق الهاء لبيان حركة النون كما أنشدوا :

أهكذا ياطيب تفعلونه أعللا ونحن منهلونه =

وقال أبو زيد الطائي :

٦٢ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

= فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء ، كما تقول : هذا طلحة ، فإذا وصلت صارت الهاء تاء قتلت : هذا طلحتنا ، فعلى هذا قل : العاطفونه ، وفتحت التاء كما فتحت في آخر ربت وثمت وذبت وكيت « اهـ . وقال ابن برى في بيت أبي وجزة : « هذه الهاء هي هاء السكت اضطر إلى تحريكها ، قال : ومثله :

هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما « اهـ
ويريد أن نبين لك أن هذه الهاء في قول أبي وجزة « العاطفونه » وفي تمثيل ابن سيده بقوله « هؤلاء مسلمونه » و « ضاربونه » ليست هاء ضمير الغائب على ما قد يتسرب إلى ذهنك ، وذلك أن هذه الهاءات لو كانت ضمائر لكان الاسم مضافا إليها ، فكان يجب أن تحذف النون التي تلي علامة الإعراب وهي الواو في كل هذه الأمثلة ، لما تعرف من أنه يحذف للإضافة تنوين الاسم المفرد ونون الثني وجمع المذكر السالم ، فتنبه لهذا ، على أن من هذه المثل ما لا يتعدى بنفسه مثل « الأمرونه » في البيت الذي أنشده ابن برى ، وإنما يتعدى بالباء إلى السأمور به ، فتقول : أمرته بكذا ، ولا تقول : أمرته كذا ، إلا على التوسع كما جاء في قول الشاعر :

أمرتك الخير ، فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

٦٢ - هذا البيت من قصيدة لأبي زيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد معنى البلب (رقم ٤١٦) وشواهد الأشموني (رقم ٢٢٩) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ؛ أحدهما : أنها مزبدة على لالنافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأى الثاني أن هذه التاء مزبدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن قليل : تالآن ، وقيل : تلان ، على ما رواه أبو زيد ، وقد ذكرنا ذلك في شرح الشاهد السابق (رقم ٦١) وهذا هو الوجه الذي روى المؤلف البيت في هذا الموضع لتقريره . ثم إن في جر « أوان » أربعة آراء للعلماء ، الأول : أن « لات » في هذا ونحوه عاملة الجر ، وكلمة « أوان » مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وتنوينها تنوين التمكن الذي يلحق الأسماء العربية ، وهذا رأى الفراء ، ولا يجرى إلا على أن التاء متصلة بلا ، والرأى الثاني : أن « لات » =

وقال الآخر :

٦٣ — تَوَلَّى قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مَنَاقِبَ عُثْمَانَ فقال له « اذهب بها تَالَانًا إِلَى أَصْحَابِكَ » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تَحْيَنَ) فدلَّ على ما قلناه .

= ههنا حرف نفي يعمل عمل إن ويدل على نفي الجنس ، و « أوان » في هذا البيت مبنى لا معرب ، و بناؤه على السكون الذي هو الأصل في المبنيات ، ولكنه لما اجتمع ما كانان : سكون البناء ، وسكون الألف السابقة ، كسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ثم نون للضرورة ، والرأى الثالث : أن « لات » حرف نفي ، و « أوان » مبنى على الكسر تشبيها له بزال ونحوه لأنه على وزنه ، وتنوينه للضرورة أيضا ، وهذان الرأيان يجريان على أن التاء مزيدة على « لات » ويجريان أيضا على أن التاء مزيدة على أوان ، وعليه يكون العامل هو « لا » النافية للجنس ، والرأى الرابع : أن تكون « لا » نافية ، والتاء مزيدة على « أوان » وتأوان : مجرور بحرف جر محذوف ، وحرف الجر هو من الاستغرافية ، وكأنه قال : لا من أوان صلح لهم ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع .

٦٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن) ولم يعزه لقائل معين ، و « نولى » أصل معناه أعطى وامنحى ، وأراد هنا صليني وكفى عن الهجر ، وما يؤدي هذا المعنى ، والتأى : البعد والفراق ، و « جانانا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانا » فرخه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تالانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله وفي حديث ابن عمر « اذهب بها تالآن معك » قال أبو زيد : سمعت من يقول « حسبك تالآن » يريد الآن ، فزاد التاء ، وقال ابن سيده في بيت الشاهد : أراد الآن ، فزاد التاء ، وألقى حركة الهمزة على ما قبلها . ا هـ .

وقولهم « إن التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و« قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يحز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أى جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم » أى [٥٢] الدراهم والدينانير ، وكوقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّمٌ ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْمًا » في قولك « تَفَقَّأَ الكَبشُ شَحْمًا » غيرُ فاعِلٍ ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعدَ إلا المرأة » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ما ضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة ها هنا

توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باستصحابِ الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

* أَلَسْتُ بِنِعَمَ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ * [٥٠]

وقول بعض العرب : نعم السير على بش العير ، وقول الآخر : والله ما هي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ، قال الراجز :

٦٤ — وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا تُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ

٦٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ن و م) ولم يعزه ، وهو من شواهد الأشموني في باب نعم وبش (رقم ٧٤٤) وابن هشام في شرح قطر الندى (رقم ٨) والرضي في باب أفعال اللدح ، وانظر الخزانة (١٠٦/٤) ويروى صدره :

* وأبنا مازيد بنام صاحبه *

والليان - بفتح اللام والياء جميعا - أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين لنا وليانا ؛ إذا سهل . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بنام » حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلزم تقدير اسم يكون معمولا لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما لي لي بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن نعم وبش اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسما ؛ لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب في هذا البيت أحدرأين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاية ابن منظور ، وخلاصته أن « نام » ليس فعلا باقيا على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علما ، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليها الأسماء كما قال الشاعر :

[٥٣] ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يحز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبش بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

* أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ يَتْنَهُ * [٥٠]

أست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بش العير » [نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بش العير] وكذلك التقدير في قول الآخر « والله ما هي بنعم المولودة » والله ما هي بمولودة مقولٍ فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله ما ليلى بايلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغاتٍ ، وكقوله تعالى : (وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ) أى اللَّةُ القيمة ؛ فصار التقدير فيها ألت بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقولٍ فيه بش العير ، وما هي بمقولٍ فيها نعم المولودة ، وما ليلى بمقولٍ فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكى بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ

= كَذِبْتُمْ وَيَبْتَئُونَ اللَّهَ لَا تُنْكِحُنَّهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ

فقول الشاعر هنا « نام صاحبه » مثل قول الشاعر « شاب قرناها » وهذا التخريج إنما ذهب إليه من روى في بيت الشاهد * والله ما زيد بنام صاحبه * فكأنه قال : ما زيد بهذا الرجل المسمى نام صاحبه ، إلا أن قوله بعد ذلك « ولا غخالط الليان » لا يلتزم مع الكلام السابق ، على هذا التخريج ، فإنه يسأل : على م يعطف قوله « ولا غخالط الليان » ؟ فإنه لا يجوز حينئذ أن يعطف على « نام صاحبه » لكونه في هذه الحالة ليس صفة ، إلا إذا لحظت معناه الأول قبل أن يصير علماً ، ولهذا استبعد جماعة من العلماء أن يكون « نام صاحبه » في هذا البيت علماً .

مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) أى يقولون : ما نعبدهم ، وقال تعالى :
 (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ
 وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا) أى : يقولون
 ربنا ، وقال تعالى : (وَاللَّائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)
 أى يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ
 الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أى يقولون : ربنا ؛ وقال تعالى :
 (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أى يقال لهم :
 أ كفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُعْرِضُونَ) أى تقولون :
 إنا لمفرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره
 حذفوا الصفة التي هي مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً
 على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت [٥٤] داخلة على
 غيره تقديراً في قوله :

٦٥ — مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ ،

وَعَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَرْتِ

٦٥ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبب
 (رقم ٢٦٦) . والأشموقي (رقم ٧٩١ بتحقيقنا) وشواهد الرضى ، وقال البندادي (٣/٣١٢)
 «لم يعرف له قائل» والسهم : واحد السهام ، وهى النبال ، وهو أيضاً جبريوضع فوق باب
 بيت يبنى لاصطياد الأسد فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء
 — بفتح فسكون — القوس إذا كانت واسعة القبض ، والورت : مجرى السهم من القوس ، والضمير
 المستتر في «ترى» راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رمياً وأكثرم
 إصابة للهدف ، والاستشهاد بالبيت في قوله «بكفى كان من أرمى البشر» حيث حذف =

* جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرَمَى الْبَشَرِ *

أى : بِكَفَى رَجُلٍ كَانَ مِنْ أَرَمَى الْبَشَرِ ، مخذف الموصوف الذى هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلية على غيره تقديرأ ، فكذلك ها هنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلاً على غيره تقديرأ .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصَفًا فى نحو قوله :
* جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ * — ٦٦

= الموصوف وأبقى صفته ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذى يضاف قوله « بكفى » إليه ، وأما الصفة فهى جملة « كان من أرمى البشر » ويجوز لك أن تعتبر « كان » زائدة لاتعمل شيئاً ؛ لوقوعها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً وهما النعت ومنعوتة ، وعلى هذا يكون قوله « من أرمى البشر » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف نعت للنعوت المحذوف .

٦٦ — ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلاً عسائم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بتنا بحسان ومعزاه تئط تلتحس أذنيه ، وخينا تمتخط
مازلت أسى بينهم وألتبط حتى إذا جن الظلام واختلط
* جاءوا بمذق هل رأيت الذنب قط *

وقد أنشد ابن منظور (ضى ح) ولم يعزه إلى معين ، والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٨٧٤) وابن عقيـل (رقم ٢٨٧) وأوضح المسالك (رقم ٢٩٤) ومغنى اللبيب (رقم ٤٠٨) والرضى فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت ، وشرحه البغدادي (٢٧٥/١) . وحسان : جعله البغدادي اسم رجل ، وقيل : هو موضع بين دير العاقول وواسط ، والصواب ما قاله البغدادي ؛ لقوله فيما بعد « تلتحس أذنيه » وتئط : تصوت ، وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمذق : اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى « ضيـح » وهى الرواية التى حكها المؤلف ، والضيـح - يفتح الضاد ومكون الياء -

فقوله « هل رأيت الذئب قط » جملة استفهامية في موضع وصفٍ لصحيح ، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بصحيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

٦٧ — بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسُ أَمْرَسٍ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ ، وَإِمَّا أَقْعَنْسِي

= هو اللبن الرقيق الذي خلط كثيراً بالماء ، وحمل الاستشهاد بالبيت في قوله « بصحيح هل رأيت - إلخ » فإن ظاهر هذه العبارة يفيد أن الجملة الإنشائية - وهي جملة الاستفهام التي هي قوله « هل رأيت الذئب قط » - قد وقعت نعتاً للنكرة التي هي قوله « مذق » أو « ضيغ » ولما كان العلماء جميعاً متفقين على أن الجملة الإنشائية لا يجوز أن تقع نعتاً للنكرة فإنهم اتفقوا جميعاً على أن هذا الظاهر في هذا البيت ونحوه غير مراد ، ومن أجل ذلك اتفقوا على أن جملة الاستفهام معمولة لعامل مقدر هو الذي يقع نعتاً لهذه النكرة ، وأصل الكلام : جاءوا بصحيح مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

٦٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س - م ر س) ولم يعزها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أمرس » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الجبل يمرس مرماً » وهو أن يقع الجبل في أحد جانبي البكرة بين الحطاف والبكرة ، وتقول « أمرس الجبل يمرسه ، مثل أكرمه يكرمه » إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول « أمرس جلك ، على مثال أكرم ضيفك » أي أعده إلى مجراه - والقعو - بفتح القاف وسكون العين المهمل - هو أحد خشبتين يكتفان البكرة وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجري البكرة بينهما ، وقال الأصمعي : إذا كان ما تجري البكرة وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعو ، واقعنس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إما على قعو وإما أقعنس » قال ابن منظور : إن أمتق السقي يكره وقوعه جلياً في غير موضعه قيل له : أمرس ، أي أعد جلك إلى موضعه ، وإن كان يستقي بغير البكرة ومتع حتى أوجعه ظهره فيقال له : أقعنس واجذب الدلو ، والاستشهاد =

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، دَمَّ مقاما يقال له ذلك فيه ، و « أمرس » أعيد الحبل إلى موضعه من البكرة .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة ؛ وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول ؛ فدلَّ على أن ماتمسكوا به من دخول حرف الجر عليها ليس بحجة يُستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يا نعم المولى ويا نعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولى حرفُ النداء فعلَ أمر » فليس بصحيح ؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذي

= بالبيت في قوله « بئس مقام الشيخ أمرس أمرس » فإن قوله « أمرس » جملة إنشائية لكونها مؤلفة من فعل أمر وفاعله وهو الضمير المستتر فيه وجوباً ، وقد وقعت هذه الجملة حالا في ظاهر الأمر ، ولما كان العلماء لا يجزئون مجيء الجملة الإنشائية حالا ، إلا من لا يعتد بقوله ، فقد جعلوا هذه الجملة معمولة لعامل محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام : بئس مقام الشيخ مقولا فيه : أمرس أمرس ، وصاحب الحال هو قوله « الشيخ » المضاف إليه ، وفي كلام ابن منظور ما يفيد أن هذه الجملة الإنشائية معمولة لعامل محذوف يقع نعتا لخصوص بالذم ، وكأنه قال : بئس مقام الشيخ مقام مقول له فيه أمرس أمرس ، وهو كلام مستقيم ؛ فإن مجيء بئس وفاعلها في أول الكلام يرشح لمجيء المخصوص بالذم ؛ لأنه هو الذى جرت عادتهم في هذا الأسلوب أن يأتوا به ، ولو قلت : إن هذه الجملة معمولة لقول محذوف يقع تمييزاً ، وإن التقدير : بئس مقام الشيخ مقاما مقولا له فيه أمرس أمرس ، لم تكن قد أبعدت ، والاستشهاد على أية هذه الأحوال الثلاثة جار مؤد للغرض الذى يريده المؤلف ، فإنه يقصد إلى أن يقول : إن من سنن العرب في كلامهم أن يحذفوا الكلمة من الكلام وخاصة ما كان من مادة القول - وهم يريدونها ، وإن ذلك واقع في أساليب كثيرة من أساليبهم .

يدلُّ على أنه لافرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف
المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء [٥٥] بتقدير حذف المنادى ،
قال الشاعر :

٦٨ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَنْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

٦٩ — يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخَزْمِ

٦٨ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٦٢٠) وهو من
شواهد سيويه (٣٢٠ / ١) وابن يعيش (ص ١١٧٣) . والاستشهاد به في قوله « يا لعنة
الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار
والمحجور الذى هو قوله « على سمعان » وذلك مبنى على أن الرواية برفع « لعنة الله »
فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى
يا أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء أستدعى لعنة الله ، ويكون الجار والمحجور
متعلقا باللعنة ، وهذا أحد تخرجات ثلاثة في البيت ، وانتزيع الثانى : أن تعتبر « يا »
لمجرد التنبيه ، والثالث - ولا يتم إلا على رواية النصب - أن تكون اللعنة نفسها هى
المنادى ، وكأنه قال : يا لعنة الله انصبي على سمعان ، كما نودى الأسف في قوله تعالى :
(يا أسفا على يوسف) وكانوديت الحسرة في قوله تعالى : (يا حسرة على العباد) وفى
قوله سبحانه (يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله)

٦٩ — هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، ودارة أمه ، وقد أنشده
ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والرقم - بفتح الراء والقاف جميعا - جمع رقعة ، والرقعة :
نبات يقال إنه الحجازى ، وقيل : الرقعة من العشب العظام تنبت متسطحة وهى من أول
العشب خروجا ، تنبت فى السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحمير : جمع
نحماز ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء ، وقال أبو النجم :

* نبح كلاب الشاء عن وقيرها *

والخزم - بضم الحاء والزاى جميعا - جمع خزومة ، وهى البقرة ، والاستشهاد به
في قوله « يا لعنة الله » وهو نظير ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

وقال الآخر :

٧٠ - يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ

أراد بالنات الناس خول السين تاء ، وقال الآخر :

٧١ - يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيحًا تَجِي بِهِمْ أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

٧٠ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لعلاء بن أرقم البشكري أحد شعراء الجاهلية ، وهما من شواهد شرح الرضى على شافية ابن الحاجب (رقم ٢٢٣) وشرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١٣٨٠ أوربة) وقد أنشدهما مع ثالث ابن منظور تبعاً للجوهري (ن و ت - س ي ن) ونسبهما في المرتين لعلاء بن أرقم ، والرواية عنده - وهي المشهورة في كتب الصرف - هكذا :

يا قبح الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

* غير أعفاء ولا أكيات *

و « قبح الله فلانا » أى نحاه وأبعده عن الخير ، ويروى « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة - أنثى الغول ، ويقال : هى ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة فأقامت دهرها فى بنى تميم وأولدها عمرو وأولادا ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولوجعلته معطوفا عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن . وعمل الاستشهاد به ههنا قوله « يا قبح الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن النداء لا يكون جملة ؛ فلزمهما جميعا أن يقدرأ اسما مفردا ليكون هو النداء بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو ياهؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ونحوه ، والثالث أن « يا » ههنا حرف تنبيه ، لاحرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية ، ونظير هذا البيت قول جرير :
يا حبذا جبل الريان من بلد . وحبذا ساكن الريان من كانا
وقول الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله إذا الحنى ومقال الزور والحطل

٧١ - هذا البيت للقتال السكلاي ، واسمه عبيد بن المضر جى ، وقد أنشده ابن

منظور (ه ن ب ر) ونسبه إليه ، وأنشد بعده :

٧٢ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكري (د ٧٣) وقد أنشده الرضى فى شرح الكافية (٢٩٠/٢) وشرحه البغدادى فى الحزانة (١٠١/٤) وابن منظور فى اللسان (ن ع م) وقد اختلفت الرواية فى صدر هذا البيت اختلافا كثيرا ؛ فىروى :
* ما أقلت قدم ناعليها *

وهى رواية المؤلف هنا ، وىروى :

* ما أقلت قدماى إنهم *

وهى رواية ابن منظور ، وىروى :

* ما أقلت قدماى إنهم *

وعلى الروايتين الأخيرتين يكون مفعول أقلت محذوفا ، وابتقدير : ما أقلتنى قدماى ، أو ما أقلتنى قدماى ، و« ما » مصدرية ظرفية ، وأقلى : معناه حملت أو رفعت ، وابقدم — بالتحريك — الرجل ، والناعل : لا بس النعل ، وجملة « إنهم نعم الساعون — الخ » للتعليل ، والساعون : جمع ساع ، والأمر اللبر : الذى يعجز الناس عن دفعه ؛ لأنه يفوق طاقتهم ويزيد على قدر ما يحتملونه ، وىروى :

* نعم الساعون فى القوم الشطر *

والشطر — بضم الشين والطاء جميعا — جمع شطير ، ويراد به هنا الغرباء ، وأصل الشطير الناحية ، وسى الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ فى ناحية من نواحي الأرض ، والاستشهاد به فى قوله « نعم الساعون » حيث استعمل هذا الفعل على ماهو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين ، على مثال علم وفهم وضحك ، وإنما قالوا فيه « نعم » بكسر النون وسكون العين للتخفيف ، وذلك أن حرف الحلق فى ذاته ثقل ، والكسرة ثقيلة أيضا ، ولهذا يفر العرب فى كل كلمة ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة اثنان إذا كان الحرف الثانى من حروف الحلق — وهى الهمزة والماء والعين والحاء والهمزة والهاء — إلى تغيير هذه الزنة إلى واحد من ثلاثة أوزان : الأول أن يسكنوا الحرف المكسور ويقوا ما عداه على حاله ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس — بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها ، والثانى : أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا كسره إلى الحرف الأول ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبأس — بكسر أوائل هذه الكلمات وسكون ثانيها — والثالث : أن يبقوا الثانى مكسورا على حاله ، ويكسروا =

وَمَنْ قَالَ نَعَمْ - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين ،
 كقراءة يحيى بن وثَّابٍ (فَنَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ) بفتح النون وسكون العين ، وكما
 قال الشاعر :

٧٣ - فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلُ
 مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

= الأول إتياعا لثانيه ، فيقولون : نعم ، وضحك ، وفهم ، وبئس - بكسر أوائل هذه
 الكلمات وكسر ثانيها أيضا ، فإن قلت : فقد ذكرت أن الكسرة ثقيلة ، وهم إنما خرجوا
 بهذا النوع من الكلمات عن أوزانها الأصلية إلى أوزان أخرى غير أصلية قصدا إلى
 التخفيف ، وفرارا من الثقل الذي جلبه أمران : كون ثاني الكلمة من حروف الحلق المستقلة
 التي يشبه النطق بها التنوع ، وكون هذا الحرف مكسورا ، فكيف يحدثون بكسرة
 أخرى وهي ثقيلة فيزيدوا الكلمة ثقلا ؟ فالجواب عن هذا أن من أسباب الثقل
 الخروج من الشيء إلى ما يخالفه ؛ ففي « نعم » بكسر النون والعين جميعا نوع من الثقل
 ونوع من التخفيف ، أما الثقل فنأج من الكسر ، وأما التخفيف فمُنشؤه أن اللسان
 حين ينطق بالنون مكسورة ثم يأتي بالعين مكسورة أيضا قد خرج من شيء إلى ما يشبهه
 ويؤامه فليس بحاجة إلى تغيير ضغطه وحركته ، أما حين ينتقل من النون المفتوحة إلى
 العين للمكسورة فإنه ينتقل من الشيء إلى ما يغايره ويخالفه فهو مضطر إلى أن يغير
 ضغطه وحركته ؛ فلهاذا كان نعم بكسر أوله وثانيه أخف من نعم بفتح أوله وكسر ثانيه ،
 فاعرف ذلك وتنبه له والله يرشدك .

٧٣ - هذا البيت للأخطل التلبي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل ، وقد
 أنشده صاحب اللسان (ضج ر) وصاحب الكشف في تفسير سورة النساء (١ / ١٨٣)
 بولاق (وضجر - بوزن علم في الأصل ، وخفف هنا بإسكان ثانيه - أى قلق
 وتبرم وضائق نفسه ، والبازل : من الجبال الذي انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه
 التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء ، والآدم : الأسمر اللون ، ودبَّرت : أصله
 بوزن فرح ، وخفف هنا بإسكان ثانيه ، ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد في الوزن
 وفي المعنى ، وصفحتاه : جانبيه ، وغاربه : أعلاه ، والاستهاد به في قوله « ضجر »
 وقوله « دبَّرت » فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ،
 وقد خففه الشاعر بإسكان ثانيه ؛ لأن الكسرة كما قلنا ثقيلة وهم يطلبون التخفيف =

أراد « ضَجَرَ ، وَدَبَّرَتْ » خَذَفَ ، وقال الآخر :
 ٧٤ — إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشِبَتْ لَهُ الْأَنْفَارُ تَرُكُ لَهُ الْمَدَارُ
 أراد « نَشِبَتْ ، وَتَرُكُ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :
 ٧٥ — * هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِّنَ الطَّلِّ سَحَرٌ *

[٥٧] وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرُ
 لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْقَصَرَ

= ما أمكن ، ولهذا لو كان ثاني الكلمة انثلاثية مفتوحا مثل كتب وضرب ونصر لم يلجئوا إلى تخفيفها بإسكان ثانيها ؛ لأن الفتحة في نفسها خفيفة وأول الفعل مفتوح فالخفة حاصلة ، فلا يرون أن بهم حاجة إلى تغيير زنة الكلمة .

٧٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهدرت : أصله قولهم « هدر البعير » إذا ردد صوته في حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقة — بكسر الشينين جميعا — وأصله شيء كالرمة يخرج البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب فيجيد : هدرت شقشقته ، وهدرت شقاشقه ، وخطب أمير المؤمنين على بن أبي طالب خطبة مشتملة على كثير من الحكم ، فقال له ابن عباس : لو اضطردت خطبتك من حيث أفضيت ، فقال له : هيات ، تلك شقشقة هدرت ثم قرت ، وسما هذه الخطبة « الشقشقية » بسبب هذه العبارة ، وقالوا « فلان شقشقة قومه » يريدون أنه شريفهم وفصيحهم ، ونشبت : أصله يفتح النون وكسر الشين — ومعناه علق ، وقد خففه ههنا بإسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر ، وهو ما يجري عليه غالبا . والاستشهاد بالبيت في قوله « ونشبت » وقوله « ترك » فإن أصل الفعل الأول مكسور الشين مبني للمعلوم فسكن الشاعر شينه قصدا إلى التخفيف ، وأصل الفعل الثاني « ترك » بضم أوله وكسر ثانيه مبني للمجهول ، فسكن الراء للتخفيف أيضا .

٧٥ — هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور قائلها أبو النجم العجلي كما قال المؤلف وقد أنشد ثالثها — وفيه محل الاستشهاد — ابن منظور (ع ص ر) ونسبه إلى أبي النجم ، والنضح — بالفتح — أصله رشاش الماء ، والطل : المطر الضعيف ، واندى — بفتح النون مقصورا — المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به =

أراد «عَصِرَ» وقال الآخر :

٧٦ - * رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ *

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

٧٧ - * وَنُقِخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا *

أراد «وَنُقِخُوا» .

ومن قال نِعِمَ - بكسر النون والعين - كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤية (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم «مِنْتِن» بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً «مُنْتِن» بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

= قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح ، والمسك معروف ، والاستشهاد بالبيت في قوله «عصر» فإن أصله بضم العين وكسر الصاد ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الصاد .

٧٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ورجم : فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل في مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله «رجم» وقد بينا وجهه .

٧٧ - هذا عجز بيت من كلام القطامي ، وصدره قوله :

* أَلَمْ يَخُزِ التَّفَرُّقُ جَنْدَ كَسْرَى *

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامي ، والدائن : جمع مدينة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله «ونقخوا» فإن أصله فعل ماض مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ عَلَى وزن فَعِلَ ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِلَ من من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَعِذْ وَفِذْ وَفَحِذْ وَفَحِذْ وَفَحِذْ ، والفعل نحو : قَدَّ شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الأسمية ؛ فدل على أنهما فعلان لا اسمان ، والله أعلم .

١٥ - مسألة

[القول في « أَفْعَلٌ » في التعجب ، اسمٌ هو أو فعل ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن أَفْعَلٌ في التعجب نحو « ما أَحْسَنَ زيداً » اسمٌ .
وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه اسمٌ أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (م ل ح) وشرح موفق الدين ابن يعيش على المفصل (١٠٤١) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢٨٥/٢) وشرح الأشموني (١٦٧/٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٦/٣ بولاق) والتصريح للشيخ خالد (١٠٨/٢ بولاق) ومعنى الليب لابن هشام (ص ٦٨٢ بتحقيقنا) وسر العرية (٤٧)

[٥٨] ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

٧٨ - يَأْمَأُ أُمَيْلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَاوِيَاءٍ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ
فَأُمَيْلِحَ : تصغير أُمَلَحَ ، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وَسَمَّ الكَلَامَ .

٧٨ - استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور (م ل ح) وابن يعيش (ص ١٠٤٢) والأشموني (رقم ٧٣٥) وابن هشام في المغني (رقم ٩٣٧) والرضي ، وشرحه البغدادى في الخزانة (١ / ٤٥٠ / ٩٥) ، وقد عثرت به ثمانى ثلاثة أبيات في دمية القصر للباخرزى (ص ٣٩ ط حلب) وقد نسبها إلى بدوى اسمه كاهل اشقنى . والغزلان : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، ويشبه العرب به حسان النساء ، وشدن : أصله قولهم « شدن الظبي يشدن شدونا - من باب قعد » إذا قوى وترعرع واستغنى عن أمه ، وهؤلاء : تصغير هؤلاء على غير قياس ، والضال : السدر البرى ، واحدته ضالة ، والسمر - بفتح السين وضم الميم - شجر الطلح ، واحدته سمرة ، والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « أُمَيْلِحَ » فإنه تصغير أُمَلَحَ ، وأصل التصغير من خصائص الأسماء ، ولهذا قال الكوفيون إن صيغة أفعل في التعجب اسم بديل مجيئها مصغرة في هذا البيت ، والبصريون لا يرتضون ذلك ، ويقولون إن تصغير « أُمَلَحَ » في هذا البيت شاذ ، ألا ترى هذا الشاعر قد صغر هؤلاء في نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء العربية ؛ فهذا وجه ، ومنهم من يسلك في الرد مسلكاً آخر ، فيقول : إن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل في الوزن وكان فعل التعجب - مع ذلك - جامداً أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل ؛ فأجازوا تصغيره ، وقد ذكر ذلك ابن منظور في اللسان وابن هشام في المغني - قال ابن هشام في المغني ، « الثالث - مما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ؛ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، وقال :

* يَأْمَأُ أُمَيْلِحَ غَزْلَانَا . . . *

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه . اهـ .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة » ، وضارع الاسم ، فالحق التصغير « لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزمنا طريقة واحدة » ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما ، وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال « أفعل به » في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو « مأقومة » ، ولا أبتعة « كما تصح العين في الاسم في نحو « هذا أقوم منك » ، وأبيع منك » ولو أنه فعل كما زعم لوجب أن تمل عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل في نحو : قام وباع وأقام وأباع في قولهم « أبعث الشيء » إذا عرّضته للبيع ، وإذا كان قد أجرى مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجود والتصغير وجب أن يكون اسماً .

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيداً قولهم « مأعظم الله » ولو كان التقدير فيه ما زعم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعلي ، وقال الشاعر :

٧٩ — ما أقدر الله أن يذني على شحط من دأره الحزن ممن دأره صول

٧٩ — هذا البيت من كلمة الحنّج بن حنّج المرى يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه ، وهي من شعر حماسة أبي تمام (انظر شرح الرزقي ص ١٨٢٨) ، والبيت من شواهد الأثموني (رقم ٤١) وانشط — بفتح الشين والحاء جميعاً — هو البعد ، و « الجزن » بفتح الحاء وسكون الزاي — موضع بعينه ، وفي بلاد العرب موضعان بهذا الاسم : أحدهما حزن بن يربوع ، والثاني ما بين زبالة لما فوق ذلك مصعداً في بلاد نجد ، وصول : مدينة من بلاد الحضر في نواحي باب الأبواب ، والاستشهاد به هنا في قوله « ما أقدر الله » فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العبارة تدل على أن أفعل في التعجب ليس فعلاً ؛ إذ لو كان فعلاً لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلالة منصوباً بهذا الفعل ، فيكون للمعنى : شيء أقدر (هو ، أي ذلك الشيء) الله تعالى ، أي جعله قادراً =

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شئ ، أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يحتمل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو « ما أَحْسَنَتْنِي عندك ، وما أَظْرَفَنِي في عينك ، وما أَعْلَفَنِي في ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول في الفعل « أَرَشَدَنِي ، وَأَسْعَدَنِي ، وَأَبْعَدَنِي » ولا تقول في الاسم « مُرْشِدُنِي » ولا « مُسْعِدُنِي » فأما قوله :

— ٨٠ — * وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ *

= وقد قام الدليل العقلي والنقلي على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل ، فيكون هذا المعنى باطلا ، وإنما أدى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفعل في باب التعجب فعل ، فوجب ألا نصير إليه .

٨٠ — هذا عجزيت من البسيط ، وصدده قوله :

* أَلَا فَنِي مِنْ بَنِي ذِيانٍ يَحْمَلُنِي *

وقد استشهد بهذا البيت رضي الدين في شرح الكافية ، في باب الإضافة ، وفي باب الظمرات ، وشرحه البغدادي في خزنة الأدب (١٨٥/٢ بولاق) وأنشده أبو العباس البرد في الكامل ثالث خمسة أبيات ، وقال قبل إنشادها « أنشدنا أبو محمّد السعدي » . و « ألا » في أول البيت حرف دال على العرض ، و « فني » منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : ألا ترونني فني ، و « بني ذيان » أراد بني ذيان بن يفيض بن ريث بن غطفان ابن معد بن قيس عيلان بن مضر ، و « يحملني » أراد يعطيني دابة تحملني إلى المكان الذي أقصده ، و « حمال » صيغة مبالغة لحامل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « حاملني » حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء للتكلم ، وذلك شاذ ، والقياس أن يقرن الاسم بياء للتكلم من غير توسيط النون بينهما ، سواء أ كان هذا الاسم جامداً نحو : غلامي وكتابي وداري ، أم كان مشتقا نحو : حاملي وشاربي ومكتوبي ومضروبي وما أشبه ذلك ؛ لأن النون إنما توسطت بين الفعل وياء التكلم لأن ياء التكلم تستوجب كسر ما قبلها ، ولما كان الفعل لا يدخله الجذر ، وكان الكسر أخا الجر ؛ تحا ، و = (٩ — الإنصاف ١)

فمن الشاذ الذي لا يُلتفتُ إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على [٥٩] الفعل لِتَنِيَّ آخره من الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فَلَأَن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ؛ فلو لم يكن أفعال في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو « قَدَنِي وَقَطَنِي » أي حَسَنِي ، قال الشاعر :

٨١ — اَمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ : قَطَنِي مَهْلًا ، رُوَيْدًا ، قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ها هنا .

= أن يقرنوا الفعل بياء المتكلم ؛ لئلا ينكسر آخره فيدخلوا عليه ما ليس منه في شيء ، لكن الجبر يدخل على الأسماء بغير نكير ، فلم يجدوا أنفسهم محتاجين إلى نون الوقاية معه حين يضيفونه إلى ياء المتكلم ، هذا ، والرواية عند أبي العباس اللبرد « وليس يحملني . . . » وعلى ذلك يكون البيت مستقيما لا شذوذ فيه ؛ لأن نون الوقاية حينئذ متوسطة بين الفعل والياء كما هو الأصل .

٨١ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن منظور وشارح القاموس (قسط) ، ومن النجاة : الأشموني (رقم ٦٣) وابن الناطم ، وابن عيش (ص ٤٤٣ و ٣١٨) . وقوله « اَمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ » أطلق القول ههنا على ما يشهد به الحال وتدل عليه الطبيعة ، و « قَطَنِي » هو اسم بمعنى حسب ، أو اسم فعل بمعنى يَكْنِي ، و « مَهْلًا » هو مصدر نائب عن الفعل ، يقول : مَهْلًا يا رجل ، و مَهْلًا يا رجلا ، و مَهْلًا يا رجلا ، ويقول في التأنيث كذلك ، تلفظ واحد ، والمراد أمهل وتريث ولا تسجل و « رُوَيْدًا » يأتي على واحد من أربعة أوجه : الأول أن يكون اسم فعل بمعنى أرود ، أي أمهل ، والثاني أن يكون مصدرا نائبيا عن فعله كالذي قلناه في مَهْلًا ، والثالث أن يقع صفة كما تقول : ساروا سيرا رويدا ، والرابع أن يقع حالا كما تقول : ساروا رويدا =

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدَّني ، وَقَطَّني » من الشاذ الذي لا يعرج عليه ؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مِنِّي وَعَنِي ، وإنما حَسَنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول « قَدْكَ من كذا ، وَقَطَّكَ من كذا » أي اكَتَفَ به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ؛ فلذلك حَسَنَ دخول هذه النون عليهما ، على أنهما قالوا « قَطَّيْ وَقَدَّيْ » من غير نون كما قالوا « قَطَّيْ وَقَدَّيْ » بالنون ، قال الشاعر :

٨٢ - قَدَّيْ مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدَّيْ لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمُنَجِّدِ

== بحذف المصدر الذي نصبته على المفعولية المطلقة في الاستعمال الثالث . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « قَطَّيْ » حيث وصل نون الوقاية بقط عندما أراد أن يضيفه إلى ياء التكلم وليس « قط » فعلا ؛ فبدل ذلك على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء لغرض من الأغراض ، والغرض ههنا المحافظة على سكون « قط » حتى لا يذهب ما بنى عليه اللفظ وهو السكون ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لحاق نون الوقاية لكلمة من الكلمات دالا على أن هذه الكلمة فعل ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٨٢ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد رواهما الجوهري في الصحاح (ل ح د) ونسبهما لحيد بن ثور الهلالي ، وقال ابن منظور (ل ح د) بعد أن رواهما عن الجوهري : « قال ابن بري : البيت المذكور لحيد بن ثور هو لحيد الأرقط ، وليس هو لحيد بن ثور كما زعم الجوهري » اه . ورواهما ابن منظور (غ ب ب - ق د د) منسوبين لحيد الأرقط ، وأنشدها ابن عيش في شرح المفصل (ص ٤٤٢) ونسبهما لأبي بحدلة ، وهما من شواهد سيويه (٣٨٧/١) وشواهد رضى الدين في شرح الكافية ، والأشونى (رقم ٦٢) وقد قال البغدادى في خزنة الأدب (٤٥٣/٢) : « قال ابن المستوفى : ولم أر البيت الأول في ديوانه (يريد ديوان حميد الأرقط) وكذلك أورد الأبيات القالى في أمالية ، ولم يورد بيت :

* قَدَّيْ مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدَّيْ *

اه . المقصود من كلام البغدادى ، وقد تأتى اسما بمعنى حسب ، وتأتى اسم فعل بمعنى يكفي ، مثل قط في الوجهن ، و « الحبيبين » يزوى بصورة المثني وبصورة جمع المذكر السالم ، فأما روايته بصورة المثني فقيل : عنى عبدالله بن الزبير بن العوام الذي كان قد خرج على دولة مروان بن الحكم وتملك الحجازين وابنه خبيب بن عبدالله بن الزبير ، وقيل : ==

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال « مأ كرمي » بحذف النون كما يقال « مأ كرمي » كما يقال « قدني ، وقدني » فلما لم يحز ذلك بأن الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفعل في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك « زيداً كبر منك سناً ، وأكثر منك علماً » ولو قلت « زيداً كبر منك السن » ، أو « أكثر منك العلم » لم يحز ، ولما جاز أن يقال « مأ كبر السن له ، وما أكثر العلم له » دل على أنه فعل .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة ، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

عن عبد الله وأخاه مصعب بن الزبير ، وأما روايته بصورة جمع المذكر السالم فالمعنى به عبد الله وشيعته كلهم ، وقوله :

* ليس الإمام بالشحيح الملحد *

يرى في مكانه :

* ليس أميرى بالشحيح الملحد *

والشحيح : الخيل ، وكان عبد الله بن الزبير متهماً بالخل ، والملحد : مأخوذ من قولهم : « ألد فلان في الحرم » إذا استحل حرمة واتهكها . والاستشهاد بالبيت في قوله « قدني » وقوله « قدني » فقد وصل الشاعر « قد » بنون الوقاية في المرة الأولى عندما أضاف الكلمة إلى ياء التكلم ، ولم يأت بهذه النون في المرة الثانية ، وهذا يدل على أن الوجين جائزان في هذه الكلمة ، أما اقترانها بالنون فلنقص المحافظة على ما بنيت عليه الكلمة وهو السكون ، وأما حذف النون فليكون الكلمة اسماً ، وفي هذا الكلام مقال لنا ذكرناه في شرحنا المطول على شرح أبي الحسن الأشموني (١/ ١٠٩٣ وما بعدها) فارجع إليه هناك .

٨٣ - فَأَقْوَمِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ بَكْرٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

[٦٠] فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضغف من واحد ؛ لأن الجمع يُبَاعِدُه عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بُعِدَ عن مشابهة الفعل بُعِدَ عن العمل ، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعْدِه عن العمل ؛ فالواحد أَوْلَى أن يعمل ، وقال الآخر :

٨٣ - هذا البيت من قصيدة للحارث بن ظالم المري ، وكان قد فتك بخالد بن جعفر بن كلاب وهو في جوار النعمان بن النذر ثم هرب يستجير القبائل ، والبيت من شواهد سيويه (١٠٣/١) وابن يعيش (ص ٨٤٣) والأشموني (رقم ٧٢٩) وقوله « شعلبة بن بكر » المحفوظ « شعلبة بن سعد » وكذلك هو في رواية سيويه وابن يعيش ، وكذلك هو في نسب ثعلبة ؛ فإنه ثعلبة بن سعد بن ذيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، وفزارة هو فزارة بن ذيان أخو سعد بن ذيان أبي ثعلبة ، والشاعر في هذا البيت يتقنى من بني سعد بن ذيان ، والشعر - بضم الشين وسكون العين - جمع أشعر ، والأشعر : الكثير الشعر ، والرقاب : جمع رقبة ، والعرب ترى من علامات الغباء أن يكون الرجل كثير شعر القفا ، ويسمون ذلك الغمم ، وقال في ذلك شاعرهم :

ولا تسكحي إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأنزعا

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الشعر الرقاب » حيث نصب قوله « الرقاب » بقوله « الشعر » والشعر جمع أشعر وهو هنا صفة مشبهة ، واتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أنه يجوز أن يكون انتصابه على التشبيه بالفعل به ، وزاد الكوفيون أنه يجوز أيضا أن يكون انتصابه على التمييز ، وذلك لأن الكوفيين يجوزون أن يحى التمييز معرفة ، فأما علماء البصرة فلكونهم يوجبون كون التمييز نكرة لم يحيزوا انتصاب « الرقاب » في هذا البيت على التمييز ، فأعرف هذا ، وروى في هذه العبارة « الشعرى رقابا » بتجريد للمعول من أل ، والبصريون لا يرون بأسا في نصبه حينئذ على التمييز ، وقد روى سيويه البيت بالروايتين جميعا .

٨٤ — وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
فنصب الظهر بأجب ، وقال الآخر :

٨٥ — وَلَقَدْ أَغْتَدَى وَمَا صَقَعَ الدِّيكُ عَلَى أَذْهِمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلَا
فنصب الصَّهِيلَ بأجَشَّ ، فبطل ما أدعيتومه .

٨٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه (١٠٠ / ١)
وابن عيش (ص ٨٤١) و الأثموني (رقم ٧٢٢) والرضي ، وشرحه البغدادى في الخزانة
(٩٥ / ٤) وقبل بيت الشاهد قوله :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام .
وقوله « ربيع الناس » شبه الملك النعمان بالربيع الذى تترادف فيه الحيرات لكثرة
غطائه ووفرة بره ، و « البلد الحرام » شبه أيضا بالبلد الحرام لأن رحابه موضع الأمن
من كل مخافة وفي كنفه يلجأ الأجاثون فلا تجسر يد على أن تمتد إليهم بسوء ، وقوله
« بذناب عيش » ذناب كل شيء — بكسر الذال المعجمة — عقبه وما يأتي في أواخره ،
و « أجب الظهر » مقطوع الظهر كأنه جمل قد قطع سنانه ، ويقال : بعير أجب ، وناقه
جاء ؛ إذا كان قد قطع سنانهما . والاستشهاد بالبيت في قوله « أجب الظهر » وهذه
العبارة تروى على ثلاثة أوجه : برفع الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل الظهر فاعلا
لأجب ، وينصب الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن تجعل فاعل الصفة التى هى أجب ضميرا
مستترا وتنصب الظهر على أنه مشبه بالفعل به ، وهذه الرواية هى محل الخلاف بين
الكوفيين والبصريين ، وبجر الظهر ، وتخريج هذه الرواية أن يكون أجب مضافا والظهر
مضافا إليه . والوجه الأول قبيح ، والثانى ضعيف ، والثالث حسن .

٨٥ — لم أعر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقوله « أغتدى » معناه
أخرج في وقت الغداة ، والغداة — بفتح الغين — ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس ،
ويقال « غدية » بوزن قضية ، و « غدوة » بضم فسكون ، وربما قيل « غدية » بضم الغين
وفتح الدال ، وهو تصغير الغدوة أو الغداة ، ومراد الشاعر أنه يخرج من داره مبكرا ،
وقوله « وما صقع الديك » معناه صاح ، وهذا تأكيد لما استفيد من معنى « أغتدى »
وقوله « على أدم » أراد على فرس أدم ، وهو الذى لونه الدمة ، والدمة — بضم
الدال وسكون الهاء — لون قريب من الأسود ، و « أجش » الفليظ الصوت من
الإنسان والخيول ، وقال النجاشي :

وما اعتراضوا به ليس بصحيح : أما بيتُ الحارث بن ظالم :

* وَلَا يَفْزَارَةُ الشَّعْرِ الرَّقَابَا * [٨٣]

فقد روى «الشَّعْرَى رِقَابَا» حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم تنكر صحة ما رويتموه ، فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب «الحسن الوجّه» ، والحسان الوجوه» وقد قالوا «الحسن الوجّه» ينصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجل ، كما قالوا «الضارب الرجل» بالجر تشبيهاً بـ «الحسن الوجّه» وقد ذهب بعضُ البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء .

= ونجى ابن حرب سابع ذو علالة أجش هزيم ، والرماح دواني
ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «أجش الصهيل» حيث نصب الصهيل بقوله أجش ، وأجش هذا صفة مشبهة ، ومعموها مقترن بالألف واللام ، وبه استدل الكوفيون على أنه يجوز أن ينتصب بعد «أفعل» كل من المعرفة والنكرة ، وقد سوى المؤلف في التثنية والاستشهاد بين أفعل الذي هو اسم تفضيل وأفعل الذي هو صفة مشبهة ؛ فهو يمثل أولاً بقوله «زيد أكبر منك سناً ، وأكبر منك علماً» ثم يستشهد بأجب الظهر ، والشعر الرقابا ، وأجش الصهيل ، ثم يلزم الكوفيّين الحجة بأن النصب في هذه الشواهد منصوب على التشبيه بالمفعول به ، لا على التمييز ، وكأنه ينكر أن يكون التمييز مقترناً بأل ، وقد ورد التمييز مقترناً بأل من غير أن يكون العامل أفعل التفضيل ولا أفعل الصفة المشبهة ، وذلك في قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوها صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ولكن البصريين لم يرقهم أن ينجى هذا البيت ونحوه على غير ما أصلا من القواعد ، فذهبوا إلى أن «ال» في «طبت النفس» زائدة ، وليست معرفة ؛ فيكون على ما ذهبوا إليه مدخول أل نكرة كالجرد منها ، وهذا هو السلك الذي سلكوه في هذه الشواهد .

وأما قولُ النابغة :

* أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ * [٨٤]

بفتحهما فقد رُوِيَ « أَجَبَ الظَّهْرَ » بجرهما ، ورُوِيَ « أَجَبَ الظَّهْرَ » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أَجَبَ الظَّهْرُ مِنْهُ ، وعندكم الألف واللام قائماً مقامَ الضمير العائد ؛ فلا حجة لكم في هذا البيت ، والجر فيها هو القياس ، وإن صحت رواية النصب ؛ فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا في البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين ، وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإنَّ ما عمل [٦١] في معرفة ، وإنما عمل في نكرة ، والخلاف ما وقع في أَنَّ « أَفْعَلَ » تعمل في النكرة ، وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة .

وأما قول الآخر :

* عَلَى أَذْهِمَ أَحَشَّ الصَّهِيلَا * [٨٥]

فالوجه جر « الصهيل » إلا أنه نَصَبٌ على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قدَّمنا .

نم لو سلمنا لكم صحة ما ادَّعيتموه في هذه الأبيات ، وأجريناها في ذلك مُجَرَّي « مَا أَحْسَنَ الرَّجُلَ » فهل يمكنكم أن توجدونا أَفْعَلَ وصفا نَصَبَ اسما مضمرأ أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أَفْعَلَ في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دلَّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الأسمية .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعلٌ ماضٍ أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان

أَسْمًا لارتفع لكونه خبراً لِـ «ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخرُهُ دل على أنه فعل ماضٍ .

اعترضوا على هذا من وجهين ؛ أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ، ففتحوا آخر أفعَل في التعجب ونصبوا زيداَ فرقا بين الاستفهام والتعجب . والثاني : أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعَل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحقّ البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعَل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » فجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك ها هنا ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق والكذب ، [٦٤] والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه بني لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » ؛ فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا « ما » معنى حرفه فبنوها ، كما ضمّنوا « ما » الاستفهامية معنى المهزلة ، وضمّنوا « ما » الشرطية معنى إن التي وضعت للشرط ، وبنوها وإن لم يكن للكلمة

التي بعدها تعلق بالبناء ؛ فكذلك ما بعد « ما » التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ،
فبان بذلك فسادُ اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعلٌ ماضٍ على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف » قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ؛ فإننا أجمعنا على أن « ليس ، وعسى » فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين : أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغةً لاختلاف ؛ لتكون أمانةً للمعنى الذى أرادوه ، وأنه مضمّن معنى ليس فى أصله ، والثانى - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضى ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظاً يحتتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكاً ، وأما قولهم « ما أملح ما يخرجُ هذا الغلام ، وما أطول ما يكون هذا » فلا يقال ذلك حتى يرى فيه تحيلة ذلك ، فذلك ما رأيت فى وقتك على ما يكون بعد ذلك ، فكانك قد شاهدته موجوداً ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكرهه لأنه لا يختص زماناً بعينه ؛ فلهذا منعوه من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا فى « ليس ، وعسى » .

وأما قولهم « إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء » فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رَجُلٌ ، والتقليل كقولك دُرٌّ هَمَات ، والتقريب كقولك قَبِيلٌ المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم « أُصْحَابِي » والتعظيم [٦٣] كقول الشاعر :

٨٦ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمذُّح كقول الحُباب بن المنذر يوم السَّقِيَّةِ : « أُنَا جُذِلُهَا الْمُحَكَّكُ ، وَعَذِيْقُهَا الرُّجَبُ » فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، من حيث كان متوجَّهاً إلى المصدر ، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصغير لا يؤكد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رَفَضُوا المصدر وآثروا تصغيره صَغَرُوا الفعل لفظاً ، ووجَّهُوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله ؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى : (وَلَا يَحْسِنَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ

٨٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٧٠٩) والمحقق رضي الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ٣٨) . والأُناس : هو أصل الناس ، وحذفت الهمزة من الأُناس للتخفيف ، وهذا عند من يرى أن الناس مأخوذ من الأُنس ، ومن العلماء من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النوس ومعناه الحركة ، ومنهم من يذهب إلى أن الناس مأخوذ من النسيان ، و « سوف » في هذا الموضع لتحقيق والتأكيد ، و « دوبيية » تصغير داهية ، وأصل الداهية المصيبة من مصائب الدهر ، وأراد بها ههنا الموت ، وروى في مكانه « خويجة » وهو صغر الخويجة — بفتح الخاءين وسكون الواو بينهما — والمراد بالصغر الداهية أيضاً ، وقوله « تصغر منها الأنامل » أراد بالأنامل ههنا الأظفار ؛ لأنها هي التي تصغر بالموت ، والاستشهاد بالبيت في قوله « دوبيية » فإن تصغير هذه الكلمة عند علماء الكوفة للتعظيم ، لا للتحقير ، وقد حقق العلامة رضي الدين أن تصغير هذه الكلمة للتحقير ، لا للتعظيم كما زعمه الكوفيون ، وكذلك قال ابن يعيش وفسره بقوله « فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام » اهـ

من فضله هو خيراً لهم) قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً ؛ لدلالة (يخلون) عليه ، ومنه قولهم « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » أى كان الكذبُ شراً له ، ومنه قول الشاعر :

٨٧ — إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ ، وَالسَّيِّئُ إِلَى خِلَافِ

٨٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدته رضى الدين في شرح الكافية (٤/٢) وذكر البغدادى في الحزاة (٣٨٤/٢) أن جماعة من النحاة أنشدوه منهم ابن جنى في إعراب الحماسة والفراء في معاني القرآن وتعلب في أماليه ، ولم يعزه واحد منهم ، وزجر — بالبناء للمجهول — ويروى « إذا نهى السفية » ومتعلق الزجر أو النهى عام ، والتقدير : إذا زجر عن شيء ما ، أو إذا نهى عن شيء ما ، والسفيه : وصف من السفه ، وهو الطيش والحق ورقة العقل ، وجرى : سارع ، ومفعول « خالف » محذوف للعلم به ، وتقدير الكلام : خالف زاجره أو خالف ناهيه ، وجملة « والسفيه إلى خلاف » للتذيل ، والمعنى : ومن شأن السفية وديده وطبعه مخالفة ناصحه . والاستشهاد بالبيت في قوله « جرى إليه » فإن مرجع الضمير المجرور محلا يالئ لم يتقدم صريحا في الكلام ، ولكن تقدم الوصف الدال عليه وهو قوله « السفية » فإن هذه الكلمة دالة على الذات والحدث الذي تتصف به وهو السفه ، فاكتمى الشاعر بتقدم الرجوع في ضمن الوصف ، ونظيره قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) فإن « هو » في هذه الآية راجع إلى البخل المستفاد من « يخلون » ولم يتقدم ذكر البخل صراحة ، وقوله تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) فإن « هو » راجع إلى العدل ، ولم يتقدم ذكر العدل صراحة ولكنه تقدم في ضمن قوله « اعدلوا » لأن الفعل يدل على الحدث والزمان كما هو معلوم ، ونظيرها قوله جلت كلمته : (الذين قل لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، فزادهم إيمانا) فإن فاعل « زادهم » ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة ، وإنما تقدم في ضمن الفعل الذي هو قوله « قال لهم الناس » ونظير ذلك أيضا قوله تباركت أسماؤه : (وإن تشكروا يرضه لكم) أى يرض الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة ، ولكنه تقدم في ضمن قوله سبحانه (وإن تشكروا) .

يريد جَرَى إلى السَّقَمَةِ ، وهذا كثير في كلامهم ؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يَجْرَ له ذكر استغناء بذكر فعله ، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظاً الفعل إلى مصدره وإن لم يَجْرَ له ذكر ، ونظيرُ هذا إضاقتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ؛ فالتقدير فيه : هذا يومٌ نَفَعُ الصادقين صدقُهُمْ ، وإنما خصوا أسماء الزمان^(١) بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفقا في كونهما عَرَضِيْن ، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل ، وكما أن هذه الإضافة لفظية ، فكذلك التصغير اللاحقُ فعلَ التعجب لفظيٌّ ، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد [٦٤] بها ، فكذلك هذا التصغير لا اعتداده .

والوجه الثاني : إنما دخله التصغير حملا على باب أفعَل الذي للمفاضلة ؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول « ما أَحْسَنُ زيداً » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول « زيد أحسنُ القومِ » فتجتمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضُّله عليهم ؛ فوجود هذه المشابهة بينهما جاز « ما أحسنُ زيداً » وما أميلح غزلاًنا » كما تقول : « غلمانك أحسنُ الغلمان ، وغزلائك أميلحُ الغزلان » ولهذه المشابهة حملوا « أفعَل منك » و « هو أفعَلُ القومِ » على قولهم « ما أفعَله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أعرجُ منك » ولا « أعرجُ القومِ » لأنك لا تقول « ما أعرجه » وتقول « هو أقبحُ عرجاً منك » و « هو أقبحُ القومِ عرجاً » كما تقول « ما أقبح

(١) أضيف بعض أسماء السكان أيضاً إلى الجملة الفعلية ، ومنه قوله تعالى (الله أعلم حيث يجعل رسالته) .

عَرَجَهُ « وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكد به ذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قولهم « أُلجَّ لَجَاجَةً مِنْ أَخْنَفَسَاءَ » وما أشبهه فننصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِمَ طريقةً واحدة ، فأشبهه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، ومَحَلُّ الشَّيْءِ على الشَّيْءِ في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا ؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلا .

وأما ما ذكره من « ليس ، وعسى » فالكلام عليه من أربعة أوجه :
أحدها : أن « ليس ، وعسى » وإن كانا قد أشبهوا فعل التعجب في سَلْبِ التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين ؛ أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر ، كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبَعْدًا عن شبه الاسم ، وأقل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثاني : أن « ليس ، وعسى » وُصِلَا بضائر المتكلمين والمحاطين والغائبين ، نحو : لست ولستم وليسوا ، وعسيت وعسيتم وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ، وأقل في التعجب أُلْزِمَ ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال بضائر الأفعال الماضية هذا التصرف وألزم [٦٥] هذا الفعل في الإضمار وجهها واحداً جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن « ليس ، وعسى » لا مصدر لهما من افظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا في الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب ؛ فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن والملاحة وإن

لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيرُهُ مُقَامَ تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن « ليس ، وعسى » لا نظير لهما من الأسماء يعملان عليه كما حل ما أفعَلَهُ على أفعَلِ الذي للمفاضلة ؛ فيحمل « ما أحسنهم » على قولهم « هو أحسنهم » فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كان أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبيكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل في التعجب ؛ فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم « إن ذلك لم يسمع من العرب » قلنا : كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم « نعا رجلين ، ونعموا رجلا » والثاني : اتصالُ تاء التانيث الساكنة بهما نحو « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعداً من الاسم ؛ فلماذا لم يحز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بينا ، وأما مثال « أفعَلِ به » فإنما لم يحز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أَصْبَحَ ؛ وهي لغة رديئة في إصْبَع - وفيها سبع لغات : فَصَحَّاهُنْ إصْبَع - يكسر الهزمة وفتح الباء - ثم أَصْبَغَ - بضم الهزمة وفتح الباء - ثم أَصْبَع - بفتح الهزمة والباء - ثم أَصْبَغَ - بضم الهزمة والباء - ثم إصْبَع - بكسر الهزمة والباء - ثم أَصْبَغَ - بفتح الهزمة وكسر الباء - ثم أَصْبَوْع - وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة بأَعَدَهُ ذلك من الاسم ، فلم يحز فيه التصغير . ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو تحضه أحد الأسباب المانعة من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل [٦٦]

لجئته على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل
يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء ، هذا مع أن لفظه الأمر ، والأمر يختص به
الفعل ، فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو «صَهْ، وَمَهْ» وما أشبه ذلك فإنه
أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توكيها للاختصار لثلاث
يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو «اسْكُنُوا ،
واسْكُنُوا ، واسْكُنْ» وما أشبه ذلك .

وأما قولهم «الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في «ما أقومهُ ، وما أبيعهُ»
قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب أَفْعَلِ
الذي للمفاضلة ، فصحيح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة
واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي
تصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج
شبهها للفعل عن أن تكون أسماء ؛ فكذلك ها هنا : تصحيح العين في نحو :
«ما أقومهُ ، وما أبيعهُ» لا يخرج عن أن يكون فعلاً ، على أن تصحيحه غير مستنكر
كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم : أَغْيَلَتِ المرأةُ ،
أَغْيَمَتِ السماءُ ، واستَنَوَقَ الجملُ ، واستَتَيْسَتِ الشاةُ ، واستَحَوَذَ يستحوذُ .
ال الله تعالى : (استَحَوَذَ عليهم الشيطان) وقال تعالى : (أَلَمْ نَسْتَحَوِذْ عليكم
ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصري : (حتى إذا أَخَذَتِ الأرضُ
زخرفها وأزَيَّنَتْ) على وزن أَفْعَلْتُ ، ونحو قولهم : استَصَوَّبْتُ ، وأجَوَذْتُ ،
وأطَيَّبْتُ ، وأطَوَّلْتُ ، قال الشاعر :

٨٨ — صَدَدْتُ وَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَمًا

وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ولم يمهز ، وقد استشهد به سيويه (١٢/١ و ٥٩) وقد نسب في صدر الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ونسب في شواهد الأعلام إلى المرار الفقعسي كما ذكرنا ، ومن استشهد به ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٥١٤) ورضي الدين في شرح الكافية (٢/٣٢٠) وانظر خزائن البغدادي (٢٨٧/٤) وابن يعيش (ص ١٤١٧) وقوله « صددت » معناه أعرضت ، و« أطولت » كان قياسه أن يقول « أطلت » بحذف العين التي هي الواو ؛ لأن هذه الواو تنقلب ألفا في الفعل ، تقول : أطال ، وأقام ، وأفاء ، وأقاد ، وأنال ، وأمال ، وما أشبه ذلك ، فإذا وصلت تاء الضمير بالفعل حذفت هذه الألفات قلت : أطلت ، وأقت ، وأفأت ، وأقدت ، وأنلت ، وأملت ، وذلك لأن آخر الفعل يسكن عند اتصال الضمائر المتحركة به ، فيلتقي ساكنان : الألف المتقلبة عن الواو أو الياء ، وآخر الفعل ، فتحذف الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، هذه لغة جمهرة العرب ، ومن العرب من لا يقلب حرف العلة ألفا ، بل يقيه على أصله في صيغة أفعل وصيغة استفعل ، فيقول : أغيمت السماء ، وأغبل الصبي ، واستيسيت الشاة ، واستنوق الجمل ، فإذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك على هذه اللغة لم يلتق ساكنان فيبقى الفعل على حاله ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه الكلمة ، وانظر كتابنا « دروس التصريف ص ١٦٤ » . والاستشهاد بالبيت هنا في قوله « أطولت » حيث صحت عين الفعل مع أن قياس نظائرها أن تغتلب قلبها ألفا ثم تحذف الألف عند الاتصال بالضمائر المتحركة ، في لغة جمهرة العرب ، على ما بينا ، وقد أتى الشاعر بهذا الفعل على أصله من غير أن يقلب أو يحذف ، والعلماء يختلفون في هذا وأشباهه ؛ فمنهم من يقول : هو شاذ يحفظ ماسمعه منه ولا يقاس عليه ، ومنهم من يقول : هو لغة جماعة من العرب ، يجوز القياس عليها ، وفي قول الشاعر « وقلما وصال — إلخ » شاهد آخر للنحاة ، وذلك حيث اتصلت « ما » بقل ، واعلم أولا أن « ما » هذه متصل بثلاثة أفعال — وهي قل ، وطال ، وكثر — تقول : قلما كان ذلك ، وطالما نهيتك عن الشر ، وكثرا ما أرشدتك ، هذا هو الأصل ، نعى أنه إذا اتصلت « ما » بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفته عن طلب الفاعل ووليه الفعل ، وربما وليه الاسم المرفوع كما في هذا البيت ، وللعلماء في ذلك الأسلوب أربعة أقوال : الأول أن « ما » كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره مابعد ، وهذا = (١٠ - الانصاف ١)

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بعدها عن الاسم فما ظنك بالقل الجامد الذي لا يتصرف ؟
فإن قالوا : التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ ، وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حَوَلَ ، وَعَوَرَ ، وَصَيَدَ » حملا على « أَحْوَلَ ، وَأَعْوَرَ ، وَاضْيَدَ » وكذلك جاء [٦٧] التصحيح أيضاً في قولهم « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَنُوا » حملا على « تَجَاوَرُوا ، وَتَعَاوَنُوا » فكذلك أيضاً ها هنا : حمل « مَا أَقْوَمُهُ وَمَا أَيْبَعُهُ » على « هَذَا أَقْوَمُ مِنْكَ ، وَأَيْبَعُ مِنْكَ » ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالأسمية لتصحيحه ؛ لأن أفعل به قد جاء مصححاً وهو فعل ، كما أن التصحيح في قولهم « أَقْوَمُ بِهِ ، وَأَيْبَعُ بِهِ » لا يخرجهم عن كونه فعلا ، فكذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرجهم عن كونه فعلا .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شيء أَحْسَنَ زَيْدًا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل » قلنا : معنى قولهم شيء أعظم الله أي وَصَفَهُ بِالْعِظَمَةِ ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبَّرْتَ كَبِيرًا ، وَعَظَّمْتَ عَظِيمًا ، أي وَصَفْتَهُ بِالْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ ، لا صَيَّرْتَهُ

== هو ما ذهب إليه سيويه ، وجعل ذلك من ضرورات الشعر ، والثاني أن « ما » هذه زائدة لا كافة ، والاسم الرفوع بعدها فاعل ، وكأن الشاعر قد قال : وقل وصال يدوم على طول الصدود ، والثالث : أن « ما » كافة أيضا ، والاسم الرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر ، وكأنه قد قال : قلما يدوم وصال على طول الصدود ، وهو مذهب ذهب إليه الأعمى الشتمري ، والرابع أن « ما » حيثئذ كافة أيضا ، والاسم الرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل للتأخر ، وهذا مذهب كوفي ؛ لأنهم هم الذين يجوزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم .

كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا ، ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ : أحدها أن يُعْنَى
بالشيء من يعظمه من عباده ، والثاني : أن يُعْنَى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى
وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يُعْنَى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشيء
جعله عظيماً ، فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قديم من البصرة
إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ،
فُسِّلَ عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال : التقدير في قولهم
« ما أحسن زيدا » شيء أحسن زيدا ، قليل له : ما نقول في قولنا « ما أعظم
الله ؟ » فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله
تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، ثم سحَّبوه من الحلقة وأخرجوه ، فلما قدم المبرد
إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك
قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شيء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ،
لا على معنى شيء أعظمه ؛ فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق
بصفاته ، ألا ترى أن « عسى ، ولعل » فيها طَرَفٌ من الشك ، ولا يحمل في حقه
سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معانٍ تستحيل في حقه
سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ، فكذلك ها هنا : يكون المراد بقولهم
« ما أعظم الله » الإخبار أنه [٦٨] عظيم ، لا شيء جعله عظيماً لاستحالة ؛
وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالة .

وأما قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَ عَلَيَّ شَحْطِي

مَنْ ذَارَهُ الْحُزْنَ يَمِّنْ ذَارَهُ صَوْلٌ [٧٩]

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدره ، كقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) لجاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً ؛ لأمتناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير : « ما أعظم الله » على ما بينا ، والله أعلم .

١٦ — مسألة

[القول في جواز التعجب من البياض والسواد ، دون غيرها من الألوان] ^(١) .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيها كغيرها من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل ، والقياس : أما النقل فقد قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش (ص ٨٤٧ و ١٠٤٦) وشرح كافيه ابن الحاجب للرضي (١٩٨/٢) وأسرار العربية لصاحب الإنصاف (ص ٥١ ليدن) وقد بنى رضي الدين الكلام على أنه لا يبنى اسم التفضيل من فعل الألوان ، جعل « أبيضهم ، وأسودهم » أفعل تفضيل ، وأنت ترى للمؤلف يبنى الكلام على أنه لا يبنى فعل التعجب من الفعل الدال على الألوان ، ثم يستشهد بالشواهد التي تشتمل على أفعل التفضيل ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأنك تعلم أن كل ما يشترط في صوغ أفعل التفضيل هو بعينه يشترط في اشتقاق صيغ التعجب ، وقد ذكر المؤلف نفسه ذلك ، ثم انظر شرح الأشموني (٢٥٤/٤ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٣٧٩/٣) والتصریح للشيخ خالد (١١٣/٢) - ١١٦ بولاق) ولسان العرب (ب ي ض)

٨٩ - إِذَا الرِّجَالُ شَتَوَا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ

فَأَنْتَ أبيضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وَجْهَ الاحتجاج أنه قال « أبيضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعلهم » جاز في « ما أفعله ، وأفعل به » لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

٩٠ - جَارِيَةٍ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضُ تَقْطَعُ الْحَدِيثَ بِالْإِمَامَاضِ

٨٩ - روى صاحب اللسان (ب ي ض) هذا البيت كما رواه المؤلف ، ولم يعزه لقائل معين ، ورواه ابن عيش (ص ٨٤٧ و ١٠٤٦) كذلك من غير عزو ، ورواه في مجمع الأمثال (٨١ / ١ بتحقيقنا) ونسب قوم هذا البيت إلى طرفقة بن العبد البكري من أبيات بهجو فيها عمرو بن هند الملك ، لكنني رجعت إلى ديوان طرفقة فوجدت فيه (ص ١٥) أبياتا بهجو فيها عمرو بن هند فيها كلمة التي يستشهد بها المؤلف ، لكن رواية هذا البيت على غير ما جاء في اللسان وفي كلام المؤلف ، وهي هكذا :

أنت ابن هند فأخبر من أبوك إذا لا يصلح الملك إلا كل بذاخ

إن قلت نصر فنصر كان شرفي قدما ، وأبيضهم سربال طباخ

وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمان الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجذب ، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون ، وقوله « فأنت أبيضهم سربال طباخ » معناه أن ثياب طباخك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض تقي من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطسخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل . والاستشهاد بالبيت في قوله « أبيضهم » حيث اشتق أفعال التفضيل من البياض ، وهذا مما يحيزه الكوفيون ، ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للنوع ؛ فمنهم من ذهب إلى أن السرف في منع صوغ أفعال التفضيل وصيغى التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون حلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولها اقبل - بتشديد اللام - نحو ابيض واسود ، والثاني افعال - بزيادة ألف بعد العين وتشديد اللام - نحو ادهام وايباض واسود وما أشبه ذلك .

٩٠ - نسب البغدادي نقلا عن ابن هشام اللخمي (٤٨٣ / ٣) هذا الرجز إلى =

* أبيض من أخت بني أباض *

فقال « أبيض » وهو أفل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفل من كذا جاز في ما أفله وأفل به ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفله لا يجوز فيه أفل من كذا ، وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفله جاز فيه أفل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر ، دل على أنهما بمنزلة واحدة ، [٦٩] وكذلك القول في « أفل به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفله من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلاً الألوان ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمر والصفرة والخضرة والصفهية

= رؤية بن العجاج ، وقد أنشده رضى الدين في شرح الكافية (١٩٩/٢) وابن يعش (٨٤٧ و ١٠٤٦) وابن منظور (ب ي ض) واليداني في جمع الأمثال (٨١/١) بتحقيقنا) ولم يعزه أحد منهم إلى قائل معين ، والدرع - بكسر فسكون - القميص ، وانقضاء : الواسع ، ويروى بدل البيت الأول

* جارية في رمضان الماضى *

ومعنى قوله « تقطع الحديث بالإمضاء » أن القوم إذا كانوا يتحدثون فأومضت تركوا الحديث واشتغلوا بالنظر إليها لبراعة جمالها ، وبنو أباض - بفتح الهمزة - قوم اشتهروا ببياض ألوانهم . والاستشهاد بالبית في قوله « أبيض » حيث جاء بأفل التفضيل من البياض ، وهو يشهد للكوفيين الذين يحزون مجيء أفل التفضيل وصيغى التعجب من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان لكونهما أصلاً الألوان كلها ، والبصريون يمتنون ذلك ، ويحكمون على ما جاء من كلام العرب مما ظاهره ذلك بأنه شاذ ، أو يكون « أفل » في مثل قول هذا الراجز صفة مشبهة لأفل تفضيل ، وقد ذكر ذلك المؤلف وابن يعش في الموضعين اللذين أرشدناك إليهما من شرحه على الفصل

ونظير ذلك قول أبي الطيب المتنبي يذم الشيب :

أجد بعدث يابها لا بياض له لأنث أسود في عيني من الظلم

والشبهة والكهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للالوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصليين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما فَعَلَهُ » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أَفْعَلَ نحو أَحْمَرَ واصْفَرَ واخْضَرَ وما أشبه ذلك ، أولأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فحُزِرَتْ تجزى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع ؛ فينبئني أن لا يجوز فيها كسائر الألوان .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فأنت أبيضهم سر بال طباح * [٨٩]

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

٩١ - يَقُولُ الْخَنَاءُ أَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ

٩١ - هذان البيتان من كلام ذى الخرق الطهوى ، وليسا متالين في كلامه كما قد يظن من صنيع المؤلف ، بل بين أولهما وثانيهما بيتان ، وقد استشهد بالبيت الأول رضى الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٥ / ١) وأنشده ابن منظور (ج ٤) مع بيت سابق عليه ونسبهما لذى الخرق ، وأنشده مرة أخرى (لوم) وذكر له نظائر كثيرة ، وأنشده الأشموني (١٧١ / ١) بتحقيقنا واستشهد به ابن هشام في المغني (رقم ٦٨) وقد روى أبو زيد في نوادره (ص ٦٦ و ٦٧) سبعة أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيها ، ويقع ثاني البيتين خامسها ، والحقى : الفاحش من الكلام ، وأبغض : أفعال تفضيل من البغض ، وفعله أبغض فلان إلى ، وتقول : ما أبغضنى إلى فلان ؛ إذا كان هو البغض لك ، وقالوا : ما أبغضنى لفلان ؛ إذا كنت البغض له ، والعجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم : الحيوان =

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَاقِيَّائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك ها هنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مدِّ المقصور على أصلكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك ها هنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* أبيض من أخت بني أباض * [٩٠]

[٧٠] والوجه الثاني : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذي مؤثته فعلاً كقولك أبيض وبيضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة نحو « هذا أحسن منه وجهاً ، وهو أحسنُ القوم وجهاً » فكأنه قال مُبَيَّضُهُمْ ، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم ، وهذا هو

= الذي لا ينطق ، والأعجم من الإنسان الذي في كلامه عجمة ، شبهة بالحيوان الأعجم ، والجذع : الذي يقطع أذنه ، أو يده ، أو شفته ، كل ذلك يقال ، واليربوع : دوية تحفر الأرض ، والناقاء : حجر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر حجراً آخر غيره ، وقوله « بالشَّيْخَةِ » هو بالحاء العجمة رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحظله ، واليتقصع : أراد الذي يتقصع ، وتقول « تقصع اليربوع » إذا دخل في قاصعائه ، والقاصعاء : حجر آخر من حجرة اليربوع . والاستشهاد بالبيت الأول في قوله « الجذع » والاستشهاد بالبيت الثاني في قوله « يتقصع » فإنه أراد الذي يجذع والذي يتقصع ، فوصل الـ الموصولة بالفعل المضارع ، وقد اتفق الفريقان على أن وصل الـ الموصولة بالفعل المضارع شاذ ، هكذا قال المؤلف ، لكن الذي نعرفه أن من الكوفيين قوماً يحيزون ذلك في الاختيار ، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب وسط بين المذهبين ، فقال : إن ذلك قليل لاشاذ ، وانظر التصريح للشيخ خالد الأزهرى (١٦٩/١) وشرح الأشموني بتحقيقنا (١٧١/١) . فقد ذكرنا عدة كثيراً من الشواهد ، وحاشية الصبان (١٦١/١) بولاقي

الجواب عن قول الآخر * أبيضُ من أختِ بني أباض * [٩٠] ومعناه : في ذرعها جسد مبيض من أخت بني أباض ، ويكون « من أخت » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كائنٌ من أخت ، كقولهم « أنت كريمٌ من بني فلان » ونحوه قول الشاعر :

٩٢ — وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ
شَهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٌ عَسَا كَرُهُ

٩٢ — أنشد البغدادى هذا البيت في الخزانة (٣ / ٤٨٥ بولاق) والشريف المرتضى في أماليه (٣١٧ / ٢) وذكر أن ابن جني استشهد به ، ولم يعزه أحدهما إلى معين ، والشهاب : النجم ، وبدا : أى ظهر ، والليل داج : أى مظلم . والاستشهاد بالبيت في قوله « وأبيض من ماء الحديد » فإن « أبيض » في هذه العبارة ليس أفعل تفضيل ، لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست من التى تدخل على المفضول في نحو قولك : فلان أكرم خلقا من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأظهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بأبيض ، بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائنٌ من ماء الحديد ، أى مأخوذٌ من ماء الحديد ، والسكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتى صفة مشبهة كما في هذا البيت وفي الشاهد الذى يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

* أبيض من أخت بني أباض *

وفي البيت المنسوب إلى طرفة :

* أبيضهم سربال طباح *

وأسود في قول المتنبي الذى أنشدناه لك :

* أسود في عيني من الظلم *

صفة مشبهة أيضاً ، وكان المتنبي قد قال : لأنت مسود في عيني ، ولأنت من الظلم ؛ وكان طرفة قد قال : أنت مبيضهم سربال طباح ، وكان الراجز قد قال : جسد مبيض كائنٌ من أخت بني أباض ، وقد اتفق مع المؤلف على هذا التخريج ابن يعيش والشريف المرتضى والحريري في درة الغواص ، وكلهم تابعون لابن جني . ويقول أبو رجاء : إنه ليس من

فقوله « من ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيض
كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

٩٣ — لَمَّا دَعَانِي السَّمْعَرِيُّ أَجَبْتُهُ بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ

= للسكر أن يحىء وزن أفعل من البياض والسواد وغيرها من الألوان ومن غير الألوان
صفة مشبهة ، تقول : فلان أبيض اللون ، وفلان أسود ، أو أخضر ، أو أصفر ، وتقول :
فلان أهيف البطن ، وفلان أجب الظهر ، وفلان أوجد دهره ، ومالا يحصى من اللث ،
ومن ذلك قول أبي الطيب التنبى أيضاً :

يلقاك مرتدياً بأحمر من دم ذهبته بخضرة الطلى والأكبد
ومن ذلك قول أبي تمام :

له منظر في العين أبيض ناصع ولكنه في القلب أسود أسفع
وقد قال المفسرون في قوله تعالى : (وهو أهون عليه) : إن « أهون » في هذه
الآية بمعنى هين ، كما قالوا في قول معنى بن أوس :

لعمرك ما أدري وإنى لأوجل على أينا تغدو اللية أول
إن « أوجل » هنا صفة مشبهة وليست أفعل تفضيل ، أقول : نحن لا نسكر أن هذا
الوزن يأتي صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شيء على شيء ، كما لا نسكر أن من هذه
البابة قول الشاعر :

* وأبيض من ماء الحديد كأنه *

ومامعه من الأبيات ، لكننا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة
قول الراجز :

* أبيض من أخت بنى أباض *

مع قول الرواة الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن ؛ وعلى هذا
يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جني ومن تبعه من فحولة النحاة .
٩٣ — أنشد ابن بعيش (ص ١٠٤٦) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل ،

والظاهر أن « السمعري » هنا اسم رجل ، وأصل السمعري الرمح ، منسوب إلى رجل
كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه فيقولون :
رمح سمعري ، ورمح سميرية ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني ، أو =

وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يحز أن يستعمل منها « ما أفعله » ، وأفعلُ منه « لأنها لازمت تحالفا ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزَمُ ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ؛ فإذا لم يحز مما كان متركباً منها للملازمة المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم

١٧ - مسألة

[القول في تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليهن ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من [٧١] الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبَيَّانُ أن الفاعل حاله في الفعل

== رماح ردينية ، وأحيانا ينسبونه إلى مكاتهم فيقولون : خطي ، واتقول في الاستشهاد بهذا البيت كالذي ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٧) وشرح الأشموني (١/ ٣٥٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١/ ٢٢٤) والتصريح للشيخ خالد (١/ ٢٣٦ بولاق) وشرح موفق الدين بن عيش على الفصل (ص ١٠١٥) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/ ٢٦٧) .

مطلوالة، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن « زَالَ » فيه معنى النفي، و « ما » للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضدًا للإثبات، فإذا أدخلت عليه النفي نحو « ما انتفى » صار موجباً؛ فدل على أن نفي النفي إيجاب، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك « مازال » ينبئ أن يجوز تقديم خبرها عليها، ولذلك لم يقولوا « مازال زيدٌ إلا قائماً » كما لم يقولوا « كان زيدٌ إلا قائماً » لأن « إلا » إنما يوثق بها لنقض النفي، كقولك « ما مررتُ إلا بزيد، وما ضربتُ إلا بزيداً » نفيت المرور والضرب أولاً، وأدخلت « إلا » فثبتها لزيد، وأبطلت النفي ونقضته، ولهذا إذا قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال، كما أن ليس تنفي الحال؛ فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي، فزال شبهها بليس، فبطل عملها؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته؛ ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلا بأحد » لم يحز؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيدٌ إلا قائماً » فكذلك لا يقال « مازال زيدٌ إلا قائماً » فأما قول الشاعر:

٩٤ — حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفَرًا

٩٤ — هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة، وقد استشهد به سيويه (٤٢٨/١) والزحشرى وابن عيش (١٠١٠) والرضى (٢٧٥/٢) والأشعوني (رقم ٢١٠) وانظر خزائن الأدب (٤/٩٩ بولاق) والحراجيج: جمع حرجوج، وأخرج جيج وهي هنا الناقة الضامرة الهزيلة، ومناخة: اسم المفعول المؤنث من قولك « أناخ الرجل »

= بعيره أو ناقته » إذا أبركها ، والحسف بالفتح - الجوع ، وذلك أن بيت على غير علف ، وكان الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء يخطئان ذا الرمة في هذا البيت ؛ لأنه أدخل حرف الاستثناء - وهو إلا - على خبر تنفك ، وقد جلس العلماء ذا الرمة من هذا الخطأ ، ولهم في ذلك التخلص خمسة أوجه ؛ الأول أن الرواية ليست كما زعم أبو عمرو والأصمعي ، وليس التالى لقوله « ما تنفك » هو إلا التى هى حرف استثناء ، بل هو « ألا » بمد الألف ، والآل : الشخص ، وذلك نظير قول ذى الرمة نفسه في كلمة أخرى :

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن ألا

ويروى أن ذا الرمة لما نبه إلى الخطأ فطن له وقال : أنا لم أقل « إلا مناخة » وإنما قلت « ما تنفك ألا مناخة » وعلى هذا الوجه يكون قوله « ألا » خبر تنفك ، ومناخة صفة ، وحينئذ يسأل عن وجه تأنيث الصفة مع أن الموصوف مذكر ، والجواب عن ذلك أن الآل - وهو الشخص - يطلق على المذكر والمؤنث كالشخص الذى هو بمعناه ، ولما كان المراد هنا النوق أنث الصفة ، وهذا التخريج قد ذكره كثير من العلماء ، وقد سمعت أنه يروى عن ذى الرمة نفسه ، والتخريج الثانى : أن « تنفك » ههنا تامة ، وليست ناقصة ، والتى يمنع دخول إلا عليها هى الناقصة ، وهذا تخريج ذكره القراء في معانى القرآن ، ونسبه المؤلف إلى الكسائى ، وذكره الأعمى في شرح شواهد سيويه ، والتخريج الثالث : أن تجعل تنفك ناقصة لكن لا يكون « مناخة » خبرها ، بل خبرها هو متعلق الجار والمجرور الذى هو قوله « على الحسف » وعلى هذا الوجه يكون قوله « مناخة » حالا ، وكأنه قد قال : ما تنفك كائنة على الحسف إلا في حال كونها مناخة ، وقد ذكر هذا التخريج الأعمى أيضا ، والتخريج الرابع : أن تكون تنفك ناقصة أيضا ، ولكن يكون خبرها محذوفا ، و « مناخة » حال ، و « على الحسف » يتعلق بمناخة ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ما تنفك مقيمة في أوطانها إلا في إحدى حالتين : الأولى أن تكون مناخة على الحسف والثانية أن نرمي بها بلداً قرأ ، وهذا التوجيه قد ذكره الزمخشري ، والتوجيه الخامس : أن تجعل « تنفك » ناقصة ، و « مناخة » خبرها ، ولكن « إلا » ليست للاستثناء ، بل هى حرف زائد لا يدل على معنى ، والممتع إنما هو دخول إلا الدالة على الاستثناء على خبر « تنفك » وهذا التخريج كما قال ابن يعيش - لما زنى - وتبعه أبو على الفارسي في بعض كتبه ، ونسبه ابن هشام في معنى اللبيب إلى الأصمعي وابن جني ، وفي هذا القدر غناء أى غناء .

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يروى « ما تنفك آلاَ مناخه » والآل : الشخص ؛ يقال « هذا آلاٌ قد بدأ » أى شخصٌ ؛ وبه سى الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

٩٥ — * كَأَنَّا رَعْنُ قَفَّ يَرْفَعُ الْآلَا *

٩٥ — هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، وصدره قوله :

* حتى لحقنا بهم تعدى فوارسنا *

وتعدى فوارسنا : أى تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن - بفتح الراء وسكون العين - أنف الجبل ، والقف - بضم القاف وتشديد الفاء - الجبل ، غير أنه ليس بطويل فى السماء ، والآل : الذى تراه فى أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص ، وليس هو السراب ، وعجل الاستشهاد بالبيت قوله « الآل » ومعناه ما ذكرنا يريد المؤلف أن الذى فى بيت ذى الرمة هو « الآل » كالذى فى هذا البيت ، وقد تقدم بيانه ، وقد تبين لك من تفسيرنا للآل وجه قول المؤلف « وهو من القلوب » يعنى أن المعروف أن الآل هو الذى يرفع الشخص ، وقد جاء فى هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف فى ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجارى على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعا والشخص الذى منها رعن القف مرفوعة ، قال ابن منظور بعد أن أنشد البيت « أراد يرفعه الآل ، قلبه » وقد أنكر ابن سيده القلب فى هذا البيت ، وزعم أن كل واحد من رعن القف والآل يصلح أن يكون رافعا ويصلح كذلك أن يكون مرفوعا ، قال : « وجه كون الفاعل فيه مرفوعا والمفعول منصوبا باسم صحيح مقول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرؤى فيه ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يبين للعين بيانه إذا كان فيه ، ألا ترى أن الآل إذا برق للبصر رافعا شخصه كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يزهاه فيزداد بالصورة التى حملها سفورا ، وفى مسرح الطرف تحليا وظهورا ؟ فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفع الآل رأس الكلب فارفعنا *

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول ، قيل : ليس فى هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره ليس بجائز ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما جاءنى =

أى يَرْفَعُهُ الْآلُ ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ما تنفك إلا مناخَةٌ » [٧٢] بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد رُوى بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر « ما تنفك » وإنما خبرها « على الحسف » فكانه قال : ما تنفك على الحسف ، أى تُظَلَمُ إلا أن تناخ . والوجه الرابع : أنه جعل « ما تنفك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه زواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفى ، والنفى له صَدْرُ الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صَدْرَ الكلام ، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام « زيدا أضرَبْتَ » لم يحز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت « فأما ما زال زيدٌ » ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما زال ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنما كما أجمعنا على أن « ما زال » ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفى ، ثم لو لم تكن « ما » للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجابٌ و « ما » نفي ؛ بدليل أننا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان

== غير زيد ، فإنما فى هذا دليل على أن الذى هو غيره لم يأتك ، فأما زيد نفسه فلم يعرض
للاخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه ؛ فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم
يجيء . اه كلامه بحروفه .

الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدوره الكلام كاستفهام .

وأما « ما دام » فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لأن « ما » فيها مصدرية لانافية، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعل هذا ما دام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زَمَنَ دوام زيد قائماً ، كقولك « حِثَّكَ مَقْدَمُ الْحَاجِّ ، وَخُفُّوكَ النِّجَمَ » أى زَمَنَ مقدم الحاج وزَمَنَ خُفُّوكَ النِّجَمَ ، إلا أنه حُذِفَ المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مُقَامَهُ ، وإذا كانت « ما » في « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

[٧٣] ١٨ — مسألة

[القول في تقديم خبر « ليس » عليها]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « لَيْسَ » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص^(٢) . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها^(٣) .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٨ ليدن) وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢٧٦/٢) وشرح موفق الدين بن يعيش على الفصل (ص ١٠١٦) والأشموني (٣٥٥/١) بتحقيقنا وحاشية الصبان (٢٢٥/١) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٢٥/١ بولاق) .

(٢) يريد أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نص في هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالنوع .
(٣) الذى ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا رأى شيخ المحققين ابن مالك فقال في الخلاصة (الألفية) :

أما الكوفون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ؛ فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفه ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكُنْ ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك في ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه . فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبى أن لا يتصرف عمله ؛ فلماذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن « ليس » في معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ماتنفي الحال ، وكما أن مالا يتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين مَنْ يُغَلَّبُ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال : « ليس الطيب إلا المسك » فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال : « عليه رجلاً ليسى » فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال : في لست « لَيْسْتُ » ألا ترى أنك تقول في صيد البعير « صَيْدَ البعير » فلو أدخلت عليه التاء لقلت « صَيْدْتُ » فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يرد هاهنا إلى الأصل — وهو الكسر — دل على أن المغلَّب عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في

* ومنع سبق خبر ليس اصطفاً *

=

وأن الذين يجوزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين ، والفراء ، وتبعهم ابن يرهان ، والزهري ، والشاويين ، وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً .

اللغة التي لا يعملون فيها « ما » ؛ فلا [٧٤] يعملون ليس في شيء ، وتكون كحرف من حروف النفي ؛ فيقولون : ليس زيد منطلق ، وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إبطالها في شبه الحرف ، وهذا مالا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها مؤغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر مجرود فلا يتقدم على الفعل الذي جحدته على ما بيننا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وجهُ الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس ، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف ، وقد قدّمه على ليس ، ولو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يحز أن تقول « زيدا أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلو لم يحز تقديم « مصروف » الذي هو خبر ليس على ليس ، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل ، بدليل إلحاق الضائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج « نعم وبئس » وفعل التعجب وعسى « حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما « نعم » وبئس » فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام ، بخلاف « ليس » فنقصنا عن رتبته ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمرف فيه ، ولا تلحقه أيضاً تاء التأنيث ، بخلاف « ليس » فنقص عن رتبته ، وأما « عسى » وإن كانت تلحقها الضائر وتاء التأنيث كليس ، إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا « أن » مع الفعل نحو « عسى زيد أن يقوم » ولو قلت « عسى زيد القيام » لم يحز ؛ فأما قولهم في المثل « عسى الغويرُ

أَبُوَسًا» فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصاً بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة ليس ؛ فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس « ليس » على [٧٥] ما فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالف ما ؛ بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو « ليس قائماً زيد » ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها ؛ فلا يقال : « ما قائماً زيد » وإذا جاز أن تخالف ليس « ما » فى جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (ألا يوم يأتينهم ليس مصروفاً عنهم) فلا حجة لهم فيه ؛ لأننا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فإن (يوم) فى موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ها هنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (ليس مصروفاً عنهم) وتقديره : يلزمهم يوم يأتينهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يخبسهُ) .

وأما قولهم « إن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة » قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم الممول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ، و « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ؛ فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ؛

فاعتبرنا الأصل بالأصل ، والوصف بالوصف . والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشتم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه ؛ فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمرا ضَرَبَ زيدٌ » وكذلك سائرهما ، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يحز تقديم معمولها عليها فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد [٧٦] يناوجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفى الحال كالآخر .

وقولهم « إن ليس تخالف ما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مُغايرة في بعض أحكامه .

وقولهم « فإذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن « ليس » أخذت شبهها من كان ؛ لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبهها من ما لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فلما أخذت شبهها من كان وشبهها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ، فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يحز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تنصرف وكان تنصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

١٩ — مسألة

[القول في العامل في الخبر بعد « ما » النافية للنصب ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر ، وذلك لأن القياس في « ما » أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل ، نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو [٧٧] شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيد قائم » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ، ولهذا لم يحز النصب إذا قُدِّم الخبر ، نحو « ما قائم زيد » أو دخل حرف الاستثناء

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٥٩) وتصريح الشيخ خالد

(٢/٢٣٦) وكتاب سيبويه (١/٢٨) وحاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٤ بولاق)

نحو « ما زيد إلا قائم » لأنه لا يحسن دخول الباء معهما ؛ فلا يقال « ما يَقَامُ زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ إلا يَقَامُ » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « ما » تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعملُ ليس الرفعُ والنصبُ ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويُقَوَّى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه : لأنهم يُجْرُونَ الشيءَ مُجْرَى الشيءِ إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أُجْرِيَ مُجْرَاهُ في منع الجر والتنوين ، فكذلك ها هنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بَيَّنَّا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن القياس يقتضي أن لا تعمل » قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجِدَ بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لفظة القرآن ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

قولهم « إن أهل الحجاز أعمالوها لشبهه ضعيف ، فلم يَقَوْا أن تعمل في الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فُصِّلَ بينها وبين معمولها بِإِنْ الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب [٧٨] أن تعمل في جميع هذه المواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بقائم » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أدخلت لوجهين ؛ أحدهما : أنها أدخلت توكيداً للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما يلزاه اللام في خبر إن ؛ لأن ما تنفي ما تثبته إن ، فجعلت الباء في خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتسكون يلزاه اللام في نحو « إن زيدا لقائم » كما جعلت السين جوابَ لَن ، ألا ترى أنك تقول « لَن يفعل » فيكون الجواب « سيفعل » وكذلك جعلت قد جوابَ لَمَّا ، ألا ترى أنك تقول « لَمَّا يفعل » فيكون الجواب « قد فعل » ولو حذف لما قللت « يفعل » لكان الجواب « فعل » من غير قد ؛ فدل على أن قد جوابُ لَمَّا ، فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصباتُ الأنفس ، فلما ذهبت أبت خلفاً منها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، كقولك « كفى بالله شهيداً ، وكفى بالله نصيراً » ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيداً ، وكفى الله نصيراً ، بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

٩٦ - لَمَّا تَعَيَّ بِالْقُلُوصِ وَرَحَلَهَا كَفَى اللَّهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّ بِهِ كَعْبُ

٩٦ - لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وتعيّا - بوزن تقضى وزكى - ومثله تعايّا - مثل تقاضى وتقاضى - وأعيّا - مثل أهدى وأبقي - وتقول : أعيّا عليه الأمر ، وتعيّا ، وتعايّا ؛ إذا بهظه وأثقله وأعجزه والقُلُوص - بفتح القاف - الناقة ، ومحل الاستشهاد به قوله « كفى الله كعباً » فإن المؤلف قد زعم أن « كفى » في هذه العبارة هي التي يقرن فاعلها بالباء الزائدة غالباً ، وقد يجيء فاعلها غير مقترن بالباء كما في هذا البيت والذي يليه ، وهو انتقال نظر من =

وقال عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ :

٩٧ — عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

== المؤلف ، ويان ذلك أن « كفى » على ثلاثة أضرب : الأول أن يكون بمعنى حسب ، وهذه قاصرة لا تتعدى وهى التى يغلب اقتران فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) والثانى أن تكون بمعنى وفى فتتعدى إلى اثنين ، ولا يقترن فاعلها بالباء ، نحو قول الله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) ونحو قوله سبحانه : (فسيفكهم الله) والثالث أن تكون بمعنى أجزأ وأغنى ، فتتعدى إلى واحد ولا يقترن فاعلها بالباء الزائدة ، نحو قول الشاعر :

قليل منك يكفى ، ولكن قليلك لا يقال له قليل

وأنت إذا تأملت أدنى تأمل تبين لك أن « كفى » فى البيت الذى استشهد به المؤلف من الضرب الثانى الذى تكون فيه بمعنى وفى وتتعدى إلى مفعولين ، وهذه - كما قلنا لك - لا يقترن فاعلها بالباء الزائدة لا فى الغالب ولا فى القليل ، وسبحان الذى تنزه عن السهو والغفلة ، وانظر - بعد ذلك - شرح الشاهد ١٠٢ الآتى .

٩٧ — هذا البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٤٨) والأشْهُونى (رقم ٧٣٦ بتحقيقنا) ومعنى اللبيب (رقم ١٥٣ بتحقيقنا) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٧٩) وعميرة : اسم امرأة ، وتجهزت : أى اتخذت جهازاً سفرك وأعدته وهياتها ، وغاديا : اسم فاعل فعله غدا يغدو غدوا - مثل سما يسمو سموا - وذلك إذا سار فى وقت الغداة ، والغداة - ومثلها الغدوة - الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويروى فى مكانه « غازيا » وقوله « كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا » يروى أن عمر بن الخطاب سمع هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتكَ ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » التى هى فعل قاصر لا يتعدى إلى مفعول وتدل على معنى حسب ، وسقوطها فى هذه العبارة يدل على أن الباء ليست واجبة فى فاعل هذا الفعل ، بخلاف اقتران الباء بفعل « أقل » فى التعجب نحو « أكرم بزيد ، وأعظم به » فإنها لازمة لا يجوز سقوطها -

وقال الآخر :

٩٨ — أَعَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرَكُهُ كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتُهُ بِي كَافِيَا

وكذلك قالوا « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » وقال الشاعر :

٩٩ — بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلِّهَا

لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَاءُ

٩٨ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأعان على الدهر : كان معه يتصره ويناقض ، وأصل البرك - بفتح الباء وسكون الراء - الإبل الكثيرة ، أو البركة ، ومنه قول متم بن نويرة :

إذا شارف منهن قامت ورجعت حيننا فأبكي شجوها البرك أجمعا

والاستشهاد بالبيت في قوله « كفى الدهر كافيا » حيث جاء بفعل كفى التي بمعنى حسب غير مقترن بالباء الزائدة على نحو ما أوضحناه لك في البيتين السابقين .

٩٩ — هذا البيت ثالث أربعة أبيات رواها أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزها التبريزي ولا المرزوقي في شرحهما ، وحسبك : أى كافيك ومجرتك ومغنيك ، وسدت : فعل ماض من السيادة ، وهى الرياسة ، وأخزم : رهط حاتم ، قال المرزوقي (ص ١٤٦٨) : « والمعنى : كافيك أن ترأست على أخزم - وأخزم رهط حاتم - ثم أزرى برياسته وبهم فقال : ولكل طائفة من الناس رؤساء وعمد ، وهذا يجرى مجرى الالتفات ، كأنه بعد ما قال ذلك التفت إلى من حوله يؤنسهم ويقول : ليس ذا بمنكر فلكل قوم من يسوسهم ويدعمهم » اهـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك » حيث زيدت الباء في الابتداء الذى هو حسب الذى بمعنى كافيك ، وخبره هو المصدر المؤول من أن المخفضة وما أولها ، وكأنه قال : كافيك سيادتك أخزم كلها ، والباء لا تزداد في الابتداء إلا أن يكون الابتداء هو لفظ حسب ، ولهذا البيت نظائر كثيرة في النثر والنظم ، فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « بحسب المرء إذا رأى منكرا لا يستطيع له تغييرا أن يعلم الله أنه له منكرا » وقوله « بحسب امرئ من الإيمان أن يقول : رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا » وقوله صلوات الله عليه : « بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله » وفي مثل من أمثال العرب « بحسبها أن تتنق رعاؤها »

وقال الآخر :

١٠٠ — بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

[٧٩] وقال الآخر :

١٠١ — وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَأْسَائِلُهَا أَغَيَتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

١٠٠ — هذا البيت من كلام الأشعر الرقبان الأسدي—وهو أحد شعراء الجاهلية—

يهجو ابن عمه واسمه رضوان ، وقد رواه ثاني أربعة أبيات ابن منظور في لسان العرب (ض ر) وأنشده ابن يعيش (ص ١٠٨٦ و ١١٩٠) وأنشده الميداني في مجمع الأمثال (١/٦٦ بتحقيقنا) والمضرب—بضم الهم وكسر الضاد—الذي يروح عليه ضرة من المال، والضرة —بفتح الضاد وتشديد الراء — الكثير من المال ، وقيل : هو الكثير من الماشية خاصة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بحسبك أن يعلموا » ومعناه كافيك علم القوم ، وذلك حيث زاد الباء في المبتدأ الذي هو لفظ حسب ، على نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق ، وانظر في هذا الموضوع بحثًا وإفيا لنا في شرحنا على شرح الأشموني (١/٢٣٧) .

١٠١ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها :

يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

وقوله « وقفت فيها أصيلاً » الأصيلان : تصغير الأصلان الذي هو جمع أصل ، والأصيل : هو الوقت قريب غروب الشمس ، ويروى في مكان هذا « وقفت فيها أصيلاً كي أسألهما » كما يروى « وقفت فيها طويلاً » وقوله « أغيّت جواباً » يروى في مكانه « عيت جواباً » بتضعيف الياء ، والمراد على كل حال أنها عجزت عن الجواب ولم تجب عما سألهما عنه ، والربيع : الدار ، أو هو خاص بما ينزل فيه القوم أيام الربيع ، والاستشهاد بالبيت في قوله « وما بالربيع من أحد » فإن هذه جملة من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو الجار والمجرور المقدم الذي هو قوله « بالربيع » وأما المبتدأ فهو قوله « أحد » وقد أدخل على هذا المبتدأ من الزائدة ، ونظير ذلك قول الله تعالى : (فما منكم من أحد عنه حاجزين) وقوله جلت كلمته : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) وقول وجهة بنت أوس الضبية :

ومالي إن أحببت أرض عشرين وأبغضت طرفاء القصية من ذنب =

وقال الآخر :

١٠٢ — أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ

بَانَ أَمْرًا الْقَيْسُ بْنُ سَمْلِكَ بَيْتَرًا

= فإن قولها « ذنب » في آخر البيت مبتدأ دخلت عليه « من » الزائدة ، وخبره هو الجار والمجرور في أول البيت الذي هو قولها « لى » ونظير ذلك قول شاعر الحماسة :
ومالى من ذنب إليهم علمته سوى أننى قد قلت : بإسرة اسمى
و « من » تزد على المبتدأ بشرطين : الأول أن يكون المبتدأ نكرة ، والثانى أن يتقدم عليها نفي أو استفهام بهل خاصة ، وهذان الشرطان مستكملان فيما ذكرنا لك من الشواهد ، وانظر بحثنا مستفيضا لنا في شرحنا على شرح الأشموني (٢٤٠/١)
١٠٢ — قد استشهد بهذا البيت الزمخشري في الفصل وابن يعيش في شرحه (ص ١٠٨٦) والرضى في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي (٤ / ١٦١) وابن جني في شرح تصريف المازني (٨٤/١) وابن منظور في لسان العرب (بق ر) وكل واحد منهم نسب إلى امرئ القيس ، وقد راجعت نسخ ديوان امرئ القيس بن حجر السكندى برواية الأصمى وشرح الأعمى الشنتمري فلم أجد هذا البيت في قصيدته التي مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمي بطن قوفرعرا

ولكنني وجدته في زياداته التي زادها الطوسي والسكري وابن النحاس في هذه القصيدة ، وقوله « يقرأ » مأخوذ من قولهم « يقر الرجل » إذا هاجر من أرض إلى أرض ، وأخرج إلى حيث لا يدري ، أو نزل الحضرو أقام هناك وترك قومه بالبادية ، وخص بعضهم به العراق قاله ابن منظور ، وفي شرح الفصل « وقيل : إذا ذهب إلى الشام » اه ، وقال ابن منظور بعد أن ذكر هذه المعاني كلها « وقول امرئ القيس يحتمل جميع ذلك » اه . والاستشهاد بالبيت في قوله « بَانَ أَمْرًا الْقَيْسُ — إلخ » فإن المصدر للنسب من أن المؤكدة واسمها وخبرها في موضع رفع على أنه فاعل أتى في قوله « أتاها » وقد زاد الباء في هذا التفاعل وزيادة الباء في التفاعل على ثلاثة أضرب : الأول زيادة واجبة ، وذلك في فاعل أفعل في التعجب نحو أجمل بكرم الأخلاق ، والثاني زيادة غالبة ، وذلك في فاعل كفى القاصر الذي بمعنى حسب ، وقد أوضحنا ذلك في شرح الشاهد رقم ٩٦ ، والثالث زيادة شاذة كما في الشاهد =

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا « حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وما جَاءَنِي أَحَدٌ » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كازعموا لوجب أن يكون منصوباً ؛ فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دَلَّ على فساد ما ادَّعَوْهُ ، والله أعلم .

٢. — مسألة

[القول في تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ آكِلٌ » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه ؛ فإن كانت « ما » رَدًّا لخبر كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر « زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامُكَ » فتردُّ عليه نافية « ما زيد آكلا طعامك » فن هذا الوجه يجوز التقديم ؛ فتقول « طَعَامُكَ ما زيد آكلا » فإن كان جواباً للقسم إذا قال « والله ما زيد آكِلٌ طَعَامُكَ » كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم وَلَنْ ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو « زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْ ، وعمرأَنْ أكرمَ ، وبشرأْ لا أخرجُ » فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن

= الذي نحن بصدده شرحه وكما في قول قيس بن زهير العبسي وهو الشاهد رقم ١٧ السابق :

لَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَا لَقِيَ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ

«ما» معناها النفي، ويليهما الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا: «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن ما بمنزلة لم ولن ولا» قلنا [٨٠] لا نسلم؛ لأن «ما» يليها الاسم والفعل، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل؛ فصاراً بمنزلة بعض الفعل، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل، وأما لا فإنما جاز التقديم معها - وإن كانت يليها الاسم والفعل - لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول: «جئت بلا شيء» فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فبان الفرق بينهما.

وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل - من أنه إذا كانت رداً لخبر جاز التقديم، وإن كانت جواباً للقسم لم يحز - ففاسد؛ لأن ما في كلا القسمين نافية؛ فينبى أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً؛ لما بينا، والله أعلم.

٢١ - مسألة

[القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز «مَاطَمَاكَ أَكَلْ لَا زَيْدٌ». وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين.

(١) انظر في هذه المسألة: تصريح الشيخ خالد (١/ ٣٤٢) وخاشية الصبان على الأثيري (٢/ ٤٤ وما بعدها).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « زيد » أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلّا ؛ لأن التقدير فيه : ما أكلَ أحدٌ طعامكَ إلّا زيدٌ ، والذي يدل على ذلك قولهم « ما خرج إلّا هندٌ ، وما ذهبَ إلّا دعدٌ » ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي ، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة دل على أن الفاعل هو « أحد » المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن « إلّا » بابها الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكلَ أحدٌ طعامكَ إلّا زيد ، إلّا أنه أكتفى بالفعل من « أحد » فصار بمنزلة ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذي قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن « زيد » مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم « عمرأ ضربَ زيدٌ » [٨١] وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل ألا يكون زيد هو الفاعل ؛ لأن التقدير : ما أكلَ أحدٌ طعامكَ إلّا زيدٌ » قلنا : لا نسلم أن « أحدأ » مقدر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عرقأ » في قولهم « تصببَ زيد عرقأ » فاعلٌ معنًى ، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ، ولهذا لم تثبت علامة التانيث في قولهم « ماخرج إلّا هند ، وما ذهبَ إلّا دعد » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حذف علامة التانيث الحقيقي مع الفصل في قولهم « حصرَ القاضي اليومَ امرأةً » وقال الشاعر :

١٠٣ — إنَّ امرأَ غرةٍ مُنكَنَ واحدةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ

١٠٣ — هذا البيت من شواهد الأشيوتى (رقم ٣٦٥) وقد استشهد به ابن الناطم في باب الفاعل من شرحه على ألفية والده ابن مالك ، وابن هشام في شرح شذور الذهب =

وقال الآخر :

١٠٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيْطَلُ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى قِعِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ
فقال « وَلَدَ » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفه مقامه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » ،

= (رقم ٧٩) وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيويه ، ولكن بحث كتاب سيويه من أوله إلى آخره فلم أجده فيه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « غره واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو « غره » مع أن فاعله - وهو قوله « واحدة » - مؤنث حقيقى التأنيث ؛ فإنه في الأصل صفة موصوف محذوف ، وتقدير الكلام : غرة منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل الحقيقى التأنيث أن تازم في فعله التاء ، والذي جراً هذا الشاعر على حذف التاء هو الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذى هو الضمير المتصل وبالجار والمجرور - وهو قوله « منكن » - وهذا مما يميزه جماعة من النحاة منهم ابن مالك الذى يقول في الألفية :

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى نحو « أتى القاضى بنت الواقف »

١٠٤ - هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطمي يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٣٦٤) وأوضح المسالك (رقم ٢١٣) والأخطل : تصغير الأخطل ، وأصل الأخطل وصف بمعنى الفحاش الكثير الخطئ ، ثم لقب به الشاعر المشهور ؛ وقوله « على قِعِ استها » يروى في مكانه « على باب استها » والصلب - بضم الصاد واللام جميعاً - جمع صليب ، ووزانه وزان سرير وسرر « وشام » جمع شامة ، وهى العلامة ، والاستشهاد به في قوله « ولد الأخطل أم سوء » فإن هذه جملة من فعل ماض هو « ولد » وفاعل مؤنث وهو « أم » ولم يصل به تاء التأنيث ، وقد علم أن الفعل الذى يسند إلى فاعل مؤنث حقيقى التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التى للتأنيث إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء فى هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله بالمفعول الذى هو قوله « الأخطل » وقد بينا مثل ذلك فى الشاهد السابق .

وَأُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا ، وَكُتِبَ عَمْرُو قِصَصًا « وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعلُ بِجَرَى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول : « دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ ، وَقِصَصًا كُتِبَ عَمْرُو » .

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه ، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه ؛ فينبغي أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفه ، والله أعلم .

٢٢ — مسألة

[القول في رافع الخبر بعد « إن » المؤكدة]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إن زَيْدًا قائم » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

أما الكوفيون [٨٢] فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأخرى أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فَرْعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر ، جَرِيًّا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . والذي يدلُّ على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٠/١) والتصریح للشيخ خالد (٢٥٣/١ بولاق) .

٧٠٥ - لَا تَرْكَنْ فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا
فَنَصَّبَ بـ «إِذْنٌ».

والذي يدل على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها
واكتفى به ، كقولهم «إِنَّ بِكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ» كأنها رضية بالصفة لضعفها ،
وقد روى أن ناشأ قالوا: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ» فلم تعمل «إِنَّ» لضعفها ؛
فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر ،
وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما

١٠٥ - لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور
(ش ط ر) ولم يعزه ، وأنشده الرضى فى شرح الكافية فى نواصب المضارع ، وشرحه
البغدادى فى الخزانة (٥٧٤/٣) والأشمونى (رقم ١٠١٣) وابن هشام فى المعنى (رقم ٢١)
وفى أوضح المسالك (رقم ٤٩٦) . والشطير - بفتح الشين - مثل الغرب والبعيد فى
الوزن وفى المعنى ، وأهلك : معناه أموت ، وأطير : معناه الأصلى أذهب بعيداً ، أو
أحلق فى الجو . والاستشهاد به فى قوله «إنى إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع
الذى هو قوله «أهلك» بعد إذن الذى هو حرف جواب ، مع أن إذن فى ظاهر اللفظ
غير واقعة فى صدر الكلام ، بل هى مسبوقه يائى ، وقد أخذ جماعة من النحاة بظاهر
اللفظ وحكموا بأن جملة «إذن أهلك» فى محل رفع خبر إن ، وقالوا : إن نصب المضارع
بعد إذن هنا ضرورة من ضرورات الشعر ، فأما المحققون من النحاة فقد أجروا نصب
المضارع فى هذا البيت على القياس ، وذكروا أن شرط النصب متحقق ، وأن «إذن»
واقعة فى صدر الجملة ، ويان ذلك أن خبر إن محذوف ، وأن جملة «إذن أهلك» مستأنفة
وتقدير الكلام : إنى لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطير ، وقد ذكر الفراء فى عدة
مواضع من تفسيره أن «إذن» إذا وقعت بعد «إن» وقعت بعدها مضارع جاز فى
هذا المضارع الرفع والنصب ، وأن كل واحد منهما لغة من لغات العرب ، وأن ذلك
مختص بوقوعها بعد إن ، وقد ذكر المؤلف فى رده تقدير خبر إن محذوفاً .

من خمسة أوجه ؛ الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو « إنتي ، وكأنتي » كما تدخل على الفعل نحو « أعطاني ، وأكرمني » وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ؛ فعني « إنَّ ، وأنَّ » حَقَّقَتْ ، ومعنى « كأن » شَبَّهَتْ ، ومعنى « لكن » استدرَكْتُ ، ومعنى « ليت » تَمَنَّيْتُ ، ومعنى « لعل » تَرَجَّيْتُ ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذا هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوعُ مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قُدِّمَ على المرفوع لأن عمل « إنَّ » فرعٌ ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ؛ فالزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى أزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا يدل [٨٣] على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف ، نحو « نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحَبَّذا » .

وأما الجواب عن كلات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل ؛ فينبغي أن لا تعمل في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عملَ لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه عمراً .

والذي يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فَصَلَتْ يَتَهَا وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) و (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ) وما أشبه ذلك ، على أننا قد علمنا بمقتضى

كونها قرعاً ؛ فإننا أئزناها طريقة واحدة ، وأؤجينا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نُجَوِّزْ فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجرى مجرى الفعل فيسوّى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدّم هاهنا المنصوب وآخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل ومحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها » فاسدٌ ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ؛ فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ؛ فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر :

* إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا * [١٠٥]

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون فيه حجة ، والثاني : أن الخبر هاهنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذلُّ ، إذن أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا ، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فإذا ما دخلت على الخبر ، والثالث : أن يكون جعل [٨٤] « إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا » في موضع الخبر ، كقولك « إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ » فشبهَ إِذْنُ بَلَنْ ، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إِذْنُ .

وأما قولهم « إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ » فالتقدير فيه : إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعي :

١٠٦ — فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً
وَأِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا

أراد فلو أنه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

١٠٧ — إِنْ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ بِنْتِ حَسًّا
نَ أَلَّمَهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

١٠٦ — هذا البيت للرأعي كما قال المؤلف ، وقد أنشده سيويه (١/٣٩٤) وكذلك أنشده ابن منظور (س رح) وأنشده البغدادى في الخزانة (٤/٣٨١) نقلا عن ابن عصفور في كتاب الضرائر ، و«لو» ههنا للتعنى ، وحق : أى ثبت ، و«سرح» في هذا البيت اسم رجل ، والاستشهاد بالبيت في قوله «ولو أن حق اليوم منكم» حيث وقع الفعل الماضى — الذى هو قوله «حق» — بعد إن المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، في ظاهر اللفظ ، ولو أبقي الكلام على ظاهره لكان كلاما فاسدا ؛ لأن «إن» المشددة وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية وأن تعمل فيها النصب والرفع ، إلا إذا اقترنت بهن «ما» فإن اقترنت بهن «ما» جاز دخولها على الجمل الفعلية . ولم تقترن «ما» بإن في هذا البيت ، فوجب أن يكون ثمت محذوف يقدر دخول إن عليه لكي يصح الكلام ، وقد قدر بعض العلماء أن المحذوف في هذا البيت ضمير الشأن والقصة ، وعلى هذا يكون تقدير الكلام : ولو أنه (أى الحال والشأن) حق اليوم منكم إقامة ، فيكون اسم إن هو هذا الضمير وخبرها هو الجملة الفعلية ، وقدره جماعة آخرون ضمير خطاب ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : ولو أنكم حق اليوم منكم إقامة ، والعلماء يعملون التقدير الثانى خيرا من التقدير الأول ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد الرضى :

كأن على عرينه وجبينه أقام شعاع الشمس أوطلع البدر
أراد كأنه (أى الحال والشأن) أقام على عرينه وجبينه شعاع الشمس ، ومثلها قول الآخر :

فلا تشتم المولى وتبلغ أذانه فإن به تنأى الأمور وترأب
أراد فإنه (أى الحال والشأن) تنأى به الأمور — أى تصلح — وترأب ، ونظير ذلك البيتان الآتيان برقمى ١١٠ و ١١١ .

١٠٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها =

وقال أمية بن أبي الصلت :

١٠٨ - وَلَسِ كِنَّ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْوِبُهُ

بِمُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ

= أبا الأشعث بن قيس الكندي ، وهو من شواهد سيبويه (١/٣٩٩) وشواهد الرضى في شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى في الحزانة (٣/٤٦٣) وشواهد ابن عيش في شرح الفصل (ص ٣٥٤ أوربة) وحسان : أحد تبابعة الين ، والاستشهاد بالبيت في قوله « إن من لام - إلخ » فإن « من » التى دخلت عليها « إن » فى هذا البيت شرطية تطلب فعلين أحدهما فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ؛ والدليل على أنها شرطية أن الجواب الذى هو قوله « ألمه » وما عطف عليه مجزومان ، ومن المعلوم أن أسماء الشرط لها صدر الكلام ، نعى أنه لا يجوز أن تقع إلا فى أول الجملة التى هى منها ، وعلى هذا لا يجوز أن تكون « من » هذه اسما لأن ، وقد خرج العلماء هذا الكلام على تقدير ضمير الشأن والحال ، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن ، وتكون « من » الشرطية مبتدأ ، وخبره هو جملة الشرط وحدها أو جملة الجواب وحدها أو الجملتان معا ، ونحن نرجح الثالث ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر إن .

ونظير هذا البيت قول الأخطل التغلبى :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظباء

والتقدير فيه : إنه (أى الحال والشأن) من يدخل الكنيسة - إلخ .

هذا وبيت الأعشى يروى :

* من يلحق على بنى بنت حسان *

وهذا هو الموجود فى ديوانه ، وعلى هذا لا يكون فى البيت شاهد لما جاء به

المؤلف من أجله .

١٠٨ - هذا البيت كما قال المؤلف لأمية بن أبي الصلت ، وهو من شواهد سيبويه

(١ / ٤٣٩) وينوبه : مضارع نابه الأمر ، أى نزل به ، والأعزل : الذى ليس معه

سلاح . يقول : من لم يتخذ لنوازل الدهر العدة قبل أن تنزل به ، فإنها ستدهمه وتنزل به

فى الوقت الذى لا يكون معه من عدد الدفاع شىء فلا ينجو منها ، يرغب فى أن يتبصر =

وقال الآخر :

١٠٩ - فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي

وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

= الإنسان العواقب ويهيء نفسه للملاقاة الصاعب وهو قادر على حلها. والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكن من لا يليق أمرا - إلخ » فإن « من » في هذا الكلام شرطية ، بدليل أنها جازمت الشرط الذي هو قوله « يلق » بحذف الألف وجزمت الجواب الذي هو قوله « ينزل به » بالسكون ، وقد علمنا أن أسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها ، نعى أنها لا بد أن تصدر جملتها فلا يتقدم عليها شيء من جملتها ولا العامل فيها ، وقد تقدم على « من » الشرطية في هذا البيت « لكن » ومن أجل هذا قال العلماء : إن اسم لكن في هذا البيت ضمير الشأن محذوف ، وإن « من » مبتدأ خبره مابعد على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وجملة الابتداء والخبر في محل رفع خبر لكن ، وعلى هذا تكون « من » واقعة في صدر جملتها نظير ما ذكرناه في الشاهد ١٠٧ .

١٠٩ - هذا البيت من كلام الفَرَزْدَقِ هَامِ بْنِ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، وقد أنشده ابن منظور (ش ف ر) وسيبويه (١ / ٢٨٢) ورضي الدين في باب إن وأخواتها من شرح الكافية ، وهو باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٤ / ٣٧٨) ورواه ابن عيش في شرح الفصل (ص ١١٣٨) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٨٦) وكلهم يروى قافيته على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، والصواب في إنشاده :

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا غَلَاظًا مَشَافِرَهُ

والمشفر - يوزن للنبر أو المقعد - للبعير مثل الشفة للأنسان ، والاستشهاد بالبيت على الرواية التي ذكرها النحاة في قوله « ولكن زنجي » حيث حذف اسم لكن ، وهو غير ضمير الشأن ، والتقدير : ولكنك زنجي غليظ المشافر ، وحذف اسم لكن وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن ، والاسم التقدير في هذا البيت ضمير المخاطب على ما عرفت ، ولهذا رأى العلماء أن الحذف في هذا البيت ضرورة ، وقد رواه ابن منظور « ولكن زنجيا » بالنصب فيكون المحذوف هو خبر لكن ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، قال الأعمش : « الشاهد في رفع زنجي على الخبر ، وحذف اسم لكن ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي ، ويجوز نصب زنجي بلكن على إضمار =

وقال الآخر :

١١٠ - فَلَيْتَ دَفَعْتَ إِلَهُمَّ عَنِّي سَاعَةً

قَبِيحًا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِي بَالٍ

= الخبر ، وهو أقيس ، والتقدير : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قراق « اه كلامه .
ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه :

فما كنت ضفاطا ، ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

والضفاط : الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا المسافر على الحمار من قرية إلى قرية ، والطالب : الذي يطلب الإبل الضالة ، كأنه نزل عن راحلته لأمر فظن قوم أنه يقضى حاجته ، فقال ذلك . والاستشهاد به في قوله « ولكن طالبا » حيث حذف خبر لكن وذكر اسمها ، وتقدير الكلام : ولكن طالبا أناخ قليلا أنا ، قال سيويه « انصب أجود ؛ لأنه لو أراد إظهارا لخفف ولجعل الضرر مبتدأ ، كقولك : ما أنت صالحا ، ولكن طالح » اه ، والكلام واضح إن شاء الله .

ومثل هذا البيت قول الآخر وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٤١) :

فأما ائتمال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض اللواكب

التقدير : ولكن سيرا في عراض اللواكب لكم ، مثلا ، ومن العلماء من يجعل التقدير : ولكنكم تسرون سيرا في عراض اللواكب ، ولا داعي له ؛ لأنه يلزم عليه تكثير المحذوف ، ومتى أمكن تقليل المحذوف كان هو الأتمثل ، ومثله قول الآخر :

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها

تقديره على ما ترجح : ولكن لهم أعجازا - إلخ

١١٠ - أنشد ابن منظور (ب و ل) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ،

والبال : الحال والشأن ، ومحل الشاهد فيه قوله « فليت دفعتم إليهم » حيث وقع الفعل بعد ليت ، وقد علمنا أن « ليت » من الأدوات المختصة بالدخول على الجمل الاسمية فتنبأ بالبداية وترفع الخبر ، ومن أجل هذا جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفا ، وتقدير الكلام : فليتكم دفعتم إليهم - إلخ ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة في محل رفع خبر ليت ، ولا يكون الفعل واقعا عند التحقيق بعد ليت ؛ لأن الواقع بعد ليت هو =

وقال الآخر :

١١١ — فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ

وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أُرْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوًى

= اسمها المقدر ، ويجوز أن يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال ، وتقدير الكلام حينئذ : فليت (أى الحال والشأن) دفعت لهم - إلخ ، ولكن ماذا كرهناه أولاً أمثل من هذا ، للعللة التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ١٠٦ ، ومن العلماء من يجعل نظير هذا قول جميل بن معمر :

ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهر تولى بأشبن يعود

وذلك إذا رويت « أيام » بالرفع على الابتداء ، وخبره قوله « جديد » فإن اسم ليت حينئذ يكون محذوفاً مقدراً بضمير الشأن ، وكأنه قل : ألا ليت (أى الحال والشأن) أيام الصفاء جديد ، فاعرف ذلك .

١١١ — هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى في أماليه (١/٦٨ ط دار الكتب) وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني (١١/١٠٠ بولاق) والبغدادى في خزانة الأدب (١/٤٩٦) نقلاً عن أبي على الفارسي في المسائل البصرية ، وقد استشهد الرضى بعدة أبيات من هذه القصيدة ، واستشهد بالبيت الذى استشهد به المؤلف ههنا في باب « الحروف المشبهة بالفعل » وشرحه البغدادى في الخزانة (٤/٣٩٠) والكشاف - بفتح الكاف بزنة السحاب - الذى لا يزيد عن قدر الحاجة ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وارتوى : أراد به شرب ، ومرتوى : اسم الفاعل من قولهم « ارتوى فلان » إذا طلب الرى وذهب العطش ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله « ليت كفافاً كان خيرك » فإن هذه العبارة - على ما ذكر المؤلف - تحتل وجهين : الأول أن يكون قوله كفافاً خبر كان تقدم عليها وعلى اسمها جميعاً ، وأصل الكلام : ليت كان خيرك كفافاً ، وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد أولى « ليت » في الظاهر بالفعل الذى هو كان ، وقد علمنا أن « ليت » مختصة بالجلل الاسمية ، ولهذا يجب على هذا الوجه تقدير اسم ليت إما ضمير شأن وإما ضمير مخاطب ؛ فعلى الأول يكون تقدير الكلام : =

أراد « ليت » إن جعلت « كَفَافًا » خبرَ كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه :
ليت كان خيرك وشرك كَفَافًا عني ، أو مكفوفين عني ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع
على الواحد والاثنين والجميع ، كقولهم : رجل عدلٌ ورجلاً عدلٌ ورجلاً
وقوم عدلٌ ورجلاً ، وما أشبه ذلك ، وإن جعلت « كَفَافًا » منصوباً بليت لم يكن
من هذا الباب ، والأول أجود .

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل
في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة
الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت
في الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم .

٢٣ [٨٥] — مسألة

[القول في العطف على اسم « إن » بالرفع قبل مجيء الخبر]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ،

= ليت هو (أي الحال والشأن) كان خيرك كفافاً ، وعلى الثاني يكون التقدير : فليت كان
خيرك كفافاً ، والوجه الثاني من الوجهين اللذين تحتلهما العبارة أن يكون قوله « كفافاً »
اسم ليت ، وجملة كان في محل رفع خبر ليت ، واسم كان على هذا الوجه ضمير مستتر
فيها يعود على كفاف ، ويكون « خيرك » بالنصب على أنه خبر كان ، وقوله « عني » على
هذا الوجه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « خيرك » أي : ليت كفافاً
يكون (هو) خيرك منفصلاً عني ، ولا يجوز لك أن ترفع « خيرك » على أنه فاعل كان
وهي تامة ، وتعمل « كفافاً » اسم ليت وخبرها جملة كان وفاعلها ؛ لأن جملة كان
حينئذ تصبح خالية من رابط يربطها باسم ليت ، فاعرف ذلك كله وتنبه له ، وللعلماء في
شرح هذا البيت كلام طويل أعرضنا عنه

(١) انظر في هذه المسألة : تشریح الشيخ خالد وحاشية يس الحمصي عليه (٢٧٢/١)
وما بعدها) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١ / ٢٦٥ وما بعدها) وشرح ابن يعيش
على المفصل (ص ١١٢٢ — ١١٢٧) وشرح الكافية لرضي الدين (٣٢٧/٢ — ٣٣٠)

واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يحوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل « إِنَّ » أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : « إِنَّ زَيْدًا وعمر وقائمان ، وإنك وبَكْرٌ منطلقان » . وذهب أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لا يحوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عملُ إِنَّ . وذهب البصريون إلى أنه لا يحوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على جواز ذلك النقل والقياسُ : أما النقل فقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) وَجْهُ الدليل أنه عَطَفَ (الصابئون) على موضع « إِنَّ » قبل تمام الخبر - وهو قوله : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) - وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » وقد ذكره سيبويه ^(١) في كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يحوز العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو « لَارَجُلٌ وامرأةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » فكذلك مع « إِنَّ » لأنها بمنزلة « و » وإن كانت إِنَّ للاثبات ولا للنفى ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أننا أجمعنا على أنه يحوز العطفُ على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن « إِنَّ » لا تعمل في الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تَفْسُدُ أن لو قلنا إن « إِنَّ » هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ؛ فصَحَّ ما ذهبنا إليه .

(١) قال سيبويه « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » قد ذكر سيبويه لهذا المثال لا يدل على جوازه ، وكيف يدل على ذلك وهو ينص على غلطه ؟ وسيدكر ذلك المؤلف في ص ١٩١ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت « إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَاتِمَانِ » وجب أن يكون « زيد » مرفوعاً [٨٦] بالإبتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر « زيد » وتكون «إن» عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ؛ فلو قلنا « إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر » لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا نقول : في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابثون والنصارى كذلك ، كما قال الشاعر :

١١٢ - غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِبْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حَصِينٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْحُمْرُ

١١٢ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به ابن عيش في شرح المفصل (ص ١١٢٧) وابن هشام في أوضح السالك (رقم ٢٠٥ بتحقيقنا) ، وابن أصرم : هو حصين كما سيذكره بعد ، والعيطات : جمع عيططة - بفتح العين - وهي القطعة من اللحم الطري غير النضيج ، والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام ، ومحل الاستشهاد في قوله «والحمر» . واعلم أولاً أن قوله «أحلت لابن أصرم طعنة عيطات السدائف والحمر» يروى على وجهين : الأول بنصب «طعنة» ورفع كل من «عيطات» و«الحمر» والوجه الثاني : رفع «طعنة» ونصب عيطات بالكسرة نيابة عن الفتحة ورفع «الحمر» وهذه الرواية هي التي يقصدها المؤلف ههنا ، فأما الرواية الأولى فخرج على أن «طعنة» مفعول به في اللفظ وإن كان فاعلاً في المعنى ، و«عيطات» فاعل في اللفظ وإن كان مفعولاً به في المعنى ، و«الحمر» معطوف على عيطات السدائف ، وقد أتى الشاعر على هذه الرواية - بالفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً على طريقة من قل : خرق الثوب السمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقد صرح ابن مالك بأن العرب قد يدعوم ظهور المعنى إلى أن يغيروا من إعراب الفاعل فينصبوه وإعراب المفعول فيرفعوه ، وأما تخرجه الرواية الثانية فقد اختلف النحاة فيه ، فمنهم من ذهب إلى أن «طعنة» فاعل أحلت مرفوع بالضممة الظاهرة ، و«عيطات» =

فرغ « اَلْحَمْرُ » على الاستثناء ، فكأنه قال : والحمْرُ كذلك . وقال الآخر :
 ١١٣ - وَعَصَّ زَمَانٍ يَأْتِي مَرَوَانَ لَمْ يَدَعْ
 مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

==مفعول به ، و«الحمْر» فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، وتقدير الكلام :
 أحلت الطعنة عبيطات السدائف وحلت الحمْر ، و يروى أن الكسائي سئل في حضرة
 يونس بن حبيب عن توجيه رفع الحمْر في هذا البيت ، فقال الكسائي : يرتفع بإضمار
 فعل ، أي وحلت له الحمْر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أني سمعت
 الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات ، على جعل الفاعل مفعولا في اللفظ . ومنهم
 من جعل قوله « الحمْر » مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : والحمْر كذلك ، وهذا هو الذي
 أراده المؤلف ههنا ، وهو الذي وجه به البيت ابن يعيش في شرح المفصل .

١١٣ - وهذا البيت أيضاً من كلام الفرزدق ، وقد استشهد به رضى الدين في
 شرح الكافية في باب حروف العطف ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٢ / ٣٤٧ بولاق)
 وأنشده ابن منظور (س ح ت - ج ل ف) ونسبه إليه في المرتين ، وأنشده ابن جني في
 الخصائص (٩٩ / ١) ، وهو من قصيدة من قصائد النقاظ ، وأولها قوله :

عرفت بأعياش وما كدت تعرف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

ويروى أن الفرزدق أنشده هذه القصيدة لعبد الله بن إسحاق ، فلما بلغ البيت المستشهد
 به قال له عبد الله : علام رفعت « أو مجلف » فقال الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك !
 علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا . ولم يدع : أي لم يترك ، والمسحت - بضم أوله على
 زنة اسم المفعول - هو المستأصل الذي فني كله ولم يبق منه شيء ، والمجلف - بالجيم ، على
 زنة المعظم - الذي قد ذهب أكثره وبقى منه شيء يسير . واعلم قبل كل شيء أن أصل
 الرواية في هذا البيت على ما رواها المؤلف بنصب « مسحتا » ورفع « مجلف » وقد
 تكلم العلماء في ذلك فأطالوا وقالوا فأكثروا وتعبوا في طلب الحيلة ولم يأتوا بشيء
 يرضى ، هكذا قال ابن قتية ، وقال الزمخشري كلاما قريبا منه ، ونحن نذكر لك أربعة
 تخريجات لهذه الرواية الأصلية ، التخریج الأول : أن قوله « مجلف » مبتدأ حذف خبره
 وتقدير الكلام : أو مجلف كذلك ، والثاني : أن « مجلف » فاعل بفعل محذوف دل
 عليه سابق الكلام ، والتقدير : أو بقى مجلف ؛ لأن قوله « لم يدع إلا مسحتا » معناه ==

فرفع « مجلف » على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير في كلامهم .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خبراً للصائبين والنصارى ، وتضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت للصائبين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول « زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ » فتجعل قائماً خبراً لعمرو ، وتضمّر لزيد خبراً آخر مثل الذى أظهرت لعمرو ، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمرو خبراً آخر .

== بقى مسحت ، وهذان التخريجان مثل التخريجين اللذين ذكرناهما في شرح البيت السابق ، والتخريج الثالث : أن قوله « مجلف » معطوف على قوله « عض زمان » في أول البيت وهو مصدر ميمي بمعنى التجليف ، وليس اسم مفعول ، وتقدير الكلام على هذا : وعض زمان وتجليفه لم يدع من المال إلا مسحتا ، وهذا توجيه أبى على الفارسي ، والتخريج الرابع : أن قوله « مسحتا » اسم مفعول منصوب على أنه مفعول به لقوله لم يدع ، وفيه ضمير مستتر نائب فاعل ، وقوله « أو مجلف » معطوف على الضمير المستتر في مسحت ، وهذا توجيه الكسائي .

ومن العلماء من ذهب يغير في رواية البيت أو في تفسير كلماته ؛ فمن ذلك ما حكاه الفراء من أن بعضهم روى البيت هكذا :

وعض زمان يا ابن مروان ما به من المال إلا مسحت أو مجلف
ومن ذلك أن أبا جعفر بن حبيب روى البيت في كتابه التقاض برفع مسحت ومجلف جميعاً من غير تغيير في صدر البيت ، وخرجها ابن الأعرابي على أن التقدير : لم يدع من المال إلا أن يكون مسحت أو مجلف ، قال : وهو نظير قول شعيب بن البرصاء . ولا خير في الميدان إلا صلاحها ولا ناهضات الطير إلا صقورها

برفع « صلاحها » على تقدير : إلا أن يكون صلاحها ، ورفع « صقورها » على أن يكون التقدير : إلا أن يكون صقورها . ومن ذلك أن عيسى بن عمر روى البيت بكسر الدال من « لم يدع » على أن معناه يقر ويمكث ، وبرفع مسحت ومجلف على أن الأول فاعل والثاني معطوف عليه ، وخرجها على ذلك ابن جني في الخصائص .

وبعد ؛ فقد قال ابن فتيبة : ومن ذا الذي يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيالاً وتمويه .

وقال الشاعر ، وهو بشر بن أبى خازم :

١١٤ — وإلا فاعلموا أنا وأتمُّ بُغاةٌ ، ما بَقِينا فى شِقاقِ

فإن شئت جعلت قوله : « بُغاةٌ » خبراً للثانى وأضمرت للأول خبراً ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأتم بغاة ، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثانى خبراً ، على ما بينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على المضمير المرفوع فى « هادوا » وهادوا بمعنى تابوا . وهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن العطف على المضمير المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمير المرفوع عندهم [٨٧] ليس بقبيح ، وسنذكر فسناد ما ذهبوا إليه فى موضعه ، إن شاء الله تعالى .

١١٤ — هذا البيت — كما قال المؤلف — لبشر بن أبى خازم ، وقد أنشده سيويه (٢٩٠/١) واستشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١٢٦) وأنشده رضى الدين فى شرح الكافية فى باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٣١٥/٤) وبغاة : جمع باغ ، وهو هنا بمعنى طالب ، تقول : بغيت الشيء أبغيه بغيا ، تريد طلبته ، و « ما » مصدرية ظرفية ، وفى شقاق : أى فى اختلاف ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « أنا وأتم بغاة » حيث وقع الضمير المنفصل الذى يكون فى محل الرفع بعد اسم أن وقبل ذكر خبرها ، وقد تمسك بظاهر هذا القراء وشيخه الكسائى فقالا : يجوز أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر ، فتقول : إبنى ومحمد على وفاق ، ولم يرض سيويه ذلك ، وقال : إن الكلام مؤلف من جملتين : إحداهما إن واسمها وخبرها ، والثانية هذا الاسم المرفوع المتوسط بين اسم إن وخبرها فهو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وأصل مكان هذا الاسم المرفوع بعد خبر إن ، لكن الشاعر فى هذا البيت قد قدمه ، وأصل الكلام : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأتم كذلك ، وأجاز الأعلام وجها آخر ، وهو أن يكون خبر إن محذوفا لدلالة ما بعده عليه ، و « بغاة » المذكور خبر للمبتدأ الذى هو « أتم » فيكون الشاعر قد حذف من الجملة الأولى لدلالة ما فى الجملة الثانية على المحذوف ، وعلى الوجه السابق يكون الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو أفضل من تقدير الحذف من الأول .

وأما ما حكه عن بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا « ما أغفله عنك شيئاً » ، وكما قال زهير ، ويقال صِرْمَةُ الْأَنْصَارِي :

١١٥ — بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا
فقال « سابق » على الجر ؛ وكان الوجه « سابقاً » بالنصب !

وقال الآخر :

١١٦ — أَجِدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً
وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبٌ

١١٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى اللزني ، وهو ثابت في ديوانه بشرح الأعلام الشتمري ، وهو من شواهد سيبويه ، أنشده في (١/٨٣ و ٤١٨ و ٥٢٩) ونسبه في هذه المرات إلى زهير ، وأنشده في (١/١٥٤) ونسبه إلى صرمة الأنصاري ، والبيت من شواهد معنى اللبيب لابن هشام (ص ٩٦ و ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨ بتحقيقنا) وشواهد الأثموني (رقم ٥٨٤) وأنشده في اللسان (ن م ش) ونسبه إلى زهير ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٢/٣٥٣ و ٤٢٤) والاستبصار بالبيت في قوله « ولا سابق » حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفاً على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجروراً لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما قال الشاعر « أني لست بمدرك ما مضى » توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجري على لسانه كثيراً ؛ فجر المعطوف على هذا التوهم ، قال سيبويه بعد أن أنشده « فعملوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً » اه . وقال الأعلام : « حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك ؛ لأن معناه لست بمدرك ، فتوهم الباء وحمل عليها » اه .

١١٦ — لم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين ، ورامه وعاقل ومنعج =

وَلَا مُضْعِدٍ فِي الْمُضْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ
وَلَا هَابِطٍ مَاعِشَتَ هَضْبٍ شَطِيبِ

= وشطيب : أسماء أما كن بأعينها ، والاستنهاد باليتين في قوله « ولا مضعد » فإنه مجرور وهو معطوف على قوله « رائي رامة » المنصوب لكونه خبر ليس ، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائدة عليه فتجر لفظه ، فكأن الشاعر بعد أن قال « لست رائي رامة » توهم أنه أدخل الباء فقال : لست برائي رامة ، فجر المعطوف لهذا التوهم . وربما عكسوا ذلك فجاءوا بخبر ليس مقترنا بالباء الزائدة فجروا لفظه ، ثم عطفوا عليه اسما منصوبا ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن خزاعي ، وقد أنشده في اللسان (ن رب) وهو الشاهد رقم ٢٠٧ الآتي في المسألة ٤٥ .

ولست بذى نيرب في الكلام ومناع قوى وسبابها
ولا من إذا كان في معشر أضاع العشيرة واغتابها

عطف قوله « ومناع قوى » بالنصب على قوله « بذى نيرب » المجرور بالباء الزائدة ومثله قول عقيبة الأسدي ، وأنشده سيويه (٣٤/١) وهو الشاهد ٢٠٨ الآتي :

معاوى إتنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد
أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وجه ذلك أن الباء الداخلة على خبر ليس زائدة ، تجر لفظ الخبر ليس غير ، ويبقى محله نصبا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء ، وليس لهذه الباء متعلق ، فإذا عطفت على هذا الخبر جاز لك من غير ضرورة أن تعطف عليه بالنصب نظرا إلى محله ، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظرا إلى لفظه ، ولذلك نظائر كثيرة : منها الوصف المضاف إلى معموله ، كاسم الفاعل والمصدر مثلا إذا أضيف إلى مفعوله أو فاعله فإن المعمول يكون مجرورا لفظا بإضافة اسم الفاعل إليه ، فإذا عطفت عليه جاز لك أن تجيء بالمعطوف مجرورا نظرا إلى لفظ المعطوف عليه ، وجاز لك أن تجيء بالمعطوف منصوبا إن كان للمعطوف عليه مفعولا ومرفوعا إن كان المعطوف عليه فاعلا ، ومن ذلك قول زياد العنبري ، وقد نسبوه في كتاب سيويه (٩٨/١) إلى رؤبة بن العجاج :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا =

وقال الأخوصُ الرِّياحُ :

١١٧ — مَشَانُمْ لَيْسُوا مُضَاحِجِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِي إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِمَا

= فقد عطف « الليان » بالنصب على « الإفلاس » المجرور ، لكون هذا المجرور مفعولا به للمصدر ، ومثل ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي :
حتى تهجر في الرواح ، وهاجها طلب العقب حقه المظلوم
وقد وصف بالظلوم المرفوع قوله « العقب » المجرور بإضافة المصدر الذي هو « طلب » إليه ، لكون هذا المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعلا لذلك المصدر ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون :

الواهب المائة الهجان وعدها عودا تزجي بينها أولادها
عطف « عدها » بالنصب على « المائة » المجرور بإضافة اسم الفاعل الذي هو « الواهب » إليه ، ومثله قول الشاعر وأنشده سيويه (٨٧/١) :
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عمرو بن عرقا
ومثله قول رجل من قيس عيلان ، وأنشده سيويه أيضا (٨٧/١) :
فينا نحن نطلبه أتنا معلق وقضة وزناد راع
عطف قوله « زناد راع » بالنصب على قوله « وقضة » المجرور بإضافة « معلق » إليه ، لكون المعطوف عليه مفعولا به لاسم الفاعل الذي هو معلق ، وفي هذا القدر كفاية .

١١٧ — هذا البيت — كما قال المؤلف — للأخوص الرياحي ، وهو من شواهد سيويه ، وقد أنشده سيويه في كتابه ثلاث مرات نسبة في واحدة (٤١٨/١) للفرزدق وقد بحث ديوان الفرزدق فلم أعر عليه فيه ، ونسبه في المرتين الآخرين (١٥٤ و ٧٣/١) إلى الأخوص ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٥٨٦ بتحقيقنا) ورواه أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ في البيان (٢٦٠/٢) ثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها للأخوص ، واستشهد به رضى الدين في شرح السكافية (٤٢٨/١) وشرحه البغدادى في الحزانة (١٤٠/٢) والمشائيم : جمع مشثوم ، وتقول : شأم فلان قومه يشأمهم — من باب فتح — إذا = (١٣ — الإنصاف ١)

فقال « ناعب » بالجـر ، وكان الوجه أن يقول « ناعباً » بالنصب ، وقد تَوَوَّلَ ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رَوَوْهُ مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف .
وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا؛ فكذلك مع إن » قلنا الجواب على هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع « لا » لأن لا لاتعمل في الخبر ، بخلاف « إن » فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون « إن » على ما بينا

= جر عليهم الشؤم ، وعشيرة الرجل : بنو آية الأذنون ، وناعب : اسم فاعل من النعب ، وهو صوت الغراب ، وهم يتشاءمون به ويعملونه نذيراً بالفرقة وتصدع الشمل والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا ناعب » حيث جاء به مجروراً مع أنه معطوف على خبر ليس المنصوب الذي هو قوله « مصلحين » وذلك لأنه بعد أن قال « ليسوا مصلحين عشيرة » توهم أنه قرن خبر ليس بالباء الزائدة من قبل أن لسانهم كثيراً ما يجري بذلك من غير تكبر ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهدين السابقين .
ونظير هذه الشواهد قول عبد الله بن الدمينية ، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٣٥٤ بتحقيقنا) :

أحقاً عباد الله أن لست صاعداً ولا هابطاً إلا على رقيب

ولا سالك وحدي ولا في جماعة من الناس إلا قيل : أنت مرب

فقد جاء بالمعطوف - وهو قوله « ولا سالك » - مجروراً ، مع أن المعطوف عليه وهو قوله « صاعداً » منصوب ، وبعد أن عطف عليه اسماً منصوباً وهو قوله « ولا هابطاً » .
وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر كان النفية المنصوب لأن الباء الزائدة تدخل على خبر كان النفية ، وإن كان ليس من الكثرة في لسانهم كخبر ليس ، ومن هذا قول الشاعر ، وأنشده ابن منظور (ن م ش)

وما كنت ذا نرب فيهم ولا متمش فيهم منمل

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولا متمش » حيث جاء به مجروراً وهو معطوف على قوله « ذا نرب » الذي هو خبر كان المسبوقة بما النافية ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن « لا » تعمل في الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إن » ، وذلك لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئاً واحداً ؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ لا تعمل في الخبر » فقد بينا فساد ذلك مستوفى في المسألة التي قبل هذه المسألة ؛ فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

[٨٨] ٢٤ — مسألة

[القول في عمل « إن » الخفيفة النصب في الاسم]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الخفيفة من الثبيلة لا تعمل النصب في الاسم .
وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأنَّ المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإما مبنية على الفتح كما أنه مبنية على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأنَّ « إنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « إن » الخفيفة من عوامل الأفعال ؛ فينبغي ألا تعمل الخفيفة في الأسماء

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لموفق الدين ابن يعيش (ص ١١٢٨)
وتشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٣٣٣/٢) والتصریح للشيخ خالد الأثرى (٢٧٨/١ بولاق) وحاشية الصبان على الأثيموى (٢٦٧/١ بولاق)

كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : (وإن كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لَمَّا » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلاً » منصوب بليوفينهم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيداً لأكرمن » ، وعمراً لأضربن » فنصب زيداً بلا كرمين وعمراً بلاضربن ، فكذلك ها هنا : لا يجوز أن يكون « كلاً » منصوباً بليوفينهم .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إن « إن » بمعنى ما ، ولَمَّا بمعنى إلا ؛ لأننا نقول : إن إن التي بمعنى ما لا يحى معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى (إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) وأما « لَمَّا » فلا يجوز أن يجعل ها هنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لَمَّا » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيداً ، وقام القوم لما زيداً ، بمعنى إلا زيداً ، وفي امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لَمَّا بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم : « عَمَرَكَ اللهُ لَمَّا فعلت كذا » أى إلا ، ثم لو جعلت « لَمَّا » في قوله تعالى : (وإن كُلاًّ لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ) بمعنى إلا لَمَّا كان لكل ما ينصبه ؛ لأن إلا لا يعمل ما بعدها [٨٩] فيما قبلها ، فدل على صحة ما ذكرناه .

والذى يدل على صحة ذلك أيضاً أنه قد صحَّ عن العرب أنهم يقولون « إلا أن أبخالك ذاهب » بمعنى أن المشددة ، وقد قال الشاعر :

١١٨ - وَصَدِرَ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيِيَّ حَقَّانِ

فنصب « ثدييه » بـكأن المحققة من الثقيلة ، وأصلها أن أضيف إليها الكاف للتشبيه ، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة ؛ كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة ؛ فإذا قلت « كأنَّ زيداً الأسدُّ » كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد ، كما إذا قلت « إن زيدا لقائمٌ » كان الأصل فيه : لأنَّ زيدا قائمٌ ، إلا أنه قدمت السكاف على « أن » عنايةً بالتشبيه ، وأخرت اللام عن « إن »

١١٨ - أنشد سيويه هذا البيت (٢٨١/١) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٣٨) ولم يعزوا ، وأنشده رضى الدين في باب الحروف الشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٣٥٨/٤) وقال عنه : « هو أحد أبيات سيويه الجسدين التي لا يعرف لها قائل » ه . وهو من شواهد الأثمنونى (رقم ٢٨٦) وأوضح السالك (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ١٠٨) وروى صدره :

* ووجه مشرق اللون *

وهى رواية سيويه ، وروى :

* ونحر مشرق اللون *

وعلى هاتين الروايتين يكون قوله « كأن ثدييه » على تقدير مضاف بين المضاف والمضاف إليه ، أى كأن ثدى صاحبه ، ومشرق : أى مضىء ، وحقان : مثق حق ، بضم الحاء وتشديد القاف - وهو ما ينحت من خشب أو عاج أو نحوهما ، والعرب تشبه الثديين بالحلق فى اكتنازهما ونهودهما ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

وثديا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا

والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن ثدييه » حيث خفف الشاعر كأن الدالة على التشبيه ثم أعملها فى الاسم والخبر ؛ فنصب بها الاسم الذى هو قوله « ثدييه » ورفع بها الخبر الذى هو قوله « حقان » ورويه بعض العلماء « كأن ثدياه حقان » برفع الاسمين جميعا على أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كان ، والرواية التى أثرها المؤلف تدل على أن تخفيف الحرف الذى يعمل لمشابهته الفعل لا يمنع إعماله فى اللفظ .

ثلاثا يجمعوا بين حرفي تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه .

وقال الآخر :

١١٩ — * كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خَلْبِ

١١٩ — نسب جماعة من النحاة — منهم الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (٢٨٢/١ بولاق) تبعاً للعنى — هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده سيديه (٤٨٠/١) وابن يعيش (ص ١١٣٨) وابن منظور (خ ل ب) ولم يعزه واحد منهم إلى قائل معين ، وأنشده رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (٣٥٦/٤) وروى يتيين من الرجز المشطور أحدهما قبل البيت المستشهد به والآخر بعده على هذا الوجه :

ومعتد فظ غليظ القلب كأن ورديه رشاء خلب

* غادرته مجدلاً كالكلب *

والمعتدى : التجاوز الحد فى الظلم ، والنظ : الغليظ ، وغليظ القلب : قاس لارحمة عنده ، والوريدان : مثنى ورید وهو عرق فى الرقبة ، والرشاء — بكسر أوله بزنة الكتاب — الحل ، والخلب — بزنة القفل والقرط — فسرهم قوم بالبر ، وعليه تكون إضافة الرشاء إلى الخلب على معنى لام الاستحقاق مثل قولهم : مصاييح المسجد وحصيله ، وفسرهم الخلب بالليف ، وعليه تكون الإضافة على معنى من مثل قولهم : خاتم فضة وثوب قطن ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « كأن ورديه » حيث خفف كأن التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوباً وبخبرها مرفوعاً كما كان يفعل ذلك وهى مثقلة ، فبدل ذلك على أن الحرف الذى يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يظل عمله ، وقد روى سيديوه البيت بنصب ورديه ورفع « رشاء » كما رواه المؤلف هنا ، وقال قبل إنشاده « وينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا ، يريدون معنى كأن (بالتشديد) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله

* كأن ورديه . . . *

ثم قال بعد كلام « وإن شئت رفعت فى قول الشاعر

* كأن ورديه . . . *

وقد بينا وجه الروايتين فى شرح الشاهد السابق .

فنصب « وريديه » بكان الخففة من الثقيلة ؛ فدل على ما قلناه .
ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد في البيتين « كأن بُدياه ، وكأن وريدها »
بالرفع - لأننا نقول : بل الرواية المشهورة « كأن بُدييه ، وكأن وريديه »
بالنصب - وإن صح مارويتموه فيكون الرفعُ على حذف الضمير مع التخفيف
كما قال الأعشى :

١٢٠ - فِي فِتْيَةٍ كَسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ

١٢٠ - هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وقد أنشده ميبويه ثلاث
مرات (١ / ٢٨٢ و ٤٤٠ و ٤٨٠) وأنشده ابن يعيش (ص ١١٢٨) ورضى الدين
في باب نواصب المضارع وفي باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ، وشرحه
البغدادى فى الحزاة (٣ / ٥٤٧) والفتية : جمع فتى ، وهو الشاب ، والسيوف : جمع
سيف ، وإضافة السيوف إلى الهند لأنها كانت تصنع هناك ، وكانوا يجلبونها من الهند ،
ووجه الشبه إما المضاء وقوة العزم وإما البريق واللمعان ويراد بهما صباحة أوجهم
ونضارتها ، ويخفى : مضارع حقى - مثل رضى - خفاء ، وذلك إذا مشى بغير نعل
ولا خف ، ويراد به هنا الفقير ، وينتعل : أى يلبس النعل ، ويراد به الغنى ، يريد أن هؤلاء
الفتيان قد أيقنوا أن الموت لا يفرق بين الغنى والفقير فهم ينتهزون فرص اللذات ويسارعون
إليها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أن هالك كل من يخفى » حيث خفت أن المفتوحة
الهمزة وأتى بعدها باسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهملها ، ولكنها عند
التحقيق عاملة النصب والرفع كما كانت تعمل وهى مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ،
وقوله « هالك » خبر مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر ، وكل مضاف و « من » مضاف
إليه ، و « يخفى » جملة لامحل لها من الإعراب صلة من ، وتقدير الكلام : أنه (أى
الحال والشأن) كل من يخفى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر أن
الخففة من الثقيلة ، ويروى عجز البيت :

* أن ليس تدفع عن ذى الحيلة الحيل *

وهو صالح للاستشهاد به على هذه الرواية أيضاً لهذه المسألة عنها .

كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَّهُ هَالِكٌ .

وَقَالَ الْآخَرُ :

١٢١ — أَمَّا وَاللَّهِ أَن لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

١٢١ — هذا البيت من شواهد معنى اللبيب (رقم ٤١ بتحقيقنا) وقد أنشده الرضى في باب خبر الحروف المشبهة بليس، وشرحه البغدادى في الحزانة (٢ / ١٣٣) وفي شرحه لشواهد المعنى، ولم ينسبه في أحدهما إلى قائل معين، وقد ذكر أن الفراء أنشده في تفسير سورة الجن عند تفسير قوله تعالى : (وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ) ويروى صدر البيت :

* لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنَ خَلَقْتَ حُرًّا *

بتشديد «أَن» وإلقاء حركة همزتها على الواو، والعتيق: الكريم الأصيل، ويقال لمن كان رقيقاً غُلب من الرق : عتيق، وفي هذا البيت شاهدان للنحاة : الأول في قوله «أَن لَوْ كُنْتُ حُرًّا» وعبارة المؤلف تدل على أنه يعتبر «أَن» في هذه العبارة مخففة من الثقيلة، وعليه يكون اسمها ضمير شأن محذوف، وجملة «لَوْ» وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة المقام عليه في محل رفع خبر أَن، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) لو كنت حُرّاً لقاومتك، أو لسهل على نفسى منازلتك، وما أشبه ذلك، لكن المحققين من العلماء لا يرون هذا، و«أَن» عندهم زائدة، ذكر ذلك ابن هشام في معنى اللبيب؛ قال «الثانى من مواضع زيادة أَن المخففة المفتوحة الممزة أَن تقع بين «لَوْ» وفعل القسم، سواء أكان الفعل مذكوراً كقول الشاعر :

فَأَقْسَمُ أَن لَوْ التَّيْنُ وَأَتَمُّ لَكَ لَكَمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ

أَمْ كَانَ فَعَلَ الْقَسْمَ مَتْرُوكًا، كقوله :

* أَمَّا وَاللَّهِ أَن لَوْ كُنْتُ حُرًّا *

البيت، هذا قول سيويه وغيره «اه». وقد ذكر البغدادى أن نسبة القول بزيادة «أَن» في هذا البيت إلى سيويه ليست بصحيحة؛ والصواب أن القائل بزيادتها في هذا البيت هو الفراء، وذهب ابن عصفور إلى أنها حرف جى، به لربط الجواب بالقسم، قال ابن هشام بعد أن حكى عن ابن عصفور ذلك «ويبعد أن الأكثر»

وقال الآخر :

١٢٢ — أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

== تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك « اه . ونازعه في ذلك الدماميني فقال : إن من الحروف الرابطة اللام ؛ وذلك نحو قول الشاعر :

ولو نعطى الحيار لما افترقنا . ولكن لا خيار مع الليالي

ولا يلزم ذكر هذه اللام ، بل يجوز تركها كما في قوله تعالى : (ولو شاء ربك مافعلوه) فلم يتم قول ابن هشام : إن الحروف الرابطة لا تترك من الكلام . والشاهد الثاني من البيت في قوله « وما بالحر أنت » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « ما » الذى هو قوله « الحر » مع كونه متقدما على الاسم الذى هو قوله « أنت » وقد اختلف العلماء في الباء الزائدة بعدما النافية : أهي مختصة بما الحجازية العاملة عمل ليس أم غير مختصة بها ويجوز دخولها بعد ما التيمية للمهمل ؟ فذهب الأخفش إلى أنها تدخل بعدما التيمية كما تدخل بعد ما الحجازية ، وذهب قوم منهم الزمخشري وأبو علي إلى أن الباء الزائدة لا تدخل إلا في خبر ما الحجازية ، وبنى على هذا الخلاف اختلاف آخر حاصله هل يجوز أن يتقدم خبر « ما » الحجازية العاملة أولا يجوز ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن الباء لا تدخل على الخبر بعد ما التيمية فقالوا : يجوز أن يتقدم خبر ما الحجازية على اسمها ويقي لها عملها واستدلوا بهذا البيت ونحوه ، ووجه الاستدلال أن الباء هنا قد دخلت على الخبر وهو متقدم ، وحيث جاز تقديمه وهو مقترن بالباء بجوز تقديمه وهو عار منها ، والذى ترجحه أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعدما التيمية ، بدليل قول الفرزدق وهو تيمى :

لعمرك ما معنى بتارك حقه ولا منسى معنى ، ولا متيسر
وبدليل دخولها حيث لا عمل لما ، وذلك كما في قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوان ولا بضعف قواه

فإن « ما » ههنا غير عاملة لاقرانها بإن الزائدة ، والباء لم تدخل في الخبر بعد ما إلا لكونه منفيا ، فلا يلزم أن يكون منصوبا ، وفي هذا القدر كفاية وغناء .

١٢٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (٤٤٠/١) ولم ينسبه ولا نسبه الأعمى في شرح شواهد ، قل الأعمى « ومعنى أكثره أوضحه ، ويقال : كثر عن نابه ؛ إذا كشف عنه » ه . والاستشهاد بالبيت في قوله « أن كلانا حريص » حيث خفف أن المؤكدة ، وأتى بعدها بالاسمين مرفوعين ، فيتوهم من لا معرفة له أنه أهمل أن ، ولكنها عند التحقيق عاملة النصب والرفع كما تعمل وهي مشددة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ==

وقال زيد بن أرقم :

١٢٣ - وَيَوْمًا تَلَا قَيْنًا مَوْجِهٍ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

== وكلانا : مبتدأ ومضاف إليه ، وحريص : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن ، قال سيبويه (٤٣٩/١) : « وتقول : قد علمت أن من يأتي آتة ؛ من قبل أن أن ههنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجيء مخففة ههنا إلا على ذلك ، كما قال :
* أكاشره وأعلم أن كلانا *

البيت ، وقال الألم « الشاهد في حذف الضمير من أن ، وابتداء ما بعدها على نية إثبات الضمير » ١ هـ .

١٢٣ - نسب المؤلف هذا البيت لزيد بن أرقم ، وهو من شواهد سيبويه (٢٨١/١ ٤٨١) ونسبه لابن صريم الشكري ، ووافقه الأعمش على هذه النسبة ، وأنشده ابن منظور (ق س م) أول أربعة أبيات ، ونسبه إلى باعث بن صريم الشكري ثم قال « ويقال : هو كعب بن أرقم الشكري ، قاله في امرأته ، وهو الصحيح » ١ هـ . والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١١٣٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٢) وفي أوضح المسالك (رقم ١٥١) والأشونى (رقم ٢٨٧) وأنشده رضى الدين في باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادى في الحزاة (٤/٣٦٤) ونقل خلافاً في نسبه ، ويوما - بالنصب لا غير - ظرف زمان يتعلق بقوله « توافينا » الذى بعده ، وتوافينا : تأتينا وتزورنا ، ووجه مقسم : جميل ، مأخوذ فى الأصل من القسم - بفتح القاف ، بزنة السحاب - وهو الجمال ، والاستشهاد به فى قوله « كأن ظبية تعطو » واعلم أولاً أن كلمة « ظبية » فى هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الجر ، والنصب ، والرفع ، فأما رواية الجر فتخرج على أن الكاف حرف جر ، وأن زائدة بين الجار والمجرور وظبية : مجرور بالكاف ، وكأنه قال : كظبية تعطو إلى وارق السلم ، وأما رواية النصب فتخرج على أن كأن مخففة من الثقيلة عاملة ، وقوله « ظبية » اسم كأن ، وجملة « تعطو » صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، والتقدير : كأن ظبية عاطية إلى وارق السلم هذه المرأة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « كأن » حرف تشبيه مخفف ، واسم كأن محذوف ، وظبية : خبره ، وتقدير الكلام : كأنها ظبية عاطية إلى وارق السلم ، والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب ، وعلى وجه الرفع من التشبيه الجارى على أصله . وقد ذكر =

وقال الآخر :

١٢٤ — [٩٠] عَبَّاتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّةٌ

كَأَنَّ قَبْسَ يَعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

== هذا التفصيل الأعلّم حيث قال : « الشاهد فيه رفع ظلية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف كَأَنَّ ، والتقدير : كأنها ظلية ، ويجوز نصب الظلية بكَأَنَّ تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كَأَنَّ ظلية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظلية على تقدير كظلية ، وأن زائدة » اهـ .

١٢٤ — هذا البيت من كلام مجمع بن هلال ؛ وهو تاسع عشرة أبيات رواها أبو تمام في الحماسة (انظر شرح الرزوقي ص ٧١٣) وقد استشهد بالبيت رضى الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزاة (٣٦١/٤) وعَبَّاتُ : أعددت وهبأت ، والرمح معروف ، والألّة — بفتح الهمزة وتشديد اللام — السنان ، وأصله من الأليل وهو البريق والمعان ، وفسر ابن منظور الألّة بالحرية العظيمة النصل ، وفرق قوم بين الألّة والحرية فخصوا الألّة بما كانت كلها من حديد ، والحرية بما كانت يدها من خشب ، والقبس — بالتحريك — الجذوة من النار ، وتشرع — بالبناء للمجهول — أى تصوب للظعن ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كَأَنَّ قَبْسَ يَعْلَى بِهَا — إلخ » وقبس يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، وهى الوجوه التى ذكرناها فى كلمة « ظلية » فى البيت السابق ، فالجر على أن تكون الكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وقبس مجرور بالكاف ، والنصب على أن يكون كَأَنَّ حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، وقبسا : اسم كَأَنَّ ، وخبره محذوف ، والتقدير : كَأَنَّ قبسا هذه الألّة ، ويكون من التشبيه المقلوب ، ويجوز أن يكون خبر كَأَنَّ هنا هو جملة يَعْلَى بِهَا ، وأما الرفع فعلى أن يكون كَأَنَّ حرف تشبيه مخفف من الثقيل ، واسمه محذوف ، وقبس خبره ، وتقدير الكلام : كأنها أى هذه الألّة قبس ، وجعل الرضى اسم كَأَنَّ — على رواية رفع قبس — ضمير شأن محذوف ، وعليه يكون قبس مبتدأ ، وجملة يَعْلَى صفة لقبس ، وفى يَعْلَى ضمير مستتر يعود على قبس وهو نائب فاعل يَعْلَى ، وهو الذى يربط جملة الصفة بالموصوف ، وبها : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كَأَنَّ ، لكن هذا الوجه الذى ذهب إليه الرضى ضعيف ، من جهة أن ضمير الشأن إنما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع ، وههنا أمكن تقدير المرجع — وهو ضمير الغائب — وهو مع ذلك أيسر وأهون .

وقال الآخر :

١٢٥ — وَخَيْفَاءُ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ

فَسَرَتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضَرٍّ

نَمَشَى بِهَا الدَّرَمَاءَ تَسَحَّبَ قُصْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتَمٍّ

فيمين روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل « أن » زائدة ، ومن روى بالنصب أعماها مع التخفيف .

ومن كلامهم « أول ما أقول أن بِسْمِ اللَّهِ » كأنهم قالوا : أنه بسم الله ،

وقال تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) كأنه قال : أنه لا يرجع

إليهم قولاً ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهي :

لا ، وَقَدْ ، وَسَوْفَ ، والسين ، كقوله تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى)

وكذلك : « علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو » ، قال

أبو صخر الهذلي :

١٢٥ — هذان البيتان من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد أنشدها ابن

منظور (أون) ونسبهما إليه ، وقال : إنيهما من أبيات المعاني ، وقد أنشد رضى الدين في

باب الحروف المشبهة بالفعل من شرح الكافية ثانياً هذين البيتين ، وشرحه البغدادى

في الخزانة (٣٦٣/٤) غير أنه نسب البيتين تقلا عن أبي زيد عن أبي عثمان سعيد بن

هرون الأشنادانى لرجل من بني سعد بن زيد مناة . والحيفاء ههنا : الأرض المختلفة ألوان

النبات قد مطرت بنوء الأسد فسرت من له ماشية وساءت من كان مصرما لا إبل له ،

والدرماء : الأرنب ، يقول : سمت حتى سحبت قصبا ، كأن بطنها بطن حبلى متئم ،

والقصب بضم القاف وسكون الصاد - المي ، وأراد البطن ، ومتئم : قد حبلت في توأمين

والاستشهاد بالبيتين في قوله « كأن بطن حبلى » حيث خفف كأن الدالة على التشبيه ،

وجاء بعدها بالاسم مرفوعاً على أنه خبرها واسمها محذوف . والتقدير : كأن بطنها بطن

حبلى . ولو أنك نصبت « بطنها » أو جررتها لجاز . وتوجيه النصب والجر على مثل

ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين ، فتأمل ذلك . والله يرشدك .

١٢٦ — فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلَفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتَ عَنْ عِلْمٍ
ولا تُخَفِّفُ من غير وَاحِدٍ من هذه الأَحْرُفِ ؛ لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق
« أَنْ » من التغير ، وكان التعويضُ مَعَ الفعلِ أَوْلَى من الاسمِ ، وذلك لأن
« أَنْ » لحقها مع الاسم ضربٌ واحد من التغير ، وهو الحذف ، ولحقها مع
الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل
أَوْلَى من الاسم .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض
أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وأحسب
أَنَّهُ ذَاهِبٌ ، يريدون أَنَّكَ وَأَنَّهُ بالتشديد ، قال الشاعر :

١٢٧ — فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

١٢٦ — نسب المؤلف هذا البيت لأبي صخر الهذلي ، وكذلك نسبه ابن عيش
في شرح المفصل (ص ١١٣٢) وقد روى ابن منظور صدره (ع ل م) ونسبه إلى
الحارث بن وعلة ، وتعلمي : أى اعلم واستيقني . وهو ملازم لصيغة الأمر ، والشواهد
عليه كثيرة (انظر شرح الشاهد ٣٢٥ في شرح الأشموني بتحقيقنا) وكلفت : أولت
واشتد غراي . والاستشهاد بالبيت في قوله « فتعلمي أن قد كلفت » حيث جاء بأن
الخففة من الثقلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة « كلفت بك » ولكون
هذه الجملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينها وبين أن بقد ، وتقدير الكلام : فتعلمي
أنه (أى الحال والشأن) قد كلفت بك ، ونظير هذا البيت في الفصل بين أن الخففة
وجملة خبرها بقد قول الله تعالى : (ونعلم أن قد صدقتنا) وقول الشاعر ، وهو من
شواهد ابن مالك في شرح كافيته وشواهد الأشموني (رقم ٢٨٢) :

شهدت بأن قد خط ماهوكائن وأنك تمحو ما تشاء وثبت

١٢٧ — أنشد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية هذا البيت ، وقد شرحه
البغدادي في الحزبانة (٤٦٥ / ٢) ولم يعزه ، وكذلك أنشده ابن عيش في شرح المفصل =

وقال الآخر :

١٢٨ — وَقَدْ عَلِمَ الصَّبِيَّةُ الْمُؤْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَثْقُ وَهَبَتْ شَمَالًا

= (ص ١١٢٨) ولم يعزه إلى قائل معين ، وكذلك أنشده الفراء ولم يعزه ، وأنشده ابن منظور (ص دق) ولم يعزه أيضا ، وهو من شواهد الأثمنوني (رقم ٢٨٠) وشواهد ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٣٨) وابن عقيل (رقم ١٠٥) وصديق : مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، المذكر والمؤنث ، وإن كان فعلا بمعنى فاعل ؛ لأنهم حملوه على ضده وهو العدو ، ومن إطلاقه على الأنثى بيت الشاهد وقول كثير عزة :

ليألى من عيش لهونا بوجهه زمانا ، وسعدى لى صديق مواصل
ومن ذلك أيضا قول جميل بن معمر :

كأن لم تقاتل يا بئين لو انتهبا تكشف غماها وأنت صديق
ومن إطلاقه على جمع المذكورين قول الشاعر :

لعمري لئن كنتم على النأى والنوى بكم مثل ما بى إنكم لصديق
وقول قنبر بن أم صاحب :

ما بال قوم صديق ثم ليس لهم دين ، وليس لهم عقل إذا اتمنوا
ومن إطلاقه على جمع المؤنث قول جرير :

نصين الهوى ، ثم ارتعين قلوبنا بأعين أعداء ، وهن صديق
أوانس ، أما من أردن عناءه فعان ، ومن أطلقته فطلق
وقال يزيد بن الحكم في مثله :

* ويهجرن أقواما وهن صديق *

ومحل الاستشهاد بالبيت الذى أثره المؤلف قوله « فلو أنك سألتنى » حيث خفف «أن» المؤكدة ، وأعملها فى الاسم والخبر ، فجاء باسمها ضميرا من ضمائر النصب للتصلة وهو الكاف ، وجاء بخبرها جملة فعلية وهى قوله «سألتنى طلاقك» وأكثر العلماء يرون مجيئه اسم أن المحققة ضمير مخاطب شاذ .

١٢٨ — أنشد ثالث هذه الأبيات رضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من =

وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرَضَّعَاتُ وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِإِلَّالَا
بَأْنِكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

== شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣٥٢/٤) وأنشد ابن يعيش في شرح
الفصل (ص ١١٣١) وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ١٤٨) وفي
معنى اللبيب (رقم ٣٩) وأنشد أول هذه الأبيات في شذور الذهب (رقم ١١٢) وأنشد
الأشموني ثالثها (رقم ٢٨١ بتحقيقنا) والأبيات من كلة لأخت عمرو بن العجلان الكاهلي
الملقب بدى الكلب ، ومن الرواة من يسمي أخته عمرة ، ومنهم من يسميها جنوب .
ويروى صدر أولها « لقد علم الضيف والمملون » ويروى صدر ثالثها « بأئك ربيع
وغيث مريع » والضيف : يطلق على الواحد والاثنتين والجمع ، والضيعة : جمع صبي ،
والمملون : جمع مرملة ، وهو الذي نقد زاده ، ويروى بدله « والمجتدون » وهو جمع
المجتدى ، وهو طالب الجداء ، وهو كالعطاء وزنا ومعنى ، وقوله « وهبت شمالا » نصب
شمالا على الظرفية وأضمر في هبت ضمير الريح وإن لم يجر لها ذكر لانقحام المعنى وسياقه
إلى ذهن السامع ، ونظيره ما أنشدته سيويوه من قول جرير (٢٠١/١) :

هبت جنوبا فاذ كرى ما ذكرتم عند الصفاة التي شرقى حوراننا

وقوله « وحلت عن أولادها المرضعات » يريد أن الزمان قد اشتد حتى ذهلت كل
مرضعة عن ولدها الذي ترضعه « بأئك ربيع » أى أنه كثير النفع واصل السيب والعطاء
بمنزلة الربيع « وغيث مريع » بفتح اليم أو ضمها - أى مكلئ خصب « الثمالا »
بكسر التاء المثناة - هو الدخر والغيث . والامتشهاد فيه بقوله « بأئك ربيع » وقوله
« وأئك تكون الثمالا » حيث خفف أن المؤكدة ، وأعملها في الاسم والخبر ، واسمها في
الموضعين ضمير مخاطب مذكور ، وخبرها في الموضع الأول مفرد وهو قوله ربيع ، وفي
الموضع الثانى جملة فعلية مؤلفة من تكون واسمها وخبرها ، وذلك شاذ ، والكثير
المستعمل أن يكون اسمها ضميرا محذوفا ؛ لتكون عاملة كلا عاملة ، بسبب زوال بعض
وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف ، كما أن الأكثر عند جمهرة العلماء أن يكون
الضمير المحذوف ضمير الشأن ، وخالف في هذا ابن مالك فقال « إذا أمكن جعل الضمير
ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى »

أراد بأنك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها في المضر مع التخفيف [٩١] عندي ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام إلا في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت لشبه الفعل لفظاً ؛ فإذا خُففت زال شبهها به فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ؛ وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها في موضعها فإذا خُففت صارت بمنزلة فعل حُذِفَ منه بعضُ حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول : « ع الكلام ، وش الثوب ، ول الأمر » وما أشبه ذلك ، ولا تُبطلُ عمله ؛ فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنَّ إنَّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإن الخففة من عوامل الأفعال » قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة ؛ فهي من عوامل الأسماء ، وإذا لم تقدر أنها مخففة من الثقيلة ؛ فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة في الأصل غير إن الخففة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه الخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام في إن الخفيفة في الأصل ، وإنما وقع في إن الخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

٢٥ — مسألة

[القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكن » كما يجوز في خبر

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٤٨٧/١) بتحقيقنا) وحاشية الصبان عليه (٢٦٠/١ بولاق) والتصریح للشيخ خالد الأزهری (٢٦٧/١ بولاق) وشرح ابن يعيش على المصطلح (ص ١١٣٥) ومغنی اللیب (ص ٢٣٣ و٤٩٢) وشرح ابن عقيل على الألفية (٣١٠/١ بتحقيقنا) وشرح الرضی على الكافية (٣٣٢/٢)

إنَّ ، نحو « مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرَأَ لَقَانَهُ » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكنَّ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكنَّ » النقلُ والقياسُ :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

١٢٩ — * وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدٌ ^(١) *

وأما القياس فلأن الأصل في « لكنَّ » إنَّ ، زيدت عليها لا والكاف ؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والماء في قول الشاعر :

١٣٠ — [٩٢] لَهْنِكَ مِنْ عَسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ
عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

١٢٩ — قد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١١٢١ و ١١٣٥)
ورضى الدين في شرح كافية ابن الحاجب (٣٣٢ / ٢) وشرحه البغدادى في الخزانة
(٣٤٣ / ٤) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٣٨٦) والأشموني (رقم ٢٦٥) وابن
عقيل (رقم ٩٩) وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف
له تنمة ولا سوابق أو لواحق ، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتاً كاملاً من غير عزو ، هكذا :

يلومونى في حب ليلي عواذلى ولكننى من حبا لعميد

والاستشهاد بالبيت في قوله « ولكننى لعميد » حيث قرن خبر « لكن » باللام التى
تدخل فى بعض المواضع لتفيد الكلام فضل تأكيد ، والبصريون يرون هذا شاذاً لا يجوز
القياس عليه ، والكوفيون يرونه سائعا جائزاً ، وتفصيل مقالة الفريقين فى أصل الكتاب
١٣٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل ه ن) ثانى بيتين ، ونسب روايتها إلى

الكسائى ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيت السابق عليه قوله :

وبى من تباريح الصبا لوعة قتيلة أشواقى ، وشوق قتيلها =

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف « ولكننى من حبا لعميد » .

(١٤ — الإنصاف ١)

== وأشد بيتا آخر يشترك مع بيت الشاهد في صدره ، ولم يعزه إلى معين أيضا ، وهو
بتمامه هكذا :

لهنك من عبسية لوسيمة على كاذب من وعدّها ضوء صادق
والاستشهاد بالبيت في قوله « لهنك لوسيمة » وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج
هذه العبارة

الأول: أنها في الأصل « لإنك » بلام تأكيد مفتوحة ثم إن المكسورة المهمزة المشددة
النون ، والأصل أن لام التوكيد التي تدخل على إن المكسورة تتأخر عن إن وما يليها ؛ فتدخل
على خبرها كما تقول « إن زيدا لمنطلق » أو على اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر كما في قوله
تعالى : (وإن لكم في الأنعام لعبرة) أو على ضمير انفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو
قوله سبحانه : (إن هذا هو انقص الحق) ولا يجوز أن تفتقر اللام بإن ، لكنه لما
أبدل المهمزة من إن هاء توهم أنها كلمة أخرى غير إن ، واللام في « لوسيمة » زائدة ، وهذا
معنى قول الجوهري : « وقولهم لهنك - بفتح اللام وكسر الهاء - فكلمة تستعمل عند
التوكيد ، وأصله لإنك ، فأبدلت المهمزة هاء ، كما قالوا في « إياك » : هياك ، وإنما جاز
أن يجمع بين اللام وإن وكلاهما للتوكيد لأنه لما أبدلت المهمزة هاء زال لفظ إن فنصار
كأنه شيء آخر » اه كلامه بحروفه ، وهذا المذهب ينسب إلى سيويه .

الرأي الثاني : ذهب جماعة من النحاة إلى أن أصل « لهنك » لاه إنك ، أي والله
إنك ، على نحو ما جاء في قول ذي الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك ، لأفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فنخزوني
أى لله ابن عمك ، ثم حذفت الالف والمهمزة من « إن » فصار لهنك ، وهذا مذهب
ينسب إلى الكسائي وكان أبو علي الفارسي يرجحه ، قال ابن جني تليذه « وفيه تعسف »
قال الجوهري : « وأشد الكسائي :

* لهنك من عبسية لوسيمة *

وقال : أراد الله إنك من عبسية ، حذفت اللام الأولى (يريد لام الجر) والألف من
إنك » اه ، وقد نسب المؤلف هذا الرأي إلى المفضل .

الرأي الثالث : أن أصله « والله إنك » حذفت الواو وإحدى اللامين من « والله »
وحذفت المهمزة من إن ، وهو رأي الفراء على ما قاله المؤلف ، وفيه من التعسف أكثر ==

فزاد اللام والهاء على إن ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ؛ فإن الحرف قد يوصلُ في أوله وآخره ، فما وصل في أوله نحو « هذا وهذاك » وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وكذلك نقول : إن قول العرب « كم مَالُكَ » إنها « ما » زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنَتْ ميمُها ، كما زيدت اللام على « ما » ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : « لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ » قال الشاعر :

١٣١ — يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ اسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ

== مما في الرأي الثاني. والصواب الأول. وقد ورد كثير آفي شعر العرب المحتج بهم ، من ذلك قول محمد بن مسلمة ، وأنشده ابن منظور ، وهو من شواهد الرضى ، وابن يعيش (١١٢٠) :

ألا ياسنابرق على قلل الحمى لهنك من برق على وسيم
وقال تلبد الضبي ، وكان أحد اللصوص على عهد عمر بن عبد العزيز :

لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما قلائص بين الجلهتين تروء
وقال خدش بن زهير العامري ، وهو صاحب شهد حيننا مع الرسول صلى الله عليه وسلم
لهنى لأشقى الناس إن كنت غارما لعاقبة قتلى خزيمة والحضر
وقال الشاعر :

لهنى لاشقى الناس إن كنت غارما لدومة بكرى ضيعته الأراقم
وقال الشاعر :

وقالت : ألا هل تقصم الحب موهنا من الليل ، إن الكاشحين حضور
فقلت لها : ما تطعميني أقتلد لمن الذى كلفتنى ليسير
وقال الآخر :

ثمانين حولاً لا أرى منك راحة لهنك في الدنيا لباقية العمر
وأنشد أبو زيد :

أبائنة حيي ؟ نعم وتماضر لهننا لقضى علينا التهاجر

١٣١ — أولاً : انظر للسألة ٤٠ ، ثم قول : أنشد ابن هشام هذا البيت في معنى اللبيب (رقم ٤٩٩ بتحقيقنا) ولم يتكلم السيوطي عليه مطلقاً ، وأنشده البغدادى في خزنة الأدب (٥٣٨ / ٢) أثناء شرحه للشاهد رقم ٤٣٦ من شواهد الكافية ، والبيت من شواهد ابن يعيش (ص ١٢٨٧) وشرح الكافية للرضى (ش ٥١٦) وشرحه البغدادى في الخزنة (١٩٧ / ٣) وهو أيضاً من شواهد الرضى في شرح الشافعية (ش ١١٠) وشرحه البغدادى بإيجاز (ص ٢٢٤ بتحقيقنا) و« أسلمتنى » هو من =

== قولهم « أسلم فلان فلانا » بمعنى خذله وتركه لأعدائه ، ويروى في مكانه « خلتني » أي تركتني ، ويروى « خلفتي » والهموم : جمع هم ، وهو الحزن ، وطارقت : أصلها من الطروق ، وهو المحيء ليلا ، وإنما خص الهموم بالطارقات لأنها في أكثر الأحوال تكون في الليل ، إذ هو الوقت الذي يغلو فيه بنفسه وأفكاره وهو واجهه ، والذي كسر بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذكرة ، وهي ضد النسيان . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم » فإن هذه اللام حرف جر ، والميم أصلها « ما » الاستفهامية حذف ألفها ثم سكنت الميم ، وللعلماء في كل واحد من حذف الألف وتسكين الميم كلام نلخصه لك فيما يلي : الأصل أن تبقى الكلمات - وبخاصة غير المتمكنة - على حالها ، فلا يتصرف فيها بحذف ولا غيره ، إلا أنهم رأوا « ما » تكون موصولة أحيانا واستفهامية أحيانا أخرى ، وأن إحداها قد تلتبس بالأخرى ؛ فلا يتبين للسامع إن كانت « ما » موصولة فيكون الكلام خبرا ، أو استفهامية فيكون الكلام إنشاء ، ورأوا أن أكثر ما يكون الالتباس في موضع الجر ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحالين ، فحذفوا ألف « ما » الاستفهامية في موضع الجر نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكرها) وقوله جلت كلمته (فناظرة به رجع المرسلون) وقوله تباركت أسماؤه : (لم تؤذوني) وقوله : (لم تقولون ما لا تفعلون) وأبقوا ألف « ما » للوصولة ، نحو قوله سبحانه : (لمسلم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) وقوله : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقوله : (يؤمنون بما أنزل إليك) وهل حذف ألف « ما » الاستفهامية حينئذ واجب أو غالب ؟ وهل هو عام في كل موضع وقعت فيه مجرورة أو خاص بما إذا كان الجار حرفا من حروف الجر ، فإن كان الجار اسما متمكنا - نحو « محمدا م جئت » - اختلف الحكم ؟ ظاهر عبارة الرضي أن حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة غالب لا لازم ، وهو ما صرح به الزمخشري في موضع من تفسيره ، وعبارة ابن هشام في اللغني صريحة في أن حذف هذه الألف واجب ؛ وذكرها شاذ ، وصرح بمثل هذا جار الله الزمخشري في موضع آخر من تفسيره ، وذكر اللبلي في شرح أدب الكاتب أن الحذف خاص بما إذا كان الجار حرفا ، وذكر ابن قتيبة أن الحذف خاص بما إذا ذكر مع ما لفظ شئت - نحو سل عم شئت - والمعول عليه من هذا الكلام أن حذف الألف من « ما » الاستفهامية أكثر من ذكرها . وقد كانت مجرورة المحل ، سواء أ كان الجار حرفا أم اسما ، وقد ورد ذكرها في جملة من الآيات ، منها قول حسان بن ثابت الأنصاري :

على ما قام يشتمني لثيم
تخزير تمرغ في رماد ؟

=

وقال بعض العرب في كلامه - وقد قيل له : منذ كم قَمَدَ فلانٌ ؟ - فقال : « كُنْذُ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ » فزاد الكاف في « منذ » ؛ فدل على أن الكاف في كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأَقِطَ ؟ فقال : كَهَيْنَ ، أى : يسير سهلاً ، فيزيدون الكاف ، فكذلك ها هنا : زِيدَتْ لا والكاف على إِنْ وحذفت الهَمْزَةُ لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً ، كما قالوا « لن » وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ، فصارت حرفاً واحداً ، فكذلك ها هنا ، وبلى أولى ، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهَمْزَةُ كان ذلك من طريق الأولى .

وقالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان أصلها لا أن ؛ لما جاز أن يقال : أما زيدا فلنْ أَضْرِبَ ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها » ؛ لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هلْ » لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال « زَيْدًا هَلَّا ضَرَبْتُ » ؟ فكذلك ها هنا .
والذى يدل على أن أصلها إِنْ على ما بيننا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز

= ومن ذلك قول كعب بن مالك الأنصاري :

إِذَا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سِرَاتِكُمْ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَنَمَّا يَكْثُرُ الْقَيْلُ
وَقَرَى . به في قوله تعالى : (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ) وأما إسكان الميم فهو حذف لفتحها ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، ونظيره قول ابن مقبل :

أَخْطَلْتُ لَمْ ذَكَرْتُ نِسَاءَ قَيْسٍ فَأَرَوْا عَنْ عُنْكَ وَلَا سَبِينَا

وقد ذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة من الكاف الجارة و« ما » الاستفهامية ، وقد حذفت ألف « ما » لدخول الجار عليها ، وسكن آخرها إجراء للوصل مجرى الوقف كما فعل ابن مقبل في قوله « لم ذكرت » وكما فعل صاحب البيت المستشهد به في قوله « لم أسلمتني » .

العطف على موضع إن ؛ فدل على أن الأصل فيها إن زيدت عليها لا والكاف ؛
فكما يجوز دخول اللام في خبر إن ؛ فكذلك يجوز دخولها في خبر لكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما [٩٣] قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما
أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا
المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد
فلام التأكيد إنما حسنت مع إن لاتفاقهما في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد
وأما لكن فخالفة لها في المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن
لأن إن تقع في جواب القسم ، كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما لكن
فخالفة لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام
في خبرها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* وَلَكِنِّي مِنْ حَبْأَ لَكَيْدٍ * [١٢٩]

فهو شاذ لا يؤخذ به لقائه وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب^(١)
وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ،
كما جاء في خبر إن ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه .

وأما قولهم « إن الأصل في لكن إن زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً
واحداً » قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .

قولهم « كما زيدت اللام والهاء في قوله :

* لَهْنِكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسِيَّةٍ * [١٣٠]

قلنا : ولا نسلم أن الهاء في قوله « لَهْنِكَ » زائدة ، وإنما هي مبدلة من ألف

(١) بل لا يعرف أوله ولا قائله .

إِنَّ ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه أَرَقْتُ ، وَهَرَحْتُ الدابة ، والأصل فيه أَرَحْتُ ، وَهَرَزْتُ الثوب ، والأصل فيه أَرَزْتُ ، وَهَبَرِيَّةٌ ، والأصل فيه إِبْرِيَّةٌ وهو الحَزَاز في الرأس ، وَهَرَدْتُ والأصل أَرَدْتُ ، وَهَيَّأَكَ ، والأصلُ إِيَّاكَ ، وقد قرأ بعض القراء : (هَيَّأَكَ نَعِيدُ) وقال الشاعر :

١٣٢ - فَهَيَّأَكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر :

١٣٣ - يَا خَالَ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطَيْتَنِي

هَيَّأَكَ وَحَنَوَاءَ الْغَنَمِ

١٣٢ - هذا البيت أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يعزها ولا عزاهما أحد شراحه ، والبيت الذي بعده هو قوله :

فما حسن أن يعذر المرء نفسه وليس له من سائر الناس عاذر

وقوله « إن توسعت موارده » وقع في رواية المرزوقي (ص ١١٥٢) « إن توسعت مداخله » والاستشهاد بالبيت في قوله « هَيَّأَكَ » فإن أصل هذا اللفظ « إِيَّاكَ » فأبدل من الهمزة هاء ، ونظيره قول الآخر . وأنشده ابن منظور (أيا) :

فانصرفت وهي حصان مغضبه ورفعت بصوتها هيا أبه

أراد أن يقول « أيا أبه » و « أيا » و « هيا » كلاهما حرف نداء ، إلا أن « أيا » أكثر استعمالاً من « هيا » فبدل كثرة استعمال « أيا » على أنها الأصل

١٣٣ - هذا بيت من الرجز ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن و) عن اللحياني عن الكسائي ، والحنوء - ومثلها الحانية - من الغنم : التي تلوى عنقها لغير علة ، وكذلك هي من الإبل ، وقد يكون ذلك عن علة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « هَيَّأَكَ » وأصله « إِيَّاكَ إِيَّاكَ » فأبدل من الهمزة هاء ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد مغنى اللبيب (رقم ١٨) :

فأصاح يرجو أن يكون حيا ويقول من فرح : هيا ربا

[٩٤] أراد إِيَّاكَ ، وقد قال الله تعالى : (وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ) قيل : أصله مؤيِّن فقلبت الهمزة هاء ، ولهذا قيل في تفسير (ومُهَيِّمًا عَلَيْهِ) حافظا عليه ، وقيل : شاهدا ، وقيل : رقيباً عليه ، وقيل : قَفَّاءً عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة في المعنى ؛ فدل على أن الهاء في « لِهْنَكِ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إِنَّكَ لَوْسِيمةٌ ، فحذفت الهمزة من إِنَّ ، والواو من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لَهْنُكَ ، والوجه الثاني - وهو قول المفضل بن سلمة - إن أصله لِهْنُكَ لَوْسِيمةٌ ، فحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ، فبقى « لَهْنُكَ » فسقط الاحتجاجُ به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه .

وأما قولهم « إن كم مَالِكٌ أصلها ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ، بل هذا شيء تدَّعَوْنَهُ على أصلكم ، وسنبين فسادَه في موضعه إن شاء الله تعالى ؛
وأما قولهم « إن لَنْ أصلها لا أَنْ » قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من لا [وأن] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فَلَنْ أَضْرِبَ ، ولو كان كما زعموا لما جاء^(١) ذلك ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إن الحروف إذا رُكِبَتْ تغيرَ حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كَهَلَا » قلنا : إنما تغير حكم هَلَا لأن هَلَا ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز أن يتغير حكمها ، وأما لَنْ فعنى النفي باقٍ فيها ؛ فينبغي أن لا يتغير حكمها ، فكان الفرق بينهما .

(١) ربما كان أصل العبارة « لما جاز ذلك » .

وأما قولهم « إنه يجوز العطف على موضع لكن كما يجوز العطف على موضع إن ؛ فدل على أن الأصل فيها إن » قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستثناء ؛ فجاز أن يعطف على موضعها كإن ؛ لأن إن إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل ؛ لأن كأن أدخلت في الكلام معنى [٩٥] التشبيه ، وليت أدخلت في الكلام معنى التمني ، ولعل أدخلت في الكلام معنى الترجى ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يحز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستثناء جاز العطف على موضعها كإن ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها .

والذى يدل على أن لكن مخالفة لإن في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو « لكن عندك زيدا » ، أو لكن في الدار لعمراً كما جاء ذلك في إن ، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نُقِلَ في شيء من أشعارهم دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها ، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى .

وبيان هذا وهو أن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام ؛ فكان ينبغي أن تكون مُقدَّمة على إن ، إلا أنه لما كانت [اللام] للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفي تأكيد ؛ فكان الأصل يقتضى أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلي

إِنَّ كَرِهُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا عَلَى الْاسْمِ كَرَاهِيَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ ، فَنَقُلُوهَا مِنْ
الْاسْمِ وَأَدْخُلُوهَا عَلَى الْخَبَرِ .

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إِنَّ أَنَّهَا لَمْ الْإِبْتِدَاءُ ،
ولام الْإِبْتِدَاءُ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ .

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل
بين إِنَّ واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو « إِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا ،
وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَعَمْرًا » قال الله تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً) .

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل ، وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم « لَكِنَّ »
إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ؛ دل على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها ؛
لأنه لو كان دخول اللام مع لَكِنَّ كدخولها مع إِنَّ لجاز أن تدخل على اسمها إذا
كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ؛ فلما لم يجوز ذلك دل على
فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

[٩٦] ٢٦ — مسألة

[القول في لام « لعل » الأولى ، زائدة هي أو أصلية ؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في « لعل » أصلية ، وذهب البصريون
إلى أنها زائدة .

انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني (١٨٨/٣ ش ٥٢٢) وشرح
التصريح للشيخ خالد (٣/٢) ولسان العرب (ع ل ل - ل ع ل) وشرح المفصل لابن
يعيش (١١٤٢ ص) وشرح الرضى على الكافية (٣٣٥/٢) وخزانة الأدب للبغدادى
(في شرح الشواهد ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨) (ج ٤ / ٣٦٨ - ٣٧٨)

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسىتموه » و « سألتونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولاويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدلّ على أن اللام أصلية .

والذي يدل على ذلك أيضاً أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو « زيدل » ، و« عبدل » ، و« فحلل » في كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأنها وجدناهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائي :

١٣٤ - وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا

يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

١٣٤ - أنشد ابن منظور هذا البيت (لعل) عن ابن بري ، ونسبه لنافع ابن سعد الغنوي ، واستشهد به موفق الدين بن يعيش (ص ١١٤٢) ولم يعزه ، والاستشهاد به في قوله « عل » حيث جاء بهذا الحرف ساقط اللام الأولى التي في « لعل » وقد ذكر المؤلف - بقلاعن البصريين - أن سقوط اللام في هذا البيت ونحوه يدل على أن هذه اللام زائدة في لعل ، وأن الأصل هو « عل » ولا يتم هذا الكلام لهم ؛ لأن الحروف بأنواعها ليست محلاً للتصريف بالحذف أو الزيادة أو غيرها ، ولأنه يجوز أن =

أراد لعل ، وقال العَجِير السَّلُولِي :

١٣٥ - لَكَ انْخَيْرُ عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً

تَمُرُّ ، وَسَهْوَاءٍ مِّنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

١٣٦ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدَلِّلُنَا اللَّهُمَّةَ مِّنَ لَّمَّاتِهَا

== يكون الأمر على عكس ما ذهبوا إليه ، وأن الأصل هولعل خذفت لامها الأولى في عل ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما أصلاً برأسه ، ولأن العرب قد تلعبت في لعل كثيراً ، فقد أبدلوا من عينها غينا فقالوا : لغن ، وأبدلوا عنها همزة ولامها الأخيرة نونا فقالوا : لأن ، وأبدلوا اللام الأخيرة نونا مع حذف اللام الأولى فقالوا : عن ، وزادوا على ذلك فأبدلوا العين همزة فقالوا : أن ، فلم يبق من حروفها الأصلية شيء ، وهذه كلها لغات من لغات العرب ، وليست إحداهن بأن تكون أصلاً أولى من غيرها .

١٣٥ - نسب المؤلف هذا البيت للعجير السلولي ، والسهواء - بفتح السين ، ممدودا - ساعة من الليل وصدر منه ، قاله ابن منظور ، والاستشهاد بالبيت في قوله « عل » وهو نظير ما ذكرناه في البيت السابق .

١٣٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدها ابن جني في الخصائص (١ / ٣١٦) وابن منظور (ع ل ل) ولم يعزها ، وأنشدها في (ل م م) ونسب الإنشاد للفراء وزاد بعدها :

* فستريح النفس من زفرائها *

والاستشهاد هنا في قوله « عل » قد جاء به المؤلف لثل ما جاء بالبيتين السابقين من أجله شاهداً لحجى عل ساقطة اللام الأولى مدعياً أن ذلك يدل على أن أصل لعل هو عل ، وقد بينا ما في ذلك في شرح الشاهد ١٣٤ ، والعجب العاجب ما حكاه . ابن منظور عن الكسائي أنه يروى قول الراجز « عل صروف الدهر » بجر صروف ، ويخرجه على أن العين واللام الأولى أصلهما « لعا » وهي الكلمة التي تقال للعائر دعاء له بأن يتعش ، حذف اللام الأولى ، فصار « عا » فأبدل من التنوين لاما فصار « عل » بفتح العين وسكون اللام ، واللام الثانية هي لام الجر ، وكأن الراجز قد قال ==

وقال الآخر :

١٣٧ — وَلَا تَهْنِ الْفَقِيرَ ؛ عَلَاكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

= « لما لصروف الدهر » وهو كلام يشبه الأحاجي . وهالكلام ابن منظور : « قال الكسائي : العرب تصير لعل مكان لما ، وتجعل لما مكان لعل ، وقال في قوله :

* عل صروف الدهر أو دولاتها *

معناها : عالصروف الدهر ، فأسقط اللام من لما لصروف الدهر ، وصير نون لما لما لقرب مخرج النون من اللام ، هذا على قول من كسر صروف ، ومن نصبها جعل عل بمعنى لعل ، فنصب صروف الدهر ، ومعنى لما لك أى ارتفاعا ، قال ابن رومان : وسمعت الفراء ينشد عل صروف الدهر (أى بالجر) فسأله : لم تكسر عل صروف ؟ فقال : إنما معناه لما لصروف الدهر ودولاتها ، فانخفضت صروف باللام ، والدهر بإضافة الصروف إليها ، أراد : أو لما لدولاتها ليدلنا من هذا التفرق الذى نحن فيه اجتماعا ولة من الملمات . قل : دعا لصروف الدهر ولدولاتها ؛ لأن لما معناه ارتفاعا وتخلصا من المكروه ، وألقى اللام وهو يريد بها ، كقوله

* لئن ذهبت إلى الحجاج يقتلنى *

أراد ليقتلنى » ا هـ . وهو كما ترى .

١٣٧ — هذا البيت من كلمة للأضبط بن قريع ، وقد رواها أبو علي القالى في أماليه ، وهو من شواهد معنى اللبيب (رقم ٢٥٧) والأشموني (رقم ٩٦٨) وأوضح المسالك (رقم ٤٧٦) وشرح الفصل (ص ١٢٤٢) وشرح الكافية في باب نونى التوكيد ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٨٨/٤ بولاق) والاستشهاد به ههنا في قوله « علَاكَ أَنْ تَرَكَعَ » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو ما بيناه في الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ » فإن أصله عندهم : لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ ، بنون توكيد خفيفة ، لحذف هذه النون الخفيفة تخلصا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد ، ولام التعريف في « الفقير » والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهى تريد بها ، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها ، سواء أكان بعدها ما كن أم لم يكن ، ولذلك نظائر كثيرة في كلام العرب ، منها قول الشاعر ، وأنشده أبو زيد في نوادره :

=

[٩٧] وقال الآخر :

١٣٨ — * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

== اضرب عنك الموم طارقهـ ضربك بالسيف قونس الفرس
فإنه أراد أن يقول : اضرب عنك الموم ، حذف النون تخفيفا وإن لم يكن بعدها
ساكن ، ومثله ما أنشد الجاحظ في البيان :

خلافا لقولي من فيالة رأيـ كما قيل قبل اليوم : خالف تذكرا
فقد أراد أن يقول : خالفن تذكر ، حذف نون التوكيد من « خالفن » وإن كان
بعدها متحرك ، وأبقى الفتحة على الفاء لتدل على النون ، ومثله ما أنشد أبو علي الفارسي :
إن ابن أحوص مغرور فبلغه في ساعديه إذا رام العلاصر
فقد أراد أن يقول « فبلغه » حذف نون التوكيد للتخفيف وهو يريد بها ، بدليل
أنه أبقى الفتحة ، ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل
أراد أن يقول « بلغن إخواننا » حذف نون التوكيد لقصد التخفيف وهو يريد بها ؛
بدليل إبقائه الفتحة على الغين ، وليس سبب الحذف هو قصد التخلص من التثنية
الساكنين لأن ما بعد الغين متحرك كما ترى ، ونظيره أيضا ما أنشد أبو زيد :
في أي يومى من الموت أفر في يوم لم يقدر أم يوم قدر
فقد أراد أن يقول : في يوم لم يقدرن - بتوكيد الفعل المضارع المبني للمجهول النفي بلم -
لكنه حذف نون التوكيد الخفيفة وهو يريد بها ، ولولا ذلك لسكن « يقدر » لكونه
مسيوقا بلم . وفي هذا القدر كفاية .

١٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٨٨/١) ونسبه إلى رؤبة ، وكذلك
نسبه الأعم الشنمري ، ولكنه لا يوجد في ديوانه . وهو من شواهد شرح الفصل
(ص ١١٤٢) والأشئوني (رقم ٢٥٢) ومعنى اللبيب (رقم ٢٤٨) وشرح رضى الدين
على الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٤٤١/٢) وابن جنى الحصاص
(٩٦/٢) والاستشهاد به ههنا في قوله « عللك » حيث أسقط اللام الأولى من لعل ، على نحو
ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت أيضا بقوله « عساكا »
ولهم في ذلك ثلاثة آراء : أولها مذهب أبى العباس البرد وأبى علي الفارسي ، وتلخيصه أن ==

وقالت أم التَّحِيْفِ وهو سعد بن قُرْطٍ :

١٣٩ — تَرَبَّصْ بِهَا أَيَّامَ عَلَّ صُرُوفِهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرٍ
أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عاريةً عن اللام في معنى إثباتها دللنا
ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أننا حكمنا بأن اللام في « زَيْدٌ لِّ ، وَعَبْدٌ لِّ ،
وَأَوْلَاكِ » وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه « زيد ، وعبد ، وأولئك »
وحكمنا بأن الهمزة في « التَّنْثُدُ لَّانَ » وهو الكابوس زائدة لأننا نقول في معناه

= « عسى » وهنا هي عسى الدالة على رجاء الخبر الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وهي فعل
ماضٍ ، والضمير المتصل بها باقٍ على أصله من كونه ضمير نصب ، لكن هذا الضمير هو
خبر عسى فهو مبني على الفتح في محل نصب ، واسمها محذوف أو هو ما يذكر بعد الضمير
في بعض التراكيب نحو قولك « عساك أن تزورنا » فالاسم هو الصدر المنسبك من أن
المصدرية ومدخولها . والمذهب الثاني : مذهب يونس بن حبيب وأبي الحسن الأخفش ،
وتلخيصه أن الضمير المتصل بعسى هو اسمها ، وهي عاملة الرفع والنصب ، وهذا الضمير
في هذا الموضع ضمير رفع لا ضمير نصب ، والمذهب الثالث : مذهب شيخ النحاة سيديوه
ومن تابعه ، وتلخيصه أن عسى في هذا البيت ونحوه ليست هي عسى التي ترفع الاسم
وتنصب الخبر ، بل هي هنا حرف ترج ونصب مثل لعل ، والضمير المتصل بها في محل
نصب اسمها ، وخبرها محذوف ، أي عساك تبق ، مثلاً . وقد أشبعنا القول في هذه المسألة
في شرحنا على الأشموني .

١٣٩ — قد نسب المؤلف هذا البيت لأم التحيف ، وتربص : ارتقب وانتظر ،
والجاحم : الشديد الاشتعال ، يقولون : جمر جاحم ، ونار جاحمة ، ومتسعر : ملتهب
متوقد . والاستشهاد من هذا البيت في هذا الموضع بقوله « عل صرُوفها » حيث أسقط
اللام الأولى من لعل ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

ونظير هذه الشواهد التي أئرها المؤلف ما أنشدَه موفق الدين بن عيش (١١٤٢) :

عل الهوى من بعيد أن يقربه أم النجوم ومن القوم بالعيس

وما أنشدَه ابن منظور ونسبه لمجنون بن عامر :

يقول أناس : عل مجنون عامر يروم سلوا ، قلت : إني لما ياءة

« النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون في « عَرَنْتِ » زائدة لأننا نقول في معناه « عَرَّتِ » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من الشواهد ؛ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف — نغى إنَّ وأخواتها — إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأنَّ أنَّ مثل مَدَّ ، وليت مثل لَيْسَ ، ولكن أصلها كَنَّ رَكِبَتْ معها لا كما رَكِبَتْ لومع لا فقليل ؛ لكنَّ ، وكان أصلها أنَّ أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عَلَّ وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إنَّ اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعلَّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأنَّ الثلاثية على ثلاثة أضرب : فَعَلَّ كضرب ، وفَعَّلَ كَمَكَّثَ ، وفَعَّلَ كَعَلِمَ ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فَعَّلَلَ نحو دَخَرَجَ وَسَرَهَفَ ، فكان يؤدى إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها ؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لكنَّ عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلاَّ أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات » قلنا : إنما حذف اللام من « لعلَّ » كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم ، ولهذا [٩٨] تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولعلَّنَّ ، ولعنَّ — بالعين غير معجمة — قال الشاعر :

١٤٠ — حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنَطَّقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقٌ وَلَعَنَّ — بالغين معجبة — وأنشدوا :

١٤١ — أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أُنْزِ الْحِيَامِ
وَرَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَعَلَّ ، وَغَلَّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم
حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . وكان حذف اللام أولى من العين — وإن كان أبعد
من الطرف — لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدي ذلك
إلى الاستئصال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أولأن اللام تكون في موضع ما من

١٤٠ — نقل البغدادى في الحزاة (٣٦٨/٤) تلخيص هذه المسألة عن كتاب
الإنصاف ، وقد ورد ذكر هذا البيت عنده محرفا ، والنطق — بزنة العظم — لابس للنطقة ،
والنطقة والنطق والنطاق : كل شيء شد الرجل به وسطه ، والعلق — بزنة العظم أيضا —
لعله أراد به التويذة ، وفي الحديث « من علق شيئا وكل إليه » ومعناه : من علق
على نفسه شيئا من التعاويذ والتأائم وأشبابها معتقدا أنها تجلب إليه نقما أو تدفع عنه
ضرا لم ينظر الله إليه . والاستشهاد بالبيت في قوله « لعن » فإن هذه لغة من لغات العرب
في « لعل » أبدلوا لامها الأخيرة الشددة نونا ، لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة .
١٤١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ل غ ن) ونسبه للفرزدق ، إلا أنه روى
صدره هكذا :

* قفا يا صاحبي بنا لعنا *

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وهي ثابتة في
ذيوئنه (٨٣٥) وفي النقاظ (ص ١٠٠٤ ط ليدن) ولكن رواية البيت فيها هكذا :
الستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الحيام
وعائجين : عاطفين ومائلين ، والعرصات : جمع عرصة ، وهي وسط الدار ، ويقال
لها أيضا : ساحة ، وباحة ، وبالة ، والحيام : جمع خيمة ، وهي بيت من خشب يظل
بالثام في المرتب لأنها أبرد ظللا من الأبنية ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعنا »
فإنها لغة في « لعنا » . وقد وقعت هذه الكلمة في لسان العرب بالغين المعجبة ، وفي النقاظ
بالعين المهملة ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الوجيين صحيحان ، وكل واحد منهما لغة .
(١٥٠ — الإنصاف ١)

حروف الزيادة وليس العين كذلك ، والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جَوَزُوا في تكسير فَرَزْدَقٍ وتصفيره فَرَّازِقَ وفَرَزِيقَ - بحذف الدال - ولم يجوزوا في تكسير جَحْمَرِش وتصفيره : جَحَامِشَ وجَحِيمِشَ - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومحيطها بدلا منها في مُرْدَانٍ ومُرْدَجِرَ ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فينا يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم « إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دلَّ على أنها زائدة كاللَّام في زَيْدٌ وَعَبْدٌ وأولئك » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم « إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل في لفظه » قلنا : لانسلم أنها عملت لشبه الفعل في لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه ؛ أحدها : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والثاني أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدته ، وكأن بمعنى شبهته ، ولكن بمعنى استدركت ، ولت بمعنى تمنيت ، ولعل بمعنى ترجيت ، [والثالث] أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل للماضى مبني [٩٩] على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التي تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزنٍ من أوزانه ، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نقضها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لَعَنَنِي » كما يقال « إِنَنِي ، وكَأَنَّنِي ، وَلَكِنَنِي ، وَلَيْتَنِي » إلا أن يحى ذلك قليلاً كما قال عُرْوَةُ بنُ الْوَرْدِ :

١٤٢ — دَعَيْني أَطُوفُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي أَفِيدُ غَنًى فِيهِ لِذِي الْحَقِّ مُحْمَلٌ
وذلك قليل .

وأما قولهم « إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكنَّ وهما حرفان فلأنَّ يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبه ، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ؟ فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه في زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم .

١٤٣ — البيت — كما قال المؤلف — لعروة بن الورد ، المعروف بعروة الصعاليك . وقوله « دَعَيْني » معناه اتركني ، ويروى « ذريني » وهو بمعناه ، وقوله « أطوف » أي أكثر الطواف والجولان ، ويروى في مكانه « أسير » بتشديد الياء — ومعناه أكثر السير ، والاستشهاد بالبيت في قوله « لعلني » حيث وصل نون الوقاية بلعل حين أراد أن يعملها في ياء المتكلم ، وقد زعم المصنف أن ذلك قليل ، وأن الكثير « لعلني » بترك النون ، وقد وردت عدة آيات كبيت الشاهد ، من ذلك قول حاتم الطائي ، وأنشده ابن منظور (ع ل ل) :

أرى جوادا مات هزلا لعلني أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا
ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد الأشتوني (رقم ٥٩) وابن عقيل (رقم ١٩) وابن الناطم في باب الضمير :

فقلت : أعيرائي القدوم لعلني أخطيها قبرا لأبيض ماجد
نعم حذف النون أعرف وأشهر ، وبه وحده ورد في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : (لعلني أبلغ الأسباب) وقوله : (لعلني أعمل صالحا فيما تركت) وقوله : (لعلني أتيسر منها بخبر) وقوله : (لعلني أطلع إلى إله موسى)

٢٧ - مسألة

[القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « عَلَيَّكَ ، وَدُونَكَ ، وَعِنْدَكَ » في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو « زَيْدًا عَلَيَّكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وَبَكْرًا دُونَكَ » .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيَّكُمْ) والتقدير فيه : عليكم كتاب الله : أى الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بـعليكم ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

١٤٣ - يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلْوَى دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
* يُذْنُونَ خَيْرًا وَيُجَدُّونَكَ *

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٥٢ بولاق) وحاشية الصبان على الأثموني (٣/١٧٧ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢/٦٤) .
١٤٣ - هذا الشاهد قد أنشده رضى الدين في باب أسماء الأفعال ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٣/١٥) وأنشده ابن يعيش (ص ١٤٤) وأنشده ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٨٥٩) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٦٤) وأنشده الأثموني (رقم ٩٣٨) وهو من كلام راجز جاهلي من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ونسبه الشيخ خالد الجارية من مازن ، والصواب ما قدمناه وأن الجارية روته وليس لها . والمأْمُوح - بالهمزة - هو الرجل يكون في جوف البرّ يملأ الدلاء ، فإن كان وقوفه على شفير البرّ ينزع الدلاء ويجذبها فهو مأْمُوح - بالتاء - ودونكا : معناه خذ، والاستنباهد به في قوله «دلوى دونكا» فإن ظاهره أن «دلوى» =

[١٠٠] والتقدير فيه : دُونَكَ دَلْوِي ؛ فِدْلُوِي فِي مَوْضِعِ نَصَبِ بَدُونِكَ ؛ فِدْلُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أَنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « عَلَيْكَ زَيْدًا » أَيْ أَلْزَمَ زَيْدًا ، وَإِذَا قُلْتَ « عِنْدَكَ عَمْرًا » أَيْ تَنَاوَلْ عَمْرًا ، وَإِذَا قُلْتَ « دُونَكَ بَكْرًا » أَيْ خَذْ بَكْرًا ، وَلَوْ قُلْتَ « زَيْدًا أَلْزَمَ ، وَعَمْرًا تَنَاوَلْ ، وَبَكْرًا خُذْ » فَقَدِمْتَ الْمَفْعُولَ لَكَانَ جَائِزًا ، فَكَذَلِكَ مَعَ مَا قَامَ مَقَامَهُ .

وأما البصريون فاحتجوا بِأَن قَالُوا : الدليل على أَنه لَا يَحْجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْظَادَ فَرَعٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ عَمَلَهُ لِقِيَامِهَا مَقَامَهُ ؛ فَيَنْبَغِي أَنَّ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ ؛ فَوْجِبَ أَنَّ لَا يَحْجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا وَصَارَ هَذَا كَمَا نَقُولُ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا غَيْرَ فِعْلٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ لَعَدَمِ تَصَرُّفِهِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ؛ إِذْ لَوْ قَالْنَا إِنَّهُ يَتَصَرَّفُ عَمَلُهَا ، وَيَحْجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتِهَا عَلَيْهَا لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفَرَعِ وَالْأَصْلِ ، وَذَلِكَ لَا يَحْجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْفُرُوعَ أَبَدًا تَتَحَطُّ عَنْ مَرَجَاتِ الْأَصُولِ .

== مفعول به مقدم لدونك ، وبهذا الظاهر أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وبنوا عليه قاعدة حاصلها أَنه يحوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، حملا على الفعل ؛ لِأَنَّ اسمَ الفعل إِنَّمَا عَمِلَ لِكَوْنِهِ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ يَحْجُوزُ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ تَمَامِ حَمْلِ اسْمِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ أَنَّ يَحْجُوزُ فِي اسْمِ الْفِعْلِ مَا جَازَ فِي الْفِعْلِ خُصُوصًا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ فِي مِثْلِ هَذَا الشَّاهِدِ ، وَلَمْ يَرْتَضِ الْبَصَرِيُّونَ هَذَا ، وَقَالُوا : إِنْ الْبَيْتَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا أُخْرَى مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ مِنْهَا أَنَّ يَكُونُ « دَلْوِي » مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِّرُهُ اسْمُ الْفِعْلِ ، وَمِنْهَا أَنَّ يَكُونُ « دَلْوِي » مُبْتَدَأً وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ اسْمِ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ ، وَالرَّابِطُ ضَمِيرُ مَنْصُوبٍ بِدُونِكَ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّحْدِيدُ : دَلْوِي دُونَكُمْ ، كَمَا نَقُولُ : دَلْوِي خَذْ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ هَذَا التَّخْرِيجَ لِأَنَّهُ لَا يَحْجِزُهُ ، وَمِنْهَا أَنَّ يَكُونُ دَلْوِي خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، ثُمَّ قَالُوا : إِنْ الْبَيْتَ الْوَاحِدَ لَا تُثَبِّتُ بِهِ قَاعِدَةٌ ، فَلْيَكُنْ هَذَا الْبَيْتُ شَاذًا إِنْ لَمْ يَقْبَلُوا تَأْوِيلَهُ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ «عليكم» ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاباً الله عليكم ، وإنما قُدِّرَ هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه ، كما قال الشاعر :

١٤٤ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ

مِنْهُ ، وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمَحْمَلِ

١٤٤ — هذا البيت لأبي كبير الهذلي ، يقوله في تأبط شرا وكان أبو كبير زوج أمه يصفه بالضمور ، والبيت من شواهد سيويه (١٨٠/١) والأشموني (رقم ٣٢٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٥١) والبيت من قصيدة لأبي كبير ثابتة في شعر الهذليين (٨٨/٢) وقد اختار أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة أبياتا من هذه القصيدة يقع بيت الشاهد ثامنها ، وانظر بعد ذلك خزنة الأدب للبغدادى (٤٦٦/٣ و ١٦٥/٤) و«إن» في قوله « ما إن يمس » زائدة ، ومعنى البيت : ما يمس الأرض منه - إذا نام - إلا جانبه وحرف ساقه ، وذلك لأنه مطوى ضامر غير مبین وهضم الكشح غير ثقيل ؛ فهو لا ينسبط على الأرض ولا يضع أعضائه كلها عليها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « طى الحمل » حيث نصبه بـ «عامل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والمؤلف رحمه الله يقدر هذا العامل فعلا ، وكأن الشاعر على هذا قد قال : قد طوى هذا الفقى طى الحمل ، وهو تابع في هذا لشيخ النحاة سيويه وشرح كلامه ، قال سيويه : « وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت ، يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله :

* ما إن يمس الأرض . . . البيت *

صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « اه . وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب طى الحمل بإضمار فعل دل عليه ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لا نطواء كسحه وضمير بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى الحمل ؛ فسبه في طى كسحه وإرهاق خلقه بحمالة السيف ، وهى الحمل ، وزعم أنه إذا اضطلع نائما بنا بطنه عن الأرض ، ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه » اه بحروفه .

فقوله « طَيَّ الْمِحْمَلِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مُقَدَّر ،
 والتقدير فيه : طَوَّى طَيَّ الْمِحْمَلِ ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من
 قوله « مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قُدِّرَ هذا
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
 وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك
 مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه : كتاباً الله عليكم ،
 ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا
 السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ) فَتَصَبَّ (صُنِعَ) على المصدر بفعل مُقَدَّر ، وإنما قدر هذا
 الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم [١٠١] عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صَنَعَ
 صنعاً الله ، وحذِفَ الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل
 كما يضاف إلى المفعول ، وقال الراعي :

١٤٥ - دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا

تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ الطَّيَا ، ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي

وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا

١٤٥ - هذان البيتان من شواهد سيبويه (١٩١/١ و ١٩٢) وقد نسبهما في صدر
 الكتاب إلى الراعي ، وكذلك نسبهما الأعم إلىه ، ودأبت : أراد لزمت السير وجدت
 فيه ، ومصح الظل : أى ذهب ، والوجيف : سرعة السير ، قل الأعم : « الشاهد فيه
 نصب وجيف الطايا على المصدر المؤكد لمعنى قوله دأبت ؛ لأنه بمعنى واصلت السير وأوجفت
 الطي ، أى سمعتها الوجيف وهو سير سريع ، وصف أنه واصل السير إلى الهجرة ثم
 نزل مبردا بأصحابه ثم راح سائرا ، ومعنى قوله إلى أن ينبت الظل إلى أن يأخذ في الزيادة
 بعد زوال الشمس وينمو ، يقال : نبت لفلان مال ، إذا نما وزاد ، والآل : الشخص ،
 ومعنى يَمْصَحُ يذهب ، يريد عند قائم الظهيرة ، والطايا : الرواحل ؛ لأنها تعطى أى تستعمل =

فنصب « وَجِيفَ » على المصدر بفعل مُقَدَّرٍ على ما تقدم ، وأضاف المصدر إلى العاقل ، وقال لبيد :

١٤٦ — حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَبًا طَلَبَ الْمُعَقَّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال : طلباً المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « المظلوم » بالرفع حملاً للوصف على الموضع ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحْصَى ، قال الله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) فأضاف المصدر

= ظهورها ، والمطا : الظهر ، ومعنى أبردتم : دخلتم في برد العشي ، وتروحوا : سيروا رواحاً « اه كلامه .

١٤٦ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري - كما قال المؤلف - وهو في وصف حمار وحش وأنته شبه به ناقته ، وقد أنشده الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان (ع ق ب) وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٠) وأوضح المسالك (رقم ٣٦٩) وابن عقيل (رقم ٢٥٤) ورضي الدين في باب المصدر ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٤١/٣) وتهجر : سار في وقت الهجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر ، والرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجباً : أزعجها ، والضمير المستتر يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز للتصل يعود إلى الأثن ، والمعقب : الذي يطلب حقه مرة عقب مرة ولا يتركه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « طلب المعقب » فإن هذا مصدر تشبيهي منصوب على أنه مفعول مطلق مضاف إلى فاعله ، وأصل الكلام : وهاجبها طالبا إياها طالبا غير منقطع مثل طلب المعقب حقه ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم جاء بمفعوله بعد ذلك ، بدليل أنه رفع « المظلوم » لكونه نعتاً للمعقب ، وقد ورد نظير ذلك في أفصح الكلام ، في قول الله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضاً) فدفع مصدر ، وقد أضيف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، ثم أتى بعد ذلك بمفعوله ، وهو الناس ونظير هذا البيت - في إضافة المصدر إلى فاعله والإتيان بعد ذلك بمفعوله - قول ابن الإطنابة وفيه ما ذكر ثلاث مرات .

أبت لي عفتي ، وأبى بلائي . وأخذني الحمد بالثمن الربيع
وإقحامني على المكروه نفسي وضربني هامة البطل للشيع

إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربني زيداً قائماً ، وأكثرتُ شرِّي السويقَ مَلْتُوتًا » وقال الشاعر :

١٤٧ — فَلَا تُكْثِرَا لَوِي ؛ فَإِنَّ أَخَاكُمَا

بَذِرْكَرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلِّعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير في « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

١٤٨ — أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبِ

قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِيقِ

١٤٧ — الذكري - بكسر الهمزة وسكون الكاف - اسم مصدر بمعنى التذكري ، ويجوز أن يحمل عليه قوله تعالى : (وذكر فإن الذكري تنفع المؤمنين) ومولع : هو الوصف من « أولع فلان بكذا - بالبناء للمجهول » إذا لج به وأغرى به ، والمصدر الإيلاج ، والاسم الولوع - بفتح الواو - والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « بذكراه ليلي العامرية » فإن الذكري ههنا اسم مصدر يدل على معنى المصدر ويعمل عمله ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله وهو ضمير الغيبة المتصل العائد على الأخ ، ثم أتى بعد ذلك بفعول المصدر - وهو قوله ليلي العامرية - ونظيره قول حسان بن ثابت الأنصاري :

لأن ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

فإن « ثواب » اسم مصدر بمعنى الإثابة ويعمل عمل المصدر ، وقد أضافه إلى فاعله ، وهو لفظ الجلالة ، وأتى بعد ذلك بفعوله وهو قوله « كل موحد » ومن يروي « جنانا » بالنصب يجعله مفعولاً ثانياً ويكون خبر « إن » محذوفاً ، أي لأن ثواب الله كل موحد جنانا موصوفة بأنها من الفردوس وبأنه يخلد فيها حاصل ؛ ومن رفع « جنان » فهو خبر إن . ١٤٨ — هذا البيت من كلام الأقيشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، أحد بني عمرو بن أسد ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٦٨٨) وقد أنشده ابن منظور (ق ق ز) أول ثلاثة أبيات . والتلاد - بزنة الكتاب - كل مال ورثته عن آبائك ، ومثله اتاله ، والتلید ، ويقابله الطارف والطريرف ، ويقال كل منهما على ما استحدثته من المال ، والنشب - بفتح النون والشين جميعاً - العقار ، أو المال الأصيل من ناطق وصامت ، والقرع : الضرب ، والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي القدح الذي يشرب فيه ، ويروي « القوارير » وهو جمع قارورة ، وهي الزجاجية ، ويراد بها هنا الكأس المتخذة =

فأضاف المصدر إلى « التواقيز » وهو فاعل فيمن روى « أفواه » منصوبا ، ومن روى « أفواه » بالرفع جعله مضافا إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا .

وأما البيت الذي أنشدوه :

* يَا أَيُّهَا لَسَّامُ دَلْوِي دُونَكَ * [١٤٣]

فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله « دَلْوِي » ليس هو في موضع نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّرٌ ^(١) ، والتقدير فيه : هذا دَلْوِي دُونَكَ . والثاني : أنا نسلم ^(٢) أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون

من الزجاج ، والأبريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن له عروة فهو كوز ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع التواقيز أفواه » وهذه العبارة تروى بنصب « أفواه » ورفعا ؛ فمن نصب فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى فاعله ثم بعد ذلك أتى بمفعوله ، ومن رفع فقد جعل القرع مصدرا مضافا إلى مفعوله ثم أتى بعد ذلك بفاعله ، وكل من الوجهين صحيح من جهة العربية ومن جهة المعنى ؛ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله كثيرا كما في الشواهد السابقة وما أثناه معها ، وأضيف إلى مفعوله ثم أتى بفاعله كما في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فإن الحج مصدر مضاف إلى مفعوله الذي هو البيت وقد جرى بعده بفاعله وهو قوله سبحانه من استطاع .

ومن الأول — زيادة على ما أثناه — قول الشاعر ، وهو الأشجعي :

وعدت وكان الخلف منك سجيّة موايد عرقوب أخاه يترب

وقد جاء في القرآن الكريم من ذلك قول الله تعالى : (كذركم آباءكم) ومنه قوله سبحانه : (تخافونهم كيف تكفكم أنفسكم) ومن شواهد ذلك في اسم المصدر قول القطامي :
أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الزتاعا

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجهز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ؛ لذلك لم يذكر هذا الوجه ، وقد نهناك إلى ذلك في شرح الشاهد .

(٢) في ر « أنا لا نسلم — إلخ » ولا يصح مع ما بعده .

منصوباً بدُونِكَ ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : حَذُّ دُلُوى دُونِكَ ،
و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدّر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها [١٠٢] عليها كالفعل »
قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل ^(١) الذى قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق
فى الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف فى نفسه فَتَصَرَّفَ عَمَلَهُ ، وأما [هذه]
الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أُعْلِمَتْ لقيامها مقام الفعل ،
وهى غير متصرفة فى نفسها ؛ فينبغى أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز
تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

٢٨ - مسألة

[القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟] ^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفَرَّعَ عليه ، نحو
« ضَرَبَ ضَرْبًا ، وقَامَ قِيَامًا » وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر
وفَرَّعَ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأنَّ
المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا عتلا له ، ألا ترى أنك تقول « قَاوَمَ قَوَامًا »

(١) فى ر « الفعل التى » وليس بشيء .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأئمنونى (٣٤١ / ٢) وحاشية الصبان
(٩٦ / ٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٩٣ / ١ بولاق) وشرح الرضى
على الكافية (١٧٨ / ٢) وشرح ابن عيش على الفصل (ص ١٣٥) وأسرار العربية
للمؤلف (ص ٦٩ ليدن)

فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قَامَ قِيَامًا » فيعتل لا اعتلاله : فلما صح لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » فتنصب ضربًا بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُدْكَرُ تأكيذاً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذا ، فلم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لا استحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفاعل^(١) وضع له فعلٌ ويُفَعَّلُ ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال « إِنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا سُمِّيَ مَصْدَرًا لِمَصْدُورِ الْفِعْلِ عَنْهُ ، كَمَا قَالُوا لِلْوَضْعِ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْإِبْلُ مَصْدَرًا لِمَصْدُورِهَا عَنْهُ » لأننا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدراً لأنه مَصْدُورٌ عن الفعل ، كما قالوا « مَرَّ كَبٌّ فَأَرَهُ ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ » أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لَكُمْ بِتَسْمِيَّتِهِ مَصْدَرًا .

(١) كذا ، وزجج أن الأصل « والفعل وضع له - إلخ »

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطلقٍ ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوهُ يَشْتَرِكُ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ، لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، فلما لم يتعين لهم زمانٌ حَدُوثِهِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ اشْتَقَوْا لَهُ مِنْ لَفْظِهِ أَمْثَلَةً تَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْأَزْمَنَةِ ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمانٍ مِنَ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واجد نحو الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصُور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه الضَّرْبُ ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل [١٠٤] والفعل

فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المَصْوَغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المَصْوَغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعلُ فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سَنَنِ في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل . ومنها من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ^(١) ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صَدَرَ [عنه] وهذا دليل لا بأس

(١) في الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشئ .

به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسند ذكر فساد في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتزل لا اعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لا عِلَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحا نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لا في فروعها .

الثاني : أنا [١٠٥] نقول : إنما صح لصحته واعتل لا اعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية^(١) والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُّ » والأصل فيه يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُّ ، وَنَعِدُّ ، وَتَعِدُّ » والأصل فيها أَوْعِدُ وَنَوْعِدُ وَتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملا على يَعِدُّ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُّ ، وكذلك قالوا « أَكْرِمُ » والأصل فيه أَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استغفالا لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤْكَرِمُ ، وَتُؤْكَرِمُ ، وَيُؤْكَرِمُ ، كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ أَهْلَ لَأَنْ يُوْكَرِمَا* [١]

فحذفوا الهمزة - وإن لم يجتمع فيها^(٢) همزتان - حملا على أَكْرِمُ ؛ لِيجزى البابُ على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِمُ ، فكذلك ما هنا .

(١) في نسخة « الأصل » :

(٢) « فيها » أى في الكلمة التي هي « يؤكرم » .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :
أحدهما : أننا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثاني : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْباً » أى أوقع ضرباً ، كقولك « ضَرَبَ زَيْدٌ » في كونها مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « أَضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُدْكَرُ تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت [١٠٦] « جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زَيْدًا الثاني يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها » ، قلنا : خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل

فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طَيْرٌ عِبَادِيدٌ » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طَيْراً أَبَايِلَ » قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَايِلَ) أى جماعاتٍ فى تفرقة وهو جمع لا واحده فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْيُولٌ ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْيِلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبْيُولاً وإيبلاً قياساً وحملًا ، لاستعمالا ونقلًا ، واختلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلَهُ ، وَيُونَهُ ، وَيُونَهُ ، وَيُونَهُ ، وَيُونَهُ ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَمَرْحَبًا ، وَسَقِيًا ، وَرَغِيًا ، وَأَفَّةً ، وَتَفَّةً ، وَتَعَسًا ، وَنَكَسًا ، وَبُؤْسًا ، وَبُعْدًا ، وَسُحْقًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا ، وَجَدْعًا ، وَعَقْرًا ، وَخَيْبَةً ، وَدَفْرًا ، وَتَبًّا ، وَبَهْرًا » .

قال ابن ميادة :

١٤٩ — تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَدْبِعُونَ مُهْجَتِي

بِحَارِيَّةٍ ، بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

١٤٩ — هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد — كما قال المؤلف —

وقد أنشده ابن منظور (ف ق د — ب ه ر) ونسبه إليه فى المرتين ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٥٧) وتفاقد قومى : يريد فقد بعضهم بعضًا ، وقد اختلف أهل اللغة فى تفسير قوله « بهرا » فقال قوم : أراد خيبة لهم ، وقيل : أراد تعسا لهم ، وقيل : معناه غلبة لهم وقهرًا ، أى غلبوا وقهروا ، قل الأعلم : « يقول : فقد بض قومى بعضا حيث لم يعينونى على جارية شغفت بحبها ، وعرضونى لتلف مهجتي حبالحا ، فغلبوا غلبة ، وقهرهم » (الإنصاف — ١٦)

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فلتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعِلٍ ، والفعل وضع له فَعَلٌ وَيَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضَرْبُ والقَتْلُ ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو لإخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان

= العدو قهراً ، وقوله بعدها : أي بعد هذه الفعلة « اه . والاستشهاد بالبيت في قوله « بهرا » فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التي لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لا فعل له مثل به ووج فلا صحة لهذا الكلام ؛ لأن « بهرا » ليس مثل هذين في أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم « بهره بهره » أي غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوباً بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوباً ، وهذا هو الصواب ، وهو الذي ذكره سيويه ، واسمع إلى عبارة سيويه « هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك خيبة ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وأفة ، وثقة ، وبهدا ، وسحقا ، ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسا ، ونحو قول ابن ميادة .

* تفادق قومي ... البيت *

وقال [عمر بن أبي ربيعة المخزومي] :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرا عدد النجم والحصى واتراب « اه
يقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضة الحصى ؛ لأن من غرضه أن يقول : إن لنا في العسرية مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر مأخوذ من الفعل ؟ وهل ثمة فرع ليس له أصل ؟ ولو أنه اقتصر على وبه ووجع ووييه ووييه تم له الكلام ؛ لأن هذه مصادر لم يستعمل العرب لها أفعالا ، فأعزف هذا ، ولا تكن أسير التقليد

معين ، ومن الحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيد » [١٠٧] قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، قولهم « إن المراد به المفعول ، لا الموضع » ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أى مركوب فاره ومشروب عذب قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه . والثاني : أن قولهم « مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ووضع الشرب ، ونسب إليه الفراحة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال « جرى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم « بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكان آمِنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازا ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) وقال تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَسْكُورٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) فأضاف المسكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم « ليل نائم » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

١٥٠ — لَقَدْ لُئِمْنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى

وَنَمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

١٥٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه (٥٥٣) وهى إحدى النقااض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت في النقااض (ص ٧٥٣ رن) والبيت من شواهد الإيضاح للقزويني (ص ٢٧ بتحقيقنا) والسرى — بضم السين مقصورا ، بزة الهدى — السرى ليل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وما ليل المطي » =

أى بَمَنُومٍ فيه ، ومنه قولهم « يَوْمٌ فَاجِرٌ » فأضافوا الفُجُورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

١٥١ - وَلَمَّا رَأَيْتُ أَخْيِلَ تَتَرَى أَثَانِيًا

عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْسُ فَاجِرُ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عذب »

== بنائم » حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائما بسبب كونه ظرفا يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الإسناد المجازي في كلام جرير نفسه عدة مرار ، منها قوله يهجو البراجم :

وما علم الأقوام أسرق منكم والألم لؤما منك قيس البراجم

لقد أمن الأعداء أن تفجعهم وما ليل جار حل فيكم بنائم

ومنها قوله في ربيعة :

باتت ربيعة لا تعرس ليلها عنى ، ولى عن ربيعة نائم

ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضا (ص ٢٦) :

* فنام ليلي وتبلى همى *

١٥١ - لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و « ترى » من المواترة ،

وهى التتابع ؛ فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « نخمة » و « تكلة » فإن أصل

هذه التاء واو ، وفي القرآن الكريم : (ثم أرسلنا رسلنا تترى) قالوا : هو من المواترة

وهى تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن العرب

من ينونها فيجعل ألفها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث

مثل ألف سكرى وغضبي . وقالوا « جاءت الخيل تترى » يريدون جاءت متقطعة . وقوله

« أنائج » هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا « فرس وثيج » يريدون أنه قوى ، وقيل :

مكتنز ، جمعه على وثائج ، ثم أبدلوا من الواو همزة فقالوا « أنائج » . والاستشهاد من

هذا البيت في قوله « أن اليوم أحسن فاجر » حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه

ظرفا زمانيا يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه القَرَاهة والمَذُوبَةُ للمجاورة على ما بيننا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

[١٠٨] ٢٩ — مسألة

[القول في عامل النَّصْبِ في الظرفِ الواقعِ خبراً ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك : « أَمَامَكَ زيدٌ » حَلٌّ أَمَامَكَ ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استَقَرَّ أَمَامَكَ ، وعمرو استقر وراءك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أَمَامَكَ ، وعمرو مستقر وراءك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد قائم ، وعمرو منطلق » كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أَمَامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » لم يكن أَمَامَكَ في المعنى هو زيد ، ولا وَرَاءَكَ في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٢٦٥/١) بتحقيقنا (وحاشية الصبان ١٩٣/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١٩٨/١ وما بعدها) وشرح الفصل (ص ١١٠) وشرح رضى الدين على الكافية (٨٣/١)

المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك « زيد أَمَانُكَ ، وعمرو ورائك » : في أَمَانِكَ ، وفي ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى « في » وفي : حرف جرٌّ ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك « عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو » ولو قلت « من زيد » أو « إلى عمرو » لم يحز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ؛ فدلَّ على أن التقدير في قولك « زيد أَمَانُكَ ، وعمرو ورائك » زيد استقر في أَمَانِكَ ، وعمرو استقر في ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف ، كما هو مُقَدَّرٌ مع الحرف .

[١٠٩] وأما مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل أسَمٌ يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ^(١) ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .

والصحيح عندي هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل ؛ فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ماهو الأصل في العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ماهو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

(١) لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، ومالا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه . وأيضا لأن الاسم مفرد ، والفعل مع فاعله جملة ، والمفرد أصل ، والجملة فرع عليه .

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلةً للذي ، نحو :
« رَأَيْتُ الَّذِي أَمَامَكَ ، وَالَّذِي وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك ؛ والصلة لا تكون إلا جملة
فلو كان المقدّر اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفرداً ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير
لا يكون جملة ، وإنما يكون مفرداً ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون
المقدّر الفعل الذي هو استقرّ ، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ؛ فدل على ما بيناه .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن خبر المبتدأ في المعنى هو
المبتدأ ، وإذا قلت « زيد أمامك ، وعمر وراءك » فأمامك ليس هو زيد ، ووراءك
ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف » قلنا : هذا
فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونهُ مخالفاً للمبتدأ لكان
[المبتدأ] أيضاً يجب أن يكون منصوباً ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف
مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين
فصاعداً ؛ فكان ينبغي أن يقال « زيدا أمامك ، وعمرًا وراءك » وما أشبه ذلك ؛ فلما
لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعالب : « إنه ينتصب بفعل محذوف غير
مقدر ، إلى آخر ما قرر » ففساد أيضاً ؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً
بفعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديرًا ، والفعل لا يخلو ، إما أن يكون مظهرًا موجودًا
أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود
كان معدومًا من [١١٠] كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملاً ، وكذا يستحيل في
الحسيّات الفعلُ باستطاعة معدومة ، والمشىُ برجلٍ معدوم ، والقطعُ بسيفٍ معدوم ،
والإحراق بنارٍ معدومة ؛ فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصبُ بعاملٍ معدومٍ
لأن العال النحوية مشبهة بالعلل الحسية . والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه
لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العال النحوية ، فكان فاسداً .
والله أعلم .

٣٠ — مسألة

[القول في عامل النصب في المفعول معه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيلة » . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بس الخشبة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب « مع » في نحو « جئت معه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن موعجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جئت زيد وتمررت » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف نحو : « زيد خلقك » وما أشبه ذلك .

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدي إلا أنه قوي بالواو فتعدي إلى الاسم فنصبه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٣٩٥/٢) وحاشية الصبان (١١٩/٢) وتصريح الشيخ خالد (٤١٥/١) وشرح المفصل (ص ٢٢٢ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١٨٠/١)

كما عُذِّي بالهمزة في نحو «أُخْرِجْتُ زَيْدًا» وكما عُذِّي بالتضعيف نحو «خَرَجْتُ المتاع» وكما عُذِّي بحرف الجر نحو [١١١] «خَرَجْتُ بِهِ» إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع «مَعَ» خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان : العطف ، والإتياع ؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للإتياع ، وكذلك همزة الخطاب في «هَاءُ يَارْجُلُ» فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف ، ونظير ما نحن فيه من كل وَجْهٍ نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إلا» فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ما ذهب إليه الرَّجَّاج من أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير ولأبْس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمَلٍ مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عَمَلٍ مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يُجْعَلُ ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعاقب على العلة ضد المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إلى يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب «مَعَ» فضعيف أيضاً ؛ لأن «مَعَ» ظرف ، والمفعول معه في نحو «اسْتَوَى الماءُ وَاتَّخَذَ البردُ والطَّيَالِسَةُ» ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ يخالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : « ماقام زيد لكن عمرتو ، وما مررتُ بزيد لكن بكرى » وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لكن يلزم [١١٢] أن يكون مابعدا مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزم العطف فى النفي عندنا أو جازبها العطف فى الإيجاب عندكم ؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون مابعدا إلا منصوبا لخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع « لكن » - وهو حرف لا يكون مابعدا إلا مخالفا لما قبله - فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون مابعدا مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضا يبطل بلا فى قولك « قام زيد لا عمرتو ، ومرتُ بزيد لا عمرتو » وما بعد « لا » يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ؛ فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وقولهم « إن الفعل المتقدم لازم ؛ فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بتقوية الواو ؛ فخرج عن كونه لازما على ما بينا ، فلا نعيده هاهنا ، والله أعلم .

٣١ - مسألة

[القول فى تقديم الحال على الفعل العامل فيها ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ^(٢) ، نحو : « ركبنا جاء زيد » ويجوز مع المضمَر ، نحو « ركبنا

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأشموني (٦٢/٣) بتحقيقنا) وحاشية انصان (١٥٩/٢) بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٤٥٨/١) وشرح المفصل (ص ٢٣٤) ومابعدا) وشرح الرضى على الكافية (١٨٧/١)

(٢) يريد إذا كان صاحب الحال - الذى هو فاعل الفعل مثلا - اسما ظاهرا

جِئْتُ . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رَأَيْتُ كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ » كان في « رَأَيْتُ » ضميرٌ زَيْدٌ ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز . وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلاً نحو « رَأَيْتُ كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ » للنقل والقياس :

أما النقل فقولهم في المثل « شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ ^(١) » فشَتَّى : حال مُقَدِّمَةٌ على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم « عَمْرَأُ ضَرَبَ [١١٣] زَيْدٌ » فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم ، قال الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا

يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا [٣٠]

فالهاء في « عِلَاتِهِ » تعود إلى « هَرَم » لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير :

(١) انظر المثل ١٩١٤ في مجمع الأمثال (١ / ٣٥٨ بتحقيقنا) .

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا هَرَمًا عَلَى عِلَاتِهِ ، فَلَمَّا كَانَ «هَرَمًا» فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالضَّمِيرِ فِي تَقْدِيرِ التَّأخِيرِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ «فِي أَكْفَانِهِ لَفَّ الْمَيْتُ» وَمِنْ أَمْنَاهُمْ «فِي بَيْتِهِ يُوَاتِي الْحَكَمُ»^(١) وَتَرَعُمُ الْعَرَبُ أَنْ أَرْنَبًا وَجَدَتْ كَمْرَةً فَاخْتَلَسَهَا ثَعْلَبٌ مِنْهَا ، فَاخْتَصَمَا إِلَى ضَبٍّ ، فَقَالَتِ الْأَرْبُ : يَا أَبَا الْحُسَيْلِ ، قَالَ الضَّبُّ : سَمِعِمَا دَعَوْتُمَا ، قَالَتْ : أَتَيْنَاكَ لِتَحْكُمَ بَيْنَنَا ، قَالَ : عَادِلًا حَكَمْتُمَا ، قَالَتْ : فَاخْرُجْ إِلَيْنَا ، قَالَ : فِي بَيْتِهِ يُوَاتِي الْحَكَمُ ؛ فَالضَّمِيرُ فِي «فِي بَيْتِهِ» يَعُودُ إِلَى «الْحَكَمِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُفْنِي عن الإِعَادَةِ هَاهُنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٢ — مسألة

[هل يَقَعُ الْفِعْلُ الْمَاضِي حَالًا]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالًا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه «قَدْ» أو كان وصفًا لمُحذوف فإنه يجوز أن يقع حالًا . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعلُ الماضي حالًا النقلُ والقياسُ :

أما النقلُ فقد قال الله : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فحَصِرَتْ : فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : [١١٤] حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والدليل

(١) انظر المثل رقم ٢٧٤٢ من مجمع الأمثال للميداني

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل (ص ٢٤٦ وما بعدها) وشرح الرضى

على الكافية (١٩٥/١) وخزانة الأدب (٥٥٢/١) بولاق

على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أو جاؤكم حصرة صدوهم) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الخضرمي والمفضل عن عاصم ، [و] قال أبو صخر الهذلي :

١٥٢ — وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ نَفْضَةٌ

كما أنْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فبَلَلَّةَ : فعل ماض ، وهو في موضع الحال ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وغلالمٍ قَائِمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا ، وبالغلامِ قَائِمًا » ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ ، وغلالمٍ قَامَ » فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ ، وبالغلامِ قَامَ » وما أشبه ذلك .

١٥٢ — هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وهو من شواهد الرضى في باب الحال ، وقد شرحه البغدادى في الخزانة (٥٥٢/١) وابن يعيش (ص ٢٤٧) وشرح الأشموني (رقم ٤٢٩) وأوضح المسالك (رقم ٢٥٣) وابن عقيل (رقم ٢٠٧) وشرح شذور الذهب (رقم ١١٠) وتعرفوني : تنزل بي وتعرض لى ، تقول : عرا فلان فلانا ، وعرى فلانا الأمر ؛ إذا أردت أنه نزل به ، والد كرى : التذكر والخطور بالبال ، والهزة : الرعدة والانتفاضة ، وروى المؤلف وابن يعيش في مكانها « نفضة » بضم النون ومكون الفاء أو فتحها ، وانتفض العصفور : ارتعد وارتعش ، والقطر : المطر . والاستشهاد به ههنا في قوله « بللة القطر » حيث وقعت الجملة الفعلية التى فعلها ماض حالا من غير أن يقرن الفعل بقد ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت وما أشبه على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير أن يقرن بقد ، فأما البصريون فيزعمون أنه لا بد حينئذ من اقتران الفعل الماضى بقد فى اللفظ أو فى التقدير ، وعلى هذا تكون « قد » مقدرة ههنا قبل الفعل ، والإصاف أن الاستدلال بنفسى الكلام الوارد عن العرب ، وقد رأينا أن فصحاءهم يحثون بالفعل الماضى حالا غير مقرون بقد ، فأما التقدير فلا دليل عليه .

والذي يدل على ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقام الفعلُ الماضي مُقامَ الفعل المستقبلي ، كما قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) أى : يقول ، وإذا جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين ؛ أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه ، والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآن » أو « الساعة » نحو : « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ يَضْرِبُ » ، وَنَفَرْتُ إِلَى عَمْرٍو يَكْتَسِبُ ؛ لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يحز أن يقال : « مَا زَالَ رَيْدٌ قَامَ » ، وَلَيْسَ رَيْدٌ قَامَ » لأن « مَا زَالَ » ، وليس « يطلبان الحال ، و « قام » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزا ؛ فلما لم يحز دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت « رَيْدٌ خَلَفَكَ قَامَ » لم يحز أن يعمل « قَامَ » في موضع الحال ؛ لما بينا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي « قَدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ قَدْ قَامَ » وذلك لأن « قد » تُقَرِّبُ الماضي من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترب به الآن أو الساعة فيقال : « قَدْ قَامَ الآن » ، أو الساعة « فدل على ما قلناه .

وأما الجواب [١١٥] عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه ؛ الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ) . والوجه الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال :

أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : صَبَّحَ اللهُ صدورهم ، كما يقال : جاءني فلان وَسَّعَ اللهُ رزقه ، وأَحْسَنَ إِلَيَّ غَفَرَ اللهُ له ، وَسَرَّقَ قَطَعَ اللهُ يده ، وما أشبه ذلك ؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، وهذا كثير في كلامهم قال الشاعر :

١٥٣ - أَلَا يَا سَيَّالَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى
عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامٌ
وَلَا زَالَ مُنْهَلُ الرِّبْعِ إِذَا جَرَى
عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ
فأتى بالفعل الماضي ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذريح :

١٥٤ - أَلَا يَا غَرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً
فَوَيْحُكَ خَبْرِي بَمَا أَنْتَ تَصْرُخُ

١٥٣ - السَّيَّالَاتِ : جمع سيالة - بفتح السين المهملة فيهما - والسيالة أيضاً واحدة السَّيَالِ ، والسيال : شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصوله أمثال ثنايا العذارى ، وقال أبو زياد : السَّيَالُ ما طال من السمر ، والدحائل : جمع دحول ، والدحول : جمع دحل - بفتح الدال وسكون الحاء المهملة ، بزة كثر وكنوز - والدحل : نقب فيه ضيق ثم يتسع أسفله حتى يمتلئ فيه ، وربما أنبت السدر ، وفي نظيره يقول ذو الرمة :

إذا شئت أبكاني لجرعاء مالك إلى الدحل مستبدلي لمي ومحضر ومنهل الربيع : أراد به منسكب المطر ، والوابل : المطر الكثير ، والرهام : جمع رهمة - بكسر الراء وسكون الهاء - وهو المطر الضعيف الدائم الصغير القطر . والاستنباد بالبيتين في قوله « عليكين سلام » وقوله « ولا زال منهل الربيع - إلخ » فإن هاتين الجملتين خبرتان لفظاً ، والمقصود من كل واحدة منهما إنشاء الدعاء ، وذلك ظاهر بادنى تأمل .

١٥٤ - الْبَيْنِ : الفراق ، وغراب البين : هذا من بعض قولهم في زجر الطير ، =

أَبَالْبَيْنِ مِنْ لُبِّي؟ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَلَا زَالَ عَظْمٍ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَحُ
وَلَا زَلْتَ مِنْ عَذِيبِ الْمَاءِ مُنْفَرًا وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَحُ
وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرَخُ
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجًا عَلَى حَرِّ جَرِّ النَّارِ يُسْوَى وَيُطْبَخُ

وقال معدان بن جواس الكندي :

١٥٥ - إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي صَدِيقِي ، وَشَلْتُ مِنْ يَدَيَّ الْأَنَامِلُ
وَكَفَنْتُ وَخْدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ وَصَادَفَ حَوَاطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ

= كانوا يزعمون أن نقيب الغراب مؤذن بفرق شملهم، وفي هذا يقول النابغة الذبياني :
زم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك تنعاب الغراب الأسود
لا مرجا بغد ، ولا أهلا به . إن كان تغريق الأجنة في غد
وهجت : أثرت وحركت ، واللوعة : حرقه الباطن من عشق أو نحوه ، ويفضخ - بالبناء
للجهول - يكسر ، ومشدخ - بزنة مكرم - مكسور ، وكان من حق العربية عليه أن
يقول « مشدوخ » بزنة اسم المفعول من الثلاثي ، فإنه يقال « شدخه يشدخه شدخا -
مثل قطعه يقطعه قطعاً » والشدخ : الكسر والتمشيم ، وقوله « وأبصرت قبل الموت -
إلخ البيت » دعا على الغراب بأن يحترق بالنار ولنفسه بأن يتمتع برؤية ذلك قبل أن
يموت ؟ والاستشهاد بهذه الآيات في أغلب جملها ، فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى ؛ لأن
المقصود بها الدعاء ، وهذا في غاية الظهور .

١٥٥ - شلت أنامله : ييست أو فسدت ، ومثل هذا البيت قول الآخر :

فشلت يميني يوم أعلو ابن جعفر وشل بناناها، وشل الحناصر

و « كفنت وحدي منذرا - إلخ » يقول : أصبحت فريدا لا معين لي على القيام
بواجب تجهيزه وأصبحت فقيرا لا أملك ما أكفنه فيه غير رداؤه. أو يكون المعنى : قتله =

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى :
 (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) لفظه لفظُ الماضي ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى .
 بإيجاب ذلك عليهم .
 وأما قول الشاعر :

[١١٦] * كَمَا اُنْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ * [١٥٢]

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت « قد » مقدرة تَنَزَّلَتْ منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا .
 وأما قولهم « إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلاح أن يقع حالا ، نحو « قاعد ، وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يحز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) فلا يجوز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض

= أعداؤه وليس معه غيري وأعجلت عن تكفينه حسب العادة . والاستشهاد بالبيتين في أربع جمل : أولاها قوله « فلامنى صديق » والثانية قوله « وشلت - إلخ » والثالثة قوله « وكفنت - إلخ » والرابعة قوله « وصادف حوطا - إلخ » فإن كل واحدة من هذه الجمل خبرية لفظا إنشائية معنى ؛ لأن التصنود بها الدعاء ، ونظير ذلك قول النابغة :

لئن كان ما بلغت عنى صادقا فلا رفعت سوطى إلى إذن يدي

المواضع حالا لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفاً
 لمُحذوف ، ولم يحز فيما عداه : لأننا بقينا فيه على الأصل . على أنا نقول : ليس من
 ضرورة أن يحوز أن يقام الماضى مقام المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال ؛
 لأن المستقبل فعل كما أن الماضى فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال
 فهى اسم ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام
 الاسم ، والله أعلم .

٣٣ — مسألة

[ما يحوز من وجوه الإعراب فى الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجد معها
 ظرف مكرر]

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو
 خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك : « فى الدَّارِ زَيْدٌ قائماً فيها » . وذهب البصريون
 إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يحوز فيه الرفع كما
 يحوز فيه النصب . وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يحوز فيه الرفع والنصب .
 أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على [١١٧] أن النصب واجب
 النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سَعِدُوا فى الجنة خَالِدِينَ
 فيها) فقوله تعالى : (خالدين) منصوب بالحال ، ولا يحوز فيه غيره . وقال تعالى :
 (فكان عاقبتهما أنهما فى النارِ خَالِدِينَ فيها) ووجه الدليل من هاتين الآيتين
 أن القرءاء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يُرو عن أحدهما أنهم قرأ فى واحدة
 منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يحوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة
 فى الظرف الثانى فى قولك : « فى الدَّارِ زَيْدٌ قائماً فيها » إنما تحصل إذا حملناه

على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ ، ويكون الثاني ظرفاً للحال ، ويكون الصلة قائم منقطعاً عما قبله ؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يبلغ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع قلنا « في الدار زيد قائم فيها » فإنه تبطل فائدة في الثانية لنياية الأولى عنها في الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكرر الظرف ؛ لأن « في » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدن فيها) وقوله تعالى : (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدن فيها) فلا حجة لهم في هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع ، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم : « إنه لم يرو عن أحد من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد روى عن الأعشى أنه قرأ « خالدون فيها » بالرفع ، على أن هذا الاستدلال [١١٨] فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً . ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » وما عرو

ذاهب « إلافيا ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؟ فكذاك ها هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون « لقيتُ زيدا زيدا » ، وضربتُ عمراً عمراً « فيكون المكرر تأكيداً للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة ، وقد قال الله تعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) فهم الثانية تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، في أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذاك ها هنا ، ومن تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، وشهرته في استعمالهم ، تغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

٣٤ — مسألة

[القول في العامل في المستثنى النَّصْبُ]^(١)

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النَّصْبَ نحو « قام القومُ

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأشموني (١٢٥/٢) وتصريح الشيخ خالدة الأزهري (٤٢١/١ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢٠٧/١) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٨١ ليدن) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٢٥٩ لبيزج)

إلا زيدا» فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه «إلا» ، وإليه ذهب أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من النكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن «إلا» مركبة من إنَّ ولا ، ثم خفت إنَّ وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى [١١٩] لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسطٍ إلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنَّ «إلا» هي العامل وذلك لأنَّ إلاَّ قامت مقام أستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت «قام القوم إلا زيدا» كان المعنى فيه : أستثنى زيدا ، ولو قلت «أستثنى زيدا» لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم . والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ؛ فدلَّ على أن العامل هو «إلا» على ما بينا .

والذى يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم «القوم إخوانك إلا زيدا» فينصبون زيدا ، وليس ها هنا فعل البتة ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب يالاً لأن الأصل فيها إنَّ ولا ؛ فزيد : اسم إن ، ولا : كفت من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خفت إنَّ وأدغمت في لا وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً ، كما ركبت لو مع لا وجعلتا حرفاً واحداً ؛ فلما ركبوا إنَّ مع لا أعملوها عملين : عمل إنَّ فنصبوا

بها في الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجراها ، فحذفوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو في العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدَا » أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إِلَّا لَمَّا رَكِبْتَ مِنْ حَرْفَيْنِ أُجْرِيَ فِي الْعَمَلِ مَجْرَاهُمَا عَلَى مَا بَيْنَا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قَوِيٌّ بِإِلَّا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعلُ بحرف الجر ، إلا أن « إِلَّا » لا تعمل وإن كانت مُعَدِّيَةً كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إِلَّا » حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ » ، وَمَا عَمِرُو إِلَّا يَذْهَبُ » وإن لم يحز دخوله [١٢٠] على الفعل الماضي نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ » ، وَمَا عَمِرُو إِلَّا ذَهَبَ » والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيَانِ وليسَا عامِلَيْنِ ، ونظيرُ ما نحن فيه نصبُهُمُ الاسم في باب المفعول معه نحو « اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ » ، وجاء البَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ » فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فإنها قَوَّتِ الفعلَ فأوصلته إلى الاسم فنصبه ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنْ إِلَّا قَامَتْ مَقَامَ اسْتَنْتَى فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَهُ » قلنا : الجوابُ عن هذا من خمسة أوجه :
الوجه الأول : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ؛ وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » فيكون صحيحاً ؛ فلو قلت « مَا زَيْدًا قَائِمًا » على معنى نفيت زيدا قائماً لكان فاسداً ؛ فكذلك هاهنا ،

وإنما لم يحز إعمال معاني الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار؛ فإذا أعلت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار.

والوجه الثاني: أنه لو كان العامل «إلا» بمعنى أستثنى لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو «ما جاءني أحد إلا زيد»، وما سررت بأحد إلا زيد» فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثنى.

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولك «قام القوم غير زيد» فإن «غير» منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير إلا، وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله؛ بطل أن يقال «إنه منصوب بتقدير إلا» لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد، وهذا فاسد، وبطل أيضاً أن يقال «إنه يعمل في نفسه»؛ فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن «غير» موضوعة على الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت «مررت برجل غيرك» كان كل من جاوز المخاطب داخل تحت «غير» فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة، نحو خلف وأمام ووراء وقُدَّام، وما أشبه ذلك، وكما [١٢١] أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ها هنا.

والوجه الرابع: أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم؟ وهلاً قدرتم امتنع فرفعتم! كما روى عن أبي على الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى، بماذا انتصب؟ فقال له أبو على: انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا، فقال له عضد الدولة: وهلاً قدرت امتنع فرفعتم زيدا، فقال له أبو

على : هذا الجواب الذى ذكرت لك مِثْدَانِي^(١) ، وإذا رجعنا ذكرتُ لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة .

وأما قولهم « إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يكون عاملا » قلنا : هذا الفعل وإن كان لا زما إلا أنه تعدى بتقوية « إلا » على ما بينا .

وأما قولهم « والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم : القومُ إخوانكُ إلا زيدا ؛ فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل ناصب » قلنا : الناصبُ له ما في إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القومُ يُصادقونك إلا زيدا ؛ فالإلّا قوت الفعل المقدّر . فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء « إنَّ الأصل فيها إن ولا ، ثم خفت إنَّ وركبت مع لا » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأنَّ إنَّ الثقيلة إذا خفت بطل عملها ، خصوصا على مذهبكم ، وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ؛ لأنَّ لو لمَّا ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدثَ لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول في « إلا » كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين

(١) يريد أن هذا الجواب سريع غير مبنى على الدقة التى تحتل النقاش ، وهو لذلك غير مطرد ولا متعكس .

باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان [١٢٢] قبل التركيب . وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ؛ لأن « حتى » حرف واحد ، وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين : فإن ذهبَ به مذهبَ حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهبَ به مذهبَ حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف « إلا » فإنَّ عنده مركبة من إنَّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم « مَا قَالَ إِلَّا لَهُ » فإن « لَهُ » لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب فتكون « إلا » عاملة فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول الكسائي « إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أن زَيْدًا لم يَقُمْ » قلنا : لا يخلو إما أن يكون المَوْجِبُ للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أن ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو^(١) » وإن أراد أن أنَّ هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يَقْدَر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف .

وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقديرٌ لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالفعل ؛ فهو أيضاً قريب من قول البصريين ؛ لأنه لا عاملَ ها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا ، والله أعلم .

(١) يريد أن عَمْرًا في هذا المثال لم يفعل القيام ، ولم ينصب ، فلا يكون كونه لم يفعل عاملاً للنصب ، فتأمل ذلك .

٣٥ - مسألة

[هل تكون « إلا » بمعنى الواو ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « إلا » تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لحديثه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حُجَّةٌ ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم ، كما [١٢٣] قال تعالى : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أى مع الله ، وكما قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ) أى مع أموالكم ، وكقولهم في المثل : « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ » أى مع الذود ، وكقول ابن مفرغ :
 ١٥٦ - شَدَخْتُ غُرَّةَ السَّوَابِقِ فِيهِمْ

فِي وَجْهِهِ إِلَى اللَّامِ الْجَمَادِ

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب (ص ٧٣ بتحقيقنا) وحاشية الصبان على الأشموني (١٢٧/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٢٢/١ بولاق) وشرح الرضى على السكاكية (٢١٣/١)

١٥٦ - هذا البيت من كلام ابن مفرغ الحميرى ، واسمه يزيد ربيعة ، وقد روى ابن منظور هذا البيت في اللسان مرتين ، أولاً في (ش دخ) وقال قبل إنشاده « وقال الراجز » وهذا سبق فم منه ؛ فإن البيت من الحقيف ، وليس رجزاً ، وثانيتهما =

أى مع اللام ، وقال ذو الرُّمَّة :

١٥٧ — * بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَفَلَةٍ *

أى مع كل صعلقة ، وقال تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) أى ومن ظَلِمَ لَا يُحِبُّ أَيْضًا الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ^(١) منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

== (ل م م) ونسبه إلى ابن مفرغ . وشدخت: أى اتسعت فى الوجه، قال أبو عبيدة : « يقال لغرة الفرس إذا كانت مستديرة : وتيرة ، فإذا سالت وطالت فهي شادخة » اهـ . والغرة - بضم الغين وتشديد الراء - بياض فى جهة الفرس ، والسوابق : جمع سابق ، وأصله الفرس يأتى فى الحلبة سابقا ، واللام : جمع لمة ، وتجمع أيضا على لم - بكسر اللام فى المفرد وفى جمعيه - واللمة : الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحمة الأذن ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرس يقال له : ذو اللمة ، والجعاد : جمع جعدة - بفتح فسكون - وهى أنثى الجعد ، والجعد : ضد السبط ، والسبط : المسترسل من الشعر ، وجعودة الشعر هى الغالبة على شعور العرب ، وعلى هذا يمدح الرجل بأنه جعد الشعر ، تعنى أنه عربى ، فإذا أردت أن شعره مقلقل كشعر الزنح كان ذما . والاستشهاد بالبيت : فى قوله « إلى اللام » فإن إلى ههنا تدل على معنى مع ، وأقوى ما يدل على ذلك أن الرواية فى اللسان (ل م م) « مع اللام الجعاد » وإذا جاءت كلمة فى إحدى الروايات مكان كلمة فى رواية أخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد .

١٥٧ — هذا صدر بيت من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، وعجزه قوله :

* ضهول ورفض المذروعات القراهب *

وقد أنشد ابن منظور هذا البيت فى اللسان (ص ع ل - ض ه ل) ونسبه إلى ذى الرمة ، ثم قال « قال ابن برى : الصعلة النعامة ، والحوار : الثور الوحشى الذى له خوار - وهو صوته - وضةول : تذهب وترجع ، والمذروعات من البقر : التى معها أولادها ، والقراهب : جمع قرهب - بوزن جعفر - وهو المسن مطلقا ، ويقال : الكبير الضخم من الثيران ، والقرهب أيضا : السيد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « إلى كل صعلة » فإن إلى فى هذا الموضع تدل على معنى مع ، وهو ظاهر إن شاء الله .

(١) الأشهر فى تفسير هذه الآية أن «إلا» فيها استثنائية ، واستمع إلى جابر الله =

١٥٨ — وَكُلُّ أَيِّحْ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
أى والفرقدان ، والشواهدُ على هذا فى أَسْماؤهم كثيرةٌ جداً .

== يقول : « إلا من ظلم ، أى إلا جهر من ظلم ، استثنى من الجهر الذى لا يحبه الله جهر المظلوم ، وهو أن يدعو على الظالم ويذكره بما فيه من سوء ، وقيل : هو أن يبدأ بالشيعة فيرد على الشاتم » اهـ .

١٥٨ — هذا البيت من شواهد سيديوه (٣٨١/١) وقد نسبته إلى عمرو بن معديكرب ، وقال الأعمى « ويروى لسوار بن المضرب » اهـ ، وأنشده الجاحظ فى البيان (٢٢٨/١) منسوباً إلى عمرو ، والبيت من شواهد الأَثْمُونِي (رقم ٤٥٣) ومغنى اللبيب (رقم ١٠٨) ورضى الدين فى شرح الكافية فى باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى فى الحزاة (٥٢/٢ بولاق) .
وقال : إن هذا البيت يروى فى شعرين لشاعرين ، أحدهما عمرو بن معديكرب ، والثانى حُزْرَمَى بن عامر أحد بنى أسد ، واستشهد به أيضاً موفق الدين ابن يعيش فى شرح الفصل (ص ٢٨٤) والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « إلا الفرقدان » فإن الكوفيين زعموا أن « إلا » فى هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو ، وكأنه قال : كل أخ يفارقه أخوه والفرقدان أيضاً ، وقد حمل الشريف المرتضى فى أماليه (٨٨/٢) على هذا المعنى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك) قال : إلا بمعنى الواو ، والتأويل : خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وما شاء ربك من الزيادة ، واستشهد على ذلك بيت الشاهد ، وبقول الآخر :
(وهو الخبل السعدى) :

وأرى لها داراً بأغدره الـ سيدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادا هامدا دفعت عنه الرياح خوالد سحم

والمراد يالها ههنا الواو ، وإلا كان الكلام متناقضاً ، اهـ . والذى رآه سيديوه فى بيت الشاهد — وسيدكره المؤلف فى الرد على كتلت الكوفيين — أن « إلا » ههنا اسم بمعنى غير ، وهى صفة لكل ، ولهذا ارتفع ما بعدها ؛ لأن إلا التى بمعنى غير يظهر إغرابها على ما بعدها بطريق العارية ، ومن هنا تدرك أنه لا يجوز جعل إلا صفة لأخ =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إلا » لا تكون بمعنى الواو لأنَّ إلا للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إلا الذين ظلموا منهم فلا تحشوموا خشونى) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إلا » هاهنا استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) معناه لكن يبتغى وجه ربه الأعلى ، وقال تعالى : (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر ، ثم قال النابغة :

١٥٩ — [١٢٤] وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا

أُعِيتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أُبَيِّنُهَا

وَالنَّوْئَى كَلْمَوْضٍ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

= المضاف إليه ؛ إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعدها معرورا فكان يقول « إلا الفرقدین » كما قال الآخر :

وكل أخ مفارقة أخوه لشحط الدار إلا ابني شمام

كما أنه لا يجوز لك أن تجعل « إلا » فى بيت الشاهد استثنائية ؛ لأنها لو كانت هى الاستثنائية لكان ما بعدها منصوبا ، لأن الكلام قبلها تام موجب ، ونصب المستثنى بعد الكلام التام موجب واجب كما تعلم .

١٥٩ — هذان البيتان من قصيدة النابغة الذبياني التى يعدونها من المعلقات

=

والتي مطلعها :

= يا دار مية بالعلاء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
والبيتان من شواهد سيويه (٣٦٤/١) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ٢٦٥)
وانظر - مع ذلك - خزنة الأدب (٧٦/٢) وشرحنا على شرح الأشموني (الشواهد
٢١ و ١٨٠ و ٢٧١ و ٤٦٧) وقوله « أصيلا » أصله أصيلان - بالنون - فأبدل
النون لاما ، وهو إبدال غير قياسى ، والأصيلان : تصغير أصلان ، الذى هو جمع أصل ،
والأصيل : الوقت قبيل غروب الشمس ، وأُعيِت : عجزت وضعت ، والأوارى : جمع
أرية أو آرى ، وهو محبس الخيل ، وقوله « لأيا ما أئينها » يريد ما أعرفها وأبينها
إلا بعد لآى ، أى بظء ، والنوى - بالضم - حفرة تحفر حول الخيمة لتمنع تسرب المطر
إليها ، والمظلومة : أراد بها الفلاة التى حفر فيها الحوض لغير إقامة ، والجلد : الصلبة ،
والاستشهاد باليتين فى قوله « إلا الأوارى » فإن هذا من نوع الاستثناء النقطع
لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وهذا النوع يحوز فيه وجهان : الإبدال
من المستثنى منه فيتبعه فى إعرابه ، على أن تتوسع فى المستثنى منه فتجعله شاملا للمستثنى ،
والنصب على الاستثناء قال الأَعلَم : « الشاهد فى قوله إلا الأوارى بالنصب على
الاستثناء النقطع ؛ لأنها من غير جنس الأُحدين ، والرفع جائز على البدل من الموضع ،
والتقدير : وما بالربع أحد إلا الأوارى ، على أن تجعل من جنس الأُحدين
اتساعا ومجازاً » اهـ . وليس عجيبا أن تجعل للمستثنى من هذا النوع داخلا فى جنس
المستثنى منه ؛ فقد جرت عادة العرب فى كلامهم أن يجعلوا الشيء من جنس غير جنسه
توسعا ، انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فإن تمس فى قبر برهوه ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح
قد جعل أصداء القبور أنيسا وليست فى الأصل من جنس الأنيس ، ثم انظر إلى
قول ابن الأَيمم التغلبى :

ليس يبنى وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب
ثم انظر إلى قول عمرو بن معد بكر :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع
قد جعل الضرب الوجيع تحية ، وهو فى الأصل من غير جنسها .

وقال آخر :

١٦٠ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأُغَيْسُ
وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : (لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ
من القول الا من ظلم) ؛ فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء ؛ لما يلحقه من الظلم ،
فيكون في ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم ، وعلى ذلك أيضاً يحمل قول الشاعر :
وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا بِئِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ [١٥٨]

١٦٠ — هذان يتنان من مشطور الرجز ، وهما من كلام جران العود ، واسمه
عامر بن الحارث (د ٥٢) والبيتان من شواهد سيبويه (١/١٣٣ و ٣٦٥) وابن يعيش
(ص ٢٦٥) والأشموقي (رقم ٤٤٤) وأوضح المسالك (رقم ١٤٥) وشذور الذهب
(رقم ١٢٥) وليس : اسم امرأة ، واليعافير : جمع يعفور — بضم الياء أو فتحها —
وهو الظبي الذي لونه لون الغفر وهو التراب ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وأصلها
الإبل لكنه أراد بقر الوحش ، والاستشهاد به في قوله «إلا اليعافير وإلا العيس»
حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس
في الأصل ، ولكنه توسع فجعلهما من جنسه ، فالسبويه بعد أن أنشد البيت «جعلها
أنيسا» يريد جعل اليعافير والعيس أنيس هذه البلدة . وقال الأعمش «الشاهد فيه رفع
اليعافير والعيس بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز» اهـ . وإبدال المستثنى من
المستثنى منه إذا كان في أصله من غير جنسه هو لغة بني تميم ، يجيزون فيه النصب على
الاستثناء والبدلية ، أما الحجازيون فلا يجيزون فيه غير النصب على الاستثناء ، وعليه قول
الأسد بن يعفر ، وهو من شعر المفضليات :

مهامها وخروقا لا أنيس بها إلا الضوايح والأصداء والبوما
ويحتمل ذلك قول الكلجة البربري :

أمرتكم أمرى بمنرج اللوى ولا أمر للمعصى إلا مضيا

. فإنه يجوز أن يكون قوله «إلا مضيا» استثناء مما قبله فيكون قد وضع الصفة
مكان الموصوف ، وأصل الكلام : ولا أمر للمعصى إلا أمرا مضيا ، ويجوز أن يكون
«مضيا» حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور قبله .

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفتقان ، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون «إلا» في معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى : كلُّ أخ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه ، كما قال تعالى : (لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا) أى لو كان فيهما آلهة غيرُ الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءني إلا زيد » لأن الغرض في «إلا» - إذا جاءت قبل تمام الكلام - أن تثبت بها ما نفيتها ، نحو « ما جاءني إلا زيد » وليس في قوله (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءني إلا زيد » على إسقاط إلا مثلاً حتى كأنه قيل جاءني زيد و «إلا» مزيدٌ لاستحالة ذلك في الآية ؛ لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل .

وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف ، فإن صحت وسُلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن «إلا» تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هذا في [١٢٥] القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى مع ، وقراءة من قرأ «إلا» بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بينا ، والله أعلم .

٣٦ — مسألة

[هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو قولك : « إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلْتُ زَيْدٌ » نصّاً عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً ، قال الشاعر :

١٦١ — خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (٢٠٩/١) وشرحنا على شرح الأشموني (٤٥٥/٢ و ٤٩٢) وحاشية الصبان على الأشموني (١٣٠/٢) وحاشية العليمي على التصريح (٤٢٨/١) .

١٦١ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، وقد أنشده ابن منظور (ح س س — ح س ي) ونسبه في المرتين إليه ، غير أنه رواه في المرة الأولى مثل ما أنشده المؤلف ، ورواه في المرة الثانية :

* سوى أن العتاق — إلخ *

والعتاق : جمع عتيق ، وهو الإصيل ، والمطايا : جمع مطية ، وهي الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها ، أي تسرع ، أو لأن راكبيها يقتعد مطاها ، وهو ظهرها ، وحسين به — بفتح الحاء وكسر السين أو فتحها ، وآخره نون جماعة الإناث — أصله حسن به ، فأبدل من ثاني اللتين ياء ، قال ابن منظور : « قال ابن سيده : وقلوا : حسبت به ، وحسيت به — بكسر السين فيهما — وحسيته — بفتح السين — وأحسيت ، وهذا كله من محول المضعف . . . ثم قل عن الغراء : حسيت بالجيز ، وأحسيت به ، يدلون من السين ياء ، قال أبو زيد :

وقال الآخر :

١٦٢ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ

= * خلا أن العناق ... إلخ *

قال الجوهري وأبو عبيدة : يروى بيت أبي زيد :

* أحسن به فهن إليه شوس *

وأصله أحسن» اه . وقال : « وحسب الخبر بالكسر مثل حسبت ، قال أبو زيد :

* سوى أن العناق ... إلخ *

وأحسبت الخبر مثله ، قال أبو نخيلة :

لما احتسى منحدراً من مصعد أن الحيا مغلوب لم يجمد

احتسى : أى استخبر فأخبر أن الحصب فاش . والنحدر : الذى يأتى القرى ،

والمصعد : الذى يأتى إلى مكة » اه . وقول أبي زيد « فهن إلى شوس » الشوس :

جمع أشوس ، وهو الوصف من الشوس - بفتح الشين والواو جميعاً - وهو النظر

بمؤخر العين . والاستشهاد بالبيت في قوله « خلا أن العناق من المطايا » حيث قدم

المستثنى في أول الكلام ، وقد أنشده الكوفيون ذاهبين إلى أن فيه دليلاً على جواز

تقديم المستثنى قبل جملة الكلام ، ونظيره قول الأعشى ، وهو من شواهد الأئمة

وابن عقيل :

خلا الله لأرجو سواك، وإنما أعد عيالى شعبة من عيالك

١٦٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من كلام العجاج ، وقد أنشدها

الرضى في شرح الكافية أول باب الاستثناء ، وشرحهما البغدادي في الحزانة (٢/٢)

وأنشد أولها ابن منظور (ط و ر) ونسبه إلى العجاج . والعرب تقول : ما بالدار

طوري ، وما بالدار طوراني ، وما بالدار دوري ، وما بالدار ديار ، تريد ما بالدار أحد ،

وقالوا أيضاً : رجل طوري ، يريدون رجلاً غريباً ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا خلا

الجن بها إنسى » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بها إنسى

وخلا الجن ، فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسى : مبتدأ مؤخر ، وخلا الجن : استثناء ،

وبهذا ونحوه استبدل الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام ، وقد بينا

لك ذلك في شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الاستثناء يضارع البديل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيداً ؛ وإلا زيدٌ ، والمعنى واحد ، فلما جاز البديل لم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم البديل على المبدل منه » لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البديل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الكميّ :

١٦٣ — فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

١٦٣ — هذا البيت من قصيدة هاشمية للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد ابن عيش (ص ٢٦٣) والأشموني (رقم ٤٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٧) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشذور الذهب (رقم ١٢٤) وشرح قطر الندى (رقم ١٠٩) والشيعه : هم الأنصار والأشياع والأعوان ، ومشعب الحق : يروى في مكانه « مذهب الحق » والمراد الطريق الذي يعتقد أنه الطريق الثابت الذي لا يجوز الانحراف عنه . والاستشهاد بالبيت في موضعين منه ؛ الأول قوله « إِلَّا آلُ أَحْمَدَ » والثاني قوله « إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ » حيث قدم المستثنى في كل موضع منهما على المستثنى منه ، وأصل نظم الكلام ومال شيعه إِلَّا آلُ أَحْمَدَ ، ومال مشعب إِلَّا مشعب الحق ، وقد كان المستثنى لو أنه جاء به على أصل الكلام يجوز فيه وجهان : الأول النصب على الاستثناء ، والثاني الإتيان على البدلية ، فلما قدمه على المستثنى لزمه - في لغة عامة العرب - النصب على الاستثناء ، ولم يحز فيه الإتيان على البدلية ؛ لأن البديل لا يتقدم على المبدل منه لأنه تابع ورتبة التابع تكون بعد رتبة المتبوع ألا ترى أنهم إذا قدموا صفة النكرة عليها نحو قولك : فيها قائما رجل ، وقول كثير :

لحزة موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وجب نصب الصفة على الحال ، ولم يحز إتيانها للموصوف على أن تكون نعتا كما كانت وهي متأخرة ؟ وقد جاء على الإتيان قول حسان بن ثابت :

لأنهم يرجون منه شفاعه إذا لم يكن إلا النيون شافع

فقد قدم المستثنى - وهو قوله النيون - على المستثنى منه - وهو قوله شافع - ومع ذلك لم ينصبه على الاستثناء كما ينصبه عامة العرب ، ويمكن أن يكون هذا البيت رداعاً على =

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

١٦٤ - النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا

إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرَ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما [١٢٦] أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله ؛ فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا » والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على البدل منه ، وما ذكروه على هذا فنذكر فسادهم في الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله تعالى .

== قول الكوفيين « إن المستثنى يضارع البدل ، والبدل لا يتقدم » فقال لهم : لا نسلم أنه يضارع البدل وأن البدل لا يتقدم ؛ فإن من العرب من يقدمه ويقيه على الإتيان ، فنفطن لذلك .

١٦٤ - هذا البيت من كلام كعب بن مالك ، الأنصاري ، وهو من شواهد سيويه (٣٨١ / ١) وابن عيش (ص ٢٦٣) وأب : أى يجتمعون متألبون قد تضافوا على خصوصتنا وإرادة النيل منا ، والوزر - بفتح الواو والزى جميعا - الحصن والملاجئ ، وأصل معناه الجبل . يقول هذا البيت للنبى صلوات الله وأزكى تسلياته عليه . والاستسهاد به في قوله « إلا السيف » حيث قدم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله « وزر » وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيف وأطراف القنا ، ولو أنه جاء بالكلام على أصله لكان له أن ينصب المستثنى على الاستثناء وأن يتبعه بالرفع على البدلية ، لكنه لما قدم المستثنى وجب فيه - عند عامة العرب - أن ينصبه ؛ لما ذكرنا من العلة في شرح الشاهد السابق ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ اللَّطَايَا * [١٦١]

فنقول : لا نسلم ها هنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زُبَيْدٍ ، وقبل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحْسُّ لَهُ حَسِيسُ
خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ اللَّطَايَا حَسِنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [١٦١]
وأما قول الآخر :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ [١٦٢]

فتقديره : وبلدة ليس بها طورِيٌّ ولا إنسي خلا الجن ، خذف إنسيًا ، فأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفسيرُ لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسي خلا الجن ؛ فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارِعَ البَدَلِ .
قولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى منه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شهبان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا ؛ جعلت له منزلة متوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يحز تقديمه على الفعل الذي ينصبه ، عملاً بكلا الشبهين ، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم ، فيقول : ما جاءني إلا زيدٌ أحدٌ ؛ فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه ^(١) ؛ لأن هذا التقديم التقديرُ به التأخيرُ ، وإن كانت اللغة القصيحة العالية النصب ، والله أعلم .

(١) الشاهد عليه بيت حسان الذي روشاه لك في شرح الشاهد ١٦٣

[١٢٧] ٣٧ — مسألة

[حاشي في الاستثناء ، فعل أو حرف أو ذات وجهين ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « حاشي » في الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه يتصرف ، والدليل على أنه يتصرف قولُ النابغة :

١٦٥ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ

وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش (ص ٢٩٩) وشرح الأشموني (٤٩٨/٢ بتحقيقنا) ولسان العرب (ح ش ١) وحاشية الصبان (١٤٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٤٣٩/١ بولاق) وشرح الرضى على السكافية (٢٢٤/١) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٨٣ لندن)

١٦٥ — هذا البيت من قصيدة النابغة الذبياني المعلقة التي منها الشاهد رقم ١٥٩ السابق في المسألة ٣٥ وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٢٩٩) ومغنى اللبيب (رقم ١٨٦) والأشموني (رقم ٤٦٧) والرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٤٤/٢) وأنشده ابن منظور مرتين (ح ش ١) وقوله « ولا أحاشي » أراد لأستثنى أحدا ممن يفعل الخير ، و « من » في قوله « من أحد » زائدة ، وأحد بعدها : مفعول به لأحاشي . والاستشهاد بالبيت في قوله « ولا أحاشي » فإن هذا فعل مضارع بمعنى أستثنى ، وقد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، فبدل على أن « حاشا » التي تستعمل في الاستثناء فعل ، وأنه مع ذلك متصرف ، وهذا أحد ثلاثة أدلة للكوفيين استدلوا بها على أن « حاشا » الاستثنائية فعل ، وإثاني : أن حرف الجر يأتي بعدها متعلقا بها نحو قوله تعالى (حاشي لله) وإثالث : أنه قد يتصرف في لفظها بالحذف فيقال : حشا ، =

وحاش ، وقد علم أن الحذف لا يكون إلا فى الاسم نحو يدوم وأنخ وغد وأب وحـم
(انظر ما ذكرناه فى المسألة الأولى من هذا الكتاب) أو فى الفعل نحو قولهم : لم يك ،
ولا أدر ، ولم أبل - والأصل : لم يكن ، ولا أدرى ، ولم أبال - وقد ذكر المؤلف هذه
الأدلة ، وحاول أن يرد كل واحد منها بما تراه فى كلامه ، وستعرض له فى شرح الشواهد
الآتية ، وهذا لأن سيويه لم يحفظ فى « حاشا » إلا الجر بها ، كما لم يحفظ دخول « ما »
عليها ، فقرر أنها لا تكون إلا حرف جر ، لكن العلماء الثقات حفظوا الأمرين جميعا :
حفظوا دخول « ما » على حاشا فى قول الأخطل :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أكثرهم فعلا

وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها « ما » نحو ما رواه أبو زيد قال : « سمعت
أعرايا يقول : اللهم اغفر لى ولنى سمع حاشا الشيطان وابن الأصبع » بنصب ما بعد
حاشا والمعطوف عليه ، كما حفظوا الذى حفظه سيويه من الجر بها ، وإذن يكون حال
« حاشا » مثل حال « عدا ، وخلا » كل واحد من هذه الثلاثة يكون حرفا تارة ،
ويكون فعلا تارة أخرى ، وهذا مذهب أبى العباس اللبرد ، وهو الذى تؤيده جملة
الشواهد الواردة فى هذه المسألة ، وقد تفتن لذلك موفق الدين ابن عيش ، فقال : « أما
حاشا فهو حرف جر عند سيويه ، يجر ما بعده ، وهو مع ما بعده فى موضع نصب بما قبله ،
وفيه معنى الاستثناء ، وزعم الفقهاء أن حاشى فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل فى قولك
« حاشى زيد » حاشا لزيد ، بحذف اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛
لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وذهب أبو العباس اللبرد إلى أنها تكون حرف جر كما
ذكر سيويه ، وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء ، منها أنه يتصرف
فتقول : حاشيت أحاشى ، والتصرف من خصائص الأفعال ، ومنها أنه يدخل على لام
الجر ، فتقول : حاشى لزيد ، قال الله تعالى : (حاشى لله) ولو كان حرف جر لم يدخل على
مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو حاش لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو
(حاش لله) وليس القياس فى الحروف الحذف ، إنما ذلك فى الأسماء نحو أخ ويد ، وفى
الأفعال نحو لم يك ولا أدر ، وهو قول متين يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيبانى
وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب « اه باختصار يسير ، ومثله قول الراعى :

إن على أهوى لألأم حاضر حسبا ، وأقبح مجلس ألوانا .

فبح الإله - ولا أحاشى غيرهم - أهل السبيلة من بنى حمانا

وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : (حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل ، لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذف اللام لكثرة استعماله في الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في حاشي الله : حاش الله ، ولهذا قرأ أكثر القراء (حَاشَ اللَّهُ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب في المصاحف ؛ فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لا يجوز دخول « ما » عليه ؛ فلا يقال « ما حاشي زيداً » كما يقال « ما خلا زيداً ، وما عداً عمراً » ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال « ما حاشي زيداً » فلما لم يقولوا ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتي بعد حاشي مجروراً ، قال الشاعر :

١٦٦ — حَاشِي أَبِي ثَوْبَانَ ؛ إِنَّ بِهِ ضَنْناً عَلَى الْمَلْحَةِ وَالشَّمِّ

١٦٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت نقلاً عن الجوهري ، ونسبه إلى سيرة ابن عمرو الأسدي ، ثم قال : وهو منسوب في المفضليات للجميع الأسدي ، واسمه متقذ بن الطاح ، والصواب أن الشاهد من كلام الجميع ، وقد لفق النحاة هذا البيت من بيتين ، وصواب الإنشاء هكذا :

حاشي أبا ثوبان ؛ إن أبا ثوبان ليس بيكة قدم

عمرو بن عبد الله ؛ إن به ضناً عن الملحاة والشتم

والبيت من شواهد مغني اللبيب (رقم ١٨٧) والأشعر (رقم ٤٦٥) وقوله « ليس بيكة » يريد ليس بأبيكم ، والقدم يفتح الفاء وسكون الدال المعني عن الكلام في ثقل وقلة =

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف^(١) فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا .

== فهم ، والملحاة : مفعلة من قولك « لحوت الرجل ولحيته » إذا لمته وألحخت فى لومك . والاستنهاد بالبيت فى قوله « حاشا أبى ثوبان » فقد أتى المؤلف بهذا البيت ليستدل به على أن « حاشا » تجر ما بعدها ، وروى « حاشا أبى ثوبان » وكذلك وقعت الرواية فى الصحاح واللسان بجر ما بعد حاشا ، لكن الثابت فى المفضليات - وهو الذى حكاه ابن هشام فى التنبى وتبعه عليه الأشمونى - نصب ما بعد حاشا فى هذا البيت ، ونحن لا نسكر أن حاشا تجر ما بعدها ؛ فقد ورد ذلك فى عدة أبيات ، منها قول عمر بن أبى ربيعة وأنشده فى اللسان :

من رامها حاشى النبي وأهله فى الفخر غطغظه هناك المزبد
ومنها ما أنشده فى اللسان عن الفراء ولم يعزه :

حشا رهط النبي ؛ فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء
ومنها قول الأقيشر ، وأنشده فى اللسان أيضا :

فى فية جعلوا الصليب إلههم حاشاى إني مسلم معذور
وإنما قلنا إن الياء فى « حاشاى » فى محل جر لأنها لو كانت فى محل نصب لأتى بنون الوقاية فكان يقول « حاشانى » كما قال الآخر فى « عدا » :

تمل الندامى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى ندىمى مولع

نقول : نحن لا نسكر أن « حاشا » يأتى بعدها الاسم مجرورا ، لكن الاسم فى هذا البيت منصوب بعد حاشا فى رواية الرواة من حملة الشعر ، وقد ذكر ابن هشام الروائين ، ثم قال : ويحتمل أن من روى « حاشا أبى ثوبان » قد أتى بالكلمة على لغة من يلزم الاسماء الستة الألف فى الأحوال كلها ، وهو كلام عجيب من مثل ابن هشام ، أن يحمل البيت على لغة ضعيفة لمجرد أن سيويه شيخ النحاة لم يحفظ النصب بعد حاشى .

(١) فى الأصل « لا يعمل مع الحرف » وهو ظاهر التحريف ، والمؤلف يشير بهذا إلى رد مذهب الفراء الذى ذكرناه فى شرح الشاهد ١٦٥ السابق ، وخلاسته أن المجرور بعد حاشى مجرور بحرف جر محذوف ، وأن أصل قولك « حاشى زيد » بالجر هو :

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرف » قلنا : [١٢٨] لا نُسَلِّمُ ، وأما قول النابغة :

* وما أحاشي من الأقوامِ من أحدٍ * [١٦٥]

فنقول : قوله « أحاشي » مأخوذ من لفظ حاشي ، وليس متصرفا منه ، كما يقال : بَسَمَلٌ ، وهَلَلٌ ، وَحَدَلٌ ، وَسَبَحَلٌ ، وَحَوَلٌ ، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد لله ، وسبحان الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وكذلك يقال « لَبِّي » إذا قال : لبيك ، و« أَفَفَ » إذا قال : أفة ، وهو اسم للضجرة ، و« دَعَدَعَ » إذا قال لغنمه : دَاعِ دَاعِ ، وهو تصويت بها ، و« بأبأ الرجل بفلان » إذا قال له : بأبي أنت ، كما قال :

١٦٧ — * وإن تَبَأْبَانَ وإن تُفَدِّينَ *

= « حاشي لزيد » وحاشا فعل ماض ، والجار والمجرور متعلق به ، ثم حذف حرف الجر وبقى عمله ، وحاصل الرد أن حرف الجر عامل والعا ، ضعيف مل الضعيف لا يعمل وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شئ منها إلا مذكورا ، وللغراء أن يقول : لا نسلم لكم هذا فقد عمل حرف الجر وهو محذوف ، ألا ترى أن رب تعمل محذوفة بعد الواو وانفاء وبل ، وقد عمل غير رب الجر وهو محذوف ، كما في قول الشاعر :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع

فأنتم تقررون أن أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، خذفت « إلى » وبقى عملها ، ومع أن هذا الكلام صحيح لا نرى لك أن تقره وتجعل منه قاعدة مطردة .

١٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « تبأ بأن » حيث اشتق هذا الرأز فعلا من اسم الصوت الذي هو « بأ ، بأ » والعرب تشق من أسماء الأصوات على مثال الدحرجة ثم تأخذ من هذا المصدر أفعالا على مثال دحرج يدحرج ، قالوا : بأبأت الصبي ، وبأبأت به ، أبأتى بأبأة ؛ إذا قلت له : بأبي أنت وأمي ، أو قلت له : بأ ، بأ ، وكذلك قالوا : بأبأ الصبي أباه ؛ إذا قل له : بأ ، ما . وقالوا : نخضبت البعير أنخضه نخضة ؛ إذا قلت له : نخ ، وقال ابن جنى « سألت أبا علي =

فكما بُيِّنَتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك

ها هنا .

وأما قولهم « إن لام الجر تتعلق به » قلنا : لا نسلم ؛ فإن اللام في قولهم « حاشي لله » زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) لأن التقدير فيه : يرهبون ربَّهم ، واللام زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَرَى) أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) أى اقرأ اسم ربك ، وكقوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) أى ولا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ ، وقوله تعالى : (تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ) أى تنبت الدهن ، ويجوز أن تكون هنا مُعَدِّيَّة ؛ لأنه يقال : نبت وأنبت ، لغتان بمعنى واحد ، وكقولهم « بحسبك زيد » أى حسبك وكقول الشاعر :

== فقلت له : بأبات الصبي بأبأة إذا قلت له : يا ، يا ؛ فإما مثال البابأة عندك الآن ؟ أنزنها على لفظها في الأصل فتقول : مثالها البقعة بمنزلة الصلصلة والقلقلة ؛ فقال : بل أنزنها على ما صارت إليه وأترك ما كانت عليه فأقول : الفعللة ، قال : وهو كما ذكر « اه . وقد كتبنا بحثاً وافياً عن الاشتقاق من أسماء الأصوات والنحت من الجمل في القسم الأول من كتابنا دروس التصريف فارجع إليه إن شئت ، ومثل بيت الشاهد قول الراجز الآخر :
وصاحب ذى غمرة داجيته بأباته ، وإن أبى فديته
* حتى أتى الحى وما آذيته *

ومثله قول الآخر :

إذا ما القابل بأباتنا فإذا نرجى يثبأها ؟
ومثله ما أنشده ابن السكيت :

ولكن يثبئه وبؤبؤ وبثأؤه حباً أحجؤه
يثبئه : يفديه ، وبؤبؤ : أى سيد كريم ، وبثأؤه : تقديته ، وحباً : فرح ،
وأحجؤه : أفرح به .

١٦٨ - * نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَتَرْجُو بِالْفَرْجِ *

أى نرجو الفَرْجَ ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، فكذلك ها هنا .

وأما قوله تعالى : (وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ) فليس لهم فيه حجة ؛ فإن حاشى ها هنا ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك - إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك - «حاشاه» وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك «بعيداً منه» فكذلك ها هنا .

وأما قولهم «يدخله الحذف والحذف لا يكون فى الحرف» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نعلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم [١٢٩] فى حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم

١٦٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ينسب للجمعدى من غير تعيين ، وهو من شواهد معنى اللبيب (رقم ١٥٨) وشرح الكافية فى باب حروف الجز ، وشرحه البغدادى (١٥٩/٤) وقبل البيت قوله :

* نحن بنو جمعة أصحاب الفلج *

والفلج - بفتح الفاء واللام جميعاً - الماء الجارى ، ويقال : البئر الكبيرة ، وقالوا : عين خلج ، وماء فلج ، وروى «أرباب الفلج» والمعنى واحد ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «نرجو بالفرج» حيث زاد الراجز الباء فى المفعول به ، وذلك أن الرجاء وما تصرف منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، تقول : رجاء رجوه ، وكذلك ارتجاءه رجاءه ، ورجاءه رجيه - بتضعيف الجيم ، قال الله تعالى : (وترجون من الله مالا يرجون) وقال بشر :

فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العزى آبا

وقد اختلفت عبارة العلماء فى زيادة الباء فى بيت الشاهد ، فقال ابن عصفور : زيادة الباء هنا ضرورة ، وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب : إنما عدى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع ، والطمع يتعدى بالباء كقولك : طمعت بكذا ، قال الشاعر :

طمعت بلى أن تجود ، وإنما تقطع أعناق الرجال المظامع

بقراءة من قرأ : (حَاشَ لِلَّهِ) ثم نقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : العربُ لا تقول « حَاشَ لَكَ » ولا « حَاشَكَ » وإنما تقول « حَاشِي لَكَ ، وحاشاك » وكان يقرؤها (حَاشِي لِلَّهِ) بالألف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعةً للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي - وكان من الموثوق بعلمهم في العربية - : العربُ كلها تقول « حَاشِي لِلَّهِ » بالألف ، وهذه حجة لأبي عمرو .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشي بالألف ، وإنما حذف لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا في رُبٍّ : رُبٌّ ، بالتخفيف ، وقد قرىء به ، قال الله تعالى : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ثم قال الشاعر :

١٦٩ - أَزْهِيرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَقْتُ هَيْضَلٍ

١٦٩ - هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن حلس ، وقد استشهد بالبيت رضي الدين في شرح السكاكية في باب حروف الجر ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٦٥/٤) وأنشده موفق الدين بن عيش (ص ١٠٩٣) وقوله « أزهير » الهمزة فيه للنداء ، وزهير : اسم ابن الشاعر ، بدليل قوله في قصيدة أخرى :

أزهير هل عن شية من مقصر أم لا سبيل إلى الشباب المدبر

فقد الشباب أبوك إلا ذكره . فاعجب لذلك فعل دهر وامكر

والقذال - بفتح القاف ، بزنة السحاب - ما بين قرة القفا وأعلى الأذن ، وهو آخر موضع من الرأس يشيب شعره ، وربما أطلق القذال وأريد الرأس كله من باب إطلاق اسم الجزء وإرادة كله ، والهيضل - بزنة جعفر - الجماعة من الناس ، ولجب - بفتح اللام وكسر الجيم - معناه كثير الجلبة مرتفع الأصوات ، وروى في مكانه « مرس » بفتح فيكسر - ومعناه شديد ، وقوله « لفقت » يروى بفاءين ومعناه جمعت ، وروى « لفقت » بفاء بعدها قاف ، ومعناه جمعت أيضاً ، يريد أنه جمع جيشاً يعيish للحرب والطعان .

وقال الآخر :

١٧٠ - أَلَمْ تَعْلَمَنَّ يَا رَبُّ أَنَّ رَبَّ دَعَوَةٍ

دَعَوَتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا

وفي رَبُّ أَرْبَعُ لَفَاتٍ : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رَبُّ ، وَرُبَّ ، وَرَبَّ ، وَرَبَّ . وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أَفْعَلُ : « سَوِ أَفْعُلْ » بحذف الفاء ، وحكاها أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكى ابن خَلَوَيْهِ فيها أيضاً « سَفَ أَفْعُلْ » بحذف الواو ، وزعمتم

== والاستشهاد بالبيت في قوله « رب هيضل » حيث جاء رب مخففة بياء واحدة ، وقد اختلف العلماء في الباء الباقية : أما كنهى أم مفتوحة ، فذكر قوم منهم ابن جني أنها ساكنة ، وعليه يكون الشاعر قد حذف الباء الثانية التي كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التي كانت عليها ، وينشدون بالسكون قول الشاعر :

أَلَا رَب نَاصِر لَكَ مِنْ لَوْى كَرِيم لَوْ تَسَادَيْهِ أَجَابَا

ومنه من روى « رب » في بيت الشاهد بفتح الباء ، وصرح العسكري في كتاب التصحيف بالوجهين ، وقد قال أبو علي في كتاب الشعر : الحروف على ضربين : حرف فيه تضعيف ، وحرف لا تضعيف فيه ؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك في الاسم والفعل بالحذف والقلب ، وذلك نحو إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ وَرَب ، وإقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى للمدغم على السكون ، وقد جاء :

* أَزْهَرِ إِنْ يَشِبُ الْقَذَالُ . . . الْبَيْت *

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء « اه . ١٧٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وألفاظه ومعانيه ظاهرة ، والاستشهاد به في قوله « رب دعوة » حيث ورد فيه « رب » مخففاً بحذف أحد الباءين ، والكلام فيه كالكلام في الشاهد السابق ، ولكن بينهما فرقاً من جهة واحدة ، وتلخيصها أن « رب » في البيت السابق مخففة قطعاً ، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها ، أما في هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها ، بل قد يكون تشديدها أوفق ، ولا دليل على التخفيف إلا الرواية ، وقد أتى المؤلف بالبيت السابق ، فيكون قد روى عن أثبات العلماء التخفيف في هذا البيت أيضاً .

أيضاً أن الأصل في سَأفعل : سوف أفعل ، فحذفت الواو والفاء معاً ، وسوف حرف ، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدلّ على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

٣٨ — مسألة

[هل يجوز بناء « غير » مطلقاً ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع [١٣٠] يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعى غير قيام زيد ، وما نفعى غير أن قام زيد .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن « غير » ها هنا قامت مقام « إلا » وإلاّ حرف استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعى غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

١٧١ — لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَلَّتْ

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

(١) انظر في هذه المسألة : كتاب سيويه (١ / ٣٦٨) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ١٥٩ و ٥١٦) وشرح الأشئوبى (٣ / ٤٢١ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٢ / ٢٢١) .
١٧١ — هذا البيت قد استشهد به سيويه (١ / ٣٦٩) ولم يعزه ، وعزاه الأعمش إلى رجل من كتّابة ولم يعينه ، واستشهد به رضى الدين في باب الاستثناء وفي باب والظرف :-

== وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٢/ ٥٥) ونسبه لأبى قيس بن الأسلت، وأنشده ابن منظور (وق ل) ولم يعزه، واستشهد به ابن هشام فى معنى اليب مرتين (رقم ٢٩٢) فانظره فى (ص ٥١٧ و ٥١٨) والأوّل : الأعلى وهو أيضاً ثمار الدوم ، ومنه قلوا « توّقل فى الجبل » أى صعد وارتفع . يقول الشاعر : لم يمنعنا من التعرّج على الماء إلا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فهبجتنا وحثتنا على السير ، ووطن الاستشهاد فيه قوله « غير أن نطق » فإن الرواية فيه بفتح « غير » مع أنها فاعل لقوله « لم يمنع » فدل ذلك على أنه بناها على الفتح ، قال الأعلم : « الشاهد فيه بناء غير على الفتح لإضافتها إلى غير متبكم ، وإن كانت فى موضع رفع ، وذلك أن « أن » حرف يوصل بالفعل، وإما تؤلّت اسماع مابعدھا من صلّتها لأنها دلت على المصدر ونابت متابه فى المعنى ، فلم أضيفت غير إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها ، وإعرابها على الأصل جائز حسن ، ونظير بنائها بناء أسماء الزمان إذا أضفت إلى الجمل والأفعال ، كقولك : عجبت من يوم قام زيد ومن يوم زيد قائم ؛ لأن حق الإضافة أن تقع على الأسماء المفردة دون الأفعال والجمل ، فلما خرجت عن أصلها بنى الاسم » اه وقال سيويه : « والحجة على أن هذا فى موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الوثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا :

* لم يمنع الشرب منها . . . البيت *

وزعموا أن ناسا من العرب يتصبون هذا الذى فى موضع الرفع ، فقال الخليل : هذا كنصب بعضهم يومئذ فى كل موضع ، فكذلك غير أن نطق ، وكما قال النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا قفلت : ألسا تصح والشيب وازع ؟

كأنه جعل حين وعاتبت اسما واحدا . اه .

وقد جعل الأعلم إضافة غير فى هذا البيت إلى غير متمكن - أى إلى مبنى - بسبب وجود « أن » الصدرية فى صدر المضاف إليه ، مع علمه أن أن الصدرية حرف ، وأن الحرف لا يقع فى موقع من مواقع الإعراب أصلا ؛ فلا يكون مضافا إليه ، بل مع علمه أن هذا الحرف الصدرى مع بدخوله فى تأويل اسم مفرد معرب - وهو المصدر السبوك من أن ومدخولها - وأنت لو تأملت فى هذا البيت وجدت البصريين والكوفيين متفقين على جواز بناء غير فى هذا البيت وأمثاله ، ولكن الاختلاف بينهم فى تمليل هذا البناء ، فالكوفيون يملونه - على ما نقل المؤلف عنهم - بأنها قامت ==

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء ، قال تعالى : (وَهُم مِّنْ فِرْعَ بِوَمَثَلِ آيْمُونٍ) فبنى « يَوْمَ » في قراءة مَنْ قرأ بالإضافة والفتح ، وهي قراءة نافع وأبي جعفر ؛ لأنه أُضيف إلى « إذ » وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

١٧٢ — رَدَدْنَا لِسَعْنَاءَ الرَّسُولِ ، وَلَا أَرَى كَيْوَمَئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهُ

== مقام إلا الاستثنائية ، والبصريون قد عللوه بأنها أُضيفت إلى مبنى فاكتسبت البناء من اللضاف إليه ، وذلك كما يكتسب اللضاف من اللضاف إليه التذكير أو التأنيث ، وقد فصل ابن هشام في معنى اللبيب (ص ١٠٠) وما بعدها) الأمور التي يكتسبها اللضاف من اللضاف إليه ، فارجع إليها إن شئت .
ومن شواهد بناء غير لكونها أُضيفت إلى مبنى — على ما يقول البصريون — قول الشاعر وأنشده ابن هشام في الغنى :

لَدَيْ قَيْسٍ حِينَ يَأْتِي غَيْرُهُ تَلْقَاهُ بِحَرٍّ مَفِضٍ خَيْرُهُ

الرواية في هذا البيت بفتح « غير » بدليل الروي ، ونظير ما أنشده المؤلف في بناء غير لكونها أُضيفت إلى جملة مصدرية بأن قول الحارث بن حذافة اليشكري من قصيدته التي تعد في العلقات ، وهو من شواهد الرضى :

غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَمِعُ عَلَى الْمَسْجِدِ إِذَا خُفَّ بِالتَّوْبَى النِّجَاءُ

فغير هنا استثناء منقطع ، وهي مفتوحة ، ويجوز أن تكون فتحها فتحة إعراب ، ويجوز أن تكون فتحة بناء ، وفي هذا القدر كفاية ومقنع إن شاء الله .
١٧٢ — لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وشعنا : اسم امرأة ، والرسول هنا الرسالة ، ومنه قول كثير عزة :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا بَحَثَ عَنْهُمْ بَرٌّ ، وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ

وقول الأسعر الجعفي :

أَلَا أُبَلِّغُ أَبَا عَمْرٍو بِرَسُولٍ بَاتِي عَنْ فَتَاخِكُمْ غَفِي

وقول العباس بن مرداس السلمي :

أَلَا مِنْ مَبْلَغٍ عَنِّي خَفَافًا رَسُولًا يَتَأَهَّلُ أَهْلَكَ مِنْهَا ؟

(١٩ — الإنصاف ١)

فكذلك هاهنا، وسبب هذا يُسْتَقْصَى في الجواب إن شاء الله تعالى، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تُجَوِّزُ في المضاف البناء فقلنا : إنه باقٍ على أصله في الإعراب ، فكذلك هاهنا ؛ وسنبين هذا مُسْتَقْصَى في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها في معنى إلّا فينبى أن تبنى » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : « زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو » فينبى [مثل] على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك : « زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو » في معنى « زيد كعمرو » ولما وقع الإجماعُ على خلاف ذلك دلّ على فساد ما ادعيتموه .

وأما قول الشاعر :

لَمْ يَمْتَنِعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ [١٧١]

[١٣١] فنقول : لانسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلّا » وإنما بنى « غيرَ » لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إِنَّهُ لَخَقٌّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَلِقُونَ) في قراءة من قرأ (مِثْلَ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر

== والاستشهاد بالبيت في قوله « كيومئذ » فإن الرواية فيه بفتح يوم مع أنه مدخول حرف الجر ، فدل ذلك على أنه بناء على الفتح لإضافته إلى المبنى - وهو « إذ » - وأنت خير بأن تتوين « إذ » هو تتوين العوض عن الجملة التي من حق « إذ » أن يضاف إليها ، كما في قوله تعالى : (ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله) تقديره : ويوم إذ يغلب الروم يفرح المؤمنون ، وكذلك قوله سبحانه : (وهم من فزع يومئذ) في قراءة من قرأ بفتح يوم ، ويجوز الإعراب مع ذلك ، فتجعل فتح يوم في الآية الأولى فتح الإعراب وأنه منصوب على الظرفية متعلق بفرح ، وقد قرئ في الآية الثانية بجر يوم من يومئذ ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

وأبى جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : (وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْتَيْنِ) فيمن قرأ بالفتح ، وقال تعالى : (مِنْ عَذَابٍ يُؤْتَيْنِ) فيمن قرأ بالفتح ، وهى قراءة نافع والكسائى وأبى جعفر ، ثم قال الشاعر :

١٧٣ — أَرْمَانَ مِنْ يُرْدِ الصَّنِيعَةِ يُصْطَلَعُ فِينَا ، وَمَنْ يُرْدِ الزَّهَادَةِ يَزْهَدُ

فبنى « أَرْمَانَ » لإضافته إلى « مَنْ » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

١٧٤ — عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْبُهُ

يَحْتَدُّ فَقَدْهَا فِي الْمَقَامِ تَدَابُرُ

١٧٣ — الصنعة : كل معروف تسديه إلى غيرك تصطنعه به ، أبى يجعله من نترك ،

وقال الشاعر :

إن الصنعة لا تكون صنعة حتى يصاب بها مكان المصنع

والاستشهاد بالبيت في قوله « أَرْمَانَ مِنْ يُرْدِ — إلخ » فإنه يجوز في « أَرْمَانَ » أن يكون مبنيًا على الفتح لكونه ظرفًا مبهماً قد أضيف إلى جملة مصدرية باسم مبنى — وهو من — ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية ، ونظيره قول العجاج :

أَرْمَانَ أَبَدَتْ وَأَضْحَا مَقْلَجًا أَغْرَ بَرَاقًا وَطَرْفًا أَدْعَجًا

١٧٤ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيويه

(١ / ٤٤١) والرضى في باب الجوازم ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣ / ٦٤٩)

والذنوب — بفتح الدال — الدلو إذا كانت مملوءة بالماء ، وقد ضربه مثلاً

لما يدلى به من الحجة ، وقوله « يجد فقدها » روى سيويه في مكان هذه العبارة « يرث

شربه » والشرب — بالكسر — الحظ من الماء ، والمقام : أراد به مقامًا فاخر فيه غيره

وكثرت المحاصمة فيه والمحاجة ، والتدابر — بالياء الموحدة — التقاطع ، وأصله أن يولى

كل واحد من الخصمين صاحبه دبره ، وروى سيويه « تدابر » بالثاء الثلاثة — وهو

التراحم . وأصله مأخوذ من الدثر — بفتح الدال وسكون الثاء — وهو المال الكثير .

والاستشهاد بالبيت في قوله « على حين من — إلخ » فإن الرواية فيه بفتح حيز — مع

دخول حرف الجز عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذه الكلمة على الفتح ؛ إذ

لو كان أعربها لجرها بالكسرة ، وإنما بناها لكونها مضافة إلى جملة صدرها مبنى — وهو —

فبنى « حِينَ » لإضافته إلى « مَنْ » وقال الآخر :

١٧٥ — عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وَقُلْتُ : أَلَمْ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

وقال الآخر :

١٧٦ — عَلَى حِينَ انْحَنَيْتُ وَشَابَ رَأْسِي
فَأَيَّ فَيِّ دَعَوْتُ وَأَيَّ حِينَ ؟

« من » — وقد ذكر سيويه أن إضافة « حِينَ » إلى « مَنْ » الشرطية بضرورة من ضرورات الشعر، قال الأعمش : « الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها ألا تصاف هي وإذا إلا إلى جملة عجزها ، والمبهمة إنما تفسر وتوصل بالأنجبار ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والحيز والفعل والتفاعل » اهـ .
١٧٥ — هذا البيت من كلام النابتة الدياني ، وهو من شواهد سيويه (١/٣٦٩).

وابن يعيش (٣٣٥ و ٥٤٥) ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٣/١٥١) وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٧٧٧) والأشعري (رقم ٦١٨) وأوضح المسالك (رقم ٣٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٣٧) وشذور الذهب (رقم ٢٥) وعاتبت : فعل ماضٍ من العتاب ، وهو اللوم في تسخط وكراهية ، والمشيب : الشيب ، والصبا — بكسر الصاد الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها ، وأصح : مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، وأراد هنا الرجوع إلى ما هو خليق به من كمالات النفس ، والوازع : اسم الفاعل من وزعه يزعهه كوضع يضع — أي تهاه وزجره وكفه عن فعل المقابح . والاستشهاد به في قوله « على حين عاتبت » فإنه يروى بفتح حين وبجره ، أما فتحه مع دخول حرف الجر عليه — فيسبب بانه على الفتح لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماضٍ مبني ، فأكتسب المضاف البناء من اللضاف إليه ، وأما جره فعلى الأصل ، فعجموع الروايتين يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبني جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لا كيتسابه البناء مما أضيف إليه .

١٧٦ — انحنيت : أراد كبرت سني وضعفت قوتي فصرت لا أمشي إلا منحني الظهر والاستشهاد به في قوله « على حين انحنيت » حيث وردت « حين » بالفتح مع دخول حرف الجر عليها ، فبدل ذلك على أنه بناها على الفتح لإضافتها إلى جملة صدرها مبني وهو الفعل الماضي ، والكلام فيه كالكلام في الآيات السابقة .

وقال الآخر :

١٧٧ — يَمْرُونَ بِالْدهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنَ بَحْرَ الخَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ
فَتَدَلًّا زُرِيقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

وإذا بنى المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دل على أن قوله « غير أن نطقت » مبنى لإضافته إلى غير متمكن على ما بينا ، والله أعلم .

١٧٧ — هذان البيتان من شواهد سيبويه (٥٩/١) ولم يعزها ولا عزاهما الأعلام ، وقد أنشدتهما ابن منظور (ن د ل) من غير عزو ، وهما من شواهد الأشتوني (رقم ١٤) وأوضح المسالك (رقم ٤٨) وابن عقيل (رقم ١٦٢) وقد نسبهما العيني إلى الأحموس ثم قال : « وذكر في الحماسة البصرية أن قتلها هو أعشى همدان يهجو لصوصا ، وقال الجوهري : قال جرير يصف ركباً :

يمرون بالدهنا خفافا . . . *

والأظهر ما قلناه في الحماسة « اه ، وقال ابن منظور : « وندل التمر من الجلة والحبز من السفرة يندله ندلا : غرف منهما بكفه جمعاء كتلا ، وقيل : هو الغرف باليدن جميعا ، والرجل مندل بكسر الميم ، وقال يصف ركباً ويمدح قوم دارين بالجود .

* يَمْرُونَ بِالدهْنَاء ... البَيْتَيْنِ *

يقول : اندلى يازريق — وهي قبيلة — ندل الثعالب ، يريد السرعة ، والعرب تقول : أكسب من ثعلب ، قل ابن برى : وقيل في هذا الشاعر : إنه يصف قوما لصوصا يأتون إلى دارين فيسرقون ويمثلون حقائبهم ثم يفرغونها ويعودون إلى دارين ، وقيل : يصف تجارا ، وقوله « على حين ألهى الناس جل أمورهم » يريد حين اشتغل الناس بالفتن والحروب ، والبحر : جمع أبجر ، وهو العظيم البطن ، والندل : التناول ، وبه فسر بعضهم قوله فتدلا زريق المال « اه كلامه بحروفه . والاستشهاد به هنا في قوله « على حين ألهى الناس » فإن الرواية فيه قد جاءت بفتح « حين » مع دخول حرف الجر عليه ؛ فدل على أنه بناء ، والكلام فيه كالكلام في الآيات السابقة .

[١٣٢] ٣٩ — مسألة

[«هل تكون» سوى] اسماً أو تلزم الظرفية ؟ ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ «سَوَى» تكون اسماً وتكون ظرفاً . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

١٧٨ — وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (٤٧٦/٢ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١٤١/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٤٣٦/١) وشرح رضى الدين على السكافية (٢٢٧/١) وشرح ابن يعيش على المفضل (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٥١٧/١ بتحقيقنا) ولسان العرب (س و ي) .

١٧٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٣/١ و ٢٠٣) وأنشده ابن منظور (س و ي) وقد استشهد به الأشموني (رقم ٤٥٤) وابن عقيل (رقم ١٧١) والبيت من كلام المرار بن سلامة العجلي ، وقد نسب في كتاب سيويه إليه مرة (١٣/١) ونسب مرة أخرى (٢٠٣/١) لرجل من الأنصار غير معين ، وقوله «ولا ينطق المكروه» يروى مكانه في «ولا ينطق الفحشاء» والفحشاء : الكلام القبيح ، تقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش — بتثنية الحاء — وتخش ؛ إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ، وقوله «إذا جلسوا» رويت هكذا في كتاب سيويه (١٣/١) ورويت فيه أيضاً (٢٩٣/١) «إذا قعدوا» والمعنى واحد : والاستشهاد بالبيت في قوله «ولا من سواننا» حيث أتى بسواء مجزورة بمن ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن «سوى» تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل فتقع مبتدأً وفاعلاً واسماً لأن مجروراً بحروف الجر ، وسيويه وشيخة الخليل يشكران ذلك ، ويزمان أنها

فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الشاعر :

١٧٩- تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَاسَةِ نَاقَتِي

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِيَوَائِكَ

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفية ، وقال أبو ذؤاد :

١٨٠- وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ التَّوْتَ مُحْطَةٌ

مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

= بجميع لغاتها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر، ولكن كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم وفيها استعمال هذه الكلمة في مواضع كثيرة من مواضع الإعراب ترجح مذهب الكوفيين ، وقريب منه مذهب الرماني وأبي البقاء العكبري : زعموا أن « سوى » تستعمل ظرفاً وتستعمل غير ظرف ، إلا أن مجيئها منصوبة على الظرفية أكثر ، وقد رجحه ابن هشام في معنى اللبيب ، قال « وإلى مذهبها أذهب » اهـ .

١٧٩- هذا البيت من شواهد سيويه (١٣/١) وقد نسب إلى الأعشى ، وكذلك نسب الأعمى الشنمري ، وأنشده ابن منظور (سوى) وهو من شواهد الرضى في باب الاستثناء ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٥٩/٢) وقوله « تجانف » هو فعل مضارع ، وأصله تجانف ، حذف إحدى التاءين ، والتجانف : الانحراف ، وصف أنه لا يعدل في قصده على غير هذا المدوح ، وجعل الفعل للناقّة مجازاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « لسوائك » حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذى هو لام الجر ، فدل ذلك على أنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، على نحو ما بيناه في شرح البيت السابق .

١٨٠- هذا البيت من كلام أبي دؤاد - كما قال المؤلف - واسم أبي دؤاد جويرية بن الحجاج ، ويقال : جارية بن الحجاج ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٤٥٥) وقوله « محطته » هو اسم الفاعل من قولك « أخطأك كذا » أى فأتك ولم يصبك ، وفى الحديث « واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ، وما أصابك لم يكن ليخطئك » وقوله « معلل » هو اسم المفعول من قولك « عللت فلانا بكذا » إذا شغلته ولهيته به عن شئ يرغب فيه ، وسواء الحق : أى غيره ، والاستشهاد به في قوله « بسواء الحق » =

وقال الآخر :

١٨١ - أَكْرَهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَيْهَا كَانَ حَتَّى أُمِّ سَوَاهَا

فسواها : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

والذى يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال « أتانى سواؤك » فرفع ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم « مررتُ بالذى سواك » فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير ، ونحو قولهم « مررتُ برجل سواك » أى مررتُ برجل مكانك ، أى : يفنى غناؤك ويسدُّ مسدَّك ، وقال ليلى :

١٨٢ - وَأَبْذُلُ سَوَامَ الْمَالِ إِنْ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجُورًا

= حيث أتى بكلمة « سواء » متأثرة بالعامل الذى هو باء الجر ، وهو دليل للكوفيين على أنها لا تلازم النصب على الظرفية كما يقول سيدييه والخليل ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد ١٧٨ .

١٨١ - أكر : أى أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر ، والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والخلف - بفتح الحاء وسكون التاء الثناة - الموت والهلاك . وقد أنشد السكوفيون هذا البيت دليلا على أن « سوى » تخرج عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعواميل ، وذلك أنهم أعربوا « سوى » معطوفا على الضمير المجرور محلا يبنى في قوله « أفيها » وتقدير الكلام عندهم : أفي هذه الكتيبة كان هلاكه أم في كتيبة أخرى ، ولم يرض المؤلف هذا الإعراب مع أنه هو التبادر ، وجعل « سوى » منصوبا على الظرفية كما هو مبين في كلامه .

١٨٢ - هذا البيت من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وسوام المال - بفتح السين والواو جميعا - الذى يرى حيث شاء لا يمنعه أحد ، وهى أيضا سائمة ، وقد سامت تسوم ، وأسأها صاحبها ، وقال الله تعالى : (فيه تسميون) والدم : جمع الأدم وهو الذى لونه الدهمة - بالضم - وهى الدواد ، وتكون الدهماء والدم خيار الخيل =

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب «دُهما» بإنّ ، كقولك : إن عندك رجلاً قال الله تعالى : (إن لدينا أنكالا) والجون هاهنا : البيض ، وهو جمع جَوْن ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما يستعمل اسماً [١٣٣] لكثُر ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أُنشده من قول الشاعر :

✽ إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ✽ [١٧٨]

وقول الآخر :

✽ وما قصدتُ من أهلها لسوائكا ✽ [١٧٩]

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير ، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهاً .

وأما قول الآخر :

✽ أفيها كان حنفي أم سواها ✽ [١٨١]

= والإبل عندهم ، والجون — بضم الجيم — جمع جون بفتحها ، وهو الأسود ، وهو أيضاً الأبيض ، ويقال : كل يعرجون من بعيد ، وكل لون سواد مشرب حمرة فهو جون . والاستشهاد بالبيت في قوله « إن سواءها دهما وجونا » حيث استعمل « سواء » ظرفاً متعلقاً بمحذوف يقع خبراً لأن مقدماً على اسمها ، و « دهما » اسم إن تأخر عن خبرها ، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفاً لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده ؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفاً نحو قوله تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحياً) أو جاراً ومجروراً نحو قوله سبحانه : (وإن لكم في الأنعام لعبرة)

وأنت خير — بعد الذي قررناه لك — أن الكوفيين لا يمانعون في أن تستعمل « سواء » بجمع لغاتها ظرفاً ، ولكنهم يقررون أنها كما تكون ظرفاً تكون غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب متأثرة بالعوامل ؛ فهذا الشاهد وغيره وآلاف الشواهد التي استعملت سواء فيها ظرفاً لا تنقص مذهبهم ، فتنبه لذلك والله يعصمك .

فليس « سواها » في موضع جر بالعطف على الضمير المحفوض في فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وإنما هذا شيء تبئونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المحفوض ، وسنين فساد مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ما روي عن بعض العرب أنه قال « أتاني سواؤك » فرواية تفرّد بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة . والله أعلم .

٤ - مسألة

[« كم » مركبة أو مفردة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة . وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم « ما » زيدت عليها الكاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلته في أوله نحو : « هذا ، وهذاك » وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى : (إِمَّا تَرَيِّنِي مَائِدُونَ) فكذلك هاهنا : زادوا الكاف على « ما » فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال في « كم مالك » : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في [١٣٤] كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ، كما فعلوا في « لِمَ » فصار « كم مالك » والمعنى : كأي شيء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم « كأي من رجل رأيت » أي : كم من رجل رأيت ، ونظيركم « لِمَ » فإن الأصل في لِمَ

(١) انظر قبل كل شيء مناقشة الفريقين في المسألة الخامسة والعشرين ، ثم انظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه (٧٠/٤ بولاق) وشرح الكافية لرضي الدين (٨٩/٢) ولسان العرب (ك م م) .

« ما » زيدت عليها اللام ؛ فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها ، فقالوا : لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ قال الشاعر :

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ ؟ [١٣١]

وقال الآخر :

١٨٣ — يَا أَسْدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ ؟ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ
فَمَا قَرَّبْتَ لِحِمَهُ وَلَا دَمَهُ

يعنى جَرَوْ كَلْب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعبر ذلك .
وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : (ليس كمثله شيء) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كَهَيْن ، وقال الراجز :

١٨٤ — * لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْ *
أى : الْمَقْ ، وهو الطول .

١٨٣ — أنشد ابن منظور هذا الشاهد (روح) ونسبه إلى سالم بن دارة ، ولكنه روى أوله « يافقسي » والفقسي : المنسوب إلى فقسي ، والأسدي : المنسوب إلى أسد ، و « لم » مؤلفة من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وقد حذف ألف « ما » الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها كما عرفت في شرح الشاهد رقم ١٣١ ، ثم لم يكف بحذف الألف حتى سكن الليم بعد أن كانت مفتوحة ، و « لمه » مؤلفة كسابقتها من لام الجر مكسورة و « ما » الاستفهامية ، وهذه الهاء يجوز أن تكون هاء السكت اجتمعا الراجز ليقف على « ما » الاستفهامية بعد حذف ألفها لكونها مجرورة بحرف الجر ، ويجوز أن يكون قلب ألف « ما » هاء حين أراد الوقف ، كما فعل راجز آخر في قوله ، وأنشده ابن يعيش (٤٥٤ و ١٢٨٢) :

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن ههنا

* إن لم أروها فما فقه *

ألا ترى أنه قلب ألف « هنا » هاء ، وقلب ألف « ما » في قوله « فقه » هاء ، وأصل الكلام : إن لم أروها فما يكون ؟ وأنت ترى أن الراجز الذي استشهد به المؤلف قد حذف ألف « ما » الاستفهامية وسكن الليم مرة ، وقلب ألفها هاء مرة أخرى ، وهذا نوع من التصرف في الاسم الذي يشبه الحرف ، وهو ما يريد المؤلف أن يقرره ، فافهم ذلك والله يرشدك .

١٨٤ — هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة طويلة لأروبة بن العجاج ، =

وأما البصريون، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد ،
وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل
عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد
الأدلة المعتمدة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في كم مازيدت عليها
الكاف » قلنا : لانسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى
قولهم « إن العرب قد تصل الحرف في أوله نحو هذا » فقد قدمنا الجواب عنه
فيما سبق .

== والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار وحش وأنته التي شبه ناقته بها في الجلادة وسرعة
العدو ، وليس في وصف الخيل كما زعم العيني ، وقبل البيت قوله :

* قب من التعاء حقب في سوق *

وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٦٠) وابن عقيل (رقم ٢١٠) ورضي الدين
في شرح الكافية في باب حروف الجر ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢٦٦/٤)
وابن منظور (م ن ل) والقب : جمع أقب أو قباء ، وهو وصف من القب — بالتحريك
— وهو دفة الحصر ، يريد أنهن ضامرات البطون ، والتعاء : أحد مصادر « عدا
يعدو » أى أسرع السير ، والحقب : جمع أحقب أو حقباء ، والسوق — بفتح السين
والواو جميعا — طول الساق أو غلظها أو حسنها ، واللواحق : جمع لاحقة ، وهى
الجزيلة الضامرة ، وفعله من باب فرح ، والأقرب : جمع قرب — كقفل أو عنق —
وهو البطن ، والمثق — بالتحريك — الطول ، ويقال : هو الطول الفاحش في دقة .
والاستشهاد بالبيت في قوله « كالنقى » فإن الكاف في هذه الكلمة حرف جر زائد
لا يدل على معنى التشبيه ، وهذا تخريج جماعة من النحاة منهم أبو على الفارسى وابن جنى
وابن السراج والرضى ، وحمل أبو على على زيادة الكاف قوله تعالى : (أو كالذى مر على
قرية) فزعم أن تقدير الكلام : رأيت الذى حاج إبراهيم في ربه ؛ أو الذى مر على
قرية ، وهذا يدل على أنه لا يرى زيادة الكاف قاصرة على الضرورة الشعرية ،
فتنبه لهذا .

وأما قولهم « كان الأصل أن يقال في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك في لم » قلنا : لا نعلم أنه يجوز إسكان الميم في « لم » في اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك في الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة ، قال الشاعر :

[١٣٥] * يا أبا الأسود لم أسلمتني * [١٣١]

وكما قال الآخر :

* يا أسدي لم أكلتته لمة * [١٨٣]

فسكرن « لم » للضرورة ، تشبيها لها بما يحىء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن ؛ فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كَلِمٌ لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في لم فيقال : كما مالك ، كما يقال : لما فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز في لم فيقال : كم مالك ، كما يجوز لم فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمه ، كما يجوز في لم هاء الوقف فيقال : لمة ؛ فلما لم يحز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ؛ لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [كـ] هو شيء ، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مِثْلِي لَا يَقْعُلُ هَذَا ، أى : أنا لأفعل هذا ، ومثلي لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لأقبل منك ، قال الشاعر :

١٨٥ — يَا عَادِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَ مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ

١٨٥ — العاذل : الذي يلوم في تسخط وكرهية لما يلومك فيه ، ودعنى : اتركنى وقوله « مثلى لا يقبل من مثلك » أصل معناه : من كان متصفا بصفاته فإنه لا يقبل من كان متصفا بصفاته ، وقد جرت عادة العرب في كلامهم أنهم يكونون بهذه العبارة عن معنى « أنا لا أقبل منك » قال ابن هشام في المغنى (ص ١٧٩) : « ولأنهم إذا بالغوا =

أى : أنا لأقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف ها هنا كجروها ، ألا ترى أن معنى « ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » ومعنى « ليس مثله شيء » واحدٌ . وكذلك الكاف في قوله : كَهَيْئِ ، وقول الراجز :
* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى * [١٨٤]

في نفي الفعل عن أحد قالوا « مثلك لا يفعل كذا » مرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه « اه . وقال الخطيب القزويني في الإيضاح (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وهو يمثل للكناية : « وكقولهم مثلك لا ييخل . قال الزمخشري : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية ؛ لأنهم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه » وأقول : إن العرب تسلك سبيل الكناية بلفظ مثل ولفظ غير فيقولون : مثلك يرعى الحق ، ومثلك يعرف الفضل لذويه ، ومثلك لا يغضى على القذى ، ومثلك يؤدي الواجب ، ومنه قول الشاعر :

مثلك يثني المزن عن صوبه ويسترد الذم عن غربه
وقالوا : غيرى يخوف بالتهديد ، وغيرى يقنع باليسير ، وغيرى يفعل كذا ، وهم يريدون أنا لا أخوف بالتهديد ، وأنا لا أقنع باليسير ، وأنا لا أفعل كذا ، ومنه قول الشاعر وهو المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع * إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا
وكذلك قول الآخر ، وهو أبو تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشجب عنده يفض الأيادي

وقد سبقنا إلى مثل ذلك عنترة بن شداد العبسي في قوله :

سواي بهاب الموت أو بهاب الردى وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا

وهذا أبلغ من أنه يقول : أنا لا إهاب الموت ، وأنا لا آكل المعروف سحتا ، وأنا لا أنخدع بأكثر الناس ، أما أن المراد بهذا الكلام ما ذكرناه فقد أوضحه الشاعر في قوله :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك ، يا فردا بلا مشته

وأما أنه أبلغ مما لو صرحت بالضمير المنفصل وحذفت المثل والغير فلا أنه كناية ، والكناية - كما هو مقرر - أبلغ من التصريح ؛ لأنها تساوى عند التحقيق ذكر الدعوى مع إقامة البينة عليها .

بخلاف الكاف في « كم » فإن الكاف في كم ليس دخولها كحروجها ، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاحتل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن قولك « ما مآلك » لا يفيد ما يفيد قولك « كم مآلك » فدل على الفرق بينهما ، والله أعلم .

١٣٦] ٤١ — مسألة

[إذا فصل بين « كم » الخبرية وتميزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ؟ . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الشاعر :

١٨٦ — كم يحجود مقرف نال الثملى
وشريف بخله قد وضّعه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأثموني وحاشية الصبان (٩٧/٤) وشرح كافي ابن الحاجب لرضي الدين (٩١/٢) وشرح ابن يعيش على مفصل الرخسرى (ص ٥٨١) ١٨٦ — هذا البيت من كلام أنس بن زعيم ، الكنانى ، أحد بنى الدئل بن بكر ، وهو من شواهد سيدييه (٢٩٦/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٨٢) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (١١٩/٣) والأثموني (رقم ١١٣٨) والمقرف : النذل اللئيم الأب ، ومعنى البيت أنه قد يرتفع اللئيم بحجوده ، ويتضع الكريم الأب بسبب بخله ، ومحل الشاهد في البيت قوله « كم يحجود مقرف نال العلا » واعلم أولاً أن « كم » في هذا البيت خبرية تدل على التكثير ، كأنك قلت : كثير من المقرفين نالوا العلا بسبب جودهم وكثير من الذين لهم آباء كرماء قد اتضع حالهم بسبب غلهم ، ثم أعلم ثانية أن =

نخفف « مقرِف » مع الفصل ، وقال الآخر :

١٨٧ — كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع

وأما القياس فلأن خفف الاسم بعد « كم » في الخبر بتقدير « من » لأنك إذا قلت « كم رجل أكرمت ، وكم امرأة أهنت » كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير ، وهذا

= قوله « مقرِف » يروى بثلاثة أوجه: الرفع ، والنصب ، والجبر ، فأما رواية الرفع فعلى أن تكون « كم » ظرفا متعلقا بقوله « نال » الآتي ، ويكون « مقرِف » مبتدأ ، وجملة « نال العلا » في محل رفع خبر المبتدأ ، وكأنه قل : مقرِف نال العلا في مرات كثيرة بسبب جوده ، وأما رواية النصب فعلى أن تجعل « مقرِفا » تمييزا لـكم الخبرية ، وإنما نصب للفصل بينه وبينها ، وأما رواية الجر فعلى أن تجعل « مقرِف » بالجر تمييزا لـكم الخبرية على أصله ، ولا تعتد بالفاصل بينهما ، وكم على وجهي الجر والنصب مبتدأ ، وجملة « نال العلا » في محل رفع خبره . ثم اعلم ثالثا أن الكوفيين يستشهدون بالبيت على رواية الجر ، ويحملون الفصل بين « كم » الخبرية وتميزها مغتبرا ، ولا يمنع الفصل من بقاء التمييز مجرورا بإضافة « كم » إليه على مذهب سيويه ، ويعرف جر مقدر - وهو من - على مذهب الفراء ، وفي الجر على كلا القولين جهة ضعف .

١٨٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٢٩٦/١) وابن يعيش في شرح المنصل (ص ٥٨٢) ورضي الدين في شرح التكافيه ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٢٢/٣) والأشمنوني (رقم ١١٣٩) ورواية سيويه « كم في بني بكر » ورواية الأعم « كم في بني بكر بن عمرو » . والدسيعة : العطية ، ويقال : هي الجنة . والمعنى أنه واهم المعروف وأنه ما جد شريف . والاستشهاد به في قوله « كم في بني بكر بن سعد سيد » حيث فصل بين كم الخبرية وتميزها الذي هو قوله « سيد » بالجار والمجرور الذي هو قوله « في بني سعد بن بكر » والكلام فيه كالشكلام في البيت السابق .

ومثل هذين البيتين قول الناعر ، وأنشده سيويه أيضا :

كم فيهم ملك أغر وسوقه زحج بأردية المكلام محتي
وكذلك قول الآخر ، وأنشده الأشمنوني (رقم ١١٣٧) :

كم فيهم مية موملة بهال لها . إذا تيممها الخريت ذو الجلد

التقديرُ مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغي أن يكون الاسمُ مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه » لأننا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت « ثلاثون عندك رجلا » لم يجوز ، فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن « كم » هي العاملة فيما بعدها الجرّ ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعُدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

١٨٨ - كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتِمِلُ

١٨٨ - هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٢٩٥) وابن عيش في شرح الفصل (ص ٥٨١) والأشئوني (رقم ١١٤٠) ورضي الدين في شرح الكافية ، وشرحه البغدادي (٣ / ١٢٢) والبيت من كلام القطامي - واسمه عمير بن شيم - من قصيدته التي يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم وإلى المدينة في عهد مروان بن الحكم الأموي والتي مطلعها قوله :

إنا محيوك فاسلم أيها الظلل وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل
وقوله « إنا محيوك » معناه إنا داعون لك بالتحية ، وهي البقاء ، والظلل بالتحريك مابق شاخصاً مرتعاً من آثار الديار ، والظيل - بكسر الطاء وقحح الياء عطفة جمع طيلة ، وهي الدهر ، والإفتار : الفقر ، و« أحتمل » يروي بالحاء المهملة ، ومعناه أرعيل لطلب الرزق ، ويروي بالجيم ، ومعناه أجمع العظام لأستخرج ودكها وشحمها وأتمل به ، مأخوذ = (٢٠ - الإنصاف ٩)

[١٣٧] والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنائي منهم نصب « فضلاً » فراراً من الفصل بين الجار والمجرور ، وقال الآخر :

١٨٩ — تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارَهَا

والتقدير : كم محدوب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب « محدوباً » وإن لم يقصد الاستفهام ؛ لثلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى النصب لأن « كم » تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر ؛ لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب ؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

* كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى * [١٨٦]

= من الجميل وهو الودك . يقول : لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقرى وحاجتى التى بلغت إلى حد أنى لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً . والاستشهاد به فى قوله « كم نالى منهم فضلاً » حيث نصب تميز « كم » الخبرية لما فصل بين كم وتميزها وسيبويه يوجب ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وانغراء يجيزه فى السعة ، وقد بينا لك هذا فى شرح الشواهد السابقة .

١٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وهو من شواهد سيبويه (٢٦٥ / ١) والزمخشري فى مفصله وابن يعين فى شرحه (ص ٥٨١) والأشئونى (رقم ١١٤١) وصف زهير فى هذا البيت ناقته ، وتؤم : أى تقصد ، وفيه ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى الناقة ، والغار : الغائر المظلم من الأرض ، وجعله محدوباً لما يتصل به من الآكام ومتون الأرض . والاستشهاد به فى قوله « وكـم دونه من الأرض محدوباً » حيث أنى تميز كم خبرية منصوبة لما فصل بين كم وبينه بالظرف والجار والمجرور . والكلام فيه كالكلام فيما قبله

فالكلام عليه من وجهين ؛ أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مُقَرَّفٌ » بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نَالَ الْمُلَى » . والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذاً ؛ فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر

وأما قولهم « إن خَفَضَ الاسم بعد كم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه » قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ، بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبٍّ ؛ فيخفضون بها الاسم الذي بعدها كَرُبٍّ .

والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوض وبدل ، كَرُبٍّ بعد الواو والفاء وبَلٍّ ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هي العاملة بطريق النيباء عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بينا ذلك مُسْتَوْفَى في موضعه .

وقولهم « إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـثلاثين ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين كم [١٣٨] وتميزها جوازاً حسناً دون « ثلاثين » ونحوه لأن كم مُنْعَتٌ بَعْضُ ما لثلاثين من التصرف ؛ فحمل هذا عوضاً مما مُنْعَتُهُ ، ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلة لفظاً ومعنى ، كقولك : ذهب ثلاثون ، وتقع مفعولة في رتبتهما ، كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك في كم ، فلما مُنْعَتٌ كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضَرْبٌ من التصرف لا يكون لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين وتميزها في الشعر ، قال الشاعر :

١٩٠ — عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
يُذَكِّرُنِيكَ حَيْنَ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

١٩٠ — البيت الأول من هذين البيتين من شواهد ابن يعيش. في شرح الفصل (ص ٥٨١) والرضى في شرح الكافية في باب التميز وفي باب الكنايات ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٧٣/١) وابن الناطم ، والأشموني (رقم ١١٣١) وهما معا من شواهد سيويه (٢٩٢/١) وقد نسب العيني (٤٨٩/٤) بهامش الخزانة بيت الشاهد للعباس بن مرداس السلي ، وقال البغدادي : « وهما من أبيات سيويه الحسين التي لم يعرف لها قائل » والعجول — بفتح العين — الناقة التي ألفت ولدها قبل مواعده ، أو هي التي ذبح ولدها أو مات ، وحنيها : أراد به ما تظهره من الوله على ولدها ، والهديل : أصله صوت الحمام ، ويراد منه فرخ الحمام الذي تزعم العرب أن جارحا صاده على عهدنوح فشكل حمامة تبكى عليه إلى اليوم . يقول : إني لا أنسى عهدك على بعده ، فكلمنا حنت عجول أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك . والاستشهاد به في قوله « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين اسم العدد — وهو قوله « ثلاثون » — وتميزه — وهو قوله « حولاً » وهذا يقوى ماجوزه النحاة في « كم » من الفصل بينها وبين تميزها عوضاً عما منعه من التصدير لذلك ، وإن كان بين « كم » وبين اسم العدد فرق ، فإن الثلاثين ونحوها من أسماء الأعداد لا تمتنع من التقديم والتأخير ، لأنها لم تتضمن معنى يوجب لها التصدير ، فكان عملها في التميز أوسع من عمل كم ، قال سيويه (٢٩١/١) : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم ، لأن العشرين عدد منون ، وكذلك كم هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتوينة ، لولا ذلك لم يقولوا : خمسة عشر درهما ، ولكن التتوين ذهب منه كما ذهب مما لا يتصرف ، وموضعه ، وضع اسم منون ، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنها غير متمكنين في الكلام » ثم قال بعد كلام : « وتقول : كم رجل زارنى ، ولا تقول : زارنى كم رجل ، ولو قال : أنك ثلاثون اليوم درهما ، كان قبيحا في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل ، وليس مثل لم ؛ لما ذكرت لك ، وقد قال الشاعر .

فصل بين « ثلاثين » وبين مميزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٤٢ — مسألة

[هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو : خمسة عشر .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

١٩١ — كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

= وكم رجلا أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلا ، وكم ههنا فاعلة « ا هـ . وقال ابن يعيش : « فإن قيل : فلم قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن أن تقول : قبضت خمسة عشر لك درهما ، ورأيت عشرين في المسجد رجلا ؟ قيل : إنما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها ؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقووته ، مع أنه قد جاء ذلك في الشعر « ا هـ . ومثل هذا البيت في الفصل بين اسم العدد ومميزه ما أنشده ابن يعيش (٥٨١) ونسب روايته إلى سيويه ، ونسبه لعبد بنى الحمحاس :
فأشهد عند الله أن قد رأيتها وعشرون منها إضعا من ورائها

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (ص ٦٢٤-٦٢٧ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (٥٨٥٧/٤ وما بعدها) وشرح التصريح للشيخ خاله (٣٤٦/٢ بولاق)
١٩١ — استشهد بهذا البيت الأشموني (رقم ١١٣٢) وجماعة من شراح الألفية (انظر العيني بهامش الخزانة ٤/٤٨٨) والعناء — بفتح العين — النصب والتعب ، والشقوة — بكسر الشين وسكون القاف — ومثله الشقاء والشقاوة : ضد السعادة والحجة — بكسر الحاء وتشديد الجيم مفتوحة — السنة . والاستشهاد بالبيت في قوله « بنت ثمانى عشرة » فإن الكوفيين أنشدوه شاهدا على جواز إضافة النيف — وهو هنا قوله =

ولأن النيف اسمٌ مُظْهِرٌ كغيره من الأسماء المظهرة ؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحداً ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ ، فكذلك هاهنا .

وبيان هذا أن الاسمين لما ركباً دلاً على معنى واحد ، والإضافة تُبْطِلُ ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » من غير إضافة دَلٍّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت فقلت « قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » دَلٌّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة ، كما لو قلت « قَبِضْتُ مَالَ زَيْدٍ » فإن المسال يدخل في القبض دون زيد ، وكذلك « ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو » فإن الضرب يكون للغلام [١٣٩] دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تُبْطِلُ المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا تجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ * [١٩١] .

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صَرَفَهُ لضرورة الشعر ورَدَّهُ إلى الجر لأن « ثمانى عشرة » ؛ لما كانا بمنزلة اسم واحد ، وقد أضيف إليهما

== « ثمانى » - إلى العشرة ، من غير أن يكون هناك شيء آخر ، وهم يجزون ذلك في الكلام ، ومن هنا تعلم أن قول ابن مالك في التسهيل « ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة - يعنى بإضافة الأول إلى الثاني - إلا في الشعر » ليس بمستقيم ؛ فإن الكوفيين - كما سمعت - يجزون إضافة صدر المركب إلى عجزه ، سواء أكان مع هذا المركب شيء آخر يضاف المركب إليه نحو ما حكاه الفراء من أنه سمع أبا قحسب الأسدي وأبا الهيثم العجلي يقولان « ما فعلت خمسة عشر » أم لم يكن مع المركب شيء أصلاً كما في هذا البيت :

بنت في قوله « بنت ثمانى عشرة » ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ،
لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وهم إذا صَرَفُوا المَبْنَى للضرورة رَدُّهُ إلى الأصل ،
قال الشاعر :

١٩٢ — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
وجميع ما يُرَوَى من هذا فَشَادُّ لَا يُقَاسُ عليه .

١٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣١٣/١) ورضى الدين في باب النادى
من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٢٩٤/١ بولاق) والأثنونى
(رقم ٨٧٥) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٥٧١) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٣٧)
وفي شذور الذهب (رقم ٥٣) وابن عقيل (رقم ٣٠٧) والبيت من كلام الأحوص ،
واسمه محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى - وكان الأحوص يعشق امرأة
فتزوجها رجل يقال له مطر ، فقلب الوجد على الأحوص حتى صرح بما كان يكتمه .
والاستشهاد بهذا البيت في قوله « يامطر » حيث أتى بالنادى المفرد العلم منونا حين
اضطر إلى ذلك ، قال سيويه (٣١٣/١) « وأما قول الأحوص :

* سلام الله يامطر عليها *

فإنما لحقه اتنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، لأنك أردت
في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون « اهـ . وقال الأعمش « الشاهد
فيه تنوين مطر وتركه على ضمّه ، لجريه في النداء على الضم وإطراد ذلك في كل علم مثله ،
فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون
الاسم المرفوع الذى لا ينصرف ، فلا يغيره التنوين عن رفعه ، وهذا مذهب الخليل
وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ؛ لمضارعة النكرة
بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة ، فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين
مسموع من العرب ، والرفع أقبح لما تقدم من العلة « اهـ . وقد ارتضى الزجاجى في
أماله مذهب الخليل ، ولكنه لم يرض اتعليل الذى علل به سيويه وتبعه عليه الأعم
قال : « الاسم العلم النادى المفرد مبنى على الضم ؛ لمضارعة عند الخليل وأصحابه للأصوات
ولوقوعه موقع الضمير عند غيرهم ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التى من
أجلها بنى قائمة بعده ، فينون على لفظه ؛ لأننا قد رأينا من اللبنيات ما هو منون نحو
إيه وغاق وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة مالا ينصرف ؛ لأن مالا ينصرف أصله الصرف ، =

وأما قولهم « إن النيف اسمٌ مظهرٌ كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها ؛ فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها » قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسماً واحداً ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلّان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب ينافي الإضافة ، كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بينا ؛ وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

٤٣ — مسألة

[القول في تعريف العدد المركب وتمييزه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما : « الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم »^(٢) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال

و كثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة ولا غيرها ، إلا أفعل منك ، فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، والفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوباً منونا قط في غير ضرورة شعر ؛ فهذا بين واضح « اه كلامه بحروفه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (١ / ٢٣٠ بتحقيقنا) وحاشية الصبان (١ / ١٨٠ بولاق) .

(٢) يريد أنهم يجوزون تعريف العدد المركب وهو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما بتعريف جزئي : الصدر والعجز ؛ فيقولون الأحد العشر والتسعة العشر ، ويجوزون في تمييز هذا العدد المركب أن يجرى منكرًا على ما هو الأصل في التمييز ، فيقولون : الأحد العشر درهما ، والتسعة العشر درهما ، وأن يجرى معرفًا أيضًا ، وهذا بناء منهم على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز ، وهو جواز مجيئه معرفة ، فيقولون في هذا الباب : زارني خمسة العشر الرجل ، كما يقولون : زارني خمسة العشر رجلاً ، والحاصل أن في هذا الأسلوب

الألف واللام في العشر ، ولا في الدرهم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عشر درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وَحْدَهَا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن [١٤٠] الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه ، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عَرَفَتْ العربُ الاسمَ المركَّبَ ، قال ابن آخر :

١٩٣ — تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْحَازِبَازُ بِهِ جُنُونًا

= أربع صور ، الأولى أن تقول : زارني الخمسة عشر رجلا ، والثانية أن تقول : زارني الخمسة عشر الرجل ، والثالثة أن تقول : زارني الخمسة عشر رجلا ، والرابعة أن تقول : زارني الخمسة عشر الرجل ، والبصريون لا يميزون من هذه العبارات إلا الصورة الأولى ، والكوفيون يميزون الصور الأربع كلها ، ولا يوجبون منها واحدة بعينها .

١٩٣ — هذا بيت من الوافر ، وقد أنشده ابن منظور (ف ق أ — ق ل ع — خ و ز) ونسبه لعمر بن أحمرة ، وأنشده موفق الدين بن يعيش في شرح الفصل (ص ٥٧٠) وأنشده رضى الدين في باب المركبات من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (١٠٩/٣) وتقول « تَفَقَّأَ الدَّمْلُ والقَرْحُ ، وَتَفَقَّأَتِ السَّحَابَةُ عَنْ مَائِهَا » أى تشققت ، أو تبعجت بمائها . و « الْقَلْعُ » بفتح القاف واللام جميعاً ، وآخره عين سهمة — قطع من السحاب كأنها الحبال ، وأحدثه قلعة — بالتحريك — ويقال : القلعة من السحاب التى تأخذ ناحية من السماء ، والسواري : جمع سارية ، وأراد بها هنا السحابة التى تَأْتِي لَيْلًا ، وَالْحَازِبَازُ : ضرب من النبات ، وخنونه : طولته =

فقال « الخازباز » فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول « الخازالباز » ولم يَحْكَمْ ذلك عنهم في شعر ولا في كلام ، والخازباز هاهنا : أراد به صوت الذباب ، ويقال « جُنَّ الذَّبَابُ » إذا طار وهاج ، وقيل : المراد بالخازباز نَبْتُ ، كما قال الشاعر :

١٩٤ — رَعَيْتَهَا أَكْرَمَ عُوْدٍ عُوْدَا الصَّلِّ وَالصَّفْصِلِّ وَالْيَعْفِصِداً

وَالْخَازِبَازِ السَّيِّمَ الْمَجُودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

ويقال « جُنَّ النَّبَاتُ » إذا خَرَجَ زَهْرُهُ . والخازباز أيضاً : دالٌّ في اللَّهَازِمِ ، قال الشاعر :

== وسرعة نباته ، ويقال : الخازباز ههنا : نوع من ذباب العشب يطير في الربيع يدل على خصب السنة ، وجنونه : هزجه وطيرانه ، قال ابن منظور « والخازباز ذباب ، اسمان جعلوا واحداً ، وبنياً على الكسر ، لا يتغير في الرفع والنصب والجر ، قال عمرو بن أحرر : * تفقاً قوله التلع السواري إلخ *

وسمى الذباب به — وهما صوتان جعلوا واحداً — لأن صوته خازباز ، ومن أعربه نوله بمزلة الكلمة الواحدة فقال خازباز (برفع آخره) وقيل : أراد النبت ، وقيل : أراد ذباب الرياض ، وقيل : الخازباز حكاية لصوت الذباب فمها به « اهـ ، والاستشهاد به في قوله « وجن الخازباز » حيث أدخل عليه الألف واللام وتركه على بنائه كما تقول « الخمسة عشر » فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء .

١٩٤ — هذه أبيات من الرجز المشطور ، وقد رواها كلنا ابن منظور على ترتيب ما رواه المؤلف ههنا (خوز) ووفق الدين بن يعيش في شرح الفصل (ص ٥٦٩) والصل ، والصفصل ، واليعصيد ، والخازباز : كلها أسماء من أسماء النبات ، والسم — بفتح السين وكسر النون — العالى المرتفع ، يريد طول النبات الذي أُرْعَاهُ إليه ، والمجود : اسم مفعول من « جاده الغيث يجوده » إذا أصابه منه الجود — بفتح فسكون — وهو القوى الشديد من المطر ، وعامر ومسعود : راعيان ، وكفى بقوله « بحيث يدعو عامر مسعوداً » عن طول انبثاب طولاً يوارى كل راع منهما عن الآخر ، فلا يعرف أحدهما مكان صاحبه حتى يدعوهم فيسمع صوته فيعرف مكانه ، والاستشهاد بالأبيات للدلالة على أن « الخازباز » نبت ، وهو ظاهر من قوله إنه أُرْعَاهُ إليه .

١٩٥ — يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِ مَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لازِماً
والخازياز فيما يقال أيضاً: السَّبَّوْرُ، وفي الخازياز سبع لغات: خَازِبَازِ،
وْخَازِبَازِ، وَخَازِبَازُ، وَخَازِبَازُ، وَخَازِبَازِ، وَخَازِبَازِ — مثل نافعاء — وَخَازِبَازِ —
مثل سِرْدَاحِ — قال الشاعر:

١٩٦ — مِثْلُ الْكَلَابِ تَهْرُ عِنْدَ دِرَازِهَا

وَرِمَتْ لَهَا زِمَها مِنْ الْخِزْبَازِ

ولمّا لم يميز دخول الألف واللام على « درهم » لأنه منصوب على التمييز،
والتمييز لا يكون إلا نكرة، ولما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز
المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأَخَفُ، فكانت أولى من
المعرفة التي هي الأَثْقَلُ.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما حكوه عن العرب [١٤١] فلا

١٩٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشدهما ابن منظور (نحو ز)
ولم يعزها، وابن عيش (ص ٥٧٠) وقال قبل إنشادهما « وقال الراجز وهو العدوي »
أ هـ. والخازياز: داء يأخذ الإبل والناس في خلوقها، وقال ابن سيده: الخازياز قرحة
تأخذ في الحلق، ومنهم من خص بهذا الداء الإبل، واللاهزام: جمع لهزيمة — بكسر
اللام والزاي وبينهما هاء مأكنة — واللاهزمتان: عظامان تاتان تحت الأذن، وقيل:
اللاهزام: جمع لهزيمة، وهي لحمية في أصل الحنك.

١٩٦ — هذا بيت من الكامل، أنشده ابن عيش في شرح المفصل (ص ٥٧٠)
وابن منظور (نحو ز) عن الأخفش، وعند ابن عيش:

* مثل الكلاب تهر عند بيوتها *

وعند الأخفش:

* مثل الكلاب تهر عند جرائها *

وقال ابن بري: صواب إنشاده:

* مثل الكلاب تهر عند ذراها *

والغراب — بكسر الدال — جمع درب، شهيم بالكلاب النابجة عند الدروب.

حجة لهم فيه ؛ لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس : أما قلته في الاستعمال فظاهر ؛ لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب ؛ فلا يعتد به لقلته وشذوذه ، فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر :

يَقُولُ اخْنَأْ ، وَأَبْغِضُ الْعُجْمَ نَاطِقًا
وَيَسْتَخْرِجُ الْزَبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

أراد الذي يتقصع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولها على الفعل لمحيته ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتج بذلك لقلته وشذوذه ، وكما قال الآخر :

١٩٧ — يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي
مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّاكِبِ

١٩٧ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد أولهما ابن منظور (وب ر) وأنشدتهما معا موفق الدين بن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١) من غير عزو ، وأسند روايتهما إلى ابن الأعرابي ، و « أم العمرو » أراد أم عمرو ، فأدخل الألف واللام على العلم الذي هو عمرو ، وسند ذكر لك وجهه ، والصاحب : المعاصر ، لا يتعدى تعدى الفعل على أن فعله — وهو صحب — متعد ؛ فلا تقول « زيد صاحب عمرا » كما تقول « زيد ضارب عمرا » لأنهم استعملوا صاحباً استعمال الأسماء ، وجمعه أصحاب وأصحاب ، وصحبان نظير شاب وشبان ، وصحاب نظير جائع وجياع ، وصحب نظير شارب وشرب ، وصحابة — بفتح الصاد أو كسرهما — حكى جميع هذه الجموع الأخفش ، وأشتى : دخل في زمان الشتاء ، فإن أردت أنه أقام في موضع شتاء فقل : شتا يشتو ، وقال طرفة :

حيثما قاطلوا بنجد ، وشتوا عند ذات الطلح من ثني وقر
والراكب : جمع ركوب — بفتح الراء — وهو ما يركب من كل دابة ، فعمل
معنى مفعول ، وقيل : الراكب جمع ركاب ، والاستشهاد به في قوله « أم العمرو » حيث
دخل الألف واللام على العلم ، قال جابر الله في المفصل (٣٤/١) : « وقد يتأول
العلم بواحد من الأمة المسماة به ؛ فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس ، فيجترأ =

أراد « أم عمرو ». وكما قال الآخر :

١٩٨ — بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِو مِنْ أُسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وكما قال آخر :

١٩٩ — وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا
شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

== على إضافته وإدخال اللام عليه ، قالوا : مضر الحراء ، وربيعة الفرس ، وأعمار الشاة .
وعن أبي العباس : إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له : فما بين الزيد
الأول والآخر ، وهذا يزيد أشرف من ذلك الزيد ، وهو قليل « اه . وقال ابن
يعيش في شرح هذا الكلام « اعلم أن العلم الخاص لا تجوز إضافته ولا إدخال لام
التعريف فيه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر ، إلا أنه ربما شورك في اسمه
أو اعتقد ذلك ، فخرج عن أن يكون معرفة ، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ،
ويجوز حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل و فرس ، فينئذ يجتزأ على إضافته وإدخال
الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة » اه .

١٩٨ — أنشد جابر الله الزحشري هذا البيت في الفصل (رقم ٧ بتحقيقنا) وعزاه
إلى أبي النجم العجلي ، وأنشده في اللسان (وبر) وأنشده ابن يعيش في شرح الفصل وأقر عزوه
إلى أبي النجم (ص ٣٢٠ و ٥١) وأنشده ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٦٩ بتحقيقنا) من
غير عزو ، والأسير : أصله الذي يقع عند الحرب في يد عدوه ، فعمل بمعنى مفعول ، وأراد
هنا الذي قيده حبها عن أن ينظر إلى غيرها ، وعنى به نفسه ، والحراس : جمع حارس .
والاستشهاد به في قوله « أم عمرو » حيث أدخل الألف واللام على العلم ، والكلام
فيه مثل الكلام في الشاهد السابق ، وأنكر ابن منظور رواية « أم العمر » وقال
« صواب الإنشاد يا ليت أم الغمر » اه أي بالعين معجمة .

١٩٩ — هذا البيت من قصيدة لابن ميادة — واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة :
اسم أمه — يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد أنشده الزحشري
في الفصل (رقم ٨ بتحقيقنا) وابن يعيش في شرحه (ص ٥٢) وابن هشام في معنى
اللبيب (رقم ٧٠ بتحقيقنا) وفي أوضح المسالك (رقم ١٩) والأشئوني (رقم ٣٥)
ورضى الدين في باب توابع النادی، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣٢٨/١) والأعبياء : ==

وكفاله الآخر:

٢٠٠ — أَمَا وَدِمَاءَ مَائِرَاتٍ تَحَالَهَا عَلَى قُنَّةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ أَبِيلَ الْأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ حُسَامًا إِذَا مَاهَرُ بِالْكَفِّ صَمَمَا

= جمع عبء — بكسر العين وسكون الباء — وهو ما يثقل عليك جملة أو يهبطك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة مصاعبها ألحمة وتبعاتها الكثيرة التي يؤود حملها القائم بها ، وروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو — بكسر فسكون — وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، وأطلقوا أحناء الأمور على ما تشابه منها وأشكل المخرج منه ، والكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة . والاستسهاد بالبيت هنا في قوله « اليزيد » فإنه يعني يزيد بن عبد الملك والد الممدوحه ، وقد أدخل آل علي يزيد وهو علم ، وذلك لأنه اعتقد فيه الشيع بسبب تعدد المسمى بهذا الاسم ، وفي بني أمية قوم الممدوح عدة عن سمي يزيد .

٢٠٠ — أنشد ابن منظور البيت الأول من هذه الأبيات (م و ر) ونسبه لعبد الحق ، ولم يزد على ذلك ، وأنشده مرة أخرى (ع ن د م) من غير عزو ، وأنشد ثلاثتها (أ ب ل) ونسبها لابن عبد الجن (تصحيف عبد الحق) ، وأنشد ثالثها (ل ع ع) ونسبه إلى حميد به ثور ، وراجعت ديوان حميد فلم أجده في أصل قصيدته التي مطلعها :

سل الربع أني عمت أم سالم وهل عادة للربع أن يتسكما

ونبه الأستاذ اليماني على أن هذا البيت مما وجدته في اللسان مما لا يوجد في أصل الديوان ، وأنشد ابن يعيش ثلث هذه الأبيات (ص ٦٤٦) وفي رواية اللسان « أما ودماء لا تزال كأنها » وأنشدها كما هنا في (أ ب ل) ودماء مائرات : أي مائحات ، يريد أنها كثيرة ، وذلك لكثرة القتل ، والقنة — بضم القاف وتشديد النون — أصلها أعلى الجبل ، والعزى : اسم صنم ، ونسر : اسم صنم أيضا ، وفي التزويل العزيز (ولا يفوت ويعوق ونسرا) وقد أدخل عليه الشاعر ألف واللام ، ونسر : كان صنما لدى الكلاع بأرض حمير ، ويفوت : كان المدحج ، ويعوق : لهمدان ، وهى من أصنام قوم نوح عليه السلام ، والغندم — بوزن جعفر — هو دم الأخوين ، ويقال : =

أراد « ونسر » بدليل قوله تعالى : (وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) وكما قال الآخر :
 ٢٠٠ — وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ مَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

== هو دم الغزال بلحاء شجر الأرطى يطبخان جميعا حتى ينقعد فتختضب به الجوارى ،
 وقال الأصمعي : هو صبيغ زعم أهل البحرين أن جواريمهم يختضبن به ، والبيعة — بكسر
 الباء — متعبد النصارى ، ووقع في النسان « في كل هيكل » والهيكل : هو البيعة ،
 والأيل — بفتح الهمزة — رئيس النصارى ، وقيل : هو الراهب ، وقيل : هو
 صاحب الناقوس ، ولعلم : اسم موضع فيها حكاه صاحب اللسان ، وقال ياقوت : هو جبل
 كانت به وقعة لهم ، أو هو ماء بالبادية معروف . والاستشهاد بهذه الآيات في قوله
 و « بالنسر » حيث أدخل الألف واللام على العلم الخاص ، للضرورة ، والتدنى يدل
 على أن العلم « نسر » بدون الألف واللام قول العباس بن عبد المطلب ، يمدح سيدنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم :

بل نطفة تركب السفين وقد ألبم نسرًا وأهله الفرق
 قال ابن الأثير « يريد الصنم الذى كان يعبد قوم نوح على نبينا وعليه الصلاة
 والسلام » ١ هـ . وقد ورد في الكتاب الكريم اسم أصنام قوم نوح في الآية التى تلونا
 عليك وفيها « نسر » بدون ألف ولام ، فتكون الألف واللام في هذا الشاهد زائدة .
 ٢٠١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (وب ر) وأسند زوايته للأحمر والأصمعي ،
 وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٧٢) وأوضح السالك (رقم ٦٢)
 والأشموئى (رقم ١٢٧) وابن عقيل (رقم ٣٦) وجنيتك : أى جنيت لك ، وهو نظير
 قوله تعالى : (وإذا كالوهم أو وزنوهم) والأكمؤ : جمع كم — بوزن كلب وأكلب ،
 وفلس وأفلس — وقد جمع الكم على كماء ، فيكون المفرد خاليا من التاء والجمع
 مقرونًا بها ، وهو عكس شجر وشجرة وكلم وكلة ونظائرهما ، وهو من نوادر اللغة ،
 والفاسق : جمع عسقل — بوزن جعفر — وهو ضرب من الكماء أبيض ، وبنات
 أوبر : ضرب آخر من الكماء منهغب على لون الراب ، والاستشهاد بالبيت في قوله
 « بنات الأوبر » وذلك أن بنات أوبر علم على هذه الكماء ، وأصله بدون ألف ولام ،
 وقد زاد الشاعر الألف واللام حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وهذا رأى كان الأصمعي
 يقول ، ويشبه « بنات الأوبر » بام المعروء في أن كلا منهما علم بدون الألف واللام ، =

أراد « بنات أوبر » وكما قال الآخر :

٢٠٢ - وَإِنِّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

يَبَايَكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

= وأن الشاعر زاد الألف واللام اضطراباً ، وثمة رأى آخر كان الأصمعي يجوزهما أيضاً ،

قال : « وقد يجوز أن يكون أوبر نكرة فغرفه باللام ، كما حكى سيويه أن عرساً من « ابن عرس » قد نكحه بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل » اهـ .

٢٠٣ - هذا البيت من كلام نصيب بن رباح ، الأموي بالولاء ، وقد أنشده ابن

منظور (أم س) وعزاه إليه ، واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب (رقم ٤)

والاستشهاد به في قوله « والأمس » حيث أدخل الألف واللام على أمس ، مع أن المراد

به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، وهو في هذه الحالة علم ، والعلم لا تدخله ال ،

لكنه لما اضطُرَّ أدخل عليه أل ليقم وزن البيت ، واعلم أن « أمس » إما أن يراد به

يوم مامن الأيام السابقة ، وإما أن يراد به خصوص اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ،

وعلى كل حال إما أن يجمع جمع التكسير أو يصغر أو تدخله الألف واللام وإما ألا

يكون شيئاً من ذلك ، بل يكون مفرداً مكبراً غير مقترن بأل ، فإن أريد به يوم مامن

الأيام الماضية أو جمع جمع تكسير أو صغر أو دخلته ال المعركة فهو معرب ، وإن أريد به

اليوم الذي قبل يومك الحاضر ولم يجمع ولم يصغر ولم تدخل عليه ال المعركة فللمعرب فيه

إثنان : الأولي بناءً على الكسروهي لثة أهل الحجاز ، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف

بالضمة من غير تنوين في حالة الرفع ، وبالفتحة من غير تنوين في حالتي الجر والنصب ،

وقال الله تعالى : (فجعلناها حصيداً كأن لم تكن بالأمس) فالأمس في هذه الآية الكريمة

لا يزداد به خصوص اليوم السابق على يومك الذي أنت فيه فهو نكرة ، وهو معرب على

الفتن جميعاً ، وهو مجرور بالكسرة لاقرانه بأل ، وإذا علمت ذلك فاعلم أن « الأمس »

في بيت نصيب يروى بالنصب وبالجر ، أما رواية النصب فلا إشكال فيها ؛ لأنه يكون

حينئذ ظرفاً معطوفاً على « اليوم » والمعطوف على المنصوب منصوب ، وأما رواية الجر

فإنها تحتاج إلى نظر ؛ فمن العلماء من قال : هو مبني على الكسر في محل نصب ، واضطر

إلى أن يدعى أن ال الداخلة عليه ليست أل المعركة ، ولكنها زائدة مثل زيادتها في

« بنات الأوبر » وفي « أم العنبر » وفي « طبت النفس » وهذا هو الذي يجري عليه =

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :
 ٢٠٣ - * فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ *

[١٤٢] أراد « أولاء » فلكما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل

= كلام المؤلف في هذا الموضع ، وقال قوم : لا ، بل هذه الألف واللام معرفة ، والأمس معطوف على اليوم ، والعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وذلك أن الشاعر بعد أن قال « وقت اليوم » توهم أنه أدخل على اليوم « في » التي ينتصب الظرف على معناها ، فجاء بالمعطوف مجرورا على هذا التوهم ، وفي لسان العرب (أم س) بحث لا بأس به في كلمة « أمس » وموضع بناؤها ومواضع إعرابها .

٢٠٣ - أنشد ابن منظور هذا الشاهد صدر بيت ولم يذكر تمتته (باب الألف اللينة ٢٠ / ٣٢١) و « الأولاء » ههنا اسم إشارة ، وأصلها « أولاء » فزاد الألف واللام ، ولو لم يزد لها لم يتأثر البيت ، فإن الوزن مستقيم بذكرها وبخذفها ، ولكنه مع هذا لا يخلو عن الضرورة ، وذلك لأن أسماء الإشارة معرفة من غير حاجة إلى الألف واللام ، وكأنه قال : فإن هؤلاء يعلمونك منهم ، ولا تظن « الأولاء » في هذا البيت اسما موصولا ، فإن اقتران « أولاء » للوصولة بأكثر ، بل هي مما لازمها من حين وضعها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فإن الألى بالطف من آل هاشم تأسوا فسنوا للكرام اتأميا
 ومن ذلك قول خلف بن حازم :

إلى النفر البيض الأولاء كأنهم صفائح يوم الروح أخلصها الصقل
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص غير أنه حذف الصلة للعلم بها :

نحن الأولى فاجمع جو عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الذين عرفوا بالشجاعة والإقدام وعدم اللبالة بالعدو ، فزيادة « آل » في « الأولاء » الموصولة زيادة لازمة لا تفارقها ، سواء أكانت مقصورة كما البيت الأول أم كانت ممدودة كما في البيتين بعده ، أما « أولاء » الإشارية فأصل استعمالها أن تكون مجردة من آل ، وزيادة آل فيها مما ألجأت إليه الضرورة ، فأعرف هذا وتنبه له والله يرشدك .

على جواز زيادتها في اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال في زيد الزيد وفي عمرو
العمرو ؛ لجيشه شاذاً ، فكذلك ها هنا ، وأما بُعدُه عن القياس فقد بيَّناه في دليلنا ،
والله أعلم .

٤٤ — مسألة

[القول في إضافة العدد المركب إلى مثله ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يُبْنَى من لفظ
ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي
هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني - وهو العشر - فذكرُ العشر
مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث
عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس - وهو
الأصل - وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات البكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منها
فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ؛ فإنه لما
لم يمكن أن يبنى منها وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ لتمييز ما هو
واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كله ، والله أعلم .

(١) انظر في هذه المسألة : تصرّح الشيخ خالد (٣٥٧/٢) وشرح الأشموني مع
حاشية الصبان (٦٤/٤ بولاق)

٤٥ — مسألة

[المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرفة المفرد معرب مرفوع بغير تنوين .
 وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول .
 وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مُعْرَبَ [١٤٣] له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نحفضه لثلاث يشبه المضاف ، ولم ننصبه لثلاث يشبه مالا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق ، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً ؛ فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال « يا زيداه » ، كالندبة ؛ فيكون الاسم بين صوتين مديدَيْن - وهما « يا » في أول الأسم ، والألف في آخره - والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثرت في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبْلُ وبعْدُ ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ؛ أشبه آخره آخر ما حذفت منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو « جئتُ من قبلُ ومن بعدُ » أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك ،

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العزيرة للمؤلف (ص ٩٠ ليدن) وشرح المفصل لابن يعيش (ص ١٥٩ ليزج) وشرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (١٢٠/١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١١٩/٣ بولاق). وتصريح الشيخ خالد (٢٠٨/٢)

قال الله تعالى : (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ؛
فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه
لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو « وإقْسِرُونَاهُ » لأننا نقول : نحن لانجوزُ نُدْبَةً
الجمع الذي على هجاءين ؛ فلا يجوز عندنا ندبة « قنسرون » بحذف النون ولا إثباتها
كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو : يا عِبدَ
عمرو ؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان ينبغي أن يقال :
يا عِبدُ عمرو - بالضم - لأن أصله : يا عبد عمراه » لأننا نقول : إنما لم يقدر ذلك في
المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة
في قولك « يازيداه » والبدال في « يازيداه » مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت في
« يا عبد عمرو » كما كانت في « يازيداه » والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب
بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصِبَ بفعل ولا أداة .

قال : والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف [١٤٤] امتناع دخول الألف
واللام عليه ، والذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه ؛
فلا يجوز أن يقال « يازيدُ راكباً » ، والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد
حملك نعتَهُ على النصب نحو « يازيدُ الظَّريف » كما يحمل نعتُهُ على الرفع نحو :
« يازيدُ الظَّريف » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب في الأصل
أن يكون معرباً لأنه أشبه كَافَ الخطاب ، وكَافُ الخطاب مبنية ؛ فكذلك
ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ،

فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبني .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنيًا لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في « يا زيد » أن تقول : يا إِيَّاكَ ، أو يَاأَنْتَ ؛ لأن المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : « يا إِيَّاكَ » أو « يَاأَنْتَ » كما قال الشاعر :

٢٠٤ — يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَاأَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جَعْتَا
حَتَّى إِذَا أَصْطَبَحْتَ وَأَغْتَبَقْتَ أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِمَا تَرَكْنَا
« قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَانَا »

٢٠٤ — هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وهي لسالم بن دارة يقولها في مر بن واقع (انظر شرح التبريزي على الحماسة بتحقيقنا) وقد استشهد بالبيتين الأول والثاني رضي الدين في باب النداء من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢٨٩/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٧ و ١٦٠ ليرج) والأشمونى (رقم ٨٦٦) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٣١) والاستشهد به ههنا في قوله « يا مر يا بن واقع » وفي قوله « ياأنتا » فإن النداء اثنائي — وهو قوله « ياأنتا » — يدل على النداء الأول — وهو قوله « يا مر يا بن واقع » — في معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعًا موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنى ، فيكون الواقع موقعه مبنيًا أيضًا ، قال ابن يعيش (ص ١٦٠) « فَإِنْ قِيلَ : فلم يبن ، وحق الأسماء أن تكون معرفة ؟ فالجواب أنه إنما يبنى لوقوعه موقع غير الممكن ، ألا ترى أنه وقع موقع المضمرة ، ولم يمكنه من الأسماء إنما جعلت للغمية ؟ فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه ، إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول : قلت ، والنداء حال خطاب ، والمنادى مخاطب ، فالقياس في قولك يا زيد أن تقول : ياأنت ، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى =

فلما وقع الاسمُ المنادى موقعَ اسمِ الخطابِ وجب أن يكون مبتدئاً كما أن اسمِ الخطابِ مبني ، وإنما وجب أن يكون مبتدئاً على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

والوجه الثاني : أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبني على الضم ؛ لئلا يلتبس بالمضاف ؛ لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه في موضع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك « يا زيد » أدعُ زيداً ، أو أنادِ زيداً ، فلما قامت « يا » مقامَ أدعو عملت عمله ، والذي يدل [١٤٥] على أنها قامت مقامه من وجهين ؛ أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يا زيد ، ويا عمرو » والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو

== صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالكنى ، فيناديه بالكنى على الأصل فيقول : يا أنت ، قال الشاعر :

* يا امر يا ابن واقع يا أنت *

غير أن النادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك مخاطبه أو مخاطب غيره ؛ فبُعث بالاسم الذى يخصه دون غيره وهو زيد ، فوقع ذلك الاسم موقع الكنى ، فبني لما صار إليه من مشاركة الكنى الذى يجب بناؤه « ا هـ . واعلم أن العرب إذا استغفلت الضمير في النداء استعملته على وجهين : أحدهما أن يأتوا به ضميراً من ضمائر النصب فيقولوا « يا إياك » والثاني أن يأتوا به ضميراً من ضمائر الرفع فيقولوا « يا أنت » كما في البيت المستشهد به .

«يَا زَيْدُ ، وَيَا عَمْرُو» فإن هذه اللام لامُ الاستغاثة ، وهي حرف جر ؛ فلو لم تكن « يا » قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهب بعض البصريين إلى أن « يا » لم تقم مقامَ أدعو ، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذي عليه الأكثر هو الأول .

فإذا ثبتَ بهذا أنه منصوبٌ ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه « يازيدُ الظريف » بالنصب حملاً على الموضع ، كما تقول « يازيدُ الظريف » بالرفع حملاً على اللفظ ، كما تقول « مررت بزيدِ الظريفِ والظريف » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ فكذلك هاهنا : نُصِبَ لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا لمّا لم يعرض للمضاف والمشبّه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمنفرد بقيّاً على أصلهما في النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما قولهم « إن المنادى لا مُعْرَبَ له يصحبه » قلنا : لا نسلم ، وقد بينا ذلك في دليلنا .

وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قَطُّ نظائر في العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكّم تحضّ لا يستند إلى دليل ؟ ! ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليسكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ماهو صحيح الإعراب ، وذلك الاسم الذي لا ينصرف .

وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرة فى الكلام » قلنا : هذا يبطل بالمفرد ؛ فإنه كان ينبغى أن يحمل على النصب لكثرة فى الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قول القراء « إن الأصل فى النداء أن يقال يا زيدا [١٤٦] كالندبة » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل .

وقوله « إن الألف المزیدة فى آخره بمنزلة المضاف إليه ، فلما حذفوها بنوه على الضم ، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ؛ فكان يجب أن يقال « يا عبد عمرو » بالضم ؛ لأن أصله يا عبد عمره .

قوله « إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لطوله » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت فى أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق فى باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرع غلانة أو هرز نكران أو أشنان ندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفاً من « يا عبد عمرو » فدل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما جعله نصب المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزیدة فى آخر المنادى فباطل أيضاً بما إذا قال « يا خيراً من زيد » إذا كان مفرداً مقصوداً له ، فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التى تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغى أن نقول « يا خيراً من ^(١) زيد » وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف ، وأنه محمول على غيره .

والذى يدل على بطلان ما ذهب إليه من جملة الألف فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو : « واقسروناه »

(١) أى من غير تنوين « خير » .

قولهم « نحن لا يجوز ندبة الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قفسرون بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ؛ فإنه يجوز عندكم أن تقولوا : واقسريناه ، وإن امتنع عندكم واقسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع .
وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : [١٤٧] لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأننا لو قلنا « يا زيدُ راكباً » على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكباً فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وَقَعَ بقوله « يا زيد » فإن لم يكن راكباً لم يخرج ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله « يا زيد » وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيداً راكباً » فلم تجده راكباً لم يحز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للمدعو؟ قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أن العرب لم تدعُ على شريطة ؛ فإنهم لا يقولون « يا زيد راكباً » أى : ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً ؛ لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع الدعاء على كل حال ، قلت : فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : أأست تقول يا زيد دعاء حقاً ؟ فقلت : بلى ، فقال : على م تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يا زيد كقولى أدعو زيداً ؛ فكأنى قلت : أدعو دعاء حقاً ، فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا : يا زيدُ راكباً ، فالزم القياس .
قال أبو العباس : وجدتُ أنا تصديقاً لهذا قول النابتة :

٢٠٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أُسْدٍ ،
يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ

٢٠٥ - هذا البيت للناطقة الذيباني كما قال المؤلف ، وكان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم الناطقة أن يقاطعوا بني أسد ، فجهلهم الناطقة في ذلك ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٦/١) ورضي الدين في أول باب النادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢٨٥/١) ومعنى « خالوا بني أسد » أى تاركوهم وقاطعوهم ، وحرفته خلوا بينهم وبين أنفسهم ولا تكونوا معهم ، ومنه قالوا للمرأة المطلقة « خلية » وقالوا « خليت النبت » أى قطعت ، وقوله « يا بؤس للجهل » معناه ما أبأس للجهل على صاحبه وأضره له ، والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « يا بؤس للجهل ضرارا » فإن هذه الكلمة حال ، وقد جعله البرد حالا من المضاف الذى هو النادى ، ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ؛ فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المبادى - وهو حرف النداء النائب مناب أدعو - وكأنه قال : أدعو بؤس الجهل أدعوه حال كونه ضرارا لأقوام ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذى هو الجهل ؛ فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه ، ومن هؤلاء رضى الدين في شرح الكافية والأعلم الشنمري ، قال رضى الدين (١٢٠/١) : « واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو : يا زيد دعاء حقا ، وأجاز البرد نصبه للحال نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه ، قال : ومنه قوله :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

والظاهر أن عامله بؤس الذى بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعنى الجهل - تقديرا ؛ لزيادة اللام ؛ فهو مثل : أعجبنى مجيء زيد راكبا » اه فأتت ترى أنه بعد أن نقل مذهب البرد استظهر غيره وهو الذى حكيناه عنه ، وقال الأعم « ونصب ضرارا على الحال من الجهل » اه ، والاستشهاد الثانى بهذه الجملة في زيادة اللام وإقحامها بين المضاف الذى هو بؤس والمضاف إليه الذى هو الجهل ، قال سيويه « ومثل هذا قول الشاعر إذا اضطر :

* يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام *

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل » يريد أن الشاعر مع مجيء =

وقوله « والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نفعه على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نفعه على الرفع نحو يا زيد الظريف » قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن الموصوف وإن كان مبنيًا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنصب وصفه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاء من أحد غيرك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : (ما لكم من إله غيرهِ) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .

قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ [١٤٥]

[١٤٨] فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذي هو « المعتب » حملا على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للاضافة ، وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع في العطف نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرَأَ » كما يجوز « وَعَمْرُو » قال الشاعر :

٢٠٦ — فَلَسْتُ بِذِي تَرْبٍ فِي الصَّدِيقِ

وَمَنْعَ خَيْرٍ وَسَبَابَهَا

وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ أَضَاعَ الْقَسِيرَةَ فَأَغْتَابَهَا

= اللام ترك التنوين ؛ لأنه قدر اللام غير موجودة وأن الاسم مضاف إلى ما بعده ، وقال الأعمى « الشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله يا بؤس للجهل ، تؤكد للاضافة » ١ هـ .

٢٠٦ — هذان البيتان من كلام عدى بن خزاعي ، وقد رواهما صاحب الصحاح (ن ر ب) كما رواهما المؤلف ، ولكن ابن منظور نقل عن ابن بري أن صواب الإنشاد هكذا :

وقال الآخر وهو عُقَيْبَةُ الأَسَدَى :

٢٠٧ - مُعَاوَى إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

فَلَنُنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

= ولست بذى نيرب فى الكلام ومناع قومى وسباها

ولامن إنا كان فى معشر أضع العشرة واغتباها

ولكن أطاوع ساداتها ولا أعلم الناس ألقاها

والنيرب - بوزن جعفر وكثر - الشر والنخمة ، وتقول « نيرب الرجل » - مثل يطر مما ألحق بدحرج بزيادة الياء - تريد سعى ونم ، وتقول « نيرب الكلام » تريد خلطه ، ورجل فرب ، ورجل ذو نيرب ؛ أى ذو شروخمة . ومحل الاستشهاد قوله « ومناع خير » على ما رواه المؤلف ؛ فإن الرواية فى هذه الكلمة وردت بنصب « مناع » المعطوف على قوله « بذى نيرب » الذى هو خبر ليس مزيدا فيه الياء ، وإنما أنى الشاعر بالمعطوف منصوبا لأن موضع المعطوف عليه النصب لكونه خبر ليس ، وهذه الياء الداخلة عليه زائدة لا عمل لها إلا فى اللفظ .

٢٠٧ - هذا البيت والبيت الذى رواه المؤلف بعد قليل على أنه تال لهذا البيت لتبيين قافية الكلمة وأنها منصوبة ، هما من كلام لعقبة بن هيرة الأسدى يقوله لمعاوية بن أبى سفيان يشكو إليه جور عماله ، وهما من شواهد سيبويه (٣٤١/١ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٧٤٠) ورضى الدين فى أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٤٣/١) واعلم أولا أن قصيدة عقبة بن هيرة الأسدى رويها مجرور ، وهي تروى هكذا :

معاوى إننا بشر فأسجح فلنا بالجبال ولا الحديد

أكلم أرضنا فجزعتموها فحل من قائم أو من حصيد

أنتطمع فى الخلود إذا هلكتنا وليس لنا ولالك من خلود ؟

وقد روى سيبويه البيتين اللذين رواهما المؤلف بالنصب ، وقال الأعلم « وقدر على سيبويه رواية البيت بالنصب ؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبمده ما يدل على ذلك ، وهو قوله :

= * أكلتم أرضنا فجزعتموها - البيت *

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ، ومن زعم أن الرواية « ولا الحديد » بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أَدْبُرُوها بَنَى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْفَرَسَ الْبَعِيدَا
والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب فى قصيدة واحدة
وقال العجاج :

٢٠٨ — كَشَحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا
مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارَا

= وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب ، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ، أو يكون الذى أنشده رده إلى لغته قبله منه سيبويه ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد ، لا بقول الشاعر « اه كلامه » ، ومنه يبين أن الذى كان فى نسخة كتاب سيبويه التى كانت بيد الأعمى بيت واحد ؛ فالظاهر أن نقلة كتاب سيبويه أضافوا البيت الثانى ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة ، ومحل الاستشهاد قوله « ولا الحديد » حيث نصب المعطوف نظرا إلى موضع المعطوف عليه ، قال سيبويه « ومما جاء من الشعر فى الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدى ، وأنشد البيتين » اه وقال الأعمى : « استشهد به على جواز للمعطوف على موضع الباء وما عملت فيه ؛ لأن معنى لسانا بالجبال ولسنا الجبال واحد » اه .

٢٠٨ — الكشح — بفتح الكاف وسكون الشين — ما بين الحاصرة إلى الضلع الخلف ، وهو موضع السيف من المتقلد ، ويقال « طوى فلان كشحه على الأمر » إذا استمر ودام عليه ، ويقال « طوى كشحه عنا » إذا ذهب وقطع أو اصر الرحم ، قال الشاعر :

طوى كشحاً خلتك والجناحا لين منك ، ثم غدا صراحا
ويقال « طوى فلان كشحاً على ضغن » إذا عاداك وفاسدك ، قال زهير :

وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

ومحل الاستشهاد هنا قوله « أو حذرا » حيث عطف هذا المنصوب على قوله « يأسه » =

وقال الآخر :

٢٠٩ — فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرَعْكَ الْعَوَازِلُ

= « اليأس » المجرور لكون محل هذا المجرور النصب لكونه مفعولا لأجله، وقد علمت أن المفعول لأجله يجوز جره بحرف جر دال على التعليل ولو استوفى شروط النصب ، ألا ترى أنه لو لم يأت بمن لكان يقول: بأسة اليأس أو حذارا، فينصب المعطوف والمعطوف عليه جميعا ؟ وقد ذكرنا لك جملة من الشواهد للعطف على المحل تجرى في أبواب مختلفة في شرح الشاهد رقم ١١٦ فارجع إليها إن شئت .

٢٠٩ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد استشهد به سيويه (٣٤/١) ورضي الدين في أثناء باب توابع النادي ، وشرحه البغدادي في الخزانة (١ / ٣٣٩) وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٧٣٣) وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٥٥) ومحل الاستشهاد قوله « ودون معد » حيث عطف « دون » هذه للنصبية على « دون » السابقة المجرورة؛ لكون محل الأولى المجرورة هو النصب ؛ فإن المجرور بحرف الجر مفعول به في المغني ، ألا ترى أن العامل هنا — وهو قوله « تجد » يتعدى إلى ثاني مفعوليّه بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، قال الأعمى : « حمل دون الآخرة على وضع الأولى لأن معنى لم تجد من دون عدنان ولم تجد دون عدنان واحد » اهـ . وقال ابن هشام في المغني (ص ٧٣ ؛ بتحقيقنا) : « وللعطف على المحل ثلاثة شروط : الأول إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فنصب ومن فرفع ؛ فعلى هذا لا يجوز : مررت بزيد وعمرا ، خلافا لابن جني ؛ لأنه لا يجوز في الفصيح : مررت زيدا ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

* فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * البيت

وأجاز الفارسي في قوله تعالى : (وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة) أن يكون (يوم القيامة) عطفًا على محل (هذه) لأن محله النصب « اه المقصود منه بتصرف يسير جدا .

وقال الآخر أيضاً :

٢١٠ — أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ
إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا

فنصب « غداً » حملاً على موضع « من اليوم » وموضعها نصب .

والشواهدُ على الحمل على الموضع في الوصفِ والمطفِ أكثرُ من أن تُحصَى ،
وأوفرُّ من أن تُستقصى ، والله أعلم .

٤٦ — مسألة

[القول في نداء الاسم المحلى بأل]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل ،
ويا الغلام » ، رذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

٢١٠ — الندمان — ومثله النديم — الذي يجالسك ويشاركك ، وقال الشاعر :

وندمان يزيد الكأس طيباً سقيت وقد تغورت النجوم

والاستشهاد بالبيت في قوله « أو غدا » حيث جاء به منصوباً تبعاً لحمل « اليوم » الذي
هو للعطوف عليه ؛ على مثال ماقلنا في شرح الشواهد السابقة ، ومن العلماء من خرج
هذا البيت على أن « من » في قوله « من اليوم » زائدة ؛ فيكون « اليوم » منصوباً على
الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد ؛ وسيدكر للمؤلف هذا التخريج في آخر المسألة ٥٤ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على النفل (ص ١٧١ لينج) وكتاب
سيبويه (٣١٠ / ١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣ / ١٢٥) وتصريح الشيخ خالد
الأزهري (٢ / ٢١٦) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٣ ليدن) وشرح رضى الدين
على الكافية (١ / ١٢٨ و ١٣٢) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٤٩] قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٢١١ — يَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال « يا الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام .

وقال الآخر :

٢١٢ — قَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَتِ قَائِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

٢١١ — هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد استشهد بهما ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١٧٢) ورضى الدين في أثناء باب توابع المنادى من شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحها البغدادي في الخزانة (١ / ٣٥٨ بولاق) والأشتموني (رقم ٨٧٩) وابن عقيل (رقم ٣٠٩) وقوله « إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا » روى في مكانه « إِيَّاكُمَا أَنْ تَعْقِبَانَا شَرًّا » وهو تحذير ، وتقديره : احذرا من أن تكسباني شرا ، ويجوز في حرف المضارعة في « تكسباني » الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثي وانضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول « كسبت زيدا مالا ، أو علما » إلا ابن الأعرابي فإنه كان يوجب أن تقول « أكسبت زيدا مالا » بالهمزة . وعمل الاستشهاد قوله « يا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء وآل ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وآل جائز في موضعين : أحدهما في نداء اسم الله تعالى في نحو قولك « يا الله » وثانيهما فيما تحكيه من الجمل نحو أن تسمى رجلا « الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وآل في الاختيار ، وأما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ماورد منه في نحو البيت المستشهد به ، ونحو قول الآخر . وهو من شواهد الأشتموني (رقم ٨٧٨) :

عباس يا الملك التوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان

٢١٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (١ / ٣١٠) والزحخشري في الفصل (رقم ٣٥ بتحقيقنا) وابن يعيش في شرحه (ص ١٧٢) وأسرار العرية للمؤلف (ص ٩٣) ورضى الدين في شرح الكافية (١ / ١٣٢) وشرحها البغدادي في الخزانة (١ / ٣٥٨) وقوله « فديتك » قد روى « من اجلك يا التي » بإلقاء حركة الهمزة من =

فقال « يا التي » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ؛ فدلّ على جوازه والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء « يا الله اغفر لنا » والألف واللام فيه زائدان ؛ فدل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ، و « يا » تفيد التعريف ، وتعرفان في كلمة لا يجتمعان ؛

= « أجلك » وهي الفتحة على النون قبلها وحذف الهمزة ، و « تيمت قلبي » أي استعدته وأذنته ، وقوله « بالود » هو كذلك في كتاب سيويه وشرح الأعم ، وورد في الفصل « بالوصل » ومحل الاستشهاد قوله « يا التي » حيث جمع بين حرف النداء وأل ، مع أن أل في هذه الكلمة لازمة لا يجوز إسقاطها ؛ لأنها لازمتها من حال الوضع ، ولهذا يزعم البصريون أن هذا البيت أخف شذوذا من البيت السابق (رقم ٢١١) لأن الألف واللام في قول الشاعر « يا العلامان » ليسا بلازمين ، قال الأعم : « الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله « يا التي » تشبيها بقولهم « يا الله » لزوم الألف واللام لها ، ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام » اهـ .
وقال ابن يعيش « وأما بيت الكتاب :

* من أجلك يا التي تيمت قلبي — إلخ »

فشاذ قياسا واستعمالا ، فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر ، وأما الاستعمال فظاهر ، فإنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أوحرفان ، ووجه تشبيهه يا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله ، وانفرد بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك : يا زيد الذي في الدار ويا هند التي أكرمتني ، ويقع صفة لأيهما ، نحو قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا) و (يا أيها الذي نزل عليه الذكر) وليستا اسمين ، ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى ؛ لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو » اهـ .

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس لا يحيز يا التي ، ويظعن على البيت ، وسيويه غير متهم فيما رواه ، ومن أصحابنا من يقول : إن قوله يا التي تيمت قلبي على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي ، لحذف ، وأقام النعت مقام النعت » اهـ .

ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الأسم المنادى العلم نحو « يا زيد » بل يُعرى عن تعريف العلمية ويُعرف بالنداء ؛ لثلا يُجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى ، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدُهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .^(١)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* فِيا الْغَلَامانِ اللَّذانِ قَرَّأْ * [٢٠١]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه « فِيا أيها الغلامان » لحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر :

* فَذَيْتُكَ يَا لَتِي تَيْمَتِ قَلْبِي * [٢١٢]

(١) هذه إحدى ثلاث علل ذكرها البصريون وأنصارهم ، والعللة الثانية أن تعريف الألف واللام تعريف العهد ، وهو يتضمن معنى الغيبة ؛ لأن العهد يكون بين اثنين — هما المتكلم والمخاطب — في شأن ثالث غائب عنهما ، والنداء خطاب لحاضر ، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان ، والعللة الثالثة أن المنادى المقرون بال إما أن يبنى وإما أن يعرب ، وكلاهما مشكل ، أما البناء فوجه إشكاله من جهتين : الأولى أن الألف واللام من خصائص الاسماء ؛ فهي تبعد الاسم من شبه الحرف الذي هو علة البناء ، والجهة الثانية أن الألف واللام معاينة للتونين ، فهي كالتونين ، فكأن الاسم المقترن بهما منون فمن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام منطرداً في المنادى المبنى ، وأما الإعراب فوجه إشكاله أن العلة التي من أجلها بنوا المنادى — وهي وقوع المنادى موقع الضمير ، ومشابهة الضمير في الأفراد والتعريف — موجودة في ذي الألف واللام إذا نودي ، فكيف يعرب ؟

حَذَفَ للموصوف وأقام الصفة مقامه، على أن هذا قليل، إنما يحىء في الشعر؛ [١٥٠] فلا يكون فيه حجة، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من «التي» لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فيسهل دخول حرف النداء عليها.

وأما قولهم «إنا نقول في الدعاء يا الله» فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أن الألف واللام عَوَضٌ عن همزة «إله» فنزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، وإذا نَزَلَتْ منزلة حرفٍ من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرفُ النداء عليه، والذي يدل على أنها بمنزلة حرفٍ من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء «يا الله» بقطع الهمزة، قال الشاعر :

٢١٣ — مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ عَلَى أَمْرِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

ولو كانت كالمهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة، فلما جاز فيها ها هنا القطع دل على أنها نزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة، كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تَقَطَّعَ همزة الوصل منه نحو أُضْرِبُ وأَقْتُلُ، تقول «جاءني

٢١٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز، وقد أنشدها ابن منظور (أله) ولم يعزمها، والاستشهاد بهما في قوله «يا الله» حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة، وقد زعم المؤلف — تبعاً لأنصار البصريين — أن قطع الهمزة يدل على أنها نزلت من اللفظ الكريم منزلة جزء منه، وإلا لجاءت همزة وصل غير مقطوعة؛ لكونها في الأصل همزة ال المعرفة، وهمزة ال المعرفة همزة وصل كما هو معروف، وفي كل دعوى من هذه الدعاوى الكثيرة مقال، قال ابن منظور «الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم : يا الله اغفر لي — بهمزة — ومنهم من يقول : يا الله — بغير همز — فمن حذف الهمزة فهو على السبيل؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه، ومن همزها توهم الهمزة من الحرف؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة، قال :

* مبارك هو ومن سماه — البيت * ا ه كلامه :

إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب » و « جاءني أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررب بأقتل ^(١) » بقطع الهمزة - ليدل على أنها ليست كالمعزة التي كانت في الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك ها هنا .

والذي يدل على ذلك أنهم لو أجزوا هذا الاسم مجزئاً غيره مما فيه ألف ولا م لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » : إما على طريق الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حال دل على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُردُّ إليه ؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا .
والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

(١) من ذلك قول الراعي ، وهو من شواهد الفصل (رقم ٢ بتحقيقنا) :

أشلى سلوقية بانت وبات بها بوحش إصمت في أصلها أود

أشلى : أى أغرى ، وأنكر ثلب معجى ، أشلى بمعنى أغرى ، وهو محجوج بمثل هذا البيت ، وسلوقية : أى كلاباً منسوبة إلى سلوق ، وإصمت : اسم علم على بركة بعينها ، وقال أبو زيد : يقال : لقيته بيلدة إصمت ، أى في بلد قفر ، وفي أصلها أود : أى في وسط ظهورها اعوجاج ، والاستمهاد به في قوله « إصمت » فإن أصله فعل أمر من صمت يصمت صماتاً ، فسمى به مكان معين ، وقد غيروه حين النقل من فعل الأمر إلى العينية ثلاثة تغيرات : التغير الأول أنهم قطعوا همزة فصروها همزة قطع بعد أن كانت همزة وصل ، الثاني أنهم كسروا ميمه بعد أن كانت مضمومة ، والثالث أنهم حركوا آخره بعد أن كان ساكناً .

١٥١ [٤٧ - مسألة

[القول في الميم في « اللهم » أعوض من حرف النداء أم لا ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضاً من « يا » التي للتنبيه في النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يا الله أمنا بخير » إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا « هلم » ، و« يلم » ، والأصل فيه : هل أم ، و« ويل أمه » ، وقالوا « أيش » والأصل : أي شيء . وقالوا « عِم صَبَاحاً » والأصل : انعم صباحاً . وهذا كثير في كلامهم .

قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من « يا » أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر :

٢١٤ - إني إذا ما حدثتُ أَلَمًا أقولُ : يا اللَّهُمَّ ، يا اللَّهُمَّ

(١) انظر في هذه المسألة : لسان العرب (أ ل ه) وشرح الكافية (١٣٢/١) وشرح الفصل لابن يعيش (ص ١٨١) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٢٦/٣ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢١٧/٢ بولاق) .

٢١٤ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور في لسان العرب (أ ل ه) ورضى الدين في شرح الكافية (١٣٢/١) وشرحهما البغدادى في الخزانة (٣٥٨/١) وأنشدهما الأشموني (رقم ٨٨٠) وابن عقيل (رقم ٣١٠) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٣٩) وابن يعيش (ص ١٨١) والحدث - بالتحريك ما يحدث من الأمور ، ومحل الاستشهاد هنا قوله « يا اللهم » حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة ، واعلم - أولاً - أن نداء لفظ الجلالة =

وقال الآخر :

٢١٥ -- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا صَلَّيْتَ أَوْ سَبَّحْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا
* أُرَدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا *

== قدورد على عدة أوجه ؛ الوجه الأول - وهو الأصل ، والأكثر استعمالاً أن تقول :
يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم الجليل ، وتقطع الهمزة ، والوجه الثاني : أن
تقول : يا الله ، تدخل حرف النداء على الاسم العظيم ، وتجعل همزته همزة وصل ، وقد سبق
ذكر هذين الوجهين في شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٣) والوجه الثالث : أن تقول :
اللهم ، تحذف حرف النداء وتأتي في آخر الاسم الكريم بيمين مشددة ، وقد اختلف
النحاة في هذه اليم المشددة ؛ فقال البصريون وأنصارهم : هي عوض عن حرف النداء ،
وقال قوم - منهم الفراء - هذه اليم المشددة بقية كلمة ، وأصل العبارة : يا الله أمانا بخير ،
وقد أنكر ذلك الزجاج ، وشنع على القائل به ، فمن ذهب إلى أن اليم المشددة عوض
عن حرف النداء قل : لا يجمع بين حرف النداء واليم المشددة في الكلام ، فإن ورد
ذلك في شعر فهو شاذ لا يقاس عليه ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوذ عنه ، ومن
هؤلاء شيخ المحققين ابن مالك الذي يقول في الخلاصة (الألفية) :

والأكثر اللهم ، بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض

ومن ذهب مذهب الفراء لم ينكر الجمع بين اليم المشددة وحرف النداء ، والوجه
الرابع : أن تقول : لا هم ، فتحذف حرف النداء وال من أول الاسم الكريم ، وتجيء
باليم المشددة في آخره ، ومنه قول الراجز :

لا هم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك يج

يريد : إن كنت قبلت حجتج ويأتيك بي ، فأبدل الياء جيها ، وأكثر هذه الوجوه
هو الوجه الثالث ، وهو الذي ورد استعماله في القرآن الكريم ، نحو قوله سبحانه :
(قل اللهم فاطر السموات والارض)

٢١٥ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور في اللسان
(أله) ورضى الدين في شرح الكافية (١٣٢/١) وشرحها البغدادى في الخزانة
(٣٥٩/١) و « ما » في قوله « وما عليك » استفهامية تقع مبتدأ خبره الجار والمجرور ،
والمعنى : أى شيء عليك ؟ وسبحت : أى تزهت ربك وعظمته وقدرته ، أو قلت : =

وقال الآخر :

٢١٦ — * غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ *

فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل « يا الله » إلا أننا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ووجدنا الميم حرفين و « يا » حرفين ، ويستفاد من قولك « اللهم » ما يستفاد من قولك « يا الله » دَلَّنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ؛ فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر ، على ما سنبين في [١٥٢] الجواب إن شاء الله تعالى .
أما الجواب عن كلمات الكوفيين ^(١) : أما قولهم « إن الأصل يا الله أمنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

== سبحانه الله . وصليت : دعوت ، وشيخنا : أراد أبانا ، ونظير ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

تقول بنى وقبيل قريت مرتحلا : يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذى صليت ؛ فاعتمضى نوما ، فإن جنب الرء مضطجعا

ومحل الاستشهاد قوله « يا اللهم ما » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة ، ولم يكنف بذلك ، بل زاد ما مفردة بعد الميم المشددة ، وقد بينا أقوال العلماء في الجمع بين حرف النداء والميم في شرح الشاهد السابق (٢١٤) .

٢١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، ولم أقف له على سوايق أو لواحق ، والاستشهاد به في قوله « يا اللهم » حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة في آخر لفظ الجلالة ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

(١) انظر رد الزجاج على ماذهب إليه انقراء من أن أصل « اللهم » يا الله أمنا بخير ، في لسان العرب (أ ل ه)

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير ، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساد .

والوجه الثاني : أنه يجوز أن يقال « اللهم أمنا بخير » ولو كان الأول يراد به « أم » لما حسن تكرير الثاني ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال « اللهم العنه » ، اللهم أخزِه ، اللهم أهلكه » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم .

وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب في قوله (إن كان هذا هو الحق من عندك) وكانت تسد مسدَّ الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله (فأمطر علينا) دل أنها ليست من الفعل .

ويحتمل عندى وجهاً رابعاً : أنه لو كان الأصل « يا الله أمنا بخير » لكان ينبغي أن يقال : اللهم وارحنا ، فلما لم يحز أن يقال إلا « اللهم أرحمنا » ولم يحز « وأرحمنا » دل على فساد ما ادعوه .

وأما قولهم « إن هم أصلها هل أم » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها الم » فاجتمع سا كنان : الألف من « ها » واللام من « الم » فحذفت الألف لا لتقاء

الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى ، فصار هَلُمَّ .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضاً من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم [٢١٤]
[١٥٣] وقول الآخر :

وما عليك أن تقولوا كلما سَبَّحْتِ أوصليت يا اللهم ما » [٢١٥]

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوذ في أوله ، والجمع بين المعوذ والمعوذ منه جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢١٧ — هُما نَفَثَا في فيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ

٢١٧ — هذا البيت آخر قصيدة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها إبليس وابنه ، وهومن شواهد سيبويه (٢/ ٨٣ و ٢٠٢) وقد أنشده ابن منظور (ف م م - ف و ه) وعزاه إليه في المرتين ، واستشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٢/ ٢٦٩) وكان رجل من موالى باهلة قد أعطى الفرزدق نحى سمن على أن يهب له أعراض قومه - يعنى يتركهم ولا يهجوهم - فقال هذه القصيدة (انظر الديوان ٧٦٩ - ٧٧١) وقوله « هما نثا » رواية الديوان « هما نثلا » وضمير المتنى يعود إلى إبليس وابنه اللذين ذكرهما في قوله قبل بيت الشاهد :

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا لهم يعذاب الناس كل غلام

وقوله « أشد رجام » أشدنا أفعل تفضيل مضاف إلى ما بعده ، ووقع في الديوان « أشد لجأى » على أن « أشد » فعل مضارع ، ولعله تحريف ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فمويهما » فإن هذا متنى انهم مضافا إلى ضمير الغائبين ، وللعلماء فيه كلام نلخصه لك فيما يلى : أكثر العلماء على أن أصل الهم « فوه » بدلى قولهم : تنوه فلان بكذا ، وقولهم : فلان أفوه من فلان ، وفلان مفوه ، مثل مكرم ، =

== ثم حذفوا الماء اعتباطاً ، ولم يعوضوا منها شيئاً ، ثم حذفوا الواو وعوضوا منها الميم فصار « فم » على وزن « فع » وإذا ثبتت الفم بعد رده إلى أصله قلت « فوهيها » ولكن الشاعر قال « فوهيها » فأبقى الميم التي قصدوا بها التوضيح عن الواو المحذوفة من المفرد ، وأعاد الواو التي هي عين الكلمة ، فجمع بذلك بين العوض - وهو الميم - والعوض منه وهو الواو ، ومن المعلوم أن الجمع بين العوض والعوض منه لا يقع في كلام العرب ، وقد حاول أبو علي أن يتخلص من هذا المأزق مع البقاء على ماأصلوه من قاعدة عدم الجمع بين العوض والعوض منه ؛ لهذا قال : « ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تكون الواو في فوهيها لاما في موضع الماء من أفواه ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لامان : هاء مرة ، وواو أخرى ، فخرى هذا مجرى سنة وعضة ، ألا ترى أنها في قول سيويه واوان ، بدليل : سنوات ، وأستوا ، ومساناة ، وعضوات ، وتجدنها في قول من قل : ليست بسنهاء ، وبيرعاضه ، هاءين ؟ » اه ، وهذا الكلام يحتمل وجهين ؛ الوجه الأول : أن يكون يريد أن الميم عوض عن الماء التي هي لام الكلمة ، وقد قدمها عن مكانها الأصلي قال الجوهري « وقالوا في التثنية : فوان ، وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفاً آخر محذوفاً وهو الماء ، كأنهم جعلوا الميم في هذه الحال عوضاً عنها ، لاعتنوا الواو » اه ، وفيه بعد . والوجه الثاني : أن يكون أراد أن أصل الفم فمو ، فالميم عين الكلمة والواو لامها ، وتقلب هذه الواو ألفاً في المفرد لتحركها وافتتاح ما قبلها فتقول : فها ، كما تقول : عصا ، وعلى هذا قول الراجز :

ياحبذا وجه سليمي والفما والجيد والنحر وثدى قد نما

قال ابن بري « وقد جاء في الشعر فها مقصورة مثل عصا ، وعلى ذلك جاء تثنيته فموان » اه ، وعلى هذا يكون « والفما » في قول الراجز اسماً مفرداً مقصوراً مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وخرجه الفراء على وجهين آخرين : أحدهما أن يكون أصله « والفمان » على التثنية ، فحذف النون ، والثاني أن تكون الواو واو الملية و« الفما » منصوب على أنه مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وألفه للاطلاق وجوز ابن جني وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفم ، ويكون نصبه بالفتحة الظاهرة أيضاً . وقد أطلت عليك في تخريج هذه الكلمة فيحسبك هذا .

فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر ، فجمع بين العوض والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٤٨ - مسألة

[هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقمُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آلَ عامرٍ » في « يا آلَ عامرٍ » ، و « يا آلَ مالٍ » في « يا آلَ مالكٍ » ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سلمى :

٢١٨ - خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكرَمٍ وَأَحْفَظُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْفَيْبِ تَذَكَّرْ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣ / ١٥٠ بولاق)
وتصریح الشيخ خالد الأزهری (٢ / ٢٣٢) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٦)
وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية (١ / ١٣٦) .

٢١٨ - هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وقد استشهد به سيويه (١ / ٣٤٣) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٨٥) والرضي في شرح الكافية (١ / ١٣٦) وشرحه البغدادي في الحزاة (١ / ٣٧٣) كما استشهد به الأشموني (رقم ٩١٦) والمؤلف في أسرار العربية (ص ٩٦) وقوله « خذوا حظكم » هو هكذا في كتاب سيويه وفي شرح الكافية والحزاة ، وورد في شرح المفصل وكتب التأخرين « خذوا حذرکم » وقوله « يا آلَ عكرَم » أراد بني عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان ، والأواصر : جمع أصرة ، وهي كل ما يعطفك على آخر ومنها الرحم ، ومنزنية قوم زهير وآل عكرمة بن خصفة كلاهما من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسانتنا ، وكانوا =

أراد «يا آل عكرمة» إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصة^(١)
ابن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس . وقال الآخر :
٢١٩ - أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرمة
سيدعوه داعي مية فيجيب

= قد اعزموا وغزو قومه والاستشهاد بالبيت في قوله «يا آل عكرم» فإن «آل عكرم»
مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه ؛ فإن أصله «يا آل عكرمة» حذف
التاء ، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على أنه يجوز ترخيم المركب الإضافي
المنادى بحذف آخر المضاف إليه ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، والحذف
من آخر الثاني مع أن المنادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف
وأنكر ذلك عليهم البصريون ، وذكروا أن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم
في غير النداء ، فكما حذف بعض الشعراء من أواخر الأسماء في غير النداء لأنهم اضطروا
إلى ذلك حذفوا من أواخر المركبات الإضافية في النداء لأنهم اضطروا إلى ذلك ، وقد
عقد سيبويه في كتابه باباً ترجمته «هذا باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراباً»
وقال الأعمى في بيت الشاهد «الشاهد في ترخيم عكرمة وتركه على لفظه ، ويحتمل أن
تجعل فتحة إعراباً ، على أنه اسم لمؤنث فلا تصرفه ؛ لأن عكرمة وإن كان اسم رجل
فإنه يقع على القبيلة» اهـ .

(١) في ر «عكرمة بن حفصة» تحريف .

٢١٩ - هذا البيت من شواهد شرح الفصل (ص ١٨٥) وشرح الكافية
(١ / ١٣٦) وشرحه البغدادي في الخزانة (١ / ٣٧٧) واستشهد به أيضاً ابن هشام
في أوضح المسالك (رقم ٤٥١) وشرحه العيني (٤ / ٢٨٧) بهامش الخزانة) وقوله
«لا تبعد» أصل معناه لا تهلك ، ولكنهم يريدون لا يقطع ذكرك ولا تنسى سواك ،
و «ميتة» بكسر الهمزة ولهذا انقلبت الواو الساكنة ياء ، ووقع بدلها عند بعض الذين
استشهدوا بالبيت «موتة» بفتح الليم وبقاء الواو على حالها . ومحل الاستشهاد بالبيت
في قوله «أبا عرو» فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد
رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه ، فإن أصله «يا أبا عروة» حذف حرف النداء ،
وحذف التاء من عروة ، والكلام فيه كالكلام في البيت السابق .

أراد « أبا عروة » . وقال الآخر :

٢٢٠ — إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٌ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَزِي

أراد « أم حمزة » . والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه . ولأن المضاف [١٥٤] والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء « قام عامر » في عامر ، ولا « ذهب مأل »

٢٢٠ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه (١ / ٣٣٣) وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شواهد ، لرؤبة بن العجاج ، والعنق — بفتح العين والنون جميعاً — ضرب من السير السريع ، والجز — بفتح فسكون — أشد من العنق ، وهو يشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه بحذف آخر المضاف إليه « وأصله » « يا أم حمزة » فحذف حرف النداء وهو يا ، وحذف التاء من المضاف إليه ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة .

واعلم أنا رأيناهم يرخمون المركب الإضافي المنادى على عدة وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في الشواهد ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ .

والوجه الثاني : أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق ، مثل

قول الشاعر :

* يا علقم الخير قد طالعت إقامتنا »

أراد « يا علقمة الخير » فرخمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى .

والوجه الثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في وكب أو رائدا للقيص ؟

أراد أن يقول « يا عبد هند » لأنه ينادى عبد هند اللخمى ، فحذف المضاف إليه بته .

في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ؟ فلما غير النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغييرُ النداء ، والنداء لم يغير المضاف ؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وَفُعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَة « جُهَيْنِي » وإلى رَبِيعَة « رَبَعِي » وإثباتها في باب فُعَيْل وَفُعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرِي » وإلى جَرِيرٍ « جَرِيرِي » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وَفُعَيْلَة دون باب فُعَيْل وَفُعَيْل لأن النسب أثر فيه وَغَيْرُهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فُعَيْل وَفُعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قُرَيْشٍ « قُرَشِي » وإلى هُذَيْلٍ « هُذَلِي » وإلى ثَقِيفٍ « ثَقَفِي » - بحذف الياء في إحدى اللمتين - فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : قُرَيْشِي ، وَهُذَيْلِي ، وَثَقِيفِي ، وهو القياس . قال الشاعر :

٢٢١ - بِكُلِّ قُرَيْشِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

٢٢١ - هذا البيت من شواهد سيويه (٢ / ٧٠) ولم يعزه ولا عزاه الأعم في شرح شواهد ، وهو من شواهد ابن عيش في شرح المفصل (ص ٧٧١) وقد رواه ابن منظور (ق ر ش) ثالث ثلاثة أبيات ، ولم يعزها إلى قائل معين ، والبيتان اللذان قبلهما قوله :

ولست بشاوي عليه دمامة إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم
ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد النظم =

وقال الآخر .

٢٢٢ — هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَأَخْرَتُ أَبَا هُذَيْلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نَجْدِ
[١٥٥] وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غيره النسب دون غيره ، فكذلك
الحذف ها هنا لترخيم إنما يختص بما غيره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف
والنكرة . وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي
بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

= وأول هذين البيتين من شواهد سيويه (٢ / ٨٤) وثانيهما من شواهد أيضاً
(٢ / ١٨٦) وقوله في بيت الشاهد الذي نحن بصده « سريع إلى داعي الندى »
يريد أنه إذا دعاه الندى أودعى إليه أجاب سريعاً نحوه ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت
هنا قوله « قرشي » حيث أجراه في النسب على أصله ، ووفاه حروفه ، ولم يحذف ياءه ،
وهو انقياس ؛ لأن الياء لا يطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جينة ومزينة ،
إلا أن العرب آثرت في قرش الحذف لكثرة الاستعمال له ، فقالوا : قرشي .

٢٢٢ — هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل (انظر شرح ابن يعيش
٧٦٩ و ٧٧٠) والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله « هذيلية » والثاني
في قوله « أبا هذيل » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف
الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

قال أبو البقاء بن يعيش : « وقالوا ثقي في النسبة إلى ثقيف ، وهو أبو قبيلة من
هوازن ، وهو شاذ عند سيويه ، والقياس ثقيبي ، وهو لغة قوم من العرب بهامة وما
يقرب منها ، وقد كثر ذلك حتى كاد يكون قياساً ، وقالوا : هذلي في النسبة إلى هذيل ،
وهو حي من مضر بن مدركة بن إلياس ، والقياس عند سيويه : هذيلي ، ومنه قوله :

* هذيلية تدعو إذا هي فأخرت * البيت

وقالوا : قرشي ، والقياس قرشي ، نحو قوله :

* بكل قرشي عليه مهابة * البيت

وقالوا : ققي ، في ققيم ، وققيم حي من كنانة ، وهم نساء الشهور ، وقالوا في مليح
خزاعة : ملحي ، وقالوا في سليم : سلي ، وفي خثيم : خثمي ، والداعي إلى هذا الشذوذ .
طلب الحفة ؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياء النسب « اه .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمولٌ عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

٢٢٣ — أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ
إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

٢٢٣ — هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر ، وهو من شواهد سيبويه (٣٤٤/١) ورواه ابن منظور (ج ٤ هـ م) وأودى بها : أى ذهب بها ، والصرمة — بكسر الصاد وسكون الراء — القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والوادي : المطمئن من الأرض ، وحية الوادي : كناية عن كونه يحمي ناحيته ويتقى منه كما يتقى من الحية الحامية لواديهما المانة منه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إن ابن جلهم » واعلم أولا أن العرب سميت للمرأة جلهم — بغير تاء — وسمت الرجل جلهمه — بالتاء — كذا جرى استعمالهم للاسمين ، ثم اعلم أنه يجوز أن يكون الشاعر قد عني أباه ، ويجوز أن يكون قد عني أمه ، فإن كان قد عني أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهمه » فرخمه بحذف التاء مع أنه غير منادى ، بل هو فاعل أودى ومضاف إليه ، ولكن يسأل حينئذ عما دعاه إلى فتح « جلهم » وهو علم لذكر فلا يكون ممنوعا من الصرف بعد حذف التاء ، والجواب عن هذا أنه لما حذف التاء أبقى الحرف الذي قبلها على ما كان عليه ، كالذي يرخم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وإن كان قد عني أمه كان أصل العبارة « إن ابن جلهم » كما وردت في البيت ؛ فلا يكون في البيت — على هذا الوجه — ترخيم ، ولا يستدل به على شيء من هذا الباب . ويكون « جلهم » مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث كزئب ورباب من أعلام الإناث التي لا تاء فيها ، ومن هنا تعلم أن استشهاد المؤلف بهذا البيت لا يتم إلا على أساس أن الشاعر أراد اسم الأب ، وهو ظاهر بعد هذا الإيضاح . قال سيبويه رحمه الله : « وأما قول الأسود بن يعفر :

* أودى ابن جلهم عباد بصرمته *

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون للمرأة جلهم والرجل جلهمه « اهـ . يعني أنه لا ترخيم فيه عنده ، وقل الأعلام : « الشاهد في قوله جلهم ، وأنه أراد أمه جلهم » =

أراد « جُلْهَمَةً » غُذِفَ التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

٢٢٤ — أَلَا أَضَحَّتْ حَيَاكُمُ رِمَامًا

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِمَةً أُمَامًا

= فلا ترخيم فيه على هذا ؛ لأن العرب سميت المرأة جلهم بغيرهاء ، والرجل جلهمه بالهاء .
كذا جرى استعمالهم للاسمين ، وإن كان أراد أباه فقد رخم « ا هـ » .
٢٢٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وروايته في الديوان
على قلق في وزنه (ص ٥٠٢) :

أصبح جبل وصلكم رماما وما عهد كعبدك يا أماما

وليس في البيت - على هذه الرواية - ما يستشهد به لشيء في هذه المسألة كما ترى ،
وكان أبو العباس المبرد يرد الاستشهاد بهذا البيت ويدعي أن الرواية هي هذه ، والبيت
- على ما رواه المؤلف - من شواهد سيويه (٣٤٣/١) ورضي الدين في شرح الكافية
(١٣٦/١) وشرحه البغدادى في الخزانة (٣٨٩/١ بولاق) وابن هشام في أوضح
المسالك (رقم ٤٥٧) والأشعري (رقم ٩٢٤) وقد رواه المؤلف كما هنا في أسرار
العربية (٩٧) والاستشهاد بالبيت على رواية النحاة في قوله « أماما » فإن أصله « أمامية »
فرخمه الشاعر بحذف التاء في غير النداء لأنه اسم أضحت ، وأبقى الحرف الذى قبل التاء
على حركته التى كانت له قبل حذف التاء وهى انفتحة ؛ فهذا يدل على أن ترخيم غير
النادى فى الضرورة يحى على الوجهين اللذين يحى عليهما ترخيم النادى ، نعى أنه يجوز
عند الضرورة ترخيم الاسم الذى ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذى حذف
لترخيم فتعامل الحرف الذى صار آخر الكلمة بالذى يستحقه من حركات الإعراب ،
ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذى حذف للترخيم فتبقى الحرف الذى صار آخر
الكلمة على حركته التى كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على
الحرف الذى حذف ، وما فى هذا البيت من هذا الضرب ، فأماما : اسم أضحى تأخر
عن خبرها ، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم ،
وتسمى هذه لغة من ينتظر ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، كما تسميان فى
ترخيم النادى .

أراد « أمّامة ». وقال الآخر :

٢٢٥ — إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ

أَوْ أَمْتَدِّحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » وقال الآخر :

٢٢٦ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ ، وَآوَنَةٌ أَنَا لَا

٢٢٥ — هذا البيت من كلام أوس بن حناء ، وهو من شواهد سيويه (٣٤٣/١) والأشعوي (رقم ٩٢٥) والمراد بابن حارث ابن حارثة بن بدر الغدافي سيد بني غدانة بن يربوع بن نعيم ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ابن حارث » فإن أصله حارثة بالناء ، فرخمه بحذف الناء ، وأبقى الحذف الذي قبل الناء على حركته التي كان عليها قبل الترخيم وهي الفتحة ، ولولا ذلك لما كان هناك سبب لإعراب « حارث » إعراب الاسم الذي لا ينصرف ، ويان ذلك أن « حارث » مضاف إليه ؛ فكان يجب أن يجر بالكسر الظاهرة وينون ؛ لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث ، ولا يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة إلا إذا كان واحداً من هذين ، لهذا كان تخرجه شيخ النحاة سيويه لهذا وأمثاله على أنه رخمه في غير النداء على لغة من ينتظر الحذف المحذوف كما كان له أن يفعل ذلك في ترخيم للنادي ، ونظيره قول الشاعر :

نعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر

أراد طريف بن مالك ، بحذف الكاف ، ونظيره قول الآخر :

* ليس حي على اللوث بخال *

أراد أن يقول : ليس حي بخالده ، فلم يتيسر له ، بحذف الدال ، ونظيره قول أبي

الطيب التنبي :

لله ما قبل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الأغنام

أراد أن يقول : في عمرو وحابس ، فرخمه بحذف السين ، غير أن هذه الأبيات الثلاثة تستوي فيها اللغتان لغة من ينتظر الحذف المحذوف ولغة من لا ينتظر الحذف المحذوف بسبب كون الحركة التي كانت للحرف الذي صار آخر الكلمة هي نفس الحركة التي يقتضها الإعراب .

٢٢٦ — هذا البيت من كلام عمرو بن أحر ، وهو من شواهد سيويه (٣٤٣/١) =

أراد « أنالة » وزعم المبرد أنه ليس في العرب أنالة ، وإنما هو أنال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أنالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » . كأنه قال : يؤرقني وأنالا ، وقال بعض بني عبس :

٢٢٧ — أرق لأرحام أراها قريبنة

لحار بن كعب لا لجرم وراسب

= والأشعوني (رقم ٣٣٩) وابن عقيل (رقم ١٣١) وقد استشهد به أبو الفتح بن جني في الخصائص (٣٧٨/٢) وانظر العيني (٤٢١/٢ بهامش الخزانة) و « أبو حنن » ، وطلق ، وعمار « جماعة من قومه كانوا قد لحقوا بالشام ؛ فصار يراهم في النوم إذا أتى عليه الليل ، ورواه ابن جني « وعباد » في مكان « عمار » . ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « أنالا » فإن أصله « أنالة » بالياء فرخمه بحذف هذه الياء في غير الياء ، وأبقى الحرف الذي قبل الياء على حركته التي كانت عليها قبل الترخيم — وهي الفتحة — على لغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق (٢٢٥) .

٢٢٧ — أرق : أعطف ، والأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقا ، وجرم — بفتح الجيم وسكون الراء المهملة — قبيلة من قضاة ، وهي جرم بن ربان ، وفي العرب بنو راسب بن الحزرج بن حرة بن جرم بن ربان ، وبنو راسب بن الحارث بن عبد الله بن الأزد ، وبنو راسب بن مبدعان الذين منهم عبد الله بن وهب الراسبي الذي كان على رأس الخوارج في يوم النهروان ، ومحل الشاهد في البيت قوله « لحار بن كعب » فإن أصل الكلام لحارث بن كعب ، فرخم حارث بحذف الياء التي هي آخره وإن لم يكن منادى ، وأبقى الحرف الذي قبل الياء — وهو الراء — على حركته التي كان عليها قبل الترخيم ، وهي الكسرة ، على نحو ما قررناه في شرح الشواهد السابقة .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقتين : أحدهما أن يبقى الحرف الذي قبل المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ويسمى هذا لغة من ينتظر ، والثاني أن يحرك الحرف الذي قبل الحرف المحذوف ، بالحركة التي يقتضيها العامل ، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة ، يسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال ، وقد قبل سيويه الوجهين جميعا نظرا منه إلى ما ورد عن العرب ، وأما أبو العباس المبرد فكان لا يقبل إلا ما جاء على لغة من لا ينتظر =

أراد «الحارث بن كعب» وعبس^١ والحارث بن كعب بن ضَبَّةَ إخوة فيما يزعمون. وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لاخلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكرو ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لايدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع مااستشهدوا به من الآيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

[١٥٦] وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ فجاز ترخيجه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف^(١) البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ماذهبتم إليه والله أعلم .

٤٩ — مسألة

[هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ،

== الحرف المحذوف ، وهى لغة الاستقلال ، وكان يرد ما جاء على غير هذا الوجه ، قال رضى الدين (١٣٦/١) « ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيث وعلبية ، على تقدير الاستقلال كان أو على نية المحذوف ، عند سيويوه ، والبرد يوجب تقدير الاستقلال » ١ هـ .

(١) في ر « في المضاف إليه البناء » وليس بذلك .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الكافية (١٣٦/١) وشرح

موفق الدين بن يعيش على الفصل (ص ١٨٥) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٤٩/٣) وتصريح الشيخ خالد (٢٣٤/٢)

وذلك نحو قولك في عَنْقٍ « يَأْنُ » وفي حَجَرٍ « يَاحَجَّ » وفي كَيْفٍ « يَأْكُتِ »
 وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق .

وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركا لأن في الأسماء ما يماثلله ويضاهيه نحو يَدٍ ودمٍ ، والأصل في يد يَدَيُّ ، وفي دم دَمَوٌّ في أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم :
 إن دما من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر :

٢٢٨ - فَلَوْ أَنَّا حَلَّى حَجَرَ دُمِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِأَنْلَحِرِ الْيَقِينِ

٢٢٨ - يختلف العلماء كثيرا في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه العيني فيما نقله عنه البغدادى ، ولم أشر عليه بعد طويل البحث - تبعا لابن هشام تبعا لصاحب الحماسة البصرية إلى الثقب العبدى ، وينسبه قوم إلى الفرزدق ، وقوم إلى الأخطل ، وقوم إلى المرداس بن عمرو ، واستصوب البغدادى أنه لعلى بن بدال بن سليم ، وأسند رواية ذلك إلى ابن دريد في كتاب المجتبى عن عبد الرحمن عن عمه الأصمعي ، وقد أنشد ابن منظور (د م ي) هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد الزخشرى في المفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ٦٠٠) والرضى في باب المثني من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٣/ ٣٤٩) والأشعوى (رقم ١١٦٢) ومعنى البيت مبنى على ما كان العرب يعتقدونه من أن المتعادين لو ذبحا وأحدهما جار الآخر لم يختلط دم أحدهما بدم الآخر ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الدميان » حيث أتى بثني الدم وجعل لأمه ياء ، ومن المقرر أن انتثية والجمع يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فمجيء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفة من « الدم » كانت ياء ، وهذه المسألة خلافية بين النحاة من ناحيتين ، ونحن نبين لك ذلك في وضوح واختصار فنقول : اعلم أولا أن العرب حذفت اللام من الدم لمجرد التخفيف فقالوا « دم » كما قالوا : غد ، ويد ، وأب ، وأخ ، وحم ، وأنهم اشتقوا فعلا ووصفا من الدم فقالوا : دمي فلان دمي فهو دم ، بوزن فرح يفرح فرحا =

فهو فرح من الصحيح وعمى يعمى فهو عم وشجى يشجى شجى فهو شج من العتل
وأن أكثرهم يقولون في ثنية الدم « دميان » ومنهم من يقول في ثنيته « دميان »
بفتح الميم التي قبل الياء أو الواو ، وقد اختلف النحاة في المحذوف من « دم » أو « دميان »
أم ياء ؟ وفي أصل الميم قبل الحذف أمفتوحة هي أم ساكنة ؟ فقال قوم : أصل دمي -
بفتح الميم وبالياء في آخره - والدليل على ذلك أنهم قالوا في ثنيته « دميان » بفتح الميم
وبالياء ، والثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وقال قوم : أصل دم دمي - بسكون الميم
وبالياء في آخره - أما الدليل على أن أصل اللام ياء فهو ثنيته على « دميان » وأما
الدليل على أن أصل الميم ساكنة فهو اقياس ؛ وذلك لأن أكثر ما حذف لاهم اعتبارا
للتخفيف مثل ابن وغد ساكن العين ، وتحريكها في الثنية لا يقطع بأنها كانت محركة
في المفرد ، وقال قوم : أصل اللام المحذوفة من « دم » أو ، بدليل أنهم ثنوه فقالوا
« دميان » ونحن بعد هذا نذكر لك كلام ابن الشجري في أماليه في هذه المسألة فإنه
- فيما نرى - أوفى كلام فيها ، قل : « ودم عند بعض التصريفيين دمي - ساكن العين -
قالوا : لأن الأصل في هذه النقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على
الحركة ، من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة ، قالوا : وليس ظهور
الحركة في قولنا دميان دليلا على أن العين متحركة في الأصل ؛ لأن الاسم إذا حذف
لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام في بعض تصارييف الكلمة
أزمو العين الحركة ، وقال من خالف أصحاب هذا القول : أصل دم دمي - بفتح العين -
لأن العرب قبلوا لاهم ألفا فألحقوه بياح فقالوا : هذا دمي ، مثل قولهم : هذه راحة ،
وقال بعض العرب في ثنيته دميان فلم يردوا اللام ، كما قالوا في ثنية يد : يدان ، والوجه
أن يكون العمل على الأكثر ، وكذلك حكى قوم دميان ، والأعراف فيه الياء ،
وعليه أنشدوا :

* جزى الدميان بالخبر اليقين *

ومن العرب من يقول الدم - بتشديد الميم - كما تلفظ به العامة ، وهي لغة رديئة ،
وأنشدوا لتأبط شرا :

حيث اتبعت بكر وفهم كلها والدم يجري بينهم كالجدول
والعامة تفعل مثل هذا في الفم أيضا ، وإنما يكون ذلك في الشعر ، كما قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه * اه كلامه ، وفيه كفاية ومقنع

والأكثر على أنه من ذوات الواو، إلا أنهم استقلوا الحركة على حرف العلة فيها ؛ لأن الحركات تستقل على حرف العلة ، فحذوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستقلال ، فبقيت يدٌ ودمٌ ، فكذلك في محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف ، فوجب أن يكون جائزاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً ؛ فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو يدٌ وغدٌ ؛ لأننا نقول : إنما لم يحذف عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكناً نحو زيد وعمرولأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك [١٥٧] لا نظير له في كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عُرْفِ النحويين إنما هو حذفٌ دَخَلَ في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه ، طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ؛ فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به ؛ فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه لأن في الأسماء ما يماثلها ، نحو يدٌ ودمٌ » فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ؛ فأما قتلها في الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضاً ، وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف ؛ لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو : إما أن يكون ماقبله ساكناً أو متحركاً ، فإن كان ساكناً فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظبي ونحى وغزو وهوى ؛ لأن الحركات إنما تستقل على حرف العلة إذا كان ماقبله متحركاً لا ساكناً ، وإن كان ماقبله

متحركا فينبغي أن يقلب ألفا ولا يحذف ، كقولهم : رَحَى ، وَعَمَى ، وَعَصَا ، وَقَفَا ،
 ألا ترى أن الأصل فيها رَحَى وَعَمَى وَعَصَوْ وَقَفَوْ ؛ بدليل قولهم : رَحِيَّان ،
 وعَمِيَّان ، وعَصَوَّان ، وقَفَوَّان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو ، وانفتح
 ما قبلهما ؛ قلبوا كل واحدة منهما ألفا استئقالا للحركات على حرف العلة
 مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر
 الثلاثي المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس
 فوجب أن لا يقاس عليها .

والوجه الثاني : وهو أنا نقول : قياس محلّ الخلاف على يَدٍ وَدَمٍ ، ليس
 بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستئقال الحركات عليهما ؛
 لأنها تستقل على حرف العلة ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف
 القياس ؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل
 الأصول ، وهي في غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه [١٥٨] لأدّى إلى أن ينقص^(١)
 عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز .
 والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكنا فإنه
 لا يجوز ترخيمه .

قولهم « إنما لم يحز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكنا ؛ لأنه إذا حذف
 الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذي قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد »
 قلنا : لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه في الترخيم ،
 وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ،
 وسنبين فسادَه في المسألة التي بعد هذه ، إن شاء الله تعالى .

(١) في ر « لأدى إلى أن ينقص » وهو تحريف ما أثبتناه .

٥٠ - مسألة

[ترخيم الرباعي الذي ثلثه ساكن]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قَطَرٍ « يَاقِمَ » وفي سِبْطٍ « يَاسِبَ » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين ، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات^(٢) وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أننا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في بُرْتَنٍ « يَابُرْتُ » وفي جعفر « يَاجَعْفَ » وفي مالك « يَامَالِ » وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يَامَالِ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبِّكَ) وذَكَرَ أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أَقْبَسِ الوجْهين ، فكذلك هاهنا ، وهذا لأن الحركات

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد (٢٣٤/٢ بولاق) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤٩/٣ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٩٥ ليدن) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٨٥ ليزج) وشرح الكفاية (١٣٦/١) .
(٢) المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

إنما بقيت على ما كانت عليه لينتوي بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان [١٥٩] يجب أن يحرك الـرُخْمَ بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينتوي بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ؛ فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكنا فيشبه الأذوات » وهي الحروف . قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لثلا يشبه المضاف إلى التكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥١ - مسألة

[القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « وارا كباه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٣٩/٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤٤/٣) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٧٨) وشرح الرضى على الكافية (١٤٤/١) وما بعدها .

ويقرب منها ، والدليل على صحة هذا التعميل ما حكى عنهم من قولهم « وَآمَنَ حَفَرٌ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ » وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبَهَمٌ لا يَخْصُّ واحداً بعينه ، والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادِبُ عُذْرَهُ في تَفْجُعِهِ على المندوب ليساعِدَ في تفجعه فيحصل التأسي بذلك فيخف مابه من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة ، لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة ، فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الإشارة قد قرّبت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باقٍ على إبهامه ، والمندوب يجب [١٦٠] أن يندب بأعرف أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجل ، والجل في الأصل نكرات .

وأما ما حكه من قولهم « وَآمَنَ حَفَرٌ بِثَرٍّ زَمَزَمَاهُ » فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفاً ، وهو عبد المطلب جدُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عُرف بحَفَرٍ بِثَرٍّ زَمَزَمَ ، وله يقول خُوَيْلِدُ ابن أسد :

٢٢٩ — أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسَبِّهِ

إِلَيْكَ أَبْنِ سَلَمَى أَنْتَ حَفَرٌ زَمَزِمَ

حَفِيرُهُ إِزْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ وَوَكُضَةُ جَبْرِيلَ عَلَى عَهْدِ آدَمَ

٢٢٩ — هذان البيتان لخويلد بن أسد بن عبد العزى ، كما قال المؤلف ، وهو أبو عدى خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ، أبو أم المؤمنين وصفيّة رسول رب العالمين السيدة خديجة بنت خويلد ، وجد الزبير بن العوام بن خويلد حوارى سيدنا =

٥٣ - مسألة

[اسم لا المفرد النكرة ، مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها نحو « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » .

وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير في قولك « لا رَجُلٌ في الدَّارِ » لا أجد رجلا في الدار ، فاكثفوا بلا من العامل ، كما تقول « إن قُمْتَ قُمْتُ ، وإن لَأَ فلا » أي وإن لا تَقُمْ فلا أقوم ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أي : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها : ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس [١٦٢] ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النَّصْبَ لأنهم لما أولوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها - نصبوا النكرة بغير تنوين .

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ٩٩) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٦/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٨٨/١ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١٢٩) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٣٤/١) .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة إنَّ ؛ لأن « لا » للنفي ، و « إنَّ » للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت فرعاً على « إنَّ » في العمل ، و « إنَّ » تنصب مع التنوين نَصَبَتْ « لا » من غير تنوين ؛ لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك « لا رجل في الدار » لَأَمِنْ رَجُلٍ في الدار ؛ لأنه جوابُ مَنْ قال « هل مِنْ رجل في الدار؟ » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبَنَّى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالةً تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بلا ؛ لأنها اكتفى بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ؛ ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنَّ لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غَيْرٍ » قلنا : ولم إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن يُنْصَبَ بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

٢٣٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٢٣٠ - هذا البيت من كلام سعد بن مالك القيسي ، وهو من شواهد سيويه

(١/٢٨٨ و ٣٥٤) وشرح الرضى على الكافية في باب ما ولا المشبهين بليس ، وشرحه =

أى ليس براح ، وقال الآخر :
 ٢٣١ — وَأَقْدَرُ لَوْلَا أَنْ تَحْشَ الطَّبِخُ بِنِ الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحُ
 أى ليس مستصرخ هتاك لنا .

= البغدادى فى الخزانة (١/٢٢٣) والزمخشري فى الفصل (رقم ٢٤ بتحقيقنا) وشرح ابن عيش (ص ١٣٤) والأشعوني (رقم ٢٢٥) وأوضح المسالك (رقم ١٠٧) ومغنى اللبيب (رقم ٣٩٦) وصد : أى أعرض ، والضمير فى « نيرانها » يعود إلى الحرب التى ذكرها فى آيات سابقة ، وأراد من نكل عنها ولم يقتحم لظاها ، وقوله « فأنا ابن قيس » نسب نفسه إلى جده الأعلى ؛ فإنه سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، والمراد من هذه العبارة أنا ذلك المعروف بالجرأة والنجدة والتهامة الذى طرق بمعك اسمه وعرفت عنه ما عرفت من صفات البطولة . والاستمهاده فى قوله « لا براح » حيث أعمل فيه « لا » عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها ، وتقدير الكلام : لا براح لى ، وقد قل ابن هشام فى شرح الشاهد — تبعاً لابن يعيش والبرد — إنه يجوز أن تكون لا نافية مبهمة ، وراح — على هذا — يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ، واعترض جماعة هذا الكلام بأن العهود فى لا النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل أحد العاملين وجب تكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأة فلما لم تتكرر علمنا أنها عاملة ، ولما كان الاسم الذى بعدها مرفوعاً علمنا أنها عملت عمل ليس ، وقد تحمل قوم فقالوا : يجوز أن تكون مبهمة ولكنها لم تتكرر للضرورة وهذا كلام لا يجوز لك أن تأخذه ؛ لأن المصير إلى الضرورة أمر لا يجوز ارتكابه إلا حين لا يكون للكلام محل صحيح يحمل عليه .

٢٣١ — هذان بيتان من الرجز للشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (طب خ — ح ش ش) ولم يعزها إلى قائل معين ، وأنشد سيبويه كلمة الاستمهاده (١/٣٥٧) ولم يعزها ، ولا بينها الأعم ولا تكلم عليها . وتقول : حش النار يحشها حشا : أى جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها ، وتقول حش الحرب يحشها حشا ؛ إذا أسعرها وهيجها ، تشبها بإسعار النار ، قال زهير :

محشونها بالمشفية والقنا وفتيان صدق لاضفاف ولا نكل

والطبخ : الملائكة الموكلون بعذاب الكفار ، والاستمهاده بالبيت فى قوله =

وأما قولهم « إنما أعملوها النصب لأنهم لما أوتوها النكرة - ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها - نصبوا بها النكرة » قلنا : [١٦٣] ولم قلت ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمت وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنع من الصَّرف ، فلما مُنِعَ من التنوين دلَّ على أنه ليس بمعرب منصوب .

وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا ؛ لأنها نقيضة إن ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون مُتَوَنِّناً .

قولهم « إنَّ لا لما كانت فرعاً على إنَّ في العمل ، وإنَّ تنصب مع التنوين نَصَبَتْ لا من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن التنوين ليس من عمل إنَّ ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إنَّ ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إنَّ التي هي الأصل ، فلا مَقَرَّ لحذفه مع « لا » التي هي الفرع لينحطَّ الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحطُّ عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن

= « لا مستصرخ » حيث رفع الاسم الواقع بعد « لا » النافية التي بمعنى ليس ، وقد علمت مما قد مناه في شرح الشاهد السابق أن جمهرة البصريين على أنه مرفوع بلا ؛ لأنها لما شُهِتَ بليس عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وأن أبا العباس المبرد وموفق الدين ابن يعيش - وتبعهما ابن هشام - جوزوا أن تكون « لا » في مثل هذا نافية مهمة لا عمل لها ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وهذا تخريج يتفق مع مذهب الكوفيين ؛ ولكننا آثرنا لك ألا تأخذ بهذا التخرج لما بينا لك من أن « لا » لو كانت مهمة لوجب تكرارها ، فلما لم تسكر في هذا الشاهد والذي قبله كان ذلك دليلاً على أنها عاملة .

من عمل الأصل ، فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، كما كان ثابتاً مع الأصل ، ثم انحطاطاً عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة أشياء :
أحدها : أن إنَّ تعمل في المعرفة والنكرة ، ولا لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة .

والثاني : أن إنَّ لا تُركَّب مع الاسم لقوتها ، ولا تتركب مع الاسم لضعفها .
والثالث : أن إنَّ تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالطرف وحرف الجر ، ولا لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالطرف ولا حرف الجر .
والرابع : أن إنَّ تعمل في الأسم والخبر عندنا ، ولا إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر .
فقد ظهر انحطاطُ لا عن درجة إنَّ على ما بينا ، والله أعلم .

٥٤ — مسألة

[هل تقع « من » لا ابتداء الفاية في الزمان ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « مِنْ » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن [١٦٤] قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « مِنْ » في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَمَسْجِدَ أُسَسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) و (أَوَّلَ يَوْمٍ) من الزمان ، [و] قال الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموقي مع حاشية الصبان (١٨٤/٢) وتصحيح الشيخ خالد الأزهرى (٩/٢ بولاق) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٠٧٥) وشرح الرضى على الكافية (٢٩٨/٢)

٢٣٢ — لِمَنِ الدِّيارُ بِقَسَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
فدلَّ على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنَّ « مِنْ » في المكان نظير
مُدَّ في الزمان ؛ لأنَّ مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن مُدَّ
وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول « مَا رَأَيْتُهُ مُدَّ
يَوْمُ الْجُمُعَةِ » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ،
كما تقول « مَا سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا

٢٣٣ — هذا البيت مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزيّ يمدح فيها هرم بن
سنان المري ، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٠٧٥) والرضي
في شرح السكافية (٢٩٨/٢) وشرحه البغدادى في الحزاة (١٢٦/٤) والأشئوفى
(رقم ٥٦٧) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٣٠٠) والاستفهام في قوله « مَنْ
الديار » للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ،
والقنة : أعلى الجبل ، والحجر — بكسر فسكون — منازل ثمود عند وادى القرى من
ناحية الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحجج : جمع حجة — بكسر الحاء — وهى
السنة ، والدهر : الأبد المدود ، وعمل الاستشهاد بالبيت في قوله « مَنْ حجج ومن
دهر » فإن الكوفيين رووا هذه العبارة على هذا الوجه ، واستدلوا بها على أنه يجوز
استعمال « مِنْ » لابتداء الغاية الزمنية كما يجوز أن تجيء لابتداء الغاية المكانية ، والبصريون
ينكرون هذه الرواية ويؤمنون أن الرواية الصحيحة في هذا البيت « أقوين مذهبج ومدهر »
بل إن من العلماء من أنكروا أن زهيراً قال هذا البيت ، وزعم أن زهيراً بدأ قصيدته بقوله :

خير البداة وسيد الحضر

دع ذا وعد القول في هرم

وأن اتحاد الزاوية لما رأى هذا البيت مطلع القصيدة ابتكر ثلاثة أبيات جعلها مقدمة
لهذا المطلع ، أولها بيت الشاهد ، وبعده :

لعب الزمان بها وغيرها بدى سواي المور والقطر

فقررا بتدفع النخائم من ضفوى أولات الضال والسدر

فإن مثلنا صحة الرواية التي رواها الكوفيون وسلمنا مع ذلك صحة نسبة البيت إلى
زهير فيجوز عليه على ما ذكره المؤلف .

المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مَا سِرْتُ مُذْ بَعْدَآدَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا) والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) وكقولهم : الجود حاتم ، والشجاعة عنزة ، والشعر زهير ، أى : جود حاتم ، وشجاعة عنزة ، وشعر زهير ، وكقولهم « بَنُو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ » أى : أهل الطريق ، وقال الشاعر :

٢٣٣ — حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ — وَيَبَ غَيْرُكَ — بِالْعَنَاقِ

والتقدير فيه : بُغَامَ راحلتي بُغَامَ عَنَاقٍ ، وقال الآخر :

٢٣٤ — لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

٢٣٣ — أنشد ابن منظور (ع ن ق) هذا البيت أول بيتين ، وأسند روايتهما لابن الأعرابي ، ونسبهما لقريط يصف الذئب فالخطاب له ، ثم أنشده وحده (ب غ م) ونسبه لذي الحرق . وبغام الناقة — بضم الباء وتخفيف العين — صوت لا تصح به ، وبغام الظبية : صوتها ، وقد بغمت تبغم — من مثال ضرب ونصر وفتح — بغوما وبغاما . وتقول : بغمت الرجل ؛ إذا لم تصح له عن معنى ما تحدث به . والراحلة ، هنا : الناقة سميت بذلك لأن صاحبها يرتحلها : أى يركبها أو يضع رحله عليها ، والعناق — بفتح العين وتخفيف النون — الأنثى من المعز . وهمل الاستشهاد بالبيت قوله « عناقا » فإنه على تقدير مضاف يتم به التشبيه ، ألا ترى أنه لا يصح تشبيه صوت الناقة بالعناق نفسها ؟ وإنما يصح تشبيه صوت الناقة بصوت العناق .

٢٣٤ — هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد أنشده ياقوت في معجم البلدان (مطارة) كما أنشده الشريف المرتضى في أماليه (ص ٢١٦) . والوعل — بفتح الواو وكسر العين أو سكنها ؛ وفيه لغة بضم الواو وكسر العين ، وهى ضيقة تيس الجبل ، =

والتقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتى على مخافة وَعِلِّ ، وهو من المقلوب ،
وتقديره : حتى لا تزيد مخافة وَعِلِّ على مخافتى ، كما قال الآخر :
٢٣٥ - [١٦٥] كَأَنَّ فَرِيضَةً مَا تَقُولُ كَمَا
أَنَّ الزَّنَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ
تقديره : كما أن الرِّجْمَ فَرِيضَةُ الزَّنَاءِ .

= والمطارة - بفتح الميم - قال ياقوت : « يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير ، أى البقعة التى يطار منها ، وهو اسم جبل » ويضاف إليه « ذو » وعقل : أى متحصن ، وفى الحديث « ليعقلن الدين من الحجاز معقل الأروية من رأس الجبل » أى ليتحصن أى يعتصم ويلتجئ ، إليه كما يتحصن الوعل إلى رأس الجبل . ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « لا تزيد مخافتى على وعِلِّ » فإن الكلام فيه على تقدير مضاف : أى لا تزيد مخافتى على مخافة وعِلِّ ، ألا ترى أن مخافته لا تشبه بالوعل نفسه ، وإنما تشبه بمخافة الوعل ؟ وقد قالوا : إن الكلام على القلب ؟ فإن الأصل : لا تزيد مخافة الوعل المعتصم بالجبل على مخافتى ، فقلب ، قال الأصمى : « يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه ، فقلب »
ا ه . وهذا أحد توجيهين فى هذا البيت ، والتوجيه الثانى : أن تكون « ما » فى قوله « ما تزيد مخافتى » زائدة ، وكأنه قال : حتى تزيد مخافتى ، والاستشهاد به لما أراد المؤلف منه لا يزول على أى الوجهين .

٢٣٥ - هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ز ن ي) ونسبه إلى الجعدى ، وأنشده الشريف المرتضى فى أماليه (ص ٢١٦ ط الحلبي) والعباسى فى معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) من غير عزو ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أن الزناء فريضة الرجم » فإن هذه العبارة مقالوبة ، وأصلها « أن الرجم فريضة الزنا » وعلماء العربية يختلفون فى القلب : أجائز هو أم غير جائز ، ولهم فيه ثلاثة أقوال : الأول أنه جائز مقبول مطلقا ومن ذهب هذا للذهب السكاكى ، والثانى أنه غير جائز ولا مقبول مطلقا ، وما وقع من ذلك فى شعر الشعراء فهو من أخطائهم أوله تأويل آخر كالتأويل الذى ذكرناه فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢٣٤) والثالث : أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول ، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه ، ومن أمثلة القلب قول الراجز وأنشده ابن منظور (ح ل ا) :

= إن سراجا لكریم مفخرة تحلى به العين إذا ما تجهره
 فقد أراد الراجز أن يقول « يحلى بالعين » فلم يستطع ، قلب ، ومن ذلك قول
 رؤبة بن العجاج وأنشده الخطيب القزويني في الإيضاح (ص ٧٨ بتحقيقنا) والشریف
 المرتضى في الأمالي (ص ٢١٦) وسأني مع الشاهد ٢٣٦ قريبا :
 ومهجة مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه
 فقد أراد أن يقول « كأن لون سمائه أرضه » قلب ، ومثله قول القطامي (الإيضاح
 ٧٨. والمعاهد ٨٦) :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السباع
 السمن - بكسر السين وفتح الميم - امتلاء الجسم بالشحم ، وطينت : طليت بالطين ،
 والفدن - بالتحريك - القصر المنيف ، والسباع - بزنة الكتاب - الطين المخلوط بالثبن ،
 وقد أراد أن يقول « كما طليت القصر بالسباع » قلب ، ومثله قول حسان بن ثابت
 يصف الحجر :

كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء
 السيئة : الحجر ، وبيت رأس : بلد بالشام ، ومزاجها : ما يخلط بها ، وقد أراد
 أن يقول « يكون ما يمزج بها غسل وماء - يجعل مزاجها اسم يكون وعسل وماء خبرها »
 قلب ، ومثله قول عروة بن الورد ، وينسب للعباس مرداس السلمي :
 فذيت بنفسه نفسى ومالى وما آتوك إلا ما أطيق
 فقد أراد أن يقول « فذيت بنفسى ومالى » قلب ، ومثله قول القطامي من قصيدته
 التي منها البيت السابق :

فنى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداع
 أراد أن يقول « ولايك الوداع موقفا منك » قلب ، وهو أشبه بيت حسان ،
 ومثله قول الشاعر - وهو من أبيات سيديونية (٩٢/١) :

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسأثره باد إلى الشمس أجمع
 أضاف مدخلا - وهو اسم الفاعل من أدخل - إلى الظل ، ثم نصب « رأسه » به
 على الاتساع والقلب ، وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل ؛ لأن الرأس هو
 الداخل في الظل ؛ ومثله قول الراعي يذكر ثورانه :

وأما قول زهير :

* أَتَوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ * [٢٣٢]

فالرواية الصحيحة « مُدَّ حَجَجٍ وَمُدَّ دَهْرٍ » ولئن سلمنا ما رويتموه « من حجج ومن دهر » فالتقدير فيه أيضاً : من مرَّ حَجَجٍ ومن مرَّ دَهْرٍ ، كما تقول : مرَّت عليه السنون ، ومرَّت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

== فصبته كلاب الغوث يؤسدها مستوضحون يرون العين كالآثر

الغوث : قبيلة من طيء ، ويؤسدها : يغريها ، ومستوضحون : فاعل يؤسدها ، وأراد « صيادون مستوضحون » فحذف الموصوف وأبقى الصفة ، والمعنى يغريها صيادون ينظرون هل يرون شيئاً ، وقوله « يرون العين كالآثر » هو القلوب ، وأصله : يرون الأثر كالعين ، ومثل ذلك كله قول ابن مقبل ، وقد أنشده ابن منظور (ه ي ب) :

ولا تهيبي المومة أركها إذا تجاوزت الأصداء بالسر

فقد أراد أن يقول « ولا أتهيب المومة أركها » قلب . وقد وقع القلب في شعر المحدثين ؛ فمن ذلك قول أبي تمام الطائي :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيدعواسل

البيت في وصف القم ، واللعباب : الرقيق ، وهو ماء الفم ، والأفاعي : الحيات ، والأرى - بفتح الهمزة وسكون الراء - مائزق من غسل النحل في جوف الحلية ، والجنى - بوزن الفقى - العسل ، وإضافة الأرى إليه للتخصيص ؛ لأن الأرى يكون أيضاً مائزق يحوف القدر من الطبيخ ، واشتارته : أى استخرجته وقطفه ، وأيدعواسل : أى قاطفة للعسل ، وقد أراد أن يقول « لعابه لعاب الأفاعي » قلب ، والبصريون يخرجونه على التقديم والتأخير ، ونظيره قول حسان بن ثابت :

قبيلة الأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وإفيها

أراد أن يقول : أكرمها الأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس ، قلب ، أو قدم وأخر ، ونظيرهما البيت المشهور وقد ينسب إلى الفرزدق :

بنونا بنو أبائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقد أراد أن يقول : بنو أبائنا بنونا ، أى مثلهم ، قلب ، أو قدم وأخر ، وقد أطلنا عليك في الاستشهاد لهذا الموضوع فمه ولا تنسه

كما بينا في الآية ، وقيل : إنَّ « مِنْ » هاهنا زائدة ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ؛ فإنه يجوز أن تُزَادَ في الإيجاب ، كما يجوز أن تُزَادَ في النفي ، ويحتج بقوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) أى يغفر لكم ذنوبكم ، وقوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) أى يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ ، ويحتج أيضاً بقول الشاعر :

أَلَا حَيَّ نَذْمَانِي عُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ

إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا [٢١٠]

أراد اليومَ أو غَدًا ، فكذلك هاهنا : التقدير في قوله « مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ » أى حِجَجًا وَدَهْرًا ، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥٥ - مسألة

[واورُبَّ ، هل هي التي تعمل الجر ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن واورُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واورب لا تعمل ، وإنما العمل لربِّ مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبِّ ، فلما نابت عن رُبِّ وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو هاهنا : لما نابت عن رُبِّ عملت الخفض كما تعمل رُبِّ ، والذي يدل على

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأئمنوني مع حاشية الصبان (٢٠٢/٢ بولاق)

وتصریح الشيخ خالد الأزهري (٢٨/٢ بولاق) وشرح المنفلد لابن عيش (ص ١١٠)

وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (٣١٠/٢) .

أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يتبدى بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

٢٣٦ — [١٦٦] * وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ * [١٦٠]

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو ليست عاملة ، وإن العمل لرب مقدرة ، وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العامل رُبَّ مقدرة .

٢٣٦ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعبه قوله :

* كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ *

وهو من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (ع م ي) وعزاه إليه ، وانظر ما ذكرناه في بحث القلب (ص ٣٧٤) والأعمام : المجاهل ، واحدها عمى — بوزن فقي — ومعنى قوله « عامية أعماءه » أن مجاهله متناهية في العمى ، وهو باب من المبالغة مثل قولهم : ليل أليل ، وليل لائل ، ويوم أيوم ، وشعر شاعر ، كأنهم لم يجدوا ما يصفونه به إلا أن يشتقوا له وصفا من لفظه ، وكأن رؤبة قد قال أعماءه عامية ، فقدم وأخر ، وهم قلما يأتون بهذا الضرب من المبالغة إلا على طريق الوصف كقولهم : شغل شاغل ، وليل لائل ، وما ذكرناه قريبا ، لكن رؤبة قد اضطر فقدم وأخر ، وقوله « كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ » من القلوب ، وأصله « كَأَنَّ لَوْنَ سَمَائِهِ أَرْضُهُ » وقد قدمنا كثيراً من أمثلة القلب مع شرح الشاهد (رقم ٢٣٥) ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « وبلد » فإنه يريد « ورب بلد » وليست هذه الواو واو العطف . إذ لا معطوف عليه ، بحكم أن هذا البيت أول الأرجوزة .

والذى يدل على أنها واو العطف وأن رُب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وَرُبَّ بلد » وسنين ذلك مستوفى في الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجزأ بإضمار رب من غير عوضٍ منها ، وذلك نحو قوله :

٢٣٧ — رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّةٍ

وقال الآخر :

٢٣٨ — مِنْكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

٢٣٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لجبل بن معمر العذري صاحب بثينة ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ١١١٠) ورضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤ / ١٩٩) وابن هشام في معنى اللبيب (رقم ١٨٤) وفي أوضح المسالك (٣١٦) والأشموني (رقم ٥٧٩) وابن عقيل (رقم ٢٢٠) والرسم — بفتح الراء وسكون السين — مابق لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل — بفتح الطاء واللام جميعاً — مابق شاخصاً مرتفعاً من آثارها كالوتد ونحوه ، وقوله « من جلله » يحتمل معنيين : أحدهما أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلل كذا » أى من أجله وبسببه ، والثانى أن يكون من قولهم « فعلت كذا من جلل كذا » أى من عظمه في نفسى ، ومحل الاستشهاد فى البيت قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بجر الرسم ، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظاً برب المحذوفة الباقى عملها ، قل ابن يعيش « أراد رب رسم دار ، ثم حذف ، لكثرة استعمالها » اهـ .

٢٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ٢٩٤) وقد غير المؤلف في صدره تغييراً أسنبه عليه ، وقوله « أو خير » يريد أو خير منك ، والرذية : فعيلة من قولهم « رذى البعير رذى — من مثال فرح يفرح » إذا هزل وأعيا حتى لا يستطيع براحا ولا ينبعث ، وهو رذى ، والأثنى رذية ، وقال أبو زيد : الرذية الناقصة التروكة التى حسرهما السفر لا تقدر أن تلحق بالركاب ، وفى حديث الصدقة « فلا يعطى الرذية ولا اشترط اللئيمة » مخاطب الشاعر ناقته ، يقول : قد تركت مثلك أو خيراً منك بعد أن أعملتها فى —

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضرع بعد بل ، قال الشاعر :

٢٣٩ — * بل جَوَزَ تِهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ *

== السفر ، وأودعتها الطريق ؛ فكلاماً مر عليها طائر قلبت عينها رهبة منه وخوفاً أن يقع عليها لئلا كل منها . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « مثلك أو خير » حيث جر « مثلك » رب المحذوفة من غير أن يقيم الواو مقام رب ؛ فهذا يدل على أن الجر ليس بالواو ، إذ لو كان الجر بها لم تخذف ؛ لأن الأصل في حرف الجر ألا يعمل وهو محذوف لضعفه ، وإنما اغتفروا ذلك في رب لكثرة استعمالها ، هكذا زعم المؤلف ، وما ذكره من القاعدة صحيح ، ولكن الرواية في صدر هذا البيت « ومثلك رهي قد تركت » بنصب « مثلك » أو جره ، أما نصبه فعلى أن يكون مفعولاً مقديماً لقوله تركت ، وأما جره فعلى أن يكون محروراً رب المحذوفة بعد الواو ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي في رواية : ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذي تمام محول

٢٣٩ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٨١) ورضي الدين في شرح شافية الحاجب (رقم ١٠١) وابن جني في سر صناعة الإعراب (رقم ١٠٧) في ١ / ١٧٧) وفي الخصائص (١ / ٣٠٤ الدار) وقد أُنشده ابن منظور (ح ج ف) ونقل عن ابن بري أنه من أرجوزة لسؤر الذئب ، والتهاء : الصحراء يضل سالكها ، وجوزها — بفتح الجيم وسكون الواو — أى وسطها ، وإنما شبه الصحراء بظهر الغرس لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر . وإنما ذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيبها وأنه توسطها ، وهذا الكلام كناية عن كونه قوياً جلدًا جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان ، أحدهما في قوله « بل جوز تِهَاءَ » حيث جر « جوز تِهَاءَ » رب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله « الحجفت » حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء ، قل ابن منظور « يريد رب جوز تِهَاءَ ، ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت ، وخبر الذرت » اه . وقال ابن يعيش « من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وهي لغة فاشية حكها أبو الخطاب ، ومنه قولهم : وعليكم السلام والرحمة ، ومنه قوله :

* بل جوز تِهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ * اه كلامه

وقد ذكر إلياه غافق أن الذين يقفون على الهاء بالتاء هم طي .

أراد بل رُبَّ جَوَزٍ ، ولا يقول أحد إن بل تجر . وكذلك تضر بعد الفاء
قال الشاعر :

٢٤٠ — * فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٌ *
وليست نائبة عنها ، ولا عوضاً منها .

= ومثل هذا البيت فى الجرب المخذوفة بعد بل قول رؤبة بن العجاج :

بل بلد ذى سعد وأصاب قطعت أخشاه بعسف جواب

٢٤٠ — هذا صدر بيت للمتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، والبيت مع بيت

سابق عليه هكذا :

فأما تعرضن سليم عني وتزعك الوشاة أولو النباط

فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى المروط وفى الرباط

والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١١١) والأشمنى (رقم ٥٧٧)

وسليم : مصغر سلمى تصغير الترخيم ، وقد حذف حرف النداء ، والخور - بضم الحاء -

جمع حوراء وهى التى اشتد يياض عينا واشتد مع ذلك سواد سوادها ، والعين - بكسر

العين - جمع عينا ، وهى الواسعة العين ، وبرى « قد لهوت بهن حينا » والنواعم :

جمع ناعمة ، وهى التى ترفل فى النعيم ، والمروط : جمع مرط - بكسر الميم وسكون الراء -

وهو الثوب من الخز ، والرباط : جمع ربط ، وهو ضرب من اثياب ، والاستشهاد

بالبيت فى قوله « فحور » حيث جر لفظ « حور » برب المخذوفة بعد الفاء ، ونظير ذلك

فى هذا قول امرئ القيس - فى رواية - وهو من شواهد سيويه (٢٩٤ / ١) :

فثلثك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمام محول

قال سيويه بعد إنشاده « أى رب مثلك ، ومن العرب من ينصبه على الفعل » اه ،

أى يجعله مفعولا به تقدم على عامله - وهو طرقت - لكونه مما يتعدى إلى المفعول به

ولم ينصب مفعولا ، فأما فى بيت الشاهد فلا يحىء ذلك ، ونظيره أيضاً قول ربيعة بن

مقوم الضبي وهو من شعر الحماسة ومن شواهد الرضى (انظر الحزاة ٤ / ٢٠١) :

فإن أهلك فدى حنق لظاه على تكاد تلتهب التها

يريد فإن أهلك فرب ذى حنق - إلخ ، يعنى إن أهلك فإنى كثيرا ما تركت مغيظا

محققا قد ألهمت قلبه وأشعلت نيران صغته بسبب ما جدلت وصرعت من ذوى قرباه مثلا .

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف - التى هى الواو والفاء وبَلْ - ليست نائبة عن رُبٍّ ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « فرب حُورٍ » ولو كانت [١٦٧] عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « وبالله لأفعلن » وتجعلها حرفى قسم ، وكذلك أيضاً التاء ، لما كانت عوضاً من الواو كما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال : « وتالله » وتجعلها حرفى قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض ، فأما قوله تعالى (وتالله لأكيدن أصنامكم) فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ؛ فلم يتمتع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ * » [٢٣٦]

فنقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعمائه قطعته . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقيّار ، إشعاراً بشهامته وشجاعته .

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف ؛ فينبغى أن لا تكون عاملة ، فدلّ على أن للنكرة بعدها مجرورة بتقدير رُبٍّ على ما بيننا ، والله أعلم .

٥٦ - مسألة

[القول في إعراب الاسم الواقع بعد « مذ » و « منذ »] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » ، و « منذ » إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارَّين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من « مِنْ » و « إِذ » فتغيرا عن حالهما في أفراد [١٦٨] كل واحد منهما ، لحذفت الهمزة ووصلت « مِنْ » بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الأفراد والتركيب . والذي يدل على أن الأصل فيهما من وإذ أن ^(٢) من العرب من يقول في مُنْذ : « مُنْذُ » بكسر الميم ؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدها بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ ؛ والتقدير : ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسم بعدها مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجودَ من مذ ؛ لظهور نون مِنْ فيها تغليظاً لمن ، والرفع بمنذ أجودَ لحذف نون من منها تغليظاً لإذ ، والذي يدل على أن

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢ / ١٩٨ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٢١ وما بعدها) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٣٢٥ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢ / ١١٠ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٥٤٥) .

(٢) في ر « وإذ أنه من العرب - إلخ » .

أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت في تصغيره « مُنْذٌ » وفي تكسيـره « أَمْنَادٌ » فتعود النون المحذوفة ؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها كما تقول في تصغير منذ وتكسيـره إذا سميت به .

وأما الفراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الأسم يرتفع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من مِـن وذُو التي بمعنى الذى ، وهى لغة مشهورة ، قال قَوَالُ الطائى :

٢٤١ — قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلَمْ فَإِنَّ الْمَشْرِقَ الْفَرَائِضُ

أراد : الذى جاء ، وقال فيها أيضاً :

٢٤٢ — أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ دُوِجَتْ تَبْتَنِي سَتَلْتَاكَ بَيْضُ اللَّيْفُوسِ قَوَابِضُ

٢٤١ — هذا البيت أول ثلاثة أبيات لقوال الطائى - وهو شاعر إسلامى من شعراء الدولة الاموية فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية - يقولها فى سماع جاءهم يطلب إبل الزكاة ، وقد أثر أبو تمام فى ديوان الحماسة ثلاثة الأبيات أولها هذا البيت ، وثالثها البيت الذى يليه فى شواهد المؤلف (انظر ص ٦٤٠ من شرح الرزوق) وقد استشهد بهذا البيت رضى الذين فى باب الموصولات من شرح السكاكية ، وشرحه البغدادى فى الخزائنة (٢ / ٢٦٥ و ٥١٤) والأشمنوى (رقم ٩٩) والسامى : هو الذى يلى جمع الزكاة من أربابها ، وهلم : اسم فعل أمر معناه أقبل وتعال ، والمشرقى : السيف ، متسوب إلى المشارف وهى قرى كانت السيوف تصنع بها ، والفرائض : جمع فريضة ، وهى ما يؤخذ من السائمة فى الزكاة ، والشاعر يتكلم بالسامى الذى جاءهم يطلب الذى عليهم أداؤه من زكاة أموالهم ، وكان قومه امتنعوا عن أداء حق الله فى أموالهم . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ذوجاء » فإن « ذو » فى هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفة للمرء . أى : قولاً لهذا المرء الذى جاء يطلب زكاة أموالنا تعال - إلخ ، والذين يستعملون « ذو » بمعنى الذى هم طييء .

٢٤٢ — وهذا البيت أيضاً من كلمة قوال الطائى التى منها البيت السابق ، كما أشرنا إلى ذلك فى شرحه ، وببيض : جمع أبيض ، وهو السيف ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « دوجت » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى ، وهو صفة للمال ، ومن هنا تعلم أن الطائيين يستعملون « ذو » فى العقلاء كما فى البيت السابق ، وفى غير العقلاء كما فى هذا البيت .

أراد : الذي جثت تبتنى . وقال ملحة الجرمي :

٢٤٣ — يُقَادِرُ مَحْضُ الْمَاءِ ذُوهُوَ مَحْضُهُ عَلَى إِثَرِهِ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضٍ
رَوَى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبَلَى
مِنَ الْعَرَفَجِ النَّجْدِيِّ ذُو بَادَ وَالْمَحْضِ

أراد : الذي هو محضه ، والذي باد . وقال سنان بن الفحل :

٢٤٤ — فَإِنَّ الْمَاءَ مَا هُوَ آبِي وَجَدِّي وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

٢٤٣ — هذان البيتان من كلام ملحة الجرمي ، وملحة يضبط في بعض الأمهات بضم الميم ، وفي بعضها بكسر الميم ، وجرم - بفتح الجيم وسكون الراء - من طيء ، والبيتان المستشهد بهما هنا هما السادس والسابع من كلة عدتها ثمانية أبيات أثرها أبو تمام في ديوان الحماسة (انظر شرح المرزوقي ص ١٨٠٦) والمحض - بالفتح - أصله اللبن الخالص بلا رغو ، ويستعمل في الحسب وغيره ، وقوله « إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضٍ » لأن ماء المطر من جنس واحد ، وقوله « يَرَوِي الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ » يريد بالباليات ما أشرف على اليبس من عروق الشجر ، ويروها : أى يعيدها غضة مرتوية ، ورواية المرزوقي « يروى العروق الهامدات » ومحل الاستشهاد في البيت الأول من هذين البيتين قوله « ذُوهُوَ مَحْضُهُ » فإن « ذو » في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة بعده من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ، وذو صفة للماء ، والهاء في « محضه » تعود إلى السحاب يعنى يترك هذا السحاب محض الماء الذى هو أى الماء - محضه : أى خالصة السحاب وصفاته . ومحل الاستشهاد في البيت الثانى قوله « ذُو بَادَ » فإن « ذو » اسم موصول بمعنى الذى أيضا ، وقد وقع صفة للعرفج النجدى .

٢٤٤ — هذا البيت لسنان بن الفحل الطائى ، من أبيات أوردها أبو تمام أيضا في ديوان الحماسة (انظر شرح المرزوقي ص ٥٩٠) وهو من شواهد ابن عيش في شرح المفصل (ص ٤٦٤) ورضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الخزانة (٥١١/٢) والأشموني (رقم ١٠١) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥١) وفي شرح قطر الندى (رقم ٣١) و « ذو حفرت » يريد التى حفرتها ، و « ذو طويت » أى التى طويتها ، وطى البئر : بناؤها بالحجارة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ذو حفرت وذو طويت » فإن « ذو » فى هاتين =

أراد: الذى حفرت والذى طويت؛ فلما رُكِبَتْ حَذَفَت الواو من « ذو » اجتزاء بالضمّة عنها؛ لأنهم يجتزئون بالضمّة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف، قال الشاعر:

٢٤٥— [١٦٩] فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي وَلَمَّا قِيلَ الشِّفَاءُ هُمْ الْأَسَاءُ

== العبارتين اسم موصول بمعنى التى، ويستدل بهاتين العبارتين على ثلاثة أشياء؛ الأول أن « ذو » تأتى اسماً موصولاً، والثانى أنها تكون بلفظ واحد للمؤنث والمذكر، لأن البئر مؤنثة، والثالث أنها تستعمل فى غير العاقل كما استعملت فى العاقل فى الشاهد ٢٤١.

٢٤٥ — هذا الشاهد من شواهد رضى الدين فى باب المضر من شرح الكافية وقد شرحه البغدادى فى الخزانة (٣٨٥/٢) ونص على أن الفراء أنشد البيت الأول فى تفسيره، ثم قال بعد كلام طويل « ولم يعزها الفراء فمن بعده إلى أحد » وهو من شواهد جار الله فى الكشف (٦١/٢ بولاق) فى أول تفسير سورة المؤمنين، والأطباء جمع طبيب، وهو الذى يعالج الأسقام، وقال الشاعر:

يقولون: ليلي بالعراق مريضة، فياليتني كنت الطبيب مداويا

وأصله « الأطباء » كما ورد فى الشطر الثانى قصصره الشاعر، و « الشفاء » جمع شاف، ويروى « وكان مع الأطباء الأساة » وهو جمع آس. من قولك « أسا الجرح بأسوه » إذا عالج له ليبراً، ويروى « وكان مع الأطباء السقا » جمع ساق من « سقاء الدواء يسقيه » وجواب لو هو قوله « إذا ما أذهبوا — إلخ » وعمل الاستشهاد ههنا قوله « كان حولى » فإن أصل هذه العبارة « كانوا حولى » بواو الجماعة التى تعود إلى الأطباء، حذفت الشاعر الواو واكتفى بالضمّة للدلالة عليها، وقد قرئ فى قوله تعالى (قد أفلح المؤمنون) بضم الحاء — وهى قراءة طلحة بن مصرف — فخرجها الزمخشري على أن الأصل « قد أفلحوا المؤمنون » حذفت الواو للدلالة الضمة عليها، بدليل أن طلحة نفسه قرأ (قد أفلحوا المؤمنون) بالواو، وقرئ (تماماً على الذى أحسن) برفع أحسن، وخرجها قوم على أن الأصل (على الذى أحسنوا) حذفت الواو واكتفى بضم النون للدلالة عليها، وعلى هذه القراءة وهذا التخريج يكون « الذى » مستعملاً فى الجمع نظير قول الآخر:

وإن الذى حانت بفلق دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد =
(٣٥ — الإنصاف ١)

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضممة . وقال الشاعر :

٢٤٦ — إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوْا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا

= واستبعد ذلك ابن هشام في المغني ، ورجح تخريج الجمهور ، وحاصله أن « أحسن » أفعل تفضيل وليس فعلا ماضيا ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : تماما على الذي هو أحسن ، وقرى (لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع « يتم » وخرجها قوم على أن الأصل « يتموا الرضاعة » فحذفت الواو اجتزاء بالضممة عنها ، وخرجها قوم على أن « أن » المصدرية في « أن يتم » مهيمة غير عاملة النصب حملا على « ما » المصدرية أخنها نظير قول الشاعر :

أن تهرآن على أسماء ويحكما مني السلام ، وألا تشعرا أحدا

وقد اختلفت عبارة القوم في حذف حرف المد والاجتزاء بالحركة عنه للدلالة عليه : أهو ضرورة من ضرورات الشعر أم هو لغة لبعض العرب ؟ فظاهر كلام سيويوه أن ذلك ضرورة ؛ فإنه ذكر ذلك واستشهد له في « باب ما يحتمل الشعر » وصدر هذا الباب بقوله (٨/١) « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام : من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » اهـ . وظاهر كلام الفراء أن ذلك لغة لبعض العرب ، قال « وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضممة قبلها ، فقالوا في ضربوا : قد ضرب ، وفي قالوا : قد قال ، وهي في هوازن وعليا قيس » اهـ ، وانظر ما أشرنا إليه بعد شرح الشاهد ١٧ في المسألة الثانية .

٢٤٦ — هذا البيت مما استشهد به الفراء في تفسيره ، وتقول : ألا فلان يآلو — بوزن سما يسمو — ألوا بوزن ضرب وألوا بوزن سمو ؛ إذا قصر وأبطأ فيما يريد ، يعني أن هؤلاء الناس يضرون من أرادوا ضربه متى شاءوا ، والناس لا يقصرون ولا يتمهلون عن إيصال الضر إليهم ، ومحل الاستشهاد قوله « إذا ما شاء » فإن أصل هذه العبارة « إذا ما شاءوا » فحذف الواو ، واكتفى بضم الهمزة التي قبلها للدلالة عليها ، وحكى اللحياني عن الكسائي أن العرب تقول : أقبل يضربه لا يآل — بضم اللام — يريدون لا يآلو ، فآكتفوا بالضممة عن الواو ، وحكى سيويوه أنهم يقولون : لا أدن — بكسر الراء — يريدون لا أدري ، فآكتفوا بالكسرة عن الياء .

أراد « شاءوا » ، وقال الآخر :

٢٤٧ وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

أراد « الغواني » ، وقال الآخر :

٢٤٨ — كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُلْقِي دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدَّمَ

٢٤٧ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون ، وهو من شواهد سيويه (١٠/١)
والغواني : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بمجالها عن الزينة ، أو هى التى استغنت
بزوجها عفة وتصونا وحصانة ، أو هى التى غنيت بمكانها : أى أقامت فيه ولم تفارقه ،
وقوله « متى يشأ » قد حذف منه المفعول ، وأصل الكلام : متى يشأ صرمنه ، ويصرمه
بيتن حبال مودته ويقطعنها . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر ، يقول : من كان
مشغوفاً بهن مواصلاً لهن إذا تعرض لصرمن سارعن إلى ذلك لتغير أخلاقهن وقلة
وفائهن ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الغوان » قد أراد أن يقول « الغواني »
خذف الياء ضرورة ، واكتفى بالكسرة دليلاً عليها .

ومثل هذا البيت قول خفاف بن ندبة السلى ، وهو من شواهد سيويه (٩/١) :
كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللتين عصف الإمد
فإنه أراد « كنواحى ريش حمامة » خذف الياء اجتزاء بالكسرة التى قبلها ؛ لأنها
تدل عليها ، ومثله قول الآخر ، وهو أيضاً من شواهد سيويه (٩/١) :

فطرت بمنصلى فى يعملات دواى الأيدى يخبطن السريحا
فقد أراد أن يقول « دواى الأيدى » خذف الياء مجتزأ بالكسرة التى قبلها
للدلالة عليها .

٢٤٨ — أنشد ابن منظور هذا البيت (لى ق) ولم يعزه ، وتقول : فلان مايليق
بكفه درهم — من مثال باع يبيع — أى ما يحبس وما يبق فى كفه ، وتقول فلان مايليق
درهما — من مثال أنال ينيل — أى ما يحبس وما يبق درهما أيضاً ، وقال الشاعر :
تقول — إذا استهلك ما لا للذة — فكيف : هل شئ بكفك لائق ؟
يصف صاحب الشاهد رجلاً بأنه جواد كريم وأنه شجاع فأتاك ، ونظيره قول الآخر :
يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه =

أراد «تعطى» ، وقال الآخر :

٢٤٩- لَيْسَ تَحْفَى بِسَارَتِي قَدَّرَ يَوْمٌ وَلَقَدْ يُخْفِ شَيْمَتِي إِعْسَارِي

أراد «يُخْفِي» ، وقال الآخر :

٢٥٠- لَا صُلَحَ بَيْنِي فَأَعْلَاهُ- وَلَا بَيْنَكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَائِقِي

سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

= ومحل الاستشهاد في البيت قوله « تعطى » فإنه أراد تعطى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئاً بالكسرة التي قبلها دالة عليها .

٢٤٩- أنشد ابن منظور هذا البيت (ي س ر) ولم يعزه ، واليسارة - ومثله اليسار - الغنى ، وقد أيسر الرجل يوسر : أى استغنى ، وقد صارت الياء في المضارع واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « يخف » فإنه أراد أن يقول يخفى ؛ لأن الفعل مرفوع لا مجزوم ، فحذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها للدلالة عليها .

٢٥٠- أنشد الجوهري - وتبعه ابن منظور - هذين البيتين (ق م ر) ثاني وثالث ثلاثة أبيات ، ونسبها لأبي عامر ، جد العباس بن مرداس السلمى ، والبيت الأول قوله :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقق

وأنشدهما ابن منظور (ودى) عن ابن سيده ، ونسبهما لأبي الرئيس التغلبى ، وأنشد ابن جنى ثانيهما في الخصائص (٢ / ٢٩٢) من غير عزو ، قال ابن برى : سبب هذا الشعر أن الملك النعمان بن المنذر بعث جيشاً إلى بنى سليم لثوىء كان وجد عليهم من أجله ، وكان مقدم الجيش عمرو بن فرتنا ، فمر الجيش على غطفان ، فاستجاشوهم على بنى سليم ، فبرزت بنو سليم جيش النعمان وأسرُوا عمرو بن فرتنا ، فأرسلت غطفان إلى بنى سليم وقالوا : ننشدكم بالرحم الذى بيننا إلاما أطلقتم عمرو بن فرتنا ، فقال أبو عامر هذه الأبيات ، يقول : لا نسب بيننا وبينكم ، ولا خلة - أى ولا صداقة - بعد ما أعنتم جيش النعمان ولم تراعوا حرمة النسب الذى بيننا وبينكم ، وقد تفاقم الأمر بيننا فلا يرجى صلاحه فهو كلفلق الواضع فى اثيوب تعب من يزوم رتقه ، والقمر - بضم القاف وسكون الليم - جمع قرية ، ومثاله زوم وزومى وزنم وزنجى ، والقمر : ضرب من الحمام ، وقرقر =

أراد «الوادى»، وقال الآخر وهو كمب بن مالك الأنصارى :
 ٢٥١ — مَابَالُ هَمْ عَمِيدَاكَ يَطْرُقُنِي بِالْوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا ؟
 أراد «الوادى»، وقال أيضاً :

٢٥٢ — وَلَكِنْ يَبْدُرُ سَائِلُوا عَنْ بِلَانِنَا عَلَى النَّادِ ، وَالْأَنْبَاءُ بِالْغَيْبِ تَبْلُغُ

== صوت، والشاهق : أراد الجبل العالى ، ومحل الاستشهاد باليتين ههنا قوله «قر الواد» فإنه أراد الوادى خذف الياء اجزاء بالكسرة التى قبلها للدلالة عليها . وفى قوله « اتسع الحرق على الرائق » شاهد آخر للنحاة ، حيث قطع همزة الوصل فى قوله « اتسع » ضرورة ، وحسن ذلك كون هذه الكلمة فى أول النصف الثانى من البيت ؛ لأنه بمنزلة ما يتبدأ به ، قال ابن سيدة فى التعليل لحذف الياء من «الواد» مانصه : «حذف لأن الحرف لما ضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه ولم يقدر أن يتحمل بنفسه دعا إلى اختراجه وحذفه» ١ هـ . وهذا كلام ابن جنى فى الخصائص (٢ / ٢٩٢) وبلى كلام ابن جنى أصح وأنصف ، وذلك قوله « وإذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعوا إلى اختراجه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى وأجحى ، وذلك نحو قول الله تعالى (والليل إذا يسر) وقوله (ذلك ما كنا نبغ) وقوله (الكبير المتعال) وقوله :

* وما قرقر قر الواد بالشاهق * ١ هـ

٢٥١ — مَابَالُ هَمْ : أى ما شأنه وما حاله ، وعميد : فادح موجه ، وأصله قولهم « عمده المرض يعمده » من مثال ضربه يضربه — إذا فدحه ، ودخل أعرابى على بعض العرب وهو مريض فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أما الذى يعمدنى فخصر وأسر ، يريد أما الذى يفدحنى ويشد على ويضيقنى ، ويطرقنى : أى ينزل بى ليلا ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « بالواد » فإنه يريد بالوادى ، خذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه فى البيت قبله .

٢٥٢ — بدر : أراد الموضع الذى كانت فيه الغزوة المشهورة التى نصر الله فيها رسوله وأخزى الشرك وأهله ، والبلاء — بفتح الباء — الجهد والصلاة ، وأصله الاختبار والتجربة والامتحان ، تقول : بلاء يبلوه ، إذا جربه واختبره ليعرف مقدار ما عنده ، والناد ، هنا : القوم ، وأصله المكان الذى يجتمعون فيه ، والأنباء : الأخبار ، واحدها نبأ — بفتح النون والباء جميعاً — ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « على الناد » فإنه يريد على النادى ، خذف الياء مجتزئاً بالكسرة قبلها ، على نحو ما ذكرناه من قبل

أراد «على النادى» ، وقال الآخر :

٢٥٣ — وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ تَحْضِرُ

أراد «أدرى» ، وقال الآخر :

٢٥٤ — فَلَسْتُ بِمُبْدِرِكَ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوَانِي

٢٥٣ — هذا البيت من كلام أبي خراش الهذلى ، يقوله فى أخيه عروة ، من أبيات رواها أبو تمام فى الحماسة (انظر شرح الرزوقى ٧٨٢) ويقوت فى معجم البلدان (قوسى) وقوله « ألقى عليه رداءه » كان من عادة العرب أن الرجل يمر بالقتيل فيلقى عليه ثوبه يستره به ، وفى مثل ذلك يقول متمم بن نويرة يذئ أخاه مالكا :

لقد كفن النبال تحت رداءه فتى غير مبطن العشية أروعا

وقد حكى أن مجتازا اجتاز بعروة فرآه بحدى العورة مصروعا ، فألقى رداءه عليه ، ويحكى أن خراشا ابن الشاعر الذى يكنى به وقع أسيرا ، وأنه نزل بأسره ضيف ، فنظر ذلك الضيف إلى خراش — وكان ملقى وراء البيت — فسأله عن حاله ونسبه ، فشرح قصته وانتسب ، فقطع إساره وخلاه ، فلما رجع رب البيت قال : أسيرى أسيرى ، وأراد السى فى أثره ، فوتر الضيف قوسه وحلف أنه إن تبعه رماه ، وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا أدر » فإنه يريد ولا أدرى ؛ لأن الفعل غير مجزوم ، فحذف الياء مجتزئا بالكسرة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، وقد روى البيت فى الحماسة ومعجم البلدان وخصائص ابن جنى (٧١/١) « ولم أدر » وعلى هذه الرواية يكون الفعل مجزوما بحذف الياء ، ولا شاهد فيه لما أراده المؤلف .

٢٥٤ — هذا البيت قد أنشده ابن منظور (ل ه ف) ولم يعزه ، وأنشده البغدادي أثناء شرح الشاهد الثالث عشر (٦٣/١) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٧٦) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٤٤١) وقوله « بلهف » أى بقولى : يالهفا ، وقوله « بليت » أى بقولى : ياليتنى ، وقوله « ولا لوانى » أى بقولى : لو أنى فعلت كذا لكان كذا ، وعمل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله « بلهف » فإن أصل الكلام : بقولى يالهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء التكلم ثم قلبت الكسرة التى قبل ياء التكلم فتحة وقلب الياء ألفا ، ثم حذف هذه الألف المتقلبة عن ياء التكلم مجتزئا بالفتحة التى قبلها لأنها ترشد إليها وتدل عليها ، على نحو ما ذكرناه فى الشواهد السابقة .

أراد «بَلَهْفًا» غُذِفَ الألفُ اجْتِزَاءً بِالْفَتْحَةِ عَنْهَا ، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا : حَذَفَ
الواو من «ذو» اجْتِزَاءً بِالضَمِّ عَنْهَا ، وَصُيِّرَ كَلِمَةً وَاحِدَةً ، وَإِذَا كَانَا مَرْكَبَتَيْنِ مِنْ مَنْ
وَذُو [١٧٠] الَّتِي بِمَعْنَى الذِي ؛ فَالَّذِي اسْمٌ مُوصُولٌ يَفْتَقِرُ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ ، وَالصِّلَةُ
لَا تَخْلُو : إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، أَوْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : « مَا رَأَيْتَهُ
مَذْ يَوْمَانِ » أَوْ « مَنذُ لَيْلَتَانِ » فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : مَا رَأَيْتَهُ مِنَ الذِي هُوَ يَوْمَانِ ، فَحَذَفَ
«هُوَ» الذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَبَقِيَ الْخَبَرُ الذِي هُوَ يَوْمَانِ ، وَحَذَفُ الْمَبْتَدَأِ مِنَ الْاسْمِ
الْمُوصُولِ جَائِزٌ كَقَوْلِكَ : « الذِي أَخُوكَ زَيْدٌ » أَيْ : الذِي هُوَ أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَالَّذِي
يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ قَوْلُهُمْ : « مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا » أَيْ : مَا أَنَا بِالَّذِي أَنَا^(١)
قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْاسْمُ بَعْدَهَا مَخْفُوصًا فَهُوَ
مَخْفُوضٌ بَيْنَ ؛ وَلِهَذَا إِذَا ظَهَرَتِ النَّوْنُ فِي مَنذُ كَانَ الْاِخْتِيَارُ الْخَفْضُ ، وَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ
كَانَ الْاِخْتِيَارُ الرَّفْعُ .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ مَرْفُوعٌ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهَا ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ مَذْ وَمَنذُ مَعْنَاهُمَا الْأَمَدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ : « مَا رَأَيْتَهُ مَذْ
يَوْمَانِ ، وَمَنذُ لَيْلَتَانِ » أَيْ : أَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا يَوْمَانِ ، وَأَمَدُ انْقِطَاعِ الرُّؤْيَا
لَيْلَتَانِ ، وَالْأَمَدُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْاِبْتِدَاءِ ؛ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا
مَرْفُوعَانِ بِالْاِبْتِدَاءِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا عَنْهَا ، وَإِنَّمَا بَنِيَا لَتَضْمَنْهُمَا مَعْنَى
مِنْ وَإِلَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « مَا رَأَيْتَهُ مَذْ يَوْمَانِ ، وَمَنذُ لَيْلَتَانِ » كَانَ مَعْنَاهُ :
مَا رَأَيْتَهُ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْوَقْتِ إِلَى آخِرِهِ ، وَبَنِيَتْ مَذْ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي
الْبِنَاءِ ، وَبَنِيَتْ مَنذُ عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ حَرَكَتِ
بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يُتَّبِعُوا الضَّمَّ الضَّمَّ ، كَمَا قَالُوا : « رُدُّ يَا فَتَى » ،

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذي هو قائل لك شيئا » لكان أحسن ، والمثال
يروى في كتب النحاة « ما أنا بالذي قائل لك سوءا » وانظر ص ٢٩٣ الآتية

والشواهد على ذلك كثيرة جداً ، وقد ذكرنا ذلك في مواضعه ؛ فلا يفتقر إلى ذكره هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما مركبتان من من وإذ » قلنا : لا نسلم ، وأى دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! .

وقولهم : « إن من العرب من يقول في مُنْذُ مُنْذُ بكسر الميم » قلنا : أولاً هذه لفظة شاذة نادرة لا يعرج عليها ؛ وليس فيها حجة على أنها مركبة من من وإذ ، وإنما هي لفظة نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على [١٧١] أنها مركبة من من وإذ فمغلط ! .

وقولهم : « إن الرفع بعدها يكون بتقدير فعل ، والتقدير فيه : مذ مضى يومان ، ومُنْذُ مَضَى ليلتان ، اعتباراً بإذ ، والخفض يكون بعدها اعتباراً بمن » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً ، وحَدَّثَ حكم آخر ، كما قلنا في « لَوْلا ، ولوماً ، وإلاً » وما أشبه ذلك ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في مسألة الاستثناء .

وهذا هو الجواب عن قول الفراء « إنهما مركبتان من من وذو التى بمعنى الذى » والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن « ذو » التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيئة خاصة ، و « منذ يومان » بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبةً ذو بمعنى الذى مع من - على زعمكم - دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه ؟ .

وقولهم : إن التقدير فيه من الذى هو يَوْمَانِ فحذف المبتدأ الذى هو هو ، كقولهم : الذى أخوك زيد ، أى الذى هو أخوك » قلنا : وهذا أيضاً لا يستقيم ؛

ن صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو « الذي أخوك زيدٌ »
 كـ ، وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام ؛ كقولهم :
 كَ زَيْدٌ ، وما أنا بالذي قاتلُ لك شيئاً ^(١) ، وما أشبه ذلك ،
 ن من يجعل الحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ،
 اس عليه مع طول الكلام فمع عَدَمِهِ أولى ؛ فدل على فساد
 أعلم .

٥٧ — مسألة

هل يعمل حرف القسم محذوقاً بغير عوض ؟ [

ن إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من

ون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو أَلِف الاستفهام ، نحو
 اللَّهُ مَا فَعَلْتَ كَذَا « أو هاء التنبيه نحو « ها اللَّهُ » .

فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم
 سم ويخفضون بها ؛ قال القراء : سمعناهم يقولون : « اللَّهُ [١٧٢]
 الحبيب : « اللَّهُ لأَفْعَلَنَّ » بألف واحدة مقصورة في الثانية ؛
 رف الخفض وإن كان محذوقاً ، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف
 ، حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول :
 مَالِحٌ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ « أى إلا أكن مررت برجل صالح ؛ فقد

ي يذكره النحاة « ما أنا بالذي قاتل لك سوءا » فلعل ما هنا مصحف
 هذا المثال في كلام المؤلف ، وانظر من ٣٩١ السابقة .

مررت بطالح ، وروى عن رؤية بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول « خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ » أى بخير . قال الشاعر :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ . كَذَبْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ [٢٣٨]

فخفف « رَسَمَ » بإضمار حرف الخفض ، وقال الآخر :

٢٥٥ — لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَمِّي ، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

نخفف « لَا هِ » بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابنُ عمِّكَ ، وقال الآخر :

٢٥٥ — هذا البيت من قصيدة طويلة لدى الأصعب العدواني ، واسمه الحارث بن عرث ، يعاتب فيها ابن عم له ، وقد روى هذه القصيدة أبو على القالى فى أماليه (٢٥٩/١ بولاق) وللفضل الضبي (المفضلية ٣١) والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٥٥٧) وابن جنى فى الحصاص (٢٨٨/٢) ورضى الدين فى باب الظروف وباب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزاة (٢٢٢/٢ و ٢٤٣/٤) وشواهد ابن هشام فى مغنى اللبيب (رقم ٢٣٧) وابن عقيل (رقم ٤٠٨) وابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١١١١ و ١٣٠٠) ومعنى « أفضلت » زدت فى المزية ، والديان : الذى يملك الأمر ويتصرف فيه على مشيئته ، وتخزونى : تدلنى وتمهرنى ، وحل الاستشهاد ههنا بهذا البيت قوله « لاه ابن عمك » واعلم أولا أن العرب تقول : لله أنت ، والله درك ، والله ابن عمك بثلاث لامات أولها لام الجر وثانها لام التعريف وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة مأخوذ من لى ه أو عين الكلمة على أن اللفظ الكريم مأخوذ من أ ل ه ، وهذا هو الأصل فى الاستعمال العربى ، وربما قالوا « لاه أبوك » و « لاه ابن عمك » بلام واحدة فيجذفون لامين ، وقد اختلف النحاة فى اللام الباقية ، فذهب سيويه إلى أن الباقية هى اللام التى من أصل الكلمة والمحذوف لام الجر ولام التعريف ، وهذا هو الذى أرادوه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الباقى هو لام الجر ، وقد حذف لام التعريف واللام التى من أصل الكلمة ، وقد فصلنا مقالة الشيخين واستدلنا للذهبيين وبيننا أرجحها فى شرحنا على شرح الأشموني (٢٨٦/٣) فانظره ، وانظر المراجع التى أشرنا إليها فى تخرىج هذا الشاهد هنا .

أَجِدْكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَيْ رَامَةً وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبٌ^(١) [١١٦]
وَلَا مُصْعِدٍ فِي الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ وَلَا هَاطِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبٍ
فخفف على تقدير الباء ، كأنه قال « بمصعدٍ »^(٢) ، وقال الآخر :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٍ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا [١١٥]
وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَسَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا [١١٧]
فخفف « ناعب » بإضمار حرف الخفض ، وقال الفرزدق أيضاً :

٢٥٦ — وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً
إِلَى ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ

نخفف «دين» بإضمار حرف الخفض .

(١) في هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر

(٢) الأولى أن يقول « كأنه قل برأى رامة » وهذا هو جر المعطوف على خبر ليس

المنصوب بتوهم أنه قد دخلت الباء الزائدة على الخبر

٢٥٦ — هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها الطلب بن عبد الله المخزومي ،

وهو من شواهد الأشموني (رقم ٤٠١) أنشده في باب تعدى الفعل وفي باب حروف

الجر ، وأنشده شيخ النحاة سيدي (١/٤١٨) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٧٨٧)

وقوله « أن تكون حبيبة » المصدر المنسبك من أن المصدرية وما بعدها مفعول لأجله ،

فأصله مجرور باللام الدالة على التعليل ، وأصل الكلام : لأن تكون حبيبة ، ثم حذف

اللام لأن حرف الجر يكثر حذفه قبل أن المصدرية وأن المؤكدة ، وقد اختلف العلماء في

المصدر المنسبك بعد حذف حرف الجر : أهو مجرور بذلك الحرف المحذوف ، أم أنه

اتصّب على التوسع بعد حذف حرف الجر ؟ فأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر مجرور

بذلك الحرف المحذوف فيجعلون العطف عليه بالجر تبعاً لحاله الذي هو عليه حقيقة ،

وأما الذين يذهبون إلى أن المصدر بعد حذف حرف الجر صار منصوباً فيجعلون العطف

عليه بالجر على أحد وجهين : الأول أنه معطوف على محل المصدر الذي كان

والذي يدل على ذلك أنكم تُعمِلُون رُبَّ مع الحذف بعد الواو والفاء وبِلْ؛ فدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويُخَرَّجُ على هذا الجرُّ إذا دخلت ألف الاستفهام [١٧٣] وها التنييه نحو « آله ما فَعَلَ، وها الله ما فَعَلْتُ » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضاً عن حرف القسم؛ والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم؛ فلا يقال « أ والله » ولا « ها والله » لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما؛ فلا يجوز أن يقال : « بِوَاللهِ لأفَعَلَنَّ » ؟ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « الله لأفَعْلان » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول

= حذف حرف الجر، والثاني أنه معطوف على التوهم، وكأن الشاعر بعد أن قال « أن تكون حبيبة » قد توهم أنه أدخل حرف الجر لأنه كثيراً ما يتكلم به، فأتى بالمعطوف مجروراً، قال ابن هشام في المغني (ص ٥٣٦ بتحقيقنا) : « وقوله :

* وما زرت، ليلي أن تكون حبيبة * البيت

رووه بخفض دين عطفاً على محل أن تكون؛ إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالاحتمالات « اهـ . وقال سيويه بعد إنشاد البيت « جره لأنه صار كأنه قال : لأن تكون » اهـ . وقال الأعمى : « الشاهد فيه حمل دين على معنى لأن تكون، وجره » اهـ .

حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك ها هنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : (وتالله لأُكيدَنَّ أضنامكم) وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره ، كما لا يجوز إدخال التاء في « أَسْتَوُوا » إلا في خلاف الخِصْبِ ، ولا يقال « تالرحمن » ^(١) ولا « تالرحيم » وكما أن ماحكاه أبو الحسن الأخفش من قوله « تَرَبَّى » لا يدل على جوازه لشذوذه وقلته ؛ فكذلك قولهم « الله لأفعلن » لا يدل على جوازه في غيره ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص « لَاتَ » بحين ، و « لَدُنْ » بغُدُوَّة ، و « جاءت » بحاجتك في قولهم « ما جاءت حاجتك » فإن لات لاتعمل إلا في الحين ، ولدن لاتنصب إلا غُدُوَّة ، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجتك ، أو كانت حاجتك ، وأدخلوا التاء على ما ^(٢) إذ كان ماهو الحاجة كما قال بعضهم « مَنْ كانت أُمَّكَ » فنصب الأم وأنت مَنْ حيث أوقفها على مؤنث ؛ ولأن هذا الاسم علم فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيراً ما يُعدَّل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا « مَوْهَبٌ ، وَمَوْزَقٌ » ففتحوا العين وقياسها أن تكسر ، وكذلك قالوا : « حَيَوَةٌ » بالواو وإن كان قياسها أن تكون بالياء ، وكذلك قالوا « مَزِيدٌ ، وَمَكْوُزَةٌ ،

(١) من النجاة من جواز دخول التاء على « رب » مضافا للكعبة أو إلى ياء المتكلم فيقال « رب الكعبة » ويقال « تربي لأفعلن » ومنهم من حكى دخولها على « الرحمن » فيقال « تالرحمن » ومنهم من حكى دخولها على « حيانتك » فيقال « تحيانتك » وكل ذلك قليل أو نادر .

(٢) المراد أنهم أثروا الفعل للسند إلى ضمير عائد إلى ما ، مراعاة لمعنى ما ، وذلك أنهم قالوا « جاءت » بناءً التأنيت ؛ لأن في جاء ضميراً مستتراً يعود إلى « ما » وما هي الحاجة ؛ لأن المبتدأ والخبر شيء واحد .

وَمَذِينٌ » فصَحَّحُوا وإن كَانَ القِيَّاسُ أَن يُعْلَوْا ؛ لِأَن مَّا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَفْعَلٍ أَوْ مَفْعُولٍ ؛ فَإِنَّهُ يَعْتَلُ لِحِيَّتِهِ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَقَفْضِ الْمِيمِ لَهُ مِنْ أَمَثَلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ [١٧٤] قَالُوا « مُحَبَّبٌ » بِغَيْرِ إِدْغَامٍ وَإِنْ كَانَ الْقِيَّاسُ الْإِدْغَامُ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا « الْعَجَّاجُ ، وَالْحَجَّاجُ » بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ وَإِنْ كَانَ قِيَّاسُهَا أَنْ لَا تَمَالَ ؛ لِعَدَمِ شَرْطِ الْإِمَالَةِ مِنَ الْبَاءِ وَالْكَسْرِ ، وَهَذَا لِأَن مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ : بِإِمَالَةِ الْكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، أَوْ تَنْبِيهِهِ عَلَى أَصْلٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِمَا حَكَى يُونُسُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » أَيْ « إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ » قُلْنَا : هَذَا لَفَةٌ قَلِيلَةٌ الْاسْتِعْمَالِ بَعِيدَةٌ عَنِ الْقِيَّاسِ ؛ فَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا : أَمَّا قَلَّتْهَا فِي الْاسْتِعْمَالِ فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَا تَتَكَلَّمُ بِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ قَلِيلَةٌ فِي لَفَةٍ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ؛ وَأَمَّا بُعْدُهَا عَنِ الْقِيَّاسِ فَإِنَّكَ تَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارِ أَشْيَاءَ ، وَحُكْمِ الْإِضْمَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ » تَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ [فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ] تَفْتَقِرُ إِلَى أَشْيَاءَ ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ ، وَهَذَا شَبِيهُهُ بِقَوْلِ النُّحَوِيِّينَ « مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيهِ » وَيَقُولُ الرَّجُلُ : جِئْتُكَ بِدِرْهَمٍ ، فَيَقُولُ الْحَبِيبُ « فَيَلَا دِينَارٍ » وَهَذَا كُلُّهُ رَدِيٌّ لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ .

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ رُوْبَةَ مِنْ قَوْلِهِ « خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِخَيْرٍ » فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُعْتَدُ بِهِ لِقَلَّتِهِ وَشُدُودِهِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهَا فِي مَوَاضِعِهَا بِمَا يَنْفَى عَنِ الْإِعَادَةِ .

وَأَمَّا إِضْمَارُ رَبٍّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلٍ - وَهِيَ حُرُوفُ جَرٍ - فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ صَارَتْ عَوْضًا عَنْهَا دَالَّةٌ عَلَيْهَا ، فَجَازَ حَذْفُهَا ، وَمَا حَذَفَ وَفِي اللَّفْظِ عَلَى حَذْفِهِ دَلَالَةٌ أَوْ حُذِفَ إِلَى عَوْضٍ وَبَدَلٍ ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ ،

وقد بينا ذلك مستقصى في موضعه ، بخلاف هاهنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلالة في اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥٨ — مسألة

[اللام الداخلة على المبتدأ ، لام الابتداء أو لام جواب القسم ؟]

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم « لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » جواب [١٧٥] قَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، والتقدير : والله لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، فأضمرَ اليمينَ اكتفاءً باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللامَ لامُ الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يحوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب . وذلك نحو قولهم « لَطَعَاكَ زَيْدٌ آكِلٌ » فلو كانت هذه اللامَ لامُ الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً ، ولما كان يحوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لامُ الابتداء أنها إذا دَخَلَتْ على المنصوب بظننت أَوْجِبَتْ له الرفعَ وَأَزَالَتْ عنه عملَ ظننت ، تقول : ظننت زَيْدًا قائماً ، فإذا أَدَخَلْتَ على زيد اللام قلت : ظننت لَزَيْدٌ قائمٌ ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً ؛ فدل على أنها لامُ الابتداء .

قالوا : ولا يحوز أن يقال « إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لامُ الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم لحكمها أن تُبْطِلَ عملَ ظننت ؛ فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن

ما بعده من الكلام محلوف عليه ؛ فلو جعل شيء منه قبلها لزا عليه « لأننا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسما ؛ لأنه إنما نُفِ إذا كان عظيما عند الحالف ، كقوله « والله ، والقرآن ، والنبي ذلك مما يخلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج »

فأما قولهم « جَيْرٌ لَأَذْهَبَنَّ ، وَعَوْضُ لَأَقُومَنَّ ، وَكَلَّا لَأَنْظِلَنَّ لَهُمْ أَجْرُهَا بِجَرَى حَقٍّ ، وَالْحَقُّ مُعْظَمٌ فِي النَّفُوسِ ، بِخِلَافِ الشَّكِّ ، وَجَيْرٌ بِمَعْنَى نَعَمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥٧ — إِنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِيَنِي جَيْرٌ
وَاللَّهُ نَفَّاحُ الْيَدَيْنِ بَاتِلٌ

٢٥٧ — هذا بيتان من مشطور الرجز ، والذي يؤخذ من « جير » تأتي على وجهين : أولهما أن تكون حرف جواب كأجل جاء قول الراجز :

قالت : أراك هاربا للجور من هدة السلطان ، وهى فى هذا الوجه مبنية إما على الكسر كما هو الأصل فى الساكنين ، وإما على الفتح للتخفيف مثل أين وكيف ، والوجه بمعنى اليمين ، يقال : جير لا أفعل كذا ، ولا جير لا أفعل ذلك « قولهم جير لا أتيتك - بكسر الراء - يمين للعرب ، ومعناها حقة هشام فى المعنى الاستعمال الثانى ، قال (ص ١٢٠) : « جير - بالساكنين كأمس ، وبالفصح للتخفيف كآين وكيف - حرف جواب بمعنى حقا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلا أل » اهـ . وفى كلام ابن هشام هذا مناقشة ؛ فإنه قطع بأنها جواب بمعنى نعم ، ونفى أن تكون اسما بمعنى حقا يستعمل فى النفي كانت اسما بمعنى حقا لوجب إعرابها وجاز دخول أل عليها ، وكأولا : لأن أثبات العلماء قد قهروا أن العرب تبتعملها بمعنى اليمين ، و

وعَوْضُ بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

٢٥٨ — رَضِيعِي لِبَانٍ نَذِيٍّ أُمَّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ

= أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وثانياً : أنه لا يلزم من كونها تأتي أسماء بمعنى حقا أن تعرب ، لأن لبنائها مع ذلك مبني معترفاً به ، وبهذا السبب نفسه بنيت بعض الأسماء ، وهذا السبب هو شبهها الحرف شبهاً لفظياً ، فإن « جيز » التي هي اسم بمعنى حقا أشبهت « جيز » التي هي حرف جواب ، كما أن « حاشا » التزمية بنيت لشبهها حاشا الحرفية شبهاً لفظياً ، ولم يلزم من كونها بمعنى تزمية أن تعرب ولا أن تدخلها أل ، وأيضاً « ما » التي هي نكرة بمعنى شيء لم يلزم من أن تكون بمعنى اسم تدخل عليه أل أن تكون هي بحيث تدخل عليها أل ، وقول الراجز المستشهد بكلامه « والله تفاح الدين بالخير » مأخوذ من قولهم « نفحه بشيء » أي أعطاه ، و « نفحه بالمال نفحا » أعطاه ، وفي الحديث « المكثرون هم المقلون إلا من نفح فيه بينه وشماله » أي ضرب يديه فيه بالعطاء . وقال الشاعر ، وهو ابن ميادة الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد :

لما أتيتك أرجو فضل نائلكم
نفحتني نفحة طابت لها العرب

٢٥٨ — هذا البيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي مدح بها الملق فرفع من شأنه ، ومطلعها :

أرقت ، وما هذا السهاد للورق ؟ وما بي من سقم ، وما بي معشوق

والبيت المستشهد به من شواهد رضي الدين في باب الظروف من شرح الكافية . وقد شرحه البغدادي في الحزاة (٢٠٩/٣) وشواهد الزعزعي في الفصل وابن يعيش في شرحه (س ٥٥٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٢٤٦) وابن جني في الخصائص (٣٦٥/١ الدار) وأنشده ابن منظور (ع و ض — س ح م) وانظر القصيدة في ديوان الأعشى (ص ١٤٥ فينا) .

واللبان — بكسر اللام بزنة الكتاب — هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ندى أم ، وإن نوته جررت ندى أم على البدل أو نصبت على البدل أيضاً باعتبار موضع اللبان لأنه في المعنى مفعول به لرضي ، أو نصبت بتقدير أعنى أو نحوه ، وقوله « تحالفا » يروي في مكانه « تقاسما » أي حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينهما ، والأسحم الذي تحالفا عليه : يقال هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم = (٢٦ — الإنصاف ١)

[١٧٦] وفي عَوْضُ ثَلَاثُ لَفَاتٍ : عَوْضُ بِالْضَمِّ ، وَعَوْضٌ بِالْفَتْحِ ، وَعَوْضٌ بِالْكَسْرِ ، وَكَلاَّ بِمَعْنَى حَقًّا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥٩ - أَلَيْسَ قَلِيلًا نَظْرَةٌ إِنْ نَظَرْتَهَا

إِلَيْكَ ؟ وَكَلاَّ لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلٌ .

=عندما يتحالفون ، ويقال : هو الرحم ، ويقال : هو حلة انثى ، ويقال : هو الليل ، و « عوض » يأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان مبنيًا على الضم في محل نصب ، تقول : لا أكلك عوض يا فتى ، تريد لا أكلك أبداً ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تخلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذي أراده المؤلف هنا . قال ابن يعيش « وأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر ، وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قطلاً لماضي ، وأكثر استعماله في القسم ، تقول : عوض لا أفارقك ، أى لا أفارقك أبداً ، كما تقول : قط ما فارقتك ، وعوض مبنية لقطعها عن الإضافة ، وفيها لفتان : الفتح ، والضم ، فمن فتح فطلباً للخفة ، ومن ضم فتشبيهاً بقبل وبعد . . . فإن أضفته أعربته ، تقول : لا أفعله عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، فيكون معرباً ، واتصابه على الظرف لا على حده في :

* بأسم داج عوض لا تتفرق *

وعوض من لفظ العوض ومعناه ، وذلك أن الدهر لا يمضي منه جزء إلا ويخلفه جزء آخر ، فصار الثاني كالعوض من الأول » اهـ .

وأغرب ابن الكلبي فرعم أن « عوض » في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل ، قال ابن هشام « وأختلف في قول الأعشى :

* بأسم داج عوض لا تتفرق *

ف قيل : ظرف لتتفرق ، وقال ابن الكلبي : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

حلقت بماثرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، ولو كان كما زعم لم يتبعه بناؤه في البيت » اهـ .

٢٥٩ - هذا البيت ثالث تسعة أبيات رواها أبو تمام في الحماسة (انظر شرح الرزوقي ص ١٣٤٠) ونسبها لابن الطثرية ، واسمه يزيد بن سلمة بن سمرة ، والطثرية =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :- «أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجبله النصب ، نحو قولهم « لَطْعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ » قلنا : الأصل في اللام ها هنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه ، كقولك « إِنَّ زَيْدًا لَطْعَامَكَ آكِلٌ » وكقول الشاعر :

== أمه ، نسبت إلى طئر ، وهو حى من اليمن . يقول : أليس قليلا نظرة منك إذا حصلت لى ، ثم استدرك على نفسه ناقضا لما اعتقده ، فقال : كلا ، لا قليل منك ، ومثل هذا البيت في المعنى قول الآخر :

هل إلى نظرة إليك سبيل ؟ فبروى الظما وبشقى القليل
إن ما قل منك ينكثر عندي وكثير ممن يحب القليل

وموطن الاستشهاد بالبيت قوله « وكلا ليس منك قليل » فإن المؤلف قد ذهب إلى أن « كلا » في هذه العبارة بمعنى حقا ، وهذا شيء قاله الكسائي ومتابعوه ، فأما سيويه والخليل والبرد والزجاج وأكثر البصريين فقالوا : إن كلا حرف معناه الردع والزجر ، لا معنى له عندهم إلا ذلك ، وقال الكسائي : قد يخرج « كلا » عن الردع والزجر فيكون بمعنى حقا ، وقال أبو حاتم ومتابعوه : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون بمعنى « ألا » الاستفتاحية ، وقال النضر بن شميل والفراء ومن تابعهما : قد يخرج كلا عن معنى الردع والزجر فيكون حرف جواب بمعنى إى ونعم ، وحمل هؤلاء على ذلك قول الله تعالى : (كلا والقمر) فقالوا : المراد — والله أعلم — إى والقمر .

٢٦٠ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل - بعد نقلها عن الاسم - على الخبر لا على معموله ؛ لوقوعه موقعه ^(١) ، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه ، والله أعلم .

٥٩ - مسألة

[القول في أيمن في القسم ، مفرد هو أو جمع ؟] ^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم « أيمن الله » جمع يمين . وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، وأنه اسم مفرد مشتق من اليُمين .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « أيمن » جمع يمين أنه

٢٦٠ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي من كلمة يمدح فيها الوليد بن عقبة ، ويصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتناثيه عنه ، وهو من شواهد سيدييه (٢٨١/١) وابن هشام في معني اللبيب (رقم ٩٢٥) وقوله « خصني مودته » أراد أن يقول : خصني بمودته ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المجرور بنفسه فنصبه ، والمكفور : اسم المفعول من قولهم « كفر فلان النعمة » إذا جحدها ولم يتم بحققها من الشكر ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « لعندي غير مكفور » حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن ، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها ، فأصل الكلام هنا : لغير مكفور عندي .

(١) قوله « لوقوعه موقعه » لتعليل لقوله « جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر » ونهنا على ذلك لتباعد ما بينهما بما وقع اعتراضا

(٢) انظر في هذه المسألة : التصريح للشيخ خالد (٤٥٦/٢) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٣٢/٤) وشرح ابن عبيش على الفصل (ص ١٢٩٠) ولسان العرب (٢ م ن) .

على وزن أَفْعُلْ ، وهو وزنٌ يختص به الجمعُ ، ولا يكون في المفرد ، يدل عليه أن التقدير في قولهم « أَيْمَنُ اللَّهُ » أَيْ : عَلَى أَيْمَنِ اللَّهِ ، أَيْ أَيْمَانُ اللَّهِ عَلَى فِيمَا أَقْسَمَ بِهِ ، وهم يقولون في جمع يَمِينٍ « أَيْمَنُ » قال زهير :

٢٦١ - فَتَجْمَعُ أَيْمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمَقْسَمَةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وقال الأزرقي العنبري :

٢٦٢ - طَرْنُ أَنْطِطَاعَةٍ أَوْ تَارٍ مُحْظَرَبَةٍ فِي أَقْوَسٍ نَارَعَتْهَا أَيْمَنُ شَمَلًا

٢٦١ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى كما قال المؤلف (الديوان ٧٨ ط الدار) وقد رواه ابن منظور (ق س م - ي م ن) والأيمَن : جمع يمين ، وأراد بقوله « فتجمع أيمَن منا ومنكم » يحلفون وتحلف ، وقوله « بمقسمة » هو بضم الميم وفتح السين بينهما قاف ساكنة - وهو الموضع يحلف فيه عند الأصنام ، ويرى « بمقسمة » بفتح الميم - وأراد بها القسامة ، وأصل القسامة - بزنة السحابة - أن يوجد رجل قتيلًا فيجىء أولياؤه فيدعون على رجل أنه قتله ، ولا تكون لهم بيعة كاملة ، أو يوجد القتل في عملة قوم ولا بيعة على أن قتله فلان منهم ، فيستحلف أولياء القتل خمسين يمينًا أن فلانا قتله ، أو أن هؤلاء قتلوه ، فإن حلفوا استحقوا دية القتل ، وإن أبوا أن يحلفوا حلف المدعى عليه ويرى . وعلى هذا يكون المعنى في بيت زهير : تؤخذ أيمان مثل الأيمان التي تؤخذ في القسامة ، وتغار بها الدماء : أي تسيل ، والمراد دم البدن التي تنحدر .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أَيْمَن » فإنه جمع يمين ، قال سيويه : « وقالوا : يمين وأيمَن ، وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل » اه . وقد كسروا يمينًا على يمين - بضم الياء والميم جميعا - كما كسروا شمالًا على شِمال ، ومن ذلك قول زهير :

قد نكبت ماء شرج عن شمائلها وجو سلمى على أركانها اليمن

٢٦٢ - هذا البيت من شواهد سيويه (١٩٤/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٦٣٣ و ٦٤٠) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ١٣٣ بتحقيقنا) وقد أنشده ابن منظور (ش م ل) وكلهم نسبوه إلى الأزرقي العنبري ، =

وقال الآخر :

* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ *

= وهو يصف في هذا البيت طيراً آترن ، فشبه صوت طيرانها بسرعة صوت أوتار تقطعت عند الجذب والتزع عن القوس ، فقله « انقطاع » مفعول مطلق يراد به التشبيه : أى طرن طيراناً ذا صوت يشبه صوت انقطاع أوتار محظربة ، والمحظربة : الحكمة القتل ، والأقوس : جمع قوس ، و « نازعتها أيمن شمالاً » يريد أن الأيمن تجذبها إلى ناحية ، والأشمل تجذبها إلى ناحية أخرى ، فهما يتنازعان في جذبها ويتغالبان عليه . والاستشهاد به هنا في قوله « أيمن » فإنه جمع يمين — وهى اليد — فيدل ذلك على أن همزة « أيمن » همزة قطع في الأصل ، ولكنها صيرت همزة وصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال .

٢٦٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور (ي م ن) وسيبويه (١٩٥٤٧/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٩١) ويروى :

* يبرى لها من أيمن وأشمل *

وبرى يبرى — مثل رى رى — أى تعرض ، والأيمن : جمع يمين ، وأراد جهة اليمين ، والأشمل : جمع شمال ، وأراد جهة الشمال . قال ابن منظور في تفسير بيت الشاهد : « يقول : يعرض لها من ناحية اليمين وناحية الشمال ، وذهب إلى معنى أيمن الإبل وأشملها ، فجمع لذلك » اه .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أيمن » فإن أيماً هنا جمع يمين ، ويريد الكوفيون بالاستشهاد بهذه الآيات الثلاثة أن العهد في لفظ أيمن أن يكون جمع يمين ، سواء أكان بمعنى الحلف والقسم كما في البيت الأول من هذه الآيات وهو بيت زهير (رقم ٢٦١) أم كان بمعنى اليد اليمنى كما في البيتين الثانى والثالث وهما بيت الأزرق وبيت أبي النجم (رقم ٢٦٢ و ٢٦٣) ولم يعرف أيمن مفرداً ، بل لم يعرف مفرد آخر على وزن أفعل — بضم العين — وهمزة أفعل الجمع همزة قطع كأكل وأقوس وأرھط وأفلس وما أشبه ذلك ، وإنما صيرت الهمزة في أيمن المراد به الحلف همزة وصل لكثرة الاستعمال ، ولهذا تجدها مفتوحة على ما كانت عليه وهى همزة قطع ، وعلى خلاف العهد في همزة الوصل =

والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع؛ لأنه جمع، إلا أنها وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل، ولو كانت - على ما زعمتم - في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل. والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم «أم الله لأفعان» فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين، قال الشاعر:

٢٦٤ - وَقَدْ ذَكَّرْتُ لِي بِالْكَثِيبِ مُؤَالَفًا

فَلَا صَ سَلِيمٍ أَوْ فَلَا صَ بَنِي بَكْرِ
فَقَالَ قَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي

= من أنها مكسورة. قال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى أن همزته همزة قطع، وأنه جمع لا مفرد، وهو جمع يمين، كما قال العجلي:

* يرى لها من أيمن وأئبل *

وسقطت همزته في الوصل لكثرة الاستعمال» اهـ، وسيأتي في شرح الشاهد الآتي بيان حجة البصريين

٢٦٤ - هذان البيتان من كلام نصيب بن رباح، وقد أنشد ثانيهما سيويه (١٤٧/٢) وابن يعيش (ص ١٣٦٠) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ١٤٢) وابن جني في شرح تصريف المازني (٥٨/١) وفي سر صناعة الإعراب (١٢٠/١) وابن منظور (ي م ن) والخطيب القزويني في الإيضاح (رقم ٤٨٠ بتحقيقاً) وصف نصيب أنه تعرض لزيارة من يحب، فتعلل بأنه ينشد إبلا ضلت له مخافة أن ينكر عليه بحبته وإلمامه بهم، ومعنى «نشدتهم» سألتهم، يقال «نشد فلان الضالة» إذا سأل عنها، ويقال «أنشد فلان الضالة» إذا عرفها. ومحل الاستشهاد قوله «لا يمين الله» حيث =

ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله « م الله » ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا ؛ إذ لا نظير له في كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفردا .

وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنبين أنه حجة عليهم في الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمع يمين » ، بدليل أنه على وزن أفعل ، وأفعل وزن يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد « قلنا : لانسم ؛ بل قد جاء ذلك في المفرد ؛ فإنهم قالوا : رصاص أنك » ، وهو الخالص ، وقالوا « أسنمة » اسم موضع وأكمة ، و « أشد » على الصحيح ، وهو منتهى [١٧٨]

= ورد همزة وصل ؛ فدل ذلك على أن « أيمن » مفرد وليس بجمع ؛ إذ لو كان جمعا لكانت همزته همزة قطع كالمهمزة في أرهط وأكلب وأرؤس وأفؤس ونحو ذلك ، قل سيوبه : « وزعم يونس أن همزة ايم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك أيمن ، قال الشاعر :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم — البيت * » اه كلامه ،

قال الأعمى : « الشاهد في حذف ألف أيمن ؛ لأنها ألف وصل عنده ، فتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه » اه . وقال ابن هشام : « أيمن المختص بالقسم : اسم ، لا حرف ، خلافا للزجاج والرماني ، مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا للكوفيين ويرد مذهب الكوفيين جواز كسر همزته وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

* فقال فريق القوم لما نشدتهم ه البيت *

فحذف ألفها في الدرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ، ولابن مالك في جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحدوف مبتدأ ، أى قسمي أيمن الله « اه ، والله — سبحانه وتعالى — أعلى وأعلم وأعز وأكرم

الشباب والقوة ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصل في الهمزة أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين » قلنا : لو كانت الهمزة فيه همزة قطع لما جاز فيه كسر الهمزة ف قيل « إِيْمَنُ الله » لأن ما جاء من الجمع على وزن أَفْعُل لا يجوز فيه كسر الهمزة ، فلما جازها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل على أنها ليست همزة قطع .

وأما قولهم « إنها لو كانت همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة » قلنا : إنما جاءت مفتوحة — وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورة — لأنهم لما كثر استعماله في كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التي تدخل على لام التعريف — وإن كان الأصل فيها الكسر — لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن الهمزة ثبتت في قولهم أَمَّ الله لأفعلن مع تحرك ما بعدها » قلنا : إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل في الكلمة « أَيْمَن » فالهمزة داخلة على الياء وهى ساكنة ، فلما حذفت — وحذفها غير لازم — بقى حكمها . والثاني : أن حركة الميم حركةٌ إعراب ، وليست لازمة وتسقط في الوقف ؛ فلذلك ثبتت همزة الوصل .

والدليل على ذلك أن العرب تقول في الأحمر : « أَلْحَمَر » فلا يحذفون همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ الله » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : أَيْمَنُ الله ، وإِيْمَنُ الله ، وأَيْمُ الله ، وإِيْمُ الله ، وأمُ الله ، ومُ الله ، ومَرُ الله ، وَلِيْمَنُ الله ، ومُنُ الله ، ومُنُ رَبِّي ، ومِنْ رَبِّي . و « مِنْ » لا تدخل إلا على « رَبِّ » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله في « تالله » . والله أعلم .

تم الجزء الأول من كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري
ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثاني منه مفتتحاً بالسؤال (٦٠ - القول في الفصل
بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، نسأل الله تعالى أن يعين على
إكماله بمنه وكرمه وفضله ؟

فهرس تفصيلي للموضوعات

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأبّاري
وفي كتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »
وكل موضع وضعت بعده نجمة فهو مكرر في عدة مواضع من الكتاب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	مقدمة صاحب الانتصاف	١٤	إذا وقعت الواو طرقاً وقبلها ألف
٥	خطبة كمال الدين الأبّاري صاحب الإنصاف		زائدة قلبت همزة
	***	١٥	اللغات الواردة عن العرب في كلمة « اسم »
	***		***
	المسألة الأولى		المسألة الثانية
٦	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	١٧	الاختلاف في إعراب الأسماء
٨	همزة التعويض في أول الاسم		السة المعتلة
	تكون بدلا عن حذف اللام ،	١٨	لغات العرب في هذه الأسماء ،
	لا عن حذف الفاء		وشواهدا
٨٨	حذف الحرف من الكلمة	١٩	الكوفيون على أنها معربة من
	وأنواعه ، وأمثله		مكانين ، وحجتهم في ذلك
١٠	قلب الواو الرابعة في الفعل للماضي	٢٠	والبصريون على أنها معربة من
	ياء ، وسببه		مكان واحد ، لان الغرض من
١١	حذف الهمزة من مضارع « أكرم »		الإعراب الفرق بين المعاني المختلفة
	ونحوه ، ومن أمره ، وسائر		وذلك يتأدى بإعراب واحد
	مشتقاته ، وسببه	٢١	الأخفش يرى أن الحروف اللاحقة
١٢	حذف الواو من مضارع « وعد »		للأسماء السة دلائل الإعراب ،
	ونحوه ، ومن أمره ، وسبب ذلك		وليست حروف الإعراب .
١٣	التصغير يرد الأشياء إلى أصولها *	٢٣	العرب تشبع الحركات حتى تنشأ
١٣	إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت		عنها حروف مد مجانسة لها ،
	إحداها بالسكون قلبت الواو ياء		والشواهد على ذلك . *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٦	العوامل في صناعة النحو أمارات ودلالات ، وليست مؤثرة حسية	٣٣	المسألة الثالثة
٤٦	إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تفيد *	٣٦	القول في إعراب المثني والجمع الذي على حده ، وهو جمع المذكر السالم
٤٧	خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف	٣٧	الفرق بين المثني والقصور من الأسماء
٤٩	محاورة بين أبي عمر الجرمي وأبي زكرياء الفراء في رفع المبتدأ ، وفي العائد	٣٨	الضائر المنفصلة والمتصلة تغيير في حال النصب والجر ، ولا يعتبر تغييرها إعرابا
٥٠	كل منصوب تقدم لفظا فهو في رتبة التأخير		
	***		***
	المسألة السادسة		المسألة الرابعة
٥١	الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور	٤٠	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالناء إذا سمي به رجل جمع المذكر السالم ؟
٥٣	لا يكون الاسم منصوبا من وجهين	٤٢	الفرق بين ما آخره ألف التانيث وما آخره تاء التانيث
٥٤	تقديم معمول الخبر لا يدل على أن أصل الخبر التقديم	٤٢	لا يجمع في الكلمة الواحدة بين علامتي تانيث
٥٥	كل موضع كان أولى بالفعل من غيره يترجح فيه جانبه	٤٣	قف على مثال من التعويض الجائز
	***		***
	المسألة السابعة		المسألة الخامسة
٥٥	هل يتحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ؟	٤٤	الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر
٥٥	الاسم المحض هو الاسم الجامد	٤٥	الابتداء عامل غير معروف ، أو هو عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا *
٥٦	الأصل في تحمل الضمير هو الفعل ويلحق بالفعل ما يشبهه من الأسماء		
	بتضمن معناه والاشتغال على حروفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثامنة		المسألة العاشرة
٥٧	إذا جرى الوصف على غير من هوله	٧٠	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا
	فهل يجب أن يبرز معه الضمير ؟	٧١	الكوفيون ذهبوا إلى أن لولا
٥٨	استند الكوفيون إلى السماع		عملت الرفع لنيابتها عن الفعل
٥٩	اسم الفاعل وغيره من الصفات	٧١	لا يجمع بين العوض والمعوض منه،
	فروع عن الفعل ، والفرع يجب		وأمثله من ذلك *
	أن ينحط درجة عن الأصل *	٧٣	لا يعمل من الحروف إلا ما كان
٦٠	إذا احتمل الشاهد وجهًا سائما في		مختصا *
	العربية سقط الاستدلال به على غير	٥٧٥	لغة طيء تقلب كسرة عين الكلمة
	هذا الوجه		العتلة اللام فتحة لتتقلب لامها ألفا
٦١	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه	٧٦	التحقيق أن « لولا » ضربان :
	مقامه ، وشواهد لذلك *		ضرب يختص بالاسم ، وضرب
	***		يختص بالفعل
	المسألة التاسعة	٧٦	إذا دخلت « لا » على الفعل الماضي
٦٥	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؟		فتمى يجب أن تكرر ؟ ومتى
٦٥	لا يجوز الكوفيون تقديم الضمير		لا يجب ذلك ؟
	على مرجعه *		***
٦٦	استند البصريون في هذه المسألة		المسألة الحادية عشرة
	إلى السماع		عامل النصب في المفعول
٦٧	تقدم معمول الخبر يدل على أنه يجوز	٧٨	٧٨
	تقديم الخبر * والمعمول لا يقع إلا	٧٩	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد
	حيث يجوز أن يقع العامل فيه *		والدليل على ذلك من سبعة أوجه
٦٨	لا يجب تقديم مرجع الضمير لفظا،	٨٠	الأصل في الأسماء ألا تعمل ، وضم
	بل يكفي بتقدمه تقديرا وإن تأخر		مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا يفيد *
	لفظا، هكذا يقرر البصريون *	٨١	معنى المفعولية لا يعمل النصب ،
٦٩	تناقض الكوفيون حيث جوزوا		ودليل ذلك
	تقديم خبر كان على اسمها ، وإن		***
	اشتمل على تقديم الضمير على مرجعه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٩	دخول حرف النداء على فعل الأمر وما جرى مجراه	٨٢	المسألة الثانية عشرة
١٠٣	تعليق الكوفيين لأختصاص فعل الأمر بدخول حرف النداء عليه لفظاً	٨٢	اقول في ناصب الاسم المشغول عنه لا يجوز تقدم البدل على المبدل منه
١٠٤	اتصال ضائر الرفع بنعم وبئس	٨٣	العامل في البدل غير العامل في المبدل منه
١٠٤	اتصال تاء التأنيث بهما	***	
١٠٥	تدخل تاء التأنيث على بعض الحروف	٨٣	المسألة الثالثة عشرة
١٠٧	الفرق بين تاء التأنيث اللاحقة للفعل وتاء التأنيث اللاحقة لبعض الحروف من جهمتين	٨٣	اقول في أولى العاملين بالعمل في التنازع
١٠٨	قد تلحق العرب التاء في أوائل بعض أسماء الزمان، كحين وأوان وزمان	٨٤	شواهد لإعمال العامل الأول
١١١	هل تلتزم نعم وبئس تاء التأنيث إذا كان ما بعدها مؤنثاً ؟	٨٧	شواهد لإعمال العامل الثاني
١١٢	دخول حرف الجر في اللفظ على الكلمة لا يقطع بأن هذه الكلمة اسم ؛ ودليل ذلك	٩٢	للقرب من العمول أثر ؛ بدليل جرهم بالجوار
١١٣	شواهد لحذف القول وبقاء القول	٩٣	إعمال العامل الأول لكمة لفظية أو معنوية لا يدل على أولويته بالعمل
١١٤	حذف الموصوف وبقاء الصفة	٩٣	الإضمار قبل الذكر مغتفر في باب التنازع
١١٥	حذف الصفة وبقاء الموصوف	٩٣	شواهد لحذف بعض الألفاظ لدلالة المذكور عليها
١١٦	هل تقع جملة الأمر حالا ؟	٩٦	يجوز الإضمار مع عدم تقدم المرجع لدلالة الحال عليه ، وشواهد ذلك
١١٧	دخول حرف النداء على الجملة الخبرية	***	
١٢٠	يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثره مجيء الأمر والتهى ؛ وشواهد ذلك	٩٧	المسألة الرابعة عشرة
		٩٧	نعم وبئس ، فعلان هما أم اسمان ؟
		٩٧	دخول حرف الجر على نعم وعلى بئس
		٩٩	دخول حرف انداء على نعم

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢١	قول العرب « نعيم الرجل » من باب إشباع الحركة وهي الكسرة - حتى يتولد عنها حرف *	١٤٣	الفرق بين نعم وبش وأفعل في التعجب من ثلاثة أوجه
١٢١	لغات العرب في « نعم »	١٤٤	السر في تصحيح عين « أفعل » المأخوذ من الأجوف
١٢٣	شواهد للتخفيف بإسكان العين المكسورة والمضمومة	١٤٤	قد جاءت أفعال متصرفه مصححة العين على خلاف ما جاء عليه أمثالها
١٢٥	إتباع حركة الحرف لحركة حرف آخر ؛ وشواهد	١٤٦	وجاءت أفعال مصححة بأطراد مع وجود سبب الإعلال
***		***	
المسألة الخامسة عشرة		المسألة السادسة عشرة	
١٢٦	« أفعل » في التعجب ؛ اسم هو أو فعل ؟	١٤٨	هل يجوز التعجب من السواد والبياض ؟
١٢٧	تصغير « أفعل » في التعجب ، وهل هل خاص ببعض الألفاظ ؟	١٤٩	شواهد بجيء « أفعل » من السواد والبياض
١٢٩	نون الوقاية تختص بالفعل ؛ وقد دخلت في بعض الأسماء شذوذا	١٥١	جيء صلة « ال » فعلا مضارعا
١٣٢	هل يعمل « أفعل » في المعرفة ؟ أو هو خاص بالعمل في النكرات ؟ وشواهد ذلك	١٥٢	فرق بين أفعل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
١٣٨	السر في عدم تصرف « أفعل » في التعجب	١٥٣	شواهد بجيء أفعل الصفة المشبهة من البياض
***		***	
المسألة السابعة عشرة		المسألة السابعة عشرة	
١٣٨	الأسباب التي تدعو إلى التصغير ؛ وأمثلتها ، والفرق بين تصغير « أفعل » في التعجب ، وما صغر لسبب منها	١٥٥	هل يجوز تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن ؟
١٣٨	يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وشواهد ذلك *	١٥٦	لا يجوز اقتران خبرهن بإلا ؛ وما جاء على صورة ذلك مؤول .
١٤٢	الفرق بين ليس وعسى . وأفعل في التعجب من أربعة أوجه	١٥٧	أثني له صدر الكلام كالاستفهام *

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة العشرون		المسألة الثامنة عشرة
١٧٢	تقديم معمول خبر « ما » النافية عليها	١٦٠	هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟
١٧٣	الفرق بين « ما » وبين « لن » ولم ، ولا	١٦١	يتصرف عمل الفعل بتقديم معموله وتأخيره إذا كان متصرفاً في نفسه
***		١٦١	تقديم الم معمول يدل على جواز تقديم العامل *
	المسألة الحادية والعشرون	١٦٤	لا يشترط في اقياس مساواة للقيس للقيس عليه من كل وجه
١٧٣	تقديم معمول الفعل المقصور عليه	١٦٤	« ليس » أخذت شبهاً من « كان » وشبهاً من « ما »
١٧٤	السر في عدم اتصال تاء التانيث بالفعل الذي يفصل بينه وبين فاعله بإلا	***	
١٧٤	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث يبسح ترك تاء التانيث		المسألة التاسعة عشرة
***		١٦٥	ما الذي يعمل في الخبر بعد « ما » النافية ؟
	المسألة الثانية والعشرون	١٦٥	القياس في « ما » ألا تكون عاملة ؟ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً
١٧٦	ما الذي يرفع الخبر بعد « إن » المؤكد ؟	١٦٦	أوجه الشبه بين « ليس » و « ما »
١٧٦	« إن » وأخواتها عملت لشبهها بالفعل ، فهي فرع ؛ والفرع ينحط درجة عن الأصل *	١٦٧	انسر في دخول الباء على خبر « ما »
١٧٧	الشبه بين « إن » وأخواتها وبين الفعل من خمسة أوجه	١٦٧	زيادة الباء في فاعل « كفى »
١٨٠	إضمار ضمير الشأن ونحوه في « إن » المؤكدة وأخواتها	١٦٨ هـ	« كفى » على ثلاثة أضرب
		١٦٩	زيادة الباء في المبتدأ
		١٧٠	زيادة « من » في المبتدأ
		١٧١	زيادة الباء في الفاعل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢١٠	تخريج نحو « لهك لوسمة » وآراء العلماء فيه ، وشواهد ٢١٣ زيادة الكاف	المسألة الثالثة والعشرون	
٢١٣	هل يتغير حكم الحروف إذا ركبت؟	١٨٥	العطف على اسم « إن » بالرفع قبل معنى الخبر
٢١٤	الفرق بين « إن » و « لكن » الذي اقتضى جواز دخول اللام في خبر إن دون خبر لكن	١٨٧	حذف جزء الجملة وبقاء جزئها الآخر ، للدلالة على المحذوف
٢١٥	إبدال الهمزة هاء في بعض الكلمات ، وشواهد	١٨٩	الحذف من إحدى الجملتين للدلالة ما في الأخرى على المحذوف
٢١٦	إبطال القول بأن « كم » و « لن » مركبان	١٩١	عطف المجرور على خبر ليس المنصوب *
٢١٦	يتغير حكم الحروف بالتركيب إذا ذهب معناها *	١٩٤	الفرق بين « إن » و « لا » النافية للجنس
٢١٧	السر في جواز العطف على موضع « إن » و « لكن »	***	
٢١٧	الدليل على مخالفة « لكن » إن في دخول اللام معها	المسألة الرابعة والعشرون	
٢١٧	الأصل في اللام أن تكون في صدر الكلام	١٩٥	هل تعمل « إن » إذا خففت النصب في الاسم ؟
***		١٩٧	« كأن » مركبة من كاف التشبيه وأن
المسألة السادسة والعشرون		١٩٩	شواهد لإضمار ضمير الشأن ونحوه مع « أن » المحففة وأخواتها *
٢١٨	لام « لعل » الأولى ، زائدة أو أصلية ؟	٢٠٥	عمل « أن » المحففة في اسم وخبر مذكورين ، وشواهد
٢١٩	حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال	٢٠٨	تخفيف « أن » لا يزال شبهة بالفعل
٢١٩	شواهد استعمال « لعل » بدون اللام الأولى	***	
٢٢٣	الدليل على زيادة الحرف سقوطه في بعض الاستعمالات	المسألة الخامسة والعشرون	
(٢٧ - الإنصاف)		٢٠٨	هل تجوز زيادة لام الابتداء في خبر « لكن » ؟
		٢٠٩	« لكن » عند الكوفيين مركبة من « لا » والكاف و « إن »
		٢٠٩	ادعوا زيادة اللام والهاء على إن في نحو « لهك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢٤	لغات العرب في «لعل» وشواهدا	٢٤٠	في العربية أفعال لا مصادر لها ،
٢٢٦	الحكم بزيادة الحرف لا يكون إلا حيث يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة		وفيها مصادر لا أفعال لها ، فليس أحدهما أولى بأن يكون أصلا
٢٢٦	عملت « إن » وأخواتها لشبهها بالفعل من عدة أوجه	٢٤٣	قد يستند الفعل إلى زمانه أو مكانه ، وشواهد ذلك
٢٢٧	دخول نون الوقاية على لعل	***	

	المسألة السابعة والعشرون		المسألة التاسعة والعشرون
٢٢٨	هل يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ؟	٢٤٥	عامل النصب في الظرف الواقع خبرا
٢٢٨	استند الكوفيون إلى السماع وقياس اسم الفعل على الفعل	٢٤٥	تفسير « الخلاف » الذي نسب إليه الكوفيون العمل
٢٢٩	اسم الفعل فرع في العمل على الفعل ، وانفرع يجب أن ينحط عن الأصل *	٢٤٦	هل الأولى عند البصريين تقدير العامل فعلا أو اسما مشتقا ؟
٢٣٠	تخريج الشواهد التي استند إليها الكوفيون .	٢٤٧	فساد القول بأن الخلاف نصب الظرف
٢٣٠	حذف عامل المصدر ، وشواهد	٢٤٧	يستحيل في صناعة النحو انصب بعامل معدوم *
٢٣٢	إضافة المصدر إلى أحد معموليه	***	
٢٣٥	الفعل متصرف في نفسه ، فتصرف عمله *		المسألة الثلاثون

	المسألة الثامنة والعشرون		ما الذي ينصب المفعول معه ؟
٢٣٥	أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر	٢٤٨	تفسير « الخلاف » الذي أسند الكوفيون العمل إليه هنا
٢٣٩	ليس في اعتلال المصدر لا اعتلال الفعل وصحته لصحته دليل على أن الفعل أصل للمصدر من ثلاثة أوجه	٢٤٩	يرى البصريون أن الفعل عمل بواسطة الواو ، كما عمل في باب الاستثناء بواسطة « إلا »
٢٤٠	ليس في كون الفعل عاملا في المصدر دليل على أن الفعل أصل للمصدر من وجهين	٢٥٠	إبطال القول بأن « الخلاف » هو عامل النصب

			المسألة الحادية والثلاثون
		٢٥٠	هل يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيه ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥١	سند الكوفيين أنه يتضمن تقديم الضمير على مرجعه هـ	٢٦٠	ما الذى يعمل فى المستثنى النصب؟
٢٥١	استند البصريون إلى السماع والتعليل بأن الفعل متصرف ؛ فيجب أن يتصرف عمله *	٢٦١	الفراء وجماعة من الكوفيين على أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة و« لا » النافية
٢٥١	من شواهد تقديم الضمير على مرجعه هـ ***	٢٦٢	البصريون يرون أن الفعل قوى بإلا
	المسألة الثانية والثلاثون	٢٦٢	بطلان القول بأن « إلا » قامت مقام أستثنى من خمسة أوجه .
٢٥٢	هل يقع الفعل الماضى حالا ؟	٢٦٤	بطلان قول الفراء بتركيب إلا ***
٢٥٢	استند الكوفيون إلى السماع والقياس على صفة النكرة		المسألة الخامسة والثلاثون
٢٥٤	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه أخرى	٢٦٦	هل تجيء « إلا » بمعنى الواو ؟
٢٥٥	الشواهد على مجيء الفعل الماضى للدعاء	٢٦٦	استند الكوفيون فى دعواهم مجيء إلا بمعنى الواو إلى السماع ، وذكر شواهدهم على ذلك
٢٥٧	يقوم الماضى مقام المستقبل أحيانا للدليل ***	٢٦٩	استند البصريون إلى التعليل ، وخرجوا شواهد الكوفيين على وجوه غير التى ذكروها ***
	المسألة الثالثة والثلاثون		المسألة السادسة والثلاثون
٢٥٨	وجوه الإعراب التى تجوز فى الصفة إذا كان معها ظرف مكرر	٢٧٣	هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام ؟
٢٥٨	استند الكوفيون إلى السماع والتعليل بأن فائدة الظرف الثانى إنما تحصل بنصب الوصف	٢٧٣	استند الكوفيون إلى السماع ، وذكر شواهدهم ، وإلى التعليل بأن الاستثناء يخالف البدل
٢٥٩	واستند البصريون إلى قياس صورة تكرار الظرف على صورة عدم تكراره	٢٧٥	تقديم المستثنى على المستثنى منه
٢٦٠	وقالوا : فائدة الظرف الثانى عند التكرار هى التوكيد ***		

ص الموضوع

المسألة التاسعة والثلاثون

٢٩٤ هل تكون «سوى» اسما، أو تلزم

الظرفية ؟

٢٩٤ استدلال الكوفيين بالسماع ،

وشواهدهم على ذلك

٢٩٦ واستدلال البصريون بالسماع ،

وشواهدهم على ظرفيتها

المسألة الأربعون

٢٩٨ « كم » مفردة أو مركبة ؟

٢٩٨ الكوفيون « كم » مركبة من الكاف

و « ما » الاستفهامية مثل « لم » في

الاستفهام

٢٩٩ زيادة الكاف في كلام الله

وكلام العرب .

٣٠٠ البصريون « كم » مفردة ؛ لأن هذا

هو الأصل

٣٠١ الكناية بمثلك وغيرك عن « أنت »

المسألة الحادية والأربعون

٣٠٣ إذا فصل بين « كم » ومميزها ؛

فهل يبقى التمييز مجرورا ؟

٣٠٣ الكوفيون : نعم يبقى مجرورا ؛

وشواهدهم على ذلك

٣٠٥ البصريون : ينصب ، وشواهدهم

على ذلك

٣٠٦ ردهم على شواهد الكوفيين

٣٠٧ الفصل بين اسم العدد وتعيينه بالنصب

ص الموضوع

٢٧٦ استند البصريون إلى التعليل بأن

حرف الاستثناء كحرف النفي ،

ولا يجوز أن يعمل ما بعده فيما

قبله أو التعليل بأن الاستثناء يضارع

البدل ، وردوا شواهد الكوفيين

المسألة السابعة والثلاثون

٢٧٨ « حاشا » في الاستثناء فعل

أو حرف ؟

٢٧٨ استند الكوفيون في القول بفعليته

إلى السماع ، والتعليل بأنه يتصرف ،

ويحذف منه ، ويتعلق به حرف

الجر

٢٨٠ استند البصريون إلى التعليل بأنه

لا تدخل عليه « ما » وبأن الاسم

يأتي بعده مجرورا ليس غير

٢٨٢ الاشتقاق من المركبات ، وأسماء

الأصوات ، والحروف

٢٨٣ زيادة باء الجر *

٢٨٤ حذف بعض حروف الحرف

المسألة الثامنة والثلاثون

٢٨٧ هل يجوز بناء « غير » مطلقا ؟

٢٨٩ الإضافة إلى غير المتمكن تجوز بناء

المضاف ، وشواهد ذلك

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٠٩	هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة؟	٣٢٣	الكوفيون : هو معرب مرفوع
٣٠٩	الكوفيون : تجوز إضافة النيف إلى العشرة ؛ وشاهد على ذلك		بغير تنوين
٣١٠	البصريون : ركب الاسمان فدا على معنى واحد ؛ والإضافة تبطل هذا المعنى	٣٢٣	القراء : مبنى على الضم تشبها له
***			يقبل وبعد وسائر الغايات
	المسألة الثالثة والأربعون	٣٢٤	البصريون : مبنى على الضم لشبهه بكاف الخطاب ؛ وإنه يشبهها من ثلاثة أوجه
٣١٢	هل يجوز تعريف العدد المركب بتعريف جزئيه ؟ وهل يجوز تعريف تميزه ؟	٣٢٥	ومن البصريين من علل بناءه بأنه واقع موقع ضمير المخاطب ، وبناءه على الضم لوجهين
٣١٣	الكوفيون : يجوز تعريف جزئى العدد المركب ؛ بدليل السماع عن العرب	٣٢٦	وهو فى موضع نصب عندهم ؛ لأنه مفعول به فى المعنى
٣١٣	البصريون : لا يجوز إلا تعريف صدر المركب ؛ بدليل تعريف العرب المركبات الأخرى	٣٢٩	هل تجىء الحال من النادى ؟
٣١٤	« الحازباز » ومعانيه ، وشاهد كل معنى	٣٣١	الحمل على الموضع فى التعت والمطف
٣١٦	دخول « ال » على الفعل المضارع وعلى الأعلام *		ومنه نصب المعطوف على المجرور ونصب المعطوف على خبر ليس
٣٢١	دخول « ال » على بعض أسماء الإشارة		المجرور بالباء الزائدة *
***		***	
	المسألة الرابعة والأربعون		المسألة السادسة والأربعون
٣٢٢	إضافة العدد المركب إلى مثله	٣٣٥	نداء الاسم المحلى بال
***		٣٣٦	الكوفيون : يجوز نداء الاسم المحلى بال ، بدليل السماع
	المسألة الخامسة والأربعون	٣٣٧	البصريون : لا يجوز ، لأنه لا يجوز اجتماع معرفين على معرف ، ولأن التعريفين مختلفان فيتناقض
٣٢٣	النادى المفرد العلم ؛ معرب أو مبنى؟	٣٣٨	رد البصريون دلالة شواهد الكوفيين
		٣٣٩	تخرج البصريين نداء لفظ الجلالة من ثلاثة أوجه

من الموضوع

- ٣٥٠ حذف ياء فعلة وفعيلة في النسب ،
دون ياء فيل وفعيل
٣٥٢ الترخيم في غير النداء لضرورة
الشعر ، وشواهد ذلك

المسألة التاسعة والأربعون

- ٣٥٦ هل يجوز ترخيم الاسم الاثني ؟
٣٥٦ الكوفيون : يجوز ترخيم الثلاثي
الحرك الوسط ؛ لأن في الأسماء
ما يماثله نحو يدوم
٣٥٩ البصريون : لا يجوز ترخيم اثلاثي ؛
لأنه في غاية الحقة ، والحذف منه
إجحاف به
٣٥٩ رد البصريون دليل الكوفيين
من وجهين

المسألة الخمسون

- ٣٦١ كيف يرخم الرباعي الساكن ثالثة ؟
٣٦١ الكوفيون : يرخم الرباعي الساكن
ثالثة بحذف ثالثة ورابعة
٣٦١ البصريون : يرخم الرباعي الساكن
ثالثة بحذف رابعة وحده

المسألة الحادية والخمسون

- ٣٦٢ هل تجوز ندية التكررة والأسماء
الموصولة ؟

ص الموضوع

المسألة السابعة والأربعون

- ٣٤١ الميم المشددة في « اللهم » عوض
من حرف النداء ، أو هي
بقية جملة ؟

- ٣٤١ الكوفيون : الميم بقية جملة ؛
بدليل أنهم يجمعون بينها وبين يا ؛
ولو كانت عوضاً لم يجمعوا بينهما ؛
لعدم جواز الجمع بين العوض
والمعوض منه *

- ٣٤٣ البصريون : الميم عوض من يا ،
وردهم أدلة الكوفيين
٣٤٥ جمعوا بين العوض والمعوّض منه
في ثنية الفم مضافاً إلى الضمير

المسألة الثامنة والأربعون

- ٣٤٧ هل يجوز ترخيم الاسم المضاف ؟
٣٤٧ الكوفيون : يجوز ترخيم المضاف
بالحذف من آخر المضاف إليه ؛
بدليل السماع

- ٣٤٩ ورد السماع بترخيم المركب
الإضافي على ثلاثة أوجه ، والاستشهاد
لكل وجه منها

- ٣٤٩ البصريون : لا يرخم المضاف ،
وبيان شروط الترخيم ، ووجه
اعتبار كل شرط منها

- ٣٥٠ انتغير يؤنس بالتغير ، وأمثلة
من ذلك

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	المسألة الثانية والخمسون		المسألة الرابعة والخمسون
٣٦٤	هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟	٣٧٠	هل تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؟
٣٦٤	الكوفيون : يجوز ، بدليل السماع ، وقياساً على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه	٣٧٠	الكوفيون : تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؛ بدليل السماع ؛ وشواهدهم على ذلك
٣٦٥	البصريون : لا يجوز ، ويان الفرق بين المضاف مع المضاف إليه والصفة مع الموصوف	٣٧١	البصريون : لا تأتى « من » لابتداء الغاية فى الزمان ؛ لأنها فى المكان نظير منذ فى الزمان
***		٣٧٢	تأولهم الشواهد التى استدلت بها الكوفيون
	المسألة الثالثة والخمسون	٣٧٢	حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والشواهد على ذلك من كتاب الله تعالى وشعر العرب *
٣٦٦	اسم لا المفرد النسكرة ، معرب أو مبنى ؟	٣٧٣	هالقلب ، وأقول العلماء فيه ، وشواهدهم
٣٦٦	الكوفيون : هو معرب منصوب بها ؛ لأن لا مكتفى بها من الفعل	٣٧٦	زيادة « من » فى الإيجاب
٣٦٧	من النحاة من قل : عملت لا النصب حملاً للعلى إن ، حمل التقيض على تقيضه	***	
٣٦٧	البصريون : اسم لا مبنى على الفتح ؛ لتركبها مع اسمها ، ولأنها تضمنت معنى من		المسألة الخامسة والخمسون
٣٦٧	« لا » قد تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب ، وشواهد ذلك	٣٧٦	واورب ، هل هى التى تعمل الجر ؟
٣٧٠	ظهر انحطاط « لا » عن « إن » فى أربعة أشياء	٣٧٦	الكوفيون : الواو هى التى تعمل الجر لئلا يتبعها عن رب مع أنها ليست عاطفة ؛ لأنه قد يبدأ بها الكلام
***		٣٧٧	البصريون : عامل الجر هو رب القدرة ، والواو عاطفة ؛ بدليل ظهورها مع رب
		٣٧٨	الجر رب من غير أن يقوم مقامها حرف
		٣٧٩	الجر رب بعد بل
		٣٨٠	الجر رب بعد الفاء

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الثامنة والخمسون		المسألة السادسة والخمسون	
٣٩٩ اللام الداخلة على المبتدأ ، لام		٣٨٢ إعراب الاسم الواقع بعد مذومند	
الابتداء أو لام جواب القسم ؟		٣٨٢ الكوفيون : يرتفع الاسم بعدها	
٣٩٩ الكوفيون : هي لام جواب القسم ،		بتقدير فعل ، وهما مركبان من	
لأنها يليها الاسم المنصوب ، ولو		« من » و « إذ »	
كانت لام الابتداء لم يليها إلا الرفع		٣٨٢ القراء : يرتفع الاسم بعدها بتقدير	
٣٩٩ البصريون : هي لام الابتداء لأنها		مبتدأ ؛ وهما مركبان من « من »	
توجب لما تدخل عليه الرفع		و « ذو » العاطية التي بمعنى الذي	
٤٠٠ « جبر » بمعنى نعم ، وقد وقت		٣٨٣ الاستشهاد لجيء ذو بمعنى الذي	
في القسم		٣٨٥ العرب تجزئ بالضمعة عن الواو ،	
٤٠١ « عوض » بمعنى الدهر		وبالكسرة عن الياء ، وبالفتح	
٤٠٢ لغات العرب في « عوض »		عن الألف ، والاستشهاد لذلك	
٤٠٢ « كلا » بمعنى حقا		٣٩١ منذ ومذ عند البصريين مبتدآن	
٤٠٣ الأصل في لام الابتداء أن تدخل		والاسم المرفوع بعدها خبر	
على المبتدأ ؛ فإذا قدم معمول		***	
الجر فصار في صدر الكلام		المسألة السابعة والخمسون	
جاز دخولها عليه		٣٩٣ هل يعمل حرف القسم محذوفا ؟	
***		٣٩٣ الكوفيون : يعمل حرف القسم	
المسألة التاسعة والخمسون		محذوفا بدليل السماع والقياس على	
٤٠٤ « أين في القسم » مفرد أو جمع ؟		حرف الجر ، والاستشهاد لذلك	
٤٠٤ الكوفيون : هو جمع مثنى ، وهمزته		٣٩٦ البصريون : لا يعمل حرف القسم	
قطع في الأصل ، وصارت همزة		محذوفا ؛ لأن حروف الجر لا تعمل	
وصل لكثرة الاستعمال ؛ لأن		مع الحذف إلا أن يكون لها عوض *	
وزنه مما يختص به الجمع ،		٣٩٦ جاز مع لفظ الجلالة حذف حرف	
والاستشهاد لجيئها جمعا		القسم لكثرة استعماله	
٤٠٧ البصريون : هو مفرد ، بدليل وصل		٣٩٧ قف على أشياء خصوا بها لفظ	
همزته ، وأنهم حذفوا جميع حروفه		الجلالة ، بسبب كثرة استعماله ،	
إلا الميم فقالوا : م الله		ونماذج من تخصص أشياء بأشياء	
		٣٩٨ ما حذف وفي اللفظ عليه دلالة أو حذف	
		إلى عوض وبدل فهو في حكم الثابت	

الإنصاف

١ في مسائل الخلاف
بين النحويين: البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي
المولود في سنة ٥١٣ هـ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

الجزء الثاني

ومعه كتاب

الأنتصاف ، من الإنصاف

تأليف

محمد محيي الدين عبد الحميد

دار الفكر

تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشرح والتفصيل

جميع حق الطبع محفوظ

٦٠ - مسألة

[القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز [١٧٩] ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

٢٦٥ - فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأثموني مع حاشية الصبان (٢/ ٢٣٧ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/ ٧١ بولاق) وشرح ابن عييش على الفصل (ص ٣٣٩) وشرح الرضى على الكافية (١/ ٢٧٠)

٢٦٥ - هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، حتى قال جار الله في الفصل (١/ ٢٩١ بتحقيقنا) : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

* فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ . . . البيت *

فسيويه برىء من عهده » اه ، وقد استشهد بهذا البيت رضى الدين في شرح الكافية في باب الإضافة ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٢/ ٢٥١) والرخشري في المفصل ، وابن عييش في شرحه (ص ٣٤١) وابن جنى في الخصائص (٢/ ٤٠٦) والأثموني (رقم ٦٥٦ بتحقيقنا) وزججتها : طعننها بالزج ، والزج - بضم الزاى وتشديد الجيم - الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدة التي تركب في أعلى الرمح فهي السنان بزنة الكتاب - ويروى « فَرَحَحْنَهَا » بخاءين مكان الجيمين ، ماض من الرخ وهو =

والقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

٢٦٦- تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

= الدفع مطلقا ، أو الدفع في وهدة ، والزجة - بكسر الهمزة وفتح الزاي وتشديد الجيم - الرمح القصير كالمنزلق ، والزجة في الرواية الأخرى : اسم الآلة من الزخ ، والقلوص - بفتح القاف - الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « زج القلوص أبي مزادة » فيمن رواه بفتح القلوص وجر أبي مزادة بالياء نيابة عن الكسرة ، حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله زج والمضاف إليه الذى هو قوله أبي مزادة بمفعول للمضاف الذى هو قوله القلوص ، وبيان ذلك أن زج مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به ، فهو يعمل عمل الفعل المتعدى : رفع فاعلا ، وينصب مفعولا ، وتجاوز إضافته إلى أيهما شاء للتكلم ثم يأتي بعد ذلك بالآخر ، وقد أراد التكلم ههنا أن يضيف هذا المصدر إلى فاعله وهو أبو مزادة ، ففعل ذلك ، ولكنه جاء بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، ولو أنه اتبع المسح لقال : زج أبي مزادة القلوص ، أو لقال : زج القلوص أبو مزادة ، فأضاف المصدر إلى فاعله ثم أتى بمفعوله وأضاف المصدر إلى مفعوله ثم أتى بفاعله ، فلما لم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه بقاية اليسر علمنا أنه لا يرى بهذا الفصل بأسا ، وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ ، قال ابن جني : « وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة - مع تمكنه من ترك ارتكابها - لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » اهـ .

٢٦٦- هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢٥٠/٢) وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات المعاني عن الأخفش ، وتعر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، وشقى : أصله أن يقال « شقى الله المريض يشفيه » أى أذهب عنه العلة ، وشفاء الضغن : يراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « شفت غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو قوله غلائل والمضاف إليه الذى هو قوله صدورها بأجنبي وهو فاعل شفت الذى =

والتقدير : شَفَتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، فصلَ بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

٢٦٧ — يَطْفِنُ بِمُوزِيٍّ الْمَرَائِجِ لَمْ تُرْعَ
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكَنَائِنِ

= هو قوله عبد القيس والجار والمجرور الذى هو قوله منها ، وأصل الكلام على هذا التخريج : وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها ، وفي البيت تخريج آخر يخرج عن الاستشهاد لهذه المسألة ، وذلك أن تجعل غلائل مقطوعا عن الإضافة وإنما ترك تنوينه لكونه على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ، وتجعل قوله «صدورها» بالجر مضافا إلى محذوف مائل للذكور ، وأصل الكلام على هذا : وقد شفت غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها ، وكل ما في البيت على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل وحذف المضاف لدلالة ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينازع أحد في جوازه ، وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر منها قراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر (الآخرة) على تقدير : والله يريد ثواب الآخرة ، ومنها قول ابن قيس الرقيات ، وهو الشاهد رقم ١٩ السابق :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فإن هذا البيت يخرج على تقدير : رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم طلحة الطلحات .

٢٦٧ — هذا البيت من كلام الطرماس بن حكيم (انظر الديوان ١٦٩) وقد أنشده ابن منظور (ح و ز) وابن جني في الخصائص (٤٠٦/٢ ط الدار) وابن النائم في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني (٤٦٢/٣ بهامش الحزانة) والبيت في وصف بقر الوحش ، وتطفن : أى تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أى استدار ، وأطاف فلان بالأمر ؛ إذا أحاط به ، وأنشد أبو الجراح :

أطفت بها نهارا غير ليل وألهى ربهما طلب الرجال
وقال أبو خراش :

تطيف عليه الطير وهو ملجب خلاف البيوت عند محتمل الصرم =

= وأصل الحوزى : التوحد للتفرد ، وأراد به في بيت الشاهد فحل البقر الوحشى الذى يصفه ، والمراتب : جمع مرتع وهو مكان الرتع ، يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ما شاء ، ولم يرتع - بالبناء للمجهول - أى لم يخف ، والقرع : الضرب ، والقسى جمع قوس ، والكنائن : جمع كنانة ، وهى جراب توضع فيه السهام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « قرع القسى الكنائن » فإن الرواية فيه بنصب « القسى » وجر « الكنائن » فيكون تخريجها على أن قوله « قرع » مصدر مضاف إلى قوله « الكنائن » الذى هو فاعل المصدر ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « القسى » الذى هو مفعول المصدر ونظير ذلك قراءة ابن عامر فى الآية ١٣٧ من سورة الأنعام التى تلاها المؤلف (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) على أن (قتل) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله (شركائهم) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله (أولادهم) ومثل ذلك أيضا قول الشاعر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل

الرواية فيه بنصب « البغاث » وجر « الأجادل » ومجازها أن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجادل » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « البغاث » وأصل الكلام : فقسناهم سوق الأجادل البغاث ، ومثله قول عمرو بن كلثوم : وحلق الماذى والقوائس فداسهم دوس الحصاد الدائس

الرواية بنصب « الحصاد » وجر « الدائس » وتخريجها أن « دوس » مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذى هو قوله « الحصاد » وأصل الكلام : فداسهم دوس الدائس الحصاد . ونظيره قول أبى جندب الطهورى :

يفركن حب السبيل الكفافج بالقاع فرك القطن المحالج

الرواية فيه بنصب « القطن » وجر « المحالج » وتخريجها أن قوله « فرك » مصدر مؤكد لعامله الذى هو قوله « يفركن » وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذى هو قوله « المحالج » وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله « القطن » وأصل الكلام : فرك المحالج القطن .

والتقدير: مِنْ قَرَعَ السَّكَّانَ الْقَيْسَى، وقال الآخر:

٢٦٨ — فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَرَأَ رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذى هو «بَعْدَ» والمضاف إليه الذى هو «بَهْجَتِهَا» بالفعل الذى هو «خَطَّ» وتقدير البيت: فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلمًا خط رسومها. وقد حكى السكاكنى عن العرب: هذا غلامُ والله زَيْدٌ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَجَزْءٌ فتسمع صوتَ الله رَبِّهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «والله»، وإذا جاء هذا فى الكلام فى الشعر أُولَى، وقد قرأ ابنُ عامرٍ أحدُ القراء السبعة (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرُكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَّكَائِهِمْ) بنصب (أَوْلَادِهِمْ) وجر (شُرَّكَائِهِمْ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أَوْلَادِهِمْ) والتقدير فيه: قَتْلُ شُرَّكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، ولهذا كان منصوبًا فى هذه القراءة، وإذا جاء هذا فى القرآن فى الشعر أُولَى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ وَاحِدٍ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كما قال عمرو بن قميئة:

٢٦٨ — أُنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه، وهذا البيت مهملل النسيج مضطرب التركيب، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأتيس وذهاب العالم، وأصل نظام البيت هكذا: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلمًا خط رسومها؛ فصل بين أصبح وخبرها، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل ومفعوله، وبين كأن واسمها، وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها، فصار أحجية من الأحاجي، واستشهاد المؤلف به فى قوله «بعد خط بهجتها» حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله «بعد» والمضاف إليه وهو قوله «بَهْجَتِهَا» بأجنبي وهو قوله «خط» وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذى فى آخر البيت، ومفعول خط هو قوله «رسومها» وأصل هذه العبارة: كَانَ قَلَمًا خَطَّ (هو) رسومها.

٢٦٩ - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ **لِلَّهِ** دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا

[١٨٠] فَفَصَلَ بَيْنَ الْمَظَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ **لِلَّهِ** دَرُّ مِنْ لَامِهَا الْيَوْمَ ، وَقَالَ أَبُو حِيَةَ النَّمِيرِيُّ :

٢٧٠ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٢٦٩ - هذا البيت من كلام عمرو بن قيس صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :

يَكِي صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيُّقِنُ أَنَا لِاحِقَانٍ بَقِصْرَا

والبيت من شواهد سيويه (٩١/١) والزخري في الفصل (رقم ٩٩) وابن يعيش في شرح الفصل (ص ٣٣٩) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢/٤٤٧) ، وساتيدما : جبل عند ميفارقين ، واستعبرت : بكت من وحشة القرية ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول «**لله** در فلان » إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقا إليها ، ثم قل : **لله** در من لامها اليوم على بكائها ، يتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله ؛ لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها . ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله «**در** اليوم من لامها » فإن قوله «**در**» مضاف وقوله «من لامها» اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله «اليوم» .

٢٧٠ - هذا البيت من كلام أبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيويه (٩١/١) وابن جني في الخصائص (٢/٤٠٥) والاشموني (رقم ٦٦٢) وابن هشام في أوضح النساك (رقم ٣٥٨) وابن عقيل (رقم ٢٤٠) وشرحه البغوي (٣/٤٧٠) بهامش الحزاة) ورواه ابن منظور (ع ج م) غير أنه روى صدره :

• كتخبر الكتاب بكف يوما •

وصف أبو حية رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابه بعضا متقاربا وبعضا متفرقا متباينا لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله «**يزيل**» يفرق ما بينها ويبعد . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «**بكف** يوما يهودي» فإن قوله «**كف**» مضاف إلى قوله «**يهودي**» وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله «**يوما**» وهذا الظرف أجنبي عن المضافين

﴿ فَفَصَلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَن تَقْدِيرَهُ : بِكَفٍّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا ،
وقال ذو الرمة :

٢٧١ - كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِثُهُ بِنَا
أَوَّاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

= إذ لا عمل له فيه ، وهو نظير بيت عمرو بن قميئة (رقم ٢٦٩) ونظيرها قول الآخر وهو
من شواهد الأثمنوني (رقم ٦٥٨) :

فرشني بخير لا أكون ومدحتي كناحت يوما صخرة بعيل

وعمل الاستشهاد به في قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » مضاف إلى قوله
« صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » غير أن هذا الظرف متعلق
بالمضاف الذي هو قوله ناحت ، لأن هذا المضاف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيجوز أن
يتعلق به الظرف ، ونظيره قول الآخر وهو من شواهد سيبويه (٩٠/١) وابن يعيش
(ص ٣٣٩) :

رب ابن عم لسلمي مشعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

عند من رواه يجر « زاد الكسل » فإن هذه الرواية تخرج على أن قوله « طباخ »
مضاف إلى قوله « زاد الكسل » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « ساعات الكرى »
وهذا الظرف منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ويروى بنصب
« زاد الكسل » وتخرج على أنه أضاف قوله « طباخ » إلى « ساعات الكرى » ويكون
قوله « زاد الكسل » مفعولا به لقول طباخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، ونظيره تماما
ما أنشده سيبويه :

* يا سارق الليلة أهل الدار *

يروى بنصب « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى الظرف ، ويروى
يجر « أهل الدار » على أنه أضاف قوله « سارق » إلى قوله « أهل الدار » وفصل بينهما
بالظرف الذي هو قوله « الليلة » .

٢٧١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه
(٩٢/١) وابن جني في الخصائص (٤٠٤/٢) ورضي الدين في باب الإضافة من شرح
الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (١١٩/٢ و ٢٥٠) و« من » للتعليل ، والإيغال:
الإبعاد ، تقول « أوغس في الأرض » إذا أبعد فيها ، والضمير يعود إلى الإبل ، والأولجر =

وقالت امرأة من العرب دُرْنَا بنتُ عُبَيْبَةَ الجَحْدَرِيَّةِ ، وقيل : عَمْرَةُ الجُشَمِيَّةِ :
 ٢٧٢ — هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
 إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاَهُمَا

= جمع آخره الرجل ، وهى العود الذى يستند إليه الراكب ، وليس - بفتح الميم وسكون الياء - شجر تتخذ منه الرحال والأقناب ، وإضافة الأواخر إليه على معنى من ، مثل الإضافة فى قولهم : باب ساج ، وخاتم فضة ، والفرايح : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ويروى « إنقاض الفرايح » بكسر الهمزة ، والإنقاض : مصدر « أُنْقِضَتِ الدَّجَاجَةُ » أى صوتت ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « أصوات من يغالهن بنا أواخر الليس » فإن قوله « أصوات » مضاف إلى قوله « أواخر الليس » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين اللذين هما قوله « من يغالهن بنا » وأصل الكلام : كأن أصوات أواخر الليس أصوات الفرايح من يغالهن بنا ، وسنذكر لك نظائر هذا مع شرح الشاهد الآتى .

٢٧٢ — هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كَلَّتْ رثى فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة فى تسميتها ، فسمها سيويه والزعرى وابن يعيش « درنا بنت عبعة ، من قيس بن ثعلبة » وسمها أبو تمام فى ديوان الحماسة عمرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزى عن أبى ريش أن الصواب أن قائل الأبيات « درماء بنت سيار بن عبعة الجحدرية » والبيت من شواهد سيويه (٩٢/١) والزعرى فى المفضل (رقم ١٠٠ بتحقيقنا) وابن يعيش فى شرحه (ص ٣٤٠) وابن جنى فى الخصائص (٤٠٥/٢) وابن الناظم ، وشرحه المعنى (٤٧٢/٣) بهامش الخزانة (وأصل النبوة — بفتح النون وسكون الباء للوحدة — أن يضرب بالسيف فلا يمضى فى الضربة ، رثت أخويها فهى تقول : لقد كانا لمن ليس له أخ فى الحرب ولا ناصر يأخذ يده أخوين : ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان يده إذا غشيه الهول غف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أخوا فى الحرب من لا أخا له » فإن قوله « أخوا » مثنى الأخ مضاف إلى الاسم الموصول وهو قوله « من » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذى هو قوله « فى الحرب » وأصل الكلام : هما أخوا من لا أخا له فى الحرب ، ونظيره - فيما رأى ابن مالك - الحديث « هل أتم تاركوك لى صاحبي » فإن قوله صلى الله عليه وسلم « تاركوك » مضاف وقوله « صاحبي » مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذى هو قوله « لى » ونظيره قول الشاعر :

فَفَصَّلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَاهُ
 فِي الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ ^(١) وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا
 فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛
 فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هَذَا غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ » وما حكاه أبو عبيدة
 عن بعض العرب من قولهم « فَتَسْمَعُ صَوْتَ اللَّهِ رَبِّهَا » فنقول : إنما جاء ذلك
 فِي الْيَمِينِ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكانهم لما جَازَوْا بها مَوْضِعَهَا
 استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها في مثل
 هذا النحو « لَعَوًا » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يحىء عنهم الفصل بين
 المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلُ
 أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يَسُوغُ لَكُمْ الاحتجاجُ بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛
 لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير
 ضرورة الشر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل

= لأنت معتاد في الهيजा مصابة يصلى بها كل من عاداك نيرانا
 والاستشهاد في قوله « معتاد في الهيجا مصابة » فإن قوله « معتاد » مضاف إلى قوله
 « مصابة » وقد فصل بينهما بالجاء والمجرور وهو قوله « في الهيجا » وأصل الكلام :
 لأنت معتاد مصابة في الهيجا .

(١) قوله « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما
 جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » ص ٤٣١ .

[به] بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطراب ، فبان أنها إذا لم يجر أن تجعل حجة في الظن لم يجر أن تجعل حجة في النقيض .
والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وهم القاري . إذ لو كانت صحيحة [١٨١] لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل^(١) على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦١ — مسألة

[هل يجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان .
وذهب البصريون إلا أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين في المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت في المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة في المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ ، كما قال تعالى في موضع آخر : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى

(١) أي فدل وهي القراءة وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢ / ٢١٥ بولاق)
وتصريح الشيخ خالد (٢ / ٤٠ بولاق) وشرح ابن عيش على الفصل (ص ٣٢٩ وما بعدها إلى ٣٣٣) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٢٦٣ - ٢٦٦)

واحد ، وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحبُّ في المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : (وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب في المعنى هو الغربي ، ثم قال الراعي :

٢٧٣ — وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ رِيَادُو مَدَبَ السَّيْلِ، وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا

ومن ذلك قولهم « صَلَاةُ الْأَوَّلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَبَقْلَةُ الْحَمَاءِ » والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحماء ، وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد

٢٧٣ — أنشد ابن منظور هذا البيت (د ب ب — ش ع ر) ولم يعزه ، والبيت في وصف حمار وحش ، ومدب السيل — بفتح اليم وداله مفتوحة أو مكسورة — موضع جريه ، ويقال « تنح عن مدب السيل » بفتح الدال وكسر ها ، أى ابتعد عن مكان جريه والشعار — بفتح الشين بزنة السحاب ، عن ابن السكيت والرياشي ، وقال شمر والاصمعي هو بكسر الشين بزنة الكتاب مثل شعار المرأة — وهو الشجر اللتف ، وقيل : هو ما كان من الشجر في لين ووطاء من الأرض يحمله الناس يستدفون به في الشتاء ويستظلون به في القيط ، ويقال « أرض ذات شعار » أى ذات شجر ، يريد الشاعر أن هذا الحمار الوحشي قد اجتنب الشجر مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيول لأن الصيادين يتعدون عنه ، ومحل الاستشهاد عند المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع قوله « جانب الغربي » فإن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي عند الكوفيين ، وقد أضاف الشاعر « جانب » إلى « الغربي » فيكون قد أضاف اسماً إلى اسم آخر بمعناه ، وزعموا أن قوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي) من هذا القبيل ، والبصريون يذهبون إلى أن الكلام على تقدير مضاف يكون موصوفاً بما جعل مضافاً إليه ، أى جانب السكان الغربي ، فهو من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو تكلف لاداعي له .

من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر [١٨٢] بإضافة اسمه إلى اسمه ؛
فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظها مُتَّفَقاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه ؛
لأنه كله محمول على حذف المضاف ، إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى : (إن
هذا لهو حق اليقين) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : (وذلك
دينُ القِيَمَةِ) أى دين المِلَّةِ القيمة ، وأما قوله تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ)
فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة ، وأما قوله تعالى : (وَحِبُّ الْحَصِيدِ) أى حب
الزرع الْحَصِيدِ ، ووصف الزرع بِالْحَصِيدِ ، وهو التحقيق ^(١) ؛ لأن الحب اسم
لما يَنْبُتُ في الزرع ، وَالْحَصْدُ إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه الحب ، لا للحب ،
ألا ترى أنك تقول « حَصَدْتُ الزرع » ولا تقول « حصدت الحب » ، وأما قوله
تعالى : (وما كنت بجانب الغربي) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربي ،
وأما قولهم « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم « مسجدُ
الجامع » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم « بقلة الحمقاء »
فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحمقاء ^(٢) ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ،
ووصف الحبة بالحق ، وهو التحقيق ^(٣) ؛ لأنها الأصل ، وما نبتَ منها فرع عليها ،
فكان وصف الأصل بالحق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها
تنبت في تجارِى السيول فتقلعها ، ولذلك يقولون في المثل « هُوَ أَحَقُّ مِنْ رِجْلَةٍ »
فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه
على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا في الأصل في الوضعين ، والراجح عندنا أن الواو في قوله « وهو
التحقيق » زائدة ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك
في الموضع الثاني .

(٢) في « بقلة الجنة الحمقاء » تحريف

٦٢ - مسألة

[« كلا » و « كلتا » مثنيان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « كلا ، وكلتا » فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا « كُلٌّ » نغفت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في « كلتا » للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في « الزَيْدَان ، والعَمْرَانِ » ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة .

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، [١٨٣] والألف فيهما كالألف في « عَصَا ، وَرَحَا » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما مُثْنِيَانِ لفظاً ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس :

أمان النقل فقد قال الشاعر :

٢٧٤ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَةٍ ^(١)
فأفرد قوله « كِلْتَا » فدل على أن « كِلْتَا » تثنية .

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني (٤٥/١) وحاشية الصبان (٨٣/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد مع حاشية يس (٨٠/١ بولاق) وشرح رضى الدين على الكافية (٢٨/١) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٦٣ لينج) ٢٧٤ -- هذا البيت من شواهد رضى الدين في شرح الكافية (٢٨/١) وشرحه البغدادي في الحزانة (٦٢/١ بولاق) وشرحه العيني (١٥٩/١ بهامش الحزانة) ومن شواهد الأشموني (رقم ١٨) وقد أنشده ابن منظور (لك ١) ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وروى * كلناهما قد قرنت بزائده * والسلاحي - بضم السين وتخفيف اللام ، بزنة الجباري - واحدة السلاحيات ، وهى العظام التى تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع فى اليد أو الرجل . ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « فى كلت » فإن البغداديين والفراء زعموا أن « كلت » ههنا مفرد كلتا فى نحو قوله تعالى : (كلتا الجنتين =

== آتت أكلها ولم تنظم منه شيئاً) وزعموا أن « كلا » و « كلنا » مثنيان لفظاً ومعنى ،
والألف فيهما زائدة للدلالة على التثنية ، والتاء في « كلنا » للتأنيث ، وأصل كل واحد
منهما: قبل اللواحق « كل » بتشديد اللام - الذي يستعمل في نحو قولك « الأمر كله
بيد الله » غذفت لامها الثانية وكسرت كافها ، ثم لو أردت المفرد المؤنث زدت التاء
فقلت « كلت » كما قال الراجز « في كلت رجلها » وإذا أردت المثنى المذكور زدت الألف
الدالة على التثنية فقلت « كلا الرجلين عندي رجل خير » وإذا أردت المثنى المؤنث زدت
التاء للدلالة على التأنيث والألف للدلالة على التثنية فقلت « كلتا المرأتين عفيفة المزور »
وسيوه رحمه الله وجمهور نحاة البصرة لا يرتضون هذا الكلام ، وعندهم أن « كلا »
و « كلنا » مفردان لفظاً مثنيان معنى ، والألف فيهما هي لام الكلمة ، فوزن « كلا »
فعل - بكسر الفاء وفتح العين ، نظير رضا ومعى - وهذه الألف التي في « كلا » منقلبة
عن واو ، وقيل : عن ياء ، ووزن « كلنا » فعلى مثل ذكرى - والتاء فيها هي لام الكلمة ،
وأصلها واو على ما اختاره ابن جني ، واختار أبو علي أن أصلها ياء ، أما الألف في « كلنا »
فهي زائدة للدلالة التأنيث ، قالوا : والدليل على أن هاتين الكلمتين مفردان لفظاً مثنيان معنى
أنه يخبر عنهما بالمفرد ويعود الضمير إليهما مفرداً ، ولو كانا مثنيين لفظاً ومعنى لما جاز أن يخبر عنهما
بالمفرد ولا أن يعود إليهما الضمير مفرداً ، وأيضاً فإننا نجد العرب جميعاً إذا أضافوا
إلى الاسم الظاهر يلزمونهما الألف في الرفع والنصب والجر نحو « كلا الرجلين مؤدب » ونحو
« كلتا المرأتين صالحات » ونحو « إن كلا هذين الرجلين مستقيم » وما أشبه ذلك ، ولو
كانا مثنيين لفظاً ومعنى لوجب أن يثبتا بالياء في حال النصب والجر في لسان أكثر العرب
من غير تفرقة بين ما إذا كان المضاف إليه مضمراً وما إذا كان مظهراً ، كسائر المثنيات ،
واستمع إلى ما نقله ابن منظور عن الجوهري ، قال : « كلا في تأكيد الاثنين نظير كل
في المجموع ، وهو اسم مفرد غير مثنى ، فإذا ولي اسماً ظاهراً كان في الرفع والنصب والخفض
على حالة واحدة ، بالألف ، تقول : رأيت كلا الرجلين ، وجاءني كلا الرجلين ، فإذا
اتصل بمضمرة قلبت الألف ياء في موضع الجر والنصب فقلت : رأيت كليهما ، ومررت
بكليهما ، وتبقى في الرفع على حالها ، وقال الفراء : هو مثنى ، مأخوذ من كل ، خففت
اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وكذلك كلنا للمؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولم يتكلم
منهما بواحد ، ولو تكلم به لقليل : كل ، وكلت ، وكلان ، وكلتان ، واحتج بقول الشاعر ==

وأما القياسُ فقالوا : الدليلُ على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النسب والجر إذا أُضيفتا إلى المضمَر ، وذلك نحو قولك « رأيت الرجلين كِلَيْهِمَا ، ومررت بالرجلين كِلَيْهِمَا ، ورأيت المرأتين كِلْتَيْهِمَا ، ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا » ولو كانت الألفُ في آخرهما كالألف في آخر « عَصَا ، وَرَحَا » لم تنقلب كما لم تنقلب أَلْفُهَا نحو « رأيت عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا ، ومررت بعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا » فلما انقلبت الألفُ فيها انقلابَ ألفِ « الزيدان ، والعمران » دلَّ على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن فيها إفراداً لفظياً وتثنية معنوية أن الضمير تارة يَرُدُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يَرُدُّ إليهما مثنى حملاً على المعنى .

* في كلت رجلها سلامي واحده *

أراد في إحدى رجلها فأفرد ، وهذا القول ضعيف عند أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في النسب والجر ياء مع الاسم الظاهر ؛ ولأن معنى كلا مخالف لمعنى كل ؛ لأن كلا للاحاطة ، وكلا يدل على شيء مخصوص ، وأما هذا الشاعر فإنه حذف الألف للضرورة وقدر أنها زائدة ، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة ، فثبت أنه اسم مفرد كعَمَى ، إلا أنه وضع ليدل على التثنية ، كما أن قولهم نحن اسم مفرد يدل على الاثنين فما فوقهما « اه كلامه .

ونظير هذا الشاهد في حذف الألف من « كلتا » بخصوصها قول الشاعر الآخر ، وهو من شواهد الرضى :

كلت كفيه توالى دائماً بجيوش من عقاب ونم

والعرب كما تشيع الحركات فتنشأ عنها حروف اللين (انظر الشواهد ٦ - ١٧ في المسألة الثانية) تقطع حروف المد ، وتخذفها مجتزئة بالحركات التي قبلها ؛ لأنها مجانسة لها ودالة عليها (وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التي مرت في المسألة ٥٦ ، ثم انظر لها نظائر في المسألة ٧٢) وفي هذا القدر ما يكفي أو يغنى .

فأما ردُّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً ، قال الله تعالى :
(كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا) فقال (آتَتْ) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان
مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول « آتَتَا » كما تقول : الزيدان ذهبَا ، والعمران
ضربَا ، وقال الشاعر :

٢٧٥ — كَلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمٍ
فقال « ذُو » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال « ذَوَا »
وقال الآخر :

٢٧٦ — كَلَا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعَادِ عَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصَا

٢٧٥ — الشرى — بفتح الشين ، بوزن الفتى — موضع تنسب إليه الأسود ، ويقال
للشجعان : هم أسود الشرى ، قال بعضهم : شرى موضع بعينه تأوى إليه الأسود ، وقيل :
هو شرى الفرات وناحيته ، وبه غياض وآجام ومأسدة ، وقال الشاعر :

* أسود شرى لاقت أسود خفية *

والشرى : طريق في جبل سلى أحد جبلي طيء كثير الأسد . والأغلب : يراد منه الأسد ،
والضيم : الأسد أيضاً ، وقيل : هو الواسع الشدق من الأسد ، وأصل اشتقاقه من الضغم
وهو العض الشديد ، وعمل الاستشهاد من البيت قوله « كَلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ » فدل
ذلك على أن « كَلَا » له جهة إفراد ، وإلا لما صح الإخبار عنه بالمفرد ؛ لأنَّ للبنداء والخبر
يجب أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع ، ولا تخلو جهة الإفراد في كَلَا أن تكون
جهة اللفظ أو جهة المعنى ، وقد اتفق الفريقان الكوفيون والبصريون على أن « كَلَا » مثنى
في المعنى — وقد أخبر عن « كَلَا » بمفرد وهو قوله « ذُو رِجَالٍ » — فبقي جهة اللفظ ،
فوجب أن يكون مفرداً لفظاً ، وهو ما ذهب إليه البصريون

٢٧٦ — أنشد ابن منظور صدر هذا البيت (ك ل ا) ونسبه إلى الأعشى ، ولكنه رواه
« كَلَا أَبُو بَكْرٍ » كما في الديوان (١٠٩) وأصل الفرع — بفتح الفاء وسكون الراء — القوس يكون
خير القسي ومنه قالوا : فرع فلان فلانا ، أى فاقه ، وقالوا : فرع فلان القوم ، وترفعهم : أى
فاقهم وعلاهم ، والدعامة — بكسر الدال وتخفيف العين — سيد القوم ورئيسهم ، وقالوا : فلان
دعامة عشيرته ، يريدون أنه سيدها ، والاستشهاد بهذا البيت هنا في قوله « كَلَا أَخَوَيْكُمْ
كَانَ فَرْعَا » حث أعاد الضمير من « كَانَ » على « كَلَا » وهو ضمير المفرد الغائب ، فدل =

فقال «كأن» بالإفراد حلا على اللفظ ، ولم يقل «كنا» وقال الآخر :
 أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَاءٍ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ [١٢٢]
 فقال «حريص» بالإفراد ولم يقل «حريصان» وقال الآخر :
 ٢٧٧ — [١٨٤] — كِلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى
 بَنَى وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى إِلَى التَّرَابِ
 فقال «يحِبُّ» بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :
 ٢٧٨ — كِلَا ثَقَلَيْنَا وَاثِقُ بَغْنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ

على أن في «كلا أخويكم» جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما بيناه فى شرح
 الشاهد السابق .

٢٧٧ — هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وكان يحب ليلي بنت مهندى
 صاحبة قيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلي ، وصحة رواية البيت مع بيتين يليانه هكذا :
 كلانا يا معاذ يحب ليلسى بنى وفيك من ليلي التراب
 شركتك فى هوى من كان حظى وحظك من مودتها العذاب
 لقد خبلت فؤادك ثم ننت بقلبي ؛ فهو محبوب مصاب

ومعاذ : هو معاذ بن كليب العامري ، كان مجنوناً من عجائز ليلي ، وكان مزاحم
 قد شركا فى حبها ، ويقال : إنه لما سمع هذه الأبيات من مزاحم التبس وخولط فى عقله
 وقوله « بنى وفيك من ليلي التراب » دعاء على نفسه وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما
 من حب ليلي بالحية من غير أن ينال حظاً من مودتها . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله
 « كلانا يحب ليلي » حيث أعاد الضمير من « يحب » مفرداً إلى « كلانا » فدل ذلك على
 أن لكلا جهة إفراد ، وهى جهة اللفظ ، على نحو ما قررناه فى الشاهد ٢٧٥ ، ونظير هذا
 البيت فى الإخبار عن كلا بالمفرد قول ليلي العامرية :

كلانا مظهر للناس بغضا وكل عند صاحبه مكين

فقال « كلانا مظهر » فأخبر بالمفرد الذى هو « مظهر » عن « كلا » فهذا يدل على
 أن « كلا » مفرد لفظاً ؛ لأن معناها مثنى بالإجماع

٢٧٨ — هذا البيت من كلام إياس بن مالك بن عبد الله المعنى ، وبعده قوله :
 فلم أرى يوماً كان أكثر سالباً ومستلباً سرباله لا يناكر =

فقال « واثق » بالإنفراد . وقال الآخر :

٢٧٩ - كِلَا يَوْمَيِ أُمَامَةٍ يَوْمُ صَدَّةٍ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَا

= وأكثر منا يافعا ينتهي العلا يضارب قرنادارعا وهو حاسر
وقد أنشد ابن منظور هذه الايات (ق د ر) وعزاها إليه . وثقل الرجل - بفتح
الثاء والقاف جميعا - حشمه ومتاع بيته ، وأراد به ههنا النساء ، يقول : نباؤنا ونساؤهم
طامعات في ظهور كل واحد من القبيلين على صاحبه ، والأمر في ذلك يجري على ما قدره
الله تعالى ، و « مستلبا سرباله » هو بنصب سرباله على أنه مفعول ثان لمستلب ، وفي
مستلب ضمير مستتر هو نائب فاعله وهو المفعول الأول . وأراد بقوله « لا يناكر » أنه
لا ينكر ذلك لأنه مصروع قد قتل ، ومن الناس من يرويه برفع « سرباله » على أنه
هو نائب الفاعل وليس في مستلب ضمير ، واليافع : المترعرع الداخل في عصر شبابه ،
والدارع : لابس الدرع ، والحاسر : الذي لا درع عليه ، و « قدر » في البيت الأول
هو بالتخفيف و « قادر » اسم الفاعل منه ، وفي حديث الاستخارة « فأقدره لي ويسره
علي » ومعناه أقض لي به وهيء لي أسبابه . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كلا
ثقلينا واثق » حيث أخبر بواثق وهو مفرد عن « كلا » فوجب أن يكون « كلا »
مفردا لوجوب توافق المبتدأ والخبر ، ولما كان « كلا » مثنى من جهة المعنى بالإجماع وجب
أن يكون مفردا من جهة اللفظ ليم توافق المبتدأ وخبره ، وهذا رأى البصريين في « كلا »
أنها مفرد لفظا مثنى معنى .

٢٧٩ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي (د ٥٣٩) من قصيدة
يقولها لهريم وهلال بن أحوز اللاذني ، وأولها قوله :

ألا حي المنازل والحياما وسكنا طال فيها ما أقاما

وقد أنشد ابن منظور بيت الشاهد (ل ل ا) وعزاه إليه ؛ ورواية اللسان مثل
رواية المؤلف ههنا ، ولكن الذي في ديوان جرير « كلا يومى أُمَامَة يوم صدق » أى
يوم صالح ، والدوق يشهد أن رواية الديوان خير مما هنا ، وتقول « فلان لا يزورنا إلا لما »
تريد أنه يزور في بعض الأحيان على غير مواظبة ، وعمل الاستشهاد في هذا البيت قوله
« كلا يومى أُمَامَة يوم » حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن « كلا » وذلك يدل على أن
« كلا » مفرد ، على نحو ما قررناه في الشواهد السابقة ، ونظير بيت جرير قول امرئ
القيس بن حجر الكندي :

=

فقال « يوم » بالإفراد . وقال أبو الأخرز الحِمَّاني .

٢٨٠ - فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا

كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَخَنْفِ

= كلانا إذا ما نال شيئا أفاته ومن يحترث حرثي وحرثك ينسل
الآ تراه قد أعاد الضمير على كلانا مفردا في « نال » وفي « أفاته » ومثله قول
عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طائب :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا
فأخبر عن « كلا » بالمفرد وهو قوله « غنى » وأعاد الضمير إليه مفردا في قوله « عن
أخيه » وفي قوله « حياته » ، ونظير ذلك قول القتال السكبي :

تضمنت الأروى لنا بطعامنا كلانا له منها نصيب ومأكل

فأعاد الضمير إلى كلانا مفردا في قوله « له » وعلى وجه الإجمال إنك لتجد العرب
يراعون في « كلا » الأفراد أكثر مما يراعون التثنية ، وعلى ذلك جرى أكثر كلامهم
٢٨٠ - أنشد ابن منظور هذا البيت (ن ص ر) وعزاه لأبي الأخرز الحِمَّاني .

وقال : إنه يصف ناقتين طأطأتا رؤوسها من الإعياء ، فشبه رأس الناقة في تطأطئها
برأس النصرانية إذا طأطأتها في صلاتها . وقوله « أسجد رأسها » هو لغة في « سجد
رأسها » تقول : أسجد الرجل ، إذا طأطأ رأسه وانحنى ، وكذلك تقول « أسجد البعير »
ومنه قول الأسدي وأنشده أبو عبيد :

* وقلن له اسجد لليلي فأسجدا *

والنصرانة : واحدة النصارى ، والمذكر عند الخليل نصران ، وجعله نظير ندمان
وندمانة ونداحى ، وقال ابن برى : قوله إن النصارى جمع نصران ونصرانة إنما يريد بذلك
الأصل دون الاستعمال ، وإنما المستعمل في الكلام نصراني ونصرانية ، وإنما جاء نصرانة
في بيت الأخرز على جهة الضرورة ، وقوله « لم تخنف » أى لم تختن ، هذا أشبه ما يراد
بهذه الكلمة ههنا ، ويأتى تخنف بمعنى اعتزل الأصنام ، وبمعنى عمل عمل الخيفية ، ومحل
الاستشهاد بالبيت قوله « كلتاها خرت وأسجد رأسها » حيث أعاد الضمير على « كلتا »
مفردا في قوله « خرت » وفي قوله « رأسها » فهذا يدل على أن « كلتا » عنده لها
جهة أفراد ، وإلا لما صح عود الضمير مفرداً عليها ؛ لأن ضمير الغيبة يجب أن يطابق
مرجعه أفرادا وتثنية وجمعا ، وقد أجمع أهل البلدين على أن « كلتا » من جهة المعنى مثنى
فلم يبق إلا جهة اللفظ ، فوجب أن يكون « كلتا » مفردا لفظا

فقال « خَرَّتْ » بالإفراد . وقال الآخر :

٢٨١ — فَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ

فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

فقال « خُطَّ » بالإفراد ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً .

وأما ردُّ الضمير مثني حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال
« كِلَاهُمَا قَائِمَانِ ، وَكِلَاتَاهُمَا لَقِيْتُهُمَا » وقال الشاعر :

٢٨١ — خط - بالبناء للمجهول - كتب ، تقول : « خط فلان بالقلم ، أو غيره ، من
مثال مد » أى كتب ، و « خط الشيء يخطه » كتبه ، والصحيفة : ما يكتب فيه ، وتجمع
على صحائف وهو قياس نظرائها ، وتجمع أيضاً على صحف - بضم الصاد والحاء جميعاً -
وفي التثنية العزيز (إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى) ونظير صحيفة
وصحف قولهم : سفينة وسفن ، شهوها بما لا تاء فيه من نحو قضيب وقضب وقلب وقلب ،
ومن العلماء من ثبت صحيفا - بغير تاء - فيكون الصحف جمع صحيف ، كما أثبتوا سفينا
أيضاً - فيكون السفن جمع سفين ، وقد يقال : إنهم جمعوا صحيفة وسفينة على صحيف
وسفين ثم جمعوا صحيفا وسفينا الجمع على صحف وسفن ، وانظر إلى قول طرفة بن
العبد البكري :

عدولية أومن سفين ابن يامن يحور بها الملاح طورا ويهتدى

تجد قوله « أومن سفين ابن يامن » دالا على الجمع ، فيكون مذهبنا إليه أدق وأقيس
وقوله « ولا الموت أروح » من قولهم « روح الشيء يروح روحا - مثل فرح يفرح فرحا »
إذا كان أجلب للراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « كلتاها قد خط » حيث أعاد الضمير
إلى « كلتاها » مفرداً في قوله « قد خط » فذلك يدل على أن لسلكتا جهة إفراد ، وهي
جهة لفظه ، لأنه من جهة المعنى مثني باتفاق من السكوفيين والبصريين جميعاً على نحو ما قرناه
في الشواهد السابقة ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « فكلتاها قد خطت » فيؤنث
الفعل ؛ لأن الاستعمال العربي على أنه إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً وجب في غير الضرورة
إلحاق تاء التأنيث بالفعل للسند إلى هذا الضمير سواء كان مرجع الضمير حقيقياً التأنيث
نحو « زينب قامت » أم كان مجتزأً من التأنيث نحو « الشمس طلعت » فأعرف هذا :

٢٨٢ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزَى بُيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا، وَكِلاهُمَا أَنْفِيهِمَا رَأَى

فقال « أقلما » حملا على المعنى ، وقال « رآى » حملا على اللفظ .

٢٨٢ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب ، وكان جرير بن عطية قدزوج ابنته عضيذة للأبلى ، فعيره الفرزدق وهجاه ، وقيل البيت المستشهد به قوله :

ما كان ذنب التي أقبلت تغتلبها حتى اقتحمت بها أسكفة الباب

ولم يقف العنى على سبب الشعر ولا السيوطى فرعما أن الكلام فى وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه ، وهذا البيت من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٦٤) وابن جنى فى الخصائص (٢ / ٤٢١ و ٣ / ٣١٤) والأشمونى (رقم ٢٠) وابن هشام فى المغنى (رقم ٣٣٩) والضمير فى « كلاهما » وما بعده يعود إلى عضيذة وزوجها الأبلى ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات فقد كان من حق الكلام عليه — إذا أراد ذلك — أن يقول « كلاكا » وتغلبها : تجذبها جذبا عنيفا ، وبابه نصر أو ضرب ، وأسكفة الباب — بفتح الهمزة وسكون السين وضم الكاف وتشديد الفاء مفتوحة — عتبه ، و « أقلما » كفا عنه وتركاه ، و « رآى » منتفخ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كلاهما قد أقلما » وقوله « وكلا أنفيهما رآى » فقد أعاد الضمير إلى « كلاهما » فى العبارة الأولى مثنى وذلك قوله « أقلما » مراعاة لمعنى « كلا » وأخبر عن كلا فى العبارة الثانية بمفرد ، وذلك فى قوله « رآى » مراعاة للفظ « كلا » فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ « كلا » ومراعاة معناها ، ويجوز الجمع بين الوجهين فى الكلام الواحد ، قال ابن جنى فى تخريج قوله قد أقلما « هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن ، نحو قوله تعالى (وكلهم آتية يوم القيامة فردا) وقوله تعالى (وكل أنوة داخرين) وقوله تعالى (ومنهم من يستمع إليك) وفى موضع آخر (ومنهم من يستمعون إليك) وقال (ومن الناس من يعبد الله على حرف) فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالافراد وعلى المعنى أخرى بالجمع ، فكذلك كلا لفظه مفرد ومعناه اثنين فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده ، وتارة على المعنى فتثنيه . اهـ ومثل قوله « كلاهما قد أقلما » فى عود الضمير إلى كلا مثنى — قول الشاعر وأنشده أبو عمرو الشيبانى :

كلا جانبيه يعسلان كلاهما كما اهتز خوط النبعة المتتابع

فأخبر بقوله « يعسلان » وفيه ضمير للمثنى عن قوله « كلا جانبيه » وقوله « كلاهما »

الثانى توكيد لكلا الأول مراعاة للمعنى أيضا ، ويجوز أن يكون « كلاهما » الثانى توكيدا =

والحل في « كِلا ، وِكِلتا » على اللفظ أكثر من الحل على المعنى ، ونظيرهما في الحل على اللفظ تارة وفي الحل على المعنى أخرى « كلٌّ » فإنه لما كان مفرداً في اللفظ مجموعاً في المعنى رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى ، كقولهم « كل القوم ضربته ، وكل القوم ضربتهم » وقد جاء بهما التنزيل ، قال الله تعالى : (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) فقال (آتَى) بالإنفراد تحملاً على اللفظ ، وقال تعالى : (وَكُلُّ أُنُوتِهِ دَاخِرِينَ) فقال (أُنُوتِهِ) بالجمع تحملاً على المعنى ، إلا أن الحل على المعنى في « كل » أكثر من الحل على المعنى في « كِلا ، وِكِلتا » .

والذي يدل على أن فيهما إفراداً لفظياً أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : « جاءني كِلا أخويك » ، ورأيت كِلا أخويك » ، ومررت بكِلا أخويك » ، وجاءني أخواك كِلاهما ، ورأيتهما كِليهما ، ومررتُ بهما كِليهما » وكذلك حكم إضافة [١٨٥] « كلتا » إلى المظهر والمضمر ، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إِمالتها ، قال الله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) وقال تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا) قرأها حمزة والكسائي وخلف يمالأ الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إِمالتها ؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إِمالتها .

والذي يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لا تقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ،

= للضمير في قوله « يصلان » فاعرف ذلك

ومن الجمع بين مراعاة لفظ « كلا » ومعناه قول الأسود بن يعفر في بعض الاحتمالات :
إن النية والخوف كلاهما يوفي المحارم بريقان سوادي

وإنما المضر فرع ، تقول : « رأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين » ، وكذلك تقول في المؤنث : « رأيت كلتا المرأتين ، ومررت بكلتا المرأتين » ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضر ؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة ، وليست للتثنية .

والذى يدل على أن « كِلَا » ليست مأخوذة من « كُلٌّ » أن كِلَا للاحاطة وكِلَا بمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أبا احتجاجهم بقول الشاعر :

* فِي كِلْتَا رَجُلَيْنِهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ * [٢٧٤]

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر ، كما قال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ ، وَلَا بِلَيْتٍ ، وَلَا لَوَأْنِي [٢٥٤]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف . وكقول الآخر :

٢٨٣ — * وَصَّانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي *

أراد « فيما وصَّاني » . وهذا كثير في أشعارهم .

وأما قولهم « إن الألف فيهما تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضر » قلنا : إنما قلبت في حالة الإضافة إلى المضر لوجهين :

٢٨٣ — هذا بيت من الرجز المشطور من كلام رؤبة بن العجاج ، وقد أنشده ابن منظور (وصى) وعزاء إليه ، وتقول : أوصيت الرجل إيصاء ، ووصيته بالتضييف - توصية ؛ إذا عهدت إليه ، وأوصيت له بشيء ، وقد أوصيت إليه ؛ إذا جعلته وصيك ، وتوأمى القوم : أوصى بعضهم بعضا . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « وصنى » فإنه أراد أن يقول « وصانى العجاج فيما وصانى » بالألف في الفعل الثانى كما جاء بها في الفعل الأول ، فلم يأت له ، فحذف الألف ليستقيم له الوزن والقافية جميعا .

أحدهما : أنها لما كان فيها إفراد لفظي وتثنية معنوية ، وكنا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمَر - جملوا لها [١٨٦] حظاً من حالة الإفراد وحظاً من حالة التثنية ، فجعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمَر بمنزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر ؛ باعتباراً بكلا الشبهين . وإنما جعلوها مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوها مع الإضافة إلى المضمَر بمنزلة التثنية لأن المضمَر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع ، وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثاني - وهو أوجهُ الوجهين ، وبه علَّل أكثر المتقدمين - وهو أنه إنما لم تُقلب الألف فيهما مع المظهر وقلب مع المضمَر لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما ؛ فأشبهتا لَدَى وإلى وَطَى ، وكان أن لَدَى وإلى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو « لَدَى زَيْدٍ ، وإلى عمرو ، وعلى بكرٍ » وتقلب مع المضمَر نحو « لَدَيْكَ ، وإِلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ » فكذلك « كَلَّا ، وكلتا » لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر ، وتقلب مع المضمَر .

والذى يدل على صحة ذلك أن القلب في « كَلَّا ، وكلتا » إنما يختص بحالة النصب والجر ، دون حالة الرفع ؛ لأن « لَدَيْكَ » إنما تستعمل في حالة النصب والجر ، ولا تستعمل في حالة الرفع ؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا في الكلام على « كَلَّا ، وكلتا » جزءاً استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .

٦٣ - مسألة

[هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك « قعدت يوماً كاه ، وقت ليلة كلها ». وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : « جاءني رجلٌ رجل ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجل رجل » وما أشبه ذلك . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل [١٨٧] والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

٢٨٤ - لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَلَهُ رَجَبٌ

فأكّد « حول » وهو نكرة بقوله « كاه » ؛ فدل على جوازه .

(١) انظر في هذه المسألة : حاشية الصبان على الأثمنوني (٣ / ٦٧ بولاق) وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى (٢ / ١٥٦ بولاق وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٣١٠) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٣٦٤) وشرح ابن عقيل (٢ / ١٦٦ بتحقيقنا) .

٢٨٤ - هذا البيت من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٣٦٤) والأثمنوني (رقم ٧٦٣) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٠٢) وفي شرح شذور الذهب (رقم ٢٢٨) وكلهم يروونه مثلى رواية المؤلف ، والصواب في روايته أنه بنصب « رجب » في آخر البيت لأنه من كلمة أولها :

يَاللرَّجَالِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَحْدُثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِبَا

إِذَا لَزَالَ غَزَالُ فِيهِ يَفْتَنِي يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُتَقَبِّبَا : =

وقال الآخر :

٢٨٥ — إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرَّدًا
فأكّد «يومًا» وهو نكرة بقوله «كله» .

== وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم ليت وخبرها منصوبين ، كما هو لغة قوم
من العرب ، ونظير قول العاني الراجز :

كَأَن أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا

و « شاقه » بالشين العجمة — أى أعجبه أو بعث الشوق إلى نفسه ، و يروى «ساقه»
بالسين المهملة ، و « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم في
شرح الألفية تبعاً لوالده « ياليت عدة شهر » وقال ابن هشام — وتبعه الشيخ خالد — إن
ذلك تحريف ؛ لأنه لا يتصور أن يتعنى أحد أن يكون الشهر كله رجبا ؛ فإن الشهر الواحد
لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتعنى أن يكون كله رجبا ، ولكن الشاعر
يتعنى أن تكون شهوره كلها رجبا . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله «حول كله» حيث
جر «كله» على التوكيد لحول ، ولا شك أن كلمة «حول» نكرة محدودة أى أنها ذات أول
وآخر معروفان ، فيكون فيه دليل على جواز توكيد النكرة المحدودة ، والرواية على
هذا بتنوين « حول » وجر « كله » وقد رد ابن يعيش الاستدلال بهذا البيت وزعم أن
الرواية بجر « حول » من غير تنوين على أن كلمة « حول » مضاف و « كله » مضاف
إليه ، وذلك تمحل بعيد ، والذي ترجحه أن كلام ابن يعيش هذا محرف عما ذكره المؤلف
من أن الرواية عندهم « ياليت عدة حولى » بإضافة حول إلى ياء المتكلم ، وهو أيضاً
تمحل ، ولكنه أقرب مما وقع في شرح المفصل

ونظير هذا البيت — في توكيد النكرة المحدودة بلفظ يدل على الشمول والإحاطة —
قول العرجي وهو من شواهد معنى اللبيب :

نَلَبْتُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهْجٍ

٢٨٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٣٦٤) وقد أنشده
ابن منظور (طرد) ولم يعزه أحدهما . والقعود — بفتح القاف — البكر من الإبل حين
يركب ، أى يمكن ظهره من الركوب ، وأدنى ذلك أن يأتي عليه ستان ، والناقة قلوص ،
وحفد : فعل ماضٍ معناه خف في العمل وأسرع ، وقال الشاعر :

=

وقال الآخر :

٢٨٦ - زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فَجِئْتَ بِهِ مُؤَيِّدًا خَنْفَقِيًّا

= حنّ الولائد حولهن وأسرعت بأكفهن أزمة الأجمال

واليوم المطرد : الطويل ، ويقال : الكامل التام ، تقول : مر بنا يوم طريد، وطردا ومطرّد ، كله بمعنى الطويل ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « يوما جديدا كله » حيث أكد قوله « يوما » - وهو نكرة محدودة - بقوله « كله » فذلك يدل على أن العرب تستجيز تأكيد النكرة المحدودة بالفاظ التوكيد المعارف ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٢٨٦ - هذا البيت من كلام شميم بن خويلد ، وقد أنشده ابن منظور (خ ف ق) رابع أربعة آيات ، وقوله :

قلت لسيدنا : يا حكيم إنك لم تأس أسوارفقا

أعنت عديا على شأوها تعادى فريقا وتنفى فريقا

أطعت البمين عناد النمال تنحى بحد المواسى الحلوقا

وقوله « يا حكيم » هزم منه وسخرية به ، أى أنت الذى زعم أنك حكيم ونخطيء هذا الخطأ ، وقوله « أطعت البمين عناد النمال » مثل ضربه ، يريد فعلت فعلا أمكنت به أعداءنا منا ، وقوله « زحرت به ليلة كلها » أصل الزحير والزحار - مثل النعيب والنعاب - إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة ، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا : زحرت به ، وزحرت به ، وقوله « وجئت به مؤيدا خنفقيا » أى ناقصا مقصرا والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ليلة كلها » حيث أكد قوله « ليلة » وهى نكرة محدودة لها أول وآخر معروفان معمودان بقوله « كلها » وذلك يدل لمذهب الكوفيين الذين أجازوا توكيد النكرة ، ونظير هذا البيت - فى توكيد النكرة - قول الراجز :

ياليتنى كنت صبيا مرضعا تحملى الذلفاء حولا أكتما

إذا بكيت قبلتنى أربعا إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعا

الاستشهاد به فى قوله « حولا أكتما » فإنه أكد قوله « حولا » وهو نكرة محدودة ذات أول وآخر معروفين بقوله « أكتما » وهولفظ من ألفاظ التوكيد المعروفة .

وقد بين ابن هشام الصحيح من المذهبين بإيجاز فى قوله « وإذا لم يفتد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، كاعتكفت أسبوعا كله ، وقوله :

* ياليت عدة حول كله رجب * « ا هـ

فأكّد « ليلة » وهي نكرة بقوله « كلها » ومؤيداً خفياً : اسمان من أسماء الداهية . وقال الآخر :

— ٢٨٧ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

فأكّد « يومًا » بأجمع ؛ فدلّ على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة مؤقتة يجوز أن أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت « قَعَدْتُ يَوْمًا كُلَّهُ » ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا » صح معنى التوكيد ؛ فدلّ على صحة مذهبنا إليه .

— ٢٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور، وهو مجهول النسبة، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٣٦٤) ورضي الدين في باب التوكيد من شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الحزانة (٣٥٧/٢) والأشمونى (رقم ٧٩٤) وابن عقيل (رقم ٢٩٠) وقبل البيت المذكور قوله : « إنا إذا خطافنا تقعقا »

والخطاف - بوزن رمان - الحديدة الملوحة تكون في جانب البكرة ، وتقعقع : تحرك وسمع له صوت ، وصرت : صوتت ، والبكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وهي هنا بفتح الباء وسكون الكاف ، وأصلها بالتحريك . والاستشهاد بالبيت في قوله « يومًا أجمعًا » حيث أكّد قوله « يومًا » وهو نكرة محدودة ذات مبدأ ونهاية بقوله « أجمع » وزعم قوم منهم ابن جني في إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ، وزعم قوم آخرون منهم العميني بأن « يومًا » ليس بنكرة ، وادعى أنه غير ممنون ، وأن الألف منقلبة عن ياء التكلم ، وأصل الكلام « قد صرت البكرة يومًا أجمعًا » فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء التكلم ألفا مثل قوله تعالى : (يا حسرتا على ما فرطت) وقوله سبحانه : (يا أسفا على يومئذ) وهذا كله يحمل بعيد وغير مستساغ ، ومن الشواهد على جواز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ما أنشدّه سيويه (٤٤/١) :

ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله رابعة تعود

الرواية عنده برفع ثلاث ورفع كلهن ، وإن كان مذهبه في مثل ذلك النصب بالفعل بدليل قوله بعد إنشاده « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب » وإنما كان هذا ضعيفا لأنه لم يذكر العائد على المبتدأ ، ولو أنه قال « ثلاث كلهن قتلن عمدا » لكان مرضيا عنده ، وعلى كل حال فإن الشاعر قد أكّد قوله « ثلاث » وهو نكرة بقوله « كلهن » وذلك ظاهر إن شاء الله .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تنفكر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه ، وأما قولهم « رأيتُ درهماً كلَّ درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكيد .

والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشيع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة ، والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الآيات فلا [١٨٨] حجة فيه : أما قول الشاعر :

* يَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ * [٢٨٤]

فتمول الرواية الصحيحة :

* يَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ * [٢٨٤]

بالإضافة ، وهو معرفة لانكرة ، وأما قول الآخر :

* يوماً جديداً كله مطرداً * [٢٨٥]

فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في جديد ، والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به ؛ لأنه أقرب إليه من « يوم » فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

* قَدِ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَاً * [٢٨٧]

فنقول : هذا المبيت مجهول لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به .
ثم لو قدرنا أن هذه الإبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب ، وأن
الرواية^(١) مادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقتلتها في بابها ؛ إذ لو طردنا
القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي
إلى أن تختلط الأصول بغيرها ، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك يفسد
الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز . على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ؛
لا على التأكيد .

وأما قولهم « إن اليوم مؤقت فيجوز أن يمتد بعضه واليلة مؤقتة فيجوز أن يقوم
بعضها ، فإذا أكدت صح معنى التوكيد » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ فإن اليوم وإن كان
مؤقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيده الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز
كالصفة ؛ ولأن تأكيده مالا يعرف لافائدة فيه على ما بينا ، والله أعلم .

١٨٩ [٦٤ — مسألة

[هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن
الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه
قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (حَتَّى إِذَا

(١) في ر « فإن الرواية » ولا يصح المعنى على الفاء .

(٢) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب (ص ٣٦٢) وشرح ابن يعيش على الفصل

(ص ١١٤٨) وشرح رضى الدين على الكافية (٣ / ٣٤٢)

جَامُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : (حَتَّى إِذَا جَامُوهَا) كما قال تعالى في صِفَةِ سَوَّى أَهْلِ النَّارِ إِلَيْهَا : (حَتَّى إِذَا جَامُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ) وقال تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَأُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إِذَا » والشواهدُ على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر :

٢٨٨ — فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى

بِنَا بَطْنُ حَقْفٍ ذِي قِنَافٍ عَقَنْقَلٍ

٢٨٨ — هذا البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي المشهور ، وهو من شواهد الرضى في باب حروف العطف من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٤ / ١٣٤) وأجزنا : أى قطعنا ، تقول : جزنا نجوز - من مثال قلنا نقول - وأجزنا ، كلاهما بمعنى واحد ، وقال الأصمى : أجزنا قطعنا ، وجزنا سرنا فيه وخلفناه وراءنا ، والساحة : فناء الدار ، وهى أيضا الباحة ، والفجوة ، والقروة ، والنالة ، ويقال : هى الرحبة كالمرصة ، وانتحى : اعترض ، والجب : بطن من الأرض غامض ، ويروى « بطن حقف » كإرواء المؤلف ، والحقف بالكسر - ما اعوج وتثنى من الرمل ، والقفاف : جمع قف بالضم - وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والعققل - بوزن سفرجل - النعقد الداخِلُ بعضه فى بعض ، واعلم قبل كل شيء أن من الرواة من يروى البيت الذى بعد هذا البيت المستشهد به هكذا :

هصرت بفودى رأسها قبلت على هضم الكشح ربا المخلخل

وهذه رواية الخطيب التبريزى ، وعلى ذلك يكون جواب « لما » الواقعة فى أول البيت المستشهد به هو قوله « هصرت - إلخ » عند الفريقين ، ولا يكون فى البيت شاهد لما جاء به المؤلف من أجله ، ومن الرواة من يروى البيت الذى عقب البيت = المستشهد به هكذا :

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب « لما » وقال الآخر :

٢٨٩ - حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بِطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزَ انْخَبَأَ

== إذا قلت هاتى نولينى تمايلت على هضم الكسحرياء المخلخل

وهذه الرواية هي التي دار حولها جدال الكوفيين والبصريين ، وكلا الفريقين
يسلم أنه لا بد لما التي في أول بيت الشاهد من جواب ؛ أما الكوفيون فيقولون :
جواب لما في البيت نفسه وهو قوله « انتحى بنا بطن خبت » وكأنه قد قال : لما قطعنا
ساحة الحى وفارقناها اعترض لنا بطن خبت ؛ والواو في قوله وانتحى بنا - إلخ زائدة ،
وأما البصريون فيقولون : الجواب محذوف ، وكأنه قد قال : لما قطعنا ساحة الحى وفارقناها
أمننا من ترصد الوشاة ، أو لننا ما كنا تمنيناه ، أو نحو ذلك ، قال الخطيب التبريزي :
« وذكر بعضهم أن جواب لما قوله انتحى بنا ، والواو مقحمة ، ويجوز أن تكون
الواو غير مقحمة ويكون الجواب محذوفا ، ويكون التقدير : فلما أجزنا ساحة الحى أمناء ،
وعلى هذا يكون رواية البيت بعده : إذا قلت هاتى . . . البيت » اهـ .

٢٨٩ - أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق م ل) وأنشدهما ابن يعيش في شرح
المفصل (ص ١١٤٩) ولم يعزها واحد منهما ، وأنشدهما البغدادى في الحزاة (٤ / ٤١٤)
تقلا عن الفراء في تفسير قوله تعالى (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه)
من سورة يوسف ، ومعنى « قلت بطونكم » شيعت وضخمت ، وفسره ابن منظور
بقوله عن التهذيب « وقلت بطونكم : كثرت قبائلكم ، بهذا فسر لنا أبو العالية » اهـ
ووقع عند ابن يعيش « حتى إذا شيعت بطونكم » ومحل الاستشهاد في البيت قوله « وقلبت
ظهر المجن لنا » فإن هذه الجملة جواب لما في البيت الأول عند الكوفيين ، وعلى هذا
تكون الواو زائدة ، قال الفراء : « قوله تعالى (جعل السقاية في رحل أخيه) جواب
(لما جهزهم) وربما أدخلت في مثلها الواو وهى جواب على خالها ، كقوله في أول
السورة (فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يحملوه في غيابة الجب وأوحينا إليه) والمعنى - وأنه
أعلم - أوحينا إليه ، وهى في قراءة عبدالله (فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية) ومثله
في الكلام : لما أتانى وأتب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه ، وقد جاء في الشعر ذلك ، قال
امرؤ القيس :

== * فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى * البيت

والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وُضِعَ لِمَعْنَى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله ، وقد أمكن هاهنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله [١٩٠] وسنبين ذلك فى الجواب عن كلماتهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءَهَا) وفتحت أبوابها (فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو فى قوله : (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب (إذا) فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فَأَزْوَا وَنَعِمُوا ، وكذلك قوله تعالى : (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها (فإذا هى شاخته) ، وكذلك قول الله تعالى (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ، وألقت ما فيها وتمتلت ، وأذنت لربها وحقت) الواو فيه عاطفة ،

وقال الآخر ، وأنشد البيتين ، أراد قلبتم « ا ه . وقال ابن يعيش : « وأما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو ، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها ، والمراد فى قوله تعالى (فلما أسلموا تله للجبين ونادى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) أدرك ثوابنا ونال المنة الرفيعة لدينا ، وكذلك (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين) تقديره : صادفوا الثواب الذى وعدوه ، ونحوه ، وكذلك قول الشاعر : حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا وكذا تحقق منكم الغدر ، واستحققم اللوم ، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جوابا « ا ه .

وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها
وحقت وإذا الأرض مدت وألقت مافيها وتخلّت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان
الثواب والعقاب ، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى (يا أيها الإنسان إنك كادحٌ
إلى ربك كدحاً) أى ساع إليه فى عملك، والكّدْحُ : عمل الإنسان من الخير والشر
الذى يُجَازَى عليه بالثواب والعقاب .

وأما قول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى

بنا بطنُ حَقْفٍ ذى قَنَافٍ عَقَنْقَلٍ [٢٨٨]

فالواو فيه أيضاً عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما
أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حَقْفٍ ذى قَنَافٍ عَقَنْقَلٍ خَلَوْنَا ونعمنا ، وكذلك
أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قَمَلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا [٢٨٩]
وقلبتم ظهر الجنّ لنا إن اللثيم العاجزُ انْخَبُثُ

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قَمَلَتْ بطونكم ورأيتم
أبناءكم شبّوا وقلبتهم ظهر الجنّ لنا بان غدركم ولؤؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به ؛ تَوْحِيّاً للإيجاز والاختصار .

وقد جاء حذف الجواب [١٩١] فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال
الله تعالى (ولو أن قرآنًا سيرت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ أو كلم به الموتى ،
بن الله الأمر جميعاً) فحذف جواب «لو» ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه :
ولو أن قرآنًا سِيرَتْ به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ لكان هذا القرآنُ ، فحذفه للعلم
به تَوْحِيّاً للإيجاز والاختصار ، وقال تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتهُ ولأن
الله رؤوفٌ رحيمٌ) فحذف جواب «لولا» والتقدير فيه : ولولا فضلُ الله عليكم

ورحمته لَفَضَحَكُمْ بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة ؛ وقال عَبْدُ مَنَافٍ
ابن رِبْعٍ الهذلي :

٢٩٠ — حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرَدَا

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ؛ والتقدير فيه : حتى إذا
أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شَلًّا شَلًّا ، لحذف اللعلم به تَوْخِيًّا للإيجاز والاختصار على ما بينا
ثم حَذَفُ الجواب أَبْلَغُ في المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك
« والله لئن قت إِيَّاكَ » وسكتَ عن الجواب ذهبَ فكرُهُ إلى أنواع من
العقوبة والمكرهه من القتل والقطع والضرب والكسر ، فإذا تَمَثَّلَتْ في فكره
أنواعُ العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقى ؛ فكان أَبْلَغُ في
رَدْعِهِ وَزَجْرِهِ عما يُكره منه ، ولو قلت « والله لئن قت إِيَّاكَ لأضربنك »

٢٩٠ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ق ت د - س ل ك) وأنشده ياقوت في معجم
البلدان (قَتَائِدَةٍ) ونسبه ابن منظور في الموضعين لعبد مناف بن ربيع الهذلي ، وتقول :
سلك فلان الطريق ، وسلك المكان يسلكه - من مثال نصره ينصره - سلكا، وسلوكا،
وسلك فلان فلانا الطريق ، وسلكه إياه ، وأسلكه فيه ، وأسلكه عليه ، كل ذلك يقال
وقال ساعدة بن العجلان :

وهم منعوا الطريق وأسلكوهم على شماء مهواها بعيد
وقال عدى بن زيد العبادي :

وكنيت لزاز خصلكم لم أعرد وهم سلكوك في أمر عصب
وقَتَائِدَةٍ - بضم القاف وبعد الألف همزة - اسم مكان بعينه ، وقيل : اسم جبل معين
وقيل : هي ثنية مشهورة ، وأراد : حتى إذا أسلكوهم في طريق في قَتَائِدَةٍ ، وقوله
« شلا » معناه الطرد ، تقول : شله يشله شلا - من مثال مده يمهده مدا - وشل العير
أنته والسائق إبلاه : طردها ، فانشلت ، والشرود : جمع شرود - من وزان صبور وصبر -
وهي الإبل النافرة . والاستهاد بهذا البيت لأن فيه حذف جواب إذا للعلم به ولقيام
الدليل عليه ، فكأنه قال : حتى إذا أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شلوهم وطردوهم شلا وطردا
مثل طرد الجمالة شوارد إبلاهم .

وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسه فيسهل ذلك عليه . قال كثير :

٢٩١ — وَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّ كُلُّ مُلَمَّةٍ إِذَا وَطَّنَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

وكذلك الحال في الإحسان ، نحو « والله لئن زرتني » : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لئن زرتني لأعطينك درهما » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط^(١) ؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، [١٩٢] وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بينا ، والله أعلم .

٢٩١ — هذا البيت لكثير عزة ، وقد أنشده ابن منظور (وطن) وعزاه إليه ، وعنده « كل مصيبة » والملمة : أصله اسم الفاعل المؤنث من قولهم « ألم بفلان أمر » أى نزل به ، ثم استعملوه في النازلة من نوازل الدهر ، وقوله « وطنت » هو البناء للمجهول مشدد الطاء مكسورة - من قولهم « وطن فلان نفسه على الأمر » ووطن نفسه للشيء « إذا حملها عليه فتحملته ، وهو شبه التمهيد لقبولها ذلك الشيء ، وذلك : انقادت وخضعت واحتملت ما حملها ، والاستشهاد بالبيت في معناه ، وهو أن كل شيء يعرض للإنسان إذا مهد نفسه لقبوله قبلته نفسه ورخصت به وصبرت عليه وإن كان مما يشق عليها احتماله . وشبه المؤلف جواب الشرط بهذا الأمر ، فإن كان مذكورا في الكلام كأن تقول « إن تلعب أضربك » وطن السامع نفسه على قبوله وراضها على أن تخضع له ؛ فحق وقع لم يكن شيئا غريبا على نفسه ، وإن لم يذكر في الكلام كأن تقول « من يفعل كذا » وتقف عند ذلك ، فإن السامع يتخيل كل ضرب من أضرب الثواب أو العقوبة للترتبة على فعله ، فإذا وقع شيء منها كان جديدا على نفسه ؛ لأنه لم يقدره بذاته ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) في ر « ققط » وليس بذلك .

٦٥ - مسألة

[هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك
« مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل
وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) بالخفض
وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات — وقراءة إبراهيم النخعي
وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الاصفهاني والحلي
عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (وَیَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يَفْتِكُم
فِيهِنَّ وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض
في (فيهن) وقال تعالى : (لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ
بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فالمقيمين : في موضع
خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى
المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف
في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى :
(وَصَدِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فطف (المسجد الحرام)

(١) انظر في هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشموني (٥٣٥ / ٤) وحاشية الصبان

(٩٩ / ٣) وتصريح الشيخ خالد (١٩٠ / ٢) وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة

مذهب الكوفيين ، وشرح الرضى على الكافية (٢٩٥ / ١) وشرح ابن يعيش على

الفصل (ص ٣٩٩) .

على الهاء من (به) وقال تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) فن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المحفوض في (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٢ — فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتِمُنَا فَأَذْهَبَ فِتَايَكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبٍ
فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَيْهَا كَانَ يَحْتَفِي أُمِّ سَوَاهَا [١٨١]

[١٩٣] فمطف « سواها » بأم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

٢٩٢ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٩٢/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٣٩٩) ورضى الدين في باب العطف من شرح الكافية (١ / ٢٩٦) وشرحه البغدادى في الخزانة (٢ / ٣٣٨) والأشمونى (رقم ٨٤٩) وابن عقيل (رقم ٢٩٨) وكامل اللبر (٢ / ٣٩) ولم ينسبه واحد من هؤلاء إلى قائل معين ، بل قال البغدادى « والبيت من أبيات سيويه الحسين التى لم يعرف لها قائل » اه ، وقوله « قربت » معناه أخذت وشرعت . ومعنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد بالبيت في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل بالجور محلا بالباء في قوله « بك » من غير أن يعيد مع المطفوف العامل في المطفوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة - من الضرورات التى تقع في الشعر ، قال ابن السراج : « وأما الضمير المحفوض فلا يجوز أن يطف الظاهر عليه ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ؛ لأن الجور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفا عليه أحيانا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانا أخرى ، كما للنصب ، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفا عليه ، فلما خالف الضمير الجور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجوز أن يطف عليه ، وقد حكى أنه جاء في الشعر » اه ، وبمثل هذا التعليل علل ابن يعيش في شرح المفصل ، وذكره المؤلف هنا ، وقد وافق الكوفيين في هذه المسألة وحكم بجواز العطف على الضمير الجور من غير إعادة العامل في المطفوف عليه مع المطفوف : يونس ابن حبيب شيخ سيويه ، والأخفش ، وقطرب ، والشاويين . وابن مالك .

وقال الآخر :

٢٩٣ — تُمَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَافٌ

فالكعب : محفوض بالعطف على الضمير المحفوض في « بينها » والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفاف ، بمعنى أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل

٢٩٣ — استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٤٠٠) والأشموقي (رقم ٨٥١) وابن النظم في شرح ألفية والده ابن مالك ، وشرحه العيني (١٦٤/٤) بهامش الحزنة) وقال : « وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : هو لمسكين الدارمي . والسواري : جمع سارية ، وهي الأسطوانة (العمود) شبه أنقسم بالسواري لطول أجسامهم ، والطول مما تتمدح به العرب ، قال الشاعر :

تبيّن لي أن القامة ذلة وأن أعزاء الرجال طولها

والنحاة يروونه « طيلها » . والكعب : يروي في مكانه « والأرض » والغوط — بضم الغين — جمع غائط ، وهو المطنن من الأرض ، ونفاف : جمع نفنف — بوزن جعفر ، وهو الهواء بين الشيتين ، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف ، وبديل لهذا أنه يروي « فما بينها والأرض مهوى نفاف » وقال ذو الرمة :

ترى قرطها من حرة الليث مشرفا على هلك في نفنف يتطوح

وفسر الأصمعي النفنف بالمهواة بين الجبلين . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « فما بينها والكعب » حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المحفوض بإضافة الظرف — وهو قوله بين — إليه ، من غير أن يعيد العامل في المظوف عليه مع المظوف ، وهو بدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضرورة .

ونظير ذلك ما أنشده ابن النظم نقلا عن الأخفش :

بنا أبدا لا غيرنا تدرك النوى وتكشف غماء الخطوب الفوواح

فقد عطف « غيرنا » بلا على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء في قوله « بنا » من غير أن يعيد العامل في المظوف عليه مع المظوف ، ونظير ذلك أيضا ما أنشده ابن النظم : إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

فقد عطف قوله « سعيها » بالواو على الضمير المجرور محلا بالباء في قوله « بها » من غير أن يعيد العامل في المظوف عليه مع المظوف .

منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان المظلم من الأرض - وثقاف : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب »^(١) على الضمير المحفوض فى « بينها » وقال الآخر :
 ٢٩٤ - هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبَى نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ
 فأبى نعيم : خفض بالعطف على الضمير المحفوض فى « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع الجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطف على الضمير الجرور - والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب - فكأنك قد عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

(١) فى ر « فعطف بالكعب » ولا يصح .

٢٩٤ - ذو جماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحها ، قال ياقوت « جماجم بالضم ، وهو من أبنية التكثير والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيرة يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » اهـ . وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع فى ديار نعيم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب فى الإسلام ، معروف » وأقول : المعروف وقعة دير الجماجم ، وكانت بين الحجاج بن يوسف الثقفى وابن الأشعث بالعراق ، قيل : سمى بذلك لأنه بنى من جماجم القتلى لكثرة من قتل به ، وقيل سمى بذلك لأن الأقداح التى تصنع من الحشب كانت تصنع به ، وانقح يسمى جمجمة إذا كان من حشب وجمعه جماجم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبى نعيم » حيث عطف قوله « أبى نعيم » بالواو على الضمير المتصل بالجرور محلاً بعن ، من غير أن يعيد العامل فى المطفوف عليه - وهو حرف الجر الذى هو عن - مع المطفوف ، وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنها على حرف واحد ، وأنها يكملان الاسم ، وأنها لا يُفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير الجرور على المظهر الجرور ؛ فلا يجوز أن يقال « مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَكَ » فكذاك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر الجرور على المضمير الجرور ، فلا يقال « مَرَرْتُ بِكَ وَرَيْدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله [١٩٤] الذي تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه من وجهين ؛ أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير الجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيباً) ، والوجه الثاني : أن قوله (والأرحام) مجرور بياء مقدرة غير المفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سند ذكر طرفاً منها مُستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور في (فيهن) .

وأما قوله تعالى : (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعنى المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وَآتَى الْمَسَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب :

٢٩٥ - لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُرُرِ

٢٩٥ - هذان البيتان من كلام الخرنق ، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأنه من كلمة ترى فيها زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيل ، وهما من شواهد سيويه (١٠٤/١ ٢٤٦ و ٢٤٩) ورضي الدين في باب النعت من شرح الكافية ، وشرحهما البغدادي في الخزانة (٣٠١/٢) والأشموني (رقم ٧٨٧) وأوضح المسالك لابن هشام (رقم ٣٩٦) وشرحهما العيني (٦٠٢/٣ و ٧٢/٤ بهامش الخزانة) والمعتك : اسم مكان الازدحام في الحرب ، ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفاً لا يحل له لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو ، وبالكرم ونحر الإبل للأضياف ، وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعف عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها ، وجعلت =

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً « والطيبون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :

٢٩٦- [١٩٥] إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهُمَامِ
وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمَزْدَحِمِ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَغْمُ الْأُمُورُ
بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ اللَّجْمِ

== قومها مما لأعدائهم يأتى عليهم ويفتك بهم ولا يندر منهم أحدا ، وآفة للجزر - وهى الإبل - لأنهم يكثر من نحرها . والاستشهاد بالبيتين فى هذا الموضع لأنها قطعت قولها « الطيبين » عن الموصوف - الذى هو قولها « قومى » - من الرفع إلى النصب بإضمار فعل ، وفى رواية سيويه « النازلين » بالنصب أيضاً على القطع ، قال ابن هشام : « ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإبتاع لقوى ، أو على القطع بإضمار « هم » ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما . » ١٥ .

٢٩٦ - أنشد جابر الله الزمخشري أول هذين البيتين فى الكشف (١٥/١ بولاق) عند تفسير قوله تعالى (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه شراح شواهد ، وأنشده ابن هشام فى قطر الندى (رقم ١٣٧) وأنشده رضى الدين فى باب المبتدأ والخبر وفى باب النعت من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٢١٦/١ بولاق) والقرم - بفتح القاف وسكون الراء - هو فى الأصل الجمل المكرم الذى أعد للضراب ، ثم أطلقوه على الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع ، والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث السكتية الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة وموطن الحرب ، لأن الأبطال يتزاحمون فيه ، وتغم الأمور : أى تنغطف وتستعجم على أهل رأى لسكرة إشكالها ، وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب ، وأصل الصليل صوت السيوف ، واللجم : جمع لجام - بوزن كتاب وكتب - وهو العنان الذى يقوده الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا فى قوله « وذا رأى » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعنى . وما أشبه ذلك ، على ==

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك ها هنا ، وقال الآخر :
 ٢٩٧ - وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ
 إِلَّا نُمِيزًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
 الظَّاعِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا
 وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارَتْ نُخْلِيهَا

= نحو ما ذكرناه في الشاهد السابق. والنحاة يستشهدون بهذا البيت لعطف بعض الصفات على بعض ، فإنك تراه قد عطف قوله « وابن الهمام » على القرم ، ثم عطف عليه « وليث الكتبية » وذلك جائز لأن الموصوف بها واحد ، ونظير هذا البيت في عطف بعض الصفات على بعض قول ابن زبابة :

يالهف زبابة للحارث الـ صابح فالنائم فالآيب
 إلا أن العطف في بيت ابن زبابة بالغاء التي تدل على الترتيب والتعقيب لأن الصفات التي ذكرها لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة .

٢٩٧ - هذان البيتان من شواهد سيويه (٢٤٩/١) ونسبهما لابن خياط العسكي ، وكذلك وقع في شرح الأعمى الشتمري ، ووقع في خزنة الأدب للبغدادى (٣٠١/٢ بولاق) « ابن حماط العسكى » ونمير : قبيلة من بنى عامر ، وغاويها : يراد به ههنا مغويها ، أى باعثها على النى وحاملها عليه ومزينه لها ، وعلى هذا يكون وزن فاعل ههنا للنسب ، ونظيره قولهم : هم ناصب ، إذا كانوا يريدون أنه منصب ومتعب ، ويجوز أن يراد الغاوى في نفسه ، لأنه إذا أطيع فقد أغوى من أطاعه ، وقوله « الظاعنين ولما يظعنوا أحدا » يريد أنهم يظعنون عن ديارهم ويفارقونها خوفا من عدوهم أن يدهمهم فلا يقوون على دفعه ، وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحدا على مفارقة داره ، فهم يخافون عدوهم لقلبتهم ولدهم وضعفهم ، ولا يخافهم عدوهم ، وقوله « والقائلون لمن دار نخلها » يريد أنهم إذا ارتحلوا عن دارهم وخلوها لم يعرفوا من يحملها من قبائل العرب ، لأنهم أضف من كل قبيلة ، فكل قبيلة من قبائل العرب يجوز أن تحمل دارهم. والاستشهاد ههنا بهذين البيتين في قوله « والقائلون » حيث رفعه على القطع بإضمار مبتدأ ، والتقدير : هم الظاعنون ، ويجوز أن يكون قوله « الظاعنين » تابعا لقوله « نميرا » ويجوز أن يكون =

فرغ « القائلون » على الاستئناف ؛ ولك أن ترفعها جميعاً ، ولك أن تنصبها جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لا خلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم^(١) أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله : (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) ، فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك والمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المملّ أعمل قوله « اكتب » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ .

وأما قوله تعالى : (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ؛ فلا حجة لهم فيه ؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه

= مقطوعاً بتقدير فعل ، أي أذم الظاعنين ، أو أهجو ، أو نحو ذلك ، وتجوز في الوصفين جميع الوجوه التي ذكرها المؤلف : إيتاءهما ، وقطعها ، وإتباع الأول وقطع الثاني ، والذي لا يجوز هو أن تقطع ثم تتبع ، وذلك لأن الرجوع إلى الإتيان بعد أن انصرف عنه قبيح ، إذ القطع يفيد أن شأن المذكورين معلوم مشهور لا يحتاج إلى وصف بينه ، فإذا عدت إلى الإتيان بعد أن قطعت فكأنك تقضت ما أفدته أولاً . وكل موضع جاز فيه القطع فإنه يجوز أن يكون قطعه بالنصب بتقدير فعل مدح أو ذم ويجوز قطعه بالرفع بتقدير مبتدأ ، سواء أكان للتبوع مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً ، فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

(١) في ر « أنا لا نسلم » وليس بصحيح .

أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدقته عن المسجد » ، ولا يكادون يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟ .

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن (من) في موضع نصب بالمطف على (معايش) أى : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء .
وأما قول الشاعر :

* فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ * [٢٩٢]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالمطف على الكاف في « بك » .

[١٩٦] وأما قول الآخر :

* أَفِيهَا كَانَ حَتْنِي أَمْ سِوَاهَا * [١٨١]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على المطف ؛ لأنها لاتقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك في موضعه ^(١) .

وأما قول الآخر :

* وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَافٌ * [٢٩٣]

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكرنا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، مخفف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمةً ، ولا سوداء تمر ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

(١) في المسألة (رقم ٣٩) التي عقدها في شأن « سوى » خاصة .

٢٩٨ — أَكُلَّ أَمْرِيءَ تَحْسِينٍ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

٢٩٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (٣٣/١) والزعرى فى الفصل (رقم ١٠٧ بتحقيقنا) وابن عيش فى شرحه (ص ٣٤٥) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٤٨٣) وفى أوضح المسالك (رقم ٣٥١) والأشمونى (رقم ٦٥٠) وابن عقيل (رقم ٢٣٨) وشرحه العيني (٤٤٥/٣) بهامش الخزانة) والبيت من كلام أبى دواد الإيادى ، واسمه جارية بن الحجاج — ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جورية — ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ والمراد : لا ينبغي لك أن تظنى كل من رأيت له صورة الرجال رجلا ، لأنه لا يستحق اسم الرجل على الحقيقة إلا من كانت له صفات سنية وأفعال كريمة ، ولا ينبغي لك أن تظنى كل نار توقد فى الليل نارا ؛ لأن النار التى تستحق إطلاق هذا الاسم عليها هى النار التى يوقدها أربابها لقرى الضيفان ولهداية السالكين فى ظلمات الليل . والاستشهاد بالبيت ههنا فى قوله « نار » فإن هذه الواو عاطفة ، و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب : الأول : أن يكون مجرورا بتقدير مضاف يكون معطوفا على كل فى قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام تحسين كل امرئ امرأ وكل نار نارا ، فكل امرئ : مفعول أول لتحسين ، وامرأ : مفعوله الثانى ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثانى مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسين ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب فى هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذى يعنيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت فى هذا الموضع .

والوجه الثانى : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت حملة على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق فى الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافا إلى نار المجرور ، وتقدر الكلام على هذا الوجه : تحسين كل امرئ امرأ وتحسين كل نار نارا ، حذف الفعل بفعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثانى ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق ؛ لما فيه من كثرة المحذوفات .

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم ، وبهذا يبطل قول مَنْ توهّم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيمى تيم عدى » اسمٌ في موضع خفض ؛ لأنه أبطل منها « تيم عدى » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* وَأَبِي نَعْسِمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ * [٢٩٤]

ثم لو حُجِّلَ ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٦٦ — مسألة

[المطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز المطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو « قُتُّ وَزَيْدٌ » .

= والذي لا يجوز أن تذهب إليه هو أن تجعل « نار » المجرور معطوفا على « امرئ » المجرور ، و « نارا » المنصوب معطوفا على « امرأ » المنصوب ، وذلك لأن هذا الوجه الذي نَحْذَرُ منه يستلزم عطف معمولين على معمولين لعاملين مختلفين ، ألسن ترى « امرئ » المجرور معمولا لكل باعتبار مضاف إليه والمضاف يعمل في المضاف إليه الجر ، و « امرأ » المنصوب معمولا لتحسين باعتباره مفعولا ثانيا ، والمطف على معمولي عاملين مختلفين مما لا يميزه النحاة ، أما تقدير « كل » وهو الوجه الأول وتقدير الفعل وهو الوجه الثاني فكل واحد منهما يخلصك من هذا المذخور ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت ، والله يرشدك ويصرك .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٣ / ٩٩ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ١٩٠) وكتاب سيويه (١ / ٣٨٩ - ٣٩٠) وشرح الرضى على الكافية (١ / ٢٩٤) وشرح ابن عيش على للفصل (ص ٣٩٧)

وزهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر .
وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل [١٩٧] فإنه يجوز معه العطف
من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير
المرفوع للتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى :
(ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) فعطف (هو) على الضمير المرفوع
المستكن في (استوى) والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مطلع
الشمس ؛ فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

٢٩٩ — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتَ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاكِ الْمَلَأُ تَعْسَقْنَ رَمَلَا

٢٩٩ — هذا البيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، وهو من شواهد سيبويه
(١٠ / ٣٩٠) والزمخشري في المفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ٣٩٨) والأشعوني
(رقم ٨٤٨) وابن عقيل (رقم ٢٩٧) وشرحه العيني (٤ / ١٦١ في هامش الخزانة)
وابن جني في الخصائص (٢ / ٣٨٦) وأبي العباس البرد في الكامل (١ / ١٨٩ / ٢ / ٣٩)
وزهر = يضم الزاي وسكون الهاء - جمع زهراء ، وأراد النساء الشرقات اللون ، وتهادى:
أصله تهادى ، خذف إحدى التائين ، والنعاج : جمع نعجة ، والفلا : جمع فلاة ، وهي
الصحراء الواسعة ، وأراد بنعاج الفلا الظباء ، وتعسفن : سرن سراشديدا ليس فيه نؤدة
ولا رفق . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « أقبلت وزهر » حيث عطف قوله « وزهر »
على الضمير المستتر في قوله « أقبلت » من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل ، وهذا
جائز في سعة الكلام عند الكوفيين ، وخصه سيبويه وجمهور البصريين بحالة الضرورة .
ونظيره مما لم ينشده المؤلف قول الراعي ، وهو من شواهد سيبويه (٢ / ٣٩١) :

فلما لحقنا والحياد عشية دعوا بالكلب واعتزينا لعامر

فقد عطف قوله « والحياد » بالواو على الضمير المرفوع للتصل في قوله « لحقنا » ولو أنه
جرى على ما التزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والحياد ، وقد وقع هذا في الكلام :
من ذلك ما روى أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه
معطوف على ضمير مستتر في سواء لأنه بمعنى مستو ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي

فعطف « زُهرٌ » على الضمير المرفوع في « أَقْبَلْتُ » وقال الآخر :

٣٠٠ - وَرَجَا الْأَخِيطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِينَالًا

= الله عنه : كنت وجارلي ، برفع جار على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في « كنت » ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان عبارة عمر وعبرة على قد رواها البخارى في صحيحه ، ولهذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية .

٣٠٠ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يهجو الأخطل التغلبي ، وهو من شواهد الأئشوني (رقم ٨٤٧) وأوضح السالك (رقم ٤٢٥) وابن الناطم ، وشرحه 'يعني' (١٦٠/٤) بهامش الحزائنة) والأخطل: تصغير الأخطل ، وأصله الوصف من الخطل . وهو الكلام الخارج عن حد الصواب والاعتدال ، وبذلك لقبوا غياث بن الفوث التغلبي الذي يهجو جرير ، والسفاهة : ضعف الرأي . ومحل الاستمهاد في البيت قوله « يكن وأب له » حيث عطف قوله « أب » بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وهو يوافق رأى الكوفيين ، على ما بيناه لك في شرح الشاهد السابق ، ولو أنه جاء بالكلام على ما ألزمه البصريون لقال : ما لم يكن هو وأب له . ومما جاء عن العرب بموافقه العطف بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة ، وهو من شواهد الرضى ، وشرحه البغدادى (٢/٢٣٦) :

ولست بنازل إلا ألت برحلى أو خيالها الكذوب

فقد عطف بأو قوله « خيالها » على الضمير المستتر في قوله « ألت » والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبي ربيعة وبيت الراعى ، والسرفى ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله « برحلى » فجعلوا طول الكلام نائباً مناب التوكيد ، وجعلوا من هذه البابتة قول الله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر « لا » ولو أن ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو الواو ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقضى العجب منه ، أن يجذوا في كلام الله تعالى - وهو أفصح الكلام وأدق رعاية للصحيح البالغ الغاية - دليلاً يشهد لخصوصهم فيتمحلون ويتمحلون .

فعطف «وأب» على الضمير المرفوع في «يَكُنْ» ؛ فدلَّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظاً به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو «قام وزيد» فكأنه قد عطفَ اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو «مات وزيد» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوزنا العطفَ عليه لسكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (فاستوى وهو بالأفق الأعلى) فالواو فيه واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى، على صورته التي خُلقَ عليها في حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل .

وأما ما أنشدوه من قوله :

* قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى * [٢٩٩]

وقول الآخر :

* مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْتَالَا * [٣٠٠]

[١٩٨] فن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر ، والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ،

بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فَبَانَ الفرقُ بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مُستَوْفَى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية^(١) ، والله أعلم .

٦٧ — مسألة

[هل تأتي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى « بل » ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل .

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) فقيل في التفسير : إنها بمعنى بل ، أي : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أي : ويزيدون ، ثم قال الشاعر :

٣٠١ — بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) لم أجد هذا الموضوع الأصيل في أسرار العربية .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٩٣/٣) وتصريح

الشيخ خالد الأزهرى (١٨٤/٢) .

٣٠١ — بدت : أى ظهرت ، وقرن الشمس — بفتح القاف وسكون الراء المهملة

أولها عند طلوعها ، وقيل : هو أول شعاعها ، وقيل : ناحيتها ، ورونق الضحى : أوله ،

يقال : « زرت فلانا رونق الضحى » أى فى أوله ، وقال الشاعر :

ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير

وقالوا « رونق الشباب » وهم يريدون أوله وماءه . والاستشهاد به ههنا فى قوله

« أو أنت أملح » فإن الكوفيين أنشدوا البيت مستدلين به على أن « أو » فى هذه

العبارة بمعنى بل ، فكان الشاعر بعد أن قال « بدت مثل قرن الشمس » رأى أنها أعلى من

ذلك فأضرب عما قال أولاً فقال : بل أنت أملح . قال ابن هشام فى معنى اللبيب (ص ٦٤) =

أراد «بل» وقال تعالى : (وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كُفُورًا) أى : وكفورا ، ثم قال النابتة :

٣٠٢ — قَالَتْ: أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا ، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

= (بتحقيقنا) : «السادس من معاني أو- الإضراب كبل ، فعن سيويه إجازة ذلك بشرطين تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى قوله تعالى (ولا تطع منهم آتاما أو كفورا) : ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى ، ويعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للاضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين ، أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة أبى السمال (أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم) بسكون واو أو «اه كلامه وقال البغدادي فى شرح شواهد : « على أن أوفيه بمعنى بل للاضراب الانتقالى ، وقيل : للشك ، كأن كثرتهم أوجبت الشك فى عدتهم ، ومن ثم احتاج فى عدتهم إلى عداد ، وقال الكوفيون : أو هنا بمعنى الواو » اه كلامه . والحاصل أن الكوفيين يخرجون هذا البيت بأحد تخريجين : الأول أن أو بمعنى واو العطف التى لمطلق الجمع ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين وزادوا ثمانية ، والثانى : أن أو بمعنى بل للاضراب الانتقالى ، والمعنى عليه : كانوا ثمانين بل زادوا على الثمانين ثمانية ، وقد ذكر هذا شرح الألفية منهم ابن عقيل (١٨١/١) والأشموني (برقم ٨٤٧) ، والبصريون يخرجونه على أن أوفيه للشك ، وسيد كرم المؤلف هذا التخرىج قريبا .

٣٠٢ — هذا البيت من قصيدة النابتة الديان المعلقة التى منها الشاهدان (١٠١ و ١٥٩) وهو من شواهد سيويه (٢٨٢/١) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٩٣) وأنشده فيه ثلاث مرات (ص ٦٣ و ٢٨٦ و ٣٠٨ بتحقيقنا) ، وفى أوضح المسالك (رقم ١٣٨) وفى شذور الذهب (رقم ١٣٨) والأشموني (رقم ٢٧١) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل ، وشرحه البغدادي فى الخزانة (٢٩٧/٤) كما شرحه العيني (٢٥٤/٢) بهامش الخزانة) ومحل الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع قوله « أو نصفه » فإن الكوفيين ينشدونه شاهدا على أن «أو» بمعنى الواو الدالة على مطلق الجمع ، ويؤيد ما ذهبوا إليه أمران =

أي : ونصفه ، والشواهدُ على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحصَى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشئين ،

== الأول أنه يروى « ونصفه » بالواو ، وقد ذكرنا لك من قبل أنه إذا رويت عبارة بروايتين ووضعت في إحدهما كلمة مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، والثاني أن فتاة الحى التى حكى النابغة عنها أنها قالت « ألا ليتنا » إلى آخر البيت كانت قد تمت هذا الحمام ونصفه منضبا إلى حمامتها ، ويروون عنها أنها قالت :

ليت الحمام لي به إلى حمامتيه

ونصفه قديه ثم الحمام ميه

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضم الحمام إلى نصفه إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة في

هذه القصة من أبيات القصيدة :

غسبه فألقوه كما ذكرت ستاوستين لم تنقص ولم تزد

ولو كانت « أو » على أصلها لم تصلح هذه الحسية ، وتخرج المؤلف لهذا البيت على أن في الكلام حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأن تقدير الكلام : ليتنا بهذا الحمام لنا أو هو ونصفه - مع بقاء أو على معناها الأضلى - بعيد كل البعد ، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاة ، فإن الذى تعودوا أن يقولوه : إن المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به ، كما في الآية الكريمة التى تلاها (قتلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) التقدير : ف ضرب فانفجرت ، فالمحذوف الذى قدره هو فاء العطف والفعل الذى تطفه هذه الفاء على ما قبله ، فأما ما قبله فى البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف ، وهذا شيء عجيب أوقعه فيه التصب للبصريين ، ولو سلمنا أن ذلك جائز لما صلح أيضا ؛ لأن مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه هذا ما ظهر لى . والنحاة يستشهدون بهذا البيت أيضا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة لم تخرجها عما استقر لها من الاختصاص بالجلل الاسمية ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما إعمالها فى الاسم والخبر ، وهم يروون قوله « ألا ليتنا هذا الحمام » بنصب الحمام على الإعمال ، ويرفعه على الإعمال .

وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصلُ في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا [١٩٩] بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مُرْتَبِتًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرأى تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرأى إذا رأهم شك في عدَّتْهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يُشكُّ في عدَّتْهم لكثرتهم ؛ فالشك يرجع إلى الرأى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : (فما أصبرهم على النار) بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين ، لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يُتَعَجَّب منه ؛ لأن حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنما يكون بمحدث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل في معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، وبما يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق ، فكذلك ها هنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* ... أو أنت في العين أُمْلَحُ * [٣٠١]

فالرواية فيه « أم أنت في العين أُمْلَح » ولئن سلمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلامَ مُنْخَرَجَ الشك وإن لم يكن هناك شك ؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر « تجاهل العارف » كقول الشاعر :

٣٠٣- فَيَا ظَلِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ؟
وَقَوْلُ الْآخِرِ :

٣٠٤- يَا ظَلِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا :

لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمُّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ ؟

وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة ، وإذا كانوا يُخْرِجُونَ الكلامَ مُخْرَجَ
الشكِّ وإن لم يكن هناك شك لم تخرج « أو » عن أصلها .

٣٠٣- هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيويه
(١٦٨/٢) وابن جني في الخصائص (٤٥٨/٢) والقزويني في الإيضاح (٣٧٩) ورضي
الدين في شرح الشافية (رقم ١٦٨) وشرحه البغدادي (ص ٣٤٧ بتحقيقنا) وأنشده
ابن يعين في شرح المفصل (ص ١٣١٥) وانظر بعد ذلك أمالي أبي علي القالي (٦١/٢)
وكمال البرد (بنية الآمل ١٨١/٦) وأمالي ابن الشعري (٣٢١/١) ولسان العرب (جلد)
ومعجم ياقوت (جلد) والوعساء : رملة ، وجلجل : قد ضبطها ابن منظور بفتح
الجم الأولى ، وقال ياقوت « جلجل : بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ،
ورأيت بخط أبي زكريا التبريزي بجاءين مهملتين الأولى مضمومة . . . جيل بالدهناء »
هـ . والاستشهاد بالبيت في قوله « أأنت أم سالم » فإن ظاهر ما تدل عليه هذه العبارة
أنه لا يعلم أيهما أجمل فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل ،
فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ، وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف
وقد عرفه السكاكي بأنه « سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة » والنكتة ههنا هي إظهار
تدله في الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه .

٣٠٤- هذا البيت من شواهد الإيضاح للقزويني (ص ٣٧٩ بتحقيقنا) وأوضح
المسالك لابن هشام (رقم ٥٣٩) وشرح الأشموني (رقم ١٣١) وشرحه العيني (١٦١/٤)
و (٥١٨/٤) وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فزعم قوم أنه لمجنون بن عامر ،
وكانهم اغتروا بذكر اسم ليلى فيه ، وقد بحث جميع ديوان المجنون فلم أجده فيه ،
ونسبه قوم لذي الرمة ، ونسبه العيني للعرجي ، ونسبه العباسي لبعض الاعراب ولم يسمه
(المعاهد ٤١٨) ونسبه القزويني للحسين بن عبد الله الغزي ، ونسبه البخارزي في الدمية
لبدوي سماه كاهلا الثقفي ، وانظر بعد ذلك كله الشاهد رقم (٧٨) الذي مضى في المسألة =

وأما قول الله تعالى : [٢٠٠] (وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن «أو» فيها للإباحة ، أى : قد أجمعتك كل واحدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر « جالس الحسن أو ابن سيرين » أى : قد أجمعتك مجالسة كل واحدٍ منهما كيف شئت ، والمنع بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يتمتع من شيء أجمعت له ، فكذلك لا يُقدم على شيء نهيته عنه ، وأما قول الآخر :

* أو نِصفُهُ فَقَدِ * [٣٠٢]

فنقول : الرواية « وَنِصفُهُ فَقَدِ » بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتها فنقول : «أو» فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو وَنِصفُهُ ، فحذف المعلوم عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : (قُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ) أى : فاضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

— ٣٠٥ — * أَلَا فَالْبَيْتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثِ *

= ١٥ ، واقطع : أرض سهلة قد انفجرت عنها الجبال والآكام ، والاستشهاد به ههنا فى قوله « ليلاي منكن أم ليلى من البشر » فإن ظاهر هذه العبارة أنه لا يعلم إن كانت ليلى من جنس الظباء أم من جنس الإنسان ، فاستفهم لتخبره ، والحقيقة أنه لا يحفل ذلك ، فتجاهل وهو عارف ، ويسمى علماء البديع هذا النوع من الكلام تجاهل العارف ، وهو نظير ما ذكرناه فى البيت السابق ، ونظير هذين البيتين قول أبى الطيب التنبى :

أراها لكثرة العشاق تحسب الدمع حلقة فى الدآق ؟

وقول التهامى يشكو السهر :

قصرت جفونى أم تباعد بينها أم مقلتي خلقت بلا اخفار ؟

وقول ميمار الديلمى :

سلا طيبة الوادى — وما الظبي مثلاً وإن كان مصقول الترائب أكلال —

أأنت أمرت البدر أن يصدع الدجى وعلمت غصن البان أن يتميلاً ؟

— ٣٠٥ — لم أقف لهذا الشاهد على تكلمة ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به ، =

أى : شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئاً « كَيْبَتْ نِصْفَ ثَالِثٍ » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفاً كانت باقية على أصلها ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦٨ - مسألة

[هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب ؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ؛ فكذلك « لكن » وذلك لا شترأ كهما [٢٠١] في المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، كما لو قلت « ما جاءني زيدٌ بلْ عمرو » فتثبت المجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب

= ولا على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به في قوله « أو نصف ثالث » فإنه على تقدير حذف معطوف وحرف عطف ، وأصل الكلام : ألا قالبا شهرين أو شهرين ونصف شهر ثالث ، وقد بينا لك رأينا في هذا التقدير في شرح الشاهد رقم ٣٠٢

وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطف بها بعد الإيجاب لكنت تقول « جاءني زيد لكن عمرو » فكنت تثبت للثاني بلكن المجيء الذي أثبتته للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب ، نحو « جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حَتَاكَ ، وبمثلك عن كَكَ ، وكذلك استغنوا عن وَدَعَ بَتَرَكَ ؛ لأنه في معناه ، وكذلك استغنوا به عن وَدَرَ ، وكذلك استغنوا بمصدر تَرَكَ واسم الفاعل منه عن مصدر وَدَعَ وَوَدَرَ ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : وَدَعَ وَدَعًا وهو وادع ، ولا وَدَرَ وَدَرًا فهو واذر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلي :

٣٠٦ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي

غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ؟

٣٠٦ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ودع) ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلي ، ثم قال « وهذا البيت روى الأزهري عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس ابن زعيم :

ليت شعري عن أميري ما الذي
لا يكن برقك برقًا خلبي

إف خير البرق ما التيث معه

قال ابن بري : وقد روى البيتان للمذكورين « اه كلام ابن منظور ، واستشهد به الرضى في شرح الشافية (رقم ٢٠) وشرحه البغدادى (ص ٥٠) وودع يدع : معناه ترك بترك ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ودعه » بتخفيف الدال مفتوحة - حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ، والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة ، واستعملت المضارع والأمر منها ، وقد ذكر المؤلف أن المشهور أن العرب =

وقولُ سُوَيْد بن أبي كاهل :

٣٠٧ — فَسَعَى مَسْعَاتُهُ فِي قَوْمِهِ مُنَّمْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَعِ

= أهتملت اسم الفاعل من هذه المادة أيضا ، وأنهم استغنوا عن الفعل الثلاثي المجرد من هذه المادة بفعل آخر من معناه ، وهو ترك ، واستغنوا كذلك عن « وذر » الماضي ؛ لأن ترك يقوم مقامه ، واستعملوا مضارع « وذر » وأمره ، فقالوا « يذر ، ذر » قال الله تعالى (ما كان الله ليدر المؤمنين على ما أتم عليه) وقال سبحانه (ذرني ومن خلقت وحيدا) وقد استعمل الشاعر في بيت الشاهد « ودع » الثلاثي المجرد حين اضطر ؛ مراجعة لأصل مهجور ، ونظيره قول الآخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا
ونظيرهما قول الآخر :

فسعى مسعاته في قومه ثم لم يدرك ، ولا عجزاً ودع
وقرأ عروة بن الزبير في قوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى) بتخفيف الدال ، قال الليث : « العرب لا تقول : ودعته فأنا وادع ، ولكن يقولون في الغابر (أى في المضارع) يدع ، وفي الأمر : دعه ، وفي النهي : لا تدعه » اهـ . وقد ورد استعمال اسم الفاعل من ودع الثلاثي المجرد في قول معن بن أوس :

عليه شريب لين وادع العصا يساجلها حماته وتساجله
وفي بيت آخر أنشده أبو علي الفارسي في البصريات :

فأيهما ما أتبعن فلأني حزين على ترك الذي أنا وادع
كما ورد المصدر الثلاثي المجرد في حديث ابن عباس « ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، قال ابن بري « وزعم النحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر ، واستغنوا عنه بالترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد وردت عنه هذه الكلمة » اهـ . وقال ابن الأثير : « وإنما يحمل قول النحاة على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به في قوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف » اهـ .

٣٠٧ — هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل ، اليشكري ، وهو البيت الحادى والثمانون من المفضلية الأربعين (انظر المفضليات ص ١٩٠ - ٢٠٢ ط دار المعارف) وقبل البيت الستشده به قوله :

فهو محمول على أنه بمعنى وَدَّعَ بالتشديد تخفف ، وهو على كل حال من الشاذ الذى لا يعتدُّ به فى الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة لما قبلها ؛ ليكونا خبرين مختلفين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطفُ بها بعد النفي والإيجاب ، فكذلك لكن لا شترأ كهما فى المعنى » قلنا : إنما شاركت لكن بل فى النفي دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها فى النفي صَوَاب وليس على سبيل [٢٠٢] النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت فى النفي « ما جاءنى زيد لكن عمرو » لم توجب نسياناً ولا غلطاً كما لو قلت « ما جاءنى زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله فى النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً ، فتكثير ما هو صواب لا يُنْكَر ، بخلاف استعماله فى الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلاً ، فاقصر فيه على حرف واحد وهو « بل » .

== كيف يرجون سقاطى بعدما لاح فى الرأس يياض وصلع
ورث البغضة عن آباءه حافظ العقل لما كان استمع

يصف شائته بأنه ورث بغضه عن آباءه ، معهم يذكرن العداوة وأسبابها ويشتمونه حفظ ذلك عنهم بعد أن وعاه وعقله ، ومساتهم : سعى آباءه ، ورواها المؤلف « مساعته » يريد أنه سعى كما كانوا يسعون فلم يظفر بشئ كما لم يظفروا من قبل . والاستشهاد به فى قوله « ودع » حيث استعمل الفعل للماضى الثلاثى المجرد ، ومعناه ترك ، والكلام فيه كالكلام فى الشاهد السابق ، قال ابن جنى « إنما هذا على الضرورة ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جازله أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع — ثم أنشد بيت أبى الأسود ، وهو الشاهد السابق — وعليه قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى ، فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال ودع مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من التصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول وتركها مالا خفاء به » ١ هـ . وانظر كتاب سيويه (٢٥٦/٢)

ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتها في كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟ ولا يقال « وبل » و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال « ولكن » قال الله تعالى : (ولكن الشياطين كَفَرُوا) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : (ولكن البر) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة في « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

٦٩ — مسألة

[هل يجوز صَرَفُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ في ضرورة الشعر ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « أَفْعَلٌ مِنْكَ » لا يجوز صَرَفُهُ في ضرورة الشعر .
وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهَنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ دَعْدٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَرَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَرَيْنِ » وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه .

ومنها من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ؛ فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٣٣/٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٨٦/٢ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٣٣/١) وشرح ابن عيش على الفصل (ض ٨٣) وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٢) .

مقام الإضافة ، وإنما لم يمز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء [٢٠٣] كلها الصرف ، وإنما يُنمَّع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

٣٠٨ — يَمْنَحُ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرُ مُمَبَّلٍ

٣٠٨ — هذا البيت من كلام أبي كبير الهذلي ، واسمه عامر بن الحليس ، ويقال : عويمر بن الحليس ، أحد بني سعد بن هذيل ، وهو من كلمة أثر منها أبو تمام في ديوان الحماسة عشرة أبيات ثانيا هذا البيت ، وانظر الشاهد (رقم ١٤٤) في المسألة رقم ٢٨ ، والبيت المستشهد به هنا من شواهد سيويه (٥٦/١) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٩٤٢) وابن عيش في شرح الفصل (ص ٨٣٠) ورضي الدين في باب اسم الفاعل من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٦٦/٣) والأشموني (رقم ٧٠٧) وابن الناطم في باب إعمال اسم الفاعل ، وشرحه العيني (٥٥٨/٣) والضمير في قوله « حملن » يعود إلى النساء وإن لم يعرهن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جز هذا الإضمار ، والحبك - بضم الحاء المهمله والباء الموحدة - جمع حبيك ، والحبك : الطرائق ، والنطاق - بكسر النون بزنة الكتاب - مآشده المرأة في حقها ، وتقول : انتطقت المرأة ؛ إذا لبست النطاق ، واحتبكت ؛ إذا لبست الحباك وهو الإزار ، وشب : قوى وترعرع ، والمهبل : اللدعو عليه بالهبل وهو الشكل ، وقيل : هو المعتوه الذي لا يتأسك . يقول : إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محموداً مرضياً . والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « عواقد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي المنع من صرف الاسم ، ولكن الشاعر قد صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ، ونظيره قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن سواك تقب بين حزمي شعبي ؟

وقول زهير بن أبي سلمى :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن تحملن بالعلاء من فوق جرحم ؟

(٥ - الإيضاف ٢)

فصرف « عَوَاقِد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :
 ٣٠٩ — * فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ *

فصرف « قَصَائِد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم .

والذي يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصَّرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسمٌ ، والأصلُ فيه الصرفُ ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحمر » وكما وقع الإجماع على أن

= وقول سحيم :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن تحملن من جنبي شروري غواديا
 ومن صرف الاسم المنوع من الصرف قول امرئ القيس في معلقته :

ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة فقالت : لك الولايات إنك مرجلي

والنحاة يستشهدون ببيت الشاهد على أنه نصب قوله « حبك النطاق » بعواید الذي هو جمع عاقدة الذي هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم « عقدت المرأة نطاقها » إذا شدته وربطته .

٣٠٩ — هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه :

فلتأتينك قصائد ، وليدفعن جيشا إليك قوادم الأكوار

وكان زرعة بن عمرو بن خويرة لقي النابغة بعكاظ ، فأشار عليه أن يطلب إلى قومه ويحضهم على قتال بني أسد وترك حلفهم ، وأبى النابغة ، فبلغه أن زرعة يتوعد ، فقال قصيدته التي منها بيت الشاهد ، وأولها :

طال الثواء على رسوم ديار قفر أسائلها ، وما استخيارى ؟

والقوادم : جمع قادمة ، والقادمة : مقدم الرجل ، والأكوار : جمع كور ، وهو رحل الناقة . يتهده بأنه سيهجو ، وبأنه سيفزوه ، والاستهاد بالبيت في قوله « قصائد » فإن هذه الكلمة على صيغة منتهى الجموع وهي تقتضي منع الصرف ، وقد صرف الشاعر هذه الكلمة حين اضطر إلى إقامة الوزن ، على نحو ما قررناه في البيت الذي قبل هذا البيت

« أَحْمَرُ » يجوز صَرْفُهُ في ضرورة الشعر رداً إلى الأصل فكذلك أَفْعَلُ مِنْكَ ، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر تركُ صَرْفِ ما أصله الصرفُ - وهو عدولُ عن الأصل إلى غير أصل - فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ؟ وهل مَنَعُ ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنَّ مِنْ لَمَّا اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال مِنْ ليس له تأثير في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصف . والذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وشَرٌّ مِنْكَ » فيصرفون مع اتصال « مِنْ » به ، ولم يمتنعوا الصرفَ مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِنْ » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصف .

والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزنُ الفعل من « خَيْرٌ مِنْكَ ، وشَرٌّ مِنْكَ » انصرف ؛ لأن الأصل : أَخْيَرُ [٢٠٤] مِنْكَ ، وَأَشْرَرُ مِنْكَ ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرائيين في الأخرى من قولهم « شَرٌّ مِنْكَ » لثلاثا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستقل في كلامهم ، فلما نقصا عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فَرُدَّا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم « إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لا اتصال مِنْ به » قلنا : إنما لم يُثَنِّ ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يُثنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » كان معناه فضلُ زيدٍ يزيدُ عَلَى فضلك ؛ فجعل موضع يزيدُ فضله أَفْضَلُ ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران ، ولا تدخلهما ثنية ولا جمع ، فكذلك ما تضمنهما .

والوجه الثاني : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن الثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني ، و « أَفْعَلُ » اسم مركب يدل عَلَى فعل وغيره ، فلم يحز ثنيته ولا جمعه ، كما لم يحز ثنية الفعل ولا جَمْعُهُ لما كان مركباً يدل عَلَى معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يحز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وُحِدَ « أَفْعَلُ » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إن مِنْ يقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر مالا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يحز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن [٢٠٥] الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؟
فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل
فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف ؛ فإنهما يجوز
اجتماعهما ، نحو « مرت بالرجل » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير
هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

٧٠ - مسألة

[منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ،
وإليه ذهب أبو الحسن الأخش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى
ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف
فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم ، قال الأخطل :

٣١٠ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ تُفْوِرُ غَدُورُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الأثموني مع حاشية الصبان (٢٣٣/٣) وتصريح
الشيخ خالد الأزهرى (٢٨٧/٢) والفصل مع شرحه لابن عيش (ص ٨١) وشرح
الرضى على الكافية (٣٤/١)

٣١٠ - هذا البيت للأخطل - غياث بن النوش - التغلبى ، من كلمة يمدح فيها سفيان
بن الأيبرد ، وهو من شواهد الأثموني (رقم ٩٩٤) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم =

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

٣١١ - نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَسَدُّوا أَرْزَهُ بِحَنْثِنَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

(= ٤٨٧) وابن النازم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية، وشرحه العيني (٣٦٢/٤) بهامش الحزاة (والأزارق : جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى نافع بن الأزرق ، رأس الخوارج ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « الأزارقة » لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة التي تكون في المفرد ، قالوا : المهالبة ، والأشاعرة ، في جمع أشعري ومهلي ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن ، والكتائب : جمع كتيبة ، وهي أنفقة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف ، وهوت : سقطت ، وشبيب : هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان ، وقتله الحجاج بن يوسف الثقفي . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « بشبيب » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلمية ، وهي وحدها لا تقتضي المنع من الصرف ، وإنما تقتضيه إذا انضمت إليها علة أخرى مثل التأنيث في فاطمة وحزمة وزينب ، ومثل العدل في عمرو زفر وجمع ، ومثل زيادة الألف والتون في عثمان وعفان وعمران ، ومثل وزن انفعَل في أحمد ويشكر وبقم ، قال ابن يعيش « السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي علي وابن البرهان وغيرها ترك صرف ما ينصرف ، وأباه سيويه وأكثر البصريين ، وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد ، وقال : ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه ، وقد أنشد من أجاز ذلك أحيانا صالحه العدة . . . وقد تأولها أبو العباس وروى شيئا منها على غير ما رووه » اهـ . وقال ابن هشام « وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام » اهـ . وقال الرضي « وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ؛ لقوتها وذلك بكونها شرطا لكثير من الأسباب مع كونها سببا » اهـ .

٣١١ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ، وقد أنشده ابن منظور (ح ن) وعزاه إليه ، وحنين - بالضم ، على زنة التصغير - اسم واد بين مكة والطائف ، قاله الأزهري : حنين اسم واد كانت به وقعة أو طاس ، ذكره الله تعالى في كتابه فقال : (ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم) وقال الجوهري : حنين موضع ، يذكر ويؤث ، =

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) ولم يرؤ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :
 ٣١٢ - إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيْدَةً
 بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى بَزْوَرَةٍ

= فإذا قصدت به الموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى : (ويوم حنين) وإن قصدت به البقعة أنشئه ولم تصرفه ، وأنشد لذلك بيت حسان ، وإذا كان ما قاله الجوهري صحيحا - وهو صحيح إن شاء الله - فإن منع حسان صرف « حنين » يكون جاريا على القياس ، ولا ضرورة فيه ؛ لأن فيه علتين إحداهما العلمية والأخرى التأنيث ، فأما أن القراء أجمعوا على صرف « حنين » في الآية الكريمة فلا يدل على عدم جوازه في السعة بتقدير تأنيثه على أنه علم على البقعة ، وذلك لأن القراءة لاتتبع صحة الوجه عرية ، ولكنها سنة متبعة وهي لاتخالف العرية ، ولكن ليس معنى هذا أن كل ما جاز في العرية جازت القراءة به ، ولكن معناه أن كل ما قرئ به فهو جائز في العرية ، وفرق بين الكلامين ، والمؤلف نفسه شنع على الكوفيين في المسألة ٣٣ على أساس زعمهم أن كل ما جاز في العرية يرد في القرآن ولم يقرأ به القراء .

٣١٢ - نسب المؤلف هذا البيت للفرزدق ، وقد أنشده ابن منظور (ز ب ر) ونسبه إلى ابن أحرر ، وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٤ ليزج) . ونسبه إلى الطرماح ، وأنشد ابن سيده في المحمص (١٨٣ / ١٥) كلة الاستشهاد من هذا البيت ، من غير عزو ، وقد رجعت إلى ديوان الفرزدق ، فوجدت فيه أربعة أبيات يقولها لقومه يقع هذا البيت ثانيا ، وقبله :

يا قوم إني لم أكن لأسبكم وذو البرء محقوق بأن يتعنرا

ووجدت له قطعة أخرى عدتها اثنا عشر بيتا يقولها في التنصل إلى خالد القسري عامل هشام بن عبد الملك بن مروان على العراق ؛ من هجاء كان قد هجى به خالد ، فاتهم الفرزدق بذلك الهجو ، وهذا البيت يقع سادس أبياتها ، وأولها :

السكى إلى راعي الخليفة والذي له الأفق والارض العريضة نورا

والغاوى : غير الرشيد ، وروى « إذا قال راو » وروى « عاو » بالعين المهملة - من العواء ، وهو صوت الكلب ، وبها جرب : أى فيها عيب من هجاء ونحوه ، وقوله « عدت على بزوير » أى نسبت إلى بكاملها ، مأخوذ من قولهم : أخذ الشيء بزويره ، =

فترك صرف « زوَبَر » وهو منصرف ، ومعناه نُسِبَتْ إلى بكالها من قولهم :
أَخَذَ الشيءَ بِزَوْبَرِهِ ، إذا أخذه كله ، وقيل : « بِزَوْبَرَا » أى كذباً وزوراً ،
وقال الآخر :

٣١٣ - [٢٠٦] إلى ابن أم أناسٍ أرَحَلُ نَاقَتِي

عَمَرُو فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

فترك صرف « أناس » وهو منصرف ، و « أم أناس » بنت ذهل من
بنى شيبان ، و « عمرو » يريد به عمرو بن حجر الكندي ، وقال الآخر :

= يريدون كله ، جعل زوَبَر علماً على هذا المعنى . وقد نقل ابن جني عن أبي علي ما قد
يفيد أن منع صرف زوَبَر في هذا البيت جار على القياس ، قال « سألت أبا علي عن
ترك صرف زوَبَر ، فقال : علقه علماً على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » اهـ .
٣١٣ - هذا البيت من كلام بشر بن أبي خازم ، وقد أنشده ابن منظور (زحف)
وعزاه إليه ، غير أنه وقع هناك هكذا :

قَالَ ابْنُ أُمِّ إِيَّاسٍ أَرَحَلُ نَاقَتِي عَمَرُو فَتَبْلُغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ

والذي يتجه لى أن ما وقع فى اللسان عرف عما رواه المؤلف هنا ، ثم إنى رأيت
البغدادي يشير إلى أن هذا البيت قد قيل فى مدح عمرو بن حجر الكندي ، وأم أناس : كما قال
المؤلف أيضاً هى بنت ذهل ، من بنى شيبان ، وقد روى هذا البيت على وجه آخر ، وهو :
وإلى ابن أم أناس تعمدناقتي عمرو ، لتنجح ناقتي أو تلتف

وقد بحثت طويلاً عن الكلمة التى منها هذا البيت فلم أعثر عليها . وتقول « رحل
فلان ناقتة يرحلها - من باب فتح » إذا وضع عليها الرحل وهياها للسفر ، وقوله « تبلغ
حاجتى » حذف المفعول الأول ، وأصل الكلام : تبلغنى حاجتى ، وقد اعتاد الشعراء أن
يطلبوا إلى الناقة إبلاغهم حاجتهم ، وانظر إلى قول الشماخ بن ضرار العطفاني :
إذا بلغتني وحملت رحلى عرابة فاشرقى بدم الوتين

وإلى قول عنترة بن شداد العبسي قبله :

هل تبغني دارها شديدة لعنت بمحروم الشراب مصرم

وقوله فى بيت الشاهد « أو تزحف » مأخوذ من قولهم « زحف البعير يزحف -
زحفاً - مثل فتح يفتح فتحاً - وزحواً ، وزحفاً » إذا أعيا جرفسته . يقول : إنى =

٣١٤ - أَوُمِّلُ أَنْ أُعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَّارٍ
أَوْ التَّالِي دُبَّارٍ ؛ فَإِنْ أَقْتَهُ فَمَوْئِسٍ أَوْ عَرُوبَةً أَوْ شِيَارٍ

فترك صرف « دُبَّار » وهو منصرف ، و « دُبَّار » يوم الأربعاء ، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ؛ فأوَّل : يوم الأحد ، وأهْوَن : يوم الاثنين ، وجُبَّار : يوم الثلاثاء ، ودُبَّار : يوم الأربعاء ، وموئس : يوم الخميس ، وعَرُوبَة : يوم الجمعة ، وشيَار : يوم السبت ، وقال الآخر :

٣١٥ - فَأَوْفُضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حُشَاةً

بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَخْمَرُ

فترك صرف « عُرْيَان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَة لا عُرْيَا .

= أرحل ناقتي إلى عمرو بن أم أناس ، فلما أن تبلغني مقصدي وإما أن تميا فلا تستطيع السير ، يريد أنه لا يراف بها ولا يشفق عليها ولا يعطيها شيئا من الراحة . والاستشهاد بالبيت في قوله « أم أناس » فقد منع « أناس » من الصرف ، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، والكلام فيه كالكلام في الأبيات السابقة .

٣١٤ - أنشد ابن منظور هذين البيتين (ج ب ر - د ب ر - ش ي ر) أن سـ هـ و ن) ولم يعزها إلى قائل معين في أحد هذه المواضع ، وهذه الأسماء أعلام على أيام الأسبوع ، على ما كان العرب يسمونها في الجاهلية ، وقد بينها المؤلف ، وعمل الاستشهاد في البيت قوله « دبار » حيث منعه من الصرف مع أنه لا يوجد فيه إلا سبب واحد وهو العلمية ، ونظيره يقال في « مؤنس » أما « أول ، وأهون » ففيهما العلمية ووزن الفعل وأما « عروبة » ففيه العلمية والتأنيث ، وأما « جبار ، وشيار » فقد صرفها فجرها بالكسرة ، وعدم تنوينها بسبب الروي ، وقد ضبط في لسان العرب « دبار ، ومؤنس » بالجـر ، وفيه مقال .

٣١٥ - أوفضن عنها : أسرعن ، والإيفاض : الإسراع . وفي القرآن الكريم : (كأنهم إلى نصب يوفضون) ووفضت الإبل تنفض - مثل وعد يعد - واستوفضت تستوفض ، إذا أسرعت ، وأوفض الرجل واستوفض : أى أسرع ، واستوفض إليه : =

== طردها واستعجلها ، وترغو : من الرغاء ، وهو صوت الإبل ، تقول : رغا البعير ، يرغو رغاء ، إذا صوت فضج ، وقد يقال الرغاء لصوت الضباع والنعام . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « عريان » حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا الوصفية ، وهي وحدها غير كافية في منع الصرف

فإن قلت : كيف زعمت أن هذه الكلمة ليس فيها غير الوصفية مع أن الألف والنون فيها زائدتان ، فتكون قد اشتملت على الوصفية وزيادة الألف والنون ، وهما علتان تقتضيان المنع من الصرف نحو عطشان وسكران وغضبان وغرثان .

قلت : إن شرط تأثير زيادة الألف والنون في منع الصرف مع الوصفية أن يكون مؤنث ما فيه الألف والنون بألف التأنيث ، ألتست ترى مؤنث عطشان عطشى ، ومؤنث سكران سكرى ، ومؤنث غضبان غضبى ، ومؤنث غرثان غرثى ، وترى مؤنث عريان عريانة ، ومؤنث سيفان - وهو الرجل الطويل المشوق - سيفانة ، ومؤنث ندمان ندمانة ، فما كان مؤنثه فعلى فهو ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون ، وما كان مؤنثه فعلانة فهو مصروف ، والسر في ذلك أن زيادة الألف والنون مع الوصف محمولة في المنع من الصرف على ألف التأنيث المدودة وهذه لذكرها صيغة غير صيغة للمؤنث نحو حمراء وأحمر ودعجاء وأدعج ، فوجب في الألف والنون أن تكون صيغة للمؤنث غير صيغة المذكور حتى يتم الشبه بين المذكر والأصل ، فإن وجدت كلة فيها الوصفية والألف والنون الزائدتان وكان لهما مؤنثان أحدهما على فعلانة بزيادة تاء التأنيث والآخر على فعلى بالألف المقصورة فإن هذه الكلمة تكون ذات وجهين ، كل وجه منهما يرجع إلى لغة غير التي يرجع إليها الوجه الآخر ، ومن أمثلة ذلك عطشان وغضبان ، فإن جمهور العرب يقولون في مؤنثهما عطشى وغضبى ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان ممنوعين من الصرف ، وبنو أسد وحدهم يقولون في مؤنثهما : عطشانة وغضبانة ، وعلى هذا يكون عطشان وغضبان مصروفين ، وشيء آخر في « عريان » يدل على أنه مصروف ، وذلك أن الألف والنون الزائدين لا يكونان مانعين من الصرف مع الوصفية إلا فيما كان أوله مفتوحا كجميع الأمثلة التي ذكرناها ، وعريان مضموم الأول ، فأنت لا تحتاج في معرفة أنه لا يمنع من الصرف إلى جديد .

وقال الآخر :

٣١٦ — قَالَتْ أُمَيَّةٌ مَا لِثَابِتٍ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْصُلِ

فترك صرف « ثابت » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السلمي :

٣١٧ — فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي تَجَمُّعِ

فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

٣١٦ — أمية : من أسماء النساء ، وأصلها تصغير أم ، وقوله « ما لثابت » أى ما الذى طرأ عليه بعدنا حتى غير حاله ، وشاخصا : يحتمل وجهين ، أولهما أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص بصر فلان فهو شاخص » إذا فتح عينه وجعل لا يطرف ، ويكون ذلك عند الدهول أو مشاركة الموت ، والثانى أن يكون مأخوذا من قولهم « شخص فلان بشخص شخصا » أى سار من بلد إلى بلد ، تريد أنه متهىء للرحيل ، والأول أقرب لما بعده ، وقوله « عارى الأشاجع » تريد أنه هزل وضعف ، وناحلا : أى قد شحب لونه وتغير وضعف جسمه وهزل ، والمنصل - بضم الميم وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف ، ولم يحمى على هذين الوزنين غير هذه الكلمة وقولهم « منخل » - بضم ميمه وخائه أو بضم الميم وفتح الحاء - وعمل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله « ما لثابت » حيث منع « ثابت » من الصرف مع أنه ليس فيه إلا العلية ، على نحو ما قررناه فى الشواهد السابقة ، وفى قوله « عارى الأشاجع » شاهد للنحاة ، حيث لم يظهر الفتحة التى يقتضها الإعراب على ياء « عارى » فإن هذه الكلمة حال من ثابت مثل قوله « شاخصا » الذى قبله ، وقد عامل الشاعر الاسم المنقوص فى حال النصب معاملة الاسم المنقوص المرفوع والمجرور ، ولذلك نظائر كثيرة فى الغزبية .

٣١٧ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يقوله سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن وزع غنائم حنين فأعطى عيينة بن حصن الفزارى والأقرع بن حابس وغيرها من المؤلفات قلوبهم أكثر مما أعطى العباس بن مرداس ، فغضب العباس فقال أياتنا منها هذا البيت ، وهو من شواهد الرضى فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٧١/١) وشواهد ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ٨١) والأشئونى (رقم ٩٩٢) وابن الناطم فى باب الاسم الذى لا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٣٦٥/٤) بها مثل الحزانة (وحصن : هو أبو عيينة ، وحابس : أبو الأقرع ، =

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية

* بِفُوقَانَ شَيْخِي فِي مَجْمَع * [٣١٧]

وشيخه أبوه مرداس » لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه ، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دَوْسَر بن دَهْل القريعي :

٣١٨ — وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرٍ بَعْدَنَا صَحَّاحًا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

فلم يصرف « دَوْسَر » وهو منصرف .

= ومرداس : أبو العباس قاتل هذا البيت ، يريد أن أبويهما لم يكونا خيرا من أبيه ، والاستشهاد به في قوله « مرداس » حيث منه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « يفوقان شيخني في مجمع » — هي رواية أبي العباس المبرد ، وقد قال ابن مالك « وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم ، وذكر شيخني لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه من النسوية فكيف من ترجيح » هـ .

٣١٨ — هذا البيت لدوسرين دَهْل القريعي كما قال المؤلف ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٩٩٣) وابن الناطم ، وشرحه العيفي (٣٦٦/٤) بها مش الخزانة) وما بال دوسر : أي ما شأنه وما حاله ؟ وصحاح قلبه : تريد أنه سلا أجباه وترك ما كان عليه من الصباية ، ومنه قول زهير أبي سلمى المزني :

صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمى التعانيق والثقل وأصرح منه قول زهير أيضاً :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله والاستشهاد بهذا البيت ههنا في قوله « دوسر » حيث منه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، وهو نظير ما ذكرناه في شرح الشواهد السابقة ، والرواية الأخرى — وهي « ما للقريعي بعدنا » — ذكرها ابن عصفور ، وقال « والجيد الصحيح عندنا في إنشاد هذا البيت — ثم ذكرها » وهذه جراءة كجراءة أبي العباس المبرد التي حكيناها لك ، وندهبها العلامة ابن مالك ، وذكرنا لك نص عبارته في شرح الشاهد السابق .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

* مَا لِلْقُرَيْبِيِّ بَعْدَنَا * [٣١٨]

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة مارويناه ، ولو قدرنا أن مارويتموه صحيح فما عذركم عما روينا مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

٣١٩ — [٢٠٧] وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية

* وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ * [٣١٩]

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة مارويناه ، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحا فما عذركم عما روينا على ما بينا ؟ وقال الآخر :

٣٢٠ — وَلَدُوا عَايِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ

٣١٩ — أنشد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٨١) هذا البيت من غير عزو ، والمصعب في الأصل : الفحل ، وقالوا « رجل مصعب » يعنون أنه سيد ، ثم سموا مصعبا ، ومن سمي بهذا الاسم مصعب بن الزبير بن العوام ، وقالوا « المصعبان » يعنون مصعبا وابنه عيسى بن مصعب ، وقيل : يعنون مصعب بن الزبير وأخاه عبد الله ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ومصعب » فإنه مرفوع بغير تنوين ، فدل ذلك على أنه ممنوع من الصرف ، مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلية ، والدليل على أن الأصل في مصعب الصرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّمَا مِصْعَبُ شَهَابٍ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وقول الفرزدق هام بن غالب (الديوان ص ٢٦) :

وقد رأى مصعب في ساطع سبط منها سوابق غارات أطانيب

و « أطانيب » في قول الفرزدق ليست وصفا للسوابق كما توهمه صاحب اللسان ، فقال « وخيل أطانيب : يتبع بعضها بعضا ، ومنه قول الفرزدق ، ثم أنشد البيت » ولو كانت الأطانيب من وصف الخيل للمعبر عنها ههنا بالسوابق لكانت منصوبة ، ولكن الأطانيب في هذا البيت من وصف الغارات المجرور ، وقال صاحب الأساس « وغارات أطانيب : متصلة لا آخر لها ، وقال الفرزدق ، ثم أنشد البيت » .

٣٢٠ — هذا البيت لدى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن محرز بن حرنان =

فترك صرف «عامر» وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال « ذو الطول وذو العرض » ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض ، ولا يجوز أن يقال « إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء (وجئتك من سبأ بنبايين) فترك صرف سبأ ؛ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الشاعر :

٣٢١ — مِنْ سَبَأِ الْخَاصِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

= من كلمة رواها أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (٣/ ١٠٥ و ١٠٦ بولاق) والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٨١) وابن عقيل (٣٢١) وابن الناطم في باب مالا ينصرف من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤/ ٣٦٤) بها مش الخزانة وأنشده ابن منظور (ع م ر) من غير عزو « وعامر » هو عامر بن الظرب العدواني ، الذي يقول فيه ذو الإصبع من كلمة الشاهد :

ومنهم حكم يقضى فلا ينقض مايقضى

وهو ذو الحلم الذي قيل فيه المثل « إن العصا قرعت لذي الحلم » وقيل : إن ذا الحلم هو عمرو بن حمزة الدوسي (انظر شرح التبريزي على الحماسة ١ / ٢٠١ بتحقيقنا) وقوله « ذو الطول وذو العرض » كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بطول الأجسام ، ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد النخاعة :

تبين لي أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طياها

والقماء - بفتح القاف بزنة السحابة - قصر القامة ، وطياها : أى طواها ، ويرى بالواو أيضاً ، ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « عامر » فقد جاء به مرفوعاً من غير تنوين ، فدل على أنه منعه من الصرف مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، والكلام فيه كالشواهد السابقة ، وستعرض لهذا البيت مرة أخرى في شرح الشاهد ٣٢٧ الآتي.

٣٢١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (س ب أ) من غير عزو ، وأنشده مرة أخرى (ع م ر) وعزاه إلى الجعدي من غير تعيين ، وهو من شواهد سيبويه (٢/ ٢٨) وعزاه الأعمى إلى النابغة الجعدي ، وسبأ : اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود ، وقيل : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وقال الزجاج : سبأهى مدينة =

فلم يصرف «سبأ» لأنه جملة اسما للقبيلة حملا على المعنى ، وقال الله تعالى : (أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُدُّوا لِمُؤَدَّ) فلم يصرف (تَمُودَ) الثاني ؛ لأنه جملة اسما للقبيلة حملا على المعنى ، ثم قال الشاعر :

= تعرف بمأرب ، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال ، وفي القرآن الكريم : (وجثك من سبأ بنيا يقين) والقراء يقرأون (من سبأ) بالجر والتنوين على أنه مصروف ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين على أنه ممنوع من الصرف ، فأما من صرفه فعلى تأويله بذكر ، وأما من لم يصرفه فعلى تأويله بمؤنث ، والحاضرين : جمع حاضر وأصل الحاضر الحى العظيم ، وقال ابن سيده : الحى إذا حضروا الدار التى بها مجتمعهم وقال الشاعر :

في حاضر لجب بالليل سامره فيه الصواهل والرايات والعكر
ونظيره سامر لجماعة السمار ، وحاج لجماعة الحجاج ، وجامل لجماعة الجمال ، وأراد ههنا معنى الوصف الذى يتضمنه هذا اللفظ ، ومأرب : اسم بلاد الأزدي التى أخرجهم منها سيل العرم ، وانتصابه على معنى « فى » والعرم - بفتح العين وكسر الراء أو فتحها جمع عرمة ، وهى سد يعترض به الوادى ، وقيل : العرم جمع لا واحد له ، وقال أبو حنيفة الدينورى : العرم هى الأحباس تبني فى أوساط الأودية . والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله « سبأ » حيث منعه من الصرف ، فجاء به مفتوحا من غير تنوين ، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد - وهو العلية - فإنه أراد به ههنا سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومن ينسب إليه بدليل أنه وصفه بعد ذلك بقوله « الحاضرين » وبهذا استدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يمنع الاسم للتصرف من الصرف ، والبصريون يتحلون فيدعون أنه منع « سبأ » من الصرف لانه أراد به مؤنثا وهو القبيلة ، ووصفه بالمذكر نظرا إلى المعنى لأن القبيلة رجال أو فيهم رجال . ونقول : إنه لما جرت عادة الشعراء بأن يصرفوا « سبأ » فيجروه بالكسرة مع التنوين نحو قول الشاعر :

أضحت ينفرها الولدان من سبأ كأنهم تحت دفيها دحارج
فإذا منعها شاعر من الصرف يكون قد جاء بها على خلاف المعبود من أمثاله ، وهذا هو المنع من الصرف مع عدم استكمال سبب المنع ، ثم إن الكوفيين لا يقولون : إنه يجوز منع المتصرف من الصرف فى سعة الكلام ، بل يقولون : استساغ الشعراء لأنفسهم حين الضرورة أن يمتنعوا المصروف من الصرف .

٣٢٢ — تَمَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَدَيْنِ وَأَشْمَلِ بِمُحُورٍ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتَبَعًا

وقال الآخر :

٣٢٣ — لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانِ عَادٍ لَا بَتْرَها مَبَارِكَ الْجِلَادِ

٣٢٢ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع و د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه (٢٧/٢) ونسبه إلى زهير ، وعاد : قبيلة ، وهم قوم هود عليه السلام ، قال اللث : « عاد الأولى هم عاد بن عاديا بن سام بن نوح الذين أهلكهم الله . وأما عاد الأخيرة فهم بنو تميم ، يزلون رمال عاجل ، عصوا الله فمسخوا » اهـ . وتبع — ضم التاء وتشديد الباء مفتوحة — واحد التبابعة وهم ملوك اليمن ، سموا بذلك لأن بعضهم كان يتبع بعضا ، كلا هلك واحد منهم قام مقامه آخر تابعا له على مثل سيرته . والاستشهاد بالبيت في قوله « عاد وتبعا » حيث منعهم من الصرف مع أنه لا يوجد فيها إلا علة واحدة وهي العلمية ، وقد وردت كلمة « عاد » في القرآن الكريم عدة مرار مصروفة على الأصل ، من ذلك قول الله تعالى (وإلى عاد أخاهم هودا) وقوله سبحانه (وأنه أهلك عادا الأولى) ووردت كلمة تبع في القرآن الكريم مصروفة أيضا ، وذلك في قوله سبحانه (أم خير أم قوم تبع) فمجيء هاتين الكلمتين في قول الشاعر « من عهد عاد وتبعا » غير منصرفتين : أي مجرورتين بالفتحة نيابة عن الكسرة يدل على أنه يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف ، وقد حكى ابن منظور (ع و د) أنه يقال « ما أدري أي عاد هو » غير مصروف ، ومعناه ما أدري أي خلق هو ، وهو غريب جدا ، فإن البصريين لم يقبلوا القول بجواز منع صرف المصروف في الضرورة ، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في ضرورة الشعر ، فكيف جاز في السعة ذلك ؟

٣٢٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه (٢٧/٢) ولم ينسبهما إلى قائل معين ، ولا نسبهما الأعلم في شرحه ، وشهد : هو هنا بفتح الشين وسكون الهاء ، وأصله بكسر الهاء على مثال علم ، فسكن الشاعر العين المكسورة للتخفيف ، وانظر الشواهد (٧٣ — ٧٧) السابقة ، وابتزها : سلبها ، ومبارك الجلال : وسط الحرب ومعظمها ، وأصل الكلام : لا بترها من مبارك الجلال ، لحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « عاد » الأولى فإنه روى بالفتح من غير تنوين ، وذلك يدل على أنه منعه من الصرف ، والقول فيه كالقول في البيت السابق ، وأما « عاد » التي وردت في البيت بعد ذلك فهي مجرورة بالكسرة الظاهرة بدليل الروى في البيت الثاني ، فلا دليل فيه ؛ لأنه جاء على الأصل

وقال الآخر :

٣٢٤ - عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارٍ

وقال الآخر :

٣٢٥ - وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُؤَدِّ ذَلِيلِهَا

٣٢٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (٢٧/٢) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم، ولكن الأعم قال « والممدوح محمد بن عطار ، أحدي بن عم وسيدهم للإسلام » اهـ ، ومع ذلك هو ابن عدنان جد العرب العدنانية . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه الشاعر من الصرف ، وهو إن كان المراد به الرجل الذي اسمه «معد» أو الحى لم يكن فيه لإسبب واحد من أسباب منع الصرف ، وإن كان المراد به القبيلة وهو الظاهر في هذا البيت لقوله قبل ذلك « علم القبائل » ثم قوله « وغيرها » ضمير المؤنث - كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لأنه حينئذ يكون مشتملا على العلمية والتأنيث ، قال الأعم : « الشاهد فيه ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة ، والأكثر في كلامهم صرفه ؛ لأن الغالب عليه أن يكون اسما للحى » اهـ . ومن منع صرف «معد» قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه أيضا :

وأنت امرؤ من خير قومك فهم وأنت سوام في معد مخير

٣٢٥ - أنشد ابن منظور هذا البيت (م ع د) من غير عزو ، وهو من شواهد سيبويه (٢٧/٢) ولم ينسبه ولا نسبه الأعم إلى قائل معين . ووقع في اللسان « مؤذ ذليلها » تحريف ما أثبتناه موافقا لما في أصول هذا الكتاب ولما جاء في كتاب سيبويه ، والحصى : يضرب مثلا في الكثرة ، وانظر إلى قول الأعشى ميمون :
ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاث

واللودى : الهالك ، تقول : أودى يودى فهو مود ، تريد هلك فهو هالك . يقول : إذا كثرت عدد من حصل من الأشراف وأهل المجد والعدد لم يكن عددنا قليلا فهلك ونذهب ونضيع مدى من القلة والذلة . والاستشهاد بالبيت في قوله « معد » حيث منعه من الصرف ، والكلام فيه كالشك في البيت السابق (رقم ٣٢٤) : إن كان المراد الحى أو الرجل الذى اسمه « معد » لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب منع الصرف فيكون منعه من الصرف للضرورة ، وإن كان المراد به القبيلة كان منعه من الصرف على القاعدة المطردة لاشتراكه على العلمية والتأنيث ، والوجه الثانى هو الظاهر في هذا البيت أيضا ؛ لأنه أعاد الضمير على « معد » مؤنثا في قوله « مؤذ ذليلها » فيكون هذا مما يرجح أنه أراد به القبيلة ، فأعرف ذلك .

وقال الآخر :

٣٢٦ — غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضَلَاتِ وَسَادَهَا
[٢٠٨] فلم يصرف « قُرَيْش » لأنه جعله أسما للقبيلة حملا على المعنى ، والمحلُّ
على المعنى كثيرٌ في كلامهم ، قال الشاعر :

٣٢٦ — هذا البيت لعدى بن الرقاع العاملي ، وقد أنشده ابن منظور (ق ر ش)
أول بيتين ونسبهما إليه ، وقال : إنه يمدح فيهما الوليد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت
الثاني هو قوله :

وإذا نشرت له الشاء وجدته ورث السكارم طرفها وتلادها

والبيت من شواهد سيويه (٣٦/١) والمساميح : جمع مسح على غير قياس ، وهو
الذي خلقه السباحة والجود ، والمعضلات : الشدائد ، واحداها معضلة ، وسادها : أى
صار سيدها ووالى أمورها . والاستنباه به في قوله « قريش » فقد منعه من الصرف ،
وأنت إن أردت به الحى أو الرجل كان منعه من الصرف ضرورة من الضرورات التى
أباحها الكوفيون للشاعر وحظرها البصريون على الشاعر وغيره ، وإن أردت به القبيلة
كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة للطردة لوجود سببين مانعين من الصرف حيث
وهما العلوية والتأنيث — قال الأعمى الشنتمرى « الشاهد فيه ترك صرف قريش حملا على
معنى القبيلة ، والصرف فيها أكثر وأعرف لأنهم قصدوا بها قصد الحى وغلب ذلك عليها »
اه كلامه ؛ أما أن المراد فى هذا البيت القبيلة فيرشحه قوله بعد ذلك فى البيت
« وسادها » فأعاد الضمير مؤنثا ؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة ، وقال ابن سيده :
وقول الشاعر :

وجاءت من أباطحها قريش كسيل أنى يشة حين سالا

قال : عندي أنه أراد قريش — غير مصروف — لأنه عنى القبيلة ، ألا تراه قال جاءت
فأنت ؟ قال : وقد يجوز أن يكون أراد : وجاءت من أباطحها جماعة قريش فأسند الفعل
إلى الجماعة ، فقريش على هذا مذكر ، اسم للحى « اه كلامه ، وقال سيويه : « وإن
شئت جعلت تميا وأسدا اسم قبيلة فلم تصرفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر :
نبا الحز عن روح ، وأنكر جلدہ وعجت عجيجا من جذام المطارف
وسمنا من العرب من يقول :

فإن تبخل سدوس بدرهمها فإن الربح طية قبول =

٣٢٧ — قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

== فإذا قالوا : ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ؛ صرفوه ، ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم يقولون : قيس بنت عيلان ، وسمعت صاحبة ذلك ، فإنما قال بنت حين جعله اسما للقبيلة ، ومن ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعله اسما للحي فجازله أن يقول : ابن « اه كلامه . وحاصله أنك حين تريد الجى أو القوم تذكر وتصرف ، وليس يعينك إن كان أصل الاسم المذكر أو مؤنث ، وحين تريد القبيلة تؤنث وتمنع الصرف ولا يعينك أن يكون أصل الاسم المذكر أو مؤنث .

٣٢٧ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ع م ر) من غير عزو ، والبيتان في الحديث عن امرأة قامت على قبر رجل تبكيه ، وقوله « تركتني في الدار ذا غربة » معناه أنها - وإن كانت في دارها وبين ذويها وأهلها - تشعر بالوحدة والغربة ؛ لأنها ما كانت تجد الأُنس في غير عامر الليكى ، ثم علل ذلك بقوله « قد ذل من ليس له ناصر » ومحل الاستشهاد قوله « ذا غربة » فإنه كان ينبغي - لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ - أن يقول « ذات غربة » لأن الحديث على لسان امرأة ؛ بدليل قوله « قامت تبكيه » لكنه - مع ذلك - أجرى الكلام على اللغى ؛ فإن المرأة يقال لها « إنسان » أو « شخص » والشخص مذكر ، فيجوز أن تجرى عليه صفات المذكرين تبعاً للفظه ، ويجوز أن تجرى عليه صفات المؤنثات تبعاً للمراد منه ، أما أن المرأة يطلق عليها لفظ « شخص » فدليلة قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان محنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فقد قال « ثلاث شخوص » بغير تاء في ثلاث ، وترك التاء في لفظ العدد يكون عندما يكون العدد مؤنثاً ، ويدل لهذا أيضاً أنه فسر ثلاث الشخوص بقوله « كاعبان ومعصر » والكاعب : المرأة التى كعب ثديها ونهد . وفي بيت الشاهد قال « ذا غربة » أى شخصاً ذا غربة ، وهذا ظاهر إن شاء الله

ومن الإجراء على اللغى ما أنشده ابن منظور (ب ك ي) قال : « وقول طرفة :

وما زال عني ما كنت يشوقني وما قلت حتى ارفضت العين باكيا

فإنه ذكر باكيا - وهى خير عن العين ، والعين أنثى - لأنه أراد حتى ارفضت العين ==

وكان الأصل أن يقول « ذَاتَ غُرْبَةٍ » فعمله على المعنى ، فكأنها قالت :
تركتني إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، وقال الأعشى :
٣٢٨ — لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا
وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكّر ، إلا أنه أنهه حملا
على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر في المعنى ، وقال الآخر :

= ذات بكاء ، وإن كان أكثر ذلك إنما هو فيما كان معنى فاعل لامعنى مفعول ، وقد
يجوز أن يذكر على إرادة العضو ، ومثل هذا يتسع فيه القول ، ومثله قول الأعشى :
أرى رجلا منهم أسيفا كأعما يضم إلى كشحه كما غضبا
أى ذات خضاب ، أو على إرادة العضو كما تقدم ، وقد يجوز أن يكون غضبا
حالا من الضمير الذى فى يضم » اه كلامه بحروفه .
٣٢٨ — هذا البيت هو الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن
قيس مطلعها :

أجسدك لم تغمض ليلة فترقدها مع رقادها
وقبل البيت المستشهد به قوله :

فبانت ركاب بأكوارها لدينا ، وخيل بألبادها

وانظر الديوان (ص ٥٠ - ٥٦) وقدوم المؤلف فزعم أن ضمير المؤنث فى
قوله « قبل إنفادها » يعود إلى الشراب لأنه الذى تقدم ذكره فى البيت ، وعنده أن
الشاعر أراد أن يقول « فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاده » غير أن التقافية
أجأته إلى أن يقول « قبل إنفادها » وأنه استساغ ذلك لأن الشراب ههنا هو الخمر ،
والخمر مؤنثة ، فلما لم يتيسر له أن يعيد إليه الضمير باعتبار لفظه المتقدم أعاده إليه
باعتبار معناه فأثته ، هكذا زعم المؤلف ، ولت شعري كيف يتفدون الشراب قبل
إنفاده ؟ ولكن العلماء الأثبات أعادوا الضمير المؤنث فى قوله « قبل إنفادها » إلى أحد
شيئين يصح مع كل واحد منها اللفظ والمعنى ؛ أما أحدهذين فقد ذكره أبو عبيدة ، قال :
فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل أن تنفذ عقولهم ، يعنى أنهم شربوا حتى أنفذوا ما عندهم
من الشراب ولم تعب عقولهم ، بل بقيت لهم يقظتهم وصحوهم وعلمهم بما يدور حولهم ،
وأما الثانى فقد ذكره غير أبى عبيدة ، قال : فكانوا هم المنفدين شرابهم قبل إنفاد دراهمهم ،
يريد أنهم مياسير وأن أموالهم زادت على ثمن ما شربوه ، وكلا هذين الوجهين صحيح
المعنى صحيح اللفظ ، ويكون مرجع الضمير ملحوظا من السياق ومدلولا عليه به ولا
يسكون فى البيت دليل على ما ساقه المؤلف للاستشهاد به عليه .

٣٢٩ - يَا بَيْتُ يَا بَيْتَ بَنِي عَدِيٍّ لَا تَزَحْنَ قَمَرَكِ بِالدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيَّ

وكان الأصل أن يقول « قَطَعِي الْوَلِيَّ » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملا على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودى قَلْبِيَا أَقْطَعَ الْوَلِيَّ ، والقلب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا في جمعه « أَقْلِيَّةٌ » وأفعلة بناء يختص به المذكر في القلة كاختصاص المؤنث بأفْعَلٍ في القلة ، وقوله « ذو الطول وذو العرض » يرجع إلى الحى ، فانتقل من معنى إلى معنى ، والتنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم كما قال الشاعر :

٣٢٩ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، والبئر : معروفة ، وهى مؤنثة بغير علامة تأنيث ؛ فيجر عنها بالمؤنث ، وتوصف بصفات المؤنث ، ويعود إليها الضمير مؤنثا ؛ وتقول : نزحت البئر أنزحها نزحا - من مثال فتح يفتح فتحا - إذا استقيت ماءها حتى ينفد أو يقل ، وقالوا « هذا ماء لا ينزح » بكسر الزاى وبفتحها - يريدون أنه كثير لا ينفد ، وقمر البئر - بفتح القاف وسكون العين - أقصاه وعمقه ونهاية أسفله والدلى : جمع دلو ، وأصلها دلوو - على مثال فأس وفؤوس وقبر وقبور ، ثم قلبت الواو المتطرفة ياء فصار « دلولى » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، ثم قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء المشددة ، وهذه الأعمال إلى هنا واجبة كلها ، ثم لك بعد ذلك أن تقلب ضمة الدال كسرة لمناسبة ما بعدها ولأن الانتقال من ضمة إلى كسرة بعدها ياء مشددة ثقيل ، ولك أن تبقيا على حالهما ، وتقول : قطع ماء الركية قطوعا وقطاعا ، تريد أنه انقطع أو قل ، والولى - من مثال غنى - أصله المطر ينزل بعد المطر ، والمطر الأول يسمى الوسمى ، وأراد الماء ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله « حتى تعودى أقطع الولي » فإن قوله « أقطع الولي » من صفات البئر ، وقد علمت أن البئر مؤنثة ، فمن حق ما توصف به أن يؤنث به على غرار صفات المؤنث ، فكان من حق العرية عليه أن يقول « حتى تعودى قطعى الولي » إلا أنه لما كان من أسماء البئر القلب ، وكان الأغلب على القلب التذكير ، وصف البئر التى ذكرها فى كلامه بالمذكر باعتبار أنها قلب ، فحمل صفتها على المعنى ، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٣٠ — إِنَّ تَمِيًّا خُلِقَتْ مَلُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيًّا

فقال « خُلِقَتْ » أراد به القبيلة ، ثم قال « ملومًا » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال « قوما ترى واحدهم صهيميا » والصهيم : هو الذى لا يَنْثَقى عن مراده ، لأننا نقول ^(١) : نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم ، ولا التنقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ماصرنا إليه ؛ لأن الحمل

٣٣٠ — هذان بيتان من الرجز المشطور أنشدهما مع بيتين آخرين ابن منظور (ص ٥٥ م) قال : « والصهيم : السيد الشريف من الناس ، ومن الإبل الكريم ، والصهيم : الخالص فى الخير والشر ، مثل الصميم ، قال الجوهري : والهاء عندى زائدة وأنشد أبو عبيد للمخيس :

إِن تَمِيًّا خُلِقْتَ مَلُومًا مثل الصفا لا تشكى الكلوما

قوما ترى واحدهم صهيميا لا اراحم الناس ولا مرحوما

قال ابن برى : صوابه أن يقول : وأنشد أبو عبيدة للمخيس الأعرجى ، قال : كذا قال أبو عبيدة فى كتاب المجاز فى سورة الفرقان عند قوله عز وجل (وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا) فالسعر مذكر ، ثم أنه فقال (إذا رأهم من مكان بعيد سمعوا لها) وكذلك قوله « إن تميّا خلقت ملوما » فجمع وهو يريد أبا الحى ، ثم قال « لا اراحم الناس ولا مرحوما » قال : هذا الرجز يروى فى رجز رؤبة أيضا ، وقال ابن برى : وهو المشهور ١٥٠ فالأبيات تنسب إلى المخيس الأعرجى وإلى رؤبة بن العجاج ، والأشهر الأعراف أنها لرؤبة بن العجاج ، والمعلوم : اسم المفعول من ألم وهو الجمع الكثير الشديد ، وهو أيضا مصدر قولهم « لم الشيء يلمه لما » إذا جمعه وأصلحه . والصفا : جمع صفة وهى الصخرة للمساء ، والكلوم : جمع كلم وهو الجرح وزنا ومعنى . وعمل الاستشهاد قولهم « خلقت ملوما » فإنه قد جاء به كما يجمى بأوصاف المؤنث ، فدل بهذا على أنه يريد بتميم القبيلة ، وكذلك فى قوله « لا تشكى الكلوما » ثم بعد ذلك قال « قوما ترى واحدهم صهيميا » فأجرى الكلام على أنه يريد الحى ، وقد سمعت فى كلام أبى عبيدة ما يؤيده .

(١) هذا متعلق بقوله السابق « قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة - إلخ » .

على اللفظ والمعنى^(١) أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجَرَى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى، فلما كان ماصِرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ماصِرنا إليه أولى، وقال أبو دَهَبِلٍ الجمحي :

٣٣١ - [٢٠٩] أَنَا أَبُو دَهَبِلَ وَهَبٌ لَوْهَبٌ

مِنْ جُمَحٍ ، وَالْعُرُ فِيهِمْ وَالْحَسْبُ

يفترك صرف « دهبِل » وهو منصرف، وقال الآخر:

(١) في ر. « لأن الحمل على اللفظ لمعنى » ولا يتسق مع ما بعده .
٣٣١ - أبو دهبِل - بفتح الدال والباء بينهما هاء ساكنة ، ويضبط بكسر الدال والباء وهو خطأ - اسمه وهب بن زمة - بسكون الميم قبلها زاي مفتوحة - أحد بني جمع وكان رجلا جميلا شاعرا عفيفا ، وقد قال الشعر في آخر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأكثَر مدائمه في عبد الرحمن بن الوليد بن عبد شمس بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم ، وفي هذا البيت الذي أنشده المؤلف شاهدان : الأول في قوله « أبودهبِل » حيث منعه من الصرف مع أنه علم على وزن جعفر ، وليس فيه إلا العلية ، وقياس أمثاله أن ينون ويجر بالكسرة ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن منعه من التوين وجره بالفتحة ، هذا بيان كلام المؤلف ، لكن يقال على هذا : إن كلمة « دهبِل » في الأصل فعل ماض قال في اللسان « التهذيب : ابن الأعرابي : دهبِل ؛ إذا كبر اللقم ليسابق في الأكل » اه وقل ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٢٩) « دهبِل دهبلة ؛ إذا مشى مشيا ثقيلا » فإذا كان « دهبِل » في الأصل فعلا ماضيا فيجوز أن يكون الشاعر رجع به إلى أصله فحكاه كما تحكى الجمل التي يسمى بها نحو يزيد ويشكر ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد لما ذكره المؤلف ، والشاهد اثنائي في قوله « من جمع » فإن هذا الاسم أحد الأعلام المدولة عن فاعل ، ففيه العلية والعدل ، فكان يجب عليه أن يمنعه من الصرف ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه ، ولا يخالف النحاة في أنه يجوز للشاعر عند الضرورة أن يصرف الاسم الذي لا ينصرف .

٣٣٢ — أَخَشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ الثَّرَى أَبَى قَضَاهُ اللَّهُ إِلَّا مَا تَرَى
فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإذا صحت هذه الأبيات بأمرها دل على صحة ما ذهبنا إليه .
وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من
نحو قوله

٣٣٣ — فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

٣٣٢ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشد ابن منظور (د س م) هذين
البيتين عن ابن دريد ، من غير عزو ، إلا أن عنده « من برد الثرى » والديسم في
الأصل : ولد الدب ، ويقال : إنه ولد الذئب من الكلبة ، والديسم أيضا : الظلمة ، وسئل
أبو الفتح صاحب قطرب — وكان اسم أبي الفتح هذا « ديسم » — فقال : الديسم :
الذرة ، وقد سمي به ، وعمل الاستشهاد قوله « ديسم » فقد منعه من الصرف فترك
توينه وجره بالفتحة مع أنه ليس فيه غير العلية . قال ابن منظور : « ترك صرفه
للضرورة » اهـ

٣٣٣ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية ،
وقد شرحه البغدادي في الحزاة (٣٩٦/٢) وشواهد ابن يعيش في شرح المفصل
(٨٢ و ٤١٦) وابن جني في الخصائص (٦٩/١) وكل هؤلاء الأعلام رووه على
ما رواه المؤلف ، وفي كلام البغدادي ما يفيد أن البيت من شواهد سيويه في باب ما يحتمل
الشعر ، وقد راجعت كتاب سيويه فلم أجده ، والبيت من كلام العجير السلولي ، إلا
أن الذى في شعر العجير روي له لام على هذا الوجه :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ ذُلُولٌ ؟

والبيت في وصف رجل أضل بعيره ويش من عوده فأراد أن يبيع رحله فيناه هو
يبيع رحله إذ سمع من يعرف البعير ليطلبه صاحبه ، شبه حاله مع من يحب بحال صاحب
هذا البعير ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فبيناه » فإن أصل هذه الكلمة « فبيناهو »
بضم الهاء وفتح الواو ، والعلماء يختلفون في حذفها : هل حذفته وهي متحركة مفتوحة
أو سكنت أولاً ثم حذفته وهي ساكنة ؟ أما أعلم فزعم أن الشاعر سكن الواو ،
ضرورة ، ثم حذف هذه الواو الساكنة ضرورة أخرى ، فأدخل ضرورة على ضرورة =

فَلَّانَ يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من «هُوَ» متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذي هو الواو للضرورة فَلَّانَ يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين - وكان من هذا الشأن بمكان - يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

* فَبَيْنَاهُ بِشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * [٣٣٣]

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي على الفارسي وأبي القاسم ابن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين .

= وأما ابن يعيش والمؤلف فذكر أن الشاعر حذفها وهي مفتوحة، ومن أمثال هذا البيت قول الشاعر وهو من شواهد سيبويه (١٢/١) :

بِئَاءَ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يَمْلَأُنَا وَمَا نَمْلَهُ

قال الأعم : « أراد بيئنا هو ، فسكن ضرورة ، ثم حذف ، فأدخل ضرورة على ضرورة » اهـ . ونظيره قول الرازي ، وأنشد سيبويه أيضا :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ ؟ دَارَ لَسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ

قال الأعم : « أراد إذ هي فسكن الباء أولا ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبها لها بعد سكونها بالباء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله والياء والواو اللاحقة له في هذا الحال ، نحو عليه ولديه ومنه وعنه » اهـ . وقال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت المستشهد به هنا : « إنما هو بيننا هو ، حذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى » اهـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو » في نحو قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * [٣٣٣]

[٢١٠] فإنه لا يؤدي إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ، فبان الفرق بينهما . والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنما لم يجر ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غير أصل » قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من « هو » في قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * [٣٣٣]

خصوصاً على أصلكم ، أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم زائدة .

قولهم « إنما جاز ^(١) لأنه لا يؤدي إلى الالتباس ؛ بخلاف ما هنا » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أننا لا نسلم أنه لا يؤدي ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول « غَرَا هُوَ » فيكون تأكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذف الواو منه التبتست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو « غَرَاهُ » فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

(١) يريد « إنما جاز للضرورة نحو فبيناه يشري »

٣٣٤ - تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنَّهُ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَقَرُّ

٣٣٤ - أنشد هذا البيت ابن منظور (ج د ع) ولم يعزه ، وأنشده الجاحظ في الحيوان (٤٠/٦) ونسبه إلى خالد بن الطيفان ، وأنشده ابن جني في الخصائص (٤٣١/٢) والشريف المرتضى في أماليه (٢٥٩/٢ و ٣٧٥) والبيت من شواهد ابن الناطم في شرح الألفية في باب عطف النسق ، وقد شرحه العيني (١٧١/٤) بهامش الحزاة ، وقال « قائله هو الزبرقان بن بدر ، قاله كراع ، ونسبه الجاحظ لخالد بن الصليخان (هكذا) وقبله :

ومولى كمولى الزبرقان دملته كما دملت ساق يهاض بها كسر
إذا ما أحالت والجبار فوقها مضى الحول ، لا برءمين ، ولا جبر
ومولى الزبرقان الذى يشير إليه صاحب البيت المستشهد به هو - كما فى الحيوان
٣٨/٦ - علقمة بن هوذة ، وفيه يقول الزبرقان :

لى ابن عم لا يزال يعينى ويعين عائب
والنحاة يستشهدون بهذا البيت فى قوله « وعينيه » . فإن هذه الكلمة لا يصح أن تكون معطوفة على قوله « أنه » لأنها لو كانت معطوفة على أنه لكانت معمولة لقوله يجعد ضرورة أن العطوف يشارك العطوف عليه فى تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ؛ لأن الجعد فى لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فلا يجوز أن تقول : جدعت عينيه ، ولا جدعت يديه ، ولا جدعت أذنيه ، وما أشبه ذلك ، ولهذا كان قوله « وعينيه » عندهم مفعولا به لفعل محذوف تقديره « ويفقأ عينيه » وتكون جملة هذا الفعل معطوفة بالواو على جملة الفعل السابق ، قال السيد المرتضى « أراد ويفقأ عينيه ؛ لأن الجلع لا يكون بالعين ، واكتفى بجعد من يفقأ » اهـ . والمؤلف قد أنشد هذا البيت ليستشهد به على أن الشاعر قد يمتل حركة ضمير الغائب المتصل - أى بعدها - فينشأ عنها حرف مد يمانس حركتها - وقد لا يمتلها ، ويبان ذلك أنك تقول « أعطيته ماله عندي » فتمتل الهاء فى « أعطيته » وفى « له » والأولى فى محل نصب والثانية فى محل جرحه ينشأ عن ضمة كل منهما واو ، ويجوز أن تكتفى بالضمة فى كل كلمة منهما ، وأن يمتل واحدة وتدع أخرى بلا ممل ، كل ذلك جائز ، وليس واحد من الوجهين بأولى من الآخر ، وقد جمع الشاعر صاحب هذا الشاهد بين الوجهين فى هذا البيت ؛ فقد ممل الهاء فى « أنه » واكتفى بالحركة من غير ممل فى « وعينيه »

وكذلك الماء أيضا في سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تُمَطَّلَ حركتها في الشعر كضمير المجرور ؛ فإنهم يُسَوِّونَ بينهما في ذلك ، قال الشاعر :

٣٣٥ — لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر :

٣٣٦ — أَوْ مُعْبِرُ الظَّهِرِ يَنَائِي عَنْ وَلِيَّتِهِ

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ

وقال الآخر :

٣٣٧ — فَمَالَهُ مِنْ تَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

٣٣٥ — هذا البيت من كلام الشماخ بن ضرار الغطفاني يصف حمار وحش ، وهو من شواهد سيويه (١١/١) وابن جني في الخصائص (١٢٧/١) والزجل - بالتحريك - صوت فيحسين وترنم ، والحادي : الذي يتغنى أمام الإبل ويظهر بها لكي يعينها على السير وألا تمل ، والزميز : صوت المزمار ، والوسيقة : أراد بها أنثى حمار الوحش . يقول : إذا طلب أثناء صوتها وكان صوته لما فيه من الحنين ، ومن حسن الترجيع والتطريب - صوت حاد يتغنى بإبل أو صوت مزمار . والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله « كأنه صوت حاد » فإن الشاعر لم يعطل الضمة التي على ضمير الغائب في كأنه حتى تنشأ عنها واو ، بل اختلس الضمة اختلاسا ، وهذا بين بعد ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

٣٣٦ — وهذا البيت أيضا من شواهد سيويه (١٢/١) ونسبه لرجل من باهلة ، ولم يزد الأعلام في نسبته على ذلك ، والشاعر يصف بعيرا لم يستعمله صاحبه في سفر الحج أو عمرة ، ومعبر الظهر : ممتلئه باللحم مع كثرة وبره ، والولية : البرذعة ، وأراد بقوله « ينأى عن وليته » أنه يعسر وضعها عليه لكونه قد اشتد سمه وكثر وبره ، وكان ينبغي أن يقول « تنأى عنه وليته » لكنه قلب ، ووجهه أنه إذا نأى عنها فإنه يجعلها تنأى عنه ، وربه : أي صاحبه . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « ربه » فإنه اختلس الضمة التي على ضمير الغائب المجرور اختلاسا ، ولم يشبع هذه الضمة حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما قررناه في شرح الشاهد رقم ٣٣٤ .

٣٣٧ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس (د ٩٠) وهو من شواهد سيويه =

وقال الآخر :

٣٣٨ - فَإِنْ يَكْ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْدَمًا

وقال الآخر :

٣٣٩ - وَأَيُّقِنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَمِسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيَرُ

= (١٢/١) ونسبه للأعشى ، وتبعه الأعم ، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مطلقها :

كفى بالذي تولينه لو تحببا شفاء لسقم بعد ما كان أشيا
والأعشى يهجو في البيت رجلا بأنه لثيم الأصل لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ،
فضرب له المثل بنفى حظه من الرعيين الجنوب والصبا لأن الجنوب والصبا أكثر الرياح
عندهم خيرا ، والجنوب تلقح السحاب ، والصبا تلقح الأشجار ، وقد يتأول على أنه
لا خير عنده ولا شر ، كما يقال : فلان لا ينفع ولا يضر ، أى أنه ليس بشيء يعاب به .
ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « وماله من مجد » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم
يشعها حتى تنشأ عنها واو ، ولكن رواية المؤلف ورواية سيويه من قبله تخالف رواية
الديوان ، فقد ورد البيت في الديوان هكذا :

وما عنده مجد تلبد ، وماله من الريح فضل ، لا الجنوب ولا الصبا
والهاء في « عنده » على هذه الرواية مشبعة غير مختلصة ، وسيويه غير متهم فيما
يروه عن العرب .

٣٣٨ - هذا البيت من كلام مالك بن خريم - بالحاء المعجمة ، بوزن المصغر -
وهو من شواهد سيويه (١٠/١) وقد نسب إليه ، وأقر الأعم هذه النسبة . يصف
الشاعر ضيفا نزل به ، وأنه سيقدم إليه ماعنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل
ما تقع عليه عيناه . فيقع بذلك . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « لنفسه » فإن الشاعر
قد اختلس كسرة الهاء اختلاسا ، ولم يعطها حتى تنشأ عنها ياء ، وذلك مما يقع في الشعر ،
وهو مثل ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٣٩ - وهذا البيت أيضا من شواهد سيويه (١١/١) ونسبه إلى حنظلة بن
فاتك ، وأقر الأعم هذه النسبة ، قال الأعم « والبيت يتأول على معنيين ، أحدهما -
وهو الأصح - أن يكون وصف جباناً ، فيقول : أيقن هذا الرجل أنه إن التبتت به
الخيال قتل فصار ماله إلى غيره ، فكعم وانهمز . والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعاً =

[٢١١] وقال الآخر .

٣٤٠ - أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَأَبْنُ أَوْسٍ ؛ فَمَنْ يَكُنْ

قِنَاعُهُ مَغْطِيًا فَإِنِّي مُجْتَلِي

وقال الآخر :

٣٤١ - لَا غِلْطَنَهُ وَنَمَّا لَا يَفْكَرُهُ كَمَا يُحْزِئُ جُمَى الْمَيْسَمِ الْبَحْرِ

== فيقول : قد علم إنه إن ثبت وقتل من تغير الدنيا بعده وبقي من أهله من يخلقه في حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت « ا هـ . والخيال : أراد بها خيل الفرسان في الحرب ، وفصيل النخل - بفتح الفاء - صفاره ، والآبر : الذى يصلح النخل ، وعمله الإبر ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « بعده » حيث اختلس ضمة الهاء اختلاسا ولم يمتطها حتى تنشأ عنها واو ، على نحو ما ذكرناه في الشواهد السابقة .

٣٤٠ - أنشد ابن منظور هذا البيت (غ ط ي) من غير عزو . وتقول : غطى الشيء يغطيه غطيا - من مثال رماه يرميه رميا - إذا ستره ، وتقول « فلان غطى » تريد أنه خامل الذكر لا نباهة له ، وقال حسان بن ثابت :

رب حلم أضاعه عدم المسا ل وجهل غطى عليه النعيم

وقول صاحب الشاهد « فإني مجتلى » حكى ابن منظور أنه يروى « فإني لمجتلئ » والمراد فإني نابه الذكور محمود الأثر ، وهو في هذا الموضع قريب من قولهم « هو ابن جلا » . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « قناعه » حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسا ، ولم يمتطها حتى تنشأ عنها واو ، والكلام فيه كاللحام في الشواهد السابقة .

٣٤١ - أنشد ابن منظور هذا البيت (ب ح ر) من غير عزو ، وأعلطنه : أصل هذه المادة العلاط - بوزن الكتاب - وهو صفحة العنق من كل شيء ، والعلاطان : صفحتا العنق من الجانبين ، ثم سموا السمة في عرض عنق البعير أو الناقة علاطا ، فإن كانت السمة بالطول سموها سطاعا ، وقالوا : علط البعير والناقة يعلطها - من بابي ضرب ونصر - إذا وسمها ، وقالوا أيضا « علطه » بالتشديد للكثرة ، وقالوا : علطه بالقول - أو بالشر - إذا رماه بعلامة يعرف بها ، والعلاط - بالكسر - الذكر بالسوء . والوسم : العلامة ، والميسم - بكسر الميم الأولى - اسم الآلة من الوسم ، والبحر - بفتح الباء وكسر الحاء - الوصف من البحر - بالتحريك - وهو أن يلقي البعير بالماء فيكثر

وقال الآخر :

٣٤٢ — لِي وَالِدُ شَيْخٍ تَهَضُّ غَيْبَتِي وَأُظُنَّ أَنْ نَقَادَ عُمَرُ عَاجِلُ
والوجه الثاني : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف ، فإنه يقع لبساً بين ما ينصرف
وما لا ينصرف في نحو قوله :

٣٤٣ — * قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَيِّ *

= منه حتى يصيبه منه داء ، يقال : بحر يبحر بحرا — من مثال فرح يفرح فرحا — فإذا
أصابه هذا الداء كوى في موضع فيراً ، قاله الفراء ، وقال الأزهري : الداء الذي
يصيب البعير فلا يروى بالماء هو النجر أو البجر — بالنون والجيم أو بالباء والجيم — وأما البحر فهو
داء يورث السل ، وأبحر الرجل ؛ إذا أخذه السل ، ورجل يبحر وبحر : مسلول ذاهب
اللحم ، عن ابن الأعرابي ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لأعلطنه » حيث
اختلس صمة الماء اختلاسا ، ولم يمثله حتى تنشأ عنها واو ، على مثال ما ذكرناه في
شرح الشواهد السابقة .

٣٤٢ — الشيخ : من استبان في السن ، وقيل : الرجل شيخ متى بلغ خمسين
سنة إلى آخر عمره ، وقيل : إلى الثمانين ، وتهضه : مضارع « هاض العظم يهضه هضاضا »
مثل باعه يبيعه بيعا — إذا كسره بعد ما كاد ينحبر ، وكل وجع على وجع فهو هيف ،
وتقول « هاضني هذا الأمر » إذا ردك في مرضك ، وقد عامل قوله « تهضه » معاملة
المجزوم وإن لم يسبقه جازم ، وقد كان من حق العربية عليه أن يقول « تهضه غيبي »
إلا أنه حذف الياء كما يحذفها لو أن الفعل كان مجزوما ، وتقاد عمره : ذهابه وزواله ،
ومحل الاستشهاد في البيت قوله « عمره » فقد اختلس كسرة الماء — وهي ضمير الغائب
العائد إلى والد — اختلاسا ، ولم يشبعها حتى تولد عنها ياء ، وهو نظير ما تقدم في شرح
الشواهد السابقة

٣٤٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه (٨/١) ونسبه
إلى العجاج ، وقد أنشد ابن منظور (ح ٢٢) ثالث ثلاثة آيات ، ونسبها إلى العجاج
وهي في روايته هكذا :

ورب هذا البلد المحرم واقاطنات البيت غير الحرم

* قواطنا مكة من ورق الحى *

وهو من شواهد ابن غنيل (رقم ٢٦٧) وشرحه العيني (٥٥٤/٣) في هامش الحزانة =

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ،
فكذلك ها هنا .

فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر^(١) ، وصرف ما لا ينصرف لا يوقع
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام .
قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي
يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب
لبساً بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في
اختيار الكلام ، والله أعلم .

٧١ — مسألة

[القول في علة بناء « الآن » ؟]^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل
ماض من قولهم « آن يَئِثْنُ » أي حَانَ ، وبقي الفعل على فتحته .

== والقاطنات : جميع قاطنة ، وهي اسم الفاعل المؤنث من « قطن المكان يقطنه » إذا أقام
فيه ، والريم : جمع رائمة ، وهي اسم الفاعل المؤنث من « رام الموضع يريمه » إذا
فارقه وتركه ، ويروى « أوالفا » وهو جمع آلفة ، ومنها يكن من شيء فإن في قوله
« أوالفا » أو « قواطنا » صرف الاسم الذي لا ينصرف ؛ فإنه على صيغة منتهى الجموع ،
وكان عليه أن ينصب بالفتحة من غير تنوين ، إلا أنه لما اضطر إلى إقامة الوزن نونه .

(١) يريد المؤلف بهذه العبارة أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام
وهو النثر - وذلك بسبب أن الشعر لضيق العبارة فيه بسبب الوزن والروى والفاقية
تعرض للشاعر فيه عوارض تدفعه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه لو أنه كان في فسحة
من أن يقول ما شاء .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/ ١٧٥ و ١٧٦ بولاق)
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/ ١٨٠ و ١٨١) وشرح ابن يعيش على الفصل
(ص ٥٥٤) وشرح الرضى على كافية ابن الحاجب (٢/ ١١٨)

وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه أسم الإشارة ، ولهم فيه أيضاً أقوال أخرى نذكرها في دليلهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا » كان المعنى : الوقت [٢١٢] الذي آن كان كذا ، وقد تُقَامُ الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ، قال الفرزدق :

٣٤٤ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ
وَلَا الْبَلِيغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
أراد « الَّذِي تُرَضَى » وقال الآخر :

٣٤٥ — بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قَصَى

٣٤٤ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب يهجو فيه رجلاً من بني عذرة ، وهو من شواهد الأثمنوني (رقم ٩٧) وأوضح المسالك (رقم ٣٠) وشذور الذهب (رقم ٢) وقد شرحه العيني (١ / ١١١ بها مش الحزانة) والحكم — بالتحريك الذي يحكمه الحصان ليفصل بينهما ، والبليغ : اللسان الفصيح ، ويرى في مكان هذه الكلمة « ولا الأصيل » والأصيل : الحسيب ، والجدل — بالتحريك — شدة الخصومة . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « الترضى » حيث دخلت الـ الموصولة على الفعل المضارع ، وهذا يدل على أن الموصولة لا تدل على أن مادخلت عليه اسم ، لأنها تدخل على الاسم نحو القائم والمضروب ، وعلى الفعل وغيره كما في بيت الشاهد وما يليه من الشواهد .

٣٤٥ — وقع في كتب النحاة بيت يشبه أن يكون هو هذا البيت لولا اختلاف يسير ، والبيت المشار إليه هو

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد
وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٦٧) وابن عقيل (رقم ٣١) والأثمنوني (رقم ١٠٨) ودانت : خضعت وانقادت وذلت ، ومعد : هو ابن عدنان = (٧ — الإنصاف ٢)

وقال الآخر :

يَقُولُ ائْتِنَا وَأَبْغِضُ الْعُجْمَ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ [٩١]
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُجْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ

أراد « الذي يُجْدَعُ » ، والذي يَتَقَصَّعُ « فكذلك ها هنا في الآن ، وبقي الفعل على فتحته ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ » وما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاها على فتحهما ، وكذلك قولهم « من شَبَّ إِلَى دَبٍّ » بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيراً إلى أن دبَّ كبيراً ، فَبَقُوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يَدْخُلَا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى : (إن الإنسان لفي خُسْرٍ) وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم « أهلك الناسَ الدَّيْنَارُ والدرهمُ » أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) أو يدخل على شيء قد غَلَبَ عليه نعتُه فُعْرِفَ به ، كقولك : الحارث ، والعباس ، والسَّمَاكُ ، والدَّبْرَانُ ؛ فلما دخلا ها هنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك « الآن » كقولك : هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني ؛ فكذلك ما أشبهه ، وكان الأصلُ فيه أن يبنى على السكون إلا أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الفتحة أولى لوجهين ؛

== أبو العرب المجازية كلهم ، وبنوقصي : هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه وسلم منهم . ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « الرسول الله منهم » فإن ال في أول هذه العبارة موصولة ، والأصل في صلة ال الموصولة أن تكون صفة صريحة كاسم الفاعل واسم المفعول ، ولكن الشاعر قد جاء في هذا الكلام بصلة ال الموصولة جملة اسمية من مبتدأ وخبر كما تكون صلة الذي وفروعه ، وكأنه قال : من القوم الذين رسول الله منهم .

أحدهما : أنها أَخَفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في « مُنْذُ » ضمة الميم ، وإن كان حقُّ الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين .

والوجه الثاني : أن [٢١٣] نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أو آخرها على حركة كائِنْ وإيَّانَ بنيت على الفتح ؛ فكذلك « الآن » لمشاركتهما في الظرفية .

ومنهم من قال ، وهو أبو العباس اللبرد : إنما بنى « الآن » لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يعرف بهما ، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابهِ بُنِيَ .
ومنهم من قال ، وهو أبو سعيد السيرافي : إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها ، والحروف مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها .

ومنهم من قال ، وهو أبو علي الفارسي : إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناها ، وزيدت فيه ألف ولام آخرَيان .

وبنى على الفتح في جميع الوجوه ؛ لما ذكرناه في الوجه الأول ، وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه بمعنى الذي » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا في اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قِيلَ وَقَالَ فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتُحْكَى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام . ألا ترى أنك تقول : « ذهب تَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ، رأيت تَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، ومررت بتَأَبَّطُ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ولا تقول : هذا التَأَبَّطُ شَرًّا ، ولا الذَّرَّى حَبًّا ، ولا البَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه

ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسمَ كانَ بَكَانَ ، ونصبنا اسمَ إنَّ بِانَّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإنَّ ، فبان الفرقُ بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم « مِنْ شَبَّ إِلَى دَبَّ » على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقليل « عن قليلٍ وقال » ، « ومن شَبَّ إِلَى دَبَّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شَبَّ إِلَى دَبَّ - بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم ، والله أعلم .

٢١٤] ٧٢ — مسألة

[فعل الأمر معرب أو مبني ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمُؤَاجِهِ الْمُعَرَّي عن حرف المضارعة - نحو أَفْعَلْ - معربٌ مجزومٌ .

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُؤَاجِهِ في نحو « أَفْعَلْ » لَتَفْعَلْ ، كقولهم في الأمر للغائب « لَيَفْعَلْ » وعلى ذلك قوله تعالى : (فَبَذَلْنَا لَهُمُ الْكُتُبَ وَجَعَلْنَاهُمْ أَفْعَالًا) (فَبَذَلْنَا لَهُمُ الْكُتُبَ وَجَعَلْنَاهُمْ أَفْعَالًا) ، وذُكِرَتِ القراءةُ أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ بالتاء من أئمة القراء ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك من طريق أبي بن كعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٦٤/١ بولاق)

وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٩٦٥) وشرح الرضى على الكافية (٢٤٩/٢) وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٥) .

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وأبي رجاء الططاردى وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء . وقد جاء في الحديث « وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » أى زُرَّهُ ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مَنَازِيهِ « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » أى خُذُوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى « لَتَتَقَوُّمُوا إِلَى مَصَافِكُمْ » أى قوموا ، وقال الشاعر :

٣٤٦ — لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

٣٤٦ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٣٧٩) وأنشده مرتين (في ص ٢٢٧ و ٥٥٢) ولم يتحدث عنه السيوطي في شرح شواهد ، ويروى « كى لتقضى حوائج المسلمين » ويروى « فلتقضى حوائج المسلمين » . وتقول قضي فلان الشيء ؛ تريد عمله ، وقال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي :

وعليها مسرودتان قضاها داود أو صنع السوابع تبع
مسرودتان : أراد درعين ، والسوابع : جمع سابعة ، وهى الدرع أيضا ، وفى القرآن الكريم (أن اعمل سابقات) أى دروعا سابغات . والحوائج : جمع حاجة ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجة ، وكان الأصمى ينكر هذا الحرف ويدعى أنه مولد ، قال ابن برى « إنما أنكره الأصمى لخروجه عن قياس جمع حاجة ، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به وهو حائجة ، وذكر بعضهم أنه سمع حائجة لغة فى الحاجة ، وأما قول الأصمى إنه مولد فإنه خطأ منه ؛ لأنه قد جاء ذلك فى حديث سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى أشعار العرب الفصحاء ، فمما جاء فى الحديث ماروى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس ، يفرغ الناس إليهم فى حوائجهم ، أولئك الآمنون يوم القيامة » ومما جاء فى أشعار العرب الفصحاء قول أبى سلمة المحاربى :

نممت حوائجى ، ووذأت بشرا فبئس معرس الركب السقاب

نممت — بالناء الثلاثة — : أصلحت . وقال الشاعر :

تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعقسن مع الجرى . =

== وقال الأعشى :

الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل
وقال الفرزدق :

ولى ببلاد السند عند أميرها حوائج حجات وعندى ثوابها
وقال هميان بن قحافة :

حتى إذا ما قضت الحوائجا وملأت حللها الحلائجا اه
وقول الشاعر فى البيت المستشهد به « فقضى » هو بتشديد الضاد فى هذه الرواية
نظير ما أنشده ابن خالويه :

خلى إن قام الهوى فاقعدها لعنا تقضى من حوائجنا رما

وفى الرواية الأخرى « كى لتقضى » هو بالتخفيف من مثال رى ىرى . ثم إن قرأت هذا الفعل بالبناء للمعلوم فى أى الروايتين كنت قد عاملت الفعل المعلن بالياء فى حال الضب كما تعامله فى حال الرفع فقدرت الفتحة على الياء ومن حقها أن تظهر ، وإن قرأته بالبناء للمجهول كانت الفتحة مقدرة على الألف ، وكان قوله « حوائج المسلمين » مرفوعا على أنه نائب الفاعل ، ونرى لك أن تقرأ هذه القراءة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لتقم » حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المتروك بلام الأمر ، وهو الأصل . وقد رجح ابن هشام فى معنى اللبى رأى الكوفيين فى هذه المسألة ، قال « وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو التهى ولم يدل على التهى إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله « لتقم أنت . . . البيت » وكقراءة جماعة (فذلك فلتقرحوا) وفى الحديث « لتأخذوا مصافكم » ولأنك تقول : اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وقد أجابوا عن كونها - مع ذلك - أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعلية . فإذا ادعى أن أصله « لتقم » كان الدال على الإنشاء اللام ، لا الفعل « وهو كلام دقيق ، وفيه كل ما ذكره المؤلف عنهم وزيادة ، فأحرص عليه .

وقال الآخر :

٣٤٧ — فَلَتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصَّلَاحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُوقُ

وقال الآخر :

٣٤٨ — لَتَبْعُدَ إِذْ نَأَى جَدُّوْكَ عَنِّي فَلَا أَشُقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي

٣٤٧ النجم : أراد به ههنا الثريا ، والعوق - بفتح العين وتشديد الياء مضمومة - قال الجوهري : « نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن ؛ يتلو الثريا ، ولا يتقدم ، وأصله فيقول ، فلما التقى الياء والواو والاولى ساكنة صارتا ياء مشددة » اه . وفي قوله « من النجم » إشكال ، فإن « من » التي تدخل على المفضول إنما تلحق بأفعل التفضيل إذا كان نكرة ، تقول : زيد أشرف منك نسا ، وأضوأ منك وجها ، فإذا ألحقت ال بأفعل التفضيل أو أضفته لم تأت بمن مع المفضول ، تقول : زيد الأشرف نسا ، والأضوأ وجها ، وزيد أشرف الناس نسا ، وأضوأ الناس وجها ، ولا تأتى بمن ، فلا تقول : زيد الأشرف منك نسا والأضوأ منك وجها ، وزيد أشرف الناس منك وجها ، وزيد أضوأ الناس منك وجها ، ولهذا كان قوله « من النجم » محل كلام كقول الأعشى ميمون :

ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكاثر

وكقول قيس بن الخطيم الأنصاري :

نحن بغرس الودى أعلننا منا بركص الجياد في السدف

ويمكن أن يتمحل في بيت الشاهد مثل الذي تمحله النحاة في بيت الأعشى وبيت قيس ، فيدعى أن « من » هذه ليست متعلقة بأبعد المذكور المضاف إلى « العداة » ولكنها متعلقة بأبعد آخر محذوف ليس مضافا ، وتقدير الكلام على هذا : لتكن أبعد العداة من الصلح أبعد من النجم - إلخ ، فأما « من » في قوله « من الصلح » فليست هي من التي يتمتع لحاقها لأفعل التفضيل المقرون بال أو المضاف ، وذلك لأنها ليست « من » الداخلة على المفضول ، والمعنوع هو من التي تدخل على المفضول ، ولهذا كان قول الشاعر :

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

صحيحا لا غبار عليه . ومحل الاستمهاد بالبيت ههنا قوله « فلتكن أبعد - إلخ » حيث أمر المخاطب بالفعل المضارع البدوء بناء للضارعة المقرون بلام الأمر ، على ما هو الأصل في هذا المعنى ، وقد ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

٣٤٨ — الجدوى - بوزن التقوى - العطية ، والجدا - بالفتح - مثله ، وتقول : =

فَنَبَتَ أَنْ الْأَصْلَ فِي الْأَمْرِ لِلْوَوَاجِهِ [فِي نَحْوِ أَفْعَلْ] أَنْ يَكُونَ بِاللَّامِ نَحْوَ
لِتَفْعَلْ كَالْأَمْرِ لِلْغَائِبِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْأَمْرِ لِلْوَوَاجِهِ فِي كَلَامِهِمْ وَجَرَى
عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الْغَائِبِ اسْتَقْبَلُوا بِحِيءِ اللَّامِ فِيهِ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ حَذْفِهَا
مَعَ [٢١٥] حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ ، كَمَا قَالُوا « أَبِشْ » وَالْأَصْلُ : أَيْ شَيْءٌ ،
وَقَتُولُهُمْ « عِمَّ صَبَاحًا » وَالْأَصْلُ فِيهِ : أَنْعِمَ صَبَاحًا ، مِنْ نَعِمَ يَنْعِمُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ
فِي أَحَدِ اللَّغَتَيْنِ ، وَقَتُولُهُمْ « وَيَلْمُهُ » وَالْأَصْلُ فِيهِ : وَبُلُّ أُمِّهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا
فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا : حَذَفُوا اللَّامَ لِكَثْرَةِ
الاسْتِعْمَالِ ؛ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُزِيلاً لَهَا عَنْ أَصْلِهَا وَلَا مُبْطِلاً لِعَمَلِهَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَجْزُومٌ أَنَا أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ
فِعْلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَجْزُومٌ نَحْوَ « لَا تَفْعَلْ » فَكَذَلِكَ فِعْلُ الْأَمْرِ نَحْوَ « أَفْعَلْ »
لَأَنَّ الْأَمْرَ ضِدُّ النَّهْيِ ، وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضِدِّهِ كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ ، فَكَمَا
أَنَّ فِعْلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَجْزُومٌ فَكَذَلِكَ فِعْلُ الْأَمْرِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَجْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ أَنَّكَ
تَقُولُ فِي الْمَقْتَلِ « اغْرُ ، وَارْمِ ، وَاخْشَ » فَتَحْذِفُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَالْأَلْفَ كَمَا تَقُولُ
« لَمْ يَغْرُ ، وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَمْ يَخْشَ » بِحَذْفِ [حَرْفِ] الْعِلَّةِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَجْزُومٌ
بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ .

== جَدَا عَلَيْهِ يَجْدِي جَدَى ، وَكَذَلِكَ أَجْدَاهُ : أَيُّ اعْطَاهُ ، وَفُلَانٌ قَلِيلُ الْجَدَا عَلَى قَوْمِهِ ،
وَقَالَ أَبُو الْعِيَالِ الْهَذَلِيُّ :

بَخِلْتُ فَطِيمَةً بِالَّذِي تَوَلَّيْتُ إِلَّا الْكَلَامَ ، وَقَلْبًا تَجِدِينِي

وَقَوْلُهُ « لَتَبْعِدَ » أَرَادَ لَتَهْلِكَ فَمَا فِي حَيَاتِكَ خَيْرٌ ، وَنَأَى : بَعْدَ ، وَقَوْلُهُ « فَلَا أَشْقَى
عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي » يَرِيدُ إِنْ هَلَكْتَ يَذْهَبُ عَنِّي مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الشَّقَاءِ بِحَيَاتِكَ . وَحِجْلُ
الاسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ قَوْلُهُ « لَتَبْعِدَ » حَيْثُ أَمَرَ الْمُخَاطَبُ بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِنَاءِ الْمَضَارَعَةِ
الْمَقْرُونِ بِلَامِ الْأَمْرِ ، عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف لحرف الجزم
أولى : لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل
الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل
الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى » لأننا نقول :
قولكم « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف » لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا
يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رُبَّ » تعمل انْقُصَ مع الحذف
بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ [٢٣٦]

أى : ورُبَّ بلدي ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

* فَحَوْرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ * [٢٤٠]

أى : فرُبَّ حُورٍ ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

٣٤٩ - بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجُ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَفَنُهُ وَجَهْرُهُ

٣٤٩ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من كلام رؤبة بن العجاج من
أرجوزة طويلة يمدح فيها أمير المؤمنين أبا العباس السفاح أول الخلفاء العباسيين ،
وأول هذه الأرجوزة قوله :

قلت لئير لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه

والبيت المستشهد به هنا من شواهد الأثموني (رقم ٥٧٤) وابن هشام في معنى
الليب (رقم ١٦٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ٢١٩) والبلد
يذكر ويؤث ، والتذكير أكثر ، والفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه -
بفتح القاف والتاء جميعاً ، وأصله القتام ، بوزن السحاب ، تخففه بحذف الألف - وهو
القباز ، والجهرم - بوزن جعفر - هو البساط ، وقيل : أصل هذه الكلمة « جهرميه »
ياء مشددة كياء الكرسی ، للنسبة إلى جهرم وهي إحدى بلاد فارس ، وإنه حذف
ياء النسبة . يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق ، ويشير إلى أن ناقته
جليلة قوية على قطع الطرق الوعرة والسالك الصعبة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « بل » =

أى : بل ربّ بلد ، فأعلمتم « ربّ » في هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض [٢١٦] وهذه مناقضة ظاهرة ؛ فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نَقْلَةُ اللغة عن رؤية أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ، يقول : خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ ، أى : بخير ، فيعمل [حرف] الخفض مع الحذف . وكذلك أيضاً مَنْعُكُمْ إِمْعَالُ حرف الجزم^(١) مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتنى ، والعرض ، والأمر نحو : ابْنِي أَنْتَ ، والنهى : لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، والدعاء : اللهم ارزقني بعيداً أَحْجَجْ عليه ، والاستفهام : أين بيتك أَرْزُكْ ، والتنى : ألاماء أشرَبُهُ ، والعرض : ألا تنزل أكرِمُكَ ، فأعلمتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمالُ حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

٣٥٠ — مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

= بلد « حيث جر النكرة بعد بل برب المحذوفة ، وأصل الكلام « بل رب بلد » وانظر الشاهد رقم ٢٣٩ السابق ، ومثل هذا الشاهد قول رؤية بن العجاج أيضاً :

بل بلد ذى سعد وأصاب تحشى مراديه وهجر دواب

(١) فى الأوروپية « إعمال حرف الجر مع الحذف » محرفاً عما أثبتناه

٣٥٠ — هذا البيت من شواهد سيويه (٤٠٨/١) وابن يعيش فى شرح المفصل

(ص ٩٤٢) والمؤلف فى أسرار العربية (ص ١٢٥) ورضى الدين فى باب جواز

المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٦٢٩/٣) وابن النظم

فى باب الجوازم من شرح الألفية ، وشرحه العيى (٤١٨/٤) وقد اختلف العلماء

فى نسبة هذا البيت ؟ ففسه الرضى فى باب فعل الأمر (٢٤٩/٢) إلى حسان بن ثابت ،

وهو غير موجود فى ديوانه ، ونسبه ابن هشام فى شذور الذهب إلى أبى طالب بن

عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البغدادى « وقال بعض فضلاء العجم فى =

والتقدير فيه : لَتَنْدِ نَفْسَكَ ، غذف اللام وأعملها في الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

٣٥١ — فَقُلْتُ ادْعِيْ وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

== شرح أبيات المفصل: هو للأعشى « اه » وهو عجيب غاية في العجب ، والتبال: سوء العاقبة ، وأصله الوبال — بالواو — فأبدلت الواو تاء ، والمعنى : إذا خفت وبال أمر أعددت له ، والاستشهاد بالبيت في قوله « تند » فإن سيويه رحمه الله كالكو فيين — خرج هذه الكلمة في هذا البيت على أن الأصل « لتند » بلام الأمر مكسورة وبجزم الفعل المضارع محذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها ، ثم حذف اللام وبقي الفعل على ما كان عليه معها ، قال سيويه « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، قال الشاعر :

محمد تند نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وإنما أراد لتند « اه . وقال الأعلم « الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله تند ، والمعنى لتند نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضر » يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف ، مع أنه أقوى من الجازم ، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفا من باب الأولى . وقد خرج قوم تخريجا آخر ، فذهبوا إلى أن « تند » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها ، وكأنه قال : محمد تندى نفسك كل نفس ، ثم حذف الياء مضطرا ليقم وزن البيت ، واكتفى بالكسرة التي قبلها ، وقد قرر المؤلف أن العرب قد تحذف حروف اللد واللين وتكتفى بالحركات التي قبلها لأنها مجانة لها ، وانظر الشواهد ٢٤٥ — ٢٥٤ ثم انظر الشاهد ٢٨٣ .

٣٥١ — هذا البيت من شواهد سيويه (٤٢٦/١) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٦٤٨) وفي أوضح المسالك (رقم ٥٠١) وفي شذور الذهب (رقم ١٥٤) والأشئوني (رقم ١٠٣٥) وابن عتيل (رقم ٣٢٧) وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويه إلى الأعشى ، وقال الأعلم « وروى للخطبة » والصحيح أن البيت من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتا لثائر بن شيان النخري ، أحد بني النخري قاسط ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجري في مختاراته (ق ٣ ص ٦) وكل من ذكرنا من النحاة من سيويه إلى آخرهم رووا « ادعى وأدعو إن أندى » ولكن ابن الشجري روى « ادعى وأدع فإن أندى » كما روى المؤلف ، وأندى : أفعل تفضيل من ==

أراد « ولأدعُ » وقال الآخر :

٣٥٢ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَانْحَشِي
لَكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

= قولهم « ندى صوت فلان يندى ندى - من مثال فرح يفرح فرحا » إذا ارتفع وبعد .
وعمل الاستشهاد من البيت قوله « وأدع » فإن المؤلف أنشده على لسان الكوفيين
على أن الشاعر أراد « ولأدع » بلام الأمر وبجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمة
قبلها دليل عليها ، وهذا يدل على أن العرب لا ترى مانعا من أن تحذف الحرف الجازم
للمضارع وتبقى عمله ، على خلاف ما ذهب إليه البصريون من أن ذلك لا يجوز ، وأما
النحاة الذين رووا « وأدعو » ومنهم سيويه - فإنهم يستدلون بهذه العبارة على أن الفعل
المضارع ينصب في جواب الأمر بعد الواو ، كما انتصب المضارع المقترن بهذه الواو بعد
التهى في قول أبي الأسود الدؤلي ، ونسبه سيويه (٤٢٤/١) إلى الأخطل :
لأنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثل بيت الشاهد - في حذف لام الأمر وبقاء المضارع مجزوما بعد حذفه - قول
الشاعر ، وهو من شواهد ابن الناطم في شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤٢٠/٤) :
فلا تستطل منى بقاى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب
فإنه أراد : ولكن يكن للخير منك نصيب ، حذف لام الأمر وأبقى المضارع -
وهو « يكن » - مجزوما كما كان واللام مقترنة به .

٣٥٢ - هذا البيت من شواهد سيويه (٤٠٩/١) وأنشده ابن منظور (ب ع
ض) وكلاهما نسبه لتمام بن نيرة . والبعوضة : اسم مكان بعينه ، كانت فيه موقعة قتل
فيها جماعة من قومه . وعمل الاستشهاد في البيت قوله « أويك » وللعلماء في تخريج
هذه الكلمة رأيان ، الأول أن « ييك » مجزوم بلام أمر محذوفة ، وأصل الكلام
« أوليك » حذف لام الأمر وأبقى عملها ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق
وهذا يستدل الكوفيون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب ،
والتخريج الثاني أن « ييك » مجزوم حملا على معنى « فأنحشى » لأن فعل الأمر أصله
فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال « على مثل أصحاب البعوضة فلتنحشى
وجهك أويك من بكى » والبصريون يرون هذا الوجه أقرب مأخذاً وأيسر طريقاً من
الوجه الأول ؛ لأنه يخلصهم من استشهاد الكوفيين بالبيت ويقي لهم ما أصلوه من =

أراد « لَيْبِكَ » وقال الآخر :

٣٥٣ — مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ قَيْدُنُ مَنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

أراد « فَلَيْدُنُ » حذف اللام وأعملها في الفعل الجزم ، وهذا كثير في أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرفُ الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال .

== القاعدة التي تقول : إن حذف حروف الجزم وبقاء عملها وحذف حروف الجر وبقاء عملها لا يجوز ؛ لأنها عوامل ضعيفة .

ونظير هذا البيت ما أنشده سيويه (٤٠٩/١) ونسبه لأحبة بن الجلاح :

فَمَنْ نَالَ الْغَنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ
والاستشهاد به في قوله « ويجهد » فإنه جزمه بتقدير لام أمر ، وأصل العبارة « وليجهد »
حذف اللام ، وأبقى الفعل مجزوما كما كان واللام مقترنة به ، وسيويه يقول « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر ، شبه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » اهـ كلامه .

٣٥٣ — هَذَا بَيْتَانِ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُمَا ابْنُ مَنْظُورٍ (زَجَر)
ولم يعزها ، وتقول : دنا فلان من فلان يدنو ، تريد قرب يقرب ، وزجره : منعه ، وأراد بالزاجر الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنبهه وتنهاه . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « فَيَدُنُ مَنِّي » فإن أصله — فيما زعم الكوفيون ومن استشهد بهذا البيت — « فَلَيْدُنُ مَنِّي » بلام أمر مقترنة بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، حذف الراجز لام الأمر وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذي كان عليه واللام مقترنة به . ورواية ابن منظور في البيت « فَلَيْدُنُ مَنِّي تَنْهَهُ » بلام الأمر ، وقال بعد إنشاده « وروى : مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنُ مَنِّي ، أراد فليدن ، حذف اللام ، وذلك أن الحبن في مثل هذا أخف على السنتهم ، والإتمام عربي » اهـ .

وكذلك أيضاً مَنَعَكُمْ إِمْعَالَ سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضاً على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أَنَّ إِنْ الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للسته الأشياء التي جوزتم فيها إِمْعَالُ إِنْ الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ائْتِنِي فَأَتِيكَ ، ولا تفعل فيكون خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فَأُحْجِ عَلَيْهِ ، وأين يَتُكُّ فَأَزُورَكَ ، وألا [٢١٧] ماء فَأَشْرَبَهُ ، وألا تنزل فَأَكْرِمَكَ ، وكذلك تُعْمَلُونَهَا مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو : ما أنت صاحبي فَأَعْطِيكَ ، وكذلك أيضاً تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، وبعد «أو» نحو : لأشْكُونَكَ أَوْ تُعْتَبِنِي ، وبعد لام كي نحو : جِئْتُكَ لَتَكْرِمَنِي ، وبعد لام الجحود نحو : ما كُنْتُ لأَفْعَلَ ذَلِكَ ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلها ، قال الله تعالى : (حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللامُ الجازمةُ للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إِنْ نَزَّالٍ مَبْنِيٌّ لَأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، فلم يكن فعل الأمر مَبْنِيًّا وإلا لما بنى ما قام مقامه » لأنا نقول : إنما بنى نَزَّالٍ لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نَزَّالٍ اسمُ انْزَلٍ ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فكذلك بنيت نَزَّالٍ لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة مَّا بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه مَّا بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبني أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعّالٍ من أسماء الأفعال - كنَزَّالٍ ، وتَرَاكٍ ، وَمَنَاعٍ ، ونَمَاءٍ ، وَحَذَارٍ ، ونَظَّارٍ - مبني ؛ لأنه نائب عن فعل الأمر ؛ فنَزَّالٍ نائب عن انزل ، وتَرَاكٍ نائب عن اترك ، وَمَنَاعٍ نائب عن امنع ، ونَمَاءٍ نائب عن أنعم ، وَحَذَارٍ نائب عن أحوذ ، ونَظَّارٍ نائب عن انظر ، قال زهير :

٣٥٤ - وَلَآنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

أراد انزل ، وأنشأ لأنها بمنزلة النِّزْلَةِ ، وقال الآخر :

٣٥٥ - [٢١٨] عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا

وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْلَمَ

٣٥٤ - هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني (٨٨ د - ٩٥) يمدح فيها هرم بن سنان المري ، وانظر الشاهد رقم ٢٣٢ الذي مضى في المسألة ٥٤ ، وهو من شواهد سيويه (٣٧/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٩٥ و ٥١٤) ورضي الدين في باب أسماء الأفعال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٦١/٣) وأنشده ابن منظور (ن ز ل) معزوا إليه ، وأسامة : علم جنسى على الأسد ، ووقع في رواية سيويه « ولنم حشو الدرع أنت » يريد أنت شجاع مقدم إذا لبست الدرع فكنت حشوها واشتدت الحرب فتنادى الأبطال : نزال ، وصار الناس من الذعر في مثل لجة البحر ، و « نزال » اسم فعل أمر معناه انزل ، ومن حقه ألا يقع في مواقع الإعراب ، فلا يكون فاعلا ولا نائب فاعل ولا مفعولا به ولا غير ذلك ، وذلك بسبب أن الفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يقع هذه المواقع ، إلا أنه قد يقصد لفظه على طريق الحكاية ، وحينئذ يقع في مواقع الإعراب المختلفة ، وقد وقع هذا اللفظ في هذا البيت نائب فاعل ، وقد أنت له الفعل بالتاء ليدل على أنه مؤنث ، ونظير ذلك ما ورد في قول زيد الحيل :

وقد علمت سلامة أن سبني كبريه كلا دعيت نزال

فقد وقع لفظ « نزال » نائب فاعل في هذا البيت وأنت له الفعل كما في البيت المستشهد به ، وبني في كل من البيتين على الكسر لما سنذكره في شرح الشاهد الآتي .

٣٥٥ - هذا البيت من كلام جرية الفقيمي ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) =

وقال الآخر :

٣٥٦ - فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ
وَعَلَامَ أَزْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ

= وعزاه إليه ، وقد فسرنا « نزال » في البيت السابق بما يغنى عن الإعادة ، و « أطم » أفعل تفضيل من قولهم « طم الأمر » أى تفاقم ، وأصله قولهم « طم الماء طما وطموما » أى غمر ، و « طم البحر » أى غلب سائر البحور ، وقد وقع لفظ « نزال » في هذا البيت في موقعين من مواقع الإعراب ، الأول وقع فيه مفعولا به ، وذلك قوله « عرضنا نزال » والثانى وقع فيه اسما لكان ، وذلك قوله « وكانت نزال » وذلك كله لأنه قصد اللفظ على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، قال ابن السراج : « اعلم أنه لا يبنى على مثال فمال من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جته ، وإنما بنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به ، تقول للمرأة : أنت فعلت ، وإنك فاعلة ، وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر - السكون ، فحركته لا لتقاء الساكنين ، وجعلت الحركة الكسرة للتأنيث ، وذلك قولك : نزال ، وتراك ؛ ومعناه أنزل وأترك ، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة ، قال الشاعر تصديقا لذلك :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ، ولج في الدرع
فقال « دعيت » لما ذكرت لك من التأنيث « اه كلامه .

٣٥٦ - هذا البيت من كلام ربيعة بن مقروم الضبي ، وقد أنشده ابن منظور (ن ز ل) ثانى بيتين من غير غزو ، وأولها قوله :

ولقد شهدت الخيل يوم طرادها بسلم أوظفة القوائم هيكل

والأوظفة : جمع وظيف - بوزن رغيف وأرغفة - والوظيف : مستدق الذراع والساق من الخيل والإبل ، والهيكل : الفرس الطويل علوا وعدوا ، وهو الضخم من كل الحيوان ، وقال امرؤ القيس في معلقته :

وقد أعتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

قال ابن منظور في تفسير بيت ربيعة « وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام أركبه إذا لم أنزل الأبطال عليه ؟ وكذلك قول الآخر :

فلم أذخر الدهاء عند الإغارة إذا أنا لم أنزل إذا الخيل جالت =

وقال الآخر :

٣٥٧ - تَرَاكِبًا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِبًا أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَاكِهَا

أراد « اترُكها » وقال الآخر :

٣٥٨ - مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِيهَا

= وهذا بمعنى المنازلة في الحرب والطراد لا غير ، ويدل على أن نزال في قوله « فدعوا نزال » بمعنى المنازلة دون النزول إلى الأرض قوله :

* وعلام أركبه إذا لم أنزل ؟ *

أى لماذا أركبه إذا لم أقاتل عليه ؟ أى في حين عدم قتالى عليه ؟ وإذا جعلت نزال بمعنى النزول إلى الأرض صار المعنى : وعلام أركبه حين لم أنزل إلى الأرض ؟ ومعلوم أنه حين لم ينزل هو راكب ، فكأنه قال : وعلام أركبه في حين أنا راكب ؟ اه . ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « فدعوا نزال » حيث أوقع لفظ « نزال » في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ ، ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب ؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع في شيء منها ، وقد بينا لك ذلك في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه (٣٧/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١٥) ولم يعزها واحد منهما إلى قائل معين ، وقد أنشدها ابن منظور (ت ر ك) وعزاهما إلى طفيل بن يزيد الحارثي ، وتراك : اسم فعل أمر بمعنى اترك ، وهو مبني على الكسر لما ذكرنا في شرح الشاهد ٣٥٥ ، وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار كما يكون في فعل الأمر ، والضمير البارز للتصل في محل نصب به . ومحل الاستشهاد قوله « تراكها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٣٥٨ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه (٣٦/٢) وابن يعيش في شرح مفصل الزمخشري (ص ٥١٥) ولم يعزها واحد منهما لقائل معين ، ومناع : اسم فعل أمر بمعنى امنع ، والأرباع : جمع ربع ، وهو المنزل والدار بعينها ، والوطن متى كان وبأى مكان كان ، ويجمع أيضاً على أربع ورباع وربوع . ومحل الاستشهاد به قوله « مناعها » حيث استعمل فعال المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اسم فعل أمر ، وبناء على الكسر ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

أراد « اَمْتَعًا » وقال جرير :

٣٥٩ — نَعَاءُ أَبَا كَيْلَى لِكُلِّ طَيْرَةٍ
وَجَرَدَاءٍ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٌ حُجُولُهَا

أراد « اَنْعَ » وقال الآخر :

٣٦٠ — نَعَاءُ ابْنِ كَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالْفَدَى
وَأَيْدَى شِمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنْامِلِ

٣٥٩ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٧/٢) ونسبه إلى جرير بن عطية ، ووافق الأَعلَم على هذه النسبة ، ولكنني لم أجده في ديوان جرير ، ونعاء : اسم فعل أمر معناه انع ، أى اذكر خبر موته والفجعة فيه ، والطمرة - بكسر الطاء والميم جميعا ، وتشديد الراء مفتوحة - الخفيفة السريعة من الخيل ، والجرداء : القصيرة الشعر ، وهذان من الأوصاف التي توصف بها عتاق الخيل ، وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال ، يريد أنه كان يجهدُها في الحروب والإغارات حتى هزلت ، وقوله « سمح حجولها » الحجل : اقيد ، يريد أنها مذلة خاضعة للتقييد ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « نعاء أباليلى » حيث استعمل فيه اسم الفعل المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثى المتصرف - وهو نعى - وجاء به على وزن فعال ، وبناء على الكسر ، وقد أضمر فيه فاعله كما يضمن في فعل الأمر الذى بمعناه ، ونصب به للفعول - وهو قوله « أباليلى » - لأن فعل الأمر الذى هو بمعناه يصل إلى المفعول به بنفسه ، والمؤلف يريد أن يستدل بهذا ونحوه على أن الأسماء اتى على وزن فعال الدالة على الأمر مبنية على الكسر في لسان العرب ، وقد بينا علة ذلك في شرح الشواهد السابقة .

٣٦٠ — هذا البيت من شواهد سيويه (٣٧/٢) ولم يعزه ، ولا عزاها الأَعلَم الشنتمرى في شرح شواهد ، ونعاء : أى انع ، أى اذكر خبر موته والفجعة فيه ، والساحة : الجود ، والندى : الكرم ، وقوله « وأيدى شمال باردات الأنامل » أحسن ما يحتمل عليه هذا الكلام أن تكون الواو للحال ، وأيدى شمال : مبتدأ ، وباردات الأنامل : خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال ، أى اذكر خبر موت ابن ليلى للجود والكرم في حال كون أيدى الشمال باردات الأنامل ، أى ليكن ذكرك إياه عند برد ريح الشمال لأنه هو الذى كان يفيث من هذا البرد ، وخص الشمال لأنها أبرد الرياح ، ولأنها هى التى يأتى معها القحط والجذب ؛ فعندها تظهر =

أراد « أَنْعَ » وقال السَّكْمَيْتُ :

٣٦١ - نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

أراد « أَنْعَ جُذَامًا » وقال الآخر ، وهو أبو النجم :

٣٦٢ - * حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ * *

== حاجة المحتاجين الذين كان يقوم عليهم ، وخص الأنامل - وهي أطراف الأصابع - لأن البرد يسرع إليها . والاستشهاد بهذا البيت في قوله « نعاء ابن ليلي » والكلام فيه كالكلام فيما قبله

٣٦١ - هذا البيت للكثير بن زيد كما قال المؤلف ، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥١٥) وقد أنشده ابن منظور (ن ع ١) وكلاهما نسبه إلى السكيت . ونعاء : معناه انع ، والأصل فيه ذكر خبر موته والفتنة فيه ، وكانوا في جاهليتهم إذا مات منهم ميت له خطر وقدر ركب راكب وجعل يسير في الناس ويرد عليهم محلاتهم وهو يقول « نعاء فلانا » أى أظهر خبر وفاته ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، والدعائم : جمع دعامة ، وأصله أن يعيل شيء فتدعمه بخشبة أو نحوها لتقيمه ، وسموا سيد القوم دعامة ، من ذلك ، لأنه الذي يقيم ما عوج من أمورهم . يقول : انع هؤلاء القوم واذكر الفتنة فيهم ، ولكن لاتذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا ، ولكن لأنهم فارقوا ساداتهم وأهل الخطر منهم فتبدد أمرهم وانصدع شملهم . وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نعاء جذاما » حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف ، وبناء على الكسر ، والكلام فيه كالكلام فيما مضى من الشواهد .

٣٦٢ - هذا البيت من شواهد سيويه (٣٧/٢) وقد نسبه إلى أبي النجم الفضل ابن قدامة العجلي ، وقد أنشده ابن منظور (ح ذر) وأنشد بعده :

* أو تجعلوا دونكم وبار *

ونسبهما إليه ، وحذار : اسم فعل أمر معناه احذر ، واشتقاقه من الحذر ، ووبار : أرض كانت من مساكن عاد بين اليمن ورمل يبرين ، فلما أهلك الله عادا صارت خرابا لا يتقاربها أحد من الناس ، وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « حذار » وهو اسم لفعل الأمر وواقع موقعه ، وكان حقه السكون لأن فعل الأمر مبني على السكون ، إلا أنه حركه للتخلص من التقاء الساكنين ، وخص بالكسر لأنه اسم موش والكسرة والياء ==

أراد « أَحَذَرَ » وقال رؤبة :

— ٣٦٣ — * نَظَارِ كَيَّ أَزْكَبَهَا نَظَارِ *

أراد « انْظُرْ » فلولم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بنى ما ناب مَنَابُهُ ، وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فسادَه في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في اِفْعَلٍ لَتَفْعَلْ » قلنا : لا نسلم ، قولهم « كما قالوا للغائب : لَيَفْعَلْ » قلنا : فكان يجب أن لا يجوز حَذْفُ اللام منه ، كما لا يجوز في الغائب ، قولهم « إنما حذف في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص [٢١٩] الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله - نحو : أَحْرَنْجَمَ وَأَعْرَنْزَمَ ، وَأَعْلَوَطَ ، وَأَخْرَوَطَ ، وَأُسْبَطَرَ ، وَأُسْبَكَّرَ - وما أشبه ذلك من الأفعال ؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال ، ألا ترى

بما يخص به المؤنث نحو قولك « أنت تذهبين » كسرة التاء في « أنت » دالة على المؤنث والياء في « تذهبين » دالة على المؤنث ، وربما نونه بعضهم كما في قول الشاعر :

حذار حذار من فوارس دارم أبا خالد من قبل أن تتندما
فنون « حذار » الثانية ولم يكن ينبغي له ذلك ، غير أنه اضطر إلى ذلك ليم به الوزن .
٣٦٣ — هذا البيت من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيويه (٣٧/٢) ونسبه إلى رؤبة ، ووافق الأعلام على هذه النسبة . ونظار : اسم فعل أمر بمعنى انظر ، أى انتظر ، تقول : نظرتُه أنظره - من مثال نصرته أنصره - وانتظرته أنتظره ، وأنظرته أنظره ، كله بمعنى واحد ، وقرئ في قوله تعالى : (انظرونا نقبَس من نوركم) بقطع الهمزة على أنه من مثال أكرم وبوصل الهمزة على أنه ثلاثي من باب نصر ، وقيل في التفسير : إن المعنى على القراءتين انتظرونا ، وقال عمرو بن كلثوم :

أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا نخبرك اليقينا

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « نَظَارِ » فإنه اسم فعل أمر مبنى على الكسر ، والقول فيه كالقول فيما سبق من الشواهد ، والعلة كالعلة .

أنهم قالوا في « لم يَكُنْ » : لم يَكْ ؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم يَصُنْ » : لم يَصْ ، ولا في « لم يَهْنُ » : لم يَهْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وقالوا في « لم أَبَالَ » : لم أَبَلْ ؛ فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ، ولم يقولوا في « لم أَوَالِ » : لم أَوَلْ ، ولا في « لم أَعَالِ » : لم أَعَلْ ؛ لأنه لم يكثر استعماله ، وكذلك قالوا في « أَى شَيْءٍ » : أَيَّشٍ - بالشين معجمة - لكثرة استعماله ، ولم يقولوا في « أَى سَيِّءٍ » : أَيَّسٍ - بالسين غير معجمة - لقلة استعماله ، وقالوا « عِمَّ صَبَاحًا » في انعم اصباحًا ؛ لكثرتة ، ولم يقولوا « عِمَّ بَالَا » في انعم بالآ ؛ لقلة استعماله ، وقالوا « وَيُلْمُهُ » في : وَيَلِ أُمِّهِ ، ولم يقولوا في « وَيُلِخْتُهُ » في وَيَلِ أخته ؛ لقلة استعماله ، فلما حذف اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادَّعَوْهُ من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فإدام حرف المضارعة ثابتًا كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتًا ؛ ولهذا كان قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا) معربًا ، وقوله صلوات الله عليه « وَلْتَرْزُهُ » و « لَتَأْخُذُوا » و « لَتَقُومُوا » وما أشبهه معربًا لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الإعراب فيه - فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربًا .

وأما قولهم « إن فعل النعى معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون

الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره « قلنا : سَحَلُ فعل الأمر على فعل النهى في الإعراب غير مناسب ؛ فإن فعل النهى في أوله حرف المضارعة الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً [٢٢٠] وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقياً على أصله في البناء .

والذى يدل على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع في نحو « إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ » كما تقول « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وإن كان الماضى أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [و] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت ، كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهة ما بالأسماء فلائن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهة ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .

وأما قولهم « إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو : أَعَزُّ ، وَأَزْمُ ، وَأَخْشَ ، كما تحذفها من نحو : لم يَغَزُ ، ولم يَرَمْ ، ولم يَخْشَ » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء ، لا للإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك « لم يَفْعَلْ وَافْعَلْ يَا فَتَى » وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سَوًى بينهما في الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها في الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركبة منها في قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها في قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك

هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملا للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن رُبَّ تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء [٢٢١] وبـل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقي من هذه الأحرف دليلاً على ما ألقى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبيانا عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس في اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع ، وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجبهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط في هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لكان ذلك يؤدى إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنى آتتك » كان الأمر بالإتيان موجباً للإتيان ، وإذا قلت « لا تفعلْ يَكُنْ خَيْراً » كان النهى عن الفعل موجباً للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقنى بعيراً أَحْجَّ عليه » كان الدعاء بالرزق موجباً للحج ، وإذا قلت « أَيْنَ يَبْتَكَ أَرْزُكَ » كان

الاستفهام عن بيته مُوجِباً للزيارة ، وإذا قلت « ألا ماء أشربه » كان التثني للماء موجِباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أكرمك » كان العَرَضُ موجِباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجِباً للاتيان ، وإنما يوجبهُ الإتيان ؛ والنهي عن الفعل لا يكون موجِباً للخير ، وإنما يوجبهُ الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون مُوجِباً للحجج ، وإنما يوجبهُ الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجِباً للزيارة ، وإنما يوجبهُ التعريف ، والتثني للماء لا يكون موجِباً للشرب ، وإنما يوجبهُ وجوده ، والعَرَضُ بالنزول لا يكون موجِباً للكرامة ، وإنما يوجبهُ النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدّر ، وأن التقدير : ايتنى فإنك إن تاتنى آتكَ ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فإنك إن ترزقني بغيراً أحجّ عليه ، وأين يبتك فإنك إن تُعرّفني يبتك أزرك ، وألا ماء فإن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزلْ أكرمك ؛ فدل على أن [٢٢٢] هذا الوجه الذي ذكره بعضهم عن نَعْرَى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثاني - وهو الصحيح - أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار في حكم الثابت على مايننا في حذف رُبِّ .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التي رووها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا [٣٥٠]

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته - وهو الصحيح - فنقول : قوله « تَقْدِرُ نَفْسَكَ » ليس مجزوماً بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتقدير نفسك ، وإنما الأصل : تَقْدِرُ نَفْسَكَ ، من غير تقدير لام ، وهو خبر يراد به الدعاء ،

كقولهم : غَفَرَ اللهُ لَكَ ، وَرَحِمَكَ اللهُ ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء ، كما قال الأعشى :

وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ وَيَصِرْنَ أَغْدَاءَ بُعِيدٍ وَدَادٍ [٢٤٧]

أراد « الفواني » فأجتزأ بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر :

٣٦٤ — فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدَتْهُ

وَلَا وَجَدَ الْمَذْرِيُّ قَبْلِي جَمِيلُ

أراد « قَبْلِي » وقال الآخر :

٣٦٥ — وَطِرْتُ بِمَنْصُلي فِي يَمَعَلَاتِ

دَوَايِ الْأَيْدِ يَحْبِطَنَّ السَّرِيحُ

٣٦٤ - النهدي : المنسوب إلى نهد - بفتح النون وسكون الهاء - وهي قبيلة من قبائل اليمن يرجع نسبها إلى قضاة ، فهي نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة ، والعذري : المنسوب إلى عذرة - بضم العين وسكون الذال المعجمة - وهي قبيلة عظيمة من قبائل العرب يرجع نسبها إلى قضاة أيضاً ، فهي : عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة ، ومن بني عذرة جميل بن عبد الله ابن معمر صاحب بئنة ، ومنهم أيضاً عروة بن حزام بن مالك صاحب عفراء ، ومنهم محجنون بن عامر صاحب ليلى ، والاستشهاد في هذا البيت بقوله « قبل » فإنه يروى بكسر اللام وأصله « قبلي » غذف ياء التكلم مكثفياً بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها ، ولو أنه قال « قبل » بضم اللام على حذف المضاف إليه ونية معناه لاستقام له الوزن وسلم من كل شيء ، فقد كان متمكناً من أن يأتي بالبيت على وجه لا ضرورة فيه ، وذلك يدل على أن حذف حرف العلة لدلالة الحركة عليه أمر هين عندهم لا يرون به بأساً ، وانظر الشواهد ٢٤٥ - ٢٥٤ التي مضت في المسألة ٥٦ ثم انظر الشاهد ٢٧٤ والشاهد ٢٨٣ في المسألة ٦٢ .

٣٦٥ - هذا البيت من شواهد سيويه (٩/١) ولم يعزه ولا عزاه الأعم إلى قائل معين ، والنصل - بضم الليم والصاد بينهما نون ساكنة - السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية على العمل ، وقوله « دواي الأيد » إشارة إلى أنه كان =

أراد « الأيدي » . وقال خُفَّافُ بْنُ نَدْبَةَ السُّلَمِيُّ :

٣٦٦ — كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّبْتَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ

أراد « كنواحي » فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف ، فاجتزأوا بالضمة عن الواو كقولهم في قَامُوا « قام » وفي كَانُوا « كان » قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ [٢٤٥]

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ : الْأَطِبَّاءُ الشَّفَاءُ

أراد « كانوا » فاجتزأ بالضمة عن الواو .

واجتزأوا بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :

[٢٢٣] فَلَسْتُ بِبُذْرِكَ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوَائِي [٢٤٥]

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة :

* وَصَائِبَ الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّيَ * [٢٨٣]

أراد « فيما وصاني » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

= في سفر وأن نوقه قدحفين لإدمان السير ودميت أخفافهن ، والسريخ : جلود أو خرق تشد على أخفاف الناقة ، وصف أنه عقر نوقه بسيفه للأضياف مع شدة حاجته إليهن لكونه مسافرا ، والاستشهاد بالبيت في قوله « دواحي الأيد » حيث حذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها ، وأصله « دواحي الأيدي »

٣٦٦ — هذا البيت من شواهد سيدييه أيضا (٩/١) ونسبه إلى خفاف بن ندبة السلمي — وصف الشاعر شفتي امرأة فحشها بنواحي ريش الحمامة في رقبتهما ولطافتها ، وأراد أن لثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإمد ، وعصف الإمد : ماسحق منه ، وخص الحمامة النجدية لأنه يريد الحمام الورق وهي تألف الجبال ، ولا تألف انقياف السهول ، والنجدية : المنسوبة إلى النجد ، وهو ما ارتفع من الأرض ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كنواحي » فإنه أراد أن يقول « كنواحي ريش حمامة » فلم يهتأ له أن يقيم وزن البيت مع الياء فحذفها اكتفاء بالكسرة التي قبلها للدلالة عليها .

واجتزأؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لِنَقْدِ » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر . وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .
وأما قوله :

* فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى * [٣٥١]

فإنه قد روى :

* ... ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى * [٣٥١]

بإثبات الواو في « ادعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا في البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

* ... أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى * [٣٥٢]

وعن قول الآخر :

* فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ * [٣٥٣]

والذي يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعتة يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ [٣٥٣]

فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجوز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون في الشعر ، لا في اختيار الكلام ، بالإجماع .

وأما ما رَوَاهُ عن رؤية من قوله « خَيْرٌ » فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يَرُجُّ عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز [٢٢٤] في جواب من قال « أين تذهب » أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن » أن الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نَعْمَلَ اللام مع الحذف وهي من عوامل الأفعال « قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، على ما بينا في حذف رُبَّ وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثاني : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن لكان يجب أن يُلْقَى حرف المضارعة فيقال « تَفْعَلُ » في معنى تَفْعَلُ ، كما بقي حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى ، فلما حذف ها هنا حرف المضارعة فقبل « افْعَلْ » دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لا أصل له ولا حاصل .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فَعَالٍ من أسماء الأفعال نحو نَزَالَ مبنى لقيامه مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما قام مقامه .

قولهم « إنما بنى ما كان على فَعَالٍ من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ، لأن نزال اسم انزل وأصله لتنزل » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقد بينا فساده بما يغنى عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل

الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنياً لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم .

٧٣ — مسألة

[القول في علة إعراب الفعل المضارع]^(١)

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا في علة إعرابها ؛ فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دَخَلَهَا المعاني [٢٢٥] المختلفة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه ؛ أحدها^(٢) أن الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصلح للحال والأستقبال ، فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالأستقبال ، فاخص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثاني : أنه تدخل عليه لامُ الابتداء تقول « إن زيداً يقومُ » كما تقول « إن زيداً لقاُمُ » فلما دخلت عليه لامُ الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللامُ على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ! ألا ترى

(١) انظر في هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ١٢٦) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٩٢٢) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١/ ٦٤ و ٣/ ٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (١/ ٦٦ و ٢/ ٢٨٩)

(٢) الغلة في إعراب المضارع عند البصريين هي مشابته للاسم ، وهذه الوجوه التي ذكرها المؤلف هي بعض وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم .

أنك لا تقول « إن زيدا لقام » ولا « إن زيدا لا ضربَ عمرًا » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الأسم .

والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب » في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعلُ الأسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسمَ معرب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعاني المختلفة ، ألا ترى أن « أَلَا » تصلح للاستفهام والعرضِ والتمني ، و « مِنْ » تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الفساية والتبعض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل الماضي ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا ، والماضي لا يصير مستقبلًا ، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا ؛ فكيف [يجوز أن] يكون المستقبل الذي هو دونه معربا ؟ فلو كان طولُ الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربًا ، فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عايمه تعويل ، والله أعلم .

مسألة ٧٤ — [٢٢٦]

[القول في رفع الفعل المضارع]^(١)

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد ، ويذهب

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشتوني بحاشية الصبان (٣/٢٣٤ بولاق) وتوضيح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٢٨٩ بولاق)

عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالتواصب نحو : أنْ ، وَلَنْ ، وَإِذَنْ ، وَكَيْ ، وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو : لمْ ، ولما ، ولأم الأمر ، ولا في النهي ، وإنْ في الشرط ، وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو « أريد أنْ تقومَ ، وَلَنْ يقومَ ، وَإِذَنْ أكرمَكَ ، وَكَيْ تفعلَ ذلك » ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو « لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعال » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلما أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم » لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو « قائما » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه ^(١) أنا وجدنا نصبه وجرمه بنصب وجازم لا يدخلان على الاسم ؛ فعلما أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحاليين في النصب والجزم ، فدلّ على ما قلنا .

(١) في ر « يدل عليه وهو أنا وجدنا » وكلمة « وهو » مقحمة .

والذى يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دلَّ على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا [٢٢٧] بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ؛ فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذا ما أشبهه .

والوجه الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم .

ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضى ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضى مقام الاسم موجبا لرفعه ، وذلك لأن الفعل الماضى ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه فى وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التى بينها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطع فى محل يقبل القطع ، ولا يقطع فى محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذا هاهنا : عدم الرفع فى الفعل الماضى مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب الرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسداً .

قولهم « لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً إذا كان الاسم منصوباً - إلى آخر ما ذكره » قلنا : إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور ؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال [٢٢٨] وهذا فعل ؛ فلماذا لم يكن عامل الاسم عاملاً فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بناسب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلما أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم .

وأما قول الكسائي « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول فاسد من وجوه : أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائد بعضُ الفعل ، لا تنفصل منه في لفظٍ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هي العاملة » لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فبأن الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم كاد زيد يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال : كاد زيد قائماً ، ولذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله :

٣٦٧ - فَأَبْتُ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِياً
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

٣٦٧ - هذا البيت من كلام تأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، الفهمي وهو تاسع تسعة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ٧٥/١ بتحقيقنا - وشرح الرزوقي ص ٧٤ - ٨٤) والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٩٢٣ و ١٠٢١) والأشْمُونِي (رقم ٢٣١) وأوضح المسالك (رقم ١١٨) وابن عقيل (رقم ٨٥) وابن الناطم في باب أفعال المقاربة من شرح الألفية ، وشرحه العيني (١٦٥/٢) بهامش الخزانة (ورضي الدين في باب الفعل المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٤٠/٣) وكان بنو لحيان - وهم حي من هذيل - قد وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا فوق جبل ، فأخذوا عليه طريقه ، فلما أحس ذلك منهم وكره أن يقع في أسرهم ، انطلق إلى مكان بعيد ثم صب مامعه من العسل على الصخر وانزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح فنجأ ، وفهم - بفتح فسكون - قبيلة تأبط شرا ، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان « وما كدت آتياً » رواية الحماسة « وما كنت آتياً » ولا شاهد فيها لما نحن فيه الآن ، وآتب : اسم الفاعل من آب يثوب أوبا وماآبا : أي رجع ، وتصفر : تتأسف =

إلا أنه لما كانت « كَادَ » موضوعة للتقريب من الحال واسمُ الفاعل ليس دلالاته على الحال بأولى من دلالاته على الماضي عَدَلُوا عنه إلى « يفعل » لأنه أدلُّ على مقتضى كاد ، ورفعه مُراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٧٥ — مسألة [٢٢٩]

[عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية]^(١)

ذهب السكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك « لا تَأْكُلِ السمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عَمْرٍو الجَرْمِيُّ من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف .

= وتحتزن على أنها لم تستطع أن تنال منى . وموضع الاستشهاد بهذا البيت هنا هو قوله « وما كدت آثبا » حيث جاء الشاعر بخبر « كاد » اسما مفردا منصوبا ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، قال ابن جنى « استعمل الشاعر الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع ، وذلك أن قولك كدت أقوم أصله كدت قائما ، ولذلك ارتفع المضارع — أى لوقوعه موقع الاسم — فأخرجته الشاعر على أصله المرفوض ، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول المهجورة عن مستعمل انقروع ، نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التضعيف ، وتصحيحه المثل ، وما جرى مجرى ذلك » اه كلامه .

ونظير هذا البيت قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن يعيش (ص ٢٤٤) و(٢٣٢) ومغنى اللبيب (٢٥٠) وشرحه العيني (١٦١/٢) :

أكثر في العذل ملحاداً لا تكثرن في عسيت صائماً

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٦٠ و ٢٥٨/٣) وشرح الفصل لا بن يعيش (ص ٩٢٩) وشرح الرضى على السكافية (٢/٢٢٣ وما بعده)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصَّرْفِ ، وذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » يَجْزِمُ الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزمُ في الفعلين جميعاً ، فكان يقال « لا تأكلِ السَّمَكِ وتشربِ اللَّبَنَ » فيكون المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طَعِمَ كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي ؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي ، لا مخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومضروباً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف ، نحو « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وفي المفعول معه ، نحو « لَوْ تَرَكْتُ زَيْدٌ وَالْأَسَدَ لَا كَلَهُ » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أَنْ » وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع ، وإنما لما قصدوا أَنْ يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أَنْ » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في [٢٣٠] عوامل النصب في الفعل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف

فباطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينّا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أن » لأن العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيداً في قولك « أكرمتُ زيداً » لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب ، فكذلك ها هنا : الذي أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير « أن » هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك « أكرمتُ زيداً » وقوعُ الفعل عليه ؛ فدلّ على ما قلناه ، والله أعلم .

٧٦ - مسألة

[عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض - ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرجسي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض

(١) انظر في هذه المسألة شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٥٨/٣) وما ذكرناه من المراجع في المسألة السابقة .

الكوفيين ، والكلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالكلام في المسألة التي قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب يخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنا فنُكِرَ مَكَ » لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت « لا تنقطع عنا فنَجْفُوكَ » لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت « ما تأتينا فتحدثنا » لم يكن الجواب نفيًا ، وإذا قلت « أينَ يَتَنَكُّ فَارْزُوكَ » لم يكن الجواب استفهامًا ، وإذا قلت « لَيْتَ لِي بَعِيرًا فَأُحْجَّ عَلَيْهِ » لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت « ألا تنزل فتصيبَ خيرًا » لم يكن الجواب عرضًا ، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بينا .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأنَّ الأصل في الفاء أن يكون حرفَ عطفٍ ، والأصلُ في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، على ما بينا فيما تقدم ؛ فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحولَ المعنى حوَّلَ إلى الاسم ، فاستحال أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل في عوامل النصب في الفعل على ما بينا قبلُ ، وجاز أن تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف دون أنَّ الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء هاهنا صارت دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها ، فجاز إعمالها

مع الحذف ، بخلاف « أن » الشديدة ؛ فإنه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها ، فبانَ الفرقُ بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إن الجواب لما كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف » قلنا : قد أجبنا عن هذا في غير موضع فيما مضى ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما من ذهب إلى أنها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها ؛ قلنا : لا نسلم ، فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ايتني وفأكرمك وفأعطيك » وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أن الناصبَ غيرها ، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخولُ حرف العطف عليها ، نحو « فوالله لأفعلن ، والله لأذهبن » لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثله إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنع [٢٣٢] دخولُ حرف العطف ها هنا على الفاء دل أنها باقية على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

٧٧ — مسألة

[هل تعمل « أن » المصدرية محذوفة من غير بدل ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ « أن » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدلٍ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عقيل (٢٨٣/٢ بتحقيقنا) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٦٥/٣ - ٢٦٦) وتصريح الشيخ خالد (٣٠٩/٢ - ٣١٠)

وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف من غير بدل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ) فنصب (لاتعبدوا) بأن مقدرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لاتعبدوا إلا الله ، لحذف « أن » وأعملها مع الحذف ، فدلَّ على أنها تعمل النَّصْبَ مع الحذف ، وقال طَرَفَةُ :

٣٦٨ - أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب « أَحْضَرَ » لأن التقدير فيه : أن أحضر ، لحذفها وأعملها مع الحذف . والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ » فدلَّ على أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطفيل :

٣٦٨ - هذا البيت من معلقة طرفة بين العبد البكري ، وهو من شواهد سيويه (٤٥٢/١) وابن منظور (أنن) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٦٩) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٦٢٦) وابن عقيل (رقم ٣٣٣) وشرحه العيني (٤٠٢/٤) بهامش الحزاة) وأنشده رضى الدين وشرحه البغدادى في الحزاة (١/٣٥٧/٥٩٤) والزاجرى : أى الذى يكفى ويعنى ؛ والوغى - بوزن الفقى مقصورا - الحرب ، يقول : أنا لست خالدا ، ولا بد أن يأتينى الموت يوما ، فليس بما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب ومنازلة الأقران مخافة أن أموت . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « أحضر الوغى » وهذا الفعل يروى يروايتين ، الأولى برفع « أحضر » وقدرناه سيويه على هذا الوجه ، ورواه ابن هشام فى الفنى ليستشهد به على رواية الرفع ، وهذه الرواية هى الأصل عند انفريقين ، فإن الأصل أن يرتفع المضارع ما لم يسبقه ناصب ولا جازم ، والرواية الأخرى بنصب « أحضر » على أنه فعل مضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، قال الأعمش « وقد يجوز النصب بإضمار أن ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين » اهـ .

٣٦٩ - فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

٣٦٩ - هذا البيت من شواهد سيبويه (١/١٥٥) ونسبه لعامر بن جوين الطائي، وأقر هذه النسبة الأعلام الشنمري، واستشهد به ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٨٩٥) ولم يعزه، والأشموني (رقم ٢٣٧) وأنشد ابن منظور (خب س) وقال قبل إنشاده « قال عمر بن جوين أو امرؤ القيس » هكذا محرفا، وروى أبو الفرج الأصبهاني عجز هذا البيت لعامر بن جوين الطائي وهو مع بيت سابق عليه بروايته هكذا :
فكم للسعيد من هجان مؤبله تسير صحاحا ذات قيد ومرسله
أردت بها فكما فلم أرتعض له ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله

وقد استشهد بالبيت ابن الناطم في نواصب المضارع، وشرحه العيني (٤/٤٠١) والحباسة - بضم الحاء وفتح الباء مخففة - الغنيمة، وتقول : خيس فلان الشيء يخبسه من مثال نصر - واختبسه، وتخبسه : أى أخذه وغنمه. ونهنت نفسي : كفتها وزجرتها، وقال أبو جندب الهذلي :
فنهنت أولى القوم عنهم بضربة تنفس عنها كل حشيان مجحر

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كدت أفعله » وكل العلماء متفقون على أن الرواية بنصب اللام في « أفعله » ولكنهم يختلفون في التخريج ، فأما سيبويه فيرى أن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المصدرية محذوفة مع أنه يقول : إن الأصل تجرد المضارع الذي يقع خبرا لكاد من أن المصدرية ، فقد ركب ضرورة على ضرورة ، قال : « حمله على أن ؛ لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيرا » اهـ . وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب أفعله بإضمار أن ضرورة ، ودخول أن على كاد لا يستعمل في الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيها لها بعسى ، لا اشتراكها في معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد كاد في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ، ثم حذفها ضرورة ، هذا تقدير سيبويه ، وقد خولف فيه ؛ لأن أن مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل المراد بالفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعله ، وهذا التقدير أيضاً بعيد ، لتضمنه ضرورتين : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن أن قد آتت في الأشعار محذوفة كثيراً » اهـ وترجيحه مقالة سيبويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى من أعجب العجب ، وقال ابن هشام في مغنى اللبيب : « حذف أن الناصبة : هو مطرد في مواضع معروقة ، وشاذ =

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه : أن أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي [والاستفهام] والتمنى والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحَيَّ فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرفُ نصبٍ من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذي يدل على ذلك أنَّ « أن » المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ،

= في غيرها ، نحو : خذ اللص قبل يأخذك ، ومره يغفرها ، ولا بد من تتبعها - أي قبل أن يأخذك ، وأن يغفرها ، ولا بد من أن تتبعها - وقال به سيويه في قوله :

* ونهت نفسي بعد ما كدت أفعله *

وقال اللبرد : الأصل أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها ، وهذا أولى من قول سيويه ؛ لأنه أضمر أن في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها « اه كلامه .

ويتلخص من هذين الكلامين كلام الأعم وكلام ابن هشام أن في قول الشاعر :

« بعد ما كدت أفعله » ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : تخريج سيويه ، وحاصله أن الفتحة على لام « أفعله » فتحة إعراب ،

وأن الفعل منصوب بأن المصدرية محذوفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

التخريج الثاني : اتخريج الذي حكاه الأعم ولم يبين القائل به ، وحاصله أن الفتحة التي

على لام « أفعله » فتحة بناء ، وأن الفعل مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج .

التخريج الثالث : تخريج أبي العباس اللبرد ، وحاصله أن الفتحة التي على لام « أفعله »

لا هي فتحة الإعراب ولا هي فتحة البناء ، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها

والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل .

وإذا [٢٣٣] كانت « أن » المشددة لاتعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولى أن لاتعمل، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن « أن » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أن » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت أن المشددة لاتعمل مع الحذف وهي الأقوى فإن لاتعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى .

والثاني : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لاينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لاينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لايجوز .
والذى يدل على ضعف عمل « أن » الخفيفة أنه من العرب من لايعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول « يعجبني أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، كما تقول « يعجبني ماتفعل » فيكون التقدير : يعجبني فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرىء (لمن أراد أن يُبَيِّمَ الرضاعة) بالرفع ، وقال الشاعر :

٣٧٠ — يا صاحبي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمْ وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَأَقِيْتُمَا رَشَدًا

أَنْ تَحْمِلًا حَاجَةً لِي خَفَ مَحْمِلُهَا وَتَصْنَعًا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدًا

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أُمَّتِي وَيَحْكُمًا مِثِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا

فقال « أن تقرأ » فلم يعملها تشبيها لها بما ، على ما بينا .

٣٧٠ — قد استشهد بثالث هذه الآيات ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٩٢٥)

وابن جنى في شرح تصريف السازنى (٢٧٨/١) ورضى الدين في شرح الكافية

(٢١٧/٢) وشرحه البغدادى في الحزانة (٥٥٩/٢) وابن هشام في مغنى اللبيب =

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ (لاتعبدوا إلا الله)
فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن (تعبدوا) مجزوم بلا ؛ لأن

= (رقم ٣٥) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٩٣) والأشئوني (رقم ١٠١١) وشرحه العيني
(٤ / ٣٨٠) بهامش الخزانة (وقال البغدادى « وهذه الآيات الثلاثة قلما خلا عنها كتاب
نحو ، ومع كثرة الاستعمال لم يعزها أحد إلى شاعر » وأنشد العيني وابن جني ثاني هذه
الآيات هكذا :

إن تقضيا حاجة لى خف محملها تستوجبا منة عندى بها ويدا
ومحل الاستشهاد بهذه الآيات قوله : « أن تقرأن » وقد اختلف العلماء في تخريج
هذه الكلمة ؛ فذهب قوم منهم الزمخشري وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية - إلى أن
« أن » هذه هي المصدرية التي تختص بالدخول على الفعل المضارع ، والتي ينصب بها عامة
العرب ، ولكنها أهملت في هذا البيت ونحوه حملا على « ما » المصدرية أخذها ، لا اشتراكها
في معنى المصدرية وفي أن كل واحدة منهما تسبك ما بعدها بمصدر ، وادعى جماعة - منهم
ابن يعيش - أن إهمال « أن » المصدرية لغة لجماعة من العرب ، قال : « على أن من
العرب من يلغى عمل أن تشبها بما ، وعلى هذا قرأ بعضهم (لمن أراد أن يتم الرضاة)
بالرفع » اهـ . وذهب جماعة - منهم أبو على الفارسي وابن جني - إلى أن « أن »
هنا مخففة من الثقيلة ، وليست هي المصدرية المختصة بالفعل المضارع ، وكان من حق
العربية على الشاعر أن يفصل بين « أن » والفعل بالسين أو بسوف أو بقد ، كما في
قوله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى) وقوله : (علم أن لن تحصوه) وقوله :
(ونعلم أن قد صدقتنا) ولكنه ترك الفصل حين اضطر لإقامة الوزن ، قال ابن جني في
شرح التصريف (٢٧٨ / ١) « سألت أبا على عن ثبات النون في تقرأن بعد أن ، فقال :
أن مخففة من الثقيلة ، وأولاهها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن
القياس والاستعمال جميعا » اهـ . وجعل ابن هشام القول بأن « أن » هي المخففة من
الثقيلة قول الكوفيين ، واقول بأنها المصدرية أهملت حملا على ما قول البصريين ، قال في
معنى اللبيب (ص ٣٠ بتحقيقنا) « وقد يرفع الفعل بعد أن ، كقراءة ابن محيصن (لمن
أراد أن يتم الرضاة) وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، واصوب قول
البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملا على ما أخذتها المصدرية » اهـ .

المراد بها النهى ، وعلامةُ الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هـذا أحدُها واحدةٌ .

وأما قول طرفة :

* أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَعَى * [٣٦٨]

فالرواية عندنا على الرفع ، وهى الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب ؛ فقلعه رَوَاهُ على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال « أن » مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، [٢٣٤] ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أنه تَوَهَّمَ أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأَخْوَصُ الْيَزِيدِيُّ :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٌ غُرَابُهَا [١١٧]
فجر قوله « ناعب » توها أنه قال « ليسوا بمصلحين » فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوباً كما قال صِرْمَةُ الْأَنْصَارِيُّ :

بَدَأَ لِي أُنَى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا [١١٥]

فجر « سابق » توها أنه قال « لست بمدرِك ماضى » فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدلُ عن قياس كلامه وينحرف عن سَنَنِ أَصُولِهِ ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

* ... بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ * [٣٦٩]

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال « كدت أن أفعله » لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا *

— ٣٧١

٣٧١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبلة :

* ربيع عفاه الدهر طولا فأمحى *

وقد أنشدته سيويه (٤٧٨/١) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج ، وأقره على هذه النسبة الأعمى الشنمري ، وأنشدته أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٠٣٣) ونسبه لرؤبة أيضاً ، وأنشدته رضى الدين في باب أفعال المقاربة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٩٠/٤) وذكر أنه لم يعثر عليه في ديوان رؤبة ، وأنشدته جماعة من شراح الألفية ، وشرحه العيني (٢١٥/٢) بهامش الخزانة (والربيع : المنزل حيث كان ، وبرى « رسم » وهو ما بقي لاصقاً بالأرض من آثار الديار ، وعفا : يكون لازماً بمعنى درس ، تقول : عفا المنزل يعفو ، أى درس ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في مطلع معلقته :

عفت الديار محلها فقامها بمنى تأبد غولها ورجامها

ويكون عفا متعدياً كما في البيت الذي قبل بيت الشاهد ، ومعناه محاذ آثاره ، وأمحى : مطاوع « محاه يحواه » وبرى « فأمحى » بتشديد الميم ، على أنه قلب النون ميأ ثم أدغم الميم في الميم ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله : « كاد أن يَمْصَحَا » حيث اقترن المضارع الواقع خبراً لكاد بأن المصدرية ، ومذهب سيويه أن المستعمل في الكلام إسقاط أن ، وأن ذكر أن معها مما يجيء في الشعر للضرورة تشبيهاً لكاد بعسى ، كما أن المستعمل في الكلام ذكر أن في خبر عسى ، وأنها قد تسقط مع عسى تشبيهاً لعسى بكاد .

وأقول : قد وقع اقتران الفعل الواقع خبراً لكاد بأن في الحديث ، وفي جملة من الشعر العربي ، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري في شأن أمية بن أبي الصلت « كاد أن يسلّم » وبرى : « كاد الفقر أن يكون كفراً » وفي حديث عمر بن الخطاب « ما كادت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وفي حديث جبير بن مطعم « كاد قلبي أن يطير » وأما الشعر فثمة بيت الشاهد ، ومنه قول ذى الرمة :

وجدت فؤادى كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتذكر

ومنه قول محمد بن منذر ، وهو من شواهد الأثموني :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ربطة وبرود

ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد الأثموني أيضاً :

أيتيم قبول السلم منا ؛ فكدتم لدى الحرب أن تنزوا السيوف عن السل =

فأما في اختيار الكلام فلا يُستعمل مع « كَادَ » ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح . قال الله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) وكذلك سأرماني القرآن من هذا النحو ؛ فأما الحديث ^(١) « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » فإن صح فزيادة « أن » من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله « بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ » بعد ما كدت أفعلها - يعنى الخصلة - خذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها ، وهذا التأويل فى هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبى محمد التوزى عن الفراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مَرْقَمَةٌ وقد كلفه وآخَرَ أن [٢٣٥] يبتلعاً جُرْدَانَ الحمار ^(٢) فامتنعا فقتلَ مَرْقَمَةً ، فقال الآخر « طَاحَ مَرْقَمَةٌ » فقال له القاتل :

= ومنه ما أنشده ابن الأعرابى :

ه يكاد لولا سيره أن يعلصا *

ومنه ما أنشده هو وغيره :

حتى تراه وبه إكداره يكاد أن ينطحه إبحاره

* لو لم ينفس كربه هرايه *

ومنه ما أنشده أبو زيد فى صفة كلب :

يرتم أنف الأرض فى ذهابه يكاد أن ينسل من إهابه

(١) فى ر « فأما من الحديث » وظاهر أن لفظ « من » مقم .

(١) ارجع إلى مجمع الأمثال للبيداني (المثل رقم ٥٦٨ بتحقيقنا « أبخل من مادر »)

فقد روى القصة وخرج الكلمة التى خرجها المؤلف . ونظيره ما حكوه من قولهم « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به » بفتح الباء فى « به » الثانية وسكون الهاء (وانظر أوضح المسالك فى الكلام على ذو الموصولة) وقد روى هذه العبارة الفراء ينسبها لأعرابى من طي* ، وتخرج « به » الثانية أن أصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الكرامة ، وقد ألقى حركة الهاء - وهى الفتحة - على باء الجر بعد سلب حركة الباء ، ثم حذف ألف «ها» ووقف بالسكون

« وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » يريد : تَلْقَمَهَا ، غذف الألف وألتي حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

٣٧٢ — فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي نَعْمٍ أَخَافَهُ

يريد « أَخَافَهَا » غذف الألف وألتي حركة الهاء على الفاء ، وهى لغة نغم ، وحكى أصحابكم « نَحْنُ جِئْنَاكَ بَهْ » أى جئناك بيها ، غذف الألف وألتي حركة الهاء على الباء ، فكذلك هاهنا .

والوجه الأول أَوْجَهُ الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله : « وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » تَلْقَمْنَهُ — بنون التأكيد الخفيفة — غذفها وبقيت الميم مفتوحة ، كما قال الشاعر :

٣٧٣ — أَضْرِبَ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

٣٧٢ — النوائب : جمع نائبة ، وأصلها اسم الفاعل من « نابه ينوبه » إذا نزل به وعرض له ، ثم أطلقوا النائبة على ما ينزل بالمرء من الحوادث والمصائب والمهات ، وفى حديث خير « قسمها نصفين : نصفاً لنوائبه وحاجاته ، ونصفاً بين المسلمين » وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « أَخَافَهُ » بفتح الفاء ومكون الهاء — فإن أصل هذه الكلمة « أَخَافَهَا » بضم الفاء وبضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى « نوائب » فأراد الشاعر الوقف بنقل الحركة ، غذف الألف ، ثم ألتي حركة الهاء على الفاء بعد أن أسقط حركة الفاء الأصلية ، على مثل ما ذكرناه فى شرح المثل السابق .

٣٧٣ — هذا البيت من شواهد معنى اللبيب (رقم ٩٠٠ بتحقيقنا) وابن جنى فى الخصائص (١٢٦/١) وقد أنشده ابن منظور (ق ن س) ونقل عن ابن برى أن البيت لطرفة بن العبد البكرى ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره (١٣) وقال قبل إنشاده « قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة » وقد استشهد به ابن يعيش فى شرح المفصل (ص ١٢٤٢) وابن الناظم فى باب نونى التوكيد من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٣٣٧/٤) بهامش الخزانة) و « اضرب » يقع فى موضعه « اصرف » والأول أدق وأوفق يقية البيت ، وطارقها : اسم الفاعل من « طرق يطرق » إذا أتى ليلاً ، =

= وقونس الفرس - بفتح القاف والنون وسكون الواو وآخره سين مهملة - هو العظم
النائى بين أذن الفرس ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « اضرب عنك » فإن الرواية
فيه بفتح الباء ، وقد خرج العلماء هذه الرواية على أن أصل الكلام « اضرب بن عنك »
بنون توكيد خفيفة ساكنة ، وفعل الأمر يبنى مع نونى التوكيد على الفتح ، ثم حذف
الشاعر نون التوكيد وهو ينوبها ، فلذلك أبقى الفعل على ما كان عليه وهو مقرون بها ؛
لتسكون هذه الفتحة مشيرة إلى النون المحذوفة ودالة عليها ، وهذا شاذ ؛ لأن نون التوكيد
الخفيفة إنما تحذف إذا وليها ساكن كما فى قول الأضبط بن قريع السعدى :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

فإنه أراد « لا تهين الفقير » بنونين : أولاهما لام السكمة ، والثانية نون التوكيد
الخفيفة ، تحذف نون التوكيد لأن التالى لها ساكن وهو لام « الفقير » ويدل على حذف
النون ههنا الفتحة التى على لام السكمة والياء التى هى عين السكمة ؛ إذ لو لم يكن على
تقدير النون لحذف هذه الياء ، لأن الأجوف المجزوم تحذف عنه للتخلص من انتقاء
الساكنين : سكون هذه العين المعتلة ، وسكون اللام للجازم .

ونظير بيت الشاهد فى حذف نون التوكيد الخفيفة مع أنه ليس بعدها ساكن قول
الشاعر ، وأنشده الجاحظ فى البيان (١٨٧/٢) والحيوان (٨٤/٧) على وجه لاشاهد فيه
خلافا لقولى من فإلة رأيه كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

محل الشاهد قوله « خالف » فإن الرواية فى هذه الكلمة بفتح آخره ، وتخريجها أن الأصل
« خالفن » بنون التوكيد الخفيفة ، تحذف النون وهو ينوبها ، ورواية الجاحظ « خالف فتذكرا »
ومثله قول الآخر وأنشده أبو على الفارسي :

إن ابن أحوص مغرور قبلغه فى ساعديه إذا رام العلا قصر

الشاهد فى قوله « قبلغه » فإن أصله « قبلغته » بنون ساكنة بعد العين ، تحذف
النون . ومثله قول الآخر :

يا راكبا بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل

الاستشهاد بقوله « بلغ » فإن الأصل « بلغن » تحذف النون وأبقى العين على فتحها
ونظيره قول الآخر وأنشده أبو زيد فى نوادره (ص ١٣) وابن جنى فى الخصائص (٩٤/٣)
فى أى يومى من الموت أفر أىوم لم يقدر أم يوم قدر =

(١٠ - الإنصاف ٢)

والتقدير « أَضْرِبَنَّ عَنْكَ الْهُمُومَ » فحذف النون وبقيت الباء مفتوحة ،
فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى »
قلنا : إنما جاز ذلك ؛ لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فتزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت
مع الحذف ، بخلاف هاهنا ، فإنه ليس هاهنا حرف يدل عليها ؛ فلم يعمل مع الحذف ،
والله أعلم .

٧٨ — مسألة

[هل يجوز أن تأتي « كَيَّ » حَرْفَ جَرٍّ ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « كَيَّ » لا تكون إلا حرفَ نصبٍ ، ولا يجوز
أن تكون حرفَ خفضٍ .

وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « كَيَّ » لا يجوز أن تكون
حرف خفض ؛ لأن « كَيَّ » من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال
لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال
لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

= الاستشهاد بقوله « لم يقدر » فإن الرواية بفتح الفعل المضارع على تقدير أنه مبنى
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقدرة ، وأصله « يقدرن » فحذفت النون
وأبقى المضارع مفتوح الآخر للإشارة إليها .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٧٩/٢ و ٢٣٦/٣)
وشرح ابن عقيل على الألفية (٣/٢ بتحقيقنا) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣/٢)
و (٢٩١) وشرحنا المطول على شرح الأشموني (١٨٢/٣ — ١٨٨) ومعنى اللبيب لابن
هشام (ص ١٨٢ وما بعدها) .

والذى يدل على أنها لا تسكون حرف خفض دخول [٢٣٦] اللام عليها كقولك « جِئْتُكَ لِكى تَفْعَلَ هَذَا » لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

٣٧٤ — فَلَا وَاللَّهِ مَا يُفْتَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاهِ
فمن الشاذ الذى لا يُعْرَج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليل على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال : كَيْفَهُ ، كما يقال : لِمَهُ »

٣٧٤ — هذا البيت من كلمة لسلم بن معبد الوالى يقولها فى ابن عمه عمارة بن عبيد الوالى ، والبيت من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٣٠٢) وفى أوضح المسالك (رقم ٤٠٧) والاشموني (رقم ٨١٢) وابن جنى فى سر الصناعة (رقم ٢١٥ فى ١ / ٢٨٣) ورضى الدين فى باب التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزاة (١ / ٣٦٤ بولاق) كما شرحه العيني (١٠٢ / ٤) ويلقى : مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني للمعلوم ألنى ، ومعناه وجد ؛ وفى القرآن الكريم (والفا سيدها لدى الباب) وفيه (إنهم ألقوا آباءهم ضالين) وقوله « مابى » أى الذى استقر بى ، وأراد به مافى نفسه من الهم والحزن والكدر مما يفعل به قومه ، وأراد بقوله « مابهم » مافى أنفسهم من الحسكة والغل والحقد والحسد ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « للمابهم » حيث أكد الشاعر اللام الجارة — وهى حرف غير جوابى — توكيدا لفظيا فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد ، وتوكيد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد فى نفسه شاذ ، وهو فى هذا الموطن من هذا البيت بالغ الغاية فى الشذوذ ، بسبب كون المؤكد والتوكيد على حرف واحد ، وكل النحاة يروون البيت على الوجه الذى رواه المؤلف عليه ، ويستدلون به لما قلنا ، ولكن ابن الأعرابي روى البيت على وجه آخر ، وهو :

فلا والله لا يلنى لما بى وما بهم من البلوى دواء
وعلى هذا يخلو البيت من الشذوذ ومن الشاهد على ما جاء به المؤلف من أجله ، فاعرف ذلك .

لأننا نقول : مةٌ من كَيْمَةٍ ليس لكي فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنما هو في موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهمهم ؛ يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كَيْمَةٍ ؟ يريد كي ماذا ، والتقدير : كي ماذا تفعل ، ثم حذف ، فَمَةُ : في موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها تسكون حُرْفُ جر دخولها على الاسم الذي هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون « كَيْمَةُ » كما يقولون « لِمَةُ » .

والدليل على أنها في موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لِمَ ، وَبِمَ ، وَفِيمَ ، وَعَمَّ ، قال الله تعالى (لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) وقال تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) وقال تعالى : (فَبِمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا) وقال تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال في لماذا وبماذا وفيماذا وعماداً : لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعمّ ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشيء الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : مَ تريد ، ومَ تصنع ، فلما حذف الألف منها في قولهم « كَيْمَةُ » كما يحذف مع حرف الجر دلَّ على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : كيمه ، وله ، وبمه ، وفيمه ، وعمه ، وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا [٢٣٧] الهاء من الألف في « ما » كما أبدلوا من

الألف فى أنا فقالوا « أنه » وفى حيهلا فقالوا « حيهله » وقول الكوفيين « إن مة فى موضع نصب » فسنبين فسادہ فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كى من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال فى كل الأحوال ، أو فى بعض الأحوال ؟ فإن قلتم فى كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم فى بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كى على ضربين ؛ أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك « جئت كى تكرمنى » كما قال تعالى : (لكى لا تأسوا على ما فاتكم) فكى هاهنا هى الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثانى : أن تكون حرف جر كاللام نحو « جئت كى تكرمنى » فهذه كى حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أن » وحذفت فيهما طلباً للتخفيف .

والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئت كى تكرمنى » وبين قولك « جئت لك لتكرمنى » وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهب بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، وإذا ذهب بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره ؛ فهى وإن كانت حرفاً واحداً فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قلتم فى « حتى » فإنها تنصب الفعل فى حال من غير تقدير ناصب ، وتخفص الاسم فى حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك هاهنا ، وكذلك أيضاً « حتى »

تكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم إن «إلا» تكون ناصبة وتكون عاطفة، وكذلك «حاشي» و«خلا» تكونان ناصبتين وخافضتين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إن مَهْ في موضع نصب» قلنا: هذا باطل؛ لأنها لو كانت [٢٣٨] ما في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من ما؛ لأنها لا يحذف الألف منها إلا إذا كانت في موضع جر، بخلاف ما إذا كانت في موضع نصب أو رفع؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول «مَ تفعل» في قولك: ما تفعل، و«مَ عندك» في قولك: ما عندك، فلما حذفت الألف ها هنا دلَّ على أنها ليست في موضع نصب، وإنما هي في موضع جر.

ثم هذا الحذف في موضع الجر إنما يكون في ما الاستفهامية، دون ما الموصولة، إلا في قولهم «ادْعُ يَمَّ شئت» أي: بالذي شئت؛ فإن العرب تحذف الألف من ما الموصولة ها هنا خاصة، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية.

وقولهم «إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ما قرروا» قلنا: فكان يجب أن يجوز أن يقال: أن مَهْ، ولن مه، وإذن مه، كما يقال «كيمه» إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي أن ولن وإذن وبعد كي واحد، فلما لم يقل ذلك واختصت به كي دونها دلَّ على بطلان ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

٧٩ - مسألة

[القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن لام « كى » هى الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو « جئتكَ لتكرمنى » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتكَ لأن تكرمنى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هى الناصبة لأنها قامت مقام كى ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت « إن » الخففة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بأن ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل فى واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن الفعل المضارع إنما ارتفع نخلوه من حرف الشرط [٢٣٩] وغيره من العوامل الجازمة والناصبة .

ولا يجوز أيضاً أن يقال « هَلَّا نصبوا بأن وجزموا باللام وكان الفرق واقعاً » لأننا نقول : إنَّ إنَّ لما كانت أمّ الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حذفٌ ، وإحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

(١) انظر فى هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام (ص ٢١٠ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢٤٧/٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣٠٧/٢) وما بعدها (وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٨٨ و ١٢٢٩) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء » لأننا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير « أن » لجاز أن يقال « أمرت بتكرم » على تقدير : أمرت بأن تسكرم ، فلما لم يحز ذلك بالإجماع دل على فساد ، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين ، في الأمر والدعاء ، نحو « ليقيم زيد ، وليغفر الله لعمر » فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزمها جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون اللام ، وذلك لأن اللام^(١) من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقدير « أن » دون غيرها لأن « أن » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الباء ، فكان تقديرها أولى من غيرها ؛ ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إن » في قولهم « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » وإنما حذفنا ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم ؛ ولهذا يذهبون إلى أنه حذف لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب « لا بد من يتبعها » أي : لا بد من أن يتبعها ؛ لحذف « أن » فكذلك ها هنا .

(١) في ر « عاملة من عوامل الأفعال » وليس بذلك

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هي الناصبة ؛ لأنها قامت مقام [٢٤٠] كي ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أن » لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس تحمّلها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل تحمّلها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير « أن » أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير « أن » حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وتحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كي » في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أن » فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أن .

وقولهم « إنها تشتمل على معنى كي » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كي ، إذا كانت ناصبة ، فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة ؛ فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكى الجارة في المعنى ؛ على أن كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل ، ألا ترى أن اللام في قولك « جئت لإكرمك » بمعنى كي في قولك « جئت كي أكرمك ، ولكي أكرمك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك ها هنا .

فإن قلتم : إن اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ فلم تخرج عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام ها هنا دخلت على الاسم الذي هو مصدر ؛ لأن « أن » المقدرة مع الفعل في تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المحففة الشرطية » قلنا : لا نسلم

أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تحمل عليها في الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بأن ؛ لأجل المشابهة التي بينهما .

قولهم « إنَّ إنَّ لما كانت أمَّ الجزء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلاً رفعوا ؟ قولهم « إنَّ إنَّ الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغي أن لا ينصب أيضاً ؛ لأنَّ النصب أيضاً يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إنَّ الفعل المضارع يرتفع لخلوّه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة [٢٤١] والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة في موضعه بما يُغني عن الإعادة .

وأما قولهم « إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى أمرت بأن تكرم » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنَّ حروف الجر لا تتساوى ؛ فإنَّ اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يُسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأنَّ لكل فاعل غرضاً في فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكى يعطيني ؛ فجاز أن تقدر بعدها « أن » وليست الباء كذلك ؛ فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم « إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : لَيَقُمُ زَيْدٌ » قلنا : إذا سلمت أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأنَّ العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل .

وقولهم « إنها تجزم الفعل » قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هي اللام الجازمة ،

فإن لام الجر غير^(١) لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو « جِئْتُكَ لِتَقُومَ » وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : « لِيَقُمْ زَيْدٌ » ، وليذهب عَمْرُو » فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٨٠ — مسألة

[هل يجوز إظهار «أن» المصدرية بعد «لكن» وبعد حتى ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد «لكن» نحو « جِئْتُ لَكِ أَنْ أَكْرِمَكَ » فتعصب « أكرمك » بكى ، و «أن» تؤكد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك « جِئْتُ لَكِ أَنْ أَكْرِمَكَ » اللام ، وكفى وأن تؤكدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار «أن» بعد حتى .

وذهب البصريون إلى أنه لا [٢٤٢] يجوز إظهار «أن» بعد شيء من ذلك بحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار «أن» بعدها النقل والقياس .

(١) في ر «فإن لام الجر غير لام الأمر» وليس بشيء ، بل هو خطأ لأنهما شيء واحد .
(٢) انظر في هذه المسألة : شرحنا المطول على شرح الأشموني (١٨٤/٣) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢ / ١٨ و ٢٥١/٣ وما بعدها) ومعنى اللبيب لابن هشام (ص ١٢٤ و ١٨٢) وشرح الرضى على الكافية (٢٢٢/٢ و ٢٢٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٨)

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

٣٧٥ — أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتَرَكُهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

٣٧٥ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٩٢٨) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٣٠٦) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٩٢) والأشمونى (رقم ٩٩٩) ورضى الدين في نواصب المضارع من شرح السكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٥٨٥/٣) كما شرحه العيني (٤٠٤/٤) بهامش الحزانة (و « ما » في قوله : « لِكَيْمًا » زائدة بالإجماع ، وتطير : تسير سيرا سريعا ، ومعنى تركها تخليها ، وعلى هذا يكون قوله بعد ذلك « شنا » حالا من الضمير المستتر في تركها ، ويجوز أن يكون تركها بمعنى تصيرها ، وعلى هذا الوجه يكون قوله بعد ذلك « شنا » مفعولا ثانيا لتركها ، وشنا : أى يابسة متخرقة ، والبيداء : الصحراء التى يبيد سالكها ، أى يهلك ، والبلقع : الخالية ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « لِكَيْمًا أَنْ » حيث أظهر الشاعر « أَنْ » المصدرية بعد كي ، وفي هذه العبارة ثلاثة مذاهب للنحاة :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وتلخيصه أن « كي » في جميع استعمالاتها حرف مصدرى ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدرية الناصبة للمضارع ، فإن جاءت « أَنْ » بعدها كما في هذا البيت فأن إما زائدة ، وإما بدل من كي ، وإما تأكيد لسي ، لأنهما بمعنى واحد ، ونختار أنها تأكيد ، وإن جاءت اللام بعدها كما في قول الشاعر :
كي لتقضي رقية ما وعدتني غير محنلس

وكما في بعض الروايات في الشاهد رقم (٣٤٦) الذى سبق قريبا تكون اللام زائدة ، وإن دخلت على « ما » الاستفهامية نحو قولك « كيمه » كانت كي أيضا مصدرية ، والمضارع المنصوب بها محذوف ، وما الاستفهامية مفعول به للمضارع المحذوف ، فإذا قل لك قاتل « أزورك غدا » قتلت له « كيمه » فكأنك قلت : كي أفعل ماذا ؟

المذهب الثانى : مذهب الكسائى ، وحاصله أن كي في جميع استعمالاتها حرف جر ، دال على التعليل ، وانتصاب المضارع بعدها بأن المصدرية مقدرة ، فإن تقدمت عليها اللام الدالة على التعليل نحو قوله تعالى : (لِكَيْلَا تَأْسَوْا) فكى بدل من اللام أو توكيدها ومعناها واحد ، وإن تأخرت اللام كما في البيت الذى أنشدناه والشاهد رقم (٣٤٦) السابق ، فاللام حينئذ بدل من كي أو توكيد لها .

وأما من جهة القياس فلأنَّ « أن » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ؛ فدخلت « أن » توكيداً لها ، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما قال الشاعر :

٣٧٦ — قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانُ الْجَفَى
بَعِيرٌ لَا عَصْفٍ وَلَا أَصْطِرَافٍ

= المذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن «كي» تأتي على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون اسماً مختصراً من كيف ، والثاني : أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية وعلى ما المصدرية ، والثالث : أن تكون حرفاً مصدرية مثل أن المصدرية في المعنى والعمل ، ولتفصيل مواضع كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة مكان غير هذا الموضع .
ومثل البيت المستشهد به قول جميل بن معمر العذري ، وهو من شواهد الرضي وابن هشام في المعنى :

فقلت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كما أن تغر وتخدع ؟
ومثله أيضاً قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أردت لكياً أن ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطي السكال فيكمل ؟

٣٧٩ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدهما ابن منظور (ص ر ف - ع ص ف) ونسبهما في المرتين إلى العجاج ، وقد روى البغدادي (٥٨٦/٣) ثانيهما عن الفراء ونسبه إلى رؤبة ، ورواهما ابن منظور (ه د ن) باختلاف يسير هكذا :
قد يجمع المال الهدان الجافي من غير ما عقل ولا اصطراف

ونسبهما إلى رؤبة . والهدان - بكسر الهاء - الأحمق الوخم الثقيل في الحرب . والجافي : الغليظ ، والعصف ومثله الاعتصاف : الطلب والحيلة ، تقول : عصف فلان يعصف عصفاً - من مثال ضرب يضرب ضرباً - واعتصف ، تريد أنه كسب وطلب واحتال وكد ، وتقول : اصطرف فلان في طلب الكسب ، إذا تصرف وكان ذا حيلة . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين ليقروا أن الكلمتين إذا كان معناهما واحداً جاز أن تؤكد إحداها بالأخرى كما أكد الراجز « غير » بلا في هذا الرجز أو كما تقع أن المصدرية بعد كي المصدرية فتكون أن توكيداً لكي ، وهذا ظاهر بعد أن ذكرنا مذهبهم مفصلاً في شرح الشاهد السابق .

فأكّد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما في المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لـ « لـكى » ، وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيداً لها ، وكذلك أيضاً قلنا : إن العمل للام في قولك « جِئْتُ لـكى أَنْ أُكْرِمَكَ » لأن كـى وأن تأكيدها للام ، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك ؛ فقد قالوا : لا إن مارأيتُ مثلَ زيد ، لجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أن » بعد « لـكى » لا يخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزيدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أن يقال « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لـكى » تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير « أن » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » لكان ينبغي إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأنّ دونها ، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداءً ؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما لم يحز إظهار « أن » بعد كى وحتى ؛ لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلا عن الفعل في قولهم : أمّا أنت مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والتقدير فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت معك ، فحذف الفعل وجعلت « ما » عوضاً عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البدل والمبدل ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب [٢٤٣] عن كلمات الكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلا حاجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة^(١) .
والوجه الثاني : أن يكون قد أظهر «أن» بعد «كي» لضرورة الشعر ؛ وما يأتي
للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل «أن» من «كيا» لأنهما بمعنى واحد ،
كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه ؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ يَقْعَلْ ذَلِكَ
يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فـ (يضاعف) بدل من (يلق) .
وقال الشاعر :

٣٧٧ — مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَافِي دِيَارَنَا
تَحْبِذُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

(١) لا نرى لك أن تقر هذا — لاف هذا الموضع ولا في غيره ، ولا على لسان
الكوفيين ولا البصريين — فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء وهي غير
مذسوبة ولا لها سوابق أو لواحق ، وفي كتاب سيويه وحده خمسون بيتا لم يعثر لها
العلماء بعد الجهد والعناء اشديدن على نسبة لقائل معين .

٣٧٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (٤٤٦/١) ولم ينسب إلى قائل معين ،
ولا نسبه الأعلام . وقد استشهد به الأشموني (رقم ٨٦٠) وانظر شرح الشاهد رقم ٧٠١
في خزانة الأدب (٣ / ٦٦) وانظر أيضا شرح الشاهد (رقم ٣٠) في شرح قطر الندى
لابن هشام . وتلم : مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة . وتأججا : مأخوذ من
التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهذه الكلمة تحتمل وجهين : الأول أن تكون فعلا
ماضيا ، والألف في آخرها — على هذا الوجه — يحتمل أن تكون ضمير الاثنين — وهما
الحطب الجزل والنار — ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق ، ويكون في الفعل
ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل ، فإذا أعدته على الحب الجزل
كان الأمر ظاهرا ، وإذا أعدته على النار احتجت إلى أن تسأل : كيف أعاد
ضمير المذكر على النار وهي مؤنثة ؟ ويحجب عن هذا بأنه لما كان تأنيث النار مجازيا استباح
الشاعر لنفسه أن يؤنث الفعل للسند إليها . والوجه الثاني : أن يكون « تأججا » فعلا
مضارعا ، وأصله تأجج ، لحذف إحدى التاءين ، وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه
الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف ، والأصل « تأججن » . ومحل الاستشهاد =

فتلهم : بدل من « تأتتا » وقال الشاعر :

٣٧٨ — إِنَّ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبِنُوا أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَحْفَلُوا
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجِّلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

يفعدوا : بدل من قوله « لا يحفلوا » فكذلك هاهنا ، وعلى كل حال فهو قليل في الاستعمال .

وأما قولهم « إن التأ كيد من كلام العرب ؛ فدخلت أن للتأ كيد » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذاً نادراً لا يرجع عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ؛ فوجب أن لا يكون جائزاً ، والله أعلم .

== بهذا البيت قوله « تأتتا تلهم بنا » فإن قوله « تلهم » بدل من قوله « تأتتا » واسمع إلى سيويه ، قل : « وسألت الحليل عن قوله « متى تأتتا تلهم بنا - البيت » قل : تلهم بدل من الفعل الأول ، ونظيره في الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإسم كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر » اهـ . وقد أعلم « الشاهد في جزم تلهم » لأنه بدل من قوله تأتتا وتفسير له ؛ لأن الإسم إتيان ، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز » اهـ .

٣٧٨ هذان البيتان من شواهد سيويه أيضاً (٤٤٦/١) وقد نسبهما لبعض بني أسد ، ولم يزد الأعم في نسبتهما على ذلك . وقوله « لا يحفلوا » من قول العرب : ما حفل فلان بكذا ، يعنون أنه ما بالى به ولا أكثرث له ، والمرجل : اسم المفعول من اترجيل وهو مشط الشعر وتلينه بالدهن ونحوه ، ومحل الاستنهاد من هذا البيت قوله « لا يحفلوا يغدوا عليك » فإن الفعل الثاني - وهو يغدوا - مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول - وهو « لا يحفلوا » - وتفسير له . قل سيويه « ومثل ذلك أيضاً قوله أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد « إن ييخلوا أو ييجبنوا - البيتين » فقلوه يغدوا على البدل من قوله لا يحفلوا كما هو ؛ لأن غدوهم مرجلين دليل على أنهم لم يحفلوا بقبيح ما أتوه ؛ فهو تفسير له وتبيين » اهـ .

٨١ - مسألة

[هل يجوز مجيء «كما» بمعنى «كيا» ويُنصب بعدها المضارع ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن «كَا» تأتي بمعنى كَيَا ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا ينعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .
وذهب البصريون إلى أن «كَا» لا تأتي بمعنى «كيا» ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن «كَا» تكون بمعنى «كيا» وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قال الشاعر وهو [٢٤٤]
صَخِرُ التِّي :

٣٧٩ - جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا وَالْقَوْمُ صِيدُ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب (ص ١٧٦ - ١٧٧) وشرح الاشبوني مع حاشية النصبان (٢٣٧/٣) وشرح الرضى على السكاكية (٢٢٣/٢) .
٣٧٩ - هذا هو البيت السادس عشر من قصيدة لصخر التي بن عبد الله الهذلي (ديوان الهذليين ٢/٥٧) وكان صخر التي قد قتل جارا لبني خناعة من بني سعد بن هذيل من بني الرمداء من مزينة ، فغرض أبو التلم قومه على صخر ليطلبوا بدم المزني ، فبلغ ذلك صخرا ، فقال في ذلك هذه القصيدة ، وأخفها - بتضعيف الفاء - أى أمنعها وأجيرها وأؤمنها ، تقول «خفر الرجل الرجل ، وخفر به ، وعليه ، وخفره تخفيرا» إذا أجاره ومنعه وأمنه وكان له خفيرا ، وقال أبو جندب الهذلي :

ولكنني جمر اتعض من ورائه يخفرتني سيفي إذا لم أخفر

والصيد - بكسر الصاد - جمع أصيد ، وهو الوصف من الصيد - بفتح الصاد والياء جميعا - وهو داء يأخذ الإبل في رؤوسها وترفع رؤوسها وتسمو بها ، فإذا كان ذلك في الرجل كان من كبر وطاحه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «كا أخفها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «كا» بمعنى كيا وهي مؤلفة من كي الناصبة للمضارع وما = (١١ - الإنصاف ٢)

أراد « كما أخفها » ولهذا المعنى انتصب « أخفها » وقال الآخر :
 ٣٨٠ - وَطَرَفَكَ إِنَّمَا جِئْنَا فَأَصْرَفْنَاهُ
 كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

= الزائدة ، ويجوز أن تكف « ما » الزائدة كي عن عمل نصب فيرتفع المضارع بعدها ، ويجوز ألا تكفها فينتصب المضارع بكي كما في هذا البيت ، وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو على الفارسي ؛ فزعم أن « كما » أصلها « كما » فحذفت الياء للتخفيف ، وقال ابن مالك : « كما » مؤلفة من الكاف الجارة ومعناها التعليل ، ومن ما الكافة ، ونصب المضارع بعد « كما » بالكاف الدالة على التعليل حملا لها على « كي » لأن معناها كمنها ، وهما رأيان متقاربان ، غير أن رأى أبي على الفارسي أدق ؛ فإن كون الكاف ناصبة لكونها بمعنى كي بعيد ، ومما يبعده أن الكاف من عوامل الأسماء فكيف تكون من عوامل الأفعال ؟

٣٨٠ - هذا البيت من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ٢٩٥) والاشتموني (رقم ١٠٠٢) وهو من شواهد شراح الألفية ، وقد شرحه العين (٤٠٧/٤) بهامش الخزانة) وهو البيت التاسع والחסون من رائية عمر بن أبي ربيعة الطويلة (د ٨٤-٩٥ بتحقيقنا) وذكر العلامة الأثير في حواشيه على معنى اللبيب أنه وجد البيت في قصيدة لجليل بن معمر العنزي صاحب بثينة . والطرف - بفتح فسكون - أراد به العين ، وإما مركبة من إن الشرطية ، وما المؤكدة ، وأصرفته : أراد حوله إلى جهة أخرى غير جهتنا ، ومحل الاستشهاد بالبيت هنا قوله « كما يحسبوا » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « كما » مثل « كما » ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها على تقدير أن « ما » زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ، وقد جاء هذا البيت بالنصب على الوجه الأول . وقد زعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى « نزهة الأديب » أن أبا على الفارسي حرف هذا البيت ، وأن الصواب روايته على هذا الوجه :

إذا جئت فامنع طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
 ويقول أبو رجاء : إن الرواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود ، ومع هذا لا أرى لك أن تقبل الطعن في أبي على الفارسي بأنه صحف البيت ليستشهد به ؛ فإن الروايات تكثر في الشعر العربي ، وكل راو يعتمد إحدى الروايات ويعول عليها ، وقد أسمعناك كلاما مثل كلام أبي محمد في روايات وردت في كتاب سيويه ، =

أراد « كما يحسبوا » وقال الآخر :

— ٣٨١ * لَا تَظْلَمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا *

== وقال العلماء بحد ذلك : إن سيويه غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب ، وإنه لا بد أن يكون قد سمع الرواية التي حكاهما في كتابه ، والشواهد على هذه المسألة كثيرة ، وقد ذكر المؤلف منها جملة فما يدعو أبا علي إلى أن يعترف بيتا ليستشهد به وفي غيره من الشعر الثابت مندوحة ؟ بل إن رواية أبي محمد الأسود وهي رواية ديوان عمر تؤيد المذهب الذي رآه أبو علي الفارسي الذي خلاصته أن أصل « كما » هو كما ، فقد أنبأتك غير مرة أن البيت إذا روى بروايتين أو أكثر ووضعت في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ، لأن الراوي العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناها واحد ، لأنه يريد أن يؤدي المعنى الذي فهمه من الكلام ، فأعرف ذلك وكن منه على ثبوت .

٣٨١ — هذا البيت من شواهد رضى الدين في باب نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣ / ٥٩١ و ٤ / ٢٨٦) وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج

وعمل الاستشهاد منه قوله « كما لا تظلموا » فإنه دليل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من أن « كما » يحوز أن ينتصب الفعل للمضارع بعدها على أن أصلها كما خذفت الياء تخفيفا ، ألست ترى قوله « لا تظلموا » منصوبا بخذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، إذ هو فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، وقد وافق أبو العباس البرد على هذا المذهب ورآه ؟ اقتناعا منه بما ورد من الشواهد الدالة على صحته ، وأما البصريون فاتهم امتنعوا من إقرار ذلك ، وذهبوا مذاهب في هذه العبارة ، فمنهم من أنكر الشواهد أو زعم أن روايتها على غير ما ذكر الكوفيون ، وقد سمعت في شرح الشاهد السابق رواية تخرجه عن الاستشهاد به ، وقالوا في البيت الذي نحن بصدده شرحه : إن الرواية فيه * لَا تَظْلَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُ *

بالفعل للمضارع للسند إلى ضمير الواحد المخاطب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعليه تكون الكاف للتشبيه أو للتعليل ، وما : كافة لهذه الكاف عن الاختصاص بالأسماء وعمل الجر الذي هو الأصل فيها ، أو ما : مصدرية ، وهي مع الفعل الذي بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وكأنه قال : لا تظلم الناس لعدم ظلمك ، ومنهم من سلم الرواية التي رواها ==

أراد « كما لا تظلموا » وقال عدي بن زيد العبادي :

٣٨٢ - أَسْمَعُ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ

عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَسَائِلُ سَأَلَا

= الكوفيون ، وزعم أن الناصب في هذه العبارة هو « ما » التي دخلت الكاف عليها ، وما هذه مصدرية ، والأصل أنها لا تعمل ، لكن العرب شبهت ما بأن المصدرية فنصبت بما كما نصبت بان ، وشبهت أن المصدرية بما المصدرية فأهملت أن كما أهملت ما ، وانظر الشاهد رقم ٣٧٠ السابق ، وهذا كله جدل ولجاج في الخصومة ، والذي ذهب إليه الكوفيون أقرب من جميع ما قالوه .

هذا ، وقد روى سيويه بيت الشاهد على وجه آخر (٥٩/١) وهو :

* لا تشتم الناس كما لا تشتم *

بالإسناد إلى ضمير الواحد المخاطب ، وكذلك أنشده رضى الدين في باب حروف الجر من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى (٢٨٦/٤) وكذلك أنشده الأشموني في نواصب المضارع (رقم ١٠٠٣) وسذكر المؤلف هذه الرواية في الرد على كلام الكوفيين .

٣٨٢ - أنشد ابن منظور (كى ١) هذا البيت ونسبه إلى عدي كما قال المؤلف ،

قال : « كى : حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة أن ، ومعناه العلة لوقوع الشيء ، كقولك : جئت كى تكرمنى ، وقال فى التهذيب : تنصب الفعل الغاير ، تقول : أدبه كى يرتدع ، قال ابن سيده : وقد تدخل عليه اللام ، وفى التنزيل العزيز (لكىلا تأسوا على ما فاتكم) وقال ليلى :

* لكىلا يكون السندرى نديتى *

وربما حذفوا كى اكتفاء باللام وتوصلا بما ولا ، فيقال : تحرز كىلا تقع ، وخرج كما يصى ، قال الله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) وفى كى لغة أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدي :

اسمع حديثا كما يوماً تحده عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل

أراد كما يوماً تحده ، وكى ، وكىلا ، وكما : تعمل فى الألفاظ المستقبلية عمل أن ولن حتى إذا وقعت فى فعل لم يجب « اه كلامه بحروفه ، وضبط المضارع ضبط قلم فى بيت عدى بالرفع ، والخطب سهل ؛ فإن الذى يستدل بهذا البيت لا يقول : إن النصب واجب =

وقال الآخر :

٣٨٣ - يَقلِبُ عَيْنِيهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسَ رُوَيْدًا إِنِّي مَنْ تَأْمَلُ

= كما قررناه في شرح الشواهد السابقة، فيحتمل أن في البيت روايتين : الرفع، والنصب، وقد نص - فيما نقله عن ابن سيدة - على أن « كما » تعمل في الفعل المضارع عمل أن ولن، وإن كان المؤلف قد أنكر رواية النصب، وزعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية في هذا البيت بالرفع، وعلى ما رواه الكوفيون في هذا البيت بنصب « تحذنه » يستدل بهذا البيت على شيئين : الأول أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد « كما » وتخريج ذلك على أن الأصل « كما » حذفت الياء تخفيفاً، وما : زائدة غير كافية، والثاني : أنه لا يضر الفصل بين « كما » والفعل المضارع بالظرف، وهذا ظاهر إن شاء الله .

٣٨٣ - يقال « فلان يتشاور في نظره » إذا نظر نظرة ذي نخوة وكبر، وقال أبو عمرو : هو أن ينظر بمؤخر عينه ويميل وجهه في شق العين التي ينظر بها، يكون ذلك خلقة ويكون من الكبر والتيه والغضب . ورويداً : أصله تصغير الإرواد تصغير الترخيم - يعني بحذف حروف الزيادة كلها وهي الهمزة التي في أوله والألف التي بعد الواو، ثم إدخال ياء التصغير على حروفه الأصلية وهي الراء والواو والدال - وقد قالوا : أروود فلان في سيره إرواداً، يريدون أنه تمهل في سيره وترفق، وسيبويه يرى أن « رويداً » إنما يستعمل استعمال المصادر التي تنوب عن الأفعال، تقول « رويداً علياً » أي أمهله، وتكون اسم فعل، تقول « رويدك » أي أمهل، ويرى أيضاً أنه قد يقع صفة فنقول : « سار سيراً رويداً » وأنت قد تذكر المصدر الموصوف كما في هذا المثال، وقد تحذفه فنقول : « سار رويداً » قال (١٢٣/١) « هذا باب متصرف رويد، تقول : رويد زيداً، وإنما تريد أروود زيداً، قال الهذلي :

رويد علياً، جد ما دى أمهم إلينا، ولكن بغضهم متاين

وسمعا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويداً ما الشعر، يريد أروود الشعر، كقول انقائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فديع الشعر، فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل، ويكون رويد أيضاً صفة كقولك : سار سيراً رويداً، ويقولون أيضاً : ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً به وصف كلامه، اجتزأ بما في صدر حديثه من قوله ساروا عن ذكر السير، ومن ذلك قول العرب، ضمه رويداً أي وضماً رويداً، ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً : رويداً، وإنما تريد علاجاً =

أراد « كما أخافه » إلا أنه أدخل اللام توكيداً ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً .
فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز نصب بها ؛ لأن
الكاف في « كما » كاف التشبيه أدخلت عليها « ما » وجعلاً بمنزلة حرف واحد
كما أدخلت على رُبَّ وجعلاً بمنزلة حرف واحد ، ويليهما الفعل كربما ، وكما أنهم
لا ينصبون الفعل بعد ربما فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه
روى « كما أخفَرُها » بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفرّاء من
أصحابكم ، واختار الرّفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

= رويداً ، فهذا على وجه الحال ، إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير
الحال » اه كلامه بحروفه ، وعلى هذا يكون قول الشاعر في البيت المستشهد به « رويداً »
حالا من الضمير الواجب الاستتار في قوله « تشاوس » وقوله « إنني من تأمل » أى
أنا ذلك الذى تأمله وتظر إليه ، ومتى عرفتني عرفت أنه ليس لك أن تنظر لى نظر
الكبر والفضب ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « كما لأخافه » حيث زعم الكوفيون
أن الفعل المضارع الذى هو أخافه منصوب بكما التى هى فى الأصل كما . ونقول : إن هذا
البيت لا يصلح لاستدلال الكوفيين أصلاً ، وذلك من عدة وجوه : الأول ما ادعاه المؤلف
من أن الرواية على غير هذا الوجه وأنها « لكما أخافه » وإن كنا لا نقر المؤلف على هذا ،
والثانى : أنه بعد تسليم صحة روايتهم يكون النصب باللام فى قوله « لأخافه » لأنها لام التعليل
وهى عندهم ناصبة بنفسها ، أو بأن المضمرة بعد لام التعليل على ما هو مذهب البصريين ،
والقول بزيادة هذه اللام لا دليل عليه ، والوجه الثالث : أنهم أى الكوفيين يقولون : إن
كى لا تكون إلا مصدرية مثل أن ، فجاء اللام بعدها فى مثل هذا الشاهد ينقض هذه
المقالة ؛ لأننا لو جعلنا اللام توكيداً لكى لم يصح لاختلاف معناها حينئذ ، إذ أن كى
مصدرية واللام للتعليل ، ولو جعلنا اللام بدلا من كى كانت كما فى جزم الساقط من الكلام
لأن البديل منه على نية الطرح من الكلام ، ويكون العمل للبديل الذى هو اللام ، فيتعين عندهم
أن تعتبر زائدة ، وهذا ما لم يقم عليه دليل .

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية :

* لِكَيْ يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ * [٣٨٠]

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد :

* لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ * [٣٨١]

كالرواية الأخرى :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ * [٣٨١]

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية

[٢٤٥] « كما يوماً تحدثه » بالرفع كقول أبي النجم :

٣٨٤ — قُلْتُ لِشَيْبَانَ: أَذْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغْدَى الْقَوْمَ مِنْ شِوَاهِهِ

٣٨٤ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد سيويه (٤٦٠/١)

وقد نسبهما إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أقر الأعلام هذه النسبة ، قال سيويه (٤٥٩/١) : « سألت الحليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيتك ، وارقبى كما ألقيتك ، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت ربعا للفعل ، والمعنى لعل آتيتك ، فمن ثم لم ينصبوا به كما لم ينصبوا برعما ، قال رؤبة :

* لَا تُشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

وقال أبو النجم :

قلت لشيبان : اذن من لقاءه كما تغدى الناس من شواهه

وقال الأعلام : « الشاهد في قوله كما تغدى ، حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيت لوقوع الفعل بعدها كما فعل برعما ، ومعناها هنا لعل ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى كي ويجيز النسب بها وهو مذهب الكوفيين » اه كلامه . وشيبان : اسم ابن الشاعر ، وضمير الغيبة في قوله « لقاءه » وقوله « شواهه » يعود إلى ظليم ، يأمر الشاعر ابنه شيبان بأن يتبع هذا الظليم ويدنو منه لعله يصيده فيشوى لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء .

وكقول الآخر :

٣٨٥ - أِنْخَ فَأَصْطَبِغْ قُرْصًا إِذَا اعْتَادَكَ الْهَرَى

بَرَزْتَ كَمَا يَكُونُكَ فَقَدْ الْخَبَائِبِ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدثه » بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحوى البصرة والكوفة على خلافه ، والخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

* يُقَلَّبُ عَيْنِيهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ * [٣٨٣]

على أنه لو صح ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٣٨٥ - أنخ : فعل أمر من الإناخة ، تقول « أناخ فلان بعيره ينخه إناخة » تريد أنه أبركه ، واصطبغ : فعل أمر من الاصطباغ ، وأصله الصبغ - بكسر الصاد وسكون الباء - وهو ما يصطبغ به من الإدام ، ومثله الصباغ - بكسر الصاد أيضاً - ومنه قوله تعالى : (تنبت بالدهن وصنع للأكليين) يعنى بالصبغ دهن الزيتون ، وقال الزجاج : أراد بالصبغ الزيتون ، قال الأزهرى : وهذا أجود القولين ؛ لأنه قد ذكر الدهن قبله ، وتقول : صبغ فلان اللقمة يصبغها صبغاً - من مثال نصر - إذ دهنها وغمسها ، وكل ما غمس فقد صبغ ، والقرص - بضم القاف وسكون الراء - أراد به الرغبة من الخبز وقد يقال « قرصة » بالتاء - إذا كانت صغيرة ، وترك التاء أكثر ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « كما يكفيك » حيث ورد الفعل المضارع مرفوعاً بضمّة مقدرة على الياء بعد كما ، وغرض المؤلف أن يرد بهذا الشاهد على الكوفيين القائلين بجواز نصب الفعل المضارع بعد كما ، لكن هذا الشاهد ومائة شاهد آخر مثله لا يكفى في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن الكوفيين لا يقولون : إنه يجب أن ينتصب الفعل المضارع بعد كما ، وإنما يقولون : إذا وقع الفعل المضارع بعد كما جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع ، وقد اتوا بشواهد جاء فيها النصب ، والذي يرد مذهبهم ألا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب ، وقد حاول المؤلف أن يرد شواهد النصب ، ولكنه لم يستقم له الرد ؛ لأن الرواة الثقات قد أثبتوها ، فاعرف ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٨٢ — مسألة

[هل تنصب لامُ الجُحودِ بنفسها ؟ وهل يتقدّمُ مفعولُ منصوبها عليها ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجَحْدِ هي الناصبةُ بنفسها ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك » ويجوز تقديمُ مفعولِ الفعلِ المنصوبِ بلام الجَحْدِ عليها ، نحو « ما كان زيدٌ دارك ليُدْخَلَ ، وما كان عمرو طعامك ليأْكُلَ » .

وذهب البصريون إلى أنَّ الناصبَ للفعل « أن » مقدرةٌ بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجَحْدِ عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنها هي العاملة بنفسها وجوازُ إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجَحْدِ ؛ فما قاله الشاعر :

٣٨٦ — لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرُو ، وَلَمْ أَكُنْ
مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش (ص ٩٣٦) وشرح الرضى على الكافية (٢٣٣/٢)

٣٨٦ — هذا البيت من شواهد شرح ابن يعيش على الفصل (ص ٩٣٦) وروى صدره « لقد وعدتني أم عمرو » ورضى الدين في نواصب المضارع من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٦٢٢/٣) وقال « ولم أقف على تمته ولا على قائله » وعمل الاستنهاد بهذا البيت قوله « مقالها » فقد وردت الرواية بنصب هذه الكلمة ، وقد اتفق افریقان الكوفيون و بصريون على ثبوت الرواية ، ولكنهم اختلفوا في تخریجها ، فقال الكوفيون : مقالها مفعول به تقدم على عامله وهو انقلب المضارع المقترن =

أراد « ولم أكن لأتمتع مقالتيها » وقدم منصوباً لأسمع عليه ، وفيه لام الجحود ،
فدَلَّ على جوازه ، وفيه أيضاً دليلٌ على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام الجحود [٢٤٦]
هي العاملة بنفسها من غير^(١) تقدير « أن » ؛ إذ لو كانت أن هاهنا مقدَّرةً لكانت
مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه .

= بلام الجحود الذي هو قوله « لأسمعا » وجوزوا أن يتقدم معمول المضارع المنصوب بلام
الجحود على اللام ، وقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم معمول المضارع المقرون بلام
الجحود عليه ، وزعموا أن قول الشاعر « مقالتي » مفعول به لفعل مضارع محذوف يدل
عليه هذا الفعل المذكور ، وأصل الكلام : ولم أكن أسمع مقالتي ، ثم بين هذا الفعل
المحذوف الذي أضمره بقوله « لأسمعا » والسرف في هذا الخلاف أن الكوفيين يقولون :
الناصب للمضارع هو اللام التي للجحود ، والبصريون يقولون : الناصب له هو أن
المصدرية مضمرة بعد اللام ، والمضارع صلة لأن المصدرية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول ، ولكن هذه القاعدة منقوضة من أساسها ، وإن كان قد ارتضاها الجمهور
من الفريقين ؛ فقد تقدم معمول الصلة على الموصول في قول العجاج :

ربيتة حتى إذا تعددا كان جزائي بالعصا أن أجلبدا
فإن قوله « بالعصا » متعلق بقوله « أجلبدا » وهو معمول لأن المصدرية ، ونظيره
قول ربيعة بن مقروم الضبي :

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيك خابرا أن تسألي

فإن قوله « خابرا » مفعول به تقدم على عامله وهو قوله « تسألي » المنصوب بأن
المصدرية ، وقد اضطر النحاة لتتم لهم قاعدتهم أن يقولوا : إن « خابرا » منصوب بفعل
محذوف يدل عليه الفعل المذكور ، وإن قول العجاج « بالعصا » متعلق بفعل محذوف
يدل عليه الفعل المذكور بعده . ومثل هذين البيتين قول الآخر وسيأتي قريباً في
كلام المؤلف (ص ٥٩٦) :

وإني امرؤ من عصبة خندفية أبت للأعادي أن تذلق رقابها

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ، غير أننا نبادر فقرة رناناً لأنرى مع كثرة الشواهد
التي تثبت في مسألة من المسائل أن تعرض عن الشواهد ثم تتمسك بالتعليل ؛ لأن هذا
عدول عن النص إلى القياس ، وذلك لا يجوز ، فأعرف هذا ، ولا تغفل عنه .

(١) في ر « عن غير » وليس بشيء .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدَّمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار « أن » بعدها فن وجهين ؛ أحدهما : أن قوْلهم « ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو لياكل » جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقدير اسمٍ ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أن لكانا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً ؛ لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فلذلك ^(١) لم يحز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك « إياك وزيداً » والوجه الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مُقدِّراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يُوجبُ المستقبل من الفعل ، و « أن » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنهم من قال : إنما لم يحز إظهار « أن » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل » كان نفيًا سيدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم « اللهُ لأقومنَّ » لم يحز إظهارها ؛ إذ كانت اللام بدلا منها فكانها مظهره .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

... .. وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَنْتَمَا [٣٨٦]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأ « مقالاتها » منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالاتها ، لا بقوله « لِأَنْتَمَا » كما قال الشاعر :

(١) في ر « فكذلك لم يحز » .

٣٨٧ - وَإِنِّي أَمَرُوكُم مِّنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدْبِجَ رِقَابَهَا

٣٨٧ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (٩٣٦) وابن جني في شرح تصنيف المازني (١/١٣٠) ولم يعزوا، والعصبة: الجماعة من الناس، وخنديفة بكسر الخاء والذال بينهما نون ساكنة منسوبة إلى خندف. وهي امرأة الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وأصل اسمها ليلي بنت حلوان - ويقال: ليلي بنت عمران بن الحاف بن قضاعة - لقبت خندف في قصة مشهورة، وأصل الخندفة الإسراع في السير، تقول «خندف الرجل خندفة» - من مثال دحرج دحرجة «إذا أسرع»، وقالوا «خندف الرجل» إذا انتسب إلى خندف، وقال رؤية:

* إِنِّي إِذَا مَا خَنْدَفَ السَّمَى *

وظلم رجل فنأدى: يا لخندف، نخرج إليه الزبير بن العوام ومعه سيفه وهو يقول: أخندف إليك أيها الخندف، يريد أسرع إلى نصرتك أيها المعزى إلى خندف، وتدبج بالذال المهملة، وبالذال المعجمة أيضا - أي تذل وتخضع، ويروى «أن تذل رقابها» والاستشهاد بالبيت في قوله «أبت للأعداء أن تدبج رقابها» فإن ظاهره أن الجار والمجرور - وهو قوله «للأعداء» - متعلق بقوله «تدبج» المتأخر عنه المعمول لأن المصدرية، فيكون معمول صلة أن المصدرية قد تقدم على أن، ولما كان جمهور النحاة قد اتفقوا على أن معمول صلة أن المصدرية لا يجوز أن يتقدم عليها فإنهم جعلوا الجار والمجرور متعلقا بفعل محذوف يقدر قبله ويكون المذكور تفسيرا وبياناً لذلك المحذوف، وأصل الكلام: أبت أن تدبج رقابها للأعداء، أن تدبج رقابها، حذف أن المصدرية وصلتها وهو بنويهما، ثم دل على هذا الذي حذفه بذكر أن المصدرية وصلتها، قل ابن يعيش «وقال الكوفيون: لام الجعده هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل انتصب بعد اللام، نحو قولك: ما كنت زيدا لأضرب، وأنشدوا «لقد وعدتني أم عمرو... البيت السابق» ولا دليل في ذلك؛ لأننا نقول: إنه منصوب بإضمار قل، كأنه قل: ولم أكن لاسمع مقالتها، ثم بين ما أضمر بقوله لأضرب، كما في قوله «أبت للأعداء أن تذل رقابها» التقدير: أبت أن تذل رقابها للأعداء، ثم كرر الفعل بيانا للمضمر، فأعرفه «أه كلامه». ويقول أبو رجاء: لقد أصل النحاة قاعدة أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واستنبطوا لهذه القاعدة علة حاصلها أن الصلة تكملة وتتمام =

فاللام في قوله « للأعادي » لاتكون من صلة « أن تدخَّح » بل من صلة فعل مُقَدَّرٍ قبله ، وتقديره « أبت أن تدخَّح » وجعل هذا المظهر تفسيراً لذلك المقدر ، وهذا النحوي كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

٨٣ [٢٤٧] — مسألة

[هل تنصب « حتى » الفعل المضارع بنفسها ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك « أطلع الله حتى يذخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس » وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك « مطلتُهُ حتى الشتاء ، وسوفتُهُ حتى الصيف » . وذهب أبو الحسن علي بن حمزة السكاكي إلى أن الاسم ينخفض

== للموصول، وهما في قوة الكلمة الواحدة، وأن الممول من تكملة العامل، وتقديم الممول كتقديم عجز الكلمة على صدرها ، ولما كان تقديم عجز الكلمة على صدرها غير جائز كان تقديم ما هو بمنزلة عجز الكلمة على ما هو بمنزلة صدرها غير جائز أيضاً ، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز ، وفاتهم أن النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، وأن تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه مما لا يصح ارتساكه ولا اللجوء إليه ، ثم إنهم يقولون دائماً : إن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، فهلا اعتذروا عن تقدم معمول الفعل الممول لأن المصدرية في هذا البيت بأن هذا الممول جار ومجرور ، وأن الجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، ولكننا نعتقد أن البصريين لما رأوا معمول الفعل المصوب بعد لام الجود في البيت السابق (شاهد رقم ٣٨٦) مفعولا صريحا وليس جاراً ومجروراً ، وأن حجة الكوفيين قائمة به ، لما رأوا ذلك تفاضوا عن كون الممول في هذا البيت جاراً ومجروراً وساقوا الكلام مساقاً واحداً ، فنزه لذلك ، وأجل فيه نظرك ، والله يتولاك بعصمته وتأنيده

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بمحاشية الصبان (٢٥٢/٣) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٢٧ و ٩٣٧) وشرح الكافية للرضي (٢٢٤/٢ وما بعدها)

بعدها يلى مضرة أو مظهره . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » والاسم بعدها مجرور بها . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى كي كقولك « أطلع الله حتى يدخلك الجنة » أى : كي يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك « اذكر الله حتى تطلع الشمس » أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وصار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو رُبّ لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها » لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائي فقال : إنما قلتُ إنها تخفض يلى مضرة أو مظهره لأن التقدير في قولك « ضربت القوم حتى زيد » حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف « انتهى ضربى إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا [٢٤٨] يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجرّ ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لا بها نفسها قول الشاعر :

٣٨٨ — دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدَّهْيَقِ بِمَظْلِهِ حَتَّى الْمَصِيفِ وَيَغْلُو الْقَعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ؛ فلو كانت حتى هى الناصبة لوجب أن لا يحىء الفعل ها هنا منصوباً بعد محىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارةً وناصبَةً ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ؛

٣٨٨ — أبو الدهيق : كنية رجل ، ومظله : مصدر مطلق يمتلئه — من باب نصر — إذا سوف فى قضاء حاجته ولم يف له ، والمصيف : زمان الصيف ، ويغلو : مضارع « غلا البعير فى سيره غلوا » إذا ارتفع فى سيره فجاوز حسن السير ، والقعدان — بكسر القاف وتسكون العين المهملة — جمع قعود ، وهو من الإبل الذى يقتنعه الراعى فى كل حاجة ، يتخذ للركوب ولحمل الراد والمتاع ، ويقال : القعود من الإبل هو البكر حين يركب — أى يمكن ظهره من الركوب — وأدنى ذلك أن يأتى عليه ستان ، يقال للذكر : قعود ، وللأنثى قلووس ، إلى أن يثنيا ، ثم يقال للذكر حمل وللأنثى ناقة ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويغلو » فإنه فعل مضارع منصوب ، وقد سبقه اسم مجرور بحتى التى هى حرف غاية وجر ، ولا يجوز أن يكون هذا المضارع منصوباً بحتى لأنها لو كانت هى الناصبة للفعل المضارع لكانت قد عملت الجر فى الاسم والنصب فى الفعل ، ولا نظير لذلك فى العربية ، ولكانت الواو قد عطفت مضارعاً منصوباً على اسم مجرور وذلك مما لا يجوز ، وقد ذهب البصريون إلى أن هذا المضارع منصوب بأن المصدرية محذوفة ، والتقدير : أن يغلو القعدان ، وأن هذه مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور معطوف على الاسم المجرور بحتى ، وكأنه قال : حتى المصيف وغلو القعدان . قال أبو رجاء : ثم يقال بعد هذا : إن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف ، وهذا هو مذهب البصريين ، فأين هذا الحرف الذى ستقدر أن بعده ؟ وذلك لأن حتى المذكورة قد عملت الجر فى الاسم الذى بعدها ، والذى يخطر لى أنه لتسكعة كلام البصريين الذى ذكره المؤلف لا بد من تقدير « حتى » أخرى بعد الواو تبكون أن المصدرية وما عملت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتسكون الواو قد عطفت حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان ؛ فتأمل فى ذلك

فإذا لم يكن قبل « يفلو » فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يفلو » منصوباً بتقدير أن ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكي تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على فساده كالكلام في مسألة لام كي ؛ فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى « إلى أن » فقد قامت مقام أن » ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها « قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البديل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « بوالله لأفعلن » وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال « تَوَاللهِ لأقومنَّ » لما كان يؤدي إليه من الجمع بين البديل والمبدل ؟ وأما واورُبَّ فلا نعلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها عاملة ، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم ، وقد بينا فساده في موضعه بما يغني عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض إلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد ؛ لبعده في التقدير ، وإبطال معنى « حتى » . وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي [٢٤٩] بعدها من جنس ما قبلها ، وإنا حتى اختصته من بين الجنس ؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك « قَاتِلْ زَيْدَ السَّبَّاحِ حَتَّى الْأَسَدِ » لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك « اسْتَجِرْ عَلَى الْأَمِيرِ جُنْدَهُ حَتَّى الضَّعِيفُ الَّذِي لَا سِلَاحَ مَعَهُ » لأن استجراً

الضعيف الذى لا سلاح معه أبعدُ من استجراء غيره ؛ فلو قلنا إن التقدير فيه : حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه ؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة ، وكانت « إلى » فى صلة « انتهى » لا فى صلة « حتى » وذلك خروجٌ عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا : إنه مجرور بحتى ؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها المجرورُ فى حال وغيرُ المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو « مُذْ ، وَمُنْذُ » و « حَاشَا ، وَخَلَا » فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر - على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف - دلَّ على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنها هى الجارة قولهم « حَتَّامٌ ، وَحَتَّامَةٌ » كقولهم « إلامَ ، وإلامَ » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر ، وإلا لما جاز حذفُ الألف من « ما » لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، على ما بينا فى « كَيْمَةٌ ، وَفَيْمَةٌ ، وَبِمَةٍ ، وَلِمَةٍ ، وَعَمَّةٌ » وما أشبه ذلك ؛ فدلَّ على أنها هى الجارة .

والذى يدلُّ على أنه لا يجوز أن تكون إلى مُقدَّرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أَقِمَّ حتى يقدم زيد ، ومِرَّ حتى تطلع الشمس » فيصلح أن تُقيم مقامها « إلى » فتقول « أَقِمَّ إلى أن يقدم زيد ، ومِرَّ إلى أن تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبى أن لا يجمع بينهما ؛ لأن إحداها تغنى عن الأخرى .

والذى يدلُّ على أن « حتى » فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أَقِمَّ إلى قُدُومِ زيد ، وأَقِمَّ حتى قُدُومِ عمرو . وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ، ولم تظهر (١٢ - الإنصاف ٢)

بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فألزموا إلى أن لتظهر اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها الجبراً ، وكذلك أيضاً يحسن ظهور « أن » بعد لام [٢٥٠] كي ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى ، والله أعلم .

٨٤ - مسألة

ـ [عامل الجزم في جواب الشرط]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزومٌ على الجِوَارِ ، واختلف البصريون ؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرفُ الشرطِ ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقفِ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزومٌ على الجِوَارِ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجِوَارِ حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجِوَارِ ، والحمل على الجِوَارِ كثير ، قال الله تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ) وَجْهُ الدليل أنه قال (وَالْمُشْرِكِينَ) بالخفض على الجِوَارِ ، وإن كان معطوفاً على (الَّذِينَ) فهو مرفوع لأنه اسم (يَكُنِ) ، وقال تعالى :

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٣/٤) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٣١٣/٢) وشرح الرضى على الكافية (٢٣٦/٢ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ٩٤٧ وما بعدها)

(وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ) بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن كثير ، وحزمة ، ويحيى عن عاصم ، وأبي جعفر ، وخلف ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على قوله (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) كما في القراءة الأخرى ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب ، ولو كان معطوفاً على قوله (بِرُؤُوسِكُمْ) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مفسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً ، ثم قال زهير :

٣٨٩ — لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

٣٨٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، وهو البيت التالي للشاهد رقم ٢٣٢ الذي تقدم في المسألة ٥٤ (وانظر الديوان ٨٦ - ٨٧) ورواية الأعمش « لعب الزمان بها - إلخ » والسوافي : جمع سافية ، وتطلق على الريح التي تسفي اتراب ، ويقال أيضاً على اتراب الذي تسفيه الرياح ، أي تذروه وتطيره وتهيجها ، والمور - بضم الميم - هو اتراب ، والقطر - بفتح القاف وسكون الطاء - هو المطر ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والقطر » فإنه مجرور بذليل أن روى هذه القصيدة مجرور ، فيسوق إلى الوهم أنه معطوف على « المور » لأنه هو المجرور بإضافة سوافي إليه ، ولو عطف على المور للزم أن يكون معمولاً لسوافي ، لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن يكون تقدير الكلام : سوافي المور وسوافي القطر ، ومراد الشاعر أن الذي غير هذه الديار شيآن : أحدها الرياح التي تسفي عليها اتراب ، وثانيهما المطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا بأن يكون « القطر » معطوفاً على سوافي مع أنه ليس للمطر سوافي ، فيكون مرفوعاً في التقدير ، وجره لجوارته المجرور ، فنقول : انقطر معطوف على سوافي ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلاوة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة . والجر على الجوار واقع في العربية في بابي العطف والنعت - وزاد قوم في باب التوكيد أيضاً - فأما باب العطف فنه هذا البيت ، ومنه قول الآخر :

كم قد تمششت من قص وإنفحة جاءت إليك بذلك الأضون السود
تقول : تمششت العظم ؛ إذا مصصت أطرافه ، والقص - بفتح القاف - عظام الصدر ، =

= أو رأس الصدر ، والإنفحة - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء - كرش الحمل أو الجلى إذا كان لم يأكل ، فإذا أكل فهو كرش ، فقول الشاعر « وإنفحة » لا يجوز أن يكون معطوفا على « قص » لأنه لو كان معطوفا على قص لكان قوله تمشت عاملا فيه ، وقد علمت أن التمشش خاص بمص العظم ، والإنفحة ليست عظاما ، فوجب أن يكون قوله « إنفحة » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : كم تمشت من عظم وأكلت إنفحة ، ويكون إنفحة منصوبا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

وأما الجر على الجوار فى باب النعت فمن شواهد قو لهم « هذا جحر ضب خرب » - بحر خرب مع أنه نعت للجحر المرفوع ؛ فخر مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، ونظيره قول امرئ القيس فى معلقته :

كأن ثيرا فى عرائن وبله كبير أناس فى بحاد زممل

ثير : اسم جبل ، شبهه بكبير قوم زممل فى بحاد ، فزممل : نعت لكبير المرفوع على أنه خبر كأن ، والرواية بحر زممل بدليل روى القصيدة كلها ، فهو مرفوع تبعاً لموصوفه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ونظيره قول دريد بن الصمة :

فجئت إليه والرياح تنوشه كوقع الصياحى فى النسيج الممد

فدافعت عنه الحيل حتى تبددت وحتى علانى حالك اللون أسود

فأسود صفة لحالك اللون ، وأسود مجرور بدليل الروى ، وحالك اللون : مرفوع لأنه فاعل علانى ، ولكنه جر أسود لكونه بخوار اللون المجرور بالإضافة .

وأما الجر للمجاورة فى باب التوكيد فقد ورد منه قول الشاعر ، وهو من شواهد ابن هشام فى الشذور :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلمهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

فإن قوله « كلمهم » توكيد لذوى الواقع مفعولا به لبلغ ، وقد وردت الرواية بحر كل ، وقد علمت أن التوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فكان حق العرية أن ينصب كلا ، ولكنه

لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره ، فهذا الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور . والنحاة يذكرون أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور - سواء أكان فى

النعت أم فى العطف - شاذ ، وهو فى باب التوكيد أشد شذوذاً ، لأنهم مختلفون فى مجيئه فى هذا الباب ، وفى اعتباره فيه .

نخفض « القَطْرِ » على الجَوَار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على « سَوَافِي » ولا يكون معطوفاً على « المُرِّ » وهو النَبَار ؛ لأنه ليس للقَطْرِ سَوَافٍ كالمور [٢٥١] حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

٣٩٠ — كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قَدَامَ أَغْنِيهَا قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجِ

نخفض « مَحْلُوجِ » على الجَوَار ، وكان ينبغي أن يقول « مَحْلُوجاً » ؛ لكونه وصفاً لقوله « قُطْنَا » ولكنه خفضه على الجَوَار ، وقال الآخر :

٣٩١ — * كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ *

٣٩٠ — القطن — بضم القاف وسكون الطاء — معروف ، و « مستحصد الأوتار » من إضافة الصفة للموصوف ، أى الأوتار المستحصدة ، وتقول : هذا جبل أحصد — كأحمر — وحصد — كفرج — ومحصد — مكرم — ومستحصد — بكسر الصاد — إذا كان قد أحكم قتله وصنفته ، وهذا اللفظ يقال فى كل ما أحكت صناعته من الجبال والأوتار والدروع ، وقالوا « هذا رجل محصد الرأى » أى سديد الرأى محكمه ، على التشبيه ، وقالوا : « هذا رأى مستحصد » أى محكم وثيق ، وهو فى هذا بفتح الصاد ، وقال لبيد :

وخصم كنادى الجن أسقطت شأوهم بمستحصد ذى مرة وضروع
يريد برأى سديد وثيق محكم ، ومحلوج : اسم المفعول من قولهم « حلج القطن محلجه — من مثال ضرب ونصر » إذا ندفه ، وقطن حليج ومحلوج : مندوف ، أى قد استخرج منه الحب ، وصانع ذلك هو الحلاج كالعطار واقصاب ، وصناعته الحلاجة كالعطارة والقصابة ، والمحلج والمحلجة والحلاج : الحشبة أو الحجر الذى يندف عليه ، ومحل الاستهاد من هذا البيت قوله « محلوج » فإن الرواية فيه بالجر مع أنه نعت لقوله « قطنا » المنسوب على أنه مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن هذه الكسرة ليست الحركة التى اقتضاها العامل ، وإنما هى كسرة المجاورة ، فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

٣٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد سيويه (٢١٧/١) وشواهد ابن جنى فى الخصائص (٢٢١/٣) وقد نسبته سيويه إلى العجاج ، وأقر الأعمى =

== هذه النسبة ، وقد كرر البغدادي ذكره في شرح الشاهد رقم ٣٤٩ من الحزانة (٣٢١/٢) وبعد هذا البيت قوله :

على ذرى قلامه المهذل سبوب كتان بأيدي الغزل

الرمـل - بوزن اسم المفعول - أى النسوج ، والقلام - بضم القاف وتشديد اللام - ضرب من التبت ، والمهذل أى المسترسل ، والسبوب : الشقق أى قطع السكتان . شبه نسيج العنكبوت على ما نبت من القلام حول المنهل بشقق من السكتان بأيدي الغازلات ومحل الاستبهاد من هذا البيت قوله « الرمل » فإنه مجرور بدليل روى الأبيات التي ذكرناها لك مما يليه ، وهو صفة لنسج العنكبوت المنسوب لكونه اسم كائن ، ومتى كان من المقرر الذي لا يحتمل اتردد أن التعت يجب أن يطابق منعوته في حركة إعرابه كان من المسلم به أن هذه الكسرة التي في « الرمل » ليست هي الحركة التي اقتضاها العامل ؛ لأن العامل يقتضى فتحة ، فهو إذاً منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه جرى الرمل على العنكبوت نعتالها في اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل رحمه الله لا يحيز مثل هذا حتى يكون التجاوران مستويين في اتعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، كقولهم : هذا جحر ضب خرب ، وجحرا ضبين خربين ، وجحرة ضباب خربة ، وسيبويه يحيز الحمل على الجوار وإن اختلف التجاوران ، إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان جحرا ضب خربين ، وهذا جحر ضبين خرب ، واحتج بيت المعاج هذا ، لأنه حمل الرمل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة ، والرمل من وصف الغزل في الحقيقة » اهـ ، قال أبو رجاء : وقد قال قوم : إنه ليس في هذا البيت رد على الخليل ، لأن العنكبوت تذكر وتؤنث ، فيجوز أن يكون هنا مذكراً ، فلا يصلح البيت رداً عليه ، ومثله مما ذكره في سبيل الرد على الخليل قول الخطيئة ، وأنشده ابن جني (٢٢٠/٣) والرضي لذلك ، وشرحه البغدادي (٣٢١/٢) :

فياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى

وحية بطن واد : أراد نفسه ، يريد أنه يحمى ناحيته ويدود عما يحميه فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا صولته ، وهموز الناب : مأخوذ من الهمز وهو الضغط والتمز ، وليس لكم بسى : أى ليست مثلكم ولا مستوية معكم ، بل فوقكم وأعلى منكم ، =

نخفض «المُرْمَلِ» على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول «المرملا» لكونه وصفاً للنسج ، لا للعنكبوت ، ومن ذلك قولهم «جَحْرُ صَبَّ خَرِبٍ» نفضوا خرباً على الجوار ، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لكونه في الحقيقة صفةً للجحر ، لا للضب ، فكذلك ما هنا : جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه جُزم للجوار ، ولهذا إذا حُلَّت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع ، وقال الله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْصَ وَلَا رَهَقًا) وقال تعالى : (وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط

= والاستشهاد به عندهم في قوله : «هموز الناب» فإن الرواية في هذه الكلمة بحر «هموز» مع أنها نعت للحية النصب على التحذير ، وقد جر الشاعر هذه الكلمة لأنها في مجاورة كلمة مجرورة وهي قوله : «واد» والهموز مؤنثة لكونها صفة للحية والوادي مذكر ، فدل على أنه لا يلزم في الجر للمجاورة أن يكون التجاوران متساويين في التذكير والتأنيث كما ذهب إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز مع تخالفهما في التذكير وتأنيث ، وفي التعريف والتسكير ، وفي الإفراد والتثنية والجمع ، على ما قررناه لك من قبل ، قال ابن جنى «جر هموز لمجاورته الواد مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً ، فإن حية مؤنث وما بعدها مذكر» اهـ ، وفي هذا الكلام شيان : الأول : أنه جعل خلاف الخليل وسيبويه في المضاف والمضاف إليه ، والأعلم يجعله في المتجاورين اللذين هما المضاف إليه وما جر لمجاورته إياه ، ويمكن في كلام سيبويه أن يعمل على كل واحد من هذين ، لكنني أستبعد أن يكون الخلاف بينهما في مساواة المضاف والمضاف إليه فيما ذكرنا ، بل ينبغي أن يكون الخلاف بينهما في المتجاورين على ما فهمه الأعلام ، وإثباتي أن هذا البيت مثل بيت العجاج ؛ لأن الحية يقال على الذكر وعلى الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر ، فيجوز أن يقال : إنه عنى هنا الحية الذكر ، والبطن مذكر ، فقد اتفق المضاف والمضاف إليه على كلام ابن جنى ، ويجوز أن يقال : إن هموز مذكر لكونه وصفاً للحية الذكر ، والوادي مذكر ، فاتفق المتجاوران تذكيراً وتأنيثاً على ما هو كلام الأعلام ، فاعرف هذا وتنبه له .

وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً ؛ كما قلنا في الابتداء والمبتدأ إنها يعملان في الخبر ، فكذلك هاهنا ، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضَعْفٍ ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذ لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و « إن » له تأثير في العمل في الفعل ؛ فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إنَّ « إن » هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا يَبْ ، كما أن النار تُسخن الماء بواسطة القدر [٢٥٢] والخطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا ؛ إنَّ هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل ^(١) معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القول ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل . وقولهم : « الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين » باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبتة

(١) في ر « إلا أنه عامل معه » ولا يستقيم مع مآقيره

للعمل في الشرط وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً علمت في شيء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أغرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله ، فكذلك فعل الشرط^(١)

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهور فساد ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد أن وكى وإذن ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولايم الأمر ولا في النهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ؛ فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيًا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ؛ دل على فساد ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله : (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : (فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكفمين) فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفاً على قوله (فامسحوا برؤوسكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم) على [٢٥٣] أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل ، وقال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد

(٢) الظاهر أن عبارة « فكذلك فعل الشرط » مقحمة إذ لا مؤدى لها .

الأَنْصَارِي من النقات الأَثْبَات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيبويه ، وكان سيبويه إذا قال « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأَنْصَارِي .

والذي يدل على ذلك قولهم « تَمَسَّحَتْ للصلاة » أى تَوَضَّأت ، والوضوء يشتمل على مسح ومغسول ، والسّر في ذلك أن المتوضئ لا يقنع بصب الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ؛ فلذلك سُمي الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل مسحان ، إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً ، والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح ، وقال قوم : الأَرْجُلُ معطوفة على الرأس في الظاهر ، لا في المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

٣٩٢ — إِذَا مَا الْفَأْكَيْتُ بَرَزَنَ يَوْمًا وَزَجَجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

٣٩٢ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٥٨٧) وفي أوضح المسالك (رقم ٢٥٩) وفي شرح شذور الذهب (رقم ١١٦) وابن جنى في الخصائص (٤٣٢/٢) وابن عقيل (رقم ٢٩٩) والأشموني (رقم ٤٤٢) والرضي ، وشرحه البغدادى (٩١/٣ و ١٧٣/٤) والبيت من كلام الراعى النميرى ، واسمه عيسى بن حصين ، وبرزن ظهْرَن ، تقول « برز فلان يبرز بروزاً » على مثال قعد يقعد قعوداً « إذا ظهر ، وزججن أى دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء ؛ إذا كان كل منهما قد دقق حاجبيه ورققهما في طول ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « والعينا » فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على « الحواجب » مع أن العامل في العطوف عليه لا يصح أن يتسلط على العطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل ، مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت كلمة العيون على كلمة الحواجب مع بقاء معنى كلمة زججن على معناها الأصلية الذى ذكرناه ، بل ذهبوا إلى أحد طريقتين : الأولى أن يكون قوله « العينا » مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العينا ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، =

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تَرْجَبُ ، وقال الآخر :
 تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ تُابَ لَهُ وَفُرُ [٣٣٤]

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا تُوصَفَانِ بِالْجَدْعِ ؛ وقال لبيد :
 ٣٩٣ — فَمَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأُطْفَلَتْ بِالْجُلْهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

== والطريق الثاني أن تتوسع في كلمة « زججن » فتجعل المراد بها حسن أو جلن أو ما أشبه ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وقد بينا لك ذلك بيانا وإيفا في الكلام على الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق في المسألة ٧٠ ومن هنا تعلم أن قول المؤلف إنهم عطفوا الثاني على الأول في مثل هذا البيت كلام مبنى على الظاهر ، ولا شيء فيه من التحقيق .

٣٩٣ — هذا هو البيت السادس من معلقة لبيد بن ربيعة العامري (انظر شرح التبريزي على المعلقات العشر ص ١٢٧ ط السلفية) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص (٤٣٢/٢) . ويروي « فعلا فروع الأيهقان » بالعين معجمة ورفع فروع الأيهقان ، ويروي « فاعتم نور الأيهقان » ومن روى « فعلا » بالعين مهلة رفع فروع الأيهقان أو نصبه ، فأما من روى « فعلا » بغير معجمة فرفع فروع الأيهقان ، ومعناه عنده ارتفع وراد ، من قولهم « غلا السر » إذا ارتفع ، وقولهم « غلا الصبي يغلو » إذا شب ، والمعنى كذلك عند من روى « فاعتم نور الأيهقان » وعند من روى « فعلا فروع الأيهقان » بالعين للمهلة مع رفع الفروع ، فأما من روى بنصب الفروع فقد جعل في علا ضميراً مستتراً يود إلى السيل ، والمعنى أن السيل قد ارتفع حتى علا فروع الأيهقان وجاوزها ، ولفظ أجود معنى ، لأن الغرض وصف هذه الأرض بالنماء والحصب وأن ما فيها قد عاش ونما ، ولأنه المناسب لما بعده ، وأطفلت : أي صارت ذات طفل أي ولد وانفروع : الأعلى ، واحدها فرع ، والجلهتان : جانبا الوادي ، وموطن الاستسهاد من هذا البيت قوله « وأطفلت ظباؤها ونعامها » فإن ظاهره أن قوله « نعامها » معطوف على قوله « ظباؤها » فيكون الفعل الذي عمل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وأهل العربية لا يقولون « أطفلت النعام » وإنما يقولون في هذا المعنى أفرخ النعام أو باض النعام ؛ ولهذا يرى أهل التحقيق من النحاة أن العامل في « نعامها » محذوف ، والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ، وعلى هذا تكون الواو ==

فعمطف نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تُطْفِلُ ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

٣٩٤ - يَا لَيْتَ بَعْلِكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرُحْمًا

فعمطف « رحما » على « سيفا » وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

== قد عطفت جملة « وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت ظباؤها » أو يكون الشاعر قد توسع في معنى « أطفلت » فصره كقولك « أنتجت » وما يؤدي مؤداه ، وحينئذ يصح تسلطه على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، ويرد على المؤلف ما أوردناه عليه في شرح الشاهد السابق ، ونظير ذلك أيضا قول لبيد في المعلقة نفسها :

بطليح أسفار تركن بقية منها فأحق صلبها وسنامها

الطليح : الناقة التي أعيت وتعبت ، وأحق : أي ضم ، والاستشهاد به في قوله :

« أحق صلبها وسنامها » فإن ظاهره أن قوله « سنامها » معطوف على قوله « صلبها » فيكون قوله « أحق » مسلطا عليهما جميعا ، وقد قال ثعلبة اللغة : إنه يقال : « أحق صلب الناقة » أي ضم وهزل ، ولا يقال « أحق سنام الناقة » وإنما يقال : ذهب سنامها فيؤول بأحد التأويلين السابقين ، ومن العلماء من أجاز أن تقول « أحق السنام » وأغلب ظني أنه إنما أجازته على تضمين أحق معنى دق أو فني أو ذهب أو ما أشبه ذلك .

٣٩٤ - هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٢٢٤) وكامل المبرد (١/١٩٦)

و٢١٨ الخيرية ، رغبة الآمل ٣/٢٣٤) وخصائص ابن جني (٢/٤٣١) وأنشده ابن منظور (قلد) وصحة الرواية « ياليت زوجك قد غدا » وهو - كما قال الأخفش - من كلام عبد الله بن

الزبيري ، ومحل الاستشهاد منه قوله « متقلدا سيفا ورحما » فإن ظاهره أن قوله « رحما » معطوف على قوله « سيفا » فيكون قوله « متقلدا » مسلطا وعاملا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا ، وقد قال علماء اللغة : إنه يقال : تقلد فلان سيفه ، ولا يقال : تقلد رحمه ، وإنما يقال : حمل رحمه ، وقالوا « المتقلد » بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام مفتوحة - لموضع نجاد السيف من كنف الرجل ، والكلام في هذا كالسكلام الذي ذكرناه في الشواهد السابقة : إما أن يكون « رحما » مفعولا محذوف ، أي متقلدا سيفا ومعقلا رحما ، وإما أن يكون « متقلدا »

قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا كحامل ، قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت « يريد متقلدا سيفا ومعقلا رحما ؛ لتعذر حمله على ما قبله ، لانه

لا يقال : تقلدت الرمح » اهـ .

٣٩٥ — عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَدَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
فَعَطَفَ مَاءٌ عَلَى تَبْنٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لَا يَعْطِفُ ، وَقَالَ الْآخَرُ :
٣٩٦ — * شَرَّابُ الْبَلْبَانِ وَتَمْرٌ وَأَقِطٌ *

٣٩٥ — هذا البيت أنشده ابن منظور (ق ل د) وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص (٤٣١/٢) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢٥٨) وفى شرح شذور الذهب (رقم ١١٥) وابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤١) وابن النازم فى باب المفعول معه من شرح الألفية ، وشرحه العيني (١٠١/٣) بهامش الخزانة (السيد المرتضى فى أماليه (٢٥٩/٢ ط الحلبي) وتقول : علفت الدابة ألعفها — من باب ضرب — تريد أطعمتها ، واتبن — بكسر التاء وسكون الباء — هو قصب الزرع بعد أن يداس ، وهالة : صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ؛ إذا أرسلت دمعها إرسالا ، ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « وماء » فإن ظاهره أنه معطوف بالواو على قوله « تبنا » ولو كان معطوفا على اتبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف الفعل العامل فى المعطوف عليه وهو قوله علفتها ، ولكنك تعلم أنه يقال : علفت الدابة تبنا ، ولا يقال : علفتها ماء . ولكن يقال : سقيتها ماء ، ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين : الأول أن يكون قوله « ماء » مفعولا به لفعل محذوف — والتقدير : وسقيتها ماء — وتكون جملة الفعل المحذوف ومعمولاته معطوفة على جملة علفتها تبنا ، والأمر الثانى أن تضمن علفتها معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل أثلتها أو قدمت لها أو ما أشبه هذين ، ونظير هذا البيت والأبيات السابقة قول طرفة بن العبد البكرى :

أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة لها سبب ترعى به الماء والشجر

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « ترعى به الماء والشجر » فإن ظاهره غير صحيح لأنه يقال : رعت الماشية الشجر ، ولا يقال : رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ، ومن أجل هذا يجب أن تقدر فعلا يعمل فى الماء ؛ وكأنه قد قال : لها سبب تشرب به الماء وترعى الشجر ، وإما أن تضمن ترعى معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعا مثل تتناول ، وفى بيت طرفة هذا لطيفة ، وحاصلها أن الذى منع من صحة تسلط العامل المذكور فيه هو المعطوف عليه ، وفى كل الأبيات السابقة كان المانع هو المعطوف ، فتأمل .

٣٩٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد أنشده أبو العباس اللرد فى الكامل =

فمعطف تمرأً على ألبان ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأزجل
على الرؤوس وإن كانت لا تمسحُ .

وأما قول زهير :

[٢٥٤] * . . . سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ * [٣٨٩]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الفبار ، وقولهم « لا يكون

= (١/١٩٦ و ٢١٨ الحيرية، رغبة الأمل ٣/٢٣٤) من غير عزو، ولم يتعرض له الأخفش بشيء،
والألبان: جمع لبن، وهو معروف، والتمر: معروف أيضاً، والأقط - بفتح الهمزة وكسر
القاف وآخره طاء مهملة - وهو طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ، وقد
يقال: أقط فلان القوم بأقطهم - من مثال ضرب يضرب - إذا أطعمهم الأقط، كما يقال
« لبنهم » أى أطعمهم اللبن، و « لبأهم » أى أطعمهم اللبأ، وحكى اللحياني: أتيت
بني فلان فخبزوا وأقطوا وحاسوا، أى أطعموني الخبز والأقط والحيس، هكذا حكاه
اللحياني من غير أن تعدى هذه الأفعال. ومحل الشاهد في هذا البيت قوله « وتمر »
فإن ظاهره أن هذه الكلمة معطوفة بالواو على قوله « ألبان » فيكون قوله « شراب »
مسلطاً على المعطوف والمعطوف عليه، لكن كل من التمر والأقط مطعوم مأكول، لا مشروب،
كما هو واضح، ولهذا خرجه العلماء على أحد وجهين: الأول أن تقدر عاملاً للتمر يكون
معطوفاً على شراب، والتقدير على هذا: شراب ألبان وطعام تمر وأقط، والثاني أن
توسع في شراب فتضمنه معنى كلمة أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف والمعطوف عليه
جميعاً، والتقدير على هذا: تناول ألبان وتمر وأقط، وهذا واضح إن شاء الله .
ومن شواهد هذه المسألة ما أنشد ابن جنى (الخصائص ٢/٤٣٢) والمرضى (الأمالي
٢/٢٥٩) من قول الراجز :

تسمع للأحشاء منه صردا وفي اليدين جساءً وبددا
الجساءة - بالضم - الصلابة واليبس، والبدد: التفرق، وكل من الصلابة وتفرق
لا يسمع، فوجب أن تقدر لها فعلاً، وكأنه قال: وترى في اليدين جساءً وبدداً، أو
تضمن قوله تسمع معنى: فل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق،
وكانه قال: تحس منه .

معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سَوَافٍ « قلنا : يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي .
وأما قول الآخر :

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ * [٣٩١]

فنقول الرواية « المرمل » بكسر الميم — فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار ، إلا أنه لا حجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه .
وكذلك قوله :

* قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَخْلُوجِ * [٣٩٠]

وقولهم « جحر ضب خرب » محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن الحياضي حكى أن من العرب من يحزم بان وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٨٥ — مسألة

[عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوعُ بعد « إن » الشرطية

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٦١/٢) وشرحنا الكبير على شرح الأشموني (٢٣٩/٢ وما بعدها) وكتاب سيويه (٦٧/١ وما يليها) ومفصل الزمخشري (١٤٩/١ بتحقيقنا) وشرح الرضى على الكافية (٢٣٧/٢) وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٢١٣) .

نحو قولك « إِنْ زَيْدٌ أَتَانِي آتِهِ » فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر .
وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إِنْ » خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء ؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالمائد لأن المسكن المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما [٢٥٥] قالوا : « جاءني الظريف زيد » وإذا كان مرفوعاً به لم يقتصر إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفصلَ بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما رفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إِنْ » خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها » قلنا : نسلم أن « إِنْ » هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، يلي لما كانت

« إن » هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع^(١) بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة ، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قول عدى :

٣٩٧ — فَمَتَى وَاعِلٌ يُنَبِّهُهُمْ يُجِئُو هُوَ وَتُعْطَفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

(١) محصل هذا الكلام أن إن الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها ، بشرط أن يكون الفعل التالى للاسم المرفوع ماضيا ، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام ، وليس هو مقدما على عامله كما يقول الكوفيون .

٣٩٧ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى ، وهو من شواهد سيدييه (٤٥٨/١) وابن يعيش (ص ١٢١٤) ورضى الدين فى باب الاشتغال وباب الجواز من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحزاة (٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣) والواغل — بالغين المعجمة — هو الرجل يدخل على الشرب من غير أن يدعوه ، يقال : وغل يغل — من مثال وعد يعد — وغلا فهو واغل وهو أيضاً وغل — بسكون الغين — والذى يدخل على القوم وهم يأكلون من غير أن يدعوه أحد يقال له : وارش ، أو طفيلي ، وينبهم : أى ينزل بهم ، ويروى فى مكانه « يزرهم » ويروى أيضاً « يجهم » و « تعطف » مضارع مبنى للمجهول ، والكأس : وعاء الحجر ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « متى واغل ينهم » فإن الشاعر فصل بالاسم المرفوع بين أداة الشرط وفعل الشرط ، وقد خرجته النحاة على أن هذا الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد ، وتقدير الكلام : متى ينهم واغل ينهم ، قال الأعلم « الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل فى متى ، مع جزمها له ، ضرورة ، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل » اهـ . وفى عبارته هذه مؤاخذه ؛ لأنه — وقد = (١٣ — الإنصاف ٢)

وقال الآخر :

٣٩٨ - صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

جعل الاسم المرفوع بعد أداة الشرط معمولاً لفعل محذوف ، يلى أداة الشرط - لا يكون الاسم المرفوع متقدماً ، بل هو - على هذا - واقع في موقعه ، فتنبه لهذا .

٣٩٨ - هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قمبر - بضم أولهما على زنة التصغير - ابن عجرة ، أحد بني تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامي كان في عهد معاوية بن أبي سفيان والبيت من شواهد سيويه (٤٥٨/١) وشواهد ابن يعين في شرح المفصل (ص ١٢١٤) وشواهد رضى الدين في باب الاشتغال وباب الجواز من شرح الكافية وشرحه البغدادي في الخزانة (٤٥٧/١) وشواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٦) والأشعري (رقم ١٠٦٦) وابن النائم في باب الجواز ، وشرحه العيني (٤٣٤/٤) وقبل هذا البيت مما يبين معناه قوله :

وضجيع قد تعلت به طيب أردانه غير تفل

والصعدة - بفتح فسكون - القناة التي تنبت مستوية ، والحائر : المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية ، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتها ، شبه امرأة بقتاة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبت بها وهي تميل مع الريح ، وموطن الاستشهاد من هذا البيت قوله « أينما الريح تميلها » حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة ، وقد خرج النحاة ذلك على أن الاسم المرفوع فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل للتأخر ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وقد دعاهم إلى هذا أنهم يرون أدوات الشرط تختص بالأفعال ، ولا يجوز أن تليها الأسماء المرفوعة على الابتداء ، فإن وليها اسم مرفوع فإن كانت الأداة « إن » والفعل للتأخر ماضياً جاز ذلك ، ثم اختلفوا في رافع هذا الاسم الخلاف الذي ذكره المؤلف ، وإن كانت الأداة غير « إن » أو كان الفعل غير ماض لم يكن ذلك جائزاً إلا أن يضطر إليه شاعر ، وحينئذ يكون ارتفاعه على ما ذكرنا . قال سيويه « واعلم أن قولهم في الشعر : إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان في قولك : إن زيداً رأيته يكن ذلك ؛ لأن إن لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها » اهـ .

وقول الآخر :

٣٩٩ — فَبَيْنَ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَدَيْتْ وَهُوَ آمِنٌ

وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَزَّعًا

فهو ضعيف لا يجوز في الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد مَتَى وأَيْنَا وَمَنْ ، وهي فرع على إِنْ ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عملُ حرفِ الجزمِ ، وذلك [٢٥٦] ضعيف في إِنْ في الكلام ، فإنما يجوز في الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً في إِنْ وهي الأصل ففيمَا هو قَرَعٌ عليه أولى ، ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أَسْهَلُ ؛ إذ كان ذلك جائزاً في إِنْ في الكلام دون غيرها ، وهذا كله شيء يختص بالشعر ، ولا يجوز في الكلام .

وأما قولهم « إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المَكْنَى المرفوعَ في الفعل هو الاسم الأول فينبى أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاء في الظريفُ زيد » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد في « جاء في الظريفُ زيد » إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلا

٣٩٩ — هذا البيت من كلام هشام المري ، وهو من شواهد سيبويه (٤٥٨/١) ورضي الدين في باب الجوازم من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادي في الحزانة (٦٤٠/٣) وشواهد ابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٦٥٢) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فمن نحن نؤمنه » حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم ، فيظن من لا علم عنده أن هذا المضارع المجزوم قد عملت فيه أداة الشرط المذكورة ، ولكن النحاة البصريين لا يرون ذلك ، ويجعلون الضمير المنفصل فاعلاً بفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : فمن نؤمنه نؤمنه ، فلما حذف فعل الشرط الذي هو الفعل الأول من هذين الفعلين وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار تقديره نحن برز هذا الضمير فصار الكلام : فمن نحن نؤمنه ، فهذا الضمير البارز المنفصل المرفوع هو الضمير الذي كان مستتراً في الفعل المحذوف ، وهذا الفعل المذكور حمى به تفسيراً ويانا لذلك الفعل المحذوف ، فاعرف هذا ، وكن منه على ثبت .

لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد في موضعه بما يغنى عن الإعادة هاهنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففساد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بدله منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية المظاهرة أو المقدّرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

٨٦ — مسألة

[هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ؟ وما يترتب عليه ^(١) ؟]

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع ، نحو « إن تَأْتِنِي زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » واختلفوا في تقديم

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على كافي ابن الحاجب (٢٣٨/٢) .

المنصوب في جواب الشرط نحو « إِنْ تَأْتِيَنِي زَيْدًا أُكْرِمُ » فأباه أبو بكر كرية [٢٥٧] يحيى بن زياد الفراء ، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائي .

وذهب البصريون إلى أنَّ تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ، وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لجاورته فعل الشرط ، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم ، فبطل الجزم ، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما ، على ما بينا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأن الجزم في جواب الشرط إنما كان لجاورته فعل الشرط ؛ فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم » قلنا : قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم في موضعه وبيننا فسادها بما يغني عن الإعادة .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من منعه جواز تقديم المنصوب قول طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ :

٤٠٠ — وَلَلْخَيْلِ أَيَّامٌ ؛ فَمَنْ يَصْطَلِبْ لَهَا
وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرُ تَعْقِبْ

٤٠٠ — هذا البيت من قصيدة طويلة لطيفيل الغنوي — وهو أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب « طفيل الخيل » لكثرة وصفه إياها ، كما كان يلقب « المحبر » لجودة وصفه — وبعد البيت المستشهد به قوله :

وقد كان حيانا عدوين في الذي خلا ؛ فلي ما كان في الدهر فارتبي =

فنصب « الخير » بتُعْقِبْ ، وتقديره : تعقب الخير ، و « تعقب » مجزوم ، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا في الجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين ؛ أحدهما : أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظر ، والثاني : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ،

== إلى اليوم لم تحدث إليكم وسيلة ولم تجدوها عندنا في التنسب جزيناهم أمس العظيمة ؛ إنما متى ما تسكن منا الوثيقة نطلب وإنما رويانا لك هذه الآيات لتعلم أن روى هذه القصيدة مكسور لأن لذلك مدخلا في بيان الاستسهاد بالبيت ، والبيت من شواهد رضى الدين في باب الجواز ، وشرحه البغدادي في الخزنة (٦٤٣/٣) وقوله « وللخيل أيام » مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، وقوله : « من يصطبر لها » من اسم شرط ، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط ، وقوله « ويعرف لها أيامها » الفعل معطوف على فعل الشرط ، ولهذا كان مجزوما ، والخير : مفعول مقدم لتعقب ، وتعقب الخير . أى تحدث الخير في عاقبة أمرها ، ومحل الاستسهاد من هذا البيت قوله « الخير تعقب » فإن قوله تعقب فعل مضارع واقع جواب الشرط الذى هو « من » والدليل على أنه جواب الشرط أنه مكسور للروى ، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعا ولا أن يكون منصوبا ، لأنهم لا يستسيغون كسر الفعل المضارع لأجل الروى إلا أن يكون مجزوما ، والسر في هذا يرجع إلى أمرين ، الأول أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، كل واحد منهما يختص به قبيل منهما ، فالجز يختص به الاسم ، والجزم يختص به الفعل ، فلما وجب تحريك الفعل المضارع المجزوم لأجل الروى حركوه بالحركة التى يختص بها نظيره وهى الكسرة ، والوجه الثانى أن الفتحة والضمه يدخلان الفعل المضارع؛ فلو أنهم حركوا المضارع المجزوم بالفتحة أو الضمة حين تدعوم الحاجة إلى تحريكه لالتبس الأمر فلم يعرف أهذه الحركة أصلية أم عارضة لأجل الروى ، ولكن إذا كسروا آخره للروى وقد علم أن الكسر لا يدخله بالأصالة علم من أول وهلة أن هذه الكسرة طارئة وليست أصلية ، وهذا ظاهر إن شاء الله أبلغ الظهور ، ومتى عرف أن هذا الفعل المضارع مجزوم وقد سبته أداة شرط وفعل الشرط علم أنه جواب الشرط . وأن كلمة « الخير » مفعول به لهذا الفعل تقدم عليه ؛ فدل ذلك على أنه يجوز تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط مع أن جواب الشرط مجزوم ؛ فهذا إيضاح كلام المؤلف في هذا الموضوع وبيانه بأوضح عبارة ، والله سبحانه أعلى وأعلم

ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه كَسَبٌ .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أننا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة ، بخلاف المرفوع ؛ فينبغي أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

٨٧ — مسألة

[القول في تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط ، نحو « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ؛ فأجازه السكاكي ، ولم يجزه الفراء .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزء على حرف الشرط ؛ لأن الأصل في الجزء أن يكون مقدماً على « إِنْ » كقولك « أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ » وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً .

والذى يدل على ذلك قول الشاعر :

٤٠١ — يَا أَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على كافية ابن الحاجب (٢٣٨/٢) فإن كلامه في هذه المسألة وكلام المؤلف يخرجان من مشكاة واحدة .

٤٠١ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيويه (٤٣٦/١) وقد نسبته إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وأقر الأعلام هذه النسبة ، وهو أيضاً من شواهد =

= رضى الدين في باب المجموع وباب الجوازم من شرح الكفية، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣/٣٩٦ و ٦٤٣) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٧) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٨٠٧) والأشموني (رقم ١٠٨٣) وابن عقيل (رقم ٣٤٢) وشرحه العيني (٤/٤٣٠) وذكر العيني والبغدادي أن الرجز ينسب إلى عمرو بن خثارم البجلي وأُسند العيني ذلك إلى الصاغاني، والأقرع بن حابس: أحد علماء العرب وحكامهم في زمانه، وكان جرير بن عبد الله البجلي قد تنافر إليه هو وخالد بن أوطاة السكابي، ويصرع - بالبناء للمجهول - أراد يهلك، ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « تصرع » فإن الرواية فيه بالرفع بدليل البيت السابق عليه، وقد اختلف تخرج العلماء لذلك، فأما سيبويه رحمه الله تعالى فقد جعل جملة « تصرع » خبرا لأن المؤكدة، وهو مؤخر لفظا والنية به التقديم على أداة الشرط، وكأنه قد قال: إنك تصرع إن يصرع أخوك، وجواب الشرط محذوف لأن هذا دال عليه ومشير إليه، قال سيبويه: « وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أى آتيك إن أتيتنى، قال زهير » وإن أناه خليل . . . البيت ٤٠٢ « ولا يحسن: إن تأتني آتيك، من قبل أن إن هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي * . . . إنك إن يصرع أخوك تصرع * أى إنك تصرع إن يصرع أخوك، ومثل ذلك قوله:

هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذب

أى المرء ذيب إن يلق الرشا، قال الأصمعي: هو قديم، أنشدني أبو عمرو، وقال ذو الرمة:

وإني متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظر

أى ناظر متى أشرف، فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزا « اه كلامه، وخلاصته أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا جاز رفع المضارع الواقع جزاء وهذا هو الذى عبر عنه بقوله « وقد تقول: إن أتيتني آتيك » وإذا كان فعل الشرط مضارعا مجزوما لم يجز أن ترفع المضارع الواقع جوابا؛ لأن عمل الجازم قد ظهر في فعل الشرط، وهذا هو الذى عبر عنه بقوله « ولا يحسن: إن تأتني آتيك » لكن إذا وقع مثل هذا في ضرورة الشعر كان تخريجه على ما ذكر من أن المتأخر دليل الجواب، وليس جوابا، وأما أبو العباس البرد فقد جعل المتأخر هو الجواب وتحمل له بأنه على =

والتقدير فيه : إنك تصرعُ إن يُصرعَ أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم ،
والألسا جاز أن يكون مرفوعاً ، ولوجب أن يكون مجزوماً ، وقال زهير :
٤٠٢ — وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يَقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

== تقدير فاء الربط ومبتدأ تقع جملة المضارع خبراً عنه ، وتقدير الكلام على هذا : إنك إن
يصرع أخوك فأنت تصرع جملة المبتدأ والخبر في محل لجزم جواب الشرط ، والجملة
الشرطية في محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت الذي أنشده الأصمعي على كلام المبرد :
والمرء عند الرشا إن يلحقها فهو ذيب ، وتقدير بيت ذى الرمة على هذا : وإني متى
أشرف فلأنا ناظر ، قل الأعمى في تخريج بيت الشاهد « الشاهد فيه على مذهبه تقديم
تصرع في النية ؛ وتضمنه الجواب في المعنى ، والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ؛
وهذا من ضرورة الشعر ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكمه أن يجزم الآخر ،
وهو عند المبرد على حذف الفاء » اهـ

٤٠٢ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى الزنى ، وهو من شواهد سيدييه
(٤٣٦/١) ومفصل الزخشرى ، وشرحه لابن يعيش (ص ١٢٠٦) وابن هشام في
مغنى اللبيب (رقم ٦٧٩) وفي أوضح المسالك (رقم ٥١١) وفي شرح شذور الذهب
(رقم ١٧٥) والأششوني (رقم ١٠٨١) وابن عقيل (رقم ٣٤١) وابن الناطم في باب
الجوازم ، وشرحه العيني (٤/٤٢٩ بهامش الحزاة) والقالى في أماليه (١٩٣/١ ط الدار)
وقوله « وإن أتاه خليل » الضمير المنسوب يعود إلى هرم بن سنان المرى ، والخليل : الفقير
المحتاج ؛ وأصله الخلة - بفتح الحاء وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثال العرب « الخلة تدعو
إلى السلة » أى الفقر يدعو إلى السركة ، ويوم مسألة : يروى في مكانه « يوم مسغبة »
وقوله « لا غائب مالي » يريد أنه لا يعتذر للمحتاج بأن ماله غائب ، وقوله « ولا حرم » هو
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، ومعناه المحروم ، وهو على تقدير مبتدأ ، أى ولا أنت محروم ؛
ومحل الاستمهاد من هذا البيت قوله « يقول » فإنه فعل مضارع وقع بعد أداة شرط
وفعل شرط ماض ؛ وقد جاء هذا المضارع مرفوعاً ؛ فأما سيدييه فيرى أن هذا المضارع
ليس هو جواب الشرط ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان
متأخراً في اللفظ ، فكأنه قل : يقول : لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل ، وأما
أبو العباس المبرد فيذكر أن هذا المضارع هو نفس الجواب ؛ لكنه على تقدير فاء
الربط ، وكأن الشاعر قد قل : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول لا غائب مالي - إلخ ؛

والتقدير فيه : يقولُ إنَّ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألة ، ولولا أنه في تقدير التقديم ، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعاً ، وقال الآخر :

٤٠٣ — فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ، وَإِنْ يَمُتْ

فَطَفَنَتْ لَأُغْسَ وَلَا بِمُغَمَّرٍ

والتقدير فيه : إنَّ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهْ ، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل ،

وقد وافق أبو العباس في ذلك مذهب الكوفيين وأبي زيد ؛ وقد رجحه العلامة موفق الدين بن يعيش ؛ قال « فسيويه يتأوله على إرادة التقديم ، كأن المعنى : يقول إنَّ أتاه خليل ، وقد استضعف ؛ والجيد أن يكون على إرادة الغاء ، فكأنه قال : فيقول » اهـ .

٤٠٣ — هذا البيت لزهير بن مسعود ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب (غ س س) وقد أنشده ابن جني في الخصائص (٣٨٨ / ٢) وأبو زيد في النوادر (ص ٧) ثاني بيتين ، والنسب - بضم النين وتشديد السين المهملة - الضعيف اللثيم من الرجال ، وجمعه أغساس وغساس - بوزن رجال - وغسوس ، وقال ابن الأعرابي : هم الضعفاء في آرائهم وعقولهم ، والمغمر - بضم الميم الأولى وتشديد الثانية مفتوحة - هو الذي لم يجرب الأمور واناس يستجهلون ، ومثله الغمر - بفتح أوله وثانيه ساكن أو مفتوح أو مكسور ، وبضم أوله مع سكون ثانيه - وقال ابن سيده : هو من لا غناء عنده ولا رأى ، وقال ابن الأثير : هو الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور . وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « فلم أرقه إنَّ ينج منها » حيث قدم ما يصلح أن يكون جوابا على أداة الشرط ، ألا ترى أنه لو قال « إنَّ ينج منها فلم أرقه » لصح الكلام ، فتقديم الشاعر ما يصلح أن يكون جوابا يدل على أن هذا هو موضعه من الكلام ، فيكون قول زهير « يقول لا غائب - إلخ » وقول جرير البجلي « تصرع » متقدما في النية وإن تأخر في اللفظ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيويه رحمه الله من أن الفعل المتأخر عن أداة الشرط وفعل الشرط إذا كان غير مجزوم فهو على نية التقديم ، من قبل أن هذا هو الموضع الأصلي له ، فاعرف ذلك وتنبه له ، فأما البصريون فلا يرون ذلك ، ويحتملون المتقدم دليلا على الجواب ، وليس هو نفس الجواب تقدم ، لأن الجواب مجزوم بالشرط ، وقد تكرر أن عامل الجزم ضعيف ، ومن آثار ضعفه ألا يتقدم معموله عليه .

وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم؛ فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن معمول قد وقع في موقع العامل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال «زَيْدًا أَضْرَبْتَ»؟ فكذلك لا يجوز أن يقال «زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ».

والذي يدل [٢٥٩] على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة ما لا يخفى به، ألا ترى أنك إذا قلت «أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟» كنت طالبا لما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت «إِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْ» كان كلاماً معقوداً على الشك؛ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه؛ فينبغي أن يُحمَلَ أحدهما على الآخر؛ فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه؛ فكذلك الشرط.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إِنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط» قلنا: لا نسلم، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبُهُ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب، ألا ترى أنك لا تقول «إِنْ أَشْكُرَكَ تُعْطِنِي^(١)» وأنت تريد أن تعطني أشكرك؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب، وإذا ثبت أن مَرْتَبَةَ الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن معمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر:

* إِنْكَ إِنْ يُضْرَعَ أَخُوكَ تُضْرَعُ * [٤٠١]

(١) لكنه لو قل «أشكرك إن تعطني» كان صحيحاً وأفاد المعنى، وهو موطن الخلاف، فنامل.

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما نَوَى به التقديم وجعله خيراً لإنَّ لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .
وأما قول زهير :

وإنَّ أناه خَلِيلٌ يومَ مسألةٍ يقول [٤٠٢]

فلا نُسَلِّمُ أنه رفعه لأن النية به التقديم ، وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماضٍ ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو « إن قُمتَ أقومُ » فإنه يجوز أن يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزمُ في فعل الشرط تركَّ الجوابُ على أول أحواله - وهو الرفع - وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى ، كقولك « يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ » لفظه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم ، كقولهم « لِيَغْفِرِ اللهُ لِفُلَانٍ » .
وأما قول الآخر :

* فلم أرقه إن يَنْجُ مِنْهَا . . . * [٤٠٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليلٌ على جواب الشرط ؛ لأن لم أفعل نَقْيُ لَفْعَتُ ، وفَعَلْتُ تنوبُ مَنَابَ جواب الشرط المحذوف ، كما [٢٦٠] قال الشاعر :

٤٠٤ - يَا حَاكِمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ
أُودِيتُ إِنْ لَمْ تَحَبُّ حَبَوَ الْمُعْتَنِكَ

٤٠٤ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، وأولهما من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب (رقم ١٥) وفي شرح قطر الندى (رقم ٨٧) وثانيها وحده من شواهد ابن منظور (ع ن ك - ح ب ١) وابن جنى في الخصائص (٢ / ٣٨٩ و ٣ / ٣٣١) وبين البيتين في أرجوزة رؤبة عدة أبيات ، و « أوديت » أى هلكت ، وتحبو : له معنيان أحدهما أن يكون من الحبو الذي هو الزحف ، وأصله مشى الصبي على يديه ورجليه ، =

== والآخر أن يكون بمعنى تمنح وتعطي ، تقول : جابه يحبوه حبوا ، تريد أنه أعطاه ،
والعتك - على زنة اسم الفاعل - أصله البعير يكلف أن يصعد في العانك من الرمل ،
والعانك من الرمل هو ما انعقد منه ، ولا يتأني الصعود فيه إلا مع جهد ومشقة عظيمين
والبعير قد يحب فيه وييطيء في سيره ويشرف بصدرة ويتلطف حتى يتمكن من صعوده
يقول : إني أهلك إن لم تمنحني من عنايتك وترفقك بي وتلطفك في معالجة شؤني مثل
ما يعطيه البعير من ذلك حين يريد أن يصعد في عانك الرمل . ومحل الاستشهاد من
هذا البيت ههنا قوله « أوديت إن لم تحب » فإن قوله « أوديت » في هذه العبارة دليل
على جواب الشرط المتأخر وهو قوله « إن لم تحب » ولا يجيز البصريون أن يكون قوله
أوديت هو جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط معمول للشرط ، والشرط عامل ضعيف
ومن آثار ضعف العامل : ألا يعمل محذوفا ، ولا متأخرا عن المعمول ، بل لابد أن
يكون مذكورا متقدما على معموله ، وقد يجوز حذفه إن قام مقامه شيء ، قال ابن جني :
« أما قوله :

* فلم أرقه إن ينبج منها ، وإن يمت *

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينبج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب . وهذا عند
كافة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط
محزوم بنفس الشرط ، ومحل تقدم المحزوم على جازمه ، بل إذا كان الجازم - وهو أقوى
من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجر به عليه
كان ألا يجوز تقديم المحزوم على جازمه أخرى وأجدر ، وإذا كان كذلك فقد وجب
النظر في البيت ، ووجه القول عليه أن الفاء في قوله فلم أرقه لا يخلو أن تكون معلقة
بما قبلها أو زائدة ، وأيهما كان فكأنه قال : لم أرقه إن ينبج منها ، وقد علم أن لم أفعل
نفي فعلت ، وقد أنابوا ففعلت عن جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه
في قوله :

ياحكم لو ارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبو الملتك

أى إن لم تحب أوديت ، فجعل أوديت للتقدم دليلا على أوديت هذه المتأخرة ، فكما
جاز إن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف كذلك جعل نفيها الذي هو لم
أفعل دليلا على جوابه « اهـ . والنحاة يستشهدون بهذين البيتين في مسألتين أخريين : ==

أى : إن لم تحب أوديت ، فجعل «أوديت» المقدم دالة على أوديت المؤخر ؛
فكما جاز أن يجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن
يُجَمَّلَ نَفْيُهَا الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضده
كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا «أمرأة عدوة» كما قالوا «صديقة»
وقالوا «ما حقة جديدة» كما قالوا «عتيقة» وقالوا «جوعان» كما قالوا «شبعان»
وقالوا «علم» كما قالوا «جهل» ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

٤٠٥ - إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

= أما أولاها ففى قوله «يا حكم الوارث» فإن قوله «الوارث» نعت للمنادى قبله ، وهذا
النعت بمقتضى بآل ، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقترنا بال يجوز رفعه تبعاً للفظ المنادى
ونصبه تبعاً لمحلّه ، فإن المنادى المفرد العلم مبنى على الضم فى محل نصب ، وأما الثانية ففى
قوله «أوديت» فإن هذا الفعل ماضى فى اللفظ ، ولكنه مستقبل فى المعنى ، أى إنى
أودى وأهلك إن لم تتداركنى ، واستعمل الماضى مكان المستقبل تحمقاً لوقوع وثقة منه
بأنه كائن لا محالة ؛ فكأنه يقول : إن الجود منكم واقع متى أريد وواجب
متى طلب

٤٠٥

هذا البيت من كلام القحيف العقيلي يمدح حكيم بن السبب اقشيري ، وهو
من شواهد ابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٢٢٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٢٩٨)
والأشمونى (رقم ٥٥٣) وابن الناظم فى باب حروف الجر من شرح الألفية ؛ وشرحه
الغنى (٢٨٢/٣) بهامش الحزانة) ورضى الدين فى باب حروف الجر من شرح الكافية ؛
وشرحه البغدادى (٢٤٧/٤) وابن جنى فى الخصائص (٣٨٩ و ٣١١/٢) وأبى زيد فى
نوداره (ص ١٧٦) وقشير - بزة التصغير - هو قشير بن كعب بن زبيعة بن عامر بن
صعصة ، وقوله «لعمرك الله» أراد الحلف بإقراره الله تعالى بالجلود والبقاء بعد فناء
الخلق ، وقد قالوا : عمرك الله ، وعمري الله ؛ بنصب عمر على حذف حرف القسم ؛
وبنصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هوياء التكلم
أو كاف المخاطب ، ويجوز رفع العمر على أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا : أى لعمرك الله
قسمى . ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله «رضيت على» حيث عدى رضى بلى ؛ =

إنه لما كان « رَضِيتُ » ضِدَّ سَخِطْتُ ، وَسَخِطْتُ تُعَدُّ بَعْلَى ، فكذلك « رَضِيتُ » حملا له على ضِدِّهِ ؛ فكذلك ها هنا : جعل لم أفعَل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فَعَلْتُ .

== والأصل في هذا الفعل أن يتعدى بمن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم، ورضوا عنه) وللعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

الأول: أن الشاعر وضع « على » موضع « عن »، وزعم من ذهب إلى هذا أن حروف الجر بنوب بعضها عن بعض ؛ ومن أمثله ذلك قول دوسر بن غسان اليربوعي :

إذا ما امرؤ ولى على بودة وأدبر لم يصدر بإدباره ودى
يريد إذا امرؤ ولى على بودة وجفاني ثم رجع إلى الود لم يرجع برجوعه ودى ؛ فوضع على موضع عن كما في بيت الشاهد ؛ ومن وضع حرف في موضع حرف آخر قول عنترة في معلقته :

بطل كأن ثيابه في سرحة يحذى نعال السبت ليس بتوأم
يريد أنه طويل اقامة فإذا لبس ثيابه فكأنها نشرت على شجرة مشرفة عالية .
فوضع في موضع على ، ومن ذلك قول أعرابي من طيء :

نلوذ في أم لنا ما تنقص من الغمام ترتدى وتنقب
أراد بالأُم جبلا من جبال طيء ؛ وما تنقص : أى أنها منيعة على من أرادها ؛ وقد وضع في موضع الباء في قوله « نلوذ في أم لنا » لأن « لاذ » يتعدى بالباء .

التخريج الثاني : أن يضمنوا الفعل المذكور في الكلام معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور ؛ فيضمنوا « رضى » في قول القحيف معنى عطف أو أقبل ؛ وكل من عطف وأقبل يتعدى بَعْلَى ، وهكذا .

والتخريج الثالث : أن يحمل الفعل على ضده ؛ فيحمل « رضى » في بيت القحيف على سخط ، وسخط يتعدى بَعْلَى ، ويحمل « ولى » في قول الطائي « ولى على بودة » على أقبل ، وأقبل ضد ولى ، وهكذا .

وليس كل كلام يمكن تخريجه على كل واحد من هذه التخريجات الثلاثة ، بل يحمل على ما يمكن منها . وفي هذا ما يكفي أو يغنى

وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه ، كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » أى : إن فعلت كذا ظلمت ، فحذف « ظلمت » لدلالة قوله « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه ، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

٨٨ — مسألة

[القول في « إِنْ » الشرطية ، هل تقع بمعنى إذ ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنْ » الشرطية تقع بمعنى إذ ، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إِنْ » قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا) أى : وإذا كنتم في ريب ؛ لأن « إِنْ » الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إذ » ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : « إِنْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ كَانَ كَذَا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إذ قَامَتِ الْقِيَامَةُ » أو « إذا قَامَتِ الْقِيَامَةُ » كان جائزاً ؛ لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك [٢٦١] ، وإذا ثبت أن « إِنْ » الشرطية فيها معنى الشك ؛ فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ؛ فدل على أنها بمعنى إذ ، وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : إذ كنتم مؤمنين ؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين ؛ ولهذا خاطبهم في صَدْرِ الْآيَةِ بالإيمان ، فقال : (يَا أَيُّهَا

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٦ بتحقيقنا) وخزانة الأدب للبغدادى (٦٥٦/٣ في أثناء شرح الشاهد رقم ٦٩٩) وإيضاح القزوينى (٨٨ - ٩٥ بتحقيقنا)

الذين آمنوا)؛ فدل على أنها بمعنى إذ، وقال تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى: إذ كنتم مؤمنين، وقال تعالى: (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى: إذ، وقال تعالى: (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ) أى: إذ شاء الله، وجاء في الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر: «سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لأحقون» أى: إذ، لأنه لا يجوز الشك في اللحق بهم، وقال الشاعر:

٤٠٦ — وَسَمِعْتَ حَلْفَهَا الَّتِي حَلَفْتُ إِنْ كَانَ سَمْعَكَ غَيْرَ ذِي وَفْرِ
أى: إذ، والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى.

٤٠٦ — الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — واحدة الحلف، وهو القسم؛ تقول: حلف فلان يخلف — من باب صرب — حلفا بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بفتح فكسر؛ ومحلها أيضا؛ وهذا أحد المصادر التي جاءت على زنة المفعول مثل المجلود والعقول واليسور واليسور؛ وقالوا «محلوقة بالله ما فعل كذا» بالنصب: أى يخلف محلوقة بالله ما فعل كذا؛ وقال امرؤ القيس في الحلقة:

حلفت لها بالله حلقة فاجر لناموا؛ فما إن من مديث ولا صالى
وقل زيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبي:

تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد
والوقر — بفتح الواو وسكون انقاف — ثقل في الأذن؛ ويقال: هو أن يذهب السمع كله؛ وقال الله تعالى (وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه، وفي آذاننا وقر) وقال (والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر، وهو عليهم عمية) وقال (وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه، وفي آذانهم وقرا) وقال (ولى مستكبرا كان لم يسمعها، كأن في أذنيه وقرا) ومحل الاستشهاد في هذا البيت هنا قوله «إن كان سمعك غير وقر» فإن الكوفيين زعموا أن «إن» ههنا بمعنى إذ؛ والكلام تعليل لقوله «سمعت حلفتها» فإن المراد عندهم: سمعت حلفتها لأن سمعك سليم غير ذى وقر؛ والذي دعاهم إلى هذا أن الأصل في الشرط أن يكون مستقبلا؛ لأن القصد تعليل الجواب عليه، وتعليل الشيء لا يكون على شيء ماضى؛ لأنه حينئذ لا فائدة في تعليل وجود الجواب عليه؛ وإنما يكون التعليل = (١٤ — الإنصاف ٢)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل في « إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدلَ عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا) فلا حجة لهم فيه ، لأن « إن » فيه شرطية ، وقولهم « إنَّ إنَّ الشرطية تفيدُ معنى الشك » قلنا : وقد تستعملها العربُ وإن لم يكن هناك شك ، جزيئاً على عاداتهم في إخراج كلامهم مُخَرَّجَ الشك وإن لم يكن هناك شك ، على ما بينا قبل ، ومنه قولهم « إِنْ كُنْتَ إِنْسَانًا فَأَنْتَ تَفْعَلُ كَذًّا » ، وإن كُنْتَ ابْنِي فَأُطِيعَنِي » وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن مَنْ كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه ، نخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم .

فما يأتي من الزمان ؟ فلما وجدوا « إن » تدخل على الفعل الماضي قالوا : إنه لا يراد بها التعليق حينئذ ، وإنما يراد بها التعليل ؛ وخرجوا ما أثره المؤلف من الآيات الكريمة ونحوها على هذا ؛ واستدلوا بجملة آيات منها هذا البيت الذي أنشده المؤلف ههنا ؛ ومنها قول الفرزدق ؛ وهو من شواهد الرضى في الجوازم وشواهد اللغى :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزنا جهارا ؛ ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟
ومنها قول الآخر :

أتجزع إن بان الخليط للودع وحبل الصفا من عزة التفتع ؟
ومما يؤيدهم أنك تجد « إن » - فيما ذكرناه من الآيات الكريمة والآيات - لم يذكر بعدها جواب ؛ وأن الآيات قد قرئ في كل منها بكسر همزة « إن » وقرئ بفتحها ؛ وكذلك الآيات التي رووها تروى بكسر الهمزة وبفتحها ؛ فهذه ثلاثة أشياء : كون الفعل بعدها ماضياً ، وعدم ذكر جواب ، ورواية فتح الهمزة . وكلها يمنع أن تكون « إن » شرطية . وقد تحمل البصريون في كل واحد من هذه الثلاثة : أمامضى الفعل فزعموا أنه - وإن كان ماضياً في اللفظ - مستقبل في المعنى ؛ لأنه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأن المراد : إن يقين كذا ، وأما عدم ذكر الجواب فقد ادعوا أنه محذوف لدلالة الكلام عليه وهو مراد ، وأما فتح الهمزة فقد أنكروا ورودها .

وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى :
 (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) فإن الجواب عنه من وجهين :
 أحدهما : أن [٢٦٢] يكون الاستثناء وقع على دُخُولهم آمَنِينَ ، والتقدير فيه :
 لتَدْخُلَنَّ المسجدَ الحرامَ آمَنِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والوجه الثاني : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك ، كما
 قال تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ شَيْءٌ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) .

وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : « وإنا إن شا الله بكم لاحقون » ،
 لأنه لما أدبه الحق تعالى بقوله تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِيْ شَيْءٌ إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ
 يَشَاءَ اللَّهُ) تَمَسَّكَ بالأدب ، وأحال على المشيئة فقال : « وإنا إن شاء الله
 بكم لاحقون » .

وعلى هذا أيضاً يحمل قول الساف « أنا مؤمن إن شاء الله تعالى » ، ويحتمل
 أيضاً وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكونوا قالوا ذلك تَرْكًا لَزَكِيَةِ النفس ، لا للشك ، كما قال تعالى :
 (فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ) وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح ؟ فقال :
 ثَنَاءُ الرجل على نفسه .

والثاني : أن يكون قولهم « إن شاء الله » شكاً في وصف الإيمان ، لا في أصل
 الإيمان ، والشك في وصف الإيمان لا يقدر في أصل الإيمان .
 وأما قول الشاعر :

* إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ * [٤٠٦]

فلا حجة فيه ، لأن «إن» فيه حَرْفُ شَرْطٍ ، لا بَعْضِي إِذْ ، واستغنى بما تقدم من
 قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ، لدلالته عليه ، على ما بينا فيما تقدم ، والله أعلم .

٨٩ - مسألة

[القول في « إن » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها بمعنى ما . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إن » تكون بمعنى « ما » وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) أى : ما الكافرون إلا في غرور ، وقال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا) أى : ما أنتم ، وقال تعالى : (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) أى : ما نحن ، وقال تعالى : (بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ ، إِنْ [٢٦٣] كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ) أى : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها وبين « ما » لتأكيد النفي ، كالجمع بين إن واللام لتأكيد الإثبات .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القول القائل « ما إن زيد قائم » وبين « ما زيد قائم » فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة « من » بعد النفي ، كما قال تعالى : (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) أى ما لكم إله غيره ، وكما قال الشاعر :

(١) انظر في هذه المسألة : توضيح الشيخ خالد الأزهرى (٢٣٦/١ بولاق) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١١٨٢) وشرح الرضى على كافيته ابن الحاجب (٣٥٧/٢) .

* . . . وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ * [١٥٩]

أى أحد ، وأشبهت « ما » إذا وقعت زائدة ، قال الله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ كَهُمْ) أى : فبرحمته ، وقال تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) أى : عن قليل ، وقال تعالى : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) أى : فبنقضهم ، و « ما » زائدة ، فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون بمعنى ما » قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى « ما » فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا تمنع^(١) أن تقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِ إِيْمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) فلا نسلم أن « إن » هاهنا بمعنى ما ، وإنما هى هاهنا شرطية ، وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) لا نسلم أيضاً أنها هاهنا بمعنى ما ، وإنما هى شرطية ، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآنفين ، من قولهم « عَبْدُ الرَّجُلِ يَعْبُدُ عَبْدًا فَهُوَ عَبْدٌ وَعَابِدٌ » إذا أنف ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه « عِبِدْتُ فَصَمْتُ » أى أى أذنت فسكت ، وقال الشاعر :

٤٠٧ — أَوْلَا لِكَ قَوْمِي إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ

وَأَعْبَدُ أَنْ تَهْجَى تَعِيمٌ بِدَارِمٍ

(١) فى ر « إذ لا يمنع أن يقع » .

٤٠٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ع ب د) ونسبه إلى الفَرَزْدَق ، وقد بحث ديوان الفَرَزْدَق فلم أجده ، وإن كان معنى البيت يتكرر كثيرا فى كلام الفَرَزْدَق ، كقوله لجرير :

ولست وإن فقات عينك واجدا أبا لك إذ عد الساعى - كدارم =

= وكقوله في العديل بن الفرخ العجلي :

عجبت لعجل إذ تهاجى عبيدها كما آل يربوع هجوا آل دارم

وكقوله ، وهو أقرب لبيت الشاهد :

وليس بعدل أن سببت مقاعسا بأبائي الشم الكرام الحضارم

ولكن عدلا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وتقول « عبد فلان على فلان يعبد عبدا فهو عبد - من مثال فرح يفرح فرحا فهو فرح » وعابد أيضا : إذا غضب وأنف ، وقد عدى الفرزدق هذا الفعل بنفسه من غير حرف الجر في قوله :

علام يعبدني قومي وقد كثرت فيهم أباعر ما شاءوا وعبدان ؟

والاستمهاد بالبيت ههنا في قوله « وأعبد » فإنه فعل مضارع ماضيه « عبد » من باب فرح ، ومعناه أنف وغضب ، وقال ابن أحرر يصف الفواص :

فأرسل نفسه عبدا عليها وكان بنفسه أربا ضنينا

قيل معنى قوله « عبداً » أى أنفا ، يقول : أنف أن تفوته الدرة . قال ابن منظور : « وفي التنزيل (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ويقرأ (العبدین) قال الليث : العبد - بالتحريك - الأنف وانضبط والحية من قول يستحيا منه ويستنكف ، ومن قرأ (العبدین) فهو مقصور ، من عبد يعبد فهو عبد ، وقال الأزهري : هذه آية مشككة ، وأنا ذاكر أقوال السلف فيها ، ثم أتبعها بالذي قال أهل اللغة ، وأخبر بأصحابها عندي ، أما القول الذي قاله الليث في قراءة (العبدین) فهو قول أبي عبيدة ، على أني ما علمت أحدا قرأ (فأنا أول العابدين) ولو قرئ مقصورا كان ما قاله أبو عبيدة محتملا وإذ لم يقرأ به قارىء مشهور لم نعبأ به ، وأقول اثناي ماروى عن ابن عيينة أنه سئل عن هذه الآية ، فقال : معناه إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ، يقول : فكأنني لست أول من عبد الله فكذاك ليس لله ولد ، وقال السدي : قال الله لحمد : قل إن كان - على الشرط - للرحمن ولد كما تقولون لكنك أول من يطعمه ويعبده ، وقال الحسن وقتادة : إن كان للرحمن ولد ، على معنى ما كان ، فأنا أول العابدين : أى أول من عبد الله من هذه الأمة ، وقال الكسائي (إن كان) أى ما كان للرحمن ولد (فأنا أول العابدين) أى الآتين ، رجل عابد وعبد وأنف وأنف ، أى العصاب الآتين من =

أى : آتَفُ ، ومعنى الآية أنا أول الآتفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : للمنى كما أتى لست أول من عبد الله فكَذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كُنْتَ كاتبًا فأنا حاسب ، يريد إنك لست [٢٦٤] بكاتب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلم إنها إذا كانت فى موضع ما بمعنى « ما » ينبغى أن تكون ها هنا ؟

قولهم « جمع بينها وبين ما لتوكيد النفى كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً ؛ لأن نفى النفى إيجاب^(١) ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات

== هذا القول ، وقال : فأنا أول الجاحدين لما تقولون ، ويقال : أنا أول من تبعه على الوحداية مخالفة لكم ، وقال ابن الأنبارى (إن كان للرحمن ولد) ما كان للرحمن ولد ، والوقوف على ولد ، ثم ابتدئ (فأنا أول العابدين) له على أنه لا ولد له ، قال الأزهري : قد ذكرت الأقوال ، وفيه قول أحسن من جميع ما قالوا ، وأسوغ فى اللغة وأبعد من الاستكراه ، وأسرع إلى الفهم ، روى عن مجاهد أنه قال : إن كان لله ولد فى قولكم فأنا أول من عبد الله وحده وكذبكم فيما تقولون ، قال الأزهري : وهذا واضح ، ومما يزيد وضوحاً أن الله عز وجل قال لنبيه : (قل) يا محمد (إن كان للرحمن ولد) فى زعمكم (فأنا أول العابدين) إله الخلق أجمعين الذى لم يلد ولم يولد ، وأول الموحدين للرب الخاضعين المطيعين له وحده ؛ لأن من عبد الله تعالى واعترف بأنه معبود وحده لا شريك له فقد دفع أن يكون له ولد فى دعواكم ، والله عز وجل واحد لا شريك له وهو معبودى الذى لا ولد له ولا والد ، قال الأزهري : وإلى هذا ذهب إبراهيم بن السرى وجماعة من ذوى المعرفة ، وهو الذى لا يجوز عندى غيره « اه كلامه » .

(١) هذه مغالطة ظاهرة ، لا يجوز أن تأخذ بها ، ولا أن تجدها صحيحة فى الرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك لأن النفى إذا دخل على النفى لا يكون الكلام إيجاباً على الإطلاق ، ويان هذا أن اتفق الداخل على النفى يكون على أحد وجهين ؛ الأول أن يكون المراد به نفى النفى الأول ، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، والوجه الثانى أن يكون المراد بالنفى الثانى تأكيد النفى الأول ، وحينئذ =

فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً ، بخلاف النفي ؛ فإنه يصير إيجاباً ،
فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٩٠ - مسألة

[القول في معنى « إن » ومعنى اللام بعدها]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى « ما »
واللام بمعنى « إلا » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها
لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً
في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنْ

= يكون الكلام نفياً مؤكداً ، ولا يكون إثباتاً أصلاً ، وذلك وارد في التوكيد اللفظي ،
فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه . مثل قول جميل :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على موافقا وعمودا

ثم إن المؤلف رحمه الله في المسألة الثالثة والثلاثين أبطل قول الكوفيين بأن الصفة
الصالحة لأن تكون خبراً إذا كان معها ظرف مكرر وجب نصب هذه الصفة حتى يكون
أحد الطرفين خبراً والآخر حالا ، إذ لو جوزنا فيها الرفع لكانت هي الخبر ، ويكون
الطرفان حالين ؛ فلا تكون في أحد الطرفين فائدة جديدة ، وحمل الكلام على إفادة
فائدة جديدة أولى ، فأبطل هذا الكلام بقوله « هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كانت
الأولى تفيد ما أفادته الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من
مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره - إلخ » فما الذي حدث ههنا حتى ذهل عن أن
من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره بلفظه أو بمرادفه ؟

(١) انظر في هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٣٢ وما بعدها) وشرح
الأشعري مع حاشية الصبان (٢٦٧/١ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى
(٢٧٩/١ وما بعدها) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ١١٢٩)

الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا) أَى : وما كادوا إلا بَسْتَفَزُّونَكَ ، وقال تعالى :
 (وَإِنْ يَسْكَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) أَى : وما كادوا إلا
 يزلقونك ، وقال تعالى : (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنْ عِنْدَنَا) أَى : وما كانوا
 إلا يقولون ، وقال تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) أَى : ما كان وعد ربنا
 إلا مفعولاً ، ثم قال الشاعر :

٤٠٨ ... شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كَتَبْتَ عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْمُتَمَعِّدِ

أَى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى .

٤٠٨ — هذا البيت من كلام عائكة بنت زيد العدوية ، ترقى فيه زوجها الزبير بن
 العوام الذى قتله ابن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل ، والبيت من شواهد ابن
 يعيش فى شرح الفصل (ص ١١٢٨) ورضى الدين فى باب الحروف المشبهة بالفعل من
 شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الخزانة (٣٤٨/٤) وابن هشام فى معنى اللبيب
 (رقم ٢٢) وفى أوضح المسالك (رقم ١٤٧) والأخمينى (رقم ٢٧٩) وابن عقيل
 (رقم ١٠) وابن الناظم فى باب إن وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني
 (٢٧٨/٢) بهامش الخزانة) وشلت : ييست ، وأصل الفعل شال - من باب فرح - وقوله
 « كتبت عليك » يروى فى مكانه « حلت عليك » ويروى أيضاً « وجبت عليك » ومحل
 الاستشهاد من هذا البيت قوله « إن قتلت لمسلماً » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن إن فى
 هذه العبارة نافية بمعنى ما ، واللام التى فى قوله « مسلماً » استثنائية بمعنى إلا ، وكأن
 الشاعر قد قال : ما قتلت إلا مسلماً ، وتجد فى كلام بعض النحاة منهم الرضى والزحشرى وابن
 هشام - ما يفيد أن الكوفيين يستدلون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع بعد إن الخففة
 من الثقيلة الفعل الماضى غير الناسخ ، وهو كلام غير مبنى على التحقيق ، والتحقيق أن
 جمهور الكوفيين لا يقولون بأن إن تكون مخففة من الثقيلة أصلاً ، والكسائى يقول :
 إذا ولها جملة اسمية جاز أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا ولها فعل ففى نافية واللام
 بعدها بمعنى إلا ، فإن فى هذا البيت نافية عند الكوفيين كلهم أجمعين ؛ لأن الوالى لها
 فعل ، وقد تنبه لهذا الشيخ خالد فأنكر كلام ابن هشام ، وأما البصريون فيرون
 « إن » فى هذا البيت مخففة من الثقيلة ، واللام التى بعدها لام فارقة بين الكلام الذى =

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إن » وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد ؛ لأن لها أيضاً نظيراً في كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرة حكمتنا على اللام [٢٦٥] بما له نظير في كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شيء ليس له نظير في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن « إن » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا حجة لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أن « إن » مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذي يدل على ذلك أن « إن » التي بمعنى ما لا تجيء اللام معها ، كما قال الله تعالى : (إن الكافرون إلا في غرور) وكما قال الله تعالى : (إن أتم إلا تكذبون) وكما قال الله تعالى : (إن هَذَا إلا إفك افتراء) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجيء مع شيء منها اللامُ

فأما قولهم « إن اللام في (ليستفزونك) و (ليزلقونك) و (ليقولون) و (لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغي أن يجوز « جاءني القوم لزيدياً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المحففة من الثقيلة لأن « إن » المحففة

= والكلام الثابت المؤكد، نفي أنها تدخل الكلام في حال إهمال إن المحففة لتكون فارقة بينها وبين إن النافية، وهم يختلفون في هذه اللام : أحى لام الابتداء التي تدخل لتفيد الكلام زيادة توكيد أم هي لام أخرى ؟ وليس هذا موضع الإفاضة في هذا الموضوع .

فى اللفظ بمنزلة التى يراد بها النفى ، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس جىء بها للفرق بينهما ؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سبباً لللبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

٩١ - مسألة

[هل يحازى بكيف ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يحازى بها كما يحازى متى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يحازى بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات [٢٦٦] المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفما تسكن أكن » : فى أى حال تسكن أكن ، وكما أن معنى « أينما تسكن أكن » : فى أى مكان تسكن أكن ، ومعنى « متى ما تسكن أكن » : فى أى وقت تسكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يحازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يحازى بها كما يحازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما لم يحز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها ؛ لأنك إذا قلت « كيف تسكن أكن » فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها

(١) انظر فى هذه المسألة : معنى اللبيب لابن هشام (ص ٢٠٥ بتحقيقنا) وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان (١١/٤)

وذلك متعذر ؛ لأننا نقول : هذا يلزمكم في تجويزكم « كيف تسكون أكون » ؟
لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعهتموه ؛ فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على
على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إننا قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها
لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة
لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب
بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تعريفها
في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثانى : إنما لم يحز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود
إليها ضمير ، كما يكون ذلك فى مَنْ وما وأى ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن
نظائرها ضعفت عن تعريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر
إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة لها هنا تلجئ إلى المجازاة بها ؛ فينبغى أن
لا يجازى بها ؛ لأننا وجدنا أيّا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « فى أى
حال تسكن أكن » فهو فى المعنى بمنزلة « كيف تسكن أكن » . غير أن هذا
الوجه عندى ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ،
وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرها من كلمات المجازاة ؛
فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل .

والتعويل فى الدلالة على أنه لا يجوز [٢٦٧] أن يجازى بها الوجهان الأولان .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها أشبهت كلمات
المجازاة فى الاستفهام ، وإن معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نعلم أن

معناها كمعنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كيف تكون أكن » كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيان في جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقياً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر قوياً لما كان يمكن السقيم أن يحمل نفسه صحيحاً ولا الضعيف أن يحمل نفسه قوياً ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما تكون أكن » فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن أن تكون أيضاً في ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمنت له في أى زمان ذهب أن تذهب معه ، وهذا أيضاً غير متعذر ، بخلاف كيف ؛ فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم في تجوزكم كيف تكون أكون بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعهتموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى ؛ فانصرف اللفظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً ؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بيان ، وأنت إذا قلت « إن قمت قمت » فوقت القيام غير معلوم ، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتبين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يحز الجزم بها على تقدير حال معلومة ، والله أعلم .

[٢٦٨] ٩٢ — مسألة

[السين مقطعة من سوف أو أصل برأسه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سوف » كثر استعمالها في كلامهم وجرت عليها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدري ، ولم أبال ، ولم يك ، وخذ ، وكل » وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً .

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل « سَوَ أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال « سَفَ أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللفتين لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على ذلك أن السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال ، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وقرع عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى ؛ فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره .

(١) انظر في هذه المسألة : معنى الليب لابن هشام (ص ١٣٨ بتحقيقنا) وشرح

ابن يعيش على الفصل (ص ١١٩٩)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياسٍ ليَجْمَلَ أصلاً لِحُلِّ الخلاف^(١) ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلماً يوجد في الحرف ، وإن وُجِدَ الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يجمل أصلاً يقاس عليه .

وأما ما رَوَّه عن العرب من قولهم في سوف أفعل « سَوَّ أَفْعَلُ » و « سَفَّ أَفْعَلُ » [٢٦٩] فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه رواية تفرَّد بها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون فيها حجة .

والثاني : إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ؛ لقلته .

والثالث : أنَّ حَذَفَ الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم حرفٌ حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبْقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى مالا نظير له في كلامهم مردود .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد ، ولا شك أن سوف أشدُّ تراخياً في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دَلَّ على أن بكل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

(١) ليس هنا قياس ، لأنه قد ورد عن العرب « سوف أفعل » و « سوافعل » بحذف الفاء ، و « سف أفعل » بحذف الواو ، وأجمعنا على أن الثاني والثالث مقتطعان من الأول ؛ وورد عن العرب أيضاً « سافعل » قلنا : وهذا أيضاً مقتطع من الأول ؛ فالمدار على ورود عن العرب ، فأين القياس ؟

٩٣ - مسألة

[المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو « تَتَنَاوَلُ ، وَتَتَلَوْنُ » - فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو « تَتَنَاوَلُ ، وَتَلَوْنُ » .

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية ، دون تاء المضارعة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية - استتقلا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداها ؛ فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة ، أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصل أقوى من الزائد ؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من [٢٧٠] الزائدة ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ؛ فلما وجب حذف إحداها كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى » قلنا : لا نسلم هذا مطلقاً ؛ فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يحىء لمعنى ، فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢٩٤/٤ بولاق)
وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٩٩/٢ بولاق)

أن لأصليّ أقوى منه ، وأما الزائد الذي ما جاء لمعنى فسلم أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا ، وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة ؛ فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبْقِيَتُهَا أولى ؛ لأن في حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذي جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على صحة هذا ثبوتُ التنوين في المنقوص والمقصور وحذفُ حرف العلة منهما لا لتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول في المنقوص « هذا قاضٍ » ومررت بقاضٍ « والأصل فيه » هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ « إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استنقلا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً لحذفوا الياء لا لتقاء الساكنين وبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تَبْقِيَتُهُ أولى ، فكذلك أيضاً تقول في المقصور « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَى وَعَصَوٌ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً^(١) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين وبقى التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تَبْقِيَتُهُ أولى ، فكذلك هاهنا ، ولهذا كان الواجب في تصغير منطلق ومفتسل : مُطْلِقٌ وَمُعْتَسِلٌ ، وكذلك التفسير نحو : مَطَالِقٌ وَمَعَاثِلٌ يَأْتِيَانِ الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مفتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى - وهو الدلالة على اسم الفاعل - والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ؛ فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس في كل حرفين اجتماعاً فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يحىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو^(٢) أن الحرف

(١) في ر « قلبوها ألفاً » وليس بذلك .

(٢) في ر « وهو أن - إلخ » والظاهر أن الواو من « وهو » زائدة .

الذى جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ في الدلالة على [٢٧١] معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذي لم يحىء لمعنى ؛ فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه ؛ فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يحىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم .

٩٤ - مسألة

[هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو « أَفْعَلْنَ وَأَفْعَلْنَانِ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجبهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ؛ فنكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثاني : أن هذه النون إنما دخلت في القَسَم والأمر والنهي والاستفهام والشرط يائماً لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٨٩/٣) وتصريح الشيخ خالد (٢٦١/٢) .

مستقبل وَقَعَ في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قُصِّرَ ما يُقَدَّرُ أن يقال : إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأن الألف فيها قَرُطُ مَدَّةٌ ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع ، وهو أحد أئمة القراء (إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ) بسكون الياء من (مَحْيَايَ) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك ها هنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حَلَقَتَا البِطَانِ » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال « لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ » بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لِمَا في الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءٌ ، والهمزة الخفيفة ساكنة .

[٢٧٢] والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر (وَلَا تَقِيْعَانُ) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهارون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل ، إذا كان الثاني منهما مدغماً في مثله ، نحو : دَابَّةٌ ، وَتُمُوْدٌ ، وَأَصِيْمٌ » لأننا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ؛ نحو قولك « اضربا نُعْمَانَ ، واضربا نِيَّ » فالنون الأولى في قولك « اضربا نُعْمَانَ » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية نون « نعمان » وكذلك النون الأولى في « اضربا نِيَّ » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم^(١) ؛ فينبغي أن تميزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نونٌ مشددة ، كقوله تعالى : (وَلَا تَقِيْعَانُ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) في قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تميزوا ذلك دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

(١) هي النون التي سموها نون الوقاية .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين ، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يَحُلْ : إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون ، أو تُقَرَّ ساكنة ، بطل أن تحذف الألف ؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون ؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة ؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً ، نحو « دَابَّةٌ ، وَضَالَّةٌ ، وَتُؤَوِّدُ الثوب ، وَمُدَيِّقٌ ، وَأَصَيِّمٌ » وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين .

وكذلك أيضاً يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته بإياها لم يَحُلْ : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداها في الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلنان » بطل أن تبين النونين مظهرتين ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع المثليين ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداها في الأخرى ؛ لأن لام الفعل ساكنة ، والمدغم كذلك ؛ فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فيؤدي إلى تحريك [٢٧٣] اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضاً يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو بالضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا ألحقته النون الشديدة ، نحو « تضرِبَنَّ يارجل » وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجمع ، نحو « تضرِبَنَّ يارجل » وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة ، نحو « تضرِبَنَّ يا امرأة » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف ، بطل أن تكسر لالتقاء

الساكنين ؛ لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف ؛ لأنه يجتمع ساكنان على غير حده ؛ لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأکید فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاها لتأکید الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة أكد في هذا المعنى من الخفيفة .

والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) وقال تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ) أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين (لَنَسْفَعًا ، وَلَيَكُونًا) بالألف لا غير .

وقال الشاعر :

٤٠٩ — يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمًا

٤٠٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي الصمصاء مساور بن هند العبسي ، وهما من شواهد سيدييه (١٥٣/٢) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٤١) ورضي الدين في باب نون التوكيد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٦٩/٤) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٤٧٤) وابن عقيل (رقم ٣١٧) وقد زعم الأعم أن هذين البيتين في وصف جبل قد عمه الحصب ونما فيه النبات فجعله الراجز كشيخ مزمل في ثيابه معم بعمامته ، وأنه خص الشيخ لوقاره في جلسته وحاجته للاستكثار =

فقال « يَعْلَمَا » بالألف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله « مُعَمَّمَا » بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف في لغة مَنْ يجعلها وصلا ، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلااق على لغة بعض العرب فقال « مُعَمَّمَا » بالتنوين جاز أن يقول « يَعْلَمَنْ » بالنون ؛ لأنهم [٢٧٤] يجعلون في القافية مكان الألف الواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة ، في اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

== من الثياب. وليس هذا الكلام بشيء ، بل البتتان في وصف وطب لبن قد علته رغبة اللبن وتكورت فوقه فأشبهت العمامة بدليل أن قبل البيتين قوله :
وقد حلبن حيث كانت قيما مثنى الوطاب ، والوطاب الزما
* وقعا يكسى نماما قشعا *

قيا : هو - بضم القاف وتشديد الياء - جمع قاعة ، والقياس أن يقال : قوم - بالواو - لأن عين هذه الكلمة واو ، ومثنى الوطاب : أى التكرار منه ، والوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن خاصة ، والزم : جمع زام ، وهو المملوء ، والقمع - بكسر القاف وفتح الميم - هو شيء يوضع في فم السقاء ويصب اللبن فيه مخافة أن يقع على الأرض ، والمال - بضم التاء - هنا الرغبة ، ومحسبه : أى الوطاب الذى علاه المال ، وما فى قوله « مالم يعلما » مصدرية ظرفية : أى مدة عدم علمه ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « يعلما » والعلماء يستشهدون بهذه الكلمة لشيئين : أولهما أن نون التوكيد تنقلب ألفا فى الوقف ، ألا ترى الراجز قد جاء بهذه الكلمة فى آخر البيت بالألف لأن آخر البيت محل الوقف ؟ والثانى أن الفعل المضارع المنفى لم تدخل عليه نون التوكيد تشبهاً لم بلا الناهية ، وسيبويه يرى أن ذلك لا يكون إلا فى الضرورة ، قال الأعلم « الشاهد فيه دخول النون فى قوله لم يعلمن ، وليس المضارع بعد لم من مواضع نون التوكيد ، ضرورة » اه بتوضيح يسير .

٤١٠ — أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي : إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ

وكما قال الشاعر :

٤١١ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيَا

عَلَى صِرَافٍ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَخْلُنْ

٤١٠ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وهو من شواهد سيويه (٢٩٨/٢٩٩) وابن جني في الخصائص (٩٦/٢) وفي شرح تصريف المازني (٢٢٤/١) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٥٦٧) وفي أوضح المسالك (رقم ١) والأشعوني (رقم ٤) وابن عقيل (رقم ١) وشرحه العيني (٩١/١) بهامش الخزانة ورضي الدين في أوائل شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٣٤/١) ومفصل الزمخشري وشرحه لابن يعيش (ص ١٢٣١) وأقلى : فعل أمر من الإقلال ، وهو في الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد ههنا ، واللوم : العذل والتوبيخ ، وعاذل : مرخم بماذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل وهو اللوم والتعنيف ، والعتاب : هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة الغضب ، والمراد ههنا اللوم في تسخط ، وأصبت : يروي بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروي بكسرها على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العتابين » و« أصابن » حيث لحق التثنية هاتين الكلمتين ، وههنا أشياء لا بد أن تنهك إليها ، الأول : أن هذا التثنية يسمى تثنية الترم ، وهو غير مختص بالأسماء ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف ، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها ، ولو كان مختصا بالأسماء لما دخل غير الأسماء المتمكنة المجردة من أل ، والثاني : أن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافي ، قال سيويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد : « وأما ناس كثير من تميم فإنهم يدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون ، لما لم يريدوا الترم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد » اهـ . الثالث : أنهم سموها هذا التثنية تثنية الترم ، مع أنه في الواقع تثنية المقصود منه ترك الترم كما سمعت في عبارة سيويه ، وقد قال العلماء : إن هذه التسمية على تقدير مضاف ، أي تثنية قطع الترم ، أو ما أشبه ذلك .

٤١١ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني (الديوان ص ٩٦) وهو

=

البيت الثاني من قصيدته التي مطلعها :

وكما قال الشاعر :

٤١٢ — قِنَا تَبَكِّ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمِلِ

== صحا القلب عن سلمى ، وقد كاد لا يسلم ، وأقفر من سلمى التعانيق فالتقل
وصحا القلب : أفاق من سكرة حبه ، وأراد قلبه ، يقول : أفاق قلبي من حب
سلمى وبعدها عنه ، وقد كاد لا يفريق لشدة تعلقه بها ، وأقفر : خلا ، والتعانيق : أرض ،
وانثقل يروى بالفاء ، وبالقف ، ويروى « اثجل » بالجيم — وقد ورد في معجم البلدان
بالثلاثة ، واستشهد بهذا البيت ، وانثقل : موضع في شق العالية ، وصير الأمر — بكسر
الصاد — منتهاه وصيرورته ، تقول : أنا من حاجتي على صير أمر ، وعلى صيرورة ،
وعلى صمات — بضم أوله — وعلى ثبار — بكسر أوله — إذا كنت على شرف منها ، وقوله
« ما يمر » أي ما يكون مرا فأيس منه وأتغلى عنه ، ويغلو : أي ما يكون حولاً فأرجوه
وأتمنى تمامه . وحمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « وما يغلن » حيث ألحق هذه الكلمة
تتوين الترم ، أي تتوين قطع الترم على ما علمت في شرح الشاهد السابق ، وهذه
الكلمة فعل مضارع ، فدل ذلك على أن هذا الضرب من التتوين غير مختص بالأسماء
كما يبينه لك آتفاً ، والمنشد قد حذف حرف المد وجاء بدله بالتتوين ، وتريد أن تنبهك
ههنا إلى أن حرف المد الذي حذفه المنشد من كلمة « يغلو » وأتى بدله بالتتوين ، هو من
أصول هذه الكلمة لأنه لام الفعل ، أما في « أصابن » وفي « العتابن » في بيت جرير
السابق فحرف المد الذي يأتي المنشد بدله بالتتوين حرف زائد على أصول الكلمة وإنما
يأتي المنشد بحرف المد أيضاً إذا قصد الترم ، واستمع إلى سيويوه يقول « أما إذا ترموا فإنهم
يلحقون الألف والياء والواو مابينون ومالايون ، لأنهم أرادوا مد الصوت » اه ، ونظير
هذا البيت إنشادهم بيت رؤبة :

داينت أروى والديون تقضن فطلت بعضا وأدت بعضن
بالنون في « يقضن » وحذف ألف « تقضي » وهي لام .

٤١٢ — هذا البيت هو مطلع قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي المعلقة (شرح
المعلقات العشر للتبرزي ص ١) وهو من شواهد سيويوه (٢٩٨/٢) وابن هشام في
معنى اللبيب (رقم ٢٦٩) وفي أوضح المسالك (رقم ٤١٣) وفي شرح قطر الندى
(رقم ٢٤) والأشمنوني (رقم ٨١٩) وابن الناطم في باب عطف النسق ، وشرحه العيني ==

بنون الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك التزم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يعلمن » فى القافية على هذه اللغة لا يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

٤١٣ — [وَإِيَّاكَ وَلَمَيَّاتٍ لَا تَقْرَبْنَهَا] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

= (١٣٠/٤) ورضى الدين فى باب الحروف العاطفة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٩٧/٤) وقفا : فعل أمر من الوقوف ، والألف المتصلة به تحتمل وجهين : الأول أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، والثانى أن تكون منقلبة عن نون التوكيد ، والأصل « قفن » ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمة فى الوصل معاملتها فى الوقف ، وبنك : مضارع من البكاء مجزوم فى جواب الأمر ، والسقط — مثل السين والقاف ساكنة — ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر أوله مقصورا — المكان الذى يسترى فيه الرمل فيخرج منه إلى الجدد ، والدخول وحومل : موضعان وكان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول وخومل » ويقول : كان ينبغي أن يحمى بواو العطف فيقول « بين الدخول وحومل » لأن كلمة بين لاتضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان بلفظ واحد كأن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعا نحو أن تقول : جلست بين الرجلين الكريمين ، أو تقول : جلست بين العلماء ، أم كان تعدده بالعطف وذلك لا يكون إلا بالواو ، وقد اعتذر العلماء عن امرئ القيس بأن غرضه بين أما كن الدخول فأما كن حومل ، فهو من باب التعدد بلفظ واحد . ومحل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « ومنزلن » وقوله « وخوملن » حيث ألحق المشد النون فى الكلمتين ، والقول فيها كالتقول فى البيتين السابقين

٤١٣ — ما أنشد المؤلف عجز بيت للأعشى ميمون ، وروى صدره :

* وذا النصب المنسوك لا تنسكنه *

وهذا البيت هو البيت العشرون من قصيدته التى كان قد أعدها ليمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدته قريش (الديوان ١١ - ١٠٣) والبيت من شواهد ابن يعيش فى شرح الفصل (ص ١٢٣٩) وابن هشام فى معنى اللبيب =

والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً ؛ فلو كانت هذه النون مخففة من الثقلية لما كانت تتغير في الوقف ، ألا ترى أن نون « إِنْ » و « لَكِنْ » الخففتين من إِنْ وَلَكِنْ الثقيلتين ؛ لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا في الوقف عما كانتا عليه في الوصل ؛ فلما تغيرت النون الخفيفة في الوقف دلّ على أنها ليست مخففة من الثقلية ، يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول في الوصل « هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا ، وهل تَضْرِبُ عَمْرًا » فإن وقفت

= (رقم ٦١٦) وفي أوضح المسالك (رقم ٤٧٧) وفي شرح قطر الندى (رقم ١٤٩)
والأشئوني (رقم ٩٦٩) وكل هؤلاء رووا صدره :
* وإياك والليات لاتقربنها *

وهو تلفيق بيت واحد من بيتين من أبيات القصيدة ، وقد شرحه العيني (٣٤٠ / ٤)
بهاشم الحزاة) وبين انفصال الشظرين ، ويروي :

وذا النصب النصب لاتنسكه بعاقبة ، والله ربك فاعبدا

والفاء في قوله « فاعبدا » تحتمل ثلاثة أوجه : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون واقعة في جواب أما مقدرة ، وكأنه قد قال : وأما الله ربك فاعبد ، والوجه الثالث أن تكون عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، وكأنه قد قال : تنبه فاعبد الله ربك وعمل الاستشهاد بهذا البيت ههنا قوله « فاعبدا » فإن أصل هذه الكلمة « فاعبدن » بنون توكيد خفيفة ، فلما أراد أن يقف عليها أبدلها ألفاً ، قال ابن بعيش بعد أن أنشد البيت « قال لاتقربنها بالنون الشديدة في النهي ، وقال والله فاعبدا ، فأقّى بالنون الخفيفة مع الأمر ، ثم وقف فأبدل منها الألف » اهـ ، ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون صاحب الشاهد الذي نحن بصدد شرحه :

وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد المثرين ، والله فاحمدا

وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

وقير بدا خمس وعشرين له قالت الفتان : قوما

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « قوما » فإن هذه الألف لا يجوز أن تكون ألف الاثنين ، لأن الحديث عن واحد ، فوجب أن تكون منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف

قلت « هل تَضْرِبُونَ ، وهل تَضْرِبِينَ » فتردُّ نون الرفع التي كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفته النون من أجله ، ولو كانت مثل نون « إن ، ولكن » المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف ، يدل عليه ^(١) أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذف ، تقول في « اضْرِبْنَ يَا هَذَا » إذا وصلتها : اضْرِبَ الْقَوْمَ ^(٢) ، فتحذف النون ولا تحركها لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن ، ولكن » لما كان يجوز أن تحذف ؛ فدل على أنها ليست مخففة [٣٧٥] من الثقيلة وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما وجب حذفها هاهنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ؛ فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين ، على أنه قد قرأ بعض أئمة القراءة : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) لحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضاً بعض القراء (وَلَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ) لحذف التنوين من (سابق) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب (النَّهَارَ) ؛ لأنه مفعول (سابق) ، وقال الشاعر :

٤١٤ — فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا

- (١) في ر « يدل عليه وهو أن النون » وواضح أن كلمة « وهو » مقحمة ، وقد نبهنا إلى مثل ذلك فيما مضى .
(٢) ونظيره قول الشاعر ، وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٣٧٣ الذي سبق قريبا في المسألة ٧٧ ، وهو :

لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفته

- ٤١٤ — ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيويه (٨٥/١) وابن جني في الخصائص (٣١١/١) والزمخشري في المفصل ، وابن يعيش في شرحه (ص ١٢٣٥) ورضي الدين في باب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في =

= الحزاة (٥٥٤/٤) وابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٨٠٨) وابن الشجرى في أماليه (٣٤٦/١) والزمخشري في تفسير سورة آل عمران من الكشف (١٥٢/١ بولاق) وألفيته : أى وجدته ، وانظر شرح الشاهد ٣٧٤ السابق في المسألة ٧٨ ، ومستعقب : أى طالب العتي ، وهى الرضا ، والاستشهاد بالبيت يستدعى أن تقدم لك بين يدي يانه بحثا في ذكر المواضع التى يحذف فيها التنوين من الاسم وجوبا ، فنقول : إنما يحذف التنوين من الاسم وجوبا في ثمانية مواضع ؛ الأول : بسبب الإضافة ، نحو قولك : زيد ضارب بكر ، والثانى : بسبب شبه الإضافة ، نحو قولك : لا مال لزيد عندك ، إذا لم تقدر هذه اللام مقحمة ، فإن قدرتها مقحمة كان حذف التنوين بسبب إضافة مال إلى زيد ، فيكون من النوع الأول ، والثالث : بسبب اقتران الاسم بال نحو الضارب والرجل والغلام ، والرابع : بسبب وجود علتين يقتضيان المنع من الصرف نحو فاطمة وأحمد وضوارب ، والخامس : بسبب اتصال الضمير بعامله نحو ضاربك وصاحبك ، إذا قدرت الضمير فى محل نصب على المفعولية ، فإن جعلته فى محل جر بالإضافة كان من النوع الأول ، والسادس : بسبب البناء ، وذلك فى النداء واسم لانحو يارجل امين ولا رجل عندك ، والسابع : بسبب كون الاسم علما موصوفا بابن مضاف إلى علم نحو يازيد بن عمرو ، والثامن : بسبب الوقف فى غير المنصوب ، أما فى المنصوب فإن التنوين يقبل ألفا فى المشهور من لغة العرب ، وربعة تعامل المنصوب معاملة غيره . إذا عرفت هذا فاعلم أن محل الاستشهاد بهذا البيت قوله « ولا ذاكر الله » والرواية فيه بنصب لفظ الجلالة على اتعظيم ، وهو معمول لذاكر ، وكان من حق العربية عليه أن ينون « ذاكر » لكنه حذف التنوين لضرورة الشعر ، وقد كان يمكنه أن يضيف « ذاكر » إلى لفظ الجلالة ؛ فيكون حذف التنوين حينئذ واجبا ، لا ضرورة ، لكنه آثر أن يرتكب الضرورة على حذفه للإضافة لقصد حصول التماثل بين المتعاطفين فى التشكير ، قال سيويه « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الاسود الدؤلى * فألفيته غير مستعقب ، ولا ذاكر الله - البيت * لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال رمى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك » اه . وقال الأعم « الشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده ، وإن كان الوجه إضافته ، وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف =

أراد « ذَاكِرِ اللَّهَ » فحذف التنوين لا لتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب « الله » بذَاكِرِ ، وقال الآخر :

٤١٥ — تَذْهَلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ ، وَتَبْدِي

عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءَ

== النون الخفيفة إذا لقيا ما كن كقولك : اضرب الرجل ، تريد اضربن ، والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الاعلام إذا وصف بـإن مضاف إلى علم كقولك : رأيت زيد بن عمرو ، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والنعت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه « اهـ . ٤١٥ — هذا البيت من كلام عبيد الله بن قيس الرقيات ، وقوله :

كيف نوحى على الفراش ولما تشمل الشام غارة شعواء

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٣٦) وقد أنشد ابن منظور البيتين (خ د م) من غير عزو ، وأنشدها ابن السجري في أماليه (٣٤٥ / ١) وعزاها إليه ، وتبدى : تظهر ، وعدها بن في قوله « وتبدى عن خدام » لأنه ضمنه معنى تكشف ، كما جاء في قول امرئ القيس في المعلقة :

تصد وتبدى عن أسيل ، وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطلق

والخدام - بكسر الخاء - جمع خدة ، وهي الخلل ، وربما سميت الساق نفسها خدمة ؛ لكونها موضع الخدمة . والعقيلة : الكريمة المخدرة من النساء ، والعذراء : البكر ، وجملة « تذهل الشيخ » في محل رفع صفة لغارة ، والرابط في هذه الجملة بين الموصوف والصفة الضمير المستتر في « تذهل » فإنه يعود إلى غارة ، وجملة « وتبدى عن خدام » في محل رفع بالعطف على الجملة السابقة ، وربط هذه الجملة بالموصوف محذوف ، وأصل الكلام : وتبدى العقيلة العذراء لها أى لهذه الغارة ، أى لأجلها - عن خدام ، أى ترفع المرأة الكريمة من شدة هذه الغارة ثوبها طالبة الحرب فيدو خلخالها ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « خدام » فقد كان من حق العرية عليه أن ينون هذه الكلمة لأنها ليست في موضع من المواضع الثمانية التي أحصيناها لك في شرح الشاهد السابق ، ولكنه حذف هذا التنوين للضرورة على نحو ما ذكرناه لك في شرح الشاهد السابق ، ومن العلماء من يذكر أن الشاعر قد حذف التنوين من هذه الكلمة لأنه قدر إضافتها إلى ضمير العقيلة العذراء ، وأصل الكلام على هذا : وتبدى عن خدامها العقيلة العذراء ، =

أراد « عن خِدَامٍ » فجذب التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « العقيلة » لأنها فاعلُ « تُبْدِي » . وقال الآخر :

٤١٦ — تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُنْبَرِّقَ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

= حذف الضمير وهو بنويه ، فلذلك أبقى التنوين محذوفا ، قال ابن منظور « وخدام ههنا في نية عن خدامها » اهـ . ومن العلماء من يروى هذا البيت على وجه آخر ليس فيه شاهد ، وهو :

كيف نومي على الفراش ، ولما تشمل الشام غارة شعواء
نذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيلة العذراء

٤١٦ — يعزى هذان البيتان إلى آدم أبي البشر ، وقد أنشدهما ابن الشجري في أماليه (٣٤٦/١) وذكر أنه يقولها بعد أن قتل ابنه قاتيل أخاه هابيل ، ويروى صدر الثاني « تغير كل ذي حسن وطيب » والبشاشة : طلاقة الوجه . ومحل الاستشهاد من أبيت قوله « بشاشة » واعلم أولا أن من العلماء من يروى هذه الكلمة برفع « بشاشة » من غير تنوين ويضيفها إلى الوجه ، فيكون آخر البيت الثاني مجرورا وآخر البيت الأول مرفوعا ، ويكون في هذين البيتين الإقواء ، وهو تغير حركة حرف الروي ، ومنهم من يروى بنصب « بشاشة » من غير تنوين ، ويرفع « الوجه » على أنه فاعل قل ، ويرفع « المليح » على أنه صفة للفاعل ، وعلى هذا يسلم البيتان من الإقواء ، ولكن يقع في ثانيهما ضرورة حذف التنوين من الاسم الذي هو بشاشة لغير سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرناها في شرح الشاهد ٤١٤ وقد قرئ في قوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) برفع ذائقة من غير تنوين ونصب الموت على أنه مفعول به لذائقة ، وحذف التنوين على هذا للتخلص من التقاء الساكنين كما في بيت الشاهد والبيتين قبله . وحكى أبو سعيد السيرافي قال : « حضرت مجلس أبي بكر بن دريد ، ولم أكن قبل ذلك رأيت ، فجلست في ذيل المجلس ، فأنشده أحد الحاضرين بيتين يعزيان إلى آدم عليه السلام قالهما لما قتل ابنه قاتيل هابيل وهما * تغيرت البلاد - البيتين * فقال أبو بكر : هذا شعر قد قيل في صدر الدنيا وجاء فيه الإقواء ، فقلت : إن له وجها يخرج به من الإقواء ، فقال : ما هو ؟ قلت : نصب بشاشة ، وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين =

أراد « قَلَّ بشاشة » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قَلَّ » وبروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ، وقال الآخر :

٤١٧ — حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ أَلْمِي

أراد « حاتم » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

٤١٨ — عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ التَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

= لا للإضافة ، فتكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع الوجه وصفته بإسناد قل إليه ، فقال لي : ارتفع ، فرفعني حتى أقعدني إلى جنبه »

٤١٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لامرأة من بني عقيل تغزى بأخوالها من اليمن كذا قال أبو زيد في النواذر (ص ٩١) وهما من شواهد رضى الدين في باب العدد وباب الجمع وباب التنوين من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٣٠٤ / ٣) وقد أنشدها ابن منظور (م أ) وأبو زيد في نواذره (ص ٩١) وابن جني في الخصائص (٣١١ / ١) وحيدة ، ولقيط ، وعلى : أعلام أشخاص ، و« حاتم الطائي » مضرب المثل في الجود والكرم . ومحل الاستشهاد من هذا الشاهد قوله « وحاتم الطائي » حيث حذف التنوين من حاتم لالتقاء الساكنين ، والسبب من الأسباب الثمانية التي بينها لك في شرح الشاهد ٤١٤ ، وهذا الحذف ههنا للضرورة ، وكان الأصل أن يحرك التنوين فتنشأ نون يكسر هاعلى ماهو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولكنه لم يفعل ذلك وحذف التنوين رأسا ، وقد سمعت في عبارة الأعلام الشنمري التي أثرتها لك في شرح الشاهد ٤١٤ أن الحذف في « وحاتم الطائي » أخف الضرورات لكون الطائي صفة لحاتم ، والصفة مع موصوفها كالكلمة الواحدة ، وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله « المي » حيث حذف النون ، وأصله « المئين » لأنها أخت التنوين .

٤١٨ — هذا البيت لمطروود بن كعب الخزاعي ، من كلمة له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان هاشم يسمى عمرا ، فسموه هاشما لأنه كان يشتم التريد لقومه ويطعمهم في المجاعات ، وقد روى هذا البيت ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٣) ونسبه لمطروود بن كعب الخزاعي ، ورواه ابن منظور =

وقال الآخر :

٤١٩ — حَمِيدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ أَخُو أَخْطَرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

== (هـ ش م) ونسبه إلى ابنة هاشم ولم يسمها ، ثم قال : « وقال ابن بري : الشعر لابن الزبرى » . وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل (١٤٨/١) ولم يعزه إلى قائل معين ، وأبو زيد في نوادره (ص ١٦٧)

قال أبو رجاء : والسر في هذا الاضطراب أن مطرود بن كعب الخزاعي كلمة على هذا الروى ، وابن الزبرى كلمة أخرى على الروى نفسه ، فأما كلمة مطرود بن كعب الخزاعي فرواها السيد المرتضى في أماليه (٢٦٨/٢) وأما أبيات ابن الزبرى فرواها ابن هشام في السيرة ، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ، وروى السيد المرتضى منها بيتين أولهما بيت الشاهد ، وبما كان من دواعي الاضطراب أن يحذف هذا البيت وقع في الشعرين جميعا : شعر مطرود بن كعب الخزاعي ، وشعر ابن الزبرى .

والاستشهاد بهذا البيت في قوله « عمرو » حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب الثمانية التي فصلناها في شرح الشاهد ٤١٤ ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين ، وسكون اللام في « الذى » وليس هذا هو طريق التخلص من التقاء الساكنين الذى اعتاد العرب أن يسلكوه ، وإنما طريقهم أن يحركوا التنوين فتنشأ نون مكسورة ، فلما لم يسلك الشاعر طريقهم المعتاد بل حذف التنوين رأسا كان ذلك ارتكابا للضرورة التى يرتكبها الشاعر حين يلجئه إليها ملجئ من إقامة الوزن ونحوه .

٤١٩ — أنشد ابن منظور هذا البيت (أمج) عن أبي عباس المبرد (الكامل ١٤٨/١ الحيرية) ، ولم يعزه ، وابن الشجرى في أماليه (٣٤٥/١) وأبو زيد في نوادره (ص ١١٧) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (أمج) ثانيا ثلاثة أبيات ، وقال قبل إنشاده : « أمج بالجيم ، وفتح أوله وثانيه ، والأمج في اللغة : العطش ، من أعراض المدينة ، منها حميد الأبحي ، دخل على عمر بن عبد العزيز ، وهو القائل :

شربت المدام فلم أفلع	وعوتبت فيها فلم أسمع
حميد الذى أمج داره	أخو الحر . . . البيت
علاله المشيب على حبا	وكان كريما ، فلم ينزع

=

وقال الآخر :

٤٢٠ - [٢٧٦] لَتَجِدُنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَازَةِ مِسْدَعًا مَكْرًّا
* إِذَا غَطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا *

أراد « غطيف » بالتنوين ، إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

= ومن هنا تعلم أن في بيت الشاهد الإقواء - وهو كما قلنا في شرح الشاهد رقم ٤١٦ اختلاف حركة الروى في آخر البيت ، فإن حركة الروى في « الأصلع » الضمة ، وحركته في بقية أبيات الكسرة ، إلا أن يكون الرواة يروون « الأصلع » بالجر للجوار ، لأن كلمة « الشيبة » قبله مجرورة بإضافة « ذو » إليها ، وانظر الشواهد ٣٨٩-٣٩١ السابقة في المسألة رقم ٨٤ . ومحل الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « حميد » حيث حذف التنوين من هذه الكلمة لغير سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرناها في شرح الشاهد رقم ٤١٤ وكان الأصل أن يحرك هذا التنوين حتى تنشأ نون مكسورة على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين اللذين هما سكون التنوين وسكون لام الذي لأن بينهما ألف وصل ولا اعتداد بها في الدرج ، لكنه حذف التنوين رأسا في هذا الموضع للتخلص من اتقاء هذين الساكنين ، وهذا الحذف من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر .

٤٢٠ - هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشد ثلاثها ابن الشجري في أماليه (٣٤٥/١) وابن منظور (د ع س) وأنشد أولها وثانيها (د ع ص) ولم يعزها في المرتين ، وأنشدها أبو زيد في النوادر (٩١) مع بيتين سابقين من غير عزو ، وتقول : رجل مدعس ، ومدعص - وهو بالصاد أشهر - ومداعس بضم الميم هنا : أى طعان ، وتقول : دعصه بالرمح يدعصه دعصا - من مثال فتح - إذا طمنه به ، وقد يسمى الرمح مدعصا ؛ لأنه آلة الدعص ، وجمعه مداعص - بفتح الميم - ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « غطيف » حيث حذف التنوين لغير واحد من الأسباب الثمانية السابقة بينها ، بل للتخلص من التقاء الساكنين ، وهو ضرورة ، والقول فيه كالقول في الشواهد السابقة .

والذى يدل على أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها في الوقف ألفاً ، وإذا انضم ما قبلها أو انكسر حذفها ، كما تبدل من التنوين في النصب إذا وقفت ألفاً ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » وتحذفه في الرفع والجر وتقف بالسكون ، نحو « هذا زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ؛ فكما جاز إدخالها في كل فعل ؛ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » قلنا : إنما جاز هناك لجيشته في النقل ، وصحته في القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح في القياس ؛ لأنه لا نظيره في كلامهم .

وأما قولهم « إن الألف فيها زيادةٌ مدَّةٌ » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخفُّ كل الخفة ، ولا يعزى عن النقل ، هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس ؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغمًا ، نحو « دَابَّةٌ ، وشَايَةٌ » لأن الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثاني متحرك ، إلا أنه لما نبأ اللسان عنهما نبوءة واحدة ، وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء في غير المدغم ، كقوله تعالى : (إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ) فنقول : وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصلُ مجرى الوقف . وذلك إنما يجوز في حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « التقت حَلَقَتَا البطان » وقول الآخر « مُلثا المال » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حَلَقَتَا البطان ، ومُلثا المال » وما أشبههما ؛ لا لتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذى لا يقاس عليه ، ولا يعتد به لقلته .

وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة في نحو هَبَاءَ ، والهمزة [٢٧٧] الخفيفة ساكنة » قلنا : لانسلم أنها ساكنة ، بل هي متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للاعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيا غير متبعين ، كما قال الشاعر :

٤٢١ — بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ
وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلتِ

٤٢١ — هذا البيت من شواهد ابن هشام في مغنى اللبيب (رقم ٥٩٢) وإن يعيش في شرح المفصل (ص ٢٤٨) وأنشده ابن منظور (ش م) وعزاه إلى الفرزدق ، وقد وجدته في ديوان الفرزدق (ص ١٣٩) بيتا مفردا ، وأنشده ابن رشيق في العمدة (١٧٨/٢ بتحقيقنا) وعزاه إلى سليمان بن قته في رثاء الحسين بن علي رضي الله عنها وذكر آل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال « وروى للفرزدق » وروى صدره :

* أولئك قوم لم يشيموا سيوفهم *

ورواه أبو العباس اللرد في الكامل (١٨٠/١ الحيرية) ولم يشيموا سيوفهم : أى لم يعمدوها ، أى لم يعيدوها إلى قربها ، وقال قوم : المراد لم يسلوها ، أى لم يخرجوها من أغمادها ، فهو على هذا من الأضداد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ولم تكثر القتلى » فإن جماعة من العلماء - منهم ابن يعيش وابن هشام - ذهبوا إلى أن الواو في قوله « ولم تكثر - إلخ » هي واو الحال ، قال ابن هشام « ولو قدرت للعطف لا نقب اللوح ذما » اهـ ، وهذا مبنى على أن معنى « لم يشيموا سيوفهم » لم يعيدوها إلى أغمادها ، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى ، أى انتفت إعادتهم السيوف إلى الأغماد في حال عدم كثرة القتلى ؛ فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى ، وهذا مدح أى مدح ، وهو مبنى على جعل =

أى : لم يَشِيمُوا سيوفهم غيرَ كثرة بها القتلى ، والمعنى لم يَشِيمُوا سيوفهم ^(١) إلا في تلك الحالة ، وإذا كان محمولا على النفي لا على النهي لم يكن لـسـم فيه حجة .
والذى يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغماً .

قولهم « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضرِبْ أُنْعَمَانِ واضْرِبْ بَأْسِي ، فينبغى أن تميزوا هذا للإدغام » قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأننا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفةَ مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ . ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لا عتلت وأدغمت . وحذفت في قول بعض العرب ؟ فإذا كُفُّوا مؤتتها لم تكن ليردوها إلى

الواو للحال ، فأما إن جعلت الواو للعطف والمفروض أن معنى لم يَشِيمُوا لم يغمدوا . فإن المعنى حينئذ انتفت إعادتهم السيوف إلى أعمادها وانتفت أيضاً كثرة القتلى ، يعنى أن الثابت لهم شيآن : عدم إغماد السيوف ، وعدم كثرة القتلى ، وهذا ذم شنيع ، ولا شك أنه ليس مراد الشاعر ، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن الواو في قوله « ولم تكثر القتلى » يجوز أن تكون للعطف ، وصححوا المعنى على ما أراد الشاعر بأحد وجهين : الأول أن معنى « لم يَشِيمُوا سيوفهم » لم يسلوها : أى لم يخرجوها من أعمادها . وهذا وجه تعلقه مع الوجه الأول ابن رشيق في العمدة ؛ قال بعد إنشاد البيت : « أراد لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم أضربك ولم تجن على ؛ إلا بعد أن جئت على ، وقال آخرون : أراد لم يسلوا سيوفهم إلا وقد كثرت بها القتلى ؛ كما تقول : لم ألقك ولم أحسن إليك إلا وقد أحسنت إليك ؛ والقولان جميعا صحيحان ؛ لأنه من الأضداد » اهـ . والحاصل أنك إذا فسرته « لم يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يغمدوها تعين أن تكون الواو للحال ، وإن فسرته « يَشِيمُوا سيوفهم » بلم يسلوها جاز أن تكون الواو للعطف وجاز أن تكون للحال ؛ والوجه الثانى من الوجهين : أن مراد الشاعر بقوله « ولم تكثر القتلى » أنهم لم يكثرُوا من القتلى ؛ لأنهم لا يقتلون كل من قدروا عليه ، وإلا لأفترأ أعداءهم إفناء ، وإنما يقتلون أ كفاءهم في الشجاعة والإقدام على السكاره ، وذلك قليل في أعدائهم . (١) لعل كلمة « إلا » لا لزوم لها .

ما يستقلون ، ولو جوزنا هذا في « اضر با نَعْمَان » ونحوه لوجب إجازته في قولك « اضر بَانَ أَبَا كَمَا » في قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يتمتع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد في هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب ^(١) إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نُونَ في أولها ؛ ليكون الحكم فيها واحداً ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالاً وأندر وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

[٢٧٨] ٩٥ — مسألة

[الحروف التي وضع الاسمُ عليها في « ذا » و « الذي »] ^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسمَ في « ذَا ، والذي » الذالُ وحدها ، وما ريد عليها تكثير لها . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسمُ فيهما ، واختلفوا في « ذا » : فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن

(١) كذا ، وأظن أصل الكلام « ولوجب إجازته »

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (ص ٤٤٤ و ٤٥٦)

وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٣٧/١ و ١٤٦) وتصريح الشيخ خالد (١٥٠/١)

و ١٥٦ بولاق) وشرح الرضى على الكافية (٢٨/٢ و ٣٧) ولسان العرب لابن

منظور (٢٠/١١١ و ٣٣٥) وشرحنا المطول على شرح الأشموني (١٩٤/١)

وأسرار العربية للمؤلف (ص ١٥٠)

أصله : ذَىٌ - بتشديد الياء - إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذَى » فأبدلوا من الياء ألفاً ثلثاً يلحق بكى ؛ فإذا الألفُ منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة : فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا فى ذا « ذا » بالإمالة ، فإذا تَبَتَ أنها منقلبة عن ياء لم يجوز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَيِّتُ » وليس لهم مثل « حَيَّوتُ » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى ذا « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن بابَ « شَوَيْتُ » أكثر من باب « حَيَّيتُ » فحذفت اللام تأ كيذاً للابهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأما « الذى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لَذَى » نحو : عَمِي وشَجِي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان فى التثنية نحو « قَامَ ذَانِ ، ورَأَيْتُ ذَيْنِ ، ومررتُ بِذَيْنِ ، وقَامَ اللَّذَانِ ، ورَأَيْتُ اللَّذَيْنِ ، ومررتُ بِاللَّذَيْنِ » ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان ، ولوجب أن يقال فى التثنية « الذَيَّانِ » كما يقال العَمِيَّانِ ، والشَّجِيَّانِ ، و « الذَّيُّونَ » ، كما يقال : العميين ، والشَّجيين ، وأن تقلب الألف فى تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف فى تثنية « الذى » ، وذا « دل على أنهما زائدان لا أصلان » ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لا لتقاء الساكنين - وهما الذال والألف فى ذا ، والذال والياء فى الذى - وفتحوا الذال فى « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكسروها من « الذى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذى » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا [٢٧٩] تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لا لتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتظار ، والانسكاس » فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام

الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين .

والذي يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

٤٢٢ — اللَّذْ بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاهُ وَاسِعَةٌ
وَالَّذْ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّهُ الْجُرْفُ

وقول الآخر :

٤٢٣ — فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةٍ
مِنَ اللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عَزْزَةٍ عَامِرُ

٤٢٢ — أنشد المؤلف هذا البيت شاهدا للكوفيين على أن أصل ذال الذي . السكون ، ونظيره في « التي » قول الأقيش بن ذهيل العكلى :
وأمنحه اللت لا يغيب مثلها إذا كان نيران الشتاء نواتما
وقول الآخر ، وأنشده ابن الشجري في أماليه عن الفراء ، وأنشده رضى الدين في شرح الكافية :

فقل للت تلومك : إن نفسى أراها لا تعوذ بالتميم
والتميم : جمع تيمية ، وهى المعادة ، ولكن ماوجه دلالة ذلك على أن الأصل هو السكون ، خصوصا إذا راعيت أنه قد جاء مع هذه الشواهد شواهد أخرى بكسر الذال ؛ وسيدكر المؤلف هذا الاعتراض وينشد شواهد أخرى تدل للغات آخر في « الذي » وستتكم عليها هناك إن شاء الله .

٤٢٣ — العامر : المقيم في الدار ، كأنه سمى بذلك لأنه يعمرها . وقد أنشد المؤلف هذا البيت على لسان الكوفيين يستدلون به على أن أصل ذال « الذي » ساكنة ؛ لأنها قد جاءت في قول الشاعر « من اللذ » ساكنة ، والقول فيه كالتقول في الشاهد السابق فإن أقصى مايدل عليه مجيئها ساكنة في هذا البيت ونحوه أن يكون سكونها مع حذف الياء لغة من لغات العرب قد جاءت في هذه الكلمة ، وستتكم على ذلك مع الشواهد الأخرى التي جاءت على لغات آخر في هذه الكلمة .

وقول الآخر :

٤٢٤ — لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكَ وَتَجْمَلِينَ اللَّذْمِي فِي اللَّذْمِ مَعَكَ

وقول الآخر :

٤٢٥ — فَظَلْتُ فِي شَرِّ مَنْ اللَّذْ كِيدًا كَالَّذِ تَزَبَّى رُبِيَّةً فَاصْطِيدًا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا » ، والذي « كلُّ واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركا ، وذلك محال ؛ فوجب أن يكون الاسم في « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم في « الذي » لذي ؛ لأن له نظيراً في كلامهم ، نحو

٤٢٤ — الاستشهاد من هذا البيت في قوله « اللذمعي في اللذمعك » حيث وردت كلمة « اللذ » ساكنة الذال في الموضعين ، والكلام فيهما كالكلام في نظائرها من الشواهد السابقة .

٤٢٥ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما لرجل من هذيل ، وقد أنشدها ابن منظور (٣٤٣/٢٠) عن الفراء من غير عزو ، وقد أنشد ثنائيها في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٩٧/٣) وأنشد ثنائيها أيضاً ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٥٧) وتزبي : اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاي وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع ، وإذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها ، وفي أمثال العرب : بلغ الشيل الزبي ، يقولونه إذا بلغ الأمر منتهاه ، وإنما تتخذ الزبية في الجبال لأنها موطن الأسود ، ويروي « الزبا » بالراء مهملة ، وهو جمع ربوة ، وهي ما ارتفع وعلا من الأرض . وكيد : فعل ماض مبني للمجهول من الكيد يقول : لقد ظلمت في شر من الذي كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد فيها فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « في شر من اللذ » وقوله « كاللذ تزبي » حيث وردت كلمة « اللذ » في الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال ، والكلام فيها كالللام فيما سبق من الشواهد .

شَجِي وَعَمِي ، وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التى أوغلت فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا ، والذى » بها ، ألا ترى أن « ذا » كاسمٍ مظهرٍ يكون وصفاً وموصوفاً ؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى : (اذهبوا بتميصى هذا) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : (ما لهذا الكتاب) وكذلك لا يمكن إلحاق « الذى » بها بان يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التى تزداد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد ، وإنما يحكم بزيادتها فى كلمات يسيرة نحو « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ ، وَأَوْلَادٌ » ؛ [٢٨٠] لقيام الدليل على ذلك ، كقولك فى معناها : زيد ، وعبد ، وأولاد ، ولم يوجد ها هنا ؛ فبقينا فيه على الأصل .

والذى يدل على أن الألف فى « ذا » والياء فى « الذى » أصليَّتان قولهم : فى تصغير ذا « ذِيًا » وأصله : ذِيًّا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة ويا للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستقلوا اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فكانت تتحرك ، ويا للتصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَعِيلٌ » ؛ لذهاب العين منه ؛ وفى تصغير الذى « اللَّذِيَّ » ولولا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف فى « ذَا » ياءً وأدغمت فى ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء فى « الَّذِي » فى التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميت رجلاً بهلً وبَلْ ثم صغرتوه ؛ فإنكم تزيدون فيه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأننا نقول : إذا سمينا بهلً وبَلْ وما أشبه ذلك فقد نقاناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ؛ فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجه الاسمية ،

بخلاف تصغير « الذى ، وذا » لأننا إنما نصغرهما^(١) على معانها الذى وُضِعَ له ؛
فبان الفرقُ بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان
في التثنية في نحو ذان والذان ، فدل على زيادتهما » قلنا : ذان والذان ليس ذلك
تثنيةً على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » وإنما ذلك صيغة مرتجلة
للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذى يدلُّ على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حد قولهم « زيد وزيدان ،
وعمر وعمران » لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال : الزيدان ،
والعمران ، فلما لم يجوز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذَّان واللَّذَّان^(٢) دلَّ على
أنه صيغة مرتجلة للتثنية في أول أحواله بمنزلة « كِلا » وكذلك حكم كل اسم
لا يقبل التنكير . وإنما لم يجوز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو
وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير ، والأسماء الموصولة وأسماء
الإشارة والأسماء المضمرة [٢٨١] لا تقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتهما
عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود
حرف التثنية في اللفظ بمنزلة تاء التانيث في « غرفة ، وقربة » فكما أن التانيث
في « غرفة وقربة » لفظيٌّ لا معنويٌّ ؛ فكذلك ها هنا : التثنية لفظية
لا معنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا تحذف الألف والياء من ذا
والذى كما لا تحذف الياء من عمى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين :

(١) في ر « لأننا إنما نصغيرها على معانها » تحريف .

(٢) الأول تثنية « ذا » والثاني تثنية « الذى » مقرونين بأل .

أحدهما : أن ثنية عى وشجى على حد ثنية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا ،
والذى » على ما بينا .

والثاني : أن ياء شجى وعى يدخلها النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً »
بخلاف الياء في « الذى » فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ؛
فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليها تكثير لها » قلنا :
لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر في « الذى » على زيادة حرف واحد ،
كما زدتم في « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا مالا نظير له في كلامهم ،
على أنا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :
فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاضْطِيدَا [٤٢٥]
قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر
أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى ؛ فإن فيها أَرْبَعُ لُغَاتٍ :
إحداها « الذى » بياء ساكنة وهى أفصح اللغات ، والثانية « الذى » بياء مشددة
كما قال الشاعر :

٤٢٦ — وَلَيْسَ الْمَالُ فَأَغْلَمَهُ بِمَالٍ مِنْ الْأَقْوَامِ ، إِلَّا لِلَّذِي
يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنِّهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ

٤٢٦ — هذان البيتان أنشدهما ابن منظور (ل ذى) من غير عزو ، وهما من
شواهد رضى الدين في باب الوصول من شرح الكافية ، وقد شرحهما البغدادى في
الحزاة (٩٧/٢) وقد رواها ابن الشجرى في المجلس الرابع والسبعين من أماليه ،
ويروى « ينال به العلاء » ويروى « ويصطفيه » ومعناه يختاره ، ويمتنه في رواية
المؤلف بمعنى يمينه ، وهو مجزوم بلام أمر مقدرة — أى ويمتنه — للضرورة ، وقوله
« لأقرب » متعلق يصطفيه أو يمينته ، والقصى : البعيد ، يقول : ليس المال على وجه =

والثالثة « اللذ » بكسر الذال من غير ياء ، كما قال الشاعر :

٤٢٧ — اللذ لو شاء لكانت برّا أو جبلاً أصمّ مُشمخراً

— الحقيقة بملوك لأحد من الناس إلا لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعة وعلو القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقة . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « اللذ » حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم العرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، وتشديد الياء في « اللذ » وفي « الق » لغة من لغات العرب ، وقد مضت لغة أخرى في الشواهد ٤٢٢ — ٤٢٥ ، وستأتك لغة أخرى في الشاهد ٤٢٧ فإذا ضمنت هذه اللغات إلى اللغة الأصلية — وهي ثبوت الياء ساكنة — كانت أربع لغات ، والمؤلف بصدد تعدادها .

٤٢٧ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح السكاكية ، وقد شرحها البغدادى في الحزانة (٤٩٨/٢) و يروى البيتان هكذا :

والذلو شاء لكانت صخرا أو جبلا أشم مشمخرا

وقد قال قوم من العلماء : إن الضمير المستتر في « لكانت » في رواية المؤلف عائد على الدنيا ، وإن البر في هذه الرواية بفتح الباء ضد البحر ، والمعنى : هو الذى لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكانت برا ولو شاء أن تكون كلها جبلا لكانت جبلا ، والأصم بالصاد ، ويروى « أشم » والأشم : العالى المرتفع ، والمشمخر : البالغ الغاية في الارتفاع ، أو الراسخ . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله « اللذ » فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال ، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر ، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه ، ونظير ذلك في « الق » قول الشاعر :

شغفت بك اللت تيمتك ؛ فقتل ما بك ما بها من لوعة وغرام

قال ابن منظور في (ل ذى) : « الذى : اسم مبهم ، وهو مبني معرفة ، ولا يتم إلا بصلة ، وأصله لذى ، فأدخل عليه الألف واللام ، ولا يجوز أن ينزعا منه ، وقال ابن سيده : الذى من الأسماء الموصولة ليتوصل بها إلى وصف المعارف بالجل ، وفيه —

والرابعة « اللَّذْ » بسكون الذال ، وبل أولى ؛ فإن « اللَّذْ » بسكون الذال أقلُّ في الاستعمال من « الذى » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم .

٩٦ — مسألة

[الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي »]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هُوَ ، وهى » الهاء وحدها .
وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والهاء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

== لغات: الذى ، والذ - بكسر الذال - والذ - بإسكان الذال - والذى - بتشديد الياء - ثم أنشد البيهقي رقم ٤٢٦ « اه ، وقال كلاما نظير هذا عن التى في (ل ت ي) وقال ابن يعيش : « أما الذى فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ، وفيها أربع لغات ، قالوا : الذى - ياء ساكنة - وهو الأصل فيها ، واللذ - بكسر الذال من غير ياء - كأنهم حذفوا الياء تخفيفا إذ كانت الكسرة قبلها تدل عليها ، فعلوا ذلك كما قالوا : يا غلام ، ويا صاحب - بالكسرة اجتزاء بها عن الياء - الثالثة : الذ - بسكون الذال - ومجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف ، وهو من قبيل الضرورة ، وعند الكوفيين قياس لكثرته ، الرابعة : الذى - بتشديد الياء ، للمبالغة فى الصفة ، كما قالوا : أحمرى ، وأصفرى ، وكما قال :

* والذهر بالإنسان دوارى *

وليس منسوبا « اه ، وإذا ثبت بالنقل الصحيح أن فى هذه الكلمة عدة لغات وأن العرب قد تكلموا بها كلها لم تكن إحدى هذه اللغات بأن تكون أصلا وغيرها فرعا عنها بأولى مما عداها

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المنفصل (ص ٤١٦) وشرح الرضى على السكاكية (٩/٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١١٨/١)

دون الواو والياء أن الواو والياء تُحذفان في التثنية ، نحو « هما » ولو كانتا أصلاً لما حذفتا .

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العجبر السلولي جاهلي :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ :

لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ [٣٣٣]

أراد « بَيْنَاهُ » وقال الآخر :

٤٢٨ — بَيْنَاهُ فِي دَارٍ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا

حِينَئِذَا يُعَلَّلُنَا وَمَا نَعْلَهُ

أراد « بَيْنَاهُ » وقال الآخر :

٤٢٩ — إِذَاهُ سِيمَ اتَّلَسَفَ آلِي بِقَسَمِ اللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْكَمَ

٤٢٨ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٢/١) ولم يعزه ، ولا عزاه الأعلام ، وقد رويناه لك في شرح الشاهد ٣٣٣ السابق في المسألة (رقم ٧٠) وبيننا علته عند سيويه ومن نحا منحاه ، وهو ههنا مروي على لسان الكوفيين ، يستدلون به على أن أصل « هو » الهاء وحدها ، بدليل سقوطها في هذا الشاهد وأمثاله ، فإن المعروف أن سقوط الحرف من الكلمة دليل على أنه زائد ، وهو كلام غير مستقيم ، لأن « هو » ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر ، فلا يكون على حرف واحد ، ولأن لزوم الحرف وسقوطه إنما يستدل به في تصريف الكلمات ، وقد عرف أن التصريف لا يدخل الضمائر ونحوها من الأسماء غير المتمكنة .

٤٢٩ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدتهما ابن منظور عن الكسائي (٣٦٦/٢٠) ولم يعزها إلى قائل معين ، والرواية عنده في صدر الأول « إذاه سام الحسف » وتقول : سام فلان فلانا الحسف ، إذا أراد إذلاله وظلمه ، وقال الأعشى :

إِذْ سَامَهُ خَطَقِي خَسَفَ فَقَالَ لَهُ : اعْرِضْ عَلَى كَذَا أَمْعَمَهَا حَارٍ =

== وآلى : حلف ، والقسم : اليمين ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « إذاه » فإنه أراد أن يقول « إذا هو » فلما لم يتيسر له ذلك حذف الواو ، والكوفيون يستدلون بهذا البيت ونحوه على أن أصل « هو » و « هي » الهاء وحدها ، وأما الواو في « هو » والياء في « هي » حرفان زائدان قصد بهما دعم الهاء ، والبصريون يقولون : إن الواو والياء حرفان وضع كل واحد منهما مع الهاء ليكون كل من « هو » و « هي » ضميراً منفصلاً ، وإن حذف الواو من « هو » وحذف الياء من « هي » لا يدل على زيادتهما ، لأن أقصى ما يدل عليه الحذف أن يكون لغة من لغات العرب يلجأ إليها من لا يستطيع أن يأتي بالكلمة على أصلها الذي وضعت عليه عند جهور العرب ، وقد يكون ذلك الذي فعله الشاعر في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر ، والضرورات لا يستدل بها على أحكام العربية ولا تبني عليها قواعد تجعل أسساً للكلام المكتوب ، قال ابن منظور « قال الكسائي : هو : أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت ، فيقال : هو فعل كذا - أي بتشديد الواو مفتوحة - وقد ورد في قول الشاعر :

وإن لسانى شهدة يشتقى بها وهو على من صبه الله علقم
ومن شواهد تشديد الياء من « هي » قول الشاعر :

وانفسم ما أمرت بالعنف آية وهي إن أمرت باللطف تأتمر

قال : ومن العرب من يخففه فيقول : هو فعل كذا ، أي بإسكان الواو - قال اللحياني : وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس : هو فعل ذلك ، بإسكان الواو ، وأنشد لعبيد :

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا فأصبحت قد جاوزت قوما أعاديا

قال الكسائي : وبعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : حتاه فعل ذلك ، وإعاه فعل ذلك ، وأنشد أبو خالده الأسدي :

* إذاه لم يؤذن له لم ينبس *

قال : وأنشدني خشاف * إذاه سيم الحسف . . . البيتين * ثم أنشد الشاهد ٣٣٣
ثم قال : وقال ابن جني : إنما ذلك لضرورة الشعر ، ولتشبيه الضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وفناه « اهـ .

أراد « إذا هُوَ » وقال الآخر :

٤٣٠ — * دَارٌ لِسَعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ *

أراد « إِذِهِ » الحذف الياء ؛ فدل على أن الاسم هو الماء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تسكيناً للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو في قولهم « ضربتهو » ، وأكرمتهو » وإن كانت الماء وحدها هي الاسم ، فكذلك ها هنا .

٤٣٠ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقوله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وهو من شواهد سيويه (٩/١) ورضي الدين في باب المصدر وباب الموصول من شرح الكافية ، وقد شرحه البغدادى في الحزانة (٣٩٩/٢ و ٣٢٧/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤١٧) وابن جنى في الخصائص (٨٩/١) وتبراك - بكسر التاء وسكون الباء الموحدة - اسم موضع بعينه . ومحل الاستشهاد قوله « إِذِهِ » فقد ادعى الكوفيون أن مجيء الماء وحدها مراداً بها « هي » يدل على أن الياء في « هي » زائدة ، وأن أصل الكلمة الماء وحدها ، والبصريون يردون ذلك ويأبونه ، وهم في الرد عليهم ينجون أحد منهجين ، الأول أن يقولوا : إن مجيء الماء وحدها في مكان « هي » و « هو » ضرورة من الضرورات التي تباح للشاعر إذا ألجأه قصد إقامة الوزن أو الروى ، أما في حال السعة والاختيار فلا يجوز ذلك ، وهذا المنحى هو الذى انتحاه شيخ البصريين سيويه رحمه الله ، ومنهم من حكى في « هو » و « هي » لغات يتكلم بكل واحدة منها قبيلة أو أكثر من قبائل العرب ، وهذا هو المنحى الذى انتحاه السكاسى فيما نقلناه عن ابن منظور عنه في شرح الشاهد السابق ؛ وقد ذهب إلى مثل كلامه ابن يعيش في شرح المفصل (٤١٧) قال : « وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الماء وحدها ؛ واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله * دار لسعدى إِذِهِ من هواكا * وليس في ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات : هي بتخفيف الياء وفتحها ؛ وهي بتشديد الياء مبالغة في تقوية الاسم ولتصير على أبنية الظاهر ؛ وهي بالإسكان تخفيفاً ؛ وينبى أن يكون الحذف في قوله * إِذِهِ من هواكا * على لغة من أسكن لضعفها ؛ إذ المفتوحة قد قويت بالحركة » اهـ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد سا كنًا متحركًا ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها ^(١) هي الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحوها » قلنا : إن « هما » ليس بتثنية على [٢٨٣] حد قولك في زيد زيدان وعمر وعمران ، وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية كأتما ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زيدان ، وعمران » لقالوا في تثنية هو « هوان » وفي تثنية أنت « أنتان » ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال « الهوان » والأنتان » كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لعلّة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم : « قَاضُونَ ، وَرَامُونَ » والأصل قَاضِيُونَ ، وَرَامِيُونَ ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها ؛ فبقيت الياء سا كنة وواو الجمع سا كنة ، فاجتمع سا كنان ، وسا كنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء السا كنين وإن كانت أصلية لعلّة عارضة ، فكذلك هاهنا ، والعلّة هاهنا في إسقاطهما أن الواو التي قبل الميم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة ، والضمة في الواو مستثقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كسرت لكان ذلك مستغلا من وجهين :

(١) في ر « فوجب أن تكون الهاء وحدها هي الاسم » وهو ظاهر الفساد .
(١٧ — الإنصاف ٢)

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستثقل ، ولهذا ليس في الأسماء ماهو على وزن فُعْلٍ إلا « دُرَيْل » اسم دُرَيْبَةٍ و « رُئِم » اسم للسه ، وهما في الأصل فِعْلَانِ نقلًا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِل » في الوُعِل .

والثاني : أن الكسرة تستثقل على الواو أكثر من استنقال الضمة عليها ؛ ولهذا تضمن لالتقاء الساكنين في نحو قوله : (اشْتَرَوْا الضلالة بالهدى) ولا تكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من « هُوَ » كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لَتَوْهُمْ أنها حرفان منفصلان ؛ فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيرت في « أنما » ووجب أيضاً ذلك في « أنما » لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجروا جميع المضمرة في التثنية والجمع هذا المَجْرَى .

وقيل : إنما ضُمَّت التاء في التثنية حَمْلًا على الجمع ؛ لأنها في التقدير كأنها وليت الواو في « أنتم » وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتركا في ذلك كما اشتركا في الضمير في « نَحْنُ » وزيدت الميم في التثنية [٢٨٤] لوجهين :

أحدهما : أن التثنية أكثر من الواحد ، وفي المضمرات ماهو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ؛ فلذلك زيد في التثنية حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه .

والثاني : أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروي مفتوح وُصِلَ بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصَّلَة ، قال الشاعر :

يَا مُرَّ يَا بَنَ وَاقِعٍ يَا أَتَنَّا

أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُنُفْنَا [٢٠٤]

وقال الآخر :

٤٣١ - أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكَ
وَحَيَّاكَ الْإِلَهِ وَكَيْفَ أَنتَا

فلو لم يزيدوا الميم لالتبس الواحد بالتثنية ؛ فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .

وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ ... * [٣٣٣]
و * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ ... * [٤٢٨]
و * إِذَاهُ سَيْمٍ اتَّخَفَ ... * [٤٢٩]
و * دَارَ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ * [٤٣٠]

٤٣١ — المكاشرة : الضحك حتى تبدو الأسنان ، تقول : كسر الرجل يكشر - مثل جلس مجلس - كشرا ، وانكل ، واقر - بتضعيف لامها - أى تبسم ، وقال الشاعر :

وإن من الأخوان إخوان كشرة وإخوان كيف الحال والبال كله
الكشرة - بوزن العشرة والهجرة - مثل المكاشرة ، نظير الهجرة والمهاجرة والعشرة والعاشرة . والضحك في بيت الشاهد بكسر الضاد وسكون الحاء ، وقوله « وحياك الإله » يريد لفظ الجملة ، يعنى أن أخاك رجل حسن الصبغة رفيق في معاملة إخوانه يقبل عليهم بوجه طلق وسن ضاحك يحبيهم ، وقوله « فكيف أنتا » يريد هل أنت على غرار أخيك ؟ وما حالك مع إخوانك ؟ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « كيف أنتا » حيث ألحق الألف للضمير المنفصل الذى لخطاب الواحد المذكور عند الوقف عليه ، فلو لم زد الميم قبل الألف في الضمير المنفصل الذى لخطاب الاثنين واكتفينا بزيادة الألف قلنا « أنتا » لكان يلتبس خطاب الواحد بخطاب الاثنين ، لما قلنا في خطاب المثنى « أنتما » بزيادة الميم قبل الألف ارتفع اللبس

فإنما حذف الواو والياء لضرورة الشعر، كقول الشاعر :

٤٣٢ — فَلَسْتُ بِأَتَيْهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ

وَلَكَّ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « وَلَكِنْ أُسْقِنِي » لحذف النون لضرورة الشعر، وكقول الآخر :

٤٣٣ — أَصَاحُ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ

٤٣٢ — هذا البيت من كلمة في وصف ذئب، للنجاشي الحارثي، واسمه قيس بن

عمرو بن مالك، وقد اختار هذه الكلمة الشريف المرتضى في أماليه (٢/٢١١) والشريف ابن الشجري في حماسه (ص ٢٠٧ ط الهند) والبيت من شواهد سيويه

(١/٩) وابن جني في الخصائص (١/٣١٠) وابن هشام في مغني اللبيب (رقم ٤٨٥) وفي أوضح المسالك (رقم ١٠٠) والأشموني (رقم ٢٥٧) والرضي في باب الحروف

المشبهة بالفعل، وشرحه البغدادي (٤/٣٦٧) وقبل البيت المستشهد به قوله :

وماء كلون الغسل قد عاد آجنا قليل به الأصوات في بلد محل

وجدت عليه الذئب يعوى كأنه خليع خلا من كل مال ومن أهل

فقلت له : يا ذئب، هل لك في فني يواسي بلا من عليك ولا يخل ؟

فقال : هداك الله للرشد ! إنما دعوت لما لم يأت به سبع مثلي

ومحل الاستشهاد في البيت قوله « ولاك اسقني » وأصل العبارة « ولكن اسقني »

فالتقى فيها ساكنان : نون لكن، وسين اسقني، وكان الأصل في التخلص من هذين الساكنين أن يكسر نون لكن، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء

الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن؛ قال الأعمى « حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين،

شبهها في الحذف بحروف اللد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها، وذلك نحو يغز العدو، ويقض الحق، ونحش الله، ولما استعمل محذوفاً نحو لم يك ولا أدر » اهـ .

٤٣٣ — هذا البيت هو البيت السبعون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي

(انظر شرح التبريزي ص ٦٩) والبيت من شواهد سيويه (١/٣٣٥) ولكنه روى صدره « أحر ترى برقاً » وابن جني في الخصائص (١/٩٦) ولكنه روى صدره =

== « أعنى على برق أريك وميضه » و « حار » في رواية سيويه يريد به « حارث »
 محذف الراء ، و « صاح » في رواية المؤلف يريد به « صاحي » محذف ياء التشكيم
 وحذف آخر المضاف أيضاً ، وترى : يريد آثرى - بهمة الاستفهام - إلا أنه لما كان
 حرف الاستفهام في صورة حرف النداء الذي استعمله وهو الهمزة ، وكان حرف النداء
 يؤدي من التنبيه وتحريك المخاطب مثل ما يؤديه حرف الاستفهام اكتفى بحرف النداء
 والوميض - بفتح الواو - اللع ، والحج - بفتح الحاء وتشديد الياء - وهو السحاب
 المعارض بالأفق ، والمشكل : المتراكب بعضه فوق بعض ، وقوله « في حي » متعلق
 بوميضه . ومحل الاستشهاد في رواية المؤلف قوله « أصاح » فإن هذه الكلمة مؤلفة
 من حرف النداء وهو الهمزة ومنادى مضاف لياء التشكيم وقد رخمه الشاعر بمحذف
 ياء التشكيم ، وحذف حرف من أصل الكلمة ، وأصله صاحي ، ونظيره في ذلك
 قول الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ما قرى في العلاب
 وقول الآخر :

صاح شمر ، ولا نزل ذاكر المو ت ؛ فنسيانه ضلال مبين
 وجاء على هذا الغرار قول أبي العلاء المعري :

صاح هذى قبورنا تملأ الرحب فأين القبور من عهد عاد ؟
 يريد هؤلاء الشعراء « يا صاحي » محذوفوا ياء التشكيم ، ثم استتبعوا ذلك الحذف
 حذف الباء التي هي آخر حروف الكلمة الأصلية ، وقد حذفوا مع ذلك حرف النداء
 وهذا الترخيم شاذ ، ولا يكون مثله عند البصريين إلا في ضرورة الشعر ، لما علمت
 (في المسألة ٤٨) من أنهم لا يجيزون ترخيم الاسم المضاف ، فارجع إلى المسألة التي أحلناك
 عليها لتعلم حقيقة الأمر .

وأما في رواية سيويه فالاستشهاد به في قوله « أحرار » حيث أراد « يا حارث »
 فرخم بمحذف الراء ، وهو عند سيويه قليل بالنسبة لترك الترخيم ، قال « واعلم أن الأسماء
 التي ليس في أواخرها هاء ألا يحذف منها أكثر ؛ لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا
 عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول ، وإن
 حذفت فحسن ، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ،
 وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر وأكثروا التسمية بها للرجال » اهـ . ==

أراد « صاحب » حذف الباء والياء ؛ فكذلك ها هنا ، وبَلْ أُولَى ،
وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الواو والياء حرفا علة ، والنون من « لكن » والباء من
« صاحب » حرف صحيح ، والمعتل أضعف من الصحيح ؛ فإذا جاز حذف الأتوى
لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى .

والثاني : أنه قد حذَفَ حرفين للضرورة - وهما الباء والياء من صاحب - وإذا
جاز حَذَفُ حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كما زادوا الواو [٢٨٥]
في ضَرَبْتُهُ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو » ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء
في « ضَرَبْتُهُ » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينّا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز
أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأن ضمير المرفوع
المنفصل يقوم بنفسه ؛ فلا بُدَّ من حرفٍ يتبدأ به وحرفٍ يوقف عليه ، بخلاف
ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير
المرفوع المنفصل .

والذى يدلُّ على أنها ليست كالواو في « أَكْرَمْتُهُ » أنه لا يلزم تسكينها
كما يلزم تسكينها في « أَكْرَمْتُهُ » ولا يجوز تحريك الواو في « أَكْرَمْتُهُ »
كما يجوز في « هُوَ قَائِمٌ » ولو كانا بمنزلة [واحدة] لوجب أن يُسَوَّى بينهما
في الحكم ، والله أعلم .

= ومن تَرْخِيمِ حَارِثٍ - غَيْرِ بَيْتِ الشَّاهِدِ - قول مهمل بن ربيعة :

يا حار لا تجهل على أشيأنا إنا ذوو انشورات والأحلام

وقول الآخر :

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلى ولا ملك

٩٧ — مسألة

[القول في هل يقال « لَوْلَايَ » و « لَوْلَاكَ » ؟ وموضع الضمائر ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في « لولاي ، ولولاك ^(٢) » في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاي ، ولولاك » ويجب أن يقال « لولا أنا ، ولولا أنت » فيؤتى ^(٣) بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله : (لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالأبتداء على مذهبكم ؛ فكذا ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطل بعسى » فإن عسى تعمل في المظهر الرفع وفي المكنى النصب . لأننا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المكنى ، وإنما هو في موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظ النصب في عسى ، كما استعير لفظ الجر في « لولاي ، ولولاك » وإليه ذهب

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (ص ٤٣٧) وشرح الكافية للرضي (١٨/٢) وشرحنا المطول على شرح الأشموني (١٩٢/٣ - ١٩٩) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٨١/٢)

(٢) ومثل الكاف التي للمخاطب والياء التي للمتكلم الهاء التي للغائب في نحو « لولاه »

(٣) في ر « فيأتي »

الأخفش من أصحابكم . والوجه الثاني : أن الكاف في موضع نصب بعسى ، وأن اسمها مضمَر فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم . والوجه الثالث : أنا نسلم^(١) أنه في موضع [٢٨٦] نصب ، ولكن لأنها حملت على « لعل » فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت على « لعل » لأنها في معناها ، ألا ترى أن « عسى » فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأمّا « لولا » فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان المكني في موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولاً ؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر ؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يحىء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز ، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً ؛ فدل على أن الضمير بعد « لولاك » في موضع رفع .

يدل عليه أن المكني كما يستوى لفظه في النصب والخفض نحو « أكرمك » ، ومَررتُ بك » فقد يستوى لفظه أيضاً في الرفع والخفض نحو « قنا ، ومَرَّ بنا » فيكون لفظ المكني في الرفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع « أنت » رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كان الرفع محمولا على الجر في لولاك لوجب أن يُفصلَ بين المكني المرفوع والجرور في المتكلم كما فصل بين لفظ المكني المنصوب والجرور في المتكلم نحو : أكرمني ، ومربي » لأننا نقول : النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكني المنصوب والمكني المحفوض ، وإنما دخلت النون في المكني المنصوب لا اتصاله بالفعل ؛ فلم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل مسكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا

(١) في مطبوعة أوروبا « والوجه الثالث أنا لا نسلم - إلخ » وزيادة لا واضحة

مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر - وهو غير لازم ؛ استغنى له - فلأن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استغنى له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المسكن المخفض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و « لولا » حرف ؛ فهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المسكن فى « لولاي » ولولاك » فى موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ؛ لأن « لولا » حرف ، وليس بفعل له [٢٨٧] فاعل مرفوع فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : فلا يجوز أن يقال « إذا زعمت أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فى أى فعل تتعلق ؟ » لأننا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لا تتعلق بشئ كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ [١٠٠]

وكقولهم « هل من أحد عندك » أى هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى : (مالكم من إله غيره) أى مالكم إله غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعاً فى قراءة من قرأ بالرفع ؛ فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك « لولا » إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى « بحسبك » ومن فى « هل من أحد عندك » ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال « ما أنا كأت » وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا في موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا ؛ الياء والكاف من علامات المخفوض ، وما في « لولاي ، ولولاك » من علامات المرفوع .

والذي يدل على أن « لولا » ليس بحرف خفض أنه لو كان حرفاً خفضاً لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم « قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء » قلنا : الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم « بحسبك زيد ، وما جاني من أحد » لأن الحرف في نية الاطّراح ؛ إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك « بحسبك زيد ، وحسبك زيد » في معنى واحد ، وكذلك قولك « ما جاني من أحد ، وما جاني أحد » في المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا : حرف جاء لمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه ، ألا ترى أنك لو حذفته لبطل [٢٨٨] ذلك المعنى الذي دخلت من أجله ، بخلاف الباء في « بحسبك زيد » ومن في قولك « ما جاني من أحد » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم ها هنا أن الحرف في موضع ابتداء ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، وأشعارهم ، قال الشاعر :

٤٣٤ — وَأَنْتَ أَمَرُوا لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

٤٣٤ — هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي صاحب الشاهد رقم ١١١ السابق في السألة ٢٢ من نفس القصيدة التي منها الشاهد المذكور ، وهذا البيت من شواهد سيويه (٣٨٨/١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٣٧) ورضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزانة (٤٣٠/٢) والمبرد في الكامل (٢٠٩/٢) وابن جني في الخصائص (٢٥٩/٢) والأشموني (رقم ٥٢٥) وابن عقيل (رقم ٢٠٠) وشرحه العيني (٢٦٢/٣) بهامش الحزانة (وطحت : سقطت وهلكت ، ويجوز في الطاء الضم والكسر ؛ لأن عين هذا الفعل جاءت بالواو وبالياء وإن كانت الياء أكثر ، تقول : طاح يطوح كقال يقول ، وطاح يطيح كباع يبيع ، وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل ، وهو على وزن رمى يرمى ، فأما هوى يهوى بمعنى عشق يعشق فوزانه رضى يرضى ، والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شيء جثته ، والقلة ومثلها القنة - بضم القاف وتشديد ما بعدها - أعلى الجبل ، والنيق - بكسر النون - أرفع موضع في الجبل ، والمنهوى : الساقط . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله «لولاي» حيث وقع الضمير المتصل الذي أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعد لولا ، ولولا عند جمهرة النحاة حرف من حروف الابتداء تتطلب اسما ظاهرا مرفوعا كما في قول الراجز ، وهو عامر بن الأكوع رضى الله عنه :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

أو صميرا منفصلا مرفوعا كما في قوله تعالى (لولا أنكم ل كنتم مؤمنين) وقد اختلف النحاة في مثل «لولاي» أهو جائز أم لا ؟ فقال أبو العباس المبرد : هو تعبير غير جائز عربية ، فإن وقع في كلام فهو خطأ ، وقال غيره من العلماء : هو جائز لوروده في كلام العرب المحتج بكلامهم ، غير أنه ليس بالنهج المطرد ولا المبع المستمر ، قال أبو سعيد السيرافي : « ما كان لأبي العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب » هـ ، ويقول أبو رجاء : وما كان لأبي العباس المبرد أن ينكروا رود مثل هذا التعبير عن العرب ، وهو يروى هذا البيت في الكامل (٢٠٩/٢) الخيرية) ويروى قبله يتنا فيه هذا التعبير ، وهو قول رجل من الخوارج لم يعينه ، وهو أعشى همدان :

ويوم بجى تلافيته ولولاي لاصطم المسكر =

= وقد ورد في رجز لرؤية ، وهو قوله :

* لولا كما قد خرجت نقسهما *

ورؤية عنده أفصح العرب ، وهو بمن لا تنكر فصاحته .

ثم اختلف القائلون بصحة هذا التعبير ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

فذهب سيديه رحمه الله تعالى إلى أن هذه الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» والهاء في «لولا» في محل جر بلولا ، ولولا حينئذ حرف جر ، لاحرف ابتداء ، ولا تتعلق بشيء .
وعنده أن لولا على وجهين : الوجه الأول تكون فيه حرف ابتداء وذلك إذا وقع بعدها الاسم الظاهر كما في رجز عامر بن الأكوخ ، أو وقع بعدها ضمير رفع منفصل كما في الآية الكريمة التي تلونا ، والوجه الثاني أن تكون حرف جر لا يتعلق بشيء .
كما في هذا البيت ، قال : « هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وذلك لولاك ولولاى ، إذا أضرب فيه الاسم جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه (لولا أتم لكنا مؤمنين) ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمرة مرفوعة ، قال الشاعر * وكم موطن لولاى .. البيت * وهذا قول الخليل ويونس » اه كلامه .

والذهب الثاني : مذهب الأخفش والفراء ، وحاصله أن الياء والكاف والهاء في محل رفع بالابتداء ، ولولا حرف ابتداء ، على حالها ، وليس لها إلحاح واحدة ، ولكن العرب وضعت ضمير الجر في موضع ضمير الرفع ، كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر فقالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأتا .

والذهب الثالث : مذهب الكسائي ، وتلخيصه أن الاسم المرتفع بعد «لولا» فاعل بفعل محذوف يدل عليه المقام ، وتقدير الكلام : لو لم يكن فعلى ، وذلك لأن «لولا» عنده تخلص بالفعل ، ولم أجد نصا صريحاً عنه يمنع وقوع الضمير المتصل بعد لولا أو يجيزه ، إلا ما ذكره ابن يعيش استنباطا في شرح مذهبه حيث يقول «وأما الكسائي فكان يرى ارتفاع الاسم بعد لولا بفعل مضمرة ، معناه لو لم يكن فعلى ، فعلى هذا ينبغي إذا كنئ عنه أن تقول : لولا أنا ، ولولا أنت ، لأن الفعل لم يظهر فتصل به كنيته ، فوجب أن يكون الضمير منفصلا » اه كلامه بحر فوه ، وقوله « فعلى هذا - إلخ » استنباط من عنده بحسب الأصول والقواعد ، ولعل الكسائي يجيز وضع الضمير =

وقال الآخر :

٤٣٥ — أَتَطْمِيعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وقال بعض العرب :

٤٣٦ — [أَوَمَتَ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ] لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُبْ

== المتصل في مكان المنفصل المرفوع كالأخفش والفراء ، والفرق بينهما هو في العامل في الضمير ؛ فالأخفش والفراء يريان أن العامل في الضمير هو الابتداء لأن لولا عندها لا تكون إلا حرف ابتداء ، والكسائي يرى أن العامل في الضمير الفعل المقدر ؛ لأن لولا حرف يختص بالفعل فلا يقع بعده إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا ، وارجع إلى المسألة العاشرة .

٤٣٥ — ينسب هذا البيت إلى عمرو بن العاص بقوله لمعاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي ، رضى الله عنهم أجمعين ، وقبل البيت قوله :

معاوى إني لم أباعك فلتة ومازال ما أسررت منى كما أعلن

والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٣٨) والأشعوني (رقم ٥٢٤) وابن عقيل (رقم ١٩٩) وشرحه العيني (٣/٢٦٠ بهامش الخزانة) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ولولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذي حقه أن يكون في موضع الجر أو موضع النصب بعد لولا ؛ ومجىء هذا الاستعمال في كلام العرب المحتج بكلامهم يرد أولا على أبي العباس المبرد الذي أنكر مثل هذا الاستعمال ، وللذين يجيزون هذا الاستعمال ثلاث تخريجات ذكرناها مفصلة في شرح الشاهد السابق ، فأرجع إليهما إن شئت .

٤٣٦ — هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرحه (ص ٤٣٨) ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولا يوجد البيت في أصل ديوانه ، ولكنه موجود في زيادات الديوان أول بيتين (انظر الديوان ٤٨٧ بتحقيقنا) ومن شواهد رضى الدين في شرح الكافية في باب الضمير ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٢/٤٢٩) ونسب قوم بيت الشاهد للعرجي — واسمه عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان — وهو مثل عمر بن أبي ربيعة أحد شعراء قريش الغزليين ، وأومت : معناه أشارت ، وأصله أومت ، فسهل الحمزة قلبها ألفا من جنس حركة ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف للتخلص ==

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو « لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ » كما قال تعالى :
 (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح ، وعدم
 مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت
 في التنزيل تَرْكُ عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » ، وما عمرو
 منطلق « وإن كانت لغة جازئة فصيحة » ، وهي لغة بني تميم ، قال الشاعر :

٤٣٧ — رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّيْفِ بَدَنٌ
 وَنَاقَةُ عَمْرِو مَا يَحِلُّ لَهَا رَحْلُ
 وَيَزْعُمُ حَسَلٌ أَنَّهُ فَرَعٌ قَوْمِيهِ
 وَمَا أَنْتَ فَرَعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

== من التقاء الساكنين معاملة لها معاملة الألف الأصلية في نحو سعت ونهت وسقت وشفت
 وأبقت وأفتت وتغاضت وتراضت ، وما أشبه ذلك ، والهودج : مركب من مرابك
 النساء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « لولاك » حيث وقع الضمير المتصل الذي
 يكون في محل الجر أو النصب بعد لولا ، والقول فيه كالقول في الشاهدين السابقين فلا
 نطيل الحديث بعد أن فصلنا لك ذلك فيما سبق .

٤٣٧ — الركاب : الإبل ، ولا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها راحلة ، وأشهر
 الصيف : مركب إضافي صدره منصوب على الظرفية ، والبدن : جمع بادن ، وهو الكثير اللحم
 العظيم البدن ، ويقال بادن للمذكر والمؤنث ، وربما قيل للمؤنث : بادنة ، وكفى يكون
 ركابه بدنا عن أنها لا تعمل ولا يؤخذ منها شيء من دم أو لبن ، وقابله بقوله « ما يحل
 لها رحل » أي أنها على سفر دائماً ، وحسل : اسم رجل وأصله ولد الثعلب ، وحسيل :
 تصغيره . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله « وما أنت فرع ولا أصل » حيث أمهل « ما »
 النافية فلم يرفع بها الاسم وينصب الخبر ، وإعمالها لغة تميم ، وإعمالها لغة أهل الحجاز
 وهي التي وردت في القرآن الكريم في قوله سبحانه (ما هذا بشرا) وقوله جلت كلمته
 (ما هن أمهاتهم) وقد علمنا أن القرآن الكريم نزل على الرسول الكريم بلغة قومه
 وهم أهل الحجاز ، فعدم وجود لغة أخرى فيه لا يدل على ضعف هذه اللغة المتروكة ، ولا
 على أنه لا يجوز التكلم بها ، نعم الأفصح في الاستعمال هو ما جاء في الكتاب العزيز .

ثم لم يدلَّ عدمُ مجيئها في التنزيل على أنها غيرُ جائزة ولا فصيحة؛ فكذلك
ها هنا، والله أعلم.

٩٨ — مسألة

[الضمير في «إياك» وأخواتها]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من «إِيَّاكَ»، وإِيَّاهُ،
وإِيَّايَ «هي الضمائر المنصوبة، وأن «إِيا» عماد، وإليه ذهب أبو الحسن
ابن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أنَّ «إِيَّاكَ» بكالهِ هو الضمير. وذهب البصريون
إلى أن «إِيا» هي الضمير [٢٨٩] والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من
الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «إِيا» اسم مضمَر أُضيف إلى الكاف
والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنىً بانفراده، ولا يقع معرفةً، بخلاف غيره من
المضمرات؛ فغُصَّ بالإضافة عوضاً عما مُنَعَهُ، ولا يعلم اسم مضمَر أُضيف غيره.
وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مُبْهَم أُضيف للتخصيص،
ولا يعلم اسم مبهم أُضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر
خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة. وحكى أيضاً
عن الخليل بن أحمد — رحمه الله! — أنه مظهر نابٍ مَنَابٍ المضمَر. وحكى عن
العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل: «إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاهُ وإِيَّايَ
الشَّوَابُّ». والذي عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولاً.
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء

(١) انظر في هذه المسألة: تصريح الشيخ خالد الأزهرى (١٢٢/١) وشرح
الأشعري بمحاشية الصبان (١١٩/١) وشرح ابن عيش على الفصل (ص ٤١٨ وما
بعدها) وشرح الرضى على الكافية (١٢/٢)

والياء هو الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى يائاً لتعتمد الكاف^(١) والهاء والياء عليها ؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لمـا بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيا » هي الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ؛ فوجب أن تكون « إيا » هي الضمير ؛ لأن لها نظيراً في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا « إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب » ؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجزء بالإضافة ؛ ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لاتضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تُرادُ للتعريف^(٢) ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمّر أضيف [٢٩٠] لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة — فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة .

والذى يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في « أنت » فإن الضمير هو « أن » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دلّت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت

(١) في ر « لتعتمد الكاف - إلخ » . (٢) في ر « تزداد للتعريف » .

مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جُمِلَتْ هذه الأحرف مبينةً لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكلا لا يجوز أن يقال « أن » مضاف إلى التاء ؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ « إيا » مضاف إلى الكاف والماء والياء وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة - ولها نظير في كلامهم - كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ولا نظير له في كلامهم .

وهذا هو الجواب عن مذهب مَنْ ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لا تنضاف ؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن الكحلَّ يغني عن الكحلِّ .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمّر ، كما أنه لما اقتصر بأنَّ وأنتَ وهُوَ وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذَاتَ مَرَّةٍ » ، وَبُعَيْدَاتٍ بين « ونوعاً من المصادر نحو « سُبْحَانَ ، وَمَعَادَ » . وليس « إِيَّأ » ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّ الشَّوَابَّ » فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحدثني مَنْ لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب وهي رواية شاذة لا يعتمد بها ، وكأنه لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه .

ثم هذه الرواية حجة على مَنْ يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف [٢٩١] « إِيَّأ » إلى « الشواب » وهو اسم مظهر .

والذي يدل على أنه ليس باسم مُظْهِر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يُحْوِز أن يقال: ضربت إياك، كما يقال: ضربت زيدا؛ فلما لم يحز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر.

فأما قول الشاعر:

٤٣٨ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

٤٣٨ — هذا البيت للفرزدق هام بن غالب، من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان (الديوان ص ٢٦٢ - ٢٦٧) وليس لأمية بن أبي الصلت كما قال ابن جني، وقبل البيت المستشهد به قوله:

يا خير حي وقت نعل له قدما
إني حلفت، ولم أحلف على فند،
وميت بعد رسل الله مقبور
فناء بيت من الساعين معمور
في أكبر الحج حاف غير متمثل
من حالف محرم بالحج مصبور

والبيت من شواهد الأثموني (رقم ٤٧) وابن عقيل (رقم ١٥) وأوضح المسالك (رقم ٢٣) وابن جني في الخصائص (٣٠٧/١ و ١٩٥/٢) ورضي الدين في باب الضمير من شرح الكافية، وشرحه البغدادى في الخزانة (٤٠٩/٢) وابن الناطم في باب الضمير من شرح الألفية، وشرحه العيني (٢٧٤/١) بهامش الخزانة (ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضمنت إياهم الأرض » حيث جاء بالضمير منفصلا مع أنه في موضع يمكن الإتيان به متصلا فيقال « ضمنتهم الأرض » والذي صنعه الشاعر في بيت الشاهد مما لا يحوز إلا في ضرورة الشعر، ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسبونه إلى طرفة بن العبد البكري، ولكنه غير موجود في ديوانه:

أصرمت حبلى الوصل؟ بل صرموا يا صاح، بل قطع الوصال

وبين هذا البيت والبيت المستشهد به فرق من جهتين: الجهة الأولى أن الضمير في هذا البيت ضمير رفع منفصل وفي البيت المستشهد به ضمير نصب منفصل، والجهة الثانية أنه قد فصل بين الضمير وعامله في البيت المنسوب إلى طرفة واتصل الضمير بعامله من البيت المستشهد به، وهذا مما يزيد في قبح الضرورة، فاعرف ذلك.

وقول الآخر :

٤٣٩ - * إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ *

وقول الآخر :

٤٤٠ - كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

٤٣٩ - هذا بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

* أَتُكْ عَنَسَ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ *

والبيت من شواهد سيويه (٣٨٣/١) ونسبه الأعلام إلى حميد الأرقط ، ومن شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٢٤) وتعرض البغدادى لشرحه أثناء شرح الشاهد ٣٨٥ من شواهد الكافية ، وهو الشاهد الآتي ، وعن استشهاده ابن جنى في الخصائص (٣٠٧/١ و ١٩٤/٢) والعنس - بفتح فسكون - الناقة الشديدة القوة على السير ، وقوله « تقطع الأراك » أراد تقطع الأرضين التي هي منابت الأراك ، والأراك - بوزن السحاب - العود الذي يستاك به . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « بلغت إياك » حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « حتى بلغتك » وكان الزجاج يذهب إلى أن « إياك » في هذا البيت ليس مفعولا بلغت ، ولكنه تأكيد لضمير متصل محذوف يقع مفعولا بلغت ، وأصل الكلام على هذا « بلغتك إياك » وهو تخلص من ضرورة بالوقوع في ضرورة أخرى ؛ لأن حذف المؤكد وبقاء التوكيد مما لا يجوز ؛ لأنه يفوت الغرض الذي سيق إليه الكلام

٤٤٠ - قد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه سيويه (٣٨٣/١) إلى بعض اللصوص ولم يعين اسمه ، ورواه في (٢٧١/١) وقال قبل إنشاده « وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب ينشد هذا البيت » ونسبه ابن جنى في الخصائص (١٩٤/٢) لأبي بجيلة ، ونسبه ابن السجري في أماليه (٣٢/١ ط مصر) إلى ذي الإصبع العدواني ، والبيت بعد ذلك من شواهد رضى الدين في باب الضمير من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في خزنة الأدب (٤٠٦/٢) والزحشرى في المفصل ونسبه - كما في كتاب سيويه - إلى بعض اللصوص ، وابن يعيش في شرحه (ص ٤٢٣) ونسبه إلى ذي الإصبع العدواني ، وقرى - بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة - موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقوله « نقتل إيانا » شبه فيه أعداءهم الذين أوقعوا فيهم القتل بأنفسهم في السيادة والحسن ، يدل ذلك على هذا قوله بعد بيت الشاهد : =

فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الكاف والهاء والياء هاهنا هي التي تكون في حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تختلفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء هاهنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء في « أنت » فإنها في اللفظ مثل التاء في « قُمتَ » وإن كانت التاء في « أنت » حرفاً والتاء في « قُمتَ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء

= قتلنا منهم كل فتى أبيض حسنا
يرى يرغل في بردين من أبراد نجرانا

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « نقتل إيانا » وقد أراد المؤلف بإيراد هذا الشاهد هنا أن يقول : إنه وضع الضمير المنفصل المنصوب في موضع الضمير المتصل المنصوب ، وكان عليه - على هذا - أن يقول « إنما نقتلنا » ولكنه لوقال « إنما نقتلنا » لكان خطأ ؛ لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشيء واحد ، لا تقول « ضربتني » ولا « ضربتك » بتاء المخاطب ، ولا « زيد ضربه » على أن يكون في ضرب ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وتكون الهاء أيضاً عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جرى بلفظ النفس فجعل مفعولاً به ، فيقال « ضربت نفسي » و« أكرمت نفسي » و« ضربت نفسك » و« أكرمت نفسك » و« زيد أكرم نفسه » ويستثنى من هذه القاعدة أفعال القلوب وفعلان آخران - وهما عدم وققد - تقول « ظننتني ، وخلصني ، وعدمتني ، وفقدتني » ، فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق المستعمل في كلام العرب كان يقول « إنما نقتل أنفسنا » قال الأعلم « وفصل الضمير من الفعل ضرورة ، وكان الوجه نقتلنا ، والأصل في هذا أن يستغنى فيه بالنفس فيقال : نقتل أنفسنا ، فوضع إيانا موضع ذلك » اهـ . وأحسن مما قال الأعلم قول ابن عيش « الشاهد فيه وضع إيانا موضع الضمير المتصل ، إلا أنه أسهل من قول حميد الأرقط * حتى بلغت إياك * وذلك لأنه لا يمكن أن يأتي بالتصل فيقول نقتلنا لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل ، فكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما في موضع الآخر » اهـ .

في « أنت » اسم ؛ لأنها مثل التاء في « قُمْتَ » فكذلك هاهنا [و] كما أن الاسم المضمر في « أَنْتَ » أن وحدها والتاء مجرد الخطاب وليست عماداً للتاء ؛ فكذلك « إِيَّا » هي الاسم المضمر وحدها ، وليست عماداً للكاف والماء والياء .

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يُقَمَد الشيء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأثر عماداً للأقل وتَبَعاً له ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

والذي يدلُّ على أن هذه الكاف والماء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال أن هذه الأحرُف هاهنا ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة ، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شيء منها معموذاً ، فكذلك هاهنا .

وأما استدلالهم على أن « إيا » [٢٩٢] عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنْت ؛ فإننا أجمعنا على أن الضمير منه « أَنْ » والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن « أَنْ » ليست عماداً للتاء ، وأن التاء ليست هي الضمير ، فكذلك هاهنا ؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن « إياكما ، وإياكم » ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « إياكما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « إياكم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك « أتما ، وأتم » ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما « أتما » صيغة مرتجلة للتثنية ، و « أتم » صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك

حكم كل اسم مضمّر واسم إشارة واسم صلة . . وسنبين هذا في اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما مَنْ ذهب إلى أنه بكالّه المضمّر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف في « إياك » بمنزلة التاء في « أنت » .

والذي يدلّ على ذلك أن الكاف في « إياك » تفيد الخطاب ، كما أن التاء في « أنت » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء في « أنت » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمّر الذي هو « أن » في « أنت » وإنما هي لجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمّر الذي هو « إيا » في « إياك » وإنما هي لجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف في « إياك » من المضمّر كما لم تكن التاء في « أنت » من المضمّر ، واستحال أن يقال إنّ « أنت » بكالّه هو المضمّر ؛ فكذلك يستحيل أن يقال إنّ « إياك » بكالّه هو المضمّر ، والله أعلم .

٩٩ — مسألة

[المسألة الزنبورية ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَرْبَ أَشَدُّ [٢٩٣] لِسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هِيَ إِيَّاهَا » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فَإِذَا هِيَ إِيَّاهَا » . ويجب أن يقال « فَإِذَا هِيَ هِيَ » .

(١) انظر في هذه المسألة : مغني اللبيب لابن هشام (ص ٨٨ - ٩٢) فقد فصل المسألة وخرج المثال موضع الخلاف تخريجا دقيقا .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولده جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي ، فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَةً ، ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبون » ، ومررت بأبيّن « كيف تقول على مثال ذلك من « أيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعدِ النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يحجب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : لحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن المقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائي : لحنت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو « خرجت فإذا عبد الله القائم ، والقائم » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجز فيه النصب ، فقال له يحيى ابن خالد : قد اختلفتما وأتما رئيسا بليديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ؛ ووفدت عليك من كل صُقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصّرّين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم ؛ فيحضرُون ويسألون ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو قحّص وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ترّوان ، فسئلوا عن المسائل

التي [٢٩٤] جَرَتْ بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وَفَدَ عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظَرْفَ مكانٍ ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولا بد له مبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجهٍ ما ؛ فوجب أن يقال « فَإِذَا هُوَ هَيَّ » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما روه عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بَلَنَ والنصب بَلَمَ وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جُعَلًا ؛ فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجَدْتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم « أَحْسِنْ زَيْدٌ » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم « رَحِمَ اللَّهُ فَلَانًا » لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء ، [٢٩٥] وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع (لَا تُصَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدَهَا) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي ، وكقوله تعالى : (فَمَنْ أَتَمَّ مُنْتَهَوْنَ) أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأمكن التي لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن ها هنا : « إذا » بمعنى وجدت وهى في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المرفعتين بعده ، فوجب أن يقال « فإذا هُوَ » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ؛ فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعمالوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعمالوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبى العباس ثعلب « إن هو في قولهم فإذا هو إياها عَمَادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العمد عند الكوفيين - الذى يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذف العمد الذى هو الفصل من قولك « كان زَيْدٌ هُوَ القائم » فقلت « كَانَ زَيْدٌ القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحاً ،

وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العاد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إياها » لا يخلّ معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إياها » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

١٠٠ — مسألة

[ضمير الفصل]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلاً [٢٩٦] لأنه يُفصلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت « جاءني زيد نفسه » كان نفسه تابِعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العاد ، إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابِعاً في إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عيش على المفصل (ص ٤٣٠) وشرح الرضى على الكافية (٢٢/٢) وتصريح الشيخ خالد (٢٧٠/١) وما بعدها وحاشية الصبان على الأثموني (٢٦٢/١ بولاق)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمى فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في «ذلك»، وتلك «وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب و«ما» التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب؛ فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه» قلنا: هذا باطل؛ لأن المكثى لا يكون تأكيداً للظهور في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه.

وأما قولهم «إنه مع ما بعده كالشيء الواحد» قلنا: هذا باطل أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟ والله أعلم.

١٠١ - مسألة

[مراتب المعارف] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم ^(٢) - نحو «هذا، وذاك» - أعرف من الاسم العلم - نحو «زيد، وعمر» - وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر؛ لأنه لا يُضمر إلا وقد عُرف؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني بحاشية الصبان (١١٠/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١١٢/١ بولاق)
(٢) المراد بالاسم المبهم ههنا: اسم الإشارة

يُوصَفَ كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يُوصَعَ على شيء ، لا يقع [٢٩٧] على غيره من أمته^(١) ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمَر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمَر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرِفَ بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيد آخر ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر » وكذلك إذا تَنَبَّهْتَ الاسم العلم أو جمعتَه نَكَّرْتَهُ نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون » فتَدْخُلُ عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تَصِفُهُ بنكرة في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول : الهاذان ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ، فتنزل منزلة المضمَر ، وكما أن المضمَر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم .

(١) أمته : المراد به نوعه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل في الأسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه .

والذى أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل في [٢٩٨] جميع المعارف ، وهكذا يقال : حدّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ، على أننا نعلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذى لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

١٠٢ - مسألة

[« أى » الموصولة معرفة دائماً أو مبنية أحياناً ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٦١/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (١٦٢/١) وشرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري (ص ٤٦٢ وما بعدها) وشرح الرضى على الكافية (٥٣/٢) ومغنى اللبيب لابن هشام (ص ٧٧ بتحقيقنا)

الصلة مُعَرَّبٌ ، نحو قولهم «لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ» ، وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر المائد أنه معرب ، نحو قولهم «لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ» ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «أَيُّهُمْ» مرفوع بالابتداء ، و«أَفْضَلُ» خبره ، ويجعل «أَيُّهُمْ» استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأَضْرِبَنَّ الذى يقال له أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، قال الشاعر :

٤٤١— وَلَقَدْ أُبَيِّتَ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَأُبَيِّتَ لِأَحْرَجٍ وَلَا مَحْرُومٍ

٤٤١ — هذا البيت للأخطل التلبي ، وهو من شواهد سيبويه (٣٩٨/١ و ٢٥٩/١) وابن يعيش في شرح الفصل (ص ٤٦٣) ورضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٢/٥٥٣) والخرج - بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين - المضيق عليه ، والمحروم : المنوع مما يريد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «لا حرج ولا محروم» فإن سيبويه رحمه الله خرج هذه العبارة نقلاً عن شيخه الخليل بن أحمد على أن قوله «لا حرج» خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : فأبیت مقولاً في شأنى : هو لا حرج ولا محروم ، قال سيبويه (٢٥٩/١) «وأما قول الأخطل * ولقد أبیت من الفتاة ... البيت * فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا ، ولوجاز هذا على إضمار أنا لجاز «كان عبد الله لا سلم ولا صلح» على إضمار هو ، ولكنه - فيما زعم الخليل - فأبیت بمنزلة الذى يقال له : لا حرج ولا محروم ، ويقويه في ذلك قوله :

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كلاب خامرى أم عامر
فإنما أراد : كانت كلاب التى يقال لها : خامرى أم عامر ، وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفى ، كأنه قال : فأبیت لا حرج ولا محروم بالمكان الذى أنا به ، وقول الخليل حكاية لما كان يتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظ ، كما قال :

كذبتم وبیت الله لا تتكحونها بنى شباب قرناها تصر وتخلب
أى بنى من يقال له ذلك . والتفسير الآخر الذى على النفى كأنه أسهل «اه كلامه . وقال الأعمى «الشاهد في رفع حرج ومحروم ، وكان وجه الكلام نصبها على الحال ، ووجه رفعها عند الخليل الحمل على الحكاية ، والمعنى فأبیت كالذى يقال : لا حرج ولا محروم ، ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمركم لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا قاعد ، لأنه ليس موضع تبعيض وقطع ، فلذلك حملة على =

أى : فأبيت لا يقال لى هذا حَرَجٌ ولا محروم ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى ، وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و «أفضل» خبره ، ويجعل «أيهم» استفهاماً ، ويعلق «لأضرين» عن العمل فى «أيهم» فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو «علت أيهم فى الدار» .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهْمٌ أَشَدُّ [٢٩٩] عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) بالنصب ، وهى قراءة هرون القارىء ومما زاد الهراء ، ورواية عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم» لأنها نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ، لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بناء ، فإن «أَيْهْمُ» مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله (لنزغن) عمل فى (مِنْ) وما بعدها ، واكتفى بالفعل بما

=الحكاية، كما قال بنى شاب قرناها ، ويجوز رفعه على الابتداء وإضمار الخبر، على معنى فأبيت لا حرج ولا محروم فى المكان الذى أبيت فيه ، ثم حذف هذا لعلم السامع ، وإذا نفى أن يكون مبيته حرج أو محروم فهو غير حرج وغير محروم ، لأنه فى ذلك المكان اه كلام بحروفه ، وقوله «ولا يجوز رفعه حملاً على مبتدأ مضمّر» ليس على إطلاقه ، بل المراد أنه لا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ تقديره : لا أنا حرج ولا محروم ، من غير تقدير حكاية كما هو فى مطلع كلام سيويه عن الخليل ، وكيف لا يكون على تقدير مبتدأ أصلاً والحكاية إنما تقع فى الجمل لا فى المفردات ؟ ولو سلمنا أن الحكاية بالقول تكون فى المفردات فما يكون إعراب لا حرج الرفوع ؟ وكيف كان يقول من يحكى كلامه ؟ وقال السيرافى عن التخرىج الثانى الذى ذكره سيويه وذكره الأعمى أيضاً ، وذكر سيويه أنه أسهل «وهذا التفسير أسهل ؛ لأن المحذوف خبر حرج ، وهو ظرف ، وحذف الخبر فى النفى كثير ، كقولنا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، أى لنا اه .

ذكر معه ، كما تقول « قتلْتُ من كل قبيلٍ ، وأكلت من كل طعام » فيكتفى
الفعل بما ذكر معه ، فكذلك هاهنا : عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك ،
ثم ابتداء فقال : (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بأشد كما رفع (أشد) بأيهم ، على ما عرف
من مذهبنا .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لنزغن من كل قوم
شأيعوا فننظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مُقدَّر
معه ، وأنت لو قلت « لأنظرَنَّ أيُّهم أشد » لكان النظر معلقاً ، لأن النظر والمعرفة
والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن
استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمي أنه قال : خرجت
من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع أحداً يقول
« اضرب أيُّهم أفضل » أي : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب
« اضرب أيُّهم أفضل » بالضم ، فدل على صفة ما ذهبنا إليه .

والذي يدل على فساد قول مَنْ ذهب إلى أنه مبني على الضم أن المفرد من
المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ ، فصارت الإضافة توجب إعراب
الاسم ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا « إنها إذا أضيفت بنيت » لكان هذا
نقصاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية هاهنا على الضم ،
وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، لوقوعها موقع
حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت « مَنْ ، وما » لذلك في
كل حالٍ ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها - وهو « بعض » - وعلى تقيضها

وهو «كل»، وذلك على خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، [٣٠٠] كما أن «ما» في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ردَّ إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عماها، فكذلك ها هنا: لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية، لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء، يدل عليه أن «أيهم» استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ. معها، تقول: «اضرب أيهم أفضل» تريد أيهم هو أفضل، ولو قلت: «اضرب من أفضل، وكل ما أطيب» تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يحز، فلما خالفت «أى» أخواتها فيما ذكرناه زال تمكُّنها؛ لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكُّنه، فوجب أن تبني إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها، كما أن «يا الله» لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكذلك «ليس» لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال، ألا ترى أن أصل «ليس» ليس، مثل صيد البعير، وصيد البعير يجوز فيه التخفيف فيقال «صيد البعير» ويجب في ليس التخفيف، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصيد على الأصل؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل، بخلاف صيد، ويدل عليه أيضاً أنك لو قلت «صيدت يا بعير» لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر، ولو قلت «ليست» لم يحز رده إلى الأصل، كل ذلك لخالفته الفعل في التصرف وخروجه عن مشابهة نظائره، فكذلك ها هنا: لما خالفت [أى] سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنَّوها على الضم، لأنه أقوى الحركات.

والذى يدلُّ على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف^(١) المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحدفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا « ضَرَبْتُ أَيَّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ » بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة « أَيْ » ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن « أَيْ » لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ؛ فلهذا حَسَنَ الحذفُ مع « أَيْ » دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ (مُنْ) لَنَنْزِعَنَّ [٣٠١] مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب - فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلافُ في هذه اللغة ، ولا في هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلافُ في اللغة الفصيحة المشهورة ، والقراءة المشهورة التي عليها قرأةُ الأمصار « أَيَّهُمْ » بالضم ، وهي حُجَّةٌ عليهم .

قولهم « إن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ؛ لأن قوله (لَنَنْزِعَنَّ) عمل في مِنْ وما بعدها ، واكتفى الفعلُ بما ذكر معه ، كقولهم : قتلنا من كل قبيل » قلنا : هذا خلافُ الظاهر ؛ لأن قوله (لَنَنْزِعَنَّ) فعلٌ متعدٍّ ؛ فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أَيَّهُمْ » يصلح أن يكون مفعولاً ، وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنظروا أَيَّهُمْ أَشَدُّ » قلنا : وهذا أيضاً خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله (لَنَنْزِعَنَّ) فعلٌ يصلح أن يكون (أَيَّهُمْ) مفعولاً له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

(١) كذا ، وأظن أصل العبارة « لحذف المبتدأ » .

وأما ما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع «أيهم» بالضم ، وقد سمعه غيره .

والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسَّانَ - وهو أَحَدُ مَنْ تَوَخَّذَ عَنْهُ اللُّغَةُ مِنَ الْعَرَبِ - أنه أنشد :

٤٤٢ — إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفع «أَيُّهُمْ» فدلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها .

٤٤٢ — هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (ص ٤٦٣ و ٤٩٠) ورضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٥٢٢/٢) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ١١٩) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٠) والأشمونى (رقم ١١٠) وابن عقيل (رقم ٣٣) وشرحه العيني (٤٣٦/١) بهامش الخزانة (والبيت لغسان بن علة بن مرة بن عباد ، ويروى «إذا ما لقيت بنى مالك» ومحل الاستشهاد به قوله «على أيهم أفضل» فإن الرواية فى هذه الكلمة بضم «أيهم» على ما حكاه أبو عمرو الشيباني ، ويلزم أن تكون «أى» فى هذه العبارة موصولة بمعنى الذى ، ويكون «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : فسلم على الذى هو أفضل ؛ ولا يجوز أن تكون «أى» استفهامية مع الضم ، لأنه يلزم على هذا محذوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل فى لفظ المحرور لأن أى الاستفهامية غير مبنية ، وهذا لا يقوله أحد ، والثانى أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة ، كما لا يجوز أن تكون أى شرطية ، لأن الشرطية لاتبنى على الضم ، وهى تستدعى فعلاً شرط وجوابه ، وليس هنا شئ من ذلك ، وإذا لم تصلح «أى» أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة ، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص فى محل النزاع» اه . وقد تمحل قوم فقالوا : يجوز أن تكون «أى» فى هذا البيت استفهامية مبتدأ مرفوعاً بالضممة الظاهرة ، و«أفضل» خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لقول محذوف يقع نعتاً لنعوت محذوف ، وهذا النعت المحذوف هو المحرور على =

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما تردُّ الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد ، فأما إذا كان المَوْجِبُ للبناء في حال الإضافة لم تردُّ الإضافةُ ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لَدُنْ » في جميع لغاتها لما استحققت البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب ؛ فكذلك هاهنا ، وفي « لدن » ثمانى لغات ، وهى : « لَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدَا ، وَلَدُ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنِ ، وَلَدْ ، وَلُدْ » وكلها مبنية على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه [٣٠٢] الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله في الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « أَضْرِبْ الفَاسِقُ أَخِيحِثُ » بالرفع - أى : أضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « أَضْرِبْ » ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ؛ فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ؛ فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم .

= وتقدير الكلام على هذا الوجه : فسلم على شخص مقول فيه : أيهم أفضل ، وهذا كلام لا يقضى العجب منه ، وهذه المقدرات الكثيرة ما الدليل على حذفها ؟ ولو أن ثبوت قواعد اللغة ارتكب في الوصول إليه مثل هذه التمحلات لما ثبتت قاعدة أصلاً

١٠٣ — مسألة

[هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « هَذَا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (ها أتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) والتقدير فيه : ها أتم الذين جادلتم عنهم ، فأتتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (وما تلك بيمينك يا موسى) والتقدير فيه : ما التى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، ويمينك : صلة تلك ، ثم قال ابن مفرغ :
 ٤٤٣ — عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أُمِنْتُ ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا المطول على الأثنوني (١٨٢/١ - ١٨٥) وشرح الأثنوني بحاشية الصبان (١٥٦/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١٦٥/١ - ١٦٦) وشرح ابن يعيش على الفصل (ص ٤٩٣) وشرح الرضى على الكافية (٥٥/٢)
 ٤٤٣ — هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى ، وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المنفصل (ص ٤٩٢) ورضى الدين فى باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة (٥١٤/٢) وابن هشام فى معنى اللبيب (رقم ٧١٥) وفى أوضح المسالك (رقم ٥٥ فى باب الموصول . وفى باب الحال) وفى شرح شذور الذهب (رقم ٦٩) وفى شرح قطر الندى (رقم ٣٣) والأثنوني (رقم ١٠٤) وابن الناطم فى باب الموصول من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤٤٢/١) وعدس : اسم زجر للبغل ليسرع ، قاله الجوهري وغيره ، ومنه قول بهس بن صريم الجرمي : =

= ألايت شعري هل أقولن لبغلي: عدس ، بعد ما طال السفار وكلت
وهومبني على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، كما قال بشر بن سفيان الراسبي
فالله يبيي وبين كل أخ يقول : أجزم ، وقائل : عدسا
وربما سموا البغل نفسه عدس ، ومنه قول الراجز :
إذا حمت بزتي على عدس على التي بين الحمار والفرس
* فلا أبالي من غزا ومن جلس *

وقوله في بيت الشاهد « ما لعباد » أراد به عباد بن زياد وإلى سجتان في عهد
معاوية بن أبي سفيان ، وكان يزيد قد هجا عبادا ، ثم أخذه عبيد الله بن زياد أخو عباد
فحبسه وعذبه ورده إلى أخيه عباد ، فلما بلغ معاوية ذلك أمر بإخلاء سبيله « إمارة »
أي حكم وسلطان « طليق » حر لا يد لأحد عليه ؛ لأنه قد أطلق سراحه . ومحل الاستشهاد
من البيت قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين والفراء يشدون هذ البيت
للاستدلال به على أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذي ، وهو مبتدأ ، وجملة « تحملين »
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وطلاق : خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : والذي
تحملينه طليق ، قل الفراء : « العرب قد تذهب بهذا وهذا إلى معنى الذي ؛ فيقولون :
من ذا يقول ذلك ، في معنى : من الذي يقول ، وقل يزيد بن مفرغ * عدس ما لعباد
البيت * كأنه قال : والذي تحملين طليق » اه كلامه ، ولم يمنعهم من اعتبار ذا موصولة
اقترانها التنبيه بها ولا عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين عليها ، مع أن المثال
الذي ذكر الفراء أن العرب تقوله قد تقدم فيه على ذا من الاستفهامية ولم يقرن
بها فيه حرف التنبيه ؛ وأنكر البصريون صحة الاستدلال بهذا البيت على ما ذهب إليه الفراء
والكوفيون ، ولهم في تخريج البيت ثلاث تخريجات ؛ الأول أن يكون هذا اسم إشارة
مبتدأ ، وخبره قوله طليق ، وجملة تحملين في محل نصب حال من الضمير المستتر في
طليق ، وكأنه قد قال : وهذا طليق حال كونه محمولا عليك ، والثاني : أن يكون هذا اسم
إشارة مبتدأ خبره محذوف وجملة تحملين في محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف ،
وطليق خبر ثان ، وكأنه قد قال : وهذا رجل تحملينه طليق ، والثالث : أن يكون هذا
اسم إشارة مبتدأ ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة تحملين لا محل لها صلة ، وطليق
خبر المبتدأ ، وكأنه قد قال : وهذا الذي تحملينه طليق ..

يريد : وَالَّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيق ؛ فدلَّ على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عَدَسٌ : زَجَرِ البغل ، وهو ها هنا اسم لبغلة ابن مُفَرَّغ ، وعَبَاد : اسم وإلى سِجِسْتَانَ حِينَذِر ، وكان قد حَبَسَهُ ثم أطلقه ، فركب البغلة وجلس ينشد هذا [٣٠٣] البيت . وكان الخليل يُزعم أن « عدسا » كان رَجُلًا عَنيفًا بالبغال في أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عَدَسٌ » انزَعَجَتْ ، وهذا مالا يعرف في اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالًّا على الإشارة ، و « الذي » وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ؛ فينبغي أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقى مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لم يدل على ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : (ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هولاء » باقيًا على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذي كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى هولاء » كما قال عليه السلام « سَلَامٌ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ » فنصب « أهل » على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى أهل البيت » وخبر أنتم : هولاء تقتلون ^(١) .

والوجه الثاني : أن يكون « هولاء » تأكيداً لأنتم ، والخبر « تقتلون » ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن « تقتلون » عندكم في موضع نصب ؛ لأنه خبر

(١) كذا ، وأعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون » فتنبه .

التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيد قائماً » بالنصب ، و « هذا زيد قائماً » ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون » و (تقتلون) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما قال تعالى : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) وكما قال تعالى : (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ) وحذف حرف النداء كثير في كلامهم .

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ) .

وأما قوله تعالى : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) فلا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى التي ، والتقدير فيه : أي شيء هذه يمينك و « تلك » بمعنى هذه كما يكون « ذلك » بمعنى هذا ، قال الله تعالى : (أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ) أي : هذا [٣٠٤] الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خُفَّافُ بْنُ نَدْبَةَ :
٤٤٤ — أَقُولُ لَهُ وَالرُّمُحُ يَاطِرُ مَتْنَهُ : تَأْمَلُ خُفَّافًا ؛ إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

٤٤٤ — هذا البيت من كلام خُفَّافِ بْنِ نَدْبَةَ السلمي ، وخُفَّافُ : بزنة غراب ، ونَدْبَةُ : بفتح النون أو ضمها ، وهي أمه ، وأبوه عمير بن الحارث بن الشريد السلمي ، وخُفَّافُ ابن عم الحُنفاء تهاضر بنت عمرو بن الشريد ، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بني شمع بن فزارة ، وقبله قوله :

فإن تك خيلي قد أصيب عميدها فعمدا على عيني تيمعت ما لك

والبيت من شواهد رضى الدين في باب اسم الإشارة من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الحزاة (٢ / ٤٧٠) وقد أنشده ابن دريد في الاشتقاق (ص ٣٠٩ مصر) وأبو العباس المبرد في الكامل (٢ / ٢٨٥ الخيرية) وابن قتيبة في الشعراء (ص ١٩٦ أوردية) وأراد بالعميد النبي أصيب معاوية بن عمرو بن الشريد أخا الحُنفاء ، وتيمعت : =

أى : هذا ، والجار والجرور فى قوله تعالى : (ييمينك) فى موضع نصب على الحال
كأنه قال : أى شىء هذه كائنةً ييمينك .
وأما قول الشاعر :

* . . وهذا تحمّلين طليقُ * [٤٤٣]

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « تحمّلين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا
طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون
التقدير : وهذا الذى تحمّلين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ،
قال الشاعر :

٤٤٥ — لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا

أراد من أثرى ومن أقتّر ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .

= قصدت ، ومالك : هو مالك بن حمار سيد بنى شمع ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله
« أنا ذللكا » أى هذا ، والإشارة فيه قد قصد بها تعظيم المشار إليه ، أى أنا ذلك الفارس
الذى ملأ سمعك ذكره ، نزل بعد درجته ورفعة محله وعظيم منزلته منزلة بعد المسافة ،
ولهذا استعمل مع اسم الإشارة اللام التى للبعد ، ومثل هذا قوله تعالى (ذلك الكتاب)
٤٤٥ — هذا البيت للسكيت بن زيد ، وقد أنشده ابن منظور (ق ب ص)
ومسجداً الله : أراد بهما مسجد مكة ومسجد المدينة ، رادها الله تعالى شرفاً ، وأراد بالحصى
العدد العديد من البشر ، كما ورد فى قول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكأثر

والسر فى ذلك أنهم كانوا يعدون بالحصى ، وانقبص - بكسر الكاف وسكون الباء
وأخره صاد مهملة - أصله مجتمع النمل الكبير الكثير ، ثم أطلق على العدد الكثير من
الناس . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « من بين أثرى وأقترا » فإن هذا
الكلام على تقدير اسم موصول قبل أثرى واسم موصول آخر قبل أقترا ، وأصل الكلام
من بين من أثرى ومن أقترا ، فحذف الموصولين وأبقى صليتهما ، ولا يكون الكلام على =

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر ؛ ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ) مَنْ يُحَرِّفُونَ ، حذف « مَنْ » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : (كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا جاز هذا عندكم في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى ؛ فلا يكون لهم فيه حجة ، والله أعلم .

١٠٤ — مسألة

[هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول ؟] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِّلَ كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

== تقدير موصول واحد ، لأنه يلزم عليه أن يكون الذى الذى هو نفس الذى أقتر أى افتقر وهو لا يريد ذلك ، إنما يريد من بين جميع الناس مثيرهم وفقيرهم ، ونظير هذا البيت في حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت الأتبارى رضى الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ؟

التقدير : أمن يهجو رسول الله ومن يمدحه وينصره سواء ؟ ولا يجوز أن تجعل جملة يمدحه وجملة ينصره معطوفين على جملة يهجو رسول الله ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الذى يهجو الذى يمدحه واحد ، وهذا غير صحيح ، ونظير ذلك قول الآخر :

ما الذى دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

التقدير : ما الذى دأبه احتياط وحزم والذى أطاع وهواه ، وأقول في لزوم هذا التقدير كالقول الذى ذكرناه في بيت حسان .

واعلم أن حذف الموصول وإبقاء صلته قد أجازاه الكوفيون والأخفش ، وانبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، واشترط في بعض كتبه لجواز هذا الحذف أن يكون الموصول المحذوف معطوفاً على موصول آخر ، وسأثر البصريين لا يقرون ذلك ، ويجعلون الحذف من ضرورات الشعر .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الرضى على الكافية (٣٥/٢ - ٣٦)

أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

٤٤٦ - لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ
وَأَقْسَدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

٤٤٦ - هذا البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي أولها قوله :
أسألت رسم الدار أم لم تسأل عن السكن ، أم عن عهده بالأوائل ؟
(انظر ديوان الهذليين ١٣٩/١ - ١٤٥) والبيت من شواهد رضى الدين في باب الموصول من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الخزانة (٤٨٩/٢) وأنشده المبرد في الكامل (٥٧/٢) الخيرية) وأكرم : مضارع أكرم ، والأفياء : جمع فيء - بفتح فسكون - وهو الظل ، وقوله « بالأصائل » الأصائل : جمع أصيل ، وهو الوقت الذى قبل غروب الشمس . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ » فإن الكوفيين يزعمون أن جملة « أَكْرَمُ أَهْلَهُ » لا محل لها من الإعراب صلة للبيت ، وعندهم أن الاسم الجامد المحلى بأل مثل البيت والدار والفرس مثل الأسماء الموصولة كالنقى والذى وفروعهم فى الحاجة إلى الصلة .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : كأنهم أرادوا أن يجعلوا الجملة الواقعة بعد الاسم المحلى بأل صفة لذلك الاسم ، فمنعهم من ذلك أن الجمل تكررت والمحلى بأل معرفة ، فامتنعوا من جعل الجملة صفة لذلك ، ورأوا أن هذه الجملة من تمام الاسم المحلى بأل كما أن الجملة التى تقع صلة من تمام الاسم الموصول ، فقالوا : إن هذه الجملة صلة ، يريدون أنها من تمام الاسم المتقدم عليها . أما البصريون فينكرون ذلك ولا يرتضونه لعدة وجوه .

الأول : أن الاسم المحلى بأل يدل على معنى خاص فى نفسه والاسم الموصول لا يدل على معنى خاص فى نفسه ، وإنما يدل على معنى مبهم ، وهذا المعنى المبهم الذى يدل عليه الاسم الموصول يتضح وتظهر حقيقته بواسطة الصلة ، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن الاسم المحلى بأل محتاجا إلى الصلة كحاجة الموصول إليها .

والثانى : أن هذا المعنى الذى أرادوه من العبارة المذكورة لا ينحصر الطريق إليه فى جعل الجملة صلة ، بل يمكن الوصول إليه من غير الطريق الذى سلكوه ، وقد ذكر العلماء لذلك طريقين : أحدهما أن تجعل « أنت » مبتدأ ، و « البيت » خبر أول ، وجملة « أَكْرَمُ أَهْلَهُ » فى محل رفع خبر ثان ، وعلى هذا تكون « ال » الداخلة على =

[٣٠٥] فقولهُ « لَأَنْتَ » مبتدأ ، و « البيت » خبرهُ و « أَكْرَمَ » صلة الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كاذبى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن فى معناه ^(١) فلا يجوز أن يُقام مقامه .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :
* لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ * [٤٤٦]

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون « البيت » خبر المبتدأ الذى هو « أَنْتَ » و « أَكْرَمَ » خبر آخر ، كما تقول : هذا حلو حامض ، فحلوا : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، وحامض : خبر آخر ، والمعنى أنه قد جمع الطَّعْمَيْنِ ، ونحوه قول الشاعر :

= البيت لا ستغراق الصفات ، كالتى فى قولهم : أنت الرجل ، يريدون أنت الجامع لكل صفات الكمال التى فى الرجال ، وكأن الشاعر قد قال : أنت البيت الجامع لكل الصفات المحبة فى البيوت ، ثم أخبر عنه مرة أخرى بقوله « أَكْرَمُ أَهْلُهُ » والطريق الثانى : أن يكون قوله البيت خبرا لأنْتِ ، وجملة « أَكْرَمُ أَهْلُهُ » صفة للبيت ، وعلى هذا تكون الداخله على البيت جنسية ، وقد علم أن الاسم المحلى بأل الجنسية قريب من النكرة ؛ فيجوز أن تسكون الجمل بعده صفات له ، وذلك نظير ماقلوه فى قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبنى فأمر ثم أقول لا يعنبنى

والوجه الثالث : سلمنا أن الطريق إلى المعنى الذى أرادوه منحصر فى جعل جملة « أَكْرَمُ أَهْلُهُ » صلة ، لكن لا نسلم أن هذه الجملة صلة للبيت ، ولم لا تكون صلة لموصول محذوف يقع صفة للبيت ، وأتم معشر الكوفيين تميزون حذف الموصول وبقاء صلته ، وكأن الشاعر قد قل : لَأَنْتَ البيت الذى أَكْرَمُ أَهْلُهُ - إلخ . وفى هذا القدر كفاية . (١) يريد وإذا لم يكن الاسم المحلى بأل فى معنى الموصول .

٤٤٧ - مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَهَذَا بَيِّ مُصَيِّفٌ مُقِيطٌ مُشْتَى

تَحَذُّهُ مِنْ نَعَجَاتٍ بَيْتٌ سُوْدٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجٍ اللَّدْثِ

فَبَيِّ : خبر المبتدأ الذى هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيط : خبر ثالث ،
ومشتى : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له خبران .
والوجه الثانى : أن يكون « البيت » مبهماً لا يدل على معهود ، و« أكرم »
وصف له ؛ فمكانه قال : لأنت بيت أكرم أهله ، كما يقال : إني لأمر بالرجل

٤٤٧ -- هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وأولها وثانيها من شواهد سيبويه
(٢٥٨/١) ولم يعزهما ولا عزاهما الأعلام إلى قائل معين ، وأربعتهما من شواهد ابن يعيش
في شرح المفصل (ص ١٢١) واستشهد بأولها وثانيها أيضا الأشموني (رقم ١٦٤) وابن
عقيل (رقم ٥٨) وشرحه العيني (٥٦١/١) بهامش الحزانة) وتنسب أربعة الأبيات
لرؤبة بن العجاج ، ولكنى لم أجدها في ديوان رجزه ، ووجدتها في الزيادات للمحققة به
والأول والثاني والثالث في اللسان (بتت) من غير عزو ، والثالث والرابع فيه
(د ش ت) من غير عزو أيضا . والبت - بفتح الباء وتشديد التاء - هو هنا كساء من
صوف ، ويقال على ضرب من الطيالة يسمى الساج يكون مربعا غليظا أخضر ، وقوله
« مقيط مصيف مشى » يريد أنه يكفيه في الأزمنة الثلاثة ، والدشت - بفتح الدال
وسكون الشين - الصحراء . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « هذا بقى مقيط
مصيف مشى » حيث أخبر عن المبتدأ الواحد - وهو اسم الإشارة - بأربعة أخبار ،
وجعل هذه الأربعة أخبارا لهذا المبتدأ المذكور في الكلام هو مذهب سيبويه ، وكان
شيخه الخليل لا يرى ذلك ، بل كان يرى أنه إذا ورد ما ظاهره تعدد الخبر للمبتدأ الواحد
نظر ، فإن كانت هذه الأخبار مجتمعة تؤدي ما تؤديه الصفة الواحدة ، ولا يجوز حذف
بعضها وإبقاء بعضها الآخر نحو أن تقول : فلان أعسر أيسر ، وأن تقول : الرمان حلو
حامض ، كان الاثنان أو الأكثر خبرين أو أخبارا عن المبتدأ الواحد ، وإلا يكن الأمر
كذلك كان أحدها خبرا عن المبتدأ المذكور ، وقدرت لكل واحد مما عداه مبتدأ آخر ،
فقول : هذا بقى ، هو مقيط ، هو مصيف ، هو مشى ، ومن العلماء من أجاز تعدد
الخبر للمبتدأ الواحد بشرط أن تكون الأخبار كلها متحدة في الإفراء أو الجملة ، فاعرف
هذا ، ولكن منه على ثبت .

غيرك ، ومثلك ، وخير منك ، فيكون « غيرك ، ومثلك ، وخير منك » - وهي نكرات - أوصافاً للرجل ؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل على معهود فكأنه قال « إني لأمر برجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك » كما قال الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ [٢٠١]

أراد « بنات أوبر » وهي ضربٌ من الكمأة ، وقد جاء هذا النحو في كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذي أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل .

وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

[٣٠٦] ١٠٥ - مسألة

[همزة يَيْنَ يَيْنَ متحركة أو ساكنة ؟] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن همزة يَيْنَ يَيْنَ ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة يَيْنَ يَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يُبتدأ به .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عيش على المفصل (ص ١٣٠٨) وشرح الأثموني بحاشية الصبان (٤/٢٤٩ - ٢٥٣) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٦٥ - ٤٦٨) وكتاب سيويه (٢/١٦٣ - ١٧١)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : المليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة
بَيْنَ بَيْنَ في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان
لا نكسر البيت كقول الأعشى :

٤٤٨ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَصَرَ بِهِ
رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

٤٤٨ — هذا البيت هو البيت العشرون في رواية التبريزي والعاشر في رواية
أبي العباس ثعلب من قصيدة الأعشى ميمون التي بعدها بعض العلماء من العلقات (انظر
شرح التبريزي ص ٢٧٨ ط السلفية، وديوان الأعشى ص ٤٢ ط فينا) والبيت من شواهد
سيبويه (٤٧٦/١ و ١٦٧/٢) وشواهد الرضى في باب الوقف من شرح الشافية ،
وشرحه البغدادي (ص ٣٣٢) والأعشى : الذي لا يصير بالليل ، ويقابله الأجر ،
وهو الذي لا يصير بالنهار ، والنون : النية أى الموت ، وسميت منونا لأنها مقدره على
كل أحد ، تقول : منى الله الشيء بمنىه - بوزن رعى يرمى - إذا قدره وهياً أسبابه ؛
وقيل : سميت منونا لأنها تنقص الأشياء : من منى الشيء بمنىه ؛ إذا نقصه ؛ وفيه لغة منه-
بتشديد النون - ومنه قوله تعالى : (وإن لك لأجرا غير ممنون) أى غير منقوص ، وعلى الأول
هى فعول بمعنى مفعول ، وعلى الثانى هى فعول بمعنى فاعل ، والجل - بفتح الحاء وكسر الباء -
مأخوذ من الجبال وهو الفساد . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أن » فقد اتفق فى
هذه الكلمة همزتان أولاهما همزة الاستفهام والثانية همزة أن الصدرية ؛ ولك أن تحقق
الهمزتين فتأتى بهما على أصلهما فتقول « أن » ولك أن تخفف الهمزة الثانية ، وقد
ذهب البصريون إلى أنك إذا خففت الثانية جئت بها متحركة وجعلتها حرفا بين الهمزة
وحرف العلة ؛ وقال الكوفيون : همزة بين بين ساكنة ، ويرد عليهم مثل هذا البيت ،
ووجه الرد أن النون بعد الهمزة الثانية ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة ساكنة أيضا لالتقى
ساكنان على غير الحد الجائز ، وذلك مما لا يجوز ، وقد روى أن ورشا قرأ فى قوله
تعالى (أنذرهم) بقلب الهمزة الثانية ألفا ، وقد أنكر هذه القراءة الزمخشري وزعم
أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين : أحدهما أنه يلزم على هذه القراءة
الجمع بين ساكنين على غير الحد الذى يجوز فيه التقاء الساكنين ؛ والثانى أن طريق =

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة يَبَيِّنُ يَبَيِّنُ ، فلم أنها متحركة ؛ لاستحالة
التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت يَبَيِّنُ يَبَيِّنُ كراهية
لا اجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من
كلامهم إلا في بيت واحد أنشده قُطْرُبُ :

= تخفيف همزة بين بين هو بالتسهيل لا بالقلب ألفا ؛ لأن القلب ألفا هو طريق تخفيف
الهمزة الساكنة ، لكن هذا الكلام فيه إزام الكوفيين بما لم يلتزموه ؛ لأن هذا
الذي قاله الزمخشري في رد قراءة ورش هو قواعد البصريين التي أصلوها وجعلوها
معيارا لأنفسهم ؛ وقد قلنا مرارا : إنه لا يجوز الرد على قوم بمذهب غير مذهبهم ؛ كما
قلنا مرة أخرى : إن القراءة سنة متبعة ؛ فليست خاضعة لمسايراه فريق من النحاة ؛
والكوفيون يحيزون التقاء الساكنين في مثل هذا الموضع ، ولعلمهم يلتزمون تحقيق
الهمزتين في مثل هذا البيت . ونظيره قول الشاعر ؛ وهو من شواهد ابن يعيش :

أَنْ زَمَ أَجْمَالُ وَفَارِقَ جِيرَةُ وصاح غراب البين أنت حزين؟
ونظيره أيضا قول ذى الرمة غيلان :

أَنْ تَرَسَمْتَ مِنْ خِرْقَاءِ مَنْزِلَةٍ ماء الصباقة من عينيك مسجوم؟
ونظيره أيضا قول ابن هرمة :

أَنْ تَمَسْتَ عَلَى سَاقٍ مَطْوُوقَةٍ ورقاء تدعو هديا فوق أعواد؟
ونظيره قول مجنون بن عامر :

أَقُولُ لظِي رَتَمِي وَسَطْرُوضَةٍ : أأنت أخوليلي ؟ فقال : يقال
ونظيره قول ذى الرمة (كامل المبرد ٢/١٦٨)

أَيَا ظِلِيَةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَّاجِلِ وبين النقا أأنت أم أم سالم؟
ونظيره قول الشاعر :

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْغِيهِ أم الشر الذي لا يأتليني؟
ونظيره قول عمر بن أبي ربيعة :

أَلْحَقْ إِنْ دَارَ الرَّبَابُ تَبَاعَدْتَ أو أنبت جمل أن قلبك طائر؟
ونظيره قول تميم بن أبي بن مقبل :

أُمِّ تَمِيمٍ إِنْ تَرَبَّى عَدُوْكُمْ ويبقى فقد أغنى الحبيب المصافيا

٤٤٩ - فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ
وَلَكِنَّ أَفْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ

٤٤٩ - هذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٣٨) وروى صدره « لعمرك ما تدرى متى الموت جائي » وحفظى في معجزة « أفصى مدة العمر » و« لعمرك » - بفتح العين هنا وسكون الميم - اللام فيه لتوكيد الابتداء ، والخبر محذوف وجوبا ، أى لعمرك قسمى ، أو لعمرك ما أقسم به ، وإذا لم تدخل عليه اللام نصبته نصب المصادر ، كما قال عمر بن أبى ربيعة :

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان ؟
و « تدرى » أى تعلم ، و « عاجل » قريب . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « جائي » واعلم أولا أن هذه الكلمة تروى بهمزتين وتروى بهمزة فباء متحركة بحركة الإعراب وهى الضمة ، واعلم ثانياً أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة « جائي » بياء ثم همزة ، لأنه اسم الفاعل من جاء يجيء مثل باع يبيع ، فاقبلت ياؤه همزة لوقوعها عين اسم فاعل فعل أعلت فيه ، أولسكونها بعد ألف زائدة ، فصار « جائي » بهمزتين والقياس فى مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء لسكونها ثانية همزتين فى موقع اللام من الكلمة فيقال « جائي » والنحاة يروونه على هذه الصورة ويحركون الياء بالضمة ، ويقولون : إن الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح ، وبعبارة أخرى : إن الشاعر عاود الأصل المجهور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذى صار إليه العمل - وهو تقدير الضمة والكسرة على الياء أو الواو لثقل كل من الضمة والكسرة على كل من الواو والياء - وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر ، ونظيره قول جرير بن عطية يهجو الفرزدق :

وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابى الأزد
فقد جاء بقوله « كابى » مرفوعاً ، وعامل الياء معاملة الحرف الصحيح فلم يقدر عليها الضمة ، ونظيره قول الآخر :

تراه - وقد بذ الرماة - كأنه أمام الكلاب عنهم مصنى الحد
الرواية برفع « مصنى » بضمة ظاهرة على الياء على أنه خبر « كأن » . ونظيره قول القطامي :

ما للعدارى ؟ ودعن الحياة كما ودعنى ، واتخذن الشيب ميعادى
محل الاستشهاد قوله « ما للعدارى » فقد جاء بكسر الياء ، والكسرة أخت الضمة =

ولهذا لم يأت في كلامهم ما عينه هَمْزة ولا مَمْزةٌ كما جاء ذلك في الياء والواو نحو « حَيَّةٌ ، وَقَوَّةٌ » وكذلك الحروف الصحيحة نحو « طَلَّلَ ، وَشَرَّرَ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كانوا يستنفلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سَلَبَ حركتها عنها بالكليّة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » قلنا : إنما لم يجوز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين

== كما قلنا ، ونظير ذلك في الفعل قول الشاعر :

إذا قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد
الشاهد فيه قوله « يسلو » فقد جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بضمة ظاهرة على الواو ، ومثله قول الآخر :

فقممت إلى عز بقية أعز فأذبحها ، فعل امرى غير نادى
فعرضى منها غناى ولم تكن تساوى عندى غير خمس دراهم
الشاهد في قوله « تساوى » حيث جاء الشاعر بهذا الفعل مرفوعاً بالضمة الظاهرة ولم يبال بأن الضمة ثقيلة على الياء ، من قبل أن الأصل الأصيل هو أن تظهر حركات الإعراب على الحروف متى أمكن أن تظهر عليها .

نقول : إن كل النحاة يرون في بيت الشاهد « متى الموت جأى » بالياء مرفوعة بالضمة الظاهرة - على أن الشاعر ارتكب الضرورة ، والضرورة هي معاودة الأصول المهجورة رغبة في إقامة وزن أو نحوه ، ولكن قطرب بن المستير روى هذه الكلمة « متى الموت جأى » بهمزتين ؛ لغير من هذه الضرورة ، وفاته أنه وقع في ضرورة أخرى وذلك لأن الهمزتين للطرفين إذا تحركتا وانكسرت أولاهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمة بعرض التسيكين للوقف ، فتكون الثانية كأنها متطرفة ما كنة إثر أخرى مكسورة ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل في العرية ، فيكون ضرورة ، فيصدق عليه التث « هرب من المطر فوقف تحت ميزاب » .

بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما [٣٠٧] قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرجوا متفعلن من الكامل — وهو حذف الحرف الأول — كما خرموا فَعُولُنْ ؛ لأجل أن متفعلن يسكن ثانيه إذا أضمرَ ، والإضمار إسكان الثاني ، فكان يبقى متفعلن فينقل إلى مُستَفْعِلُنْ ، فلو خرموه في أول البيت لأدّى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال ؛ فجري خَرَمُه تجرى خرم مستفعلن ؛ فلما كان يُفَضَّى إلى الابتداء بالساكن رَفَضُوهُ ، فكذلك ها هنا : لما قربت من الساكن يجعلها بينَ بينَ رفضوا الابتداء بها .

وحكى عن أبي على الفارسي أنه سئل عن الخرم في مُتَفَاعِلُنْ في حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذٍ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذي بيناه ، والله أعلم .

١٠٦ — مسألة

[هل يُوقَفُ بِنَقْلِ الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف « رأيتُ البَكْرُ » بفتح الكاف في حالة النصب .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجزم بالضم والكسر ؛ فيقال في الرفع « هذا البَكْرُ » بالضم ، وفي الجزم « مررتُ بالبَكْرُ » بالكسر .

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهري (٤٢٧/٢) وشرح الأشموني بحاشية انصبان (١٧٧/٤) وما بعدها (وشرح الفصل لابن يعيش (ص ١٢٧٢ وما بعدها) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والخفوض نحو « هذا البَكْرُ » ، ومررت بالبَكْرِ » ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في الخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ؛ فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

٤٥٠ — * أنا ابنُ مَآوِيَةٍ إذْ جَدَّ النَّقْرُ *

٤٥٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وجاءت الخيل أثنافي زمر *

وهو من شواهد سيويه (٢٨٤/٢) ونسبه لبعض السعديين من غير تعيين ، ولم يزد الأعم في نسبته إلى قائله على ما ذكره سيويه ، وجزم الجوهري بأنه لعبدالله بن مآوية الطائي ، وذكر ذلك ابن السيد على سبيل الظن ، ونسبه الصاغاني إلى فدي بن عبدالله المقرئ (انظر لسان العرب ن ق ر) وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٥٥) . والنقر : أصله - بفتح النون وسكون القاف - قال ابن سيده ومعناه أن تلتق طرف لسانك بخنكك وتفتح ثم تصوت ، وقيل : هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق وإلى أسفل ، وقد نقر بالدابة نقرأ ، إذا صوت ، وقال الأعم : « النقر صوت يسكن به الفرس عند أحباته وشدة حركته . يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اهـ . وعمل الاستشهاد بالبيت قوله « النقر » فإن أصله ما كن القاف متحرك الراء بحركة الإعراب - وهي الضمة هنا - ولكن الشاعر حين أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف الساكنة قبلها ، قال الأعم « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف » اهـ

ونظير ذلك قول الراجز :

تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبل ستون كأنها الجمر

الشاهد في قوله « الشعر » وقوله « الجمر » فإن أصل الكلمة الأولى - بضم الشين وسكون العين وضم الراء - فلما أراد الوقف نقل ضمة الراء إلى العين الساكنة قبلها ، وأصل الثانية بفتح الجيم وسكون الليم وضم الراء ؛ فنقل الشاعر عند الوقف ضمة الراء الإعرابية إلى اليم الساكنة قبلها

وكما قال الآخر :

٤٥١ — أَنَا جَرِيرٌ كُنَيْتِي أَبُو عَمْرٍ أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَمْدٌ فِي الْقَصْرِ
* أَجْبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرِ *

وقال الآخر :

٤٥٢ — [٣٠٨] أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَسَّ الْفَوَادُ لَذَاكَ الْحِجْلُ
فَقُلْتُ وَمَ أَخْفٍ عَن صَاحِبِي : أَلَا بِأَبِي أَضْلُ تِلْكَ الرَّجُلُ

٤٥١ — محل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « عمر » وقوله « القصير » وقوله « الستر » فإن أصل الكلمة الأولى بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء ، فنقل حركة الراء الإعرابية إلى الميم الساكنة قبلها للوقف ، وأصل الثانية بفتح القاف وبسكون الصاد وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة إعراب ، فلما أراد الراجز الوقف نقل حركة الراء إلى الصاد الساكنة قبلها ، فصار هذا ما قبله كالكتف ونحوه ، وأما الكلمة الثالثة فأصلها بكسر السين وسكون التاء ، وهاتان حركة وسكون البنية ، وبكسر الراء وهذه حركة الإعراب ، فلما أراد الوقف نقل كسرة الراء إلى التاء الساكنة فصار بزنة الإبل والبز ونحوها .

٤٥٢ — هذان بيتان من التقارب ، وهما من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٢٧٢) وابن منظور (ر ج ل) ، والحجل — بكسر الحاء وسكون الجيم ، وحكى قوم فتح الحاء مع سكون الجيم أيضاً — هو الخلخال ، وهو حلية تلبسها المرأة في رجلها وقالوا لحلقتي القيد حجلًا ، وقالوا : هذا فرس محجل ، إذا كان في قوائمه ياض ، على التشبيه . ومحل الاستشهاد من البيتين قوله : « الحجل » في البيت الأول ، وقوله : « الرجل » في البيت الثاني ، فإن أصل الكلمة الأولى بكسر الحاء وسكون الجيم كما قلنا ، وهاتان حركة وسكون البنية . وبكسر اللام وهذه حركة الإعراب التي يقتضها العامل ، فلما أراد الشاعر الوقف نقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها فصارت بزنة الإبل والإبد والبز ونحوهن ، وكذلك الكلمة الثانية ، قال ابن منظور « أراد الرجل والحجل فألقى حركة اللام على الجيم ، وليس هذا وضعا ؛ لأن فعلا لم يأت إلا في قولهم إبل وإطل » اهـ ، يريد أن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها ؛ لأن فعلا بكسر الفاء والعين جميعا لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة ، وليس هاتان الكلمتان من بين ما حفظه العلماء منها .

وقال الآخر :

٤٥٣ — عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّبِيذِ وَأَصْطَفَانَا بِالرَّجْلِ

٤٥٣ — هذان بيتان من الرجز المشطور ، وقد أنشدتهما ابن منظور (ع ج ل) وأبو زيد في النوادر (ص ٣٠) من غير عزو ، وعجل : قبيلة من ربيعة ، وهم بنو عجل ابن الجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وهو في الأصل بكسر العين ومكون الجيم . ومحل الاستشهاد قوله : « عجل » وقوله : « بالرجل » فإن أصل الكلمة الأولى - كما ذكرنا لك - بكسر العين ومكون الجيم ، وهاتان حركة ومكون البنية التي وضعت الكلمة عليها ، وبكسر اللام ، وهذه حركة الإعراب التي يقتضها العامل ، إلا أن الراجز حين أراد الوقف نقل حركة اللام إلى الجيم الساكنة قبلها ، وكذلك فعل بالكلمة الثانية ، قال ابن منظور « إنما حرك الجيم فيهما ضرورة ، لأنه يجوز تحريك الساكن في القافية بحركة ما قبلها ، كما قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

إذا تجاوب نوح قامتا معه ضربا ألما بسبت يلعب الجلدا »

اه كلامه بحروفه .

قال أبو رجاء ، عفا الله عنه : وفي قول ابن منظور الذي سمعته مأخذان ما كان يصح أن يقع فيهما على جلالة قدره ، الأول : أنه جعل تحريك الجيم ههنا ضرورة ، وكلام النحاة صريح في أن الوقف بنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبله مما يقولونه في الكلام عند الوقف ، إلا أن تكون حركة الإعراب الفتحة فهذه موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، قال سيدييه « هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لسكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بكر ، ومن بكر ، ولم يقولوا رأيت البكر ، لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما يبين حركته ، والمجرور والرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ، ومن ثم قال الراجز * أنا ابن ماوية إذ جد النقر » اه كلامه . والثاني أنه جعل بيت عبد مناف بن ربيع الهذلي نظير بيت الشاهد وهما متغايران ، كل واحد منهما عكس صاحبه ، ألا ترى أن بيت الشاهد فيه نقل حركة الحرف الآخر إلى الذي قبله ، وبيت الهذلي فيه تحريك الحرف الذي قبل آخر حروف الكلمة حركة إتباع للحرف الذي قبله ، ولم تنقل فيه حركة من حرف إلى حرف ؟ =

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض ، فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الكاف في قولك « رأيت البكر » في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك : « هذا البكر ، ومررت بالبكر » في حالة الرفع والمخفوض ، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكذلك يجب أيضاً أن يختاروا الفتحة في المنصوب ؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك ؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها في حال النصب أن يقال « بَكْرًا » فلا يجوز أن تحرك العين ؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر ، نحو « هذا بَكْرٌ » ، ومررت ببَكْرٍ » فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام^(١) لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب في حال التنكير .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة التنكير ، فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام

== وقد أنشد أبو زيد بيت عبد مناف المذكور في نوادره (ص ٣٠) ثم قال بعد إنشاده « يريد الجلد — أى بكسر الجيم وسكون اللام — فأتبع الكسرة الكسرة » اهـ ، وهو كلام دقيق ، فتنبه لذلك ، والله المسؤول أن يعصمك ويسددك .
(١) المراد باللام حرف التعريف .

التعريف لأنها لا تلزم الكامة « قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجذر ، فكما تحرك الكاف [٣٠٩] في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر ؛ فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال « رأيت البكرًا » كما يقال « رأيت بكرًا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دلَّ على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بكرًا » وأكرمت عمرو^(١) » وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالألف^(٢) ، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف .

والذي يدلُّ على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلا إلا قليلا ؛ فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

(١) هذه لغة ربيعة ، يققون على النصب بالنون بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع والمخفوض النونين ، وكما يققون هم وغيرهم على ذى الألف واللام .
(٢) في ر « أن يقف عليه بالألف » .

١٠٧ — مسألة

[القول في أصل حركة همزة الوصل] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ؛ فتكسر في « أَضْرِبْ » إتباعاً لكسرة العين ، وتضم في « أَدْخُلْ » إتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « أَدْخُلْ » ونحوه لثلاثي يُخْرَج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فُعِل بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لثلاثي يبدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للجانسة ؛ لأنهم يتوَخَّون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتَن » فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم ، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه [٣١٠] من أَنتَنَ فهو مُنْتَنٌ ، كما نقول : أَجْمَلٌ فهو مُجْمِلٌ ، وأَحْسَنٌ فهو مُحْسِنٌ ، إلا أنهم ضموا للتابع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً « مِنتِنٌ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكذلك قالوا « المِغْبِرَة » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الغين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة ؛ لأنه من أغار على العدو إغارية ، وكذلك قالوا « يُسْرُوع » فضموا الياء إتباعاً لضمة الراء ، واليُسْرُوع : دابة حمراء تكون في الرمل ،

(١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش (ص ١٣٣٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٣٣/٤ وما بعدها) وتصريح الشيخ خالد (٤٥٦/٢ وما بعدها) .

وكذلك قالوا « الأسود بن يَمْفَرُ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يُفْعُول بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخوك لِإِمك » بكسر الهمة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : (فَلَأَمِّهِ الثُّلُثُ) في قراءة من قرأ بكسر الهمة ، وما حمزة الزيات والكسائي ، وما من سادات القرأة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن (الحمد لله) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عَبلَةَ (الحمد لله) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للمجانسة فلائ يضموا هذه الهمة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأننا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدي إلى الابتداء بالسكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو السكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمة أن نلفظ بقاء الفعل ساكنة في حال الابتداء ؛ لأنه لو لم نَزِدْ الهمة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالسكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمة لئلا يبتدأ بالسكن ، ولهذا لم يزيدها فيما تحركت فاؤه ؛ فينبغي أن تزداد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زیدت على حرف ساكن فكان الكسر [٣١١] أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبته للسكن أكثر من

غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين ، طلباً للمجانسة » قلنا : التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإلتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في مُنْتَن بضم التاء « مُنْتِن » بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « مُنْتِن » بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نَتْن ؛ لأنه يقال « نَتْن الشيء ، وأنتن » لفتان ؛ فلا يكون الكسر للإتباع . وكذلك قولهم « المغيرة » يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه « المغيرة » بالضم . ويحتمل أن يكون من « غَارَ أَهْلَهُ يَغِيرُهُمْ غَيْرًا » إذا مَارَهُمْ ، وكذلك يجوز أن يقال في يُسْرِع بالضم « يسروع » بالفتح على الأصل ، وقد قالوا إنه أسروع^(١) أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال في « يُغْفَر » بالضم « يُغْفَر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال في قولهم هو أخوك لإمك بالكسر « هو أخوك لإمك » بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال وقراءة من قرأ (الحمد لله) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس : أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإلتباع لما كان في الكلمة الواحدة

(١) وقد جاء جمعه في قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع ظبي أو مساويك إسحل

قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ،
فإذا كان في المتصل ضعيفاً امتنع في المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا
امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم ؛ فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان
الإتباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل
أن تتبع حركة العين .

والذي يدل [٣١٢] على أن حركتها ليست لإتباعاً لحركة العين في نحو
« اضرب » ، وأدخل « أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب
يذهب « أذهب » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يحز ذلك
وقيلت بالكسر علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت في
« أدخل » ونحوه لثلاثي يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستقل ، ولم يفعلوا ذلك
في « أذهب » لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستقل ؛ فجاء بها على الأصل
وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة
الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها
متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا
من وجهين :

أحدهما : القاصد للفظ بالساكن إذا قدّر اجتلاب حرف ساكن - مع علمه
بأنه لا يلفظ به - كان تقديره محالاً ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال : إن
الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ،
ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة ، وأن يسكن
كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا
لا يرتكبه أحد .

والوجه الثانى : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عليه ؛ إذ لو زيدت ساكنة لثلا يتبدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يُفَر منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يَا زَيْدُ اضْرِبْ وَيَا عَمْرُو ادْخُلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

١٠٨ — مسألة

[هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها .
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .
 وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم
 « مَنْ أَبُولُكَ ، وَكَمْ أَبْلُكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا [٣١٣] بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (أَلَمْ يَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) فنقل فتحة همزة (الله) إلى الميم قبلها ، وحكى الكسائى قال : قرأ على بعض العرب سورة (ق) فقال : (مَنْعًا لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيدٍ الَّذِي) بفتح التنوين ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الذى) إلى التنوين قبلها ، وحكى أيضاً عن بعض العرب (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) بفتح الميم ؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمد) إلى الميم قبلها ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع اللدنى وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الفصل لابن يعيش (ص ١٣٢٠ — ١٣٢٣) .

العشرة (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) فنقل ضمة همزة (اسْجُدُوا) إلى التاء قبلها ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأنها همزة متحركة ؛ فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهزمة القطع في قولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ أَبْلُكَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون « وَاحِدٍ اثنانٌ » فيكسرون الدال من « وَاحِدٍ » وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة « اثنانٍ » عليها لالتقاء الساكنين ، ولا خلاف أن همزة « اثنانٍ » همزة وصل ؛ فدل على صحة ما ذكرناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو : « مَنْ أَبُوكَ » في « مَنْ أَبُوكَ » و « كَمْ أَبْلُكَ » في « كَمْ أَبْلُكَ » فأما همزة الوصل فتسقط في الوصل ؛ فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لسكان يجب أن يثبتها في الوصل فيقول : قَالَ الرَّجُلُ ، وَذَهَبَ أَلْفَلَامٌ ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : « أَخَذْتُ عَنِ الرَّجُلِ » بسكون النون وقطع الهمزة وفتح النون على نقل الحركة كما يقال : « مَنْ أَبُوكَ ، وَمَنْ أَبُوكَ » فلما لم يُنقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أَلَمْ اللَّهُ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين - وهما الميم واللام من (الله) - وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك في قوله (أَلَمْ اللَّهُ) لسكونها وسكون الياء [٣١٤] قبلها لكان يجب أن تكون متحركة في قوله (أَلَمْ ذَلِكَ الكتاب) فلما كانت ساكنة دل على

أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛ لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحةً على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعدُّ بكسرتين ؛ فيؤدى في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقیل جداً فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مُرِيْنٌ الَّذِي) فإن الفتحة في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الَّذِي) وإنما حركت لالتقاء الساكنين - وهما التنوين ، واللام من (الَّذِي) - وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ؛ فالياء تعدُّ بكسرتين على ما بيننا ؛ فعدل في هذه القراءة عن الكسر لثلاث يجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « أَيْنَ ، وكيف » لثلاث ياء مع كسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستئصال ما يوجد ها هنا ، فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاها عن بعض العرب من فتح اليم من (الرحيم الحمد لله) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح اليم فتحة لإعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على اللحن بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب ^(١) :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعِدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزْرِ [٢٩٥]
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

(١) هي الحزينة أخت طرفة بن العبد لأمه كما تقدم ذكره في شرح هذا الشاهد (ص ٤٧٦)

وأما قراءة أبي جعفر (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) فضعيفة في القياس جداً والقرءاء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :
أحدها : أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ،
وها هنا ليس ما قبلها ساكناً ، وإنما هو [٣١٥] متحرك ؛ لأن التاء من (الملائكة)
متحركة ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .
والثاني : أن هذا لا يقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى
المتحرك قبلها .

والثالث : أننا نقول : إنما ضمت هذه التاء إبتاعاً لضمة الجيم في (اسجدوا)
وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن يكون قد نَوَى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً
بضمة التاء في قراءة من قرأ (وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلِيَّهِنَّ) بإبتاع ضمة التاء ضمة الراء ؛
لثلاثي خرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو هذا الإبتاع قراءة من قرأ
أيضاً (جنات وعيونٍ أدخلوها) بضم التنوين إبتاعاً لضمة الخاء من (أدخلوها) ،
وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب . والثاني : أنه أتبع الضم الضم ، كما
أتبع الكسر الكسر في قراءة الحسن البصري (الحمد لله) فكسر الدال إبتاعاً
لكسرة اللام ، وكقولهم « مِئْتَيْنِ » بكسر الميم ، والأصل فيه « مُئْتَيْنِ » بضم
الميم ؛ فكسروها إبتاعاً لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مُئْتَيْنِ » بضم التاء ،
والأصل فيها الكسر ، إبتاعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبي عَبدِ اللهِ (الحمد لله) بضم
اللام والأصل فيها الكسر إبتاعاً لضمة الدال .
وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس ، قليلة في الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة
القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يقضى عن الإعادة ؛
فلا يجوز أن تُحْمَلَ إحداها على الأخرى .

وأما قولهم «أجمعنا على أن كسرة الدال في قولهم واحد اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان، وهمزة اثنان همزة وصل» قلنا: إنما جاز ذلك هاهنا لأن «واحد» في حكم الوقف كمنحوه من العدد، و«اثنان» في حكم المستأنف المبتدأ به، وإذا كان في حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة همزة القطع، وإن كانت همزة وصل؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان في الابتداء؛ ولهذا يقولون «واحد اثنان» فيثبتون فيه الهمزة وإن كانت همزة وصل؛ لأن «واحد» في حكم الوقف، و«اثنان» في حكم المستأنف، ولذلك يقولون «ثلاثة أربعة» فيحذفون الهمزة من «أربعة» ولا يقلبون الهاء من ثلاثة تاء؛ لأن الثلاثة عندهم في حكم الوقف والأربعة في حكم المستأنف، وهم إنما يقلبون [٣١٦] الهاء تاء في حالة الوصل، وإذا كانت في تقدير الوقف بقيت هاء، وإن أقيت عليها حركة ما بعدها، كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء، والله أعلم.

١٠٩ — مسألة

[هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وأجمعوا على أنه يجوز قصر المددود في ضرورة الشعر، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر المددود شروطاً لم يشترطها غيره؛ فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو قَعْلَى تَأْنِيثَ قَعْلَانَ نحو سَكْرَى

(١) انظر في هذه المسألة: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٩١/٤) وتصريح الشيخ

خالد الأزهرى (٣٦٨/٢).

وَعَطَشَى ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكّره سكران وعطشان ، وَقَلَى تَأْنِثَ
فَقَلَّانَ لا تَجِيءُ إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون مقصوراً
وكذلك لا يجوز أن يُقَصَّرَ من الممدود ما لا يجيء في بابهِ مقصور ، نحو تَأْنِثَ أَفْعَلْ
نحو بِيضَاءَ وَسوداءَ ؛ فهذا لا يجوز أن يُقَصَّرَ ؛ لأن مذكّره أبيض وأسود ، وَقَلَّاءَ
تَأْنِثَ أَفْعَلْ لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياسُ أن يكون
ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجب القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور
والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من
المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مَدُّ « رَحَى ، وَهْدَى ، وَحِجَى » لأنها إذا مدت
صارت إلى مثال سَمَاءَ وَدَعَاءَ وَرَدَاءَ ، ويجوز عنده قصر « سَمَاءَ ، وَدَعَاءَ ، وَرَدَاءَ » لأنها إذا
قصرت صارت إلى مثال رَحَى وَهْدَى وَحِجَى ، فأما ما لا مثال له من المقصور
والممدود إذا مَدَّ وقَصَّرَ فلا يخرج عن بابهِ من المد والقصر ؛ فهذا تفصيل المذاهب .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء
ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

٤٥٤ — [٣١٧] قَدْ عَلِمْتُ أُمَّ أَبِي السَّلَاءِ وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نَعْمَ مَا كُولا عَلَى الْخَوَاءِ يَالِكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
* يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *

٤٥٤ — هذه خمسة آيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها — إلا الثاني —
ابن منظور (ل ١ هـ) وأنشد رابعها وخامسها ابن عيسى (ص ٨٠١) والأشُمُونِي (رقم
١١٥٧) وابن عقيل (رقم ٣٥٣) وقد قال الفراء : إن هذا الرجز لأعرابي من
أهل البادية ، ولم يسمه ، وقال أبو عبيد البكري : هو لأبي المقدم الراجز . والسعلاء
— بكسر السين وسكون العين — أصله السعلاة ، قيل : هي الغول ، وقيل : ساحرة
الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة ، قال الراجز :
لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خسا =

والسعاله والخواه واللاهه كله مقصور في الأصل ، ومدّه لضرورة الشعر ؛ فدلّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٥ — إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْفِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى ، وَهَذَا يُحْدُ

فدّة الفناء وهو مقصور ، فدلّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٤٥٦ — سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

== وقال الأعشى :

رب رقد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال

وشيوخ حربى بشطى أريك ونساء كأنهن السعالى

والجراى - بفتح الجيم أو كسرهما - الفتاء ، تقول : هذه جارية بينة الجراى ، والجراية والجراية ، والجرى ، أى بينة الصبا والفتاء ، والخواه : الحلاء ، تقول : خوى الربع يخوى ، إذا خلا من أهله ، لكن الأصمى حكى في مصدر هذا الفعل أنه ممدود فى الأصل والشيشاء - بشينين معجمتين أو لاها مكسورة وبينهما ياء - هو الشيص ، وهو أردأ التمر ، وينشب : يملق ، والمسلع : موضع السعال من الحلق ، واللاه - بفتح اللام ، وبالمد ، وأصله القصر - جمع لهاة ، وهى هنة مطبقة فى أقصى سقف الفم . ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « السعاله » وقوله « اللاهه » فإن أصل هاتين الكلمتين القصر فأصل الأولى السعاله ، وأصل الثانية اللاهه ، ولكن الراجز قد مدهما حين اضطر ، وقد زعم المؤلف أن « الخواء » أصله القصر ، ولكن الراجز مده أيضا ، ولكن الأصمى كما حدثناك قد حكى أن أصل « الخواء » ممدود ، والخطب فى ذلك سهل ، فإنه يكفى الاستشهاد بالكلمتين السابقتين .

٤٥٥ — يحد - بالبناء للجھول - أى يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت فى قوله « والفناء » فإن هذه الكلمة فى الأصل مقصورة ، والنفى - بكسر العين مقصورا - ضد الفقر ، وفى الحديث « خير الصدقة ما أبقت غنى » وفى رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى ينفى » بوزن رضى يرضى ، وقد مده الشاعر فى هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

٤٥٦ — هذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ١١٥٦) وأوضح المسالك (رقم ٥٣٧) وشرحه العيني (٥١٣/٤) بهامش الحزانة) وأنشده ابن منظور (غنى) ومحل ==

وقول الآخر :

٤٥٧- لم تُرَحَّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ، وَلَكِنْ مَرَحَّبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

= الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصورا ، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت ، وزعم قوم أنه بفتح الغين من قولهم « هذا رجل لا غناء عنده » فيكون ممدودا أصالة ، وزعم آخرون أنه بكسر الغين وأنه مصدر « غانته أغانيه غناء - مثل راميته أراميه رماء » إذا فاخرته وبأهيته في الغنى بكسر الغين وبالقصر ، قال ابن منظور « وأما قوله * سيغينى الذى أغناك البيت * فإنه يروى بالفتح والكسر ، فمن رواه بالكسر أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه ، قال أبو إسحاق : إنما وجهه ولا غناء - يعنى بفتح الغين - لأن الغناء غير خارج من معنى الغنى ، وكذلك أنشده من يوثق بعلمه » اهـ . وقال ابن هشام « واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله * فلا فقر يدوم ولا غناء * ومنعه البصريون ، وقدروا الغناء فى البيت مصدرا لغانيت لا مصدرا لغنيت ، وهو تعسف » اهـ .

٤٥٧ - شخص الرجل بشخص - مثل فتح يفتح - شخصا ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ؛ ومحل الاستشهاد فى هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصورا ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مده ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود ، ولكن الأخفش - على ما فى اللسان - حكى أن مصدر « رضى » هو الرضا بالقصر ، ومنه قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

والاسم الرضاء بالذ ، فيجوز - إن صح هذا - أن يكون الرضاء فى بيت الشاهد اسما لا مصدرا ، فيكون ممدودا أصالة ، وبهذا يسقط استدلال الكوفيين بهذا البيت . وقد أنشد الكوفيون للاستدلال على ما ذهبوا إليه قول العجاج :

والمرء يليله بلاء السربال كرى الليالى وانتقال الأحوال

وهذا البيت من شواهد الأشموني فى المسألة (رقم ١١٥٥) وإتمام الاستدلال لهم بهذا البيت إذا قرئ « بلاء السربال » بكسر الباء ، فإنه يقال : بلى الثوب يبلى بلى =

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

* كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَنُفُولُ * [٨]

أراد « القَرَنُفُولُ » وإشباع الكسرة كقوله :

* لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَالٍ * [١٦]

أراد بِنِيضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَيَّ الْكُلُكَالُ [١٠]

أراد الكُلُكَلِ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة^(١) ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فياتحق بالمدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في [٣١٨] المدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إما

= مثل رضى رضى رضى — وأما إذا فتحت الباء فإنه ممدود أصالة ، قال ابن منظور « بلى الثوب يبل بلى وبلاء ، وأبلاه صاحبه ... إذا فتحت الباء مددت ، وإذا كسرت قصرت ، ومثله القرى والقراء ، والصلى والصلاء » اهـ .

(١) انظر المسألة الثانية من مسائل هذا الكتاب .

جاز لأنه رَدُّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدُّ إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

* قَدْ عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ * [٤٥٤]

الآيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها^(١) على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

* إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْفَنَاءُ مِنْ اللَّهِ * [٤٥٥]

وقول الآخر :

* فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ * [٤٥٦]

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والفناء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :
٤٥٨ — وَلَا تَجْعَلِيَنِي كَأَمْرِ دَلِيسَ هَهُ كَهَمِّي ، وَلَا يُغْنِي غِنَائِي وَمَشْهَدِي

(١) في ر « لتناولها » وظاهر أن ذلك تحريف عما أئبتناه .

٥٨ — هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري

الملقة (انظر شرح التبريزي ص ٩٦) وقوله :

إذا مت فانهني بما أنا أهله وشقي على الحبيب يا ابنة معبد

وانعني : أي اذكرى من أفعالي ما أنا خالق به وأهل له ، وليس همه كهمي : يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للعالي مثل طلبي ، ولا يغني غنائي : أي لا ينفع في المواطن التي أتبع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الحصومات والفاخرات . ومحل الاستشهاد من هذا =

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغائيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غائته أغانيه غناء ، كما يقول : **وَالْيَتَهُ أُوَالِيهِ** **وَلِإِ** ، وعاديته أعاديته **عِدَاءٌ** بمعنى **وَالْيَتَهُ** ، قال امرؤ القيس :

٤٥٩ — **فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنَ تَوْرٍ وَتَعَجَةٍ دِرَاكَا ، وَلَمْ يَنْضَحْ بَمَاءٍ فَيَفْضَلِ**

= البيت قوله « غنائى » فإنه بفتح الغين ، وهو ممدود أصالة ، ومعناه النفع والكفاية ، والمؤلف يريد بإنشاد هذا البيت أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » في الشاهد رقم ٤٥٥ و « غناء » في الشاهد رقم ٤٥٦ مثل « غنائى » في بيت طرفة هذا بفتح الغين وبمعنى الكفاية والنفع ، وعلى هذا يكون ممدوداً أصالة ، ولا يكون فيه شاهداً للكوفيين لأن الشاعر أتى به على أصله ، وقد ذكرنا لك هناك أن هذا الكلام لا يصح أن يؤخذ به وذكرنا لك كلام ابن هشام في الرد على هذا الكلام ، وقال في آخره : إن تحلات البصريين في الرد على الكوفيين تعسف .

٤٥٩ — هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى (انظر شرح التبريزى على المعلقة ص ٤٦ ط السلفية) وقد أنشده ابن منظور (عدى) وعزاه إليه ، وعادى: معناه والى بين اثنين فى طلق واحد ولم يعرق ، تقول: عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر فى طلق واحد ، ودراكا : أى مداركة ، وهو مصدر فى موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن رآكه من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى إنه لا يعرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فإنه بكسر العين المهملة مصدر عادى، وهو ممدود قياسى ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » فى البيتين (رقم ٤٥٥ و ٤٥٦) اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضى ، بل على أنهما مصدر « غانى » أى فاخر فى الغنى ، ولست فى حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تعسف » وقد وافق الكوفيين فى هذه المسألة ابن ولاد وابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف فى قوله تعالى (يكاد سنابرقه يذهب بالأبصار) بمد السنا وأصله مقصور ، فإذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور فى سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَكِنْ مَرَحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا [٤٥٧]

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مُرَاضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم [٣١٩] « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحد ، وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه القراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يحىء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يحىء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

٤٦٠ — وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمِرَةٍ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا

٤٦٠ — هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون مطلعها قوله (وانظر ديوانه ص ٢٢ — ٢٧) :

رحلت سمية غدوة أجمالها غضي عليك ، فما تقول بدالها ؟
وقبل البيت المستشهد به قوله :

الواهب المائة المهجان وعبدالها عودا تزجي بينها أطفالها

وأنشد ابن منظور بيت الشاهد (ع دا) وعزاء إليه ، غير أنه روى عجزه « لا تستطيع يد الطويل قذالها » ورواية الديوان كرواية المؤلف ، والعود — بضم العين — جمع عائد ، وهي الحديدة التاج ، والقارح : أراد به الفرس الذي اكتمل سنه ، والطمرة — بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هي للشرقة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلمها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت ، قال ابن منظور =

فقصر « العداء » وهو فعّال من العدوّ ، وفَعَّال لتكثير الفعل ، نحو « بضّاب وقتال^(١) » ولا يحىء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

٤٦١ — وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بَنِي مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِنْ لَبِ

فقصر « إهدأها » وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ، ولا يحىء في بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ [٢٤٥]

فقصر « الأطباء » وهو جمع طبيب ، ولا يحىء في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مدّه ؛ لأن الأصل في طبيب أن يجمع على طبّباء على مثال فُعَلَاءَ ،

« أراد العداء ، فقصره للضرورة ، وأراد لا تستطيع يد الطويل نيل قذالها ، خذف للعلم بذلك » اه . وأراد المؤلف من الاستشهاد بهذا البيت الرد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المددود أن يكون قد ورد في بابه مقصور ، ووجه الرد من هذا البيت أن الشاعر قد قصر « العداء » وهو صيغة مبالغة كما قلنا فعلها عدا يعدو ، ولم يأت في صيغ المبالغة مقصور حتى يحمل هذا عليه .

(١) في ر « وقال »

٤٦١ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ث ل ب) ولم يعزه ، وقوله « بني » أي بنمي ، وهو متعلق بقوله أهدى ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر إنلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر إنلب من إهدائي إياها ، والإنلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الإنلب بلغة أهل الحجاز الحجر ، وبلغة تميم التراب ، وهزمة الإنلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « إهدأها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدأها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء — مثل أكرمه بكرمه إكراماً — فهو بمدود قياس ، ولم يحىء في باب مصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطى إعطاءً ، وأبقى يبق إبقاءً ، وأرضى يرضى إرضاءً ، وهلم جرا ؛ وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر المددود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

كشريف وشرقاء وظريف وظرفاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من قُتلَاءَ إلى أُنمِلَاءَ فصار أطبَاءَ ، فاستقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستقلال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أطبَاءَ ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فَعِيلٍ من المضاعف ، كقولهم : حَبِيبٍ وَأَحِبَّاءَ ، وَخَلِيلٍ وَأَخِلَّاءَ ، وَجَلِيلٍ وَأَجِلَّاءَ ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأُطِبَاءُ » فقصر ما يوجب القياسُ مدَّهُ دَلَّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

[٣٢٠] — مسألة

[هل يُحذفُ آخر المقصور والمدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ؛ فقالوا في تثنية « خَوْزَلَى ، وَقَهْرَى » : خَوْزَلَانِ ، وَقَهْرَانِ ، وذهبوا أيضاً فيما طال من المدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا في « قَاصِعَاءَ ، وَحَائِيَاءَ » : قَاصِعَانِ ، وَحَائِيَانِ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٥٩٨ و ٦٠٠) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٩٤/٤ بولاق) وتصريح الشيخ خالد (٣٧١/٢) .

ازدادا كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان : ثقل أصلي ، وثقل طاريء ؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذي يدلُّ على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم « أَشْهَابٌ أَشْهَبَابًا ، وَأَحْمَارٌ أَحْمَرَارًا ، وَأَصْلُهُ أَشْهَبَابًا وَاحْمِرَارًا ، لَحَذَفُوا الْيَاءَ لَطُولِ الْكَلِمَةِ وَكَثْرَةِ حُرُوفِهَا ، وَكَذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ « كَيْنُونَةَ » أَصْلُهَا كَيْنُونَةٌ بِالْتَشْدِيدِ ، ثُمَّ أُوجِبَتْ الْحَذْفَ لَطُولِ الْكَلِمَةِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ طُولَ الْكَلِمَةِ وَكَثْرَةَ حُرُوفِهَا لَهُ أَثَرٌ فِي الْحَذْفِ ؛ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ مَا لَمْ يَكُنْ حُرُوفُهُ مِنْهُمَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَحْذَفَ مِنْهُ شَيْءٌ لِقَلَّةِ حُرُوفِهِ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شيء ؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، قَلَّتْ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ .

والذي يدلُّ على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه ، كما حُذِفَ فيما قَلَّتْ حُرُوفُهُ ، فَقَالُوا فِي تَثْنِيَةِ جُمَادَى : « جُمَادَيَيْنِ » مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

* شَهْرِي رَبِيعٌ وَجُمَادِيَيْنَةٌ *

٤٦٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من شواهد رضى الدين فى باب التثنية من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى فى الحُرانة (٣٣٨/٣) وذكر أنه لامرأة من قعس ، وأنشد قبله :

يَارِبْ خَالُكَ مِنْ عَرِينِهِ حَجَّ عَلَى قَلِيسِ جُوَيْنِهِ
* فَسُوتُهُ لَا تَقْضَى شَهْرِيْنَهُ *

والقليس : تصغير القلوص ، وهى الناقة الشابة ، وجوينه : تصغير جون ، والجون من الإبل ومن الخيل أيضا : الأدهم الشديد السواد ، وقوله « فسوته — إلخ » الفسوة بفتح الفاء وسكون السين — ريج يخرج من البطن من غير صوت ، والكلام على =

وقال الآخر :

* جَمَادَيَيْنِ حُسُومًا *

= حذف مضاف ، وكأنه قال : نثن فسوته — إلخ ، وشهرينه : منصوب على الظرفية والعامل فيه تنقضى ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والهاء في آخره للسكت ، وقوله « شهرى ربيع » بدل من الشهرين ، وجمادينه معطوف على شهرى ربيع ، والهاء في آخره للسكت أيضاً . ومحل الاستشهاد هنا قوله « جمادينه » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، وقد قلبها الراجز ياء ، ولم يحذفها ، فيكون رداً على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ، ونحى أن تنهك إلى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن سقوط الألف في تثنية الاسم الذى كثرت حروفه أمر واجب لا يجوز غيره ، بل ذهبوا إلى أنه يجوز أن تسقط ألفه ويجوز أن تذكر وتقلب ياء ، فلا يرد عليهم بأن العرب قد أبت الألف وقلبها ياء في « جمادينه » وفي ألف كلمة أخرى ، وقد قالت العرب في تثنية الحوزلى « الحوزلان » بحذف الألف ، ولو أبقرها لقالوا : الحوزليان ، وقالوا أيضاً : خفسان ، وقرفصان ، وعاشوران ، في تثنية خفساء ، وقرفصاء ، وعاشوراء ، فحذفوا في التثنية الهمزة والألف التى قبلها ، ولو أبقوا ذلك لقالوا : خفساوان ، وقرفصاوان ، وعاشوراوان . وقد استشهد الرضى بالبيت على أن من العرب من يفتح نون المثنى بعد الياء ، وبعد الألف كما فى قول الراجز :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشها ظيانا

٤٦٣ — الاستشهاد من هذا الشاهد فى قوله « وجماديين » فإنه مثنى جمادى ، والألف فيه خامسة ، ولم يحذفها الشاعر ، بل قلبها ياء على قاعدة أن الألفات إذا كانت رابعة فأكثر قلبت ياء مطلقاً ، وهذا — فيما زعم المؤلف — يرد على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المقصور إذا كانت حروفه كثيرة جاز حذف هذه الألف عند التثنية ، وإن الممدود إذا كانت همزته بعد حروف كثيرة جاز حذف هذه الهمزة والألف التى قبلها ، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق أن هذا الشاهد والكثير من أمثاله لا يرد مذهب الكوفيين من قبل أنهم لا يقولون بوجوب حذف ألف المقصور ولا بوجوب حذف همزة الممدود ، وإنما يقولون : يجوز لتكلم إذا استطال حروف الكلمة أن يحذف الألف أو الهمزة ويجوز له أن يأتى بالكلمة على الأصل ويقلب الألف ياء ويقلب الهمزة واوا أو يبقاها =

وقال الآخر :

٤٦٤ — * جُمَادَيْنِ حَرَام *

ففتوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وَجْهَ له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لسكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون عِلَّةً موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس ،

= على تفصيل في المدود معروف لك ، وإذا كانوا لا يقولون بوجود الحذف فمجيء الشواهد العديدة بالإثبات والقلب لا يرد مذهبهم ؛ لأن هذه الشواهد جاءت على الوجه الآخر الذي يجوزونه أيضاً .

٤٦٤ — والاستشهاد بهذا الشاهد في قوله « جمادين » أيضاً ، والكلام فيه كالكلام فيما قبله ، وقول المؤلف بعد إنشاده هذه الشواهد « والدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له » غير مسلم له ، فإنهم لم يقولوا ما قالوه من غير دليل ، فقد حكوا أن العرب تنثى الحوزلى والقهقرى على الحوزلين والقهقرين ، يحذف الألف ، وتنثى القاصعاء والحائياء على القاصعين والحائئين ، يحذف الهمزة والألف التى قبلها ؛ وقد نقلنا لك زيادة على هذه الكلمات في شرح الشاهد ٤٦٢ أنهم يثنون الحنفساء والقرفصاء وعاشوراء بحذف الألف والهمزة التى قبلها ، فكيف يقال : إنهم عدلوا عن الأصل والنقل والقياس من غير دليل ؟ وإذا كان القياس يثبت بعدد الكلمات فإن كلام الكوفيين أحرى بالثبوت ، لأن الكلمات التى ذكروا أن العرب حذفت منها ألف المقصور وهمزة المدود مما عددناه هنا سبع كلمات ، بينما لم يأت هو لمذهب البصريين إلا بكلمة واحدة ، وهى جمادى على تعدد ما أتى به من الشواهد لهذه الكلمة ، ومع هذا كله نرى لك أن تأخذ بمذهب البصريين ، لا لضعف الحجة التى أتى بها الكوفيون ولكن لأن الأصل أن علامة التثنية تزداد على حروف الكلمة كلها ، وأن الحذف من الكلمة قد يقع فى اللبس بين الكلمة المراد تثنيها وكلمة أخرى تشبهها فى الحروف التى أقيمت بعد الحذف ، فإن أمن اللبس كان لكلامهم وجه .

فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطلَ أن الحذف ها هنا للكثرة ؛ لورود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم بأشهباب وكنيونة والأصل فيهما أشهباب وكنيونة بالتشديد فخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن النقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم في أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضاً استشهادهم بكنيونة وأن أصلها كنيونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شيء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم في كنيونة كونيونة ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

١١١ - مسألة

[القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » لا اختصاص للمؤنث به .

وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجزؤوه على الفعل ، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا « شيء حائض » .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على المفصل (ص ٦٩٥ و ٧٧٣)
وشرح رضى الدين على كافي ابن الحاجب (٢ / ١٥٤) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، [٣٢٢] ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطَّلَاقِ والطَّمْثِ والحَيْضِ والخَلْفِ ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ محالٍ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حُذِفَتْ علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم « طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » في معنى ذات طَّلَاقٍ وَطَمْثٍ وَحَيْضٍ وَخَلْفٍ ، على معنى النسب ، أى : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يقال : رجل رامح ونابل ، أى ذو رُمحٍ وَنَبْلٍ ، وليس محمولا على الفعل ؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، نحو ضَرَبَتِ المرأةُ تضربُ فهي ضاربة ، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبوعاً له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم « امرأةٌ مِفْطَارٌ ، ومذْكَارٌ ، ومِثْنَاثٌ ، ومِثْشِيرٌ ، ومِعْطِيرٌ ، وَصَبُورٌ ، وَشَكُورٌ ، وَخَوْدٌ ، وَضَنَّاكٌ ، وَصَنَّاغٌ ، وَحَصَّانٌ ، وَرَزَّانٌ » قال حسان :

٤٦٥ — حَصَّانٌ رَزَّانٌ مَا تُزْنُ بِرَبِّتِهِ وَتُضْبِحُ غُرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

٤٦٥ — هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه ، يقوله في أم المؤمنين وصفية رسول الله عائشة بنت الصديق أبى بكر ، رضى الله تعالى عنها وعن أبيها وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (غرث — ح ص ن — رزن — زن ن) والحصان — بفتح الحاء — العفيفة ، والرزان — بفتح الراء — أى ذات ثبات ووقار وعفاف ، وهى مع ذلك رزينة فى مجلسها ، وما تزن — بالبناء للعجول — أى ما تنهم ، والرية : التهمة وموضع الشك ، وغرَّتى : وصف المؤنث من الغرث — بالتحريك — وهو الجوع ، أو أيسره ، أو أشده ، والغوافل : جمع غافلة ، يعنى أنها لا تفتاب أحداً . وحمل الاستشهاد مجيء هذه الصفات — وهى حصان ، ورزان — من غير تاء التأنيث ، مع أنها جارية على مؤنث ، وذلك بسبب كونها غير جارية على فعل .

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جاريةً على الفعل لم تلحقها علامة التانيث ، فكذلك ها هنا .

والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التانيث ؛ فقيل : طَلَّقَتْ فهي طالقة ، وطَمِثَتْ فهي طامئة ، وحَاضَتْ فهي حائضة ، وحملت فهي حاملة ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

٤٦٦ — أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

وقال :

٤٦٧ — تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمَ أَنِّي ، وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٌ

٤٦٦ — هذا البيت مطلع القصيدة الحادية والأربعين من ديوان الأعشى ميمون بن قيس (د ١٨٣ ط فينا) وقد أنشده ابن منظور (ط ل ق) وعزاه إليه ، وأراد بالجاراة زوجته ، ويبنى : أى فارقيني وابتعدى عني ، وأصل معنى البين القطع ، ومنه أخذ البين للفراق والبعد ، لأنه قطع ما كان موصولا بين الألفيين ، وقد علل طلبه منها أن تفارقه وتبتعد منه بقوله « فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ » وقوله « كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ » أى أن بعض ما يعرض للناس يعرض لهم في وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم في وقت الطروق وهو الليل ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « طَالِقَةٌ » حيث أتى بهذا الوصف مؤثرا بناء التانيث مع أنه لا يوصف به إلا النساء ، والسر في أنه أتى بهذا الوصف بناء التانيث هنا أنه حملة على معنى الفعل وهو الحدوث — ألا ترى أن الشاعر يريد أن يقول لامرأته : ابتعدى عني فإنه قد جرى عليك الطلاق وحدث أو يحدث بعد أن لم يكن؟ قال ابن منظور « وكلهم يقول : امرأة طالق — غير هاء — وأما قول الأعشى « أَيَا جَارَتَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ » فإن اللبث قال : أراد طالقة غدا ، وقال غيره : هي طالقة على الفعل ، لأنه يقال لها : قد طلقت — بفتح الطاء ، واللام بعدها — فبنى النعت على الفعل » اه كلامه .

٤٦٧ — أنشد ابن منظور هذا البيت (ح م ل — أن ا) ونسبه في المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : وروى لخالد بن حق (هكذا) ورواه رابع أربعة أبيات (م خ ض) ونسبها لعمرو بن حسان أحد بني الحارث بن همام بن مرة ، وأصل معنى تمخض تحرك ، وقالوا : تمخض اللبن ، أى تحرك في المخضة ، وقالوا : تمخض الولد ، =

== أى تحرك في بطن الحامل، وقالوا: تمخض الدهر بالفتنة، والدنيا تتمخض بفتنة منكرة وعحضت النون وغيرها، كل هذا على المجاز، والنون: اللية وهى الموت، وأنى: أى أدرك وبلغ مداه، وقوله «ولكل حامله تمام» تذييل، يريد أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتتم مدته. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «حاملة» حيث جاء بهذا الوصف متصلا ببناء التأنيث مع أنه خاصر بالإناث لا يوصف به غيرهن، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل، على نحو ما ذكرناه في الشواهد السابقة، قال ابن منظور «وامرأة حامل وحاملة، على النسب وعلى الفعل (يريد أنه يقال حامل على النسب، ويقال حامله على الفعل، فهو على طريق اللف والنشر) الأزهرى: امرأة حامل وحاملة؛ إذا كانت حبلى، وفي التهذيب: إذا كان في بطنها ولد، وأنشد لعمر بن حسان * تمخضت النون البيت * فمن قال حامل - بغيرهاء - قال: هذانت لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال حاملة بناء على حملت فهي حاملة، فإذا حملت المرأة شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأما ما لا يكون للذكر فقد استغنى فيه عن علامة التأنيث، فإذا أتى بها فإنما هو على الأصل، قال: هذا قول أهل السكوفة، وأما أهل البصرة فإنهم يقولون: هذا غير مستمر؛ لأن العرب قالوا: هذا رجل أيم، وامرأة أيم، ورجل عانس، وامرأة عانس، على الاشتراك، وقالوا: امرأة مصيبة، وكلبة مجربة، مع غير الاشتراك، قالوا: والصواب أن يقال: قولهم حامل وطالق وحائض وأشباه ذلك من الصفات التى لا علامة فيها للتأنيث، فإنما هى أوصاف مذكرة وصف بها الإناث، كما أن الربعة والراوية والحجأة أوصاف مؤنثة وصف بها الذكور» اه كلامه، وهو كلام غير محدود ولا مغلل، وخلاصته أن الأصل أن يكون وصف المؤنث بعلامة تأنيث، ووصف المذكر بغير علامة، ولكنهم قد عكسوا فيجعلون وصف المذكر مقترنا بعلامة التأنيث ووصف المؤنث خاليا من علامة التأنيث، والكلام الدقيق هو ما قاله أبو البقاء بن يعيش في شرح للفصل (ص ٦٩٥) وذلك قوله «اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض، وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى (جاءته ريح عاصف) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث، وذلك لأنه لم يحرك على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقى - نحو هند ذهبت، وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان == (٢٢ - الإنصاف ٢)

ومنه من تمسك بأن قال : إنما حَدَفُوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه لأنهم حملوه على المعنى ، كأَنهم قالوا : شيء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل رُبْعَةٌ ، فأتوا والموصوفُ مذكر على معنى نفس رُبْعَةٌ ، وكما جاء في الحديث

== كذلك في الفعل ، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب ، لحائض بمعنى حائض - أى ذات حيض - على حد قولهم : رجل دارع ، أى دارعى - بمعنى صاحب درع - ألا ترى أنك لا تقول درع فتجربه على فعل - كفرح - إنما قولك دارع أى ذو درع ، وطلاق أى أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : مرضع ، أى ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى (السماء منفطر به) أى ذات انقطار ، وليس ذلك على معنى حاضت وانقطرت ، إذ لو أريد ذلك لَأَتُوا بالباء وقالوا : حائضة غدا ، وتطلق غدا ، ومنه قوله تعالى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله تعالى (ولسليمان الريح عاصفة) وقول الشاعر :

رأيت جنون العام والعام قبله كحائضة يزنى بها غير طاهر
وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حاضت وطلقت ، هذا مذهب الخليل ، ومسيويه يتأول على أنه صفة شيء أو إنسان ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : شيء حائض ، لأن الشيء عام يقع على المذكر والمؤنث « اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن ما كان وصفا للمؤنث وليس فيه علامة تأنيث كحائض وطاق وطامث لشيوخ البصرة فيه تأويلان : الأول تأويل الخليل ، وحاصله أن هذا الوصف لا يراد به الحدوث ، وإنما يراد به أنه قائم بصاحبه وأن صاحبه منسوب إليه ، فعنى « امرأة حائض » أنها منسوبة إلى الحيض وإن كانت خالية من دم الحيض حين إطلاق الوصف عليها فعلا ، ومعنى « امرأة مرضع » أنها منسوبة إلى الرضاع نعنى أن لها ولدا في زمن الرضاع ، ويقال لها مرضع ولو لم تكن ترضع وقت إطلاق الوصف عليها فعلا ، فإذا أردت بحائض أن الدم الذى يسمى الحيض يقطر منها أو أردت بمرضع أن ثديها في قم ولدها لم يكن لك بد من أن تلحقهما التاء فتقول حائضة ومرضعة ، وهذا هو الذى يسمونه جاريا على الفعل ، والتأويل الثانى تأويل سيويه ، وخلاصته أنه تأول الموصوف بهذه الصفات الحالية من علامة التأنيث بمذكر ، فجعل المرأة بمعنى شيء أو بمعنى إنسان ليصح وصفه بالمذكر ، وقد علمت أن مذهب السكوفيين أنه لا يلزم اقتران علامة التأنيث بالوصف الجارى على المؤنث متى كان هذا الوصف مما لا يوصف به المذكر ، وفى هذا القدر كفاية ومقتنع .

« مَذَجَتِ الْإِسْلَامَ » لأن الإسلام بمعنى المِلَّة ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانية يقول : فلان لغوب جاءت كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول « جاءت كتابي » ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ والحمل [٣٢٣] على المعنى كثير في كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تَبَسُّكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ ؟ [٣٢٧]
تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ
فقال « ذا غربة » ولم يقل « ذات غربة » ؛ لأن المرأة في المعنى إنسان .
وقال الآخر :

٤٦٨ — إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمَّتَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

٤٦٨ — هذا البيت من قصيدة لزياد الأعجم رثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة وقد أنشد هذه القصيدة ابن عبد ربه في العقد (٢٨٨/٣ للجنة) وأنشدها أكل منه أبو علي القالي في ذيل الأملالي (ص ٨ ط الدار) وقد أنشد بيت الشاهد ابن هشام في شرح الشذور (رقم ٧٧) و السيد المرتضى في أماليه (٧٢/١) والعباسي في معهد التنصيص (٢٦١ بولاق) والبيت كناية عن ثبوت صفتي السماحة والمروءة للمرثي ، ونظيره في هذا قول زياد أيضاً :

إِنَّ السَّمَاةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قَبَّةٍ ضَرَبْتُ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ

ومحل الاستشهاد من البيت قوله « ضُمَّتَا » فإن هذا فعل ماض مبني للمجهول مسند إلى ضمير غائب هو ألف الاثنين يعود إلى مؤنثين وهما المروءة والنجدة ، وكان من حق العربية عليه أن يؤنث هذا الفعل ، فيلحق به التاء ، فيقول « ضُمَّتَا » لأن الفعل المسند إلى ضمير المؤنث يجب إلحاق علامة التأنيث به — سواء أكان هذا المؤنث حقيقياً التأنيث أم كان مجازي التأنيث — إلا أن الشاعر ترك التاء بسبب كونه أراد المعنى ، وبيان ذلك أن السماحة قد يطلق عليها الكرم أو الجود أو السخاء ، وأن المروءة قد يطلق عليها كرم الطباع أو الشرف أو السمو ، وكل ذلك سذكر ، فذكر الفعل لأنه أراد بالضمير وصفين من هذه الأوصاف المذكورة ، ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى (هذا رحمة من ربّي) وقوله سبحانه (ولا يزالون مختلفين)

فقال « ضُمَّنَا » ولم يقل « ضُمَّتَنَا » لأنه ذهب بالساحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم؁ وقال الآخر :

٤٦٩ — فَإِنْ تَعْهَدِينِ وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

= إلامن رحم ربك؁ ولذلك خلقهم) إذا جعلت اسم الإشارة فى (ولذلك) عائدا إلى الرحمة المستفادة من قوله سبحانه (إلامن رحم ربك) وهو رأى لبعض العلماء فى الآفة ألا ترى أنه قد جرى باسم الإشارة الموضوع للفرد المذكور مشارا به إلى الرحمة؁ وذلك لأن معنى الرحمة هو الفضل والإنعام؁ فكأنه قيل : ولذلك الفضل أو لذلك الإنعام خلقهم؁ وكأنه قيل فى الآفة الأخرى هذا فضل من ربى؁ ونظيره ذلك من الشعر مما لم يذكره المؤلف قول الحنساء :

فذلك — يا هند — الرزية؁ فاعلمى ويران حرب حين شب وقودها
فقد أشارت باسم الإشارة الموضوع للفرد المذكور فى قولها « فذلك » إلى الرزية وهى مؤتة لأنها أرادت من الرزية الرزء أو الخطب أو نحو ذلك؁ ونظيره قول امرئ القيس بن حجر السكندى :

برهرهة رؤدة رخصة تكرعوبة البانة المنفطر
البرهرهة : الرقيقة الجلد؁ والرؤدة : الناعمة الرخصة؁ والكرعوبة : القضب الغض والمنفطر : المنشق؁ فأتت تراه قد قال « تكرعوبة البانة المنفطر » مع أن الكرعوبة مؤنث اللفظ؁ وكان من حقه أن يقول المنفطرة؁ إلا أنه لما كان الكرعوبة والغض بمعنى واحد أعاد الصفة على الكرعوبة كما يعيدها على الغض .

٤٦٩ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس؁ من قصيدة يمدح فيها رهط قيس بن معد يكرب السكندى ويزيد بن عبد المدان الحارثى (الديوان ١٢٠ — ١٢٢ فىنا) وقد أنشده ابن منظور (ح د ث) والبيت من شواهد سيويه (٢٣٩ / ١) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٢١٢) والأشمونى (رقم ٣٦٨) وشرحه العيى (٤٦٦ / ٢) بهامش الخزانة (ورواية سيويه « فلما ترى لى بدلت » ورواية المتأخرين من النحاة « فلما ترى لى لمة » وكذلك هى فى اللسان؁ ورواية المؤلف توافق رواية الديوان . واللمة بكسر اللام — الشعر يلم بالمنسكب؁ أى يحيط به؁ وبدلت فى رواية سيويه معناه غيرت من السواد إلى البياض؁ وأودى بها: ذهب بما كان لها من بهجة وحسن؁ ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أودى بها » فإن الفعل الذى هو أودى مسند إلى صير مستر =

== يعود إلى الحوادث ، والحوادث جمع حادثة ، فهو جمع تكسير مفردة مؤنث ، وقد زعم المؤلف تبعاً لسيبويه وشراح كلامه أنه كان على الشاعر أن يقول : فإن الحوادث أودت بها ؛ فيؤنث الفعل لكونه مسنداً إلى ضمير يعود إلى مؤنث ، ولكنه ترك تاء التأنيث لأن الحوادث يطلق عليها الحدثنان ، والحدثنان مذكر ، ويسند إليه الفعل بغير تاء كما في قول شاعر الحماسة :

رمى الحدثنان نسوة آل حرب بمقدار سميدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا
قال ابن منظور « فأما قول الأعشى * فأما تربى ولى لمة — البيت * فإنه حذف التاء للضرورة ، وذلك لمكان الحاجة إلى الرفع ، وأما أبو على الفارسي فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثنان كما وضع الآخر الحدثنان موضع الحوادث في قوله * ألاهلك الشهاب المستنير * البيتين الآتين برقم ٤٧٠ » اهـ .

ولكن خيراً من هذا التخريج أن يقال : إن الحوادث جمع تكسير ، وإن جمع التكسير لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً أو مؤنثاً — سواء أكان مفردة مذكراً أم كان مفردة مؤنثاً — وقد تنبه لهذا بعض التنبيه الأعلام حيث يقول « الشاهد فيه حذف التاء من أودت ضرورة ، ودعا إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي ، وهي في معنى الحدثنان » اهـ . وقد قلنا « إنه تنبه بعض التنبيه » لأنه تنبه إلى أن تأنيث الحوادث غير حقيقي ، ولم يكن تنبيه كاملاً لأن جعل ترك التاء في مثل هذا ضرورة ، ولأنه عاد فقال « وهي في معنى الحدثنان » والصواب أن التعليل لترك التاء ههنا هو أن مرجع الضمير جمع تكسير ، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمع فيكون مذكراً ولو كان مفردة مؤنثاً ، وأن ينظر إليه على أنه جماعة فيكون مؤنثاً ولو كان مفردة مذكراً ، والوجهان جائزان في سعة الكلام عند علماء المصيرين الكوفة والبصرة فتاباهم قد تركوا هذه القاعدة هنا ، ورجعوا إلى أصل الكلام الأصيل ، وانظر لذلك بحثاً وافياً كتبناه في شرحنا على شذور الذهب (ص ١٧١ — ١٧٤) .

ومما ورد فيه إسناد الفعل إلى جمع التكسير الذي واحده مؤنث من غير أن يلحق بالفعل تاء التأنيث قول الشاعر ، وأنشده القالي (الأملاني ٢/ ٢٨١ ط الدار) :
فسالك إذ ترمين يأم مالك حشاشة قلبي ، شل منك الاصابع ==

فقال « أودى » ولم يقل « أودت » ؛ لأن الحوادث في معنى الحدثنان ، وقال الآخر :

٤٧٠ — أَلَا هَلَاكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنْدِيرُ وَمِدْرَهْنَا الْكَيْمِيُّ إِذَا نُغِيرُ
وَحَحَالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ

= ألا تراه قد قال « مثل الأصابع » والأصابع جمع إصبع ، والإصبع مؤنثة ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « هل أنت إلا إصبع دمت » وقد جاء الفعل السند إلى الأصابع مؤنثا في بيت الفرزدق المشهور :

إذا قيل : أى الناس شرقية ؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى أشارت الأصابع إلى كليب مصاحبة الأكف . وقد أئنا لك في شرح الشاهد ٤٧٠ كلة لابن بعيش صريحة في ذلك . وفي هذا القدر كفاية وغناء ، إن شاء الله تعالى .
٤٧٠ — أنشد ابن منظور هذين البيتين (ح د ث) من غير عزو ، والمدره — بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء — السيد الشريف والمقدم في اللسان واليد عند الخصومة والقتال ، وقيل : هو رأس القوم والمدافع عنهم ، وقيل : زعيم القوم وخطيهم والتسكلم عنهم والذي يرجعون إلى رأيه ، وكل هذه عبارات متقاربة ، وقال الشاعر :

وأنت في القوم أخو عفة ومدره القوم غداة الخطاب

والكمى — بفتح الكاف وكسر الميم وتشديد الياء — الشجاع المتكى في سلاحه ، أى المستتر فيه ، وكان من عادة الفرسان إذا كان عليهم ثارات أن يتكفوا في السلاح مخافة أن يأخذهم أحد من ذوى الثارات غدرا ، ونغير : من الغارة وهى الهجوم على العدو وقوله « وحمال المئين — إلخ » وصفه بالكرم بعد وصفه بالشجاعة واللسن ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ألمت بنا الحدثنان » حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الحدثنان ، مع أن الحدثنان مذكر ، لأن الحدثنان يطلق عليه لفظ الحوادث ، والحوادث مؤنث لكونه جمع حادثة ، فقد راعى الشاعر معنى الحدثنان وألحق به التاء بناء على هذا المعنى ، والواقع في هذا البيت عكس الواقع في البيت السابق كما سمعت في كلام ابن منظور وهذا ظاهر .

ونظيره قول أبى ذؤيب وهو من شواهد سيبويه (٢٣٨/١) :

بعيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرا طرئاه طليحا

والشاهد فيه قوله « مضطمرا طرئاه » حيث حذف التاء من الوصف الذى هو =

فقال « أَلَمْتُ » لأنه ذهبَ بِالْحَدَثَانِ إلى معنى الْحَوَادِثِ ، وقال الآخر :
٤٧١ — إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا
دُونِ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلًا

= مضطر مع أنه مسند إلى مثنى مؤنث — وهو قوله « طرثاه » — وذلك لأن الطرة يطلق عليها الجانب ، والجانب مذكر ، ونظيره قول الفرزدق ، وهو من شواهد - ييويه أيضا :
وكنا وراثاه على عهد تبع طويلا سواريه شديدا دعائه
ومحل الشاهد منه قوله « طويلا سواريه » وقوله « شديدا دعائه » حيث حذف التاء من الوصفين ، مع أن كل واحد من فاعلي الوصفين جمع تكسير مفردة مؤنث ففرد الدعائم دعامة ومفرد السوارى سارية ، ويجرى في هذا ما ذكرناه لك في شرح الشاهد ٤٦٩ .

وقال ابن منظور : « الأزهرى : وربما أشئت العرب الحدثنان يذهبون به إلى الحوادث وأنشد الفراء هذين البيتين * ألهلك الشهاب الستير — البيتين * قال : وقال الفراء : تقول العرب : أهلكتنا الحدثنان » اه .

واستمع إلى كلام ابن يعيش فإنه يقرر ما ذكرناه لك من رأينا في هذا التخريج ، قال (ص ٦٩٩) « واعلم أن الجلوع تختلف ، فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكر فعله وتأنيثه ، نحو قام الرجال وقامت الرجال ، من غير ترجيح ، لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير ، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ؛ فإن قدرته بالجمع ذكرته ، وإن قدرته بالجماعة أشته ، قال الشاعر :

* أخذ العذارى عقدها فنظمنه *

وقال الراجز :

إذا الرجال ولدت أولادها واضطربت من كبر أعضادها
وجعلت أوصابها تعتادها فهي زروع قد دنا حصادها

وما كان منه مجموعا جمع السلامة فما كان منه مؤنث — نحو السلمات والهندات — كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للفذكرين بالواو والنون فالوجه تذكر الفعل فيه « اه المقصود منه .

٤٧١ — الأحداث : جمع حدث — بفتح الحاء والدا ل جميعا — وهو الشاب النقي السن ، ويجمع أيضا على حدثان — بضم فسكون ، أو بكسر فسكون — وعلى حدثان =

فقال « دَبَّرَهَا » لأنه ذهب إلى معنى الْحَدَّثِ ؛ لِأَن الْحَدَّثَ هَاهُنَا يُؤَدَى عَنْ الْجَمْعِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

٤٧٢ — هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا أَقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي

بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدُ

= بضم ففتح — والأنثى حدثه ، والشيخ : الرجل الذي استبان فيه السن. وظهر عليه الشيب (وانظر شرح الشاهد ٤٠٩) وجمعه شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان — بكسر الشين — نظير ضيف وضيفان ، ويقال للأنثى : شَيْخَة ، قال عبيد :

باتت على أرم عذوبا كأنها شَيْخَة رَقُوب
وأصل تدبير الأمر أن تنظر إلى ما تؤول إليه عاقبته ، تقول : دبر الأمر تدبيرا ، وتدبره تدبرا . والمعنى لو أن الأمور قد وكل تدبيرها إلى الأحداث من الشبان وترك فيه الشيوخ ذوو الرأي والحكمة والتجربة لا ختل نظامها وانقرط عقددها ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « إذا الأحداث دبرها » حيث أسند الفعل — الذى هو دبر — إلى ضمير غيبة يعود إلى جمع تكسير مفردة مذكر — وهو الأحداث — وجرد هذا الفعل من تاء التأنيث ، وقد بينا لك فيما مضى رأينا في هذه المسألة ، ودلناك على أننا لم نبتدع هذا الرأى بما أثراه لك من أقوال العلماء .

٤٧٣ — أنشد الشريف المرتضى هذا البيت في أماليه (٧١/١ ط الحلبي) من غير عزو ، والعشى والعشية بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء فيهما — يقال : هو الوقت من صلاة المغرب إلى العتمة ، وتقول : أتيت عشي أمس ، وعشية أمس ، وقال أبو الهيثم : إذا زالت الشمس دعى ذلك الوقت العشى فتحول الظل شرقا وتحولت الشمس غربية ، وقال الأزهري : يقع العشى على ما بين زوال الشمس إلى غروبها ، وقيل : العشى من زوال الشمس إلى الصباح . والبرد : ضد الحر ، وبرد الشيء يبرد — على مثال قعد يقعد — برودة ، وماء برد وبارد وبرود ، وقال الجوهري : برد الشيء — بالضم — وبرده أنا فهو مبرود ، وبرده تبريدا . ومحل الاستشهاد من البيت قوله « والعشية بارد » حيث أخبر عن العشية وهى مؤنثة يبارد ، وأسقط تاء التأنيث ، وقد علمنا أن لحاق تاء التأنيث في مثل هذا الموضع واجب ، سواء أكان المؤنث الذى هو مرجع الضمير المستتر هنا في الوصف حقيقى التأنيث أم كان مجازى التأنيث ، ولكن الشاعر استساغ أن يسقط تاء التأنيث لأن العشية يطلق عليها عشى ، فلحظ المعنى ؛ فعامل الفعل كما لو كان مسندا لضمير العشى .

فقال « بارد » لأنه حَلَّ العَشِيَّةَ على معنى العَشِيِّ . وقال الآخر :

٤٧٣ — وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشِيرِ

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة ،

وقال الآخر :

٤٧٤ — وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ تَسْعَةُ وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاشِرَةُ

٤٧٣ — أنشد ابن منظور (ب ط ن) هذا البيت من غير عزو ، وهو من شواهد سيويه (١٧٤/٢) ونسبه إلى رجل من كلاب ، ولم يزد الأعم في التعريف بقائله عن ذلك ، وأنشده ابن الناطم في باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤٨٤/٤) وقال « قائله رجل من بني كلاب ، يسمى النواح » وأنشده ابن جني في الخصائص (٤١٧/٢) والأشمنوني (رقم ١١٣٦) وأبو العباس المبرد في السكال (٣٨٨/١) الخيرية (قال الأعم « هجا رجلا ادعى نسبه في بني كلاب ، فذكر أن بطون بني كلاب عشرة ، ولا نسب له معلوم في أحدهم » اهـ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عشر أبطن » والأبطن : جمع بطن ، والبطن مذكر ، فكان ينبغي أن يقول « عشرة أبطن » لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ، إلا أنه حذف التاء نظرا إلى المعنى ، فإنه عني بالبطن القبيلة ، بدليل قوله فيما بعد « من قبائلها العشر » والقبيلة مؤنثة ، فاسم العدد معها يكون مذكرا ، قال ابن جني « وذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها » اهـ ، وقال الأعم « الشاهد فيه تأنيث الأبطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه أراد بالبطن القبيلة ، وقد بين ذلك بقوله : من قبائلها العشر » اهـ ، وقال ابن منظور « فأما قوله * وإن كلابا هذه . . . * فإنه أنث على معنى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله من قبائلها العشر » اهـ .

٤٧٤ — الوقائع : جمع وقعة ، وهى مثل الموقعة والواقعة والوقعة ، كلهن يطلق على المركة التى تدور بين فتيين من الناس ، ومحل الاستشهاد من البيت قوله « تسعة » فإنه أنث اسم العدد ، والمدوديه مؤنث ، ومن حق العربية عليه أن يأتى باسم العدد مذكرا فيقول « وقائع في مضر تسع » إلا أن العرب تطلق على الموقعة « اليوم » ويقولون =

فقال « تِسْعَةٌ » ولم يقل « تِسْعُ » لأنه حَمَلَ الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبى ربيعة :

٤٧٥ — وَكَانَ يَجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُقَصِّرُ

= أيام العرب » وهم يريدون مواقعها ، فلذلك أنث اسم العدد لأنه أراد بالوقائع الأيام ، والأيام مذكرة . هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه ، ولى في هذا الموضوع رأى يصير به كلام الشاعر صحيحا من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى ، وملخص هذا الرأى أنك في ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقة العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول : عندى عشرة رجال أولى بأس ، وعندى عشر نساء ذوات خفر ، وفى هذه الحال يجب مراعاة ما قال النحاة فى باب العدد فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث وتؤنث اسم العدد مع المعدود المذكور كما سمعت فى المثالين ، وإما أن تأتى بالعدد ومعدوده على طريق الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر ، وأولئك نساء عشرة ، وفى هذه الحال يتنازحك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذى بيناه ، وثانيها أصل النعت ومنعوته ، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا ، وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأى الأصلين ، نعى أنه يجوز لك أن تراعى قاعدة العدد والمعدود فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول : النساء العشر وتؤنث العدد مع المعدود المذكور فتقول : الرجال العشرة ، ويجوز لك أن تراعى قاعدة النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكور فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشرة ، وعلى هذا يكون قول الشاعر « وقائع فى مضر تسعة » قد جاء على أحد الطريقتين الجائزتين له ، وهو طريق النعت مع منعوته .

٤٧٥ — هذا البيت هو السادس والخمسون من رابعة عمر بن أبى ربيعة الطويلة (انظر الديوان ٩٢ — ١٠٣ بتحقيقنا) ومنها الشاهد ٣٨٠ الذى سبق فى المسألة رقم ٨١ ، وهذا البيت من شواهد سيويه (١٧٥/٢) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزاة (٣١٢/٣) وابن جنى فى الخصائص (٤١٧/٢) والأشموني (رقم ١١٢٥) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٢٤) وابن الناطم فى باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٤٨٣/٤) بهامش الحزاة) والمجن — بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون — أصله اسم الآلة من « جنه يجنه » إذ ستره =

فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » لأنه عَنَى بالشخص نساء ، فجعله على المعنى ، وقال [٣٢٤] الآخر ، وهو الخطيئة :

٤٧٦ — ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

== وأخفاء ، وسموا الترس مجناً لأنه يستربدن المحارب ، والكاعب من النساء : هى الجارية حين يبدو ثديها للنهود والاكتناز ، والعصر : الجارية أول ما أدركت زمن البلوغ . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ثلاث شخص » حيث أتى باسم العدد مذكراً مع أنه مضاف إلى معدود مذكر ، ولو أنه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربى لقال « ثلاثة شخص » بالتاء ، لما ذكرنا لك من العلة فى شرح الشواهد السابقة ، لكنه لحظ المعنى ، ذلك بأنه أراد بالشخص هنا نساء بدليل تفصيله بقوله « كاعبان ومعر » ولو أنه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول « ثلاث نساء » فلما أراد بالشخص النساء عاملها معاملة ما هو بمعناها ، قال ابن جنى « أنت الشخص لأنه أراد به المرأة » اهـ . وقال الأعمى « الشاهد فى قوله ثلاث شخص بحذف الهاء حملاً على المعنى ؛ لأنه أراد بالشخص المرأة ، فأنت العدد لذلك » اهـ .

٤٧٦ — هذا البيت من كلام الخطيئة ، وقبلة :

أذنب القفر أم ذئب أنيس أصاب البكر ، أم حدث الليالى ؟

وهو من شواهد سيبويه (١٧٥/٢) ورضى الدين فى باب العدد من شرح الكافية وشرحه البغدادى فى الخزانة (٣٠١/٣) والأشعرى (رقم ١١٢٧) وابن هشام فى أوضح المسالك (رقم ٥٢٣) وابن الناظم فى باب العدد من شرح الألفية ، وشرحه العيى (٤٨٥/٤) بهامش الخزانة) والذود — بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وآخره دال مهملة — هو اسم جمع يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وليس له واحد من لفظه ، وفى مثل من أمثال العرب « الذود إلى الذود إبل » يعنون أن القليل يضم إلى القليل فيصير كثيراً ، يضرب فى الحث على التدبير ، والنحاة يستشهدون من هذا البيت فى موضعين :

أما الموضع الاول فى قوله « ثلاثة أنفس » حيث أتى بلفظ العدد مقترناً بالتاء مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث ، وهو الأنفس الذى هو جمع نفس ، والدليل على أن النفس مؤنثة قوله تعالى (كل نفس ذائقة الموت) إلا أن النفس قد يطلق عليها لفظ شخص والشخص مذكر ، فلهذا الشاعر ذلك وعبر بالأنفس وهو يريد الأشخاص ؛ فلذلك أتى ==

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال القتال الكلابي :

٤٧٧ — قَبَائِلُنَا سَبْعٌ ، وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ ،
وَلَسَبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال ليبد :

٤٧٨ — قَمَصَى وَقَدَّمَهَا ، وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا

= باسم العدد كما يأتي به مع العدود المذكور ، ولو راعى لفظ العدود الذي ذكره لقال « ثلاث أنفس » قال الأعم « الشاهد في تذكير الثلاثة وإن كانت النفس مؤنثة لأنه حملا على الشخص وهو مذكر » اهـ ، وهذا الموضع هو الذي يعنيه المؤلف هنا من الاستشهاد بهذا البيت .

والموضع الثاني في قوله « وثلاث ذود » حيث أضاف لفظ العدد إلى اسم الجمع الذي هو الذود ، والأصل أن يضاف اسم العدد إلى جمع تكسير من جموع القلة ، فإن لم يكن للفرد جمع تكسير من جموع القلة انتقل إلى جمع تكسير من جموع الكثرة ، وأنت خير أن اسم الجمع ليس له واحد من لفظه ، وبأن الجمع لا بد أن يكون على زنة من أوزان الجمع المعروفة ، واسم الجمع لا يكون على إحدى هذه الأوزان غالبا ، وفي الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » ونظيره قوله تعالى (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض) .

٤٧٧ — هذا البيت من شواهد سيويه (١٧٥/٢) ونسبه إلى القتال الكلابي ، وأقر الأعم هذه النسبة ، والقبائل : جمع قبيلة ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وأتم ثلاثة » مع أنه يريد أن يقابلهم بنفسه ، فهو يريد أن يقول : نحن سبع قبائل وأتم ثلاث قبائل ، فكان ينبغي أن يقول : وأتم ثلاث ، إلا أن القبيلة قد يطلق عليها لفظ البطن كما تطلق القبيلة على البطن ، وقد ذكرنا ذلك في الشاهد رقم ٤٧٣ ، لذلك جاء الشاعر هنا بلفظ ثلاثة مقترنا بالياء كما لو كان المعدود مذكرا ، من قبل أنه أراد المعنى فكانه قال : وأتم ثلاثة أبطن ، قال الأعم « الشاهد في قوله ثلاثة يائبات الهاء وهو يريد القبائل ، حملا على البطون ؛ لأن معنى البطن والقبيلة واحد » اهـ .

٤٧٨ — هذا البيت هو البيت الثالث والثلاثون من معلقة ليبد بن ربيعة العامري =

فقال « كَانَتْ » لأن الإقدام في معنى التَّقدِمة ، وقال الآخر :

٤٧٩ — يَا أَيُّهَا الرَّأْكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ

سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ : مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟

= (انظر شرح التبريزي على القصائد العشر ص ١٤٢ ط السلفية) والضمير المستتر في « مضى » يعود على حمار الوحش الذي يصفه ، والضمير البارز المتصل في « قدمها » يعود على الأتان ، يريد أنه مضى و قدمها لكيلا تعند عليه ، وعردت : تركت الطريق وعدلت عنه ، واسم كان هو الإقدام ، وخبرها هو قوله « عادة » ومحل الاستشهاد من البيت قوله « وكانت عادة إقدامها » حيث ألحق بالفعل الذي هو كان تاء التأنيث مع أن المسند إليه وهو الإقدام مذكر ، قال التبريزي « زعم الكوفيون أنه لما أولى كان خبرها وفرق بينها وبين اسمها توهم التأنيث فأنت ، وكان الكسائي يجيز : كانت عادة حسنة عطاء الله ، وكان يقول : إذا كان خبر كان مؤنثا واسمها مذكرا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث كأنه يتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثا ، وقال غير الكسائي : إنما بنى كلامه على : وكانت عادة تقدمتها ، لأن التقدمة مصدر قدمها ، إلا أنه انتهى إلى القافية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال إقدامها » .

٤٧٩ — هذا البيت لرؤشد بن كثير الطائي ، وقد أنشده ابن منظور (صوت) وعزاه إليه ، وأنشده ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٦٩٠) وابن جني في الخصائص (٤١٦/٢) وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي ١٦٤/١ بتحقيقنا وشرح المرزوقي ١٦٦) والمزجي : اسم انفاعل من أزعج يزعج ، ومعناه السائق ، واللطية : كل ما يركبه الإنسان ، أخذ هذا اللفظ من المطا — بوزن الفتى — وهو الظهر ؛ أو من اللطو وهو السرعة ، وجملة « ما هذه الصوت » في موضع المفعول لسائل ، ويروى « بلغ بنى أسد » ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « هذه الصوت » حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر ، وإنما فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ « الجلبة » أو « الضوضاء » أو « الصيحة » وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث ، قال ابن جني « ذهب إلى تأنيث الاستغاثة ، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لعوب ، جاءت كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة ؟ قلت : فما اللعوب ؟ قال : الاحمق ، وهذا في النثر كما ترى ، وقد =

فقال « هَذِهِ » لَأَنَّ الصَّوْتَ فِي مَعْنَى الصَّيْحَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

— ٤٨٠ — * وَكَانَتْ مِنْ سَجِيئَتِنَا الْغَفْرِ *

== علله « اه . وقال التبريزي « وأراد بالصوت الجلبة أو الصيحة، وهذا الكلام تهكم، ويجوز أن يكون المراد بقوله ما هذه الصوت ما هذه القصة التي تتأدى إلى عنكم ؟ يقال ذهب صوت هذا الأمر في الناس ، أى انتشر ، فكأنه على هذا يوهمهم أنه لم يصح عنده ما يقال ، وأنهم — إن لم يقيموا المَعذرة والدلالة على براءة ساحتهم — عاقبهم « اه . وقال ابن منظور « الصوت : الجرس ، معروف مذكر ، فأما قول رويسد بن كثير الطائي * يَأْمُرُ الرَّاكِبَ الْمَرْحَى مَطِيئَهُ . . . — البيت * فإنما أنه لأنه أراد به الضوضاء والجلبة على معنى الصيحة أو الاستغاثة ، قال ابن سيدة : وهذا قبيح من الضرورة — أعنى تأنيث المذكر — لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما الاستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع على المذكر والمؤنث؛ فلم بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا ينكر، ونظير هذا الشذوذ قوله وهو من آيات الكتاب (كتاب سيبويه ٢٥/١) :

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْ كَفَى الْإِيَّامُ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمُ

قال : وهذا أسهل من تأنيث الصوت ، لأن بعض السنين سنة ، وهى مؤنثة وهى من لفظ السنين ، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها « اه . ونظير ذلك قول حاتم الطائي :

أُمَاوِي قَدْ طَالَ اتَّجَنَّبَ وَالْمَجْرُورُ عَذْرَتِي فِي طُلَابِكُمُ الْعَذْرُ

— ٤٨٠ — هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أَزِيدُ بْنُ مَصْبُوحٍ ، فَلَوْ غَيْرَ كَمْ جَنَى غَفَرْنَا ، وَكَانَتْ مِنْ سَجِيئَتِنَا الْغَفْرِ

وقد أنشده بتمامه التبريزي في شرح القصائد العشر (س ١٤٢ ط السلفية) وأنشد

عجزة ابن منظور (غ ف ر) ولم يعزوه ، والسجية — بفتح السين وكسر الجيم وتشديد الياء الشنة — الطبيعة والخلقة والخصلة ، والغفر — بفتح فسكون — أحد

مصادر « غفر ذنبه يغفره — من مثال ضرب يضرب » ومغفرة ، وغفرانا ، وغفرا —

بضم النين — وغفورا ، وغفيرة ، وغفيرا ، وقد قال أعرابي يدعو ربه : أسالك الغفيرة ،

والناقة الغزيرة ، والعز في العشيرة ، فإنها عليك يسيرة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت

في هذا الموضع قوله « وكانت من سجيئتنا الغفر » حيث ألحق تاء التأنيث بكان مع أن

اسمها مذكر وهو قوله الغفر ، وقد تقدم نظير ذلك في الشاهد رقم ٤٧٨ وذكرنا هناك

أن العلماء يغفرون مثل ذلك في كان إذا كان اسمها مذكرا وقد فصل نخبرها بينها وبين اسمها ،

وقد اختلف العلماء في تخريج العبارة التي في بيت الشاهد الذي معنا الآن ، فمنهم من ==

أى : الْمَغْفِرَة ، وقال الآخر ، وهو طُفَيْلُ الْغَنَوَى :

٤٨١ — إِذْ هِيَ أَحْوَى ، مِنَ الرَّبْعِيِّ ، حَاجِبُهُ

وَالْعَيْنُ بِالْإِئْتِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ

== يسلك الطريق التي سلكها العلماء في الشواهد السابقة ، فيذكر أنه أنث هنا مراعاة للمعنى لأن الغفر يطلق عليه المغفرة والغفيرة ، وكل منها مؤنث اللفظ ، ومنهم من يقول : إن خبر كان محذوف ، وهو مؤنث ، وأصل الكلام : وكانت الغفر سجية من سجيئنا ، فلما كان الغفر مخبرا عنه بالسجية كان مؤنثا فذلك أنث الفعل ، قال ابن منظور « فأما قوله * وكانت من سجيئنا الغفر * » فإنما أنث الغفر لأنه في معنى المغفرة « اه . وقال التبريزي « زعم الكسائي أنه أنث كانت لأنه أراد : كانت سجية من سجايانا الغفر ، وقال الذي خالفه : بل بنى على المغفرة ، فلما انتهى إلى آخر البيت والمغفرة لا تصلح له ، فقال الغفر ، لأن الغفر والمغفرة مصدران « اه . قال الفراء : وكل قد ذهب مذهبا ، وقول الكسائي أشبه بمذهب العرب « اه .

٤٨١ — هذا البيت من كلام طفيل الغنوى ، وهو من شواهد سيبويه (٢٤٠ / ١) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٣٦٤) والأحوى : الظبي الذي في ظهره وجنتي أنفه خطوط سود ، أخوذ من الحوة التي هي السواد ، وقوله « من الربيعي » أى من الصنف المولود في زمن الربيع ، وهو أبكر وأفضل ، والحارثي : المنسوب إلى الحيرة على غير قياس ، والقياس حيرى ، ومحل الاستشهاد ههنا من هذا البيت قوله « والعين بالإئتم الحارثي مكحول » حيث أخبر بمكحول وهو وصف مذكر عن العين وهي مؤنثة ، وقد علمنا أنه يجب تطابق المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث ، وقد جعله سيبويه من باب مراعاة المعنى ، وبيان ذلك أن العين يطلق عليها لفظ طرف ، وهو مذكر ، فالشاعر لحظ العين على أنها طرف فأخبر عنها كما يخبر عن الطرف ، وجعل غير سيبويه قوله « مكحول » خبرا عن قوله « حاجبه » ويكون قوله « والعين » له خبر محذوف يدل عليه خبر حاجبه ، وكأنه قد قال : حاجبه مكحول بالإئتم الحارثي والعين كذلك ، وجملة « والعين كذلك » معطوفة بالواو على جملة « حاجبه مكحول » والذي رآه غير سيبويه خير مما رآه سيبويه الذي تبعه المؤلف لوجهين : الأول أنه لا يلزم على ما رآه غير سيبويه ارتكاب ضرورة ولا إجراء الكلام على غير المنهج المطرد في كلام العرب ، والوجه الثاني أنه يجري على قاعدة ارتضاها النحاة جميعا ، وهي أنه إذا دار الكلام بين أن يكون المحذوف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف ==

ولم يقل « مَكْحُولَةٌ » لأن العين في المعنى عضو ، وقال الآخر :

٤٨٢ - أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا
يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

فقال « مُخَضَّبًا » لأن الكف في المعنى عضو .

= ومن الثاني لدلالة الأول على المحذوف كان الأفضل اعتبار الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ، وانظر شرح الشاهد رقم ٤٦ في المسألة ١٣ ، نعم يلزم على الأول أن تجيء بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه . قال الأعمش « الشاهد فيه تذكير مكحول ، وهو خبر عن العين وهي مؤنثة ، لأنها في معنى الطرف ، ويجوز أن يكون خبراً عن الحجاب ، فيكون التقدير : حابه مكحول بالإثمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة ، إلا أن سيويوه حملة على العين لقرب جوارها منه » هـ

٤٨٢ - هذا هو البيت الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ٨٨ - ٩١ فينا) ومطلعها :

كنى بالذي تولينه لو تجنبا شفاء لسقم بعد ما كان أشييا

وقد أنشد بيت الشاهد ابن منظور (خ ض ب - ك ف - ب ك ي) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه (ص ٤٧) وأبو العباس المبرد في الكامل (١٦/١ الحيرية) وفي الديوان واللسان (خ ض ب) « أرى رجلاً منك » وفي اللسان مرتين والكامل « منهم » كما رواه المؤلف ، والأسيف : الأسير ، قال المبرد : والأسيف يكون الأجير ، ويكون الأسير ، فقد قيل في بيت الأعشى * أرى رجلاً منهم أسيفاً ... البيت * المشهور أنه من التأسف لقطع يده ، وقيل : بل هو أسير قد كبلت يده ، ويقال : قد جرحها الغل ، والقول الأول هو المجتمع عليه « اهـ . والكشح - يفتح الكاف وسكون الشين وآخره حاء مهملة - من الحاصرة إلى الضلع الخلف ، والكف : اليد ، وهي مؤنثة بدليل قول بشر بن أبي خازم :

له كفان كف كف ضر وكف فواضل خضل نداها

فأعاد الضمير عليها في قوله « نداها » مؤنثاً ، ومحل الاستمهاد من هذا البيت في هذا الموضع قوله « كفا مخضبا » فإن الظاهر أن قوله « مخضبا » نعت لقوله « كفا » ومخضب وصف مذكر ، وقد علمت أن من القواعد المقررة التي لا يختلف فيها أحد أن النعت الحقيقي يجب أن يطابق المنعوب في تذكيره وتأنيثه ، ولهذا قال العلماء في بيت الشاهد : إنه ذكر النعت حملاً على المعنى ، ويان ذلك أن الكف يطلق عليها لفظ =

والحملُ على المعنى أَكْثَرُ في كلامهم من أن يُحْصَى ، فكذلك ها هنا .
وأما الجواب عن ثلث الكوفيين : أما قولهم « إن علامة التأنيث إنما دخلت
للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف »
قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا
أَرْضَعَتْ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان
ينبغي أن لا تدخل ها هنا ؛ لأن هذا وَصْفٌ لا يكون في المذكر ، فلما دخلت ذل
على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثاني : أنه لو كان سببُ حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود
الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود
الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم « رجل عاشق ، وامرأة عاشق » [٣٢٥]
و « رَجُلٌ عَائِسٌ ، وامرأة عَائِسٌ » إذا طال مُكْتَبُهُما لا يتزوجان ، و « رجل عاقِرٌ ،
وامرأة عاقِرٌ » إذا لم يُولَدْ لهما ، و « رأس ناصل من الخضاب ، ولحية ناصل »

= « عضو » والعضو مذكر قال ابن منظور (خ ض ب) : « ذكر على إرادة العضو ،
أو على [حد] قوله :

فلا مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
وبحوز أن يكون صفة لرجل ، أو حالا من المضمر في يضم ، أو من المنفوض في
كشحيه » اهـ . وقال في (ك ف ف) : « فأما قول الأعشى * أرى رجلا منهم
أسيفا . . . البيت * فإنه أراد الساعد فذكر ، وقيل : إنما أراد العضو ، وقيل : هو
حال من ضمير يضم أو من هاء كشحيه » اهـ ، فذكر ما ذكره في الموضع الأول إلا
أن يكون مضميا وصفا لقوله رجلا ، والخطب في ذلك سهل ، فإن جعل قوله مضميا
حالا من الضمير المستتر في يضم أو من الضمير البارز المتصل في قوله كشحيه مثل جملة
صفة لقوله رجلا ، وكل ذلك أضعف من الحمل على المعنى .

و «جَمَلٌ نازِعٌ إلى وطنه ، وناقة نازِعٌ» و «جَمَلٌ ضامِرٌ ، وناقة ضامِرٌ» و «جَمَلٌ بازلٌ ، وناقةٌ بازلٌ» في كلمات كثيرة ، قال زُهَيْرٌ :

٤٨٣ - فَوَقَعْتُ بَيْنَ قَتُودٍ عَنِ ضَامِرٍ
لِحَاظَةٍ طَفَلٍ الْعَشِيِّ سِنَادٍ
وقال الأعشى :

٤٨٤ - عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ مُرِبِلَتْ بَيْضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

٤٨٣ - هذا هو البيت الخامس من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني (الديوان ٣٣٠ - ٣٣٢ دار الكتب) والقَتود : عيدان الرجل ، وواحدها قَتْد - بفتح القاف والتاء جميعا - والعنس - بفتح العين وسكون النون - الناقة ، والضمائر : يقال للذكر والأنثى ، والضمور : لحوق البطن بالظهر ، ولحاظه : صيغة مبالغة من اللحظ ، ومعناه أن هذه الناقة تنظر وتلتفت حين اصفرت الشمس للغيب ، وهو الوقت الذي تكل فيه الإبل ، وطفل العشي : منصوب على الظرفية ، وهو الوقت قبيل الغروب ، والسناد - بكسر السين - الشديدة ، أو العظيمة ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت ههنا قوله « ضامر » فإنه وصف للعنس ، وقد علمت أن العنس اسم للناقة ، والناقة مؤنثة ، وقد أتى بهذه الصفة من غير تاء ، وذلك لأن هذا اللفظ يقال على الذكر والمؤنث بصيغة واحدة ، فيقال : يعير ضامر ، وناقة ضامر ، ويقال : فرس ضامر ، وجواد ضامر ، قال ابن منظور «وجمل ضامر ، وناقة ضامر- بغيرهاء - أيضا ، ذهبوا إلى النسب» اهـ . وقد مضى قولنا في الوصف الذي يقصد به الدلالة على النسب والذي يقصد به الدلالة على الحدوث ، وأنه حين يقصد به الدلالة على النسب يطلق على المؤنث بدون تاء ، فإذا أريد معنى الفعل وأن ذلك حدث الآن أو يحدث بعد لحقته التاء ، وانظر الشاهد ٦٧٤ وشرحه ٤٨٤ - هذا البيت هو البيت العاشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان ص ١٠٤ - ١٠٨) ومطلعها قوله :

شأقتك من قتلة أطلالها بالشط فالوتر إلى حاجر

وقد أنشد بيت الشاهد ابن يعيش (ص ٦٩٧) والعهد - بفتح العين وسكون الهاء - الالتقاء ، والمعرفة ، ومن العهد أن تعهد الرجل على حال أو في مكان ، تقول : عهدي به في موضع كذا ، وفي حال كذا ، وعهدته بمكان كذا ، وعهدي به قريب . و «عهدي بها» في بيت الشاهد مبتدأ خبره محذوف ، أي عهدي بها حاصل ، أو عهدي بها قريب =

وقال زهير :

٤٨٥ — تَهَوَّنْ بَعْدَ الْأَرْضِ عَنِّي فَرِيدَةٌ كِنَازُ الْبُضِيعِ سَهْوَةُ الْتَشْيِ بَازِلُ

= أو ما أشبه ذلك ، و « قد سربلت » جملة في موضع الحال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسربلت - بالبناء للفجھول - أى ألبسوها السربال . ومحل الاستمهاد من هذا البيت قوله « المهرة الضامر » حيث وصف « المهرة » وهى أنثى بالضامر من غير أن يؤنث الصفة بتاء التأنيث ، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأنثى بصيغة واحدة من غير أن يميز بين الحالين في اللفظ ، والغرض بهذا الرد على الكوفيين في قولهم : إن سقوط تاء التأنيث من طالق وحائض وطامث لكون هذه الصفات تختص بالإطلاق على الأنثى ، ووجه الرد أنه قد جاء سقوط التاء من الوصف المراد به المؤنث في ألفاظ لا تختص بالمؤنث ، بل تطلق على المؤنث وعلى الذكر ، ولو أن ما ذكرتموه كان صحيحا لم يقع ذلك في كلامهم ، قال ابن عيش بعد أن حكى مقالة الكوفيين : « وهو يفسد من وجوه ، أحدها : أن ذلك لم يطرد فيما كان مختصا بالمؤنث ، بل قد جاء أيضا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى ، قالوا : جمل بازل ، وناقاة بازل ، وجمل ضامر ، وناقاة ضامر ، قال الأعشى * عهدي بها في الحى قد سربلت . . . البيت * فإسقاط العلامة مما يشترك فيه القبيلان دليل على فساد ما ذهبوا إليه ، وإن كان أكثر الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث ، الثانى أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم مرضعة يثبت التاء فيما يختص بالمؤنث ، الثالث أن التاء تلحق مع فعل المؤنث نحو حاضت المرأة وطلقت الجارية ، ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكنى فارقا لم يفترق الحال بين الصفة والفعل ، فاعرفه » اه كلامه .

٤٨٥ — هذا هو البيت التاسع من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى يقولها في سنان بن أبى حارثة المرى ، وكان وهو شيخ كبير ركب بعيرا يبطن نخل فذهب به فهلك (الديوان ٢٩٢ - ٣٠٠) ومطلعها قوله :

سلمى بشرقى القنان منازل ورسم بصحراء الليين حائل

والفريدة : التى لا مثل لها ، والبضيع : أراد لحمها ، وهو جمع بضع - بفتح فسكون - ونظيره كلب وكليب ، ومعنى « كِنَازُ الْبُضِيعِ » كثيرة اللحم صلبة ، وسهوة تشى : سهلته ، والبازل : التى بلغت أقصى السن ، وذلك بعد نهاية السنة الثامنة ، وما بعد البزول إلا النقصان ، ومحل الاستمهاد من البيت هنا قوله « بازل » حيث وصف به =

وقال لبيد :

٤٨٦ — * تَرَوِي الْمَحَاجِرَ بَازِلَ عُلُكُومُ *

وقال آخر :

٤٨٧ — * بِيَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ *

كيف والأصمعي قد صنف في هذا النحو كتاباً ؟ !

= الناقعة من غير أن يلحق به تاء التأنيث ، وذلك يدل على أن هذا اللفظ يستوى فيه الذكور والمؤنث ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة .

٤٨٦ — هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو بتمامه :

بصكرت بهاجرشية مقطورة تروى المحاجر بازل علكوم

وقد أنشد هذا البيت ابن منظور (ق ط ر - ج ر ش - ع ل ك م) والجرجشية -

بضم الجيم وفتح الراء - المنسوبة إلى جرش ، وهو مخلاف من مخاليف اليمن ، ومقطورة : أى مطلية بالقطران ، قالوا : بعير مقطور ، وقالوا : بعير مقطران ، أيضا ، وقالوا :

قطرت البعير والناقعة ، أى طليتها بالقطران ، وقال امرؤ القيس :

أيقنتني وقد شغفت فؤادها كما قطر المنهوء الرجل الطالي ؟

والمحاجر : أراد به الحديقة ، والعلكوم - بوزن العصفور - الشديدة الصلبة ،

الناقعة علكوم والجل علكوم ، وكل شديد صلب من الإبل وغيرها علكوم ، وفي قصيدة كعب بن زهير التي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

غلباء وجناء علكوم مذكرة في دفها سعة قدامها ميل

وعمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « بازل » حيث وصف الناقعة به من غير

أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على الذكور والأنثى من غير تفرقة ، على نحو ما بيناه لك في شرح الشواهد السابقة ، وقد سمعت في شرح مفردات

هذا البيت أن لفظ « علكوم » توصف به الناقعة من غير تاء كما يوصف به الجمل ، وسمعت بيت كعب الذي أتى فيه بعدة أوصاف للناقعة كلها مؤنث بعلامة تأنيث وبينها « علكوم »

بغير علامة تأنيث

٤٨٧ — هذا بيت من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي ، وربما نسبوا

منظورا هذا إلى أمه ، فقالوا : منظور بن حبة ، وقبله قوله :

=

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طَلَّقَ ، وَطَّيَتْ ، وَحَاضَ ، وَحَمَلَ ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجر أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول مَنْ حمله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات

= إن تبخلى ياهند أو تعتلى أو تصبى في الظاعن المولى

* نسل وجد الهاشم المقتل

وقد أنشد ابن منظور هذه الآيات (ع ٥٣) وعزاها إليه ، وأنشدها بزيادة ثلاثة أبيات بعدها أبو زيد في نوادره (ص ٥٣) والبيت من شواهد سيويه (٢٨٢/٢) وشواهد ابن جني في الخصائص (٣٥٩/٢) ورضي الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٢٧) وتبخلى : تمنى وصلك ، وتعتلى : تذرعى بالعلل الواهية والأسباب المصنوعة ، والظاعن : المفارق ، والمولى : الذي يعطينا ظهره سائراً في غير طريقنا ، والمقتل : رواه أبو زيد بالغين المعجمة على أنه مأخوذ من العلة - بضم الغين - وهى فى الأصل حرارة العطش ، وأراد بها حرارة الشوق ، ورواه ابن منظور بالغين المهملة ، ومعناه ذو العلة وهى المرض ، والبازل : تقدم أنه الناقة إذا اكتملت ثمان سنين ودخلت فى التاسعة ، والوجناء : الناقة الشديدة ، والعيرل : أصله بوزن جعفر ، ويقال : ناقة عيرل ، وجل عيرل ، وربما قالوا : جل عيرل ، وناقة عيرلة - بالتاء - وعمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « يازل » حيث أطلق هذا اللفظ على الناقة بديل وصفها بالوجناء المؤنث بألف التأنيث ، فدل ذلك على أن البازل يطلق على المؤنث بغير علامة تأنيث ، والكلام فيه كالكلام فى الشواهد السابقة ، والنحاة يستشهدون بهذا البيت لتشديد اللام فى الوصل ضرورة ، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل .

حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشيء ؛ فيقال : إن هندا حاض ، بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

مسألة ١١٢ [٣٢٦] —

[عِلَّةُ حذف الواو من « يَعِدُّ » ونحوه] ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُّ ، وَيَزِنُ » إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تباين في اللزوم والتعدى واتفقا في وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فبقوا الواو في مضارع اللازم نحو « وَجِلَ يَوْجِلُ ، وَوَجِلَ يَوْجِلُ » وحذفوا الواو من المتعدى نحو « وَعَدَ يَعِدُ ، وَوزن يَرِنُ » وكان المتعدى أولى بالحذف ؛ لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأننا نقول : هذا يبطل بقولهم « أَعِدْ وَتَعِدْ وَتَعِدْ » والأصل فيه : أُوْعِدْ وَتُوْعِدْ ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم « أُوْعِدْ »

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأئمنوني بحاشية الصبان (٢٨٥/٤) بولاق
وتصریح الشيخ خالد الأزهری (٤٩٣/٢)

يُوعِدُ « بضم الياء فيقال « يَعدُّ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، لحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال .

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سَيِّدٌ ، وَمَيِّتٌ » كراهية لا اجتماع المثلين ، وإذا اجتمع هاهنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يَعدُّ وَيَزِنُ ، وحملوا « أعد ونعد وتعد » على « يعد » [٣٢٧] لثلاث مختلف طُرُقُ تصارييف الكلمة ، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى ، فبقوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدى » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وَكَفَ الْبَيْتُ يَكِفُ ، وَوَنِمَ الذَّيْبُ يَنِمُ ، وَوَجَدَ فِي الْحَزْنِ يَحِدُّ » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وَكَفَ يَوْكِفُ ، وَوَنِمَ يَوْنِمُ ، وَوَجَدَ يَوْجِدُ ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ولا نَظَرَ في ذلك إلى اللازم والمتعدى .

وأما « وَجَلَ يَوْجَلُ » ، وَوَجَلَ يَوْحَلُ « فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يَفْعَلُ بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يُوجِبُ حذفها ، وأما حذفها لما من قولهم « وَلَغَ يَلْغُ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه يَفْعَلُ بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لا ما ؛ فإن حرف الحلق متى وقع لاماً من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وَجَبَهَ يَجْبَهُ ، وَدَحَ يَدَحُ ، وَشَدَخَ يَشْدَخُ ، وَجَمَعَ يَجْمَعُ ، وَدَمَغَ يَدْمَغُ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح الكباش ينطح ؛ ونبح الكلب ينبح ، وكذلك أيضاً إذا وقع حرف الحلق عينا فإنه يقتضى فتح العين أيضاً ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر ، وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفقر يفقر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نقق ينقق ؛ فدل على أن « وجل يوجل » لا حجة لهم فيه . وفي وجل يوجل أربع لفات : أحدها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « يَاجَلُ » فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو « يَيَّجَلُ » وذلك على طريقة سيّد وميّت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغة الرابعة « يَيَّجَلُ » بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سَنَنِ القياس في نحو ميعاد وميزان ومينقات [٣٢٨] ، والأصل فيها مؤعاد ، ومؤزان ، وموَقَات ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك ها هنا : لمّا لم يمكن الإدغام لمّا ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو سيّد لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف من « أَعِدُّ، وتَعِدُّ، وَنَعِدُّ » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت ها هنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة - التي هي الهزمة والنون والتاء - على الياء ، لأنها أخوات^(١) ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لثلاثا تختلف طُرُقُ تصاريف الكلمة ؛ ليجرى البابُ على سَنَنِ واحد ، وصار هذا بمنزلة « أَكْرِمُ » والأصل فيها « أَأَكْرِمُ » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف وكان حذف الثانية أولى من الأولى ؛ لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى . ثم قالوا « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » فحذفوا الهزمة حملا للنون والتاء والياء على الهزمة طلباً للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم « يُوعِدُ » ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نَقْصاً على « يَعِدُ » لأن الواو ها هنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل في « يُوعِدُ » بضم الياء يُوَوِّعِدُ . كما أن الأصل في يُكْرِمُ يُوَكْرِمُ ، قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُوَكَّرِمَا * [١]

فلما كان الأصل يُوَوِّعِدُ بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر :

٤٨٨ — * وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

(١) في ر « ولأنها أخوات » وظاهر أن الواو مقحمة .

٤٨٨ — هذا بيت من مشطور الرجز لجندل بن الثني الطهوي ، وبروي
= قبله قوله :

= غرك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

* حتى عظامي وأراءه ناغرى *

والبيت من شواهد سيبويه (٣٧٤/٢) والزحشرى في الفصل، وابن يعيش في شرحه (١٤٣١) ورضى الدين في شرح شافية ابن الحاجب (رقم ١٧٦) وشرحه البغدادى (ص ٣٧٤ بتحقيقنا) وابن جنى في الخصائص (١/١٩٥ و ٣/١٦٤ و ٣٢٦) وعزاه في المرة الأخيرة إلى العجاج، وليس ذلك صحيحا، وابن منظور (ع و ر) والأشئوني (رقم ١٢٢٢) وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٥٦٦) وتقاربت أباعرى: كنى بذلك عن قلبها، وأراد أنه غير ذى ثراء، والدوائر: جمع دائرة، وأراد بها أحداث الزمان ومصابئه، وناغرى: يريد أنه مذهب أسنانه، والعوار: جمع عوار - بوزن رمان - وهو وجع في العين، جملة كحلا على سبيل التهكم. ومحل الاستهزاء بالبيت هنا قوله «بالعوار» فإن أصله بالعواوير - ياء بعد الواو منقلبة عن ألف المفرد كما تقول في جمع قرطاس: قرطاس، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة بأن تكون قبل آخرها مباشرة تقلب همزة، وكذلك الياء، تقول في جمع أول أوائل، وفي جمع جيد وسيد وصائد: جيائد، وسيائد، وصيائد، وأصلهن: جياود، وسياود، وصوايد، فإن انفصلت الواو أو الياء من الطرف ياء مفاعيل لم تقلب همزة وبقيت على أصلها نحو طواويس ونواويس، وبحسب الظاهر كان يجب قلب الواو من العواوير همزة؛ لأنها غير مفصولة من الطرف، إلا أنه لما كان مفرد هذا اللفظ هو عوار، وكان أصل جمعه العواوير - ياء فاصلة بين الواو وطرف الكلمة - إلا أن الراجز حذف هذه الياء للتخفيف، وهو يريد بها، فكأنها موجودة، ولذلك لم تقلب الواو همزة، قال ابن جنى «وصحة الواو في قوله * وكحل العينين بالعواوير * إنما جاء لإرادة الياء في العواوير وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد» اه. وقال الأعم «الشاهد فيه تصحيح واو العواوير الثانية؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز، لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغير والاعتلال، ولولم تكن فيه ياء منوية للزم همزها، كما قالوا في جمع أول: أوائل، والأصل أوائل» اه كلامه. وقال ابن منظور «فأما قوله * وكحل العينين بالعواوير * فإنما حذف الياء للضرورة، ولذلك لم يهمز، لأن الياء في نية الثبات، فكما كان لا يهمزها والياء ثابتة، كذلك =

في حكم الثابتة ، ولولا ذلك لما صحت الواو ، وكانت تُقَلَّبُ همزة ؛ لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو تَجْرَى الطرف وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة^(١) همزة ؛ فها هنا لما [٣٢٩] صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواوير » بالياء كطَوَّاءِيس ونَوَّاءِيس ، وإنما حذفت للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تُقَلَّبُ فيه الواو إذا وقعت طرفاً ؛ فلم تقلب همزة .

والوجه الثاني : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُوَوِّعِد » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدي إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا « هَوَى ، وَغَوَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأَعْلَوْا الواو كما أَعْلَوْا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم .

== لم يهمزها والياء في نية الثبات « ا ه . والعوار - بزنة رمان أيضاً - الجبان ، وجمعه على عواوير ، وربما قالوا فيه : عواور ، فلم يهمزوا ؛ لأنهم يريدون الياء وينوونها ، قال الأعشى في العواوير بثبوت الياء :

غير ميل ولا عواوير في الهيـسـجا ، ولا عزل ، ولا أكفال

وقال ليبي يعاتب عمه في العواوير بحذف الياء مع نيته :

وفي كل يوم ذي حفاظ بلوتنى فقمعت مقاما لم تقمه العواوير

(١) وقوع الواو أو الياء طرفاً وقبلها ألف زائدة بوجوب قلب كل منهما همزة ومثال ذلك كساء ورداء ، وأصلهما كساو ورداي ، ووقوع الواو والياء قبل الطرف بحرف وقبلها ألف زائدة بوجوب قلب كل منهما همزة ، ومثاله أوائل جمع أول وعيائل جمع عيل - بوزن سيد - وأصلهما أواول وعيائل ، فإن وقعت الواو أو الياء قبل الطرف بحرفين وقبلها ألف زائدة لم تقلبا همزة ؛ لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصنهما من القلب ، ومثال ذلك طواويس ونواويس وعواوير ، فاعرف ذلك .

١١٣ - مسألة

[وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَك » على وزن فَعْلَلٍ .
 وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعْلَمَلٍ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فَعْلَلٍ ، وذلك أن
 الأصل في « صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَك » صَمَحَحَ وَدَمَكَكْ ، إلا أنهم استقلوا بجمع
 ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال
 كثير في الاستعمال ، قال الله تعالى : (فَكُتِبَ عَلَيْهَا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ) والأصل
 كُتِبُوا ؛ لأنه من « كَبَبْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ » إلا أنهم استقلوا اجتماع ثلاث
 ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

٤٨٩ - مَوَانِعُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ الْغَيُورُ الْمُسْتَشْفَافُ

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/٢١٠ و ٢١٤ و ٢١٥)

وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢/٤٤٨ - ٤٤٩)

٤٨٩ - هذا البيت هو التاسع من قصيدة للفرزدق هام بن غالب (الديوان ٥٥١

والنقائض ٥٤٨ ليدن) ومطلعها قوله :

عزفت بأعشاش ، وماكدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وقد أنشده ابن منظور (ش ف ف)

وقوله « موانع للأسرار » معناه أنهم لا يتزوجن إلا أكفاءهن ، والأسرار :
 جمع سر ، وهو الزواج ، من قوله تعالى (ولكن لا تواعدوهن سرا) والمستشف -
 بصيغة المفعول - الذى كان به رعدة واختلاطا ، وذلك من شدة الغيرة والإشفاق على
 حرمة ، وقال الأصمعي : هو الذى تشف الغيرة فؤاده ، وهو السيئ الظن ، وذلك من
 إشفاقه على أهله ، قال : وإنما أراد المشف فكرر الشين ، كما قالوا : دمع مكفكف ،
 وقد تجفجف الشيء من الجفوف وأصله تجفف ، وهذه ثلاثة أحرف من جنس واحد =

والأصل في المُشَفِّفِ المُشَفَّفُ لأنه من « شَفَّتَه الغيرة ، وشَفَّه الحزن » إلا أنه استنتقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شيناً ، وقال الآخر ، وهو الأعشى :

٤٩٠ - وَتَبَرَّدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُو س بِالصَّيْفِ رَقَرَّتْ فِيهِ الْعَبِيرَا

= يكره جمعها ، ففرقوا بينها بحرف من الكلمة ، وهو فاء الفعل ، وربما قرئ المشفشف بزنة اسم الفاعل ، ومعناه النقر والمفتش عن المساوي . هذا كلام شارح النقاظ بحروفه ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « المشفشف » فإن الكوفيين زعموا في هذه الكلمة ونظائرهما أن أصلها المشفف - بثلاث فاءات - فأبدلوا من الفاء الثانية حرفاً من جنس فاء الكلمة - وهى الشين - فصار المشفشف ، فهذه الشين لام أولى للكلمة لأنها بدل من لامها الأولى ، وعلى هذا يكون المشفشف على وزن المفعول ، والذي يدل على ذلك الاشتقاق ، فإننا رأينا العرب يقولون : شف جسم فلان ؛ إذا هزل ونحل من الوجد والحلم ، وقالوا : شفه الوجد والحلم يشفه - من مثال مده بمده - إذا أضعفه وهزله ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلي :

فهن عكوف كنوح الكريم قد شف أ كبادهن الهوى

ثم رأيناهم يقولون في هذا المعنى نفسه : شفشقه ألم والحزن ، فعلنا أنهم أرادوا أن يضعفوا العين على مثال قطع وهذب ، فاجتمع عندهم ثلاث فاءات ، وهم يكرهون اجتماع ثلاثة أمثال ، ففروا من ذلك إلى إبدال الثانية حرفاً آخر ، ووجدوا أن أحسن ما يفعلون أن يبدلوه حرفاً من جنس فاء الكلمة .

٤٩١ - هذا هو البيت اثنان عشر من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس (الديوان) ومطلعها قوله :

غشيت لليلي بليل خدورا وطالبتها ونذرت النذورا

شد البيت ابن منظور (ر ق ق) والزحشرى في أساس البلاغة (ر ق ق) مستشهد من هذا البيت قوله « رقرقت » فإن الكوفيين يزعمون أن أصل الفعل رقت بثلاث قافات ، لأنه في الأصل ر ق بقافين ، من قولهم ر ق اثوب ر ق ، وقالوا : أرقه ، كما قالوا : أمدده ، وقالوا : رقه ، كما قالوا : مدده ، والرق - بكسر الراء وتشديد القاف - نبات له عود وشوك وورق أبيض ، وقالوا : رقرقت الثوب =

[٣٣٠] والأصل في رَقَرَقَتْ رَقَقَتْ ؛ لأنه من « الرَقَّة » فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

٤٩١ - * بَأَتَتْ تُكْرُ كِرُهُ الْجُنُوبُ *

والأصل في تكرر كره تكرره ؛ لأنه من « التكرير » فأبدل من الراء الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تَمَلَّلَ على فراشه » والأصل تملل لأنه من

== بالطيب ، يريدون أجريت الطيب فيه ، وأصله رقت بثلاث قافات ، فلما استقلوا اجتماع الأمثال أبدلوا من ثانيها حرفاً من جنس فاء الكلمة ، على مثال ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق ، ولو تأملت في هذا البيت وجدت الاشتقاق مستصعباً في هذا البيت أكثر من استصعابه في البيت السابق ، فيمكن أن يقال : إن تقارب كلمتين في اللفظ وفي المعنى لا يدل على أن إحداها أصل للأخرى ، حتى إنه لا يكتفي أن يتقارب اللفظان ويتحد المعنيان ، بل لا بد من أشياء وراء ذلك من الاشتقاق ومن الاستعمال ، وكيف يكون تقارب اللفظين وتقارب المعنيين دليلاً على أن إحدى الكلمتين أصل للأخرى وفي اللغة العربية المترادف والمشارك ؟

٤٩٢ - أنشد الجوهري هذه الجملة في الصحاح (ك ر ر) ولم يتم البيت ، ولم ينسبه ، ولم يتمه صاحب اللسان ، ولا ابن بري ، وقال الزخشي في الأساس (ك ر ر) « وبأت السحابة تكركرها الجنوب : تصرفها » اه . قال الجوهري : « والسكركرة : تصريف الريح السحاب ، إذا جمعت بعد تفرق ، وقال * بأت تكرر كره الجنوب * وأصله تكرر من التكرير » ه وقال ابن منظور « والسكركرة : تصريف الريح السحاب إذا جمعت بعد تفرق ، وأنشد * تكرر كره الجناث في السداد * وفي الصحاح * بأت تكرر كره الجنوب * وأصله تكرر من التكرير ، وكرثرته : لم يمض ، قال أبو ذؤيب :

تكرر له نجمية وتمده مسفسفة فوق انتراب معوج

وتكرر كره : تردى في الهواء ، وتكرر الماء : رجع في مسيله » اه ، وفي الاستشهاد من هذه العبارة قوله « تكرر كره » فقد ذكر الكوفيون أن أصل هذه الكلمة تكرر - بثلاث راءات - والكلام فيها كالكلام الذي ذكرناه في الشواهد السابقة .

« اللَّمَّة » وهو الرماد الحارث ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تَقْلَلُ فِي الشَّيْءِ » والأصل تقال ؛ لأنه من « القَلَل » وهو الماء الجاري بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا « تَكْمَمُ » والأصل تَكَمَّمُ لأنه من « الكُمَّة » وهي القُلَنْسُوَّة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حَنَحَتْ » والأصل حَنَثَتْ لأنه من « الحَثَّ » إلا أنهم أبدلوا من الناء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فكذلك ها هنا : الأصل فيه « صَمَحَحَ » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء . قلنا « إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعْلَعْلَ » بتكرير العين ؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صَرَصَرَ ، وسَجَسَجَ وزنه ففعف لتكرير الفاء فيه ؛ فلما بطل أن يكون صرصر على ففعف بطل أيضاً أن يكون صمحمح على ففعلل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا ، نحو « احْقَوْفَ الظَّيْءُ » ، واغْدُوْدَنَ الشَّعْرُ » وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افْعَوْعَلْ ؛ لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن « افْعَلَّلَ » قلنا : إن وزنه على افْعَوْعَلْ ، بخلاف ما هنا ؛ فإن في الأسماء ما هو على وزن فَعْلَلْ ، نحو « سَفَرَجَل » ، وفَرَزْدَقَ » وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خُلْعَلْعَ » وهو الجُعْلُ ، و « دُرْخَرَحَ » وهو دوبيه ، فإنه على وزن فُعْلَعْلٍ ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فُعْلَعْلٍ ؛ لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن فُعْلَلْ - بضم الأول - وإذا خرج لفظ عن أبْنِيَّةِ كلامهم دلَّ ذلك على زيادة الحرف فيه .

والذي يدلُّ على ذلك أنهم قالوا في دُرْخَرَحَ : دُرْخَرَحَ ، فأسقطوا أحد المثليين ، ولو كان خماسياً لم يأت منه دُرْخَرَحَ على وزن فُعْلَلْ ، نحو : كَرَّامَ ، وحُسَّانَ ؛ فبان الفرق بينهما .

[٣٣١] وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعْلَمَلٌ ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ؛ فوجب أن يكون وزنه فَعْلَمَلٌ ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو « ضَرَبَ وَقَتْلَ » كان وزنه فَعْلَلٌ ، أو تكررت اللام في نحو « أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ » كان وزنه أَفْعَلٌ ؛ فكذلك ها هنا ؛ لما تكررت العين واللام في نحو « صَحَّحَ وَدَمَّكَ » يجب أن يكون وزنه فَعْلَمَلٌ لتكررها فيه ، هذا حكم الظاهر ، فن ادَّعى قلباً بقي مرتهناً بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صَحَّحٌ ، وَدَمَّكَ » قلنا : هذا مجرد دَعْوَى لا يستند إلى مَعْنَى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه في مَرَمَرٍسٍ وهي الداهية ، وَمَرَمَرِيَّةٍ وهي القفر ؛ لأنهما من ^(١) المَرَاةِ والمَرَّتِ ، وأما تلك المواضع التي استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال ؛ فهناك قام الدليل في رَدِّ الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فَعْلَمَلٌ - بتكرير العين - لجاز أن يقال : صَرَّصَرَّ وَسَجَّسَجَّ ، وَزَنُ فَعْفَع لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحُرْفَ إنما يجعل زائداً في الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أَحْرَفٍ سِوَاهِ ، وهي فَاءُ الفعل وعينه ولامه ، وَصَرَّصَرَّ وَسَجَّسَجَّ لم يُوجَدْ فيه ذلك ؛ فلو قلنا إن وزنه فَعْفَع لأدَّى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ، بخلاف صَحَّحَ وَدَمَّكَ ؛ فإنه قد وجد فيه ثلاثة أَحْرَفٍ فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين في أَسْوَدَ زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين في رَدَ ومدَّ زائدة ؛ لأننا لو جعلنا

(١) في ر « لأنها في المراساة »

إحداهما زائدة لأدّى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ؛
فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

١١٤ — مسألة

[هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حُرُوفه على ثلاثة أحرفٍ ففيه زيادة ؛
فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا [٣٣٢]
فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة
أحرفٍ الحرف الذي قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراه إلى أن
الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة
أحرف - نحو « سَفَرَجَل » - ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن
بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل ،
لا زائد فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن
جعفر فَعْلَل ، ووزن سَفَرَجَل فَعْلَل ، وقد علمنا أن أصل فَعْلَل وفَعْلَل فلا وعينٌ
ولامٌ واحدة ؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن
سفرجل زائدتان ، فدلَّ على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن في
سفرجل حرفين زائدين ، على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء
أو الفاء أو العين أو الجيم ؛ فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعْلَر ؛

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن عبيش على المفصل (ص ٩٠٠)

لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فَعَلَ ، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جَعَلَ ، وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دَلَّ على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن إحدى الدالين من قَرَدَدَ ومَهْدَدَ زائدة ووزنه عندكم فَعَلَ ؛ فقد وزتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صحصح ووزنه عندكم فَعْلَمَ ، وإحدى اليمين وإحدى الخاءين زائدتان ، ولم تَزِنُوهُمَا بلفظهما فتقولوا : وزنه فعلمح ، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم : فعلمل ، وكذلك مَرَمَرِيسَ ومَرَمَرِيتَ ، ووزنه عندكم فمفعيل ، ولم تَزِنُوا فِيهِ الزائد بلفظه فتقولوا : فمعريل ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فمفعيل » لأننا نقول : إنما وَزَنَّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال ، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى — وإن كانت زائدة — فهي تكرير لام الفعل بلفظها ، فَوَزَنَّا باللفظ الذي وَزَنَ بِهِ لَامُ الفعل ، وكذلك صحصح : الميمُ عَيْنُ الفعلِ ، والخاء لامة ، ثم [٣٣٣] أُعِيدَتَا تكثيراً لهما ؛ فصار المعاد زائداً ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجعلت عيناً ولاماً معادتين ، كما جعلت الميم والخاء الأولتان عيناً ولاماً ، وكذلك نقول في مرمريس ومرمریت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في « مَرَمَرِيسَ ، ومَرَمَرِيتَ » زائدة مُكَرَّرَةٌ أنه مأخوذ من المَرَاة والمَرَّتِ ، ألا ترى أن « مَرَمَرِيسَ » اسم الداهية و « مَرَمَرِيتَ » اسم القفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جَعَفَرُ زائدة دَلَّ على أن فيه حرفاً زائداً ، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سَفَرَجَلٍ زائدتين دَلَّ على أن في سَفَرَجَلٍ حرفين زائدين » قلنا : هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل

إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي ، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فثَلَّثناه بِفَعَّلْ علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد ، وإذا جئنا إلى صَيَّقَلَ فثَلَّثناه بِفَيَّعَلَ فقد علم بالمثال أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل ؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تنصرف ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضَرَبْتَ زَيْدًا ، أو خاصمته ، أو أكرمته ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت . وكان الثلاثي أولى بذلك من قَبْلَ أن أَقْلَّ الأسماء والأفعال بنات الثلاثِ وفيها بنات الأربعة والخمسة ؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه ، ونحن نجد بنات الثلاث تُبَنَّى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم ، وهو من الضَّغْمِ وهو العَصْ ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَنَدَى ، وهو من السَّرَدِ ، ولم يعلم أنه بنى شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زِدْنَا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي ؛ فهذا الذي نزيده على الفعل زائدٌ ، وإن كان المثل به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثلُ بالممثلِ به ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

مسألة [٣٣٤] — ١١٥

[وزن « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ » ونحوها]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٌ ، وَهَيِّينٌ ، وَمَيِّتٌ » في الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوَيْدٌ وَهَوَيْنٌ وَمَوَيْتٌ .

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش على الفصل (٦٦٣ و ١٤١٠ و ١٤٣٢) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٦٣/٤) وكتاب سيويه (٣٧١/٢) .

وزهب البصريون إلى أن وزنه فَعِيلٌ - بكسر العين - وزهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَعِيلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله فَعِيلٌ نحو : سَوِيدٌ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فَعِيلٌ ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في « سَادَ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوِيدٌ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّوا الواو كما أعلوها في « سَادَ وَمَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكروها أن يلتبس فَعِيلٌ بفَعْلٌ ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيلٍ وفَعْلٍ ويخرج على هذا نحو سَوَيْقٍ وَعَوِيلٍ ، وأنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعِيلٌ ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فنهـا فَعَلَةٌ في جمع فاعل نحو قاضٍ وقضاء ، ومنها فَعْلُولَةٌ نحو كَيْنُونَةٌ وَقَيْدُودَةٌ ، والأصلُ كَيْنُونَةٌ وَقَيْدُودَةٌ .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يرثه إلى الأصل في حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

٤٩٢ — قَدْ فَارَقَتْ قَرِيْبَهَا الْقَرِيْبَةَ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظُّعِيْنَةَ
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَمْنَا سَفِيْنَةَ حَتَّى يَعُوْدَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ

٤٩٢ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (كئون) وقال قبل إنشادها « قال أبو العباس : أنشدني النهشلي » اهـ . وشحطت : بعدت ، والظعينة : أصلها المرأة ما دامت في الهودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة مطلقا ، وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « ياليت أنا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « كينونه » فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ما ورد في هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة — وأن الأصل الأصل في هذه الكلمة كيونونة — بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهي الياء بالسكون فقلت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيعوهة وديمومة وقيدودة ، لأنها من هاع يهوع هواعا — بضم ففتح — وهيعوغة ، أى قاء ، ومن دام يدوم دواما — بفتح الدال — وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة . كل هذا أصله ياء ساكنة فواو مفتوحة ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل في واوى العين كثير فيما كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيرانا وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا وحيدة وحيدودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى الياءين ، فصار ياء ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيدوميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد الياء كما في قول الشاعر :

وإن بقوم سودوك لحاجة إلى سيدلو يظفرون بسيد
وكما في قوله تعالى (إنك ميت وإنهم ميتون) وكما في قول الراجز :
بنى إن الجود شىء هين النطق الطيب والطعيم
ثم قد يحثون بها مخففة ياء ساكنة كما في قول الشاعر :
ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
وكما في قول الآخر :

هينون لينون أيسار ذوو كرم مثل النجوم التى يسرى بها السارى
قال ابن منظور : « وتقول : كان كونا ، وكينونة أيضا ، شبهوه بالحدودة والطيرورة =

إلا أنهم خففوه كما خففوا رِيْحَان ، وأصله رِيْحَان - بالتشديد - على قِيْعَلَان ، وأصل رِيْحَان « رِيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قبلوا الواو [٣٣٥] ياء وجملوها ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيِّد وَهْيَن وَمَيَّت ، إلا أن التخفيف في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيِّنُونَة وَقَيِّدُونَة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، تخففوه كما خففوا اشهيباب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قَلَّتْ حروفه نحو سَيِّد وَهْيَن وَمَيَّت لزم الحذف فيما كَثُرَتْ حروفه نحو كَيِّنُونَة وَقَيِّدُونَة . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سَيِّد وَهْيَن وَمَيَّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضِيَ . كما يقال : غَارَ وَغُرِّي ، فاستقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ، وعَوَّضُوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عَدَّة ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيِّنُونَة وَقَيِّدُونَة فالأصل كُونُونَة وَقُودُونَة على فُعُولَة نحو بُهْلُول وَصُنْدُوق . إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طَارَ طَيْرُورَة وَصَارَ صَيَّرُورَة وسار سَيَّرُورَة وحاد حَيِّدُونَة ، ففتحوه حتى

== من ذوات الياء ، ولم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف : كَيِّنُونَة ، وهَيَّوَة ، ودَيَّوَة وقيدونَة ، وأصله كَيِّنُونَة — بتشديد الياء — فحذفوا كما حذفوا من هين وميت « اه ثم قال بعد كلام غير ظاهر : « قال ابن بري : أصله كَيِّنُونَة ، ووزنها فيعلولة ، ثم قلبت الواو ياء فصارت كَيِّنُونَة ، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصارت كَيِّنُونَة ، وقد جاءت بالتشديد على الأصل ، قال أبو العباس : أنشدني النشلي ، ثم أنشد أربعة الأبيات ، قال : والحيدونَة أصل وزنها فيعلولة وهو حيودونَة ، ثم فعل بها ما فعل بكَيِّنُونَة » اه ، وفي الذي ذكره عن ابن بري في وزن حيدونَة نظر .

تسلم الياء^(١) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقبلوا الواو ياء في نحو كَيْنُونَةٌ وَقِيدُودَةٌ . كما قالوا الشَّكَايَةُ وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدَّرَايَةُ والرَّوَايَةُ والسَّعَايَةُ والرَّمَايَةُ فكذلك ها هنا « لأننا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضِيَ كما يقال غازر وَغُرِّي » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضِيَ كغزاز وَغُرِّي لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يوثق به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضِيَ وَقُضَاةٌ كما قالوا : غُرِّي ، وَغُرَاةٌ ؛ لأن فُعْلًا ليس بمهجور في أبنيتهم ، وهو كثير في كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فُعْلُولَةٌ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونَةٌ وَقُودُودَةٌ » ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما [٣٣٦] يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة ، وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهي موعة - من المَوَاع وهو القى - فليس جَعْلُ الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له . والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن فِعْعُولًا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيْتَمُور ، وَعَيْطَمُوس ، وفَعْعُول لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوقٌ » قال الراجز :

(١) إذ لو بقيت الضمة لوجب قلب الياء واوا ؛ لسكونها بعد ضمة كما قلوها في

موسر اسم الفاعل من أيسر

٤٩٣ — مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرَ الطَّامِعِينَ لَا يُبَالُونَ الْعُمَرَ

٤٩٣ — هذان بيتان من مشطور الرجز ، من رجز للعجاج بن ربيعة يمدح فيه عمر بن عبد الله بن معمر ، وكان قد ولى حرب الخوارج الذين كان يقودهم أبو فديك في عهد عبد الملك بن مروان فال منهم ، وقد أنشده الجاربردى والرضي في شرح الشافية ، وشرحه البغدادى (ص ٤ بتحقيقنا) والجوهري في الصحاح ، وابن منظور في اللسان (ص ٢٢٢) وقد روى البغدادى مما يتصل بالشاهد :

فهو ذا ؛ فقد رجا الناس الغير من أمرهم على يدك والثور

من آل صعفوق وأتباع آخر الطامعين لا يبالون العمر

وقوله « فهو ذا » أى الأمر هو هذا الذى ذكرته ، و « الغير » معناه أن الناس قد رجوا وأملوا أن يتغير أمرهم ويتحول حالهم على يدك من فساد وفوضى إلى صلاح ونظام ، وذلك بنظرك فى أمرهم وتدير حالهم ودفع غوائل الخوارج عنهم ورم ما أفسدوه ورتق ما فتقوه ، والثور — بضم التاء وفتح الهمزة — جمع ثورة ، وهى الثأر ، وآل صعفوق : أصلهم خول — أى خدم وأتباع — بالجماعة ، وقال ابن الأعرابي : هم قوم من بقايا الأمم الحالية بالجماعة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فإن العجاج يريد فى هذا الموضع أزال الناس وضاع فهم الذين لا قدیم لهم يردعهم عن إتيان التكرات. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صعفوق » فقد رواه نقلة اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجرى فى كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بته ، ومن هؤلاء المنكرين من رووه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمى ، قال الجوهري « بنو صعفوق : خول بالجماعة ، قال العجاج :

من آل صعفوق وأتباع آخر من طامعين لا يبالون العمر

وهو اسم أعجمى ، لا ينصرف للعجمة والمعرفة ، ولم يجرى على فعلول شيء غيره ، وأما الحزنوب فإن الفصحاء يضمونه أو يشددونه مع حذف النون ، وإنما يفتحها العامة « اه . وقال الأزهري « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ، إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لحول بالجماعة ، وبعضهم يقول صعفوق بالضم » وقال ابن برى « رأيت بخط أبي سهل الهروي على حاشية كتاب =

وهم خَوَّلَ باليامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه نظيره في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظيره في شيء من كلام ، ثم ألزموا — مع حمله على شيء لا نظيره في كلامهم — قلباً لا نظيره في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلًا — بفتح العين — » فاحتج بأنه وجد فَيْعَلًا بفتح العين له نظير في كلامهم ، ولم يجدوا فَيْعَلًا بكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ : بَصْرِيٍّ ، وكما قالوا في أُمَوِيٍّ : أُمَوِيٍّ ، وكما قالوا « أخت » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أخوة ، وكما قالوا « دُهرِي » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدَّهْرُ ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيْعَلٌ ، قال الشاعر :

٤٩٤ — * مَا بَالَ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ *

== جاء على فَعُولٍ — بفتح الفاء — صَفُوقٌ ، وصَقُولٌ لضرب من الكمأة ، وبمكوكاة الوادي لجانبه ، أما بمكوكاة الوادي وبمكوكاة النهر فذكرها السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أى بضم الباء ، وأما الصَقُولُ لضرب من الكمأة فليس بمعروف ، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات « اهـ .

٤٩٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج (انظر أراجيز رؤبة ص ١٦٠) وقد استشهد به سيبويه (٣٧٢/٢) ورضي الدين في شرح الشافية ، وشرحه البغدادي (ص ٦١ بتحقيقنا) والجوهري في الصحاح وابن منظور (ع ي ن) وابن جني في الخصائص (٤٨٥/٢ و ٢١٤/٣) وبعد بيت الشاهد قوله :

وبعض أعراض الشجون الشجون دار كرم الكاتب المرقن

* بين ثقا اللقي وبين الأجون *

وقوله « ما بال عيني » أى ما حالها وما شأنها ، والشعيب — بفتح الشين وكسر العين — المزادة الصغيرة ، والعين — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — التخرقة التى فيها عيون فهى لا تمسك الماء ، وعمل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العين » وللعلماء فى هذه الكلمة مذهبان ، الاول — وهو رأى سيبويه وأتباعه — وخلاصته أن هذه الكلمة على وزن فيعل — بفتح الفاء وسكون الياء وفتح العين — وأنه من معتل العين ==

فدل على أنه فَعِيلٌ بفتح العين ، والشَّعِيبُ : الزَّادَةُ الضخمة ، والعَيْنُ :
 التعمينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من غيونها : أى خُرُزها ، فيفتح
 السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرَبَتْكَ » أى صُبَّ فيها الماء حتى
 ينسد آثار الخُرُزِ .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم
 أَعْلَوْا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم
 والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه فى شىء من
 [٣٣٨] الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد
 مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لثلاثا يلتبس فعيل بفعل »
 قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز

==وزيدت عليه ياء بين الفاء والعين، وقالوا : إن هذا الوزن جاء كثيراً فى صحيح العين
 نحو حيدر وصيرف وجيال ، ولم يأت منه فى معتل العين سوى هذه الكلمة ، وذلك
 لأنهم خصوا المعتل بوزن فعيل — بكسر العين — نحو سيد وهين ولين وصيب وبيع ؛
 فتكون هذه الكلمة خارجة عن نظرائها وأمثالها ، وكان القياس فيها أن تكون
 بتشديد الياء مكسورة لا مفتوحة ، قال الأعمى « الشاهد فيه بناء العين على فعيل بالفتح ،
 وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال
 عين كما قيل سيد وهين ولين ونحو ذلك ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح
 كما يختص الصحيح بفعيل مفتوحة العين نحو صيرف وحيدر ، وهو كثير » اهـ ، والرأى
 الثانى ما ذهب إليه ابن جنى ، وذلك فى قوله « وكذلك ما أنشد من قول رؤبة * ما بال
 عيني كالشعيب العين * حملوه على فعيل بما اعتلت عينه ، وهو شاذ ، وأوفق من هذا عندى
 أن يكون فوعلا أو فوعلا حتى لا يرتكب شذوذه ، وكأن الذى سوغهم هذا ظاهر الأمر
 وأنه قد روى العين بكسر العين » اهـ .

فيه التخفيف فيقال : سِيدُومِيَّتْ وَهَيْنٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْلَ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصْرِيَّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيِّدْ وَهَيْنٌ وَمِيَّتْ - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيْنٌ وَتِيَّحَانٌ ، وَهَيَّيَانٌ - بفتح العين - وَالتِيَّحَانُ : هو الذي يعترض في كل شيء ، وَالهَيَّيَّانُ : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بَصْرِيَّ - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عايه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجرة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيـل بَصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التانيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بَصْرِيَّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعْلٌ في كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فَيَعْلًا مثل عَيْنٍ مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيْنٌ - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعته يقولون جاءت الصَّيْقِلُ - بكسر القاف - وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أرخت البرقع فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفَرٌ ، وفيها أجرٌ ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحت ، وهي تقول :

٤٩٥ - وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرَفَكَ رَائِدًا

لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَنْصَبْتَكَ الْمَنَاظِرُ
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُفْلَهُ أَنْتَ قَادِرٌ

عَلَيْهِ ، وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

[٣٣٨] قَصِيْل - بكسر العين - في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ،
وكالا يُعْتَدَّ به في الصَّيْل لشذوذه فكذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .

٤٩٥ - هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢٢/٤) مع نفس
القصة التي حكها المؤلف ههنا ، ولم يعز البيتين إلى قائل معين ، ولم ينشد المؤلف البيتين
للاستشهاد بها على قاعدة من قواعد النحو . ولا لبيان معنى كلمة غريبة ، ولكنه أتى بها
لأنهما وردا في القصة التي يحكيها وفيها أن الصيقل سمع من بعض العرب بكسر القاف ،
وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعي إلى أنه مثبت من رواية الصيقل
بكسر القاف ، ووجه هذه الإشارة أنه يذكر الظروف والملايسات التي أحاطت به
وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقلا ، فهو
مصقول وصقيل - تزيد جلاه ، والصاقل : الذي يحلوه ويشحذه ، وجمعه صقلة على مثال
فاجر وجفرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلاثمها : صيقل - بفتح الصاد
وسكون الياء ، وفتح القاف - وجمعه صياقل وصياقلة ، وقد حكى الأصمعي في هذه القصة
أنه سمع من بعض أصحابه أن قوما من العرب يقولون صيقل بكسر القاف ، وهو شاذ ؛
لأن هذا الوزن لم ينجى في صحيح العين كما سمعت في شرح الشاهد ٤٩٤ وإعماجي .
كسر العين في معتل العين ، والخلاصة أن العرب قد خصت معتل العين الزيد
فيه بعد الفاء بالجيء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت
وخست صحيح العين بالجيء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيال
ويطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والتميمة ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ،
ولكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة
« العين » التي وردت في الشاهد ٤٩٤ وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة
من الصحيح على الوزن الذي خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكها الأصمعي في
هذه القصة ، وهذا وذاك شاذان ، فاعرف ذلك .

١١٦ — مسألة

[وزن « خَطَايَا » ونحوه ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايَا » جمع خطيئة على وزن فعَالِي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد .

وذهب البصريون إلى أن « خَطَايَا » على وزن فعَائِل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعَالِي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطايء » مثل خطايع ، إلا أنه قُدِّمَتِ الهمزة على الياء ؛ لثلاثي يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلم تقدم الهمزة على الياء في خطايء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي

وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ [٤٤٩]

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقبلوا

(١) انظر في هذه المسألة : تصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢ / ٤٦٣ وما بعدها) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٤ / ٢٤٤ - ٢٤٦) وشرح رضى الدين على الشافية (١ / ٢٥ و ٣ / ٥٩ و ٦٢ و ١٨١ بتحقيقنا)

من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعْألى ، على ما بينا .

ومنه من قال : إنه على فعْألى ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّةٍ وَحْشِيَّةٍ فإنه يجمع على فعْألى دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لا اختلَّ الكلام وقلَّ ، فجمعت على فعْألى ، فقالوا : وَصَايَا ، وَحْشَايَا ، [٣٣٩] وجعلت الواو في حَشَايَا على صورة واحدِها ؛ لأن الواو صارت ياء في حْشِيَّةٍ ، فدل على أن خطايا على وزن فعْألى على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطائيء » مثل خطايح ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطائيء مثل خطائع ؛ وقد حكى أبو الحسن على بن حمزة السكاسي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائيه ؛ مثل خطاعيه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاء مثل خطاعا ، فاستنقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطَايَا .

وكان الذي رَغِبَهُم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائي منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هِرَاوَة « هَرَاوَى » وإداوة « أَدَاوَى » وكان الأصل هَرَاثُو وأدَاثُو مثل هَرَاوِ وأدَاوِ على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هِرَاوَة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هَرَاثُو وأدَاثُو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هَرَاثِي وأدَاثِي مثل هَرَايِ وأدَايِ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هَرَاءُ وأدَاءُ مثل هَرَاعَا وأدَاعَا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فَرَعٌ على الواحد ؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكته له .

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكاة أن ما لا يكون في واحده واو لا يحىء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايء مثل [٣٤٠] خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولم قلتم إنه موجودا هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لا نكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو أَدَمُ والآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان جملة على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حملة عليه أولى من حملة على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه قَالِمَة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جايعه ، فأبدلوا

من الياء همزة فصار جائئة مثل جامعة ، فأبدلوا من همزة الثانية ياء لا نكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قدّر فيه القلب لثلاث جمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وآخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلبُ الياء همزةً فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتدُّ به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرفُ العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوْ وَرَحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَّأَ وَرَشَّأ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان «أَصِيلَالٌ» فلا يعتدُّ به ، وإنما يعتدُّ بإعلال حرفِ العلة ، لأنه ^(١) الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلافُ الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر [٣٤١] الهمزة فيها فصارت بمنزلة فُعَيْلة من ذوات الواو والياء وهي تجمع على فَعَالَى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فُعَيْلة « فَعَائِل »

(١) في ر « إلا أنه الأصل » تحريف .

إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يُجرون ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع يُجرى الطرف في الإبدال، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيَّة حَشَائِي على فئال على لفظ المُضَيِّف إلى نفسه الحشأ إذا مدَّ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار حشَاء، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوها الهمزة ياء على ما بينا في خطأيَا، والله أعلم.

١١٧ — مسألة

[وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفْعَان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلَان، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيَان على إفْعِلَان من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء — التي هي اللام — لكثرة استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقولهم « أَيْشِي » في أي شيء، و « عِم صَبَاحًا » في انعم صَبَاحًا، و « وَيْلُمُ » في وَيْل أُمِّ، قال الهذلي:

٤٩٦ — وَيْلُمُ رَجُلًا تَأْتِي بِهِ عَيْنَا إِذَا تَجَرَّدَ، لَا خَالَ، وَلَا بَحَلُّ

(١) انظر في هذه المسألة: صحاح الجوهري ولسان العرب ومفردات غريب القرآن للراغب الأصبهاني (أ ن س — ن و س — ن س ي).

٤٩٦ — هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتخل الهذلي (ديوان الهذليين ٣٣/٢ — ٣٧) ومطابقه: =

(٢٥ — الإنصاف ٢)

وقال الآخر :

٤٩٧ — وَيُلْمُهُ مِسْعَرُ حَرْبٍ إِذَا أَلْقَى فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلُ

== ما بال عينك تبكى دمعها خضل كما وهى سرب الأخرات منبرل ؟
السرب - بفتح السين وكسر الراء - السائل ، يكون ثمة وهى فينسرب الماء منه ،
والأخرات : جمع خرت - بفتح فسكون وآخره تاء وهو الثقب ، وروى «الأخراب»
بياء موحدة - وهو جمع خربة ، وهى العروة ، وويل أمه رجلا : كلمة تعجب بها ،
ولا يراد بها الدناء ، والحال : الخيلة ، أى الحيلة ، والبخل - بفتح الباء والحاء هنا -
مثل البخل بضم فسكون . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « ويلمه » فإن أصل
هذه الكلمة « ويل أمه » بهمزة قطع من أصول الكلمة ، والأصل أن تتوفر حروف
الكلمة بحيث لا يحذف شيء إلا لعلة تقتضى هذا الحذف ، لكنهم لما أكثر استعمالهم لهذه
الكلمة وترددت على ألسنتهم كثيرا التمسوا فيها التخفيف فحذفوا الهمزة بقصد التخفيف
فما يكثر استعماله ، وهذا خلاف الأصل وانهيى الذى أشرنا إليه . ولذلك لا يجوز أن
نقيس على هذه العبارة عبارة أخرى مماثلة لها مثل « ويل أياه » أو « ويل أخته » لأن
من شأن الخارج عن القياس أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره .

والخطيب التبريزى يرى أن أصل « ويلمه » ويل لأمه فالمصدر مبتدأ ، والجار والمجرور
بعده خبر ، وقد حذف شيآن : اللام من ويل ، والهمزة من أم ، قال « لفظة ويل إذا
أضيفت بغير اللام فالوجه فيها النصب ، فتقول « ويل زيد » والمعنى ألزم الله زيدا الويل ،
فإذا أضيفت باللام قليل « ويل لزيد » فحكمه أن يرفع فيصير ما بعده جملة ابتدئ بها ،
وهى نكرة ، لأن معنى الدناء منه مفهوم ، والمعنى الويل ثابت لزيد ، كأنه عده محصلا ،
كما يقال : رحمه الله زيدا ، فجعل رحمه الله خبرا ، وإذا كان حكم ويل هذا وقد ارتفع
في قوله « ويل لذات الشباب » حذف من أم الهمزة ، واللام من ويل ، وقد ألقى حركة الهمزة
على اللام الجارة فصار ويلم - بضم اللام - وقد قيل : ويلم - بكسر اللام - كما قيل :
الحمد لله ، والحمد لله - الأولى بضم الدال وضم اللام إبتاعا لها ، والثانية بكسر الدال إبتاعا
لكسرة لام الجر بعدها - وقصده إلى مدح الشباب وحمد لذاته ، واتصّب معيشة على
التمييز » اه ، وهو يتحدث عن بيت الحماسة الذى سنأثره لك مع شرح الشاهد الآتى ٤٩٧
٤٩٧ - أصل المسعر - بزة للتبر - والمسعار : ما أجبث به النار ، أو ما تحرك
به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها ، وفي ==

والذى يدل على أن «إنسان» مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره «أُنَيْسِيان» فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مُكَبَّراً، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فدلَّ على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فَعْلَانُ لأن «إنسان» مأخوذ من الإنسان، وسُمي الإنسان إنساناً لظهورهم، كما سُمي الجنُّ جنّاً [٣٤٢] لاجتنانهم أى استتارهم، ويقال «آنَسْتُ الشَّيْءَ» إذا أبصرته، قال الله تعالى: (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً) أى: أبصر، وكما أن الهمة في الإنسان أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمة أصلية في إنسان، ويجوز أن يكون سُمي الإنسان

== حديث أبى بصير «ويله مسعر حرب لو كان له أصحاب» يصفه بالمبالغة في الحرب والنجدة، ومنه حديث خيفان «وأما هذا الحى من همدان فأنجاد بسل، مساعير غير عزل» والشيل - بفتح الشين - الغلالة التى تلبس فوق الدرع، وقيل: هى الدرع الصغيرة القصيرة تكون تحت الكبيرة، وقيل: ما يجعل تحت الدرع من ثوب أو غيره، وقيل: هى الدرع ما كانت، وجمعها أشلة، قال أوس بن حجر:

وجنائبها شهباء ذات أشلة لها عارض فيه المنية تلمع

وقد اشتقوا من الشيل فعلاً فقالوا: شل الدرع يشلها - من مثال مد الحبل يمهده - إذا لبسها. ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله «ويله» والكلام فيه كالكلام في نظيره من البيت السابق.

ومثل هذا البيت والذى قبله قول ذى الرمة، وهو من شواهد الرضى في باب التميز:

ويلها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز، والليل مقرب

ومثل ذلك قول علقمة بن عبدة، وهو من شعراء الحماسة (التبريزى ١٨٦/٣ بتحقيقنا) ومن شواهد الرضى في باب التميز:

ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفقى التلف الندى

ومثل ذلك قول امرئ القيس يصف عقاباً، وهو من شواهد سيويه (٣٥٣/١):

ويلها في هواء الجو طالبة ولا كذا الذى فى الأرض مطلوب

ومثل ذلك قول الهذلى، وأنشده فى اللسان (ب ز ز) وفى الأساس (ع ز ز):

فويلم بجزر شعل على الحصى ووقر بزم هالك ضائع

البز: السلاح، وشل: لقب تأبط شرا، ووقر: صدع وفلل.

إنساً لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فَعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيانٌ ، إلا أنهم لما كثروا في كلامهم حَذَفُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش في أى شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويله في ويل أمه » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أى شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه - على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْسِيلِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عَشَيْشِيَّة » في تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيْرِيَان » في تصغير مغرب ، و « رُوَيْجِل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١١٨ - مسألة

[وزن أشياء^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعَاء ، والأصلُ أفعِلَاء ، وإليه

(١) انظر في هذه المسألة : شرح رضى الدين على الشافعية (١/٢٨ - ٣١ بتحقيقنا) ولسان العرب وصحاح الجوهري (ش ١) .

ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعالٌ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفْعَاء ، والأصلُ فَعْلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شئء على الأصل . وأصلُ شئء شَيْءٌ مثلَ شَيْعٍ ؛ فقالوا في جمعه أَشْيَاءٌ على أَفْعَاءٍ ، كما قالوا في جمع كَيْنٍ : أَلَيْنَاءٌ ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين [٣٤٣] ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حازر غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَايَةِ « سَوَايَةِ » لحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القلب ، وأبدلوا في ذواتب من الهمزة الأولى ^(١) واواً ، كل ذلك لاستثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شئء بالتخفيف ، وجمع فقل على أَفْعَاءٍ كما يجمعونه على فَعْلَاءٍ ، فيقولون : سَمَحَ وَسَمَحَاءٌ ، وفَعْلَاءٌ نظير أَفْعِيَاءٍ ، فكما جاز أن يحىء جمعُ فَعْلٍ على فَعْلَاءٍ جاز أن يحىء على أَفْعِيَاءٍ لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وَأَطِبَاءٌ ، وَحَبِيبٌ وَأَحِبَّاءٌ ، والأصل فيه طَبِيبَاءٌ وَحَبِيبَاءٌ ، نحو : ظُرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ ، وَشُرِيفٌ وَشُرَفَاءٌ ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فَعْلَاءٍ إلى أَفْعِيَاءٍ ،

(١) أصل ذواتب « ذائب » لأن مفردة « ذؤابة » وانظر ص ٨١٥ الآية

فصار أطباء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أطباء ، فنقلوه من فَعْلَاءَ إلى أَفْعِلَاءَ ، فدلَّ على ماقلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شيء ، وشيء على وزن فَعْل ، وفَعْل يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : كَيْت وأبيات وسَيْف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْد وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وأنف وأناف ، وهو قليل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في بحيته على أفعال بحيتاً مطرداً ؛ فدلَّ على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطَرَفَاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى [٣٤٤] أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يميز ، فلما جازها هنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطَرَفَاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت تقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاءَ لأن الأصل فيه شَيْئَاءَ بهزتين على فَعْلَاءَ كطَرَفَاءَ وحَفَاءَ ، فاستنقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فقدموا الهمزة التي هي اللام على

الفاء ؛ كما غيروا بالقلب في قولهم : قِسِيَّ في جمع قَوْسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قُوسٌ ؛ إلا أنهم قبلوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ؛ فصار قُسُوْ ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة ^(١) ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالآلف في كِسَاء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كِساء ورداء كأنه قد ولى الفتحة كما وليته في عَصَى وَرَحَى ؛ فكما وجب قلبه في عَصَى وَرَحَى ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوْ ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعِلَت ياء مشددة فصار قِسِيَّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِسِيَّ كما قالوا عِصِيَّ وَحِقِيَّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غيرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائِبَ وبالحذف في سَوَايَةِ ، وبَلْ أَوَّلِيَّ ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذَوَائِبَ وأصله ذَائِبَ بأن قبلوا الهمزة واواً فقالوا ذَوَائِبَ ، وحذفوها من سَوَايَةِ فقالوا سَوَايَةِ ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان [٣٤٥] ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قبلوا من غير أن يكون فيه خِفَّةً فقالوا « أَيْسَ » في يَيْسَ ، و « بَيْتٌ مَعِيْقَةٌ » في عَيْقَةٍ ، و « عَقَابٌ عَيْنَقَاةٌ وَبَعْنَقَاةٌ » في عَقْنَبَاةٍ ، و « مَا أَيْطَبُهُ » في ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفَعَاءُ .

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو النطرقة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب باء .

والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعلى فقالوا في جمعه « أشاوى »
كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارَى » والأصل في صَحَارَى صحارى بالتشديد ،
كما قال الشاعر :

٤٩٨ - لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَفْتَالُ الصَّحَارِيَّ

٤٩٨ - ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد راجعت
ديوانه فوجدته فيه (ص ٥٦) بيتاً مفرداً ، وهذا البيت من شواهد رضى الدين في
باب التأنيث من شرح الكافية ، وشرحه البغدادى في الحزانة (٣/ ٣٢٤) وشواهد
الرضى أيضاً في شرح الشافية (١/ ١٩٤) بتحقيقنا) وشرحه البغدادى مرة أخرى
(ص ٩٥ بتحقيقنا) وشواهد ابن جنى في سر الصناعة (١/ ٩٧) وأغدو : أذهب -
أو أخرج ، أو أسير - في وقت العدو ، والعدوة - بضم فسكون - الوقت ما بين الصبح
وطولع الشمس ، والأشقر : الذى لونه الشقرة ، وهى فى الخيل الحمرة الصافية ، وفى
الإنسان حمرة يعلوها يابض ، وعنى هنا بالأشقر فرسا ، ويفتال : أصل معناه يهلك ،
واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافة الطويلة فى سرعة فائقة ، والصحارى : جمع صحراء ،
وهى الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصَّحَارِيَّ » بتشديد
الياء - وهذا هو الأصل فى جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن فى صحراء
ويداء وبطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة
منقلة عن ألف التأنيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا
ألف المد التى قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصاييح وقراطيس
فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التى هى الهمزة ياء أيضاً ،
فتصير صحارى ويادى وبطاحى وأسامى - ياءات مشددة فى أواخرها - ومع أن هذا
هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله
العرب فى كلامهم استقئالا له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد
حذف إحدى الياءين طريقان ؛ أولهما أن يقولوا كسرة الحرف الذى بعد ألف التكسير
على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما أن يقلبوا كسرة
الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر
الكندى فى معلقته :

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلِيْ ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِيْ مثل مَدَارِيْ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ؛ فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مَدَارِيْ فصارت صَحَارِيْ ، وكذلك «أَشَاوِيْ» أصلها أَشَايِيْ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صَحَارِيْ ، ثم فعل به ما فعل بصحاريّ فصار أَشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واوْ فصار أَشَاوِيْ ، كما أبدلوا من الياء واوْ في قولهم «جَبِيْتُ الخراجَ جِبَاوَةً» ، وأثبتت أَتَوَةً «والأصل فيه جبابية وأتية» ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أصيلا في أصيلا ، وإن لم يكن هناك استتقال فلأن يبدلوا الياء واوْ لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها نحو مُوسر ومُوقِن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فعَالَى فقليل أَشَاوِيْ دل على ما قلناه .

= ويوم عقرت للعذاري مطيقي فيا عجبا من كورها التحمل

فظل العذاري يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس الفتل
جاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

لجب يظل به الفضاء معضلا يدع الإكام كأنهن صحاري
جاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليه ترامت ومدته البطاحي الرغاب
جمع بطحاء على القياس ؛ فجاء بالياء المشددة في آخره .

والذى يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً «أشياء» كما قالوا في جمع فعلاً. فعلاوات نحو صخراء وصخراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس يجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أفعلاء لأنه جمع شئ . على الأصل كقولهم كَيْنَ وألينا » قلنا : قولكم إن أصل شئ . شئ . مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يحى . ذلك في شئ . من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيْدٌ وهَيْنٌ ومَيْتٌ لما كان مخففاً من سَيْدٌ وهَيْنٌ ومَيْتٌ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فدل على ما يحى . ها هنا على الأصل في شئ . من كلامهم - لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الضرورة - دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشياء في الأصل على أفعلاء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالي ؛ لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالي ، فلما جاز هاهنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شئ . بالتخفيف وإنهم جمعوه على أفعلاء كما جمعوه على فعلاء . لأنه نظيره نحو سَمَحٌ وسَمَحَاءٌ » فإن فعلاً لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فُعُولٍ وفِعَالٍ ، نحو فُلُوسٌ وكَمَاب .

والذى يدل على أنه ليس بأفعلاء أنه قال^(١) في تصغيرها أشياء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالآلف والتاء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يحز تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية السكثرة ، والتصغير علمُ القلة ، فلوصفرت مثالا موضوعا للسكثرة لكنت قد جمعت بين ضدّين ، وذلك لا يجوز .

(١) كذا ، ولعل الأوفق « أنهم قالوا في تصغيرها - إلخ » .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كَبَيْتَ وأَيَّسْتَ فظاهر البطالان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .
وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التانيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجَرَى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجُلَة — وإن كان مفرداً لفظاً — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَفَر ، وثلاثة قَوْم ، وتسعة رَهْطٍ ، قال الله تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء — وإن كانت مفردة لفظاً — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطَرَفَاء ، وحَلَفَاء ، وقُصَبَاء ؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرَفَاء لما جاز تذكير ثلاثة^(١) » ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء — وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التانيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم : مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء »

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد الذكور ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خير أن لفظ ثلاثة يقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدوده مؤنثاً .

كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسماً لجمع شيء عَلِمْتَ أن أشياء في المعنى جمع شيء ؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم « ثلاثة أبواب ، وعشرة آيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

قال أبو البركات كمال الدين الأنباري :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب « الإِنصاف ، في مسائل الخلاف »

واقصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تَشَعُّبِ أُمَحَّاكِهِ ،

لتوفر رغبة الطلبة في سرعة إنهائه ، وكثرة الشواغل

عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيه

من الزَّلَلِ ، ويحفظنا فيه من الخطأ

والتَّخَلُّطِ ، ويوفقنا وإياكم

لصالح القول والعمل

بِمَنِّهِ وَلَطْفِهِ

وُجِدَ في بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل
ونحن نذكرها هاهنا

١١٩ — مسألة

[علام ينتصب خبر « كان » وثاني مفعولى « ظننت » ؟]^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثانى لـ « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع - أى غير متعدي - والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضَرَبَا رجلاً ، وضَرَبَا رجلاً ، ولا يجوز ذلك فى « كان » ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائماً ، وكانا قياماً ، ويدل على ذلك أيضاً أنك تَكْنِي عن الفعل الواقع نحو « ضَرَبْتُ زيدا » فتقول : فَعَلْتُ يزيد ، ولا تقول فى كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نَصَبَ الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإننا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد فى حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً فى ظننت زيدا قائماً « ظننت زيدا فى حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال.

(١) انظر فى هذه المسألة : حاشية الصبان على الأثمنى (٢١٨/١ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٢٢٠/١ بولاق) .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أحاك ، وظننت عمرأ غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أحاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك [٣٤٩] قام مقام الحال كقولك : ضربت زيداً سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر - وإن كان آلة - اقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب^(١) ، وكذلك ها هنا . على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم :

٤٩٩ - [ف] أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذْذُهَا]

وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدَّخَالِ [

(١) ر « الذي هو ضربه » .

٤٩٩ - هذا البيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه (١٨٧/١) ورضي الدين في باب الحال من شرح الكافية ، وشرحه البغدادي في الخزانة (٥٢٤/١) وابن عيسى في شرح المفصل (ص ٢٤١) وابن عقيل (رقم ١٨٠) وشرحه العيني (٢١٩/٣ بهامش الخزانة) والبيت في وصف حمار وحش وأتته ، وقال الأعم : وصف إبلاً أوردتها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنقص - بفتح النون والعين المعجمة جميعاً - مصدر نقص - من باب فرح - تقول « نقص الرجل » إذا لم يتم شربه ، والدخال - بكسر الدال المهملة - أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرّب معها ، وذلك إذا كان البعير كريماً . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « العراك » فإن هذه الكلمة حال من الضمير المنصوب في قوله « أرسلها » وهي معرفة ، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، ومصدر ، والأصل في الحال أن تكون وصفاً ، وذلك لأن هذا المصدر المرفوع في تأويل وصف نكرة ، فكأنه قال : فأرسلها معتركة . قال سيبويه « وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال ليبد بن ربيعة * فأرسلها العراك ولم يذذها . - البيت * كأنه قال : اعتركا ، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اه ، وقال الأعم « الشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال ، والحال لا يكون معرفة وجاز هذا لأنه مصدر ، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة ، فكأنه أظهر فعله =

وطلبته جهْدَكَ ، وطاقتَكَ ، ورجع عَوْدَه على بدئه ، إلى غير ذلك ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ نَصْبَهُمَا نَصْبُ المفعول لا على الحال لأنهما يقعان^(١) ضميراً فى نحو قولهم « كُنَّا هُمْ ، وإذا لم نكنهم فن ذَا يَكُونُهُمْ ؟ » قال الشاعر :

٥٠٠ — دَعِ انْظُرَ يَشْرِبُهَا الْفُؤَادُ ؛ فَإِنِّى

رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ

أَخُوهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَّائِهَا

= ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال : أرسلها تعتزك الاعتراك، ولو كان من أسماء الفاعل لم يحز ذلك فيه (يريد لم يحز تعريفه) نحو أرسلها المعتركة « اه . (١) فى ر « أنهما يقعون » تحريف .

٥٠٠ — هذان البيتان ينسبان لأبى الأسود الدؤلى ، وثانيهما من شواهد سيويه (٢١/١) ورضى الدين فى باب الضمير ، وشرحه البغدادى فى الحزانة (٤٢٦/٢) وابن عيش فى شرح المفصل (ص ٤٢٧) والأشمونى (رقم ٥١) وكان لأبى الأسود مولى يعمل تجارته إلى الأهواز ، وكان هذا المولى إذا مضى بالتجارة تناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمره وفسد أمر التجارة ، فقال أبو الأسود فيه هذين البيتين ، وقوله « فلا يكنها » أى فلا يكن أخو الحجر هو الحجر ، وقوله « أو تكنه » أى أو تكن الحجر هى أخاها ، فاسم « يكن » الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ ، والضمير البارز المتصل هو خبر يكن ، وهو عائد إلى الحجر ، واسم « تكن » الثانية ضمير مستتر عائد إلى الحجر ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها ، وعمل الاستشهاد من هذا الشاهد هنا قوله « يكنها أو تكنه » حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً ، وأصل القياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً ، كما فى قول عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد الرضى وابن عيش :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير =

أراد بقوله « أخاها » الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة .
وقال الآخر :

٥٠١ - تَتَفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهِ الْكَرَّ حَتَّى تَكُونَهُ

= وكما في قول العرجي في خبر ليس ، وهو من شواهد سيويه :

ليت هذا الليل شهر لا ترى فيه عريسا
ليس إياي وإياك ولا تخشى رقيبا

ولو أن أبا الأسود قد جاء بالكلام على ما يقتضيه القياس لقال : فإذا يكن إياها
أو تكن إياه فإنه أخوها ، قال سيويه « وتقول : كنام ، كما تقول : ضربناهم ،
وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم ؟ قال
أبو الأسود الدؤلي * فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها ... البيت * » اه كلامه . وقال الأعلم
« أراد سيويه كان لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها ضمير
خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربه وضربني وما أشبهه » اه .
ومن مجيء خبر ليس ضميراً متصلاً قول رؤبة بن العجاج ، وهو أيضاً من شواهد
الرضي وابن يعيش :

عهدي بقوى كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى
وليس - كما تعلم - فعل ليس متصرفاً ، بل هو فعل جامد ، ومن النحاة من يذهب إلى
أنه حرف .

٥٠١ - هذا البيت من كلام خليفة بن براز ، وهو شاعر جاهلي ، وبعده قوله :

والمرء قد يرجو الحيا ة مؤملاً ، والموت دونه

والبيت من شواهد الرضي في باب الأفعال الناقصة ، وشرحه البغدادي في الحزانة
(٤٧/٤) وابن يعيش في شرح المفصل (ص ١٠١١) وابن الناظم في باب كان
وأخواتها من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٧٥/٢) بهامش الحزانة) والنحاة يستشهدون
بهذا البيت في عدة مواضع ، أولها في قوله « تكونه » حيث جاء بغير كان ضميراً متصلاً
وهو الذي من أجله جاء للؤلف بهذا البيت هنا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق
والثاني في قوله « تفك » ولهم في هذه الكلمة شاهدان : أحدهما أن الشاعر قد استعمل
الفعل المضارع من تفك ، ولما لم يحفظ النحاة من هذا الفعل غير الماضي والمضارع
حكوا بأنه فعل متصرف تصرفاً ناقصاً ، ومن مجيء المضارع قول الشاعر :

=

وكذلك قالوا أيضاً « ظننته إياه »^(١) والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ؛ فمُعْدِم شروطُ الحال فيهما ؛ فوجب أن ينتصبا نَصْبُ المفعولِ ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع ، نحو : ضرباً رجلاً ، وضرباً رجلاً ولا يجوز ذلك في كان ؛ فإنه لا يقال كانا قائماً وكانا قايماً » فنقول : إنما لم يجرى في « كان » كما جاز في ضرب ؛ لأن المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنين واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول في « كان » هو الفاعل

= ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع
وقول ذى الرمة :

قلائص لا تنفك إلا مناخة على الحسف أو نرمى بها بلداً قفرا
والشاهد الثانى من هذه الكلمة أنها جاءت في هذا البيت غير مسبوقة بالنفى أو ما يضاهاه ، وذلك شاذ ، والقياس ذكر نفى أو نهى قبل زال ورح وفتى وانفك .
ومثل هذا البيت في الإتيان بواحد من هذه الأفعال من غير أن يسبقه نفى أو نهى قول خدش بن زهير :

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقاً مجيداً
وهم يغتفرون أن يسقط الشاعر حرف النفى إذا كان الفعل مسبوقاً بالقسم كقول امرئ القيس :

فقلت : بين الله أبرح قاعداً ولوقطعوا رأسى ليدىك وأوصالى
وقول عبيد الله بن قيس الرقيات (١٨٩) :
والله أبرح فى مقدمة أهدى الجيوش على شكته
حتى أجمعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوته
وقول الآخر :

لعمري دهاء زالت عزيرة على قومها ما قتل الزند قاذح
(١) ومن ذلك قول الشاعر :

أخى حسبتك إياه وقد ملكت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن
(٢٦ — الإنصاف ٢)

في المعنى ؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل ، والخبر ^(١)] بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو « زيد قائم » ؛ فكذا يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع في « كان » ما جاز في « ضرب » لا لما ادعيت ، على أنا لا نقول إن كان بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حدث وزمان ، والمرفوع [به] فاعل حقيقي ، والمنصوب به مفعول حقيقي ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقيا ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل [٣٥٠] العبارة ، المرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمي المرفوع اسما ، والمنصوب خبرا ، ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقيا جاز إذا كنى عنه - نحو « ضربت زيدا » - أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقي ، بل في فعليتها خلاف ؛ لم يحز إذا كنى عنها نحو « كنت أخاك » أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضا في ظننت زيدا قائما : ظننت زيدا في حالة كذا ؛ فدل على أن نصبهما نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك في « كان » الناقصة التي وقع فيها الخلاف ، دون التامة التي بمعنى وَقَعَ ، ولم يوجد أيضا في المفعول الثاني لظننت التي بمعنى الظن أو العلم التي وقع فيها الخلاف ، لا التي بمعنى التهمة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثاني لظننت معرفة ، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة ؛ فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنها ليسا بحال .

(١) زيادة لا يتم الكلام إلا بها .

قولهم « إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال ، كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زيداً سوطاً » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حَسُنَ أن يُنْصَبَ « سَوْطاً » على المصدر ؛ لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة ؛ فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم « إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العِراكَ ، وطلبته جَهْدَكَ ، ورجع عَوْدَهُ على بَدْنِهِ » قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقتلها ليست أحوالاً ، وإنما هى مصادر دَلَّتْ على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت « أرسلها العِراكَ » فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعتراك ، فأقاموا « العراك » مقام الاعتراك ، كما قال تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ثم حذفوا « تعترك » وهو جملة فى موضع [٣٥١] الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما تقول « إنما أنت سَيْرٌ » أى تسير سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جَهْدَكَ ، وطاقتك » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهداك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال ، وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْنِهِ » ، وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب بـرجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : (فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) فعَدَّى رجع [إلى] الكاف ؛ فدلَّ على أنه يكون متعدياً ، والأكثر على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال فى هذه المواضع ؛ لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ؛ فكذلك كل ما جاء

من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال ؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

١٢٠ - مسألة

[القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً] (١)

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ، وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ شَحْمًا » : فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

٥٠٢ - أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ !

(١) انظر في هذه المسألة : شرح الأشموني (١٥٩/٣) بتحقيقنا) وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (١٧٧/٢ بولاق) وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (٤٨٠/١ بولاق) وأسرار العربية للمؤلف (ص ٧٩) .

٥٠٢ - قد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه قوم إلى الخليل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (انظر الصبح المنير ص ٣١٢ فينا) ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ العروف بمجنون ليلى . والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ١٩٤) وابن الناطم في باب التمييز من شرح الألفية ، وشرحه العيني (٢٣٥/٣ بهامش الحزانة) وابن جني في الخصائص (٣٨٤/٢) ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « وما كان نفسا بالفراق تطيب » فإن اسم كان ضمير شأن محذوف وخبرها جملة تطيب ، ونفسا : تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله تطيب ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في =

وَجْهُ الدليل أنه نصب « نَفْسًا » على التمييز ، وقَدَّمَهُ على العامل فيه وهو « تَطْيِبُ » [٣٥٢] لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديثُ تطيب سلى نفساً ؛ فدلَّ على جوازه .

= سعة الكلام عند البصريين ، وقد أجازوه الكوفيون واستدلوا بهذا البيت ونحوه مما منرويه لك بعد على أنه جائز لأنه وارد في كلام العرب المحتج بكلامهم . قال ابن جني في الخصائص « ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصب فعلاً متصرفاً ، فلا نجيز شجراً تفقأت ، ولا عرقاً تصببت ، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبل * أتجهز ليلى للفراق حينها . . . البيت * فتقابل به رواية الزجاجة وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق * وما كان نفسى بالفراق تطيب * فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أن أصل الكلام : تصبب عرقى ، ونفقاً شحمى ، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لى ، فخرج الفاعل في الأصل ممزاً ، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز - إذا كان هو الفاعل في المعنى - على الفعل » اه كلامه .

ومما جاء فيه تقديم التمييز - سوى هذا البيت الذى وجدوا فيه رواية أخرى يتمسكون بها - قول ربيعة بن مقروم الضبي :

رددت بمثل السيدنهد مقلص كميثش إذا عطفاه ماء تحلبا
وقول الآخر :

إذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالإحسان كان مذمما
وقول الآخر :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأملا وما ارعويت ، وشيارأسى اشتعلا
وقد اقتنع بهذه الشواهد أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد والكسائى وأبو عمر الجرمى فذهبوا إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً .
والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأعز وأكرم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

اللهم إني أحمدك أحب الحمد إليك ، وأطيب الحمد عندك ، وأشكرك شكراً يوالى نعمك ويكافئ مزيديك ، وأبتهل إليك أن تتقبل عملى ، وتجعله لديك فى سجل الحسنات ، إنك سميع قريب مجيب الدعاء ، يارب العالمين ، آمين .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفّة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً - نحو قولك : « ضَرَبَ زيدٌ عمراً » - جاز تقدّم معموله عليه نحو « عمراً ضَرَبَ زيدٌ » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيدٌ » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديمُ الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأننا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديمُ الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، إلا أنه لم يحز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضرر على المظهر على ما بينا في مسألة الحال ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ؛ فصلاح أن يكون إلزاما عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعلُ في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً ، وتفقأ الكلبُ شحماً » أن المتصبب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت « حَسَنَ زيدٌ غلاماً ، ودابةٌ » لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يحز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحالُ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكباً جاء زيدٌ » فإن راكباً فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيدٌ راكباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار

« را كبا » بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلاماً » لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [والغلام] ، فلم يكن عرقاً وشحمًا وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن [٣٥٣] الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل ^(١) ، وكذلك قولهم « امتلاً الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبب زيد عرقاً » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلاً ماء الإناء » كما يمكن أن تقول « تصبب عرقُ زيد » إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهَجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ [٥٠٢]

فإن الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ * [٥٠٢]

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفساً ، لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة - إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في « ضَرَبَ زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب في نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

(١) كذا ، وهو خطأ وصوابه « كما جاز تقديم الحال » .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ ! قولهم « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال عَلَى العامل فيها ، إلا أنه لم يحز عندنا للدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضرر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ها هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يحز عندنا للدليل دل عليه ، وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ها هنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

[٣٢٠] ١٢١ — مسألة

[القول فى « رُبَّ » اسمٌ هو أو حَرْفٌ ؟ ^(١)]

ذهب الكوفيون إلى أن « رُبَّ » اسم . وذهب البصريون إلى أنه حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسمٌ حَمَلًا عَلَى « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و « رُبَّ » للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك رُبَّ . والذى يدل عَلَى أن رُبَّ ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء ؛ أحدها : أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ،

(١) انظر فى هذه المسألة : أسرار العربية للمؤلف (ص ١٠٤ وما بعدها) وشرح

الرضى على الكافية (٣٠٧/٢) وخزانة الأدب للبغدادى (١٨٤/٤ بولاق)

وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة ، والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في رُبَّ « رُبَّ » قال الله تعالى : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين) قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبٌّ ورُبٌّ ورَبٌّ ورَبٌّ — بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها — فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو « رُبَّ رَجُلٍ يفهم » أي ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملا على كم ؛ لأن كم للعدد والتكثير ورُبٌّ للعدد والتقليل » قلنا : لا نسلم أنها للعدد ، وإنما هي للتقليل فقط ، على أن « كم » إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو [٣٥٥] حروف الجر ، نحو بـ « كم رَجُلٍ مبرّت » وما أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه ، نحو « كم رجلاً لآحاك » وهذا غير موجود في « رُبَّ » فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام » قلنا : إنما لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي ، وحرف النفي له صدر الكلام .

وقولهم في الثاني « إنها لا تعمل إلا في نكرة » قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل - والنكرة تدل على الكثرة - وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم في الثالث : « إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة » قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل في ضرورة الشعر .

وقولهم في الرابع : « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به » قلنا : فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً ، ألا ترى أنك إذا قلت « رُبَّ رجل يعلم » كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركتُ ، أو لَقِيتُ ؛ فحذف لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : (وأدخل يدك في جيبك) إلى قوله تعالى : (إلى فرعون وقومه) ولم يذكر مرسلًا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف » قلنا : لا نسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف في الحرف ؛ فإن « أَنْ » المشددة يجوز تَخْفِيفُهَا ، وهي حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم في « سَوْفَ » [سَفَ أَفْعَلُ ، و^(١) سَوْ أَفْعَلُ] فحذفوا الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

يقول المعتز بالله تعالى وحده ، أبو رجاء محمد محيي الدين بن عبد الحميد :

الحمد لله وكفى ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

وبعد ؛ فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومَعُونَتِهِ — مراجعة كتاب

« الإنصاف ، في مسائل الخلاف ، بين النحويين الكوفيين والبصريين »

الذى صَنَّفَهُ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري ، النحوي ، المولود في عام ٥١٣ ، والمتوفى في عام ٥٧٧ من الهجرة ،

وهو كتاب فريد في بابهِ ، لم ينشر للتأطيقين بالضاد كتاب آخر في موضوعه ،

وإن يكن لأسلافنا رضى الله عنهم في هذا الموضوع عدة مصنفات كلها حَرِيٌّ

بالإخراج والذبوع .

وقد يسر الله تعالى لى - بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من إخراجهِ لأول

مرة ، وبعد أن نُشِرَ الكتاب ثلاث مرات - أن أنجز بعض ما وعدت به قراء

العربية أن أخرج لهم مع هذا الكتاب شرحاً يبين غوامضه ، ويحلّي فرائده ،

ويترصدُ مسالكه ومساربه ، ويكون فيصلاً على أحكامه : بقر صحيحها ، وينقض

ما جانب فيه الجادة ، وقد تضخّم بذلك حجم الكتاب فصار ضعف الأصل أو يزيد ،

وإن كان في الأجل بقية وفي القوس منزعٌ عُدْتُ إليه فأصَفْتُ ونقحت وهذبت ،

والله سبحانه المسئول أن يتولانا بفضلِهِ ، وينفحننا بتأييده وتوفيقه .



فهارس كتاب

« الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأُنباري

ا — فهرس للموضوعات الواردة في الجزء الثاني

ب — فهرس الشواهد مرتبة قوافيها على حروف الهجاء

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من كتاب « الإنصاف ، في أسباب الخلاف » للأبنارى
وكتاب « الانتصاف ، من الإنصاف »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٣٨	رد البصريين على النصوص التي استدلت بها الكوفيون	٤٢٧	المسألة الستون مذهب الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير الظرف والجار والمجرور ، ومذهب البصريين عدم جواز الفصل بينهما
٤٣٩	المسألة الثانية والستون « كلا » « وكلا » مثنيان لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؟	٤٢٧	شواهد الكوفيين على صحة ماذهبوا إليه ، مع ذكر نظرائها
٤٣٩	يرى الكوفيون أنهما مثنيان لفظا ومعنى ، ويرى البصريون أنهما مثنيان معنى مفردان لفظا	٤٣١	حجة البصريين أن التضايفين كالكلمة الواحدة ، وشواهدهم لجواز الفصل بينهما بالظرف ، مع ذكر نظرائها .
٤٣٩	من حجة الكوفيين بحى « وكلا » بدون ألف	٤٣٥	اتعليل لجواز انفصل بالظرف والجار والمجرور ، والرد على ما احتج به الكوفيون
٤٤٠	استعمالات العرب لكلا وكلتا ، وأصل ألفهما		المسألة الحادية والستون
٤٤١	ومن حجة الكوفيين انقلاب ألفهما في حال النصب والجرياء	٤٣٦	هل تجوز إضافة اسم إلى اسم يوافقه معنى ؟
٤٤١	حجة البصريين على أنهما مفردان لفظا مثنيان معنى	٤٣٦	الكوفيون يرون جواز ذلك ، والبصريون يمتنعونه
٤٤٢	يعود الضمير إليهما مفردا تبعا للفظ ، والشواهد على ذلك	٤٣٦	حجة الكوفيين ورود السماع به في القرآن وكلام العرب
٤٤٦	يعود الضمير إليهما ، ثنى تبعا للمعنى والشواهد على ذلك	٤٣٧	وحجة البصريين التعليل بأن الشيء لا يعرف بنفسه ، والغرض من الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه
٤٤٩	رد البصريين على حجة الكوفيين		
٤٤٩	يحذف حرف العلة لدلالة الحركة المجانسة له عليه *		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٤٩	توجيه البصريين لانتقال ألفهما في حالتى النصب والجر عند إضافتهما للمضمر	٤٦١	حذف جواب الشرط أبلغ من ذكره
٤٥١	المسألة الثالثة والستون هل يجوز تأكيد النكرة توكيدا معنويا ؟	٤٦٣	المسألة الخامسة والستون هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟
٤٥١	ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة المحدودة توكيدا معنويا ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٦٣	يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مع المعطوف ، ويرى البصريون أن ذلك لا يجوز
٤٥١	احتج الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالنقل ، وشواهدهم على ذلك ، مع ذكر نظرائها	٤٦٣	استدل الكوفيون على الجواز بمعنى ذلك فى القرآن الكريم وكلام العرب ، مع ذكر النصوص التى ورد فيها ذلك ، وذكر نظرائها
٤٥٤	وعلموا صحة ما ذهبوا إليه بصحة المعنى	٤٦٦	واحتج البصريون بالتعليل
٤٥٥	واستدل البصريون على عدم جواز تأكيد النكرة بالتعليل ، وردوا على النصوص التى أوردها الكوفيون	٤٦٧	وردوا دلالة النصوص التى أتى بها الكوفيون على ما ذهبوا إليه باحتمال كل منها وجوها أخرى
٤٥٦	المسألة الرابعة والستون هل يجوز أن تجيء الواو العاطفة زائدة ؟	٤٦٨	قطع التعت إلى الرفع وإلى النصب وشواهد
٤٥٦	أجاز الكوفيون مجيء واو العطف زائدة ومنع البصريون ذلك	٤٧٣	العطف على معمولى عامل واحد وعلى معمولى عاملين
٤٥٦	استدل الكوفيون بمجىء الواو زائدة فى القرآن وكلام العرب مع ذكر النصوص التى قد ورد فيها ذلك	٤٧٤	المسألة السادسة والستون - هل يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ؟
٤٥٩	احتج البصريون بأن الأصل دلالة كل كلمة على معنى ، ويان أن الشواهد المحتج بها على الزيادة يمكن إجراؤها على الأصل وتحقيق ذلك فى كل نص منها	٤٧٤	ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر على قبح
		٤٧٥	احتج الكوفيون بورد ذلك فى القرآن الكريم وكلام العرب

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٧٧	واحتج البصريون بالتعليل، وردوا دلالة الشواهد التي ذكرها الكوفيون ، وخرجوها على وجوه آخر	٤٨٤	زعم البصريون أنه لو عطف ولكن بعد الإيجاب لكان معناها الإضراب ، فنستغنى عنها يل هل استغنى العرب عن ماضي يذر ويدع يترك ؟
٤٧٨	المسألة السابعة والستون هل تأتي « أو » بمعنى الواو ، وبمعنى بل ؟	٤٨٨	المسألة التاسعة والستون هل يجوز صرف أفعال التفضيل للضرورة ؟
٤٧٨	ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مجيء الواو بمعنى أو وبمعنى بل ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز	٤٨٨	ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز صرف أفعال التفضيل في الضرورة ، وذهب البصريون إلى جواز ذلك
٤٧٨	احتج الكوفيون بأن ذلك قد ورد في كتاب الله وكلام العرب ، وذكر النصوص التي تمسكوا بها ، وذكر نظرائها	٤٨٨	احتج الكوفيون بأن قوة اتصال « من » بأفعال التفضيل تمنع صرفه
٤٨٠	واحتج البصريون بأن الأصل أن يدل كل حرف على ما وضع له	٤٨٩	قال البصريون : الأصل في الأسماء الصرف ، فإذا اضطر الشاعر ردها إليه
٤٨١	ردوا دلالة النصوص التي احتج بها الكوفيون ، وخرجوها على وجوه آخر	٤٩١	ردوا دليل الكوفيين ، وذكروا أن لعدم ثنية أفعال التفضيل ثلاثة أوجه
٤٨١	تجاهل العارف ، وشواهد له	٤٩٢	لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين
٤٨٤	المسألة الثامنة والستون هل يجوز أن يعطى ولكن بعد الإيجاب ؟	٤٩٣	هل يجوز ترك صرف الاسم الذي يستحق الصرف عند الضرورة ؟
٤٨٤	أجاز الكوفيون العطف ولكن بعد الإيجاب ، ومنعه البصريون وأوجبوا إن وقعت لكن بعد الإيجاب أن يؤتى بعدها بجملة مخالفة لما قبلها	٤٩٣	أجمعوا على جواز صرف الاسم الذي لا ينصرف للضرورة ، واختلفوا في جواز منع الاسم الذي يستحق الصرف للضرورة ، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز
٤٨٤	قاس الكوفيون لكن على بل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٩٣	استدل الكوفيون بورود ذلك في شعر العرب المحتج بهم ، وذكروا شواهد كثيرة منه	٥٢٢	واستدل البصريون بأن الألف واللام في « الان » للإشارة إلى الوقت الحاضر ؛ فصار معناه « هذا الوقت » فلذلك بنى .
٥٠٦	الجل على المعنى كثير في كلامهم ، وذكر بعض شواهد لذلك *	٥٢٣	تعليل المبرد والسيرافي والفارسي لبناء الآن .
٥١٢	قاس الكوفيون حذف التنوين على حذف الحرف المتحرك من نحو « هو » و « هي » واستشهدوا لذلك بأشعار العرب	٥٢٣	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن وصل الألف واللام بالفعل إنما يحى في الضرورة ؛ فلا يقاس عليه .
٥١٤	تمسك البصريون بأن الأصل في الاسم الصرف ؛ فترك صرفه رد من الأصل إلى غير أصل	٥٢٣	الحكاية ، وأمثلة منها
٥١٤	يجوز أن يعطل الشاعر الضمير المنصوب والمجرور فينشأ عن مطلقه حرف من حروف العلة ، ويجوز أن يترك ذلك *	٥٢٤	المسألة الثانية والسبعون
	المسألة الحادية والسبعون	٥٢٤	فعل الأمر معرب أو مبني ؟ .
٥٢٠	علة بناء « الآن » .	٥٢٤	ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو اضرب معرب مجزوم ، وذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني
٥٢٠	ذهب الكوفيون إلى أن علة بناء « الآن » أن « فعل ماض فهو على أصله من البناء على الفتح	٥٢٤	استدل الكوفيون بأن أصل فعل أمر مضارع مقترن باللام ؛ فحذفت اللام واجتلبت له ألف وصل .
٥٢١	وعلل البصريون بناء الآن بأنه أشبه اسم الإشارة .	٥٢٥	شواهد من الحديث والشعر لحجى المضارع المبدوء بالتاء مجزوما بلام الأمر
٥٢١	استدل الكوفيون بأن أل التاني في « الآن » اسم موصول ، وقد وصلت بالفعل ، وذكروا لذلك نظائر .	٥٢٩	عمل رب محذوفة بعد الواو أو الفاء أو بل *
		٥٣٠	شواهد لإعمال لام الأمر وهي محذوفة .
		٥٣٤	تعمل « أن » المصدرية وهي محذوفة بعد الفاء والواو .
		٥٣٤	احتج البصريون بأن الأصل في الأفعال البناء وأن يكون على السكون ، فلذلك كان فعل الأمر مبني على السكون كما هو الأصل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٣٥	اسم فعل الأثر الذي على وزن فعال مبني؛ لأنه ناب مناب فعل الأثر، وشواهد من ذلك .	٥٥١	استدل الكوفيون بأننا رأيناه ينصب إذا سبقه ناصب ويجزم إذا سبقه جازم ، ويرفع إذا خلا من ناصب ومن جازم ، ومنعوا أن يكون حلوله محل الاسم سببا لارتفاعه ، لأن الاسم لا يختص بالرفع ، بل يكون منصوبا وخفوضا .
٥٤٠	رد البصريون استدلال الكوفيين بأن الحذف لكثرة الاستعمال يقتصر فيه على ما يكثر استعماله ، وضربوا لذلك أمثلة من كلام العرب .	٥٥٢	واستدل البصريون بأن قيامه مقام الاسم يشبه الابتداء ، وبأنه لما قام مقامه أعطى أقوى أنواع الإعراب وهو الرفع
٥٤٢	وردوا قياس الكوفيين فعل الأثر على فعل التهي بأن بقاء حرف المضارعة في فعل التهي يقطع بالفرق بينها .	المسألة الخامسة والسبعون	
٥٤٥	حذف حروف العلة من الكلمة اجتزاء بالحركة التي قبلها للدلالاتها عليها ، وشواهد لذلك *	٥٥٥	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو العية .
	المسألة الثالثة والسبعون	٥٥٥	ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع بعد واو المعية هو الصرف ، ومعناه مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن المصدرية ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه انتصب بالواو نفسها .
٥٤٩	القول في علة إعراب الفعل المضارع .	المسألة السادسة والسبعون	
٥٤٩	الكوفيون يزعمون أن علة إعراب الفعل المضارع أنه قد طرأت عليه المعاني المختلفة ، وذهب البصريون إلى أنه أعرب لمشابهة الاسم وذكروا وجوها أشبه فيها الاسم .	٥٥٧	عامل النصب بعد فاء السببية .
	المسألة الرابعة والسبعون	٥٥٧	ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع بعد فاء السببية هو الحلاف وذهب البصريون إلى أن ناصبه أن المصدرية مقدرة ، وذهب الجرمي إلى أن ناصبه هو الفاء نفسها .
٥٥٠	القول في رافع الفعل المضارع .		
٥٥٠	ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتجرده من عوامل الجزم وعوامل النصب ، ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لاقتران حرف المضارعة به ، وذهب البصريون إلى أنه ارتفع لقيامه مقام الاسم .		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الثامنة والسبعون		المسألة السابعة والسبعون	
هل تأتي « كي » حرف جر؟	٥٧٠	هل تعمل «أن» المصدرية محذوفة	٥٥٩
ذهب الكوفيون إلى أن « كي »	٥٧٠	من غير بدل؟	
لا تكون إلا حرف نصب ينصب		ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز	٥٥٩
الفعل المضارع، وذهب البصريون		أن تنصب أن المصدرية محذوفة	
إلى أنها تكون حرف نصب		بدون بدل ، وذهب البصريون	
وتكون حرف جر .		إلى أنها لا تنصب محذوفة لإلمع	
احتج الكوفيون بأنها من عوامل	٥٧٠	بدل يقع مكانها .	
الأفعال ، وما كان من عوامل		استدل الكوفيون بأن ذلك قد	٥٦٠
الأفعال لا يكون من عوامل		جاء في القرآن الكريم وفي	
الأسماء ، وبأنه قد دخل عليها		الشعر العربي، وذكروا شواهدهم	
حرف الجر وهو اللام ، وحرف		على ذلك .	
الجر لا يدخل على حرف الجر ،		واحتج البصريون بأن عوامل	٥٦٢
إلا شذوذاً للتوكيد .		الأفعال ضعيفة فلا تعمل محذوفة	
واستدل البصريون بدخولها على	٥٧٢	من غير بدل ، وقاسوها على أن	
ما الاستفهامية وتحذف ألفها ،		المشدة ، وقالوا : هي أولى منها	
وبأن ألف ما الاستفهامية تحذف		بعد العمل وهي محذوفة من	
في حال الجر .		وجهين .	
ردوا دعوى الكوفيين أن « ما »	٥٧٤	من العرب من يهمل أن المصدرية	٥٦٣
الاستفهامية في محل نصب بفعل		وشاهد ذلك .	
مضارع محذوف بأنه كان ينبغي		ردوا دلالة شواهد الكوفيين	٥٦٤
الاتحذف ألفها .		باحتمالها وجوهاً آخر ، فيسقط	
المسألة التاسعة والسبعون		الاستدلال بها .	
القول في ناصب الفعل المضارع	٥٧٥	هـ شواهد اقتران خبر كاد بأن .	٥٦٦
بعد لام التعليل .		قد تحذف الألف من «ها» وتلقى	٥٦٧
ذهب الكوفيون إلى أن لام	٥٧٥	فتحة الماء على ما قبلها عند	
التعليل هي الناصبة للفعل		الوقف ، وشاهد ذلك .	
المضارع بنفسها، وذهب البصريون		هـ حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء	٥٦٨
إلى أن المضارع بعدها منصوب		ما قبلها مفتوحاً، وشاهد ذلك.*	
بأن المصدرية مقدرة .			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الحادية والثمانون		استدل الكوفيون بأنها تدل على	٥٧٥
هل تجيء كما بمعنى كذا ؟ وهل	٥٨٥	معنى كى، فيجب أن تأخذ حكم كى	
ينصب بعدها الفعل المضارع ؟		فتنصب بنفسها ، وبوجوه آخر	
ذهب الكوفيون إلى أن « كما »	٥٨٥	واستدل البصريون بأنه ثبت أن	٥٧٦
تأني بمعنى كذا ، وإلى أنه يجوز		اللام من عوامل الأسماء ، فلا	
بعدها نصب المضارع ورفعها ،		تكون من عوامل الأفعال .	
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز		وردوا قياس الكوفيين اللام	٥٧٧
مجىء كما بمعنى كذا ، ولا يجوز		على كى بأن اللام تكون حرف جر	
نصب المضارع بعدها		وهى دالة على التعليل أيضا، وليس	
استدل الكوفيون بمجىء ذلك في	٥٨٥	حمل اللام عليها في حال النصب	
كلام العرب وذكر شواهدهم على ذلك		بأولى من حملها عليها في حال الجر .	
واستدل البصريون بأن « كما »	٥٩٠	المسألة الثمانون	
مركبة من كاف التشبيه وما الزائدة		هل يجوز إظهار « أن » المصدرية	٥٧٩
فلا وجه لنصب المضارع بعدها		بعد « لىكى » وبعد « حتى » ؟	
وردوا دلالة شواهد الكوفيين، إما	٥٩٠	ذهب الكوفيون إلى أن ذلك	٥٧٩
برد رواية نصب المضارع وإما بشذوذها		جائز ، وذهب البصريون إلى	
المسألة الثانية والثمانون		أنه لا يجوز	
هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟	٥٩٣	استدل الكوفيون على ذلك بأنه	٥٧٩
وهل يتقدم معمول معمولها عليها ؟		قد ورد في كلام العرب المحتج به ،	
ذهب الكوفيون إلى أن لام	٥٩٣	وذكر شواهدهم على هذا	
الجحود تنصب المضارع بنفسها ،		واحتجوا بأن « أن » إذا ظهرت	٥٨١
وإلى أنه يجوز تقديم معمول		كانت للتوكيد اللفظي ، وهو واقع	
معمولها عليها ، وذهب البصريون		في كلام العرب	
إلى أن تنصب المضارع بعد لام		واستدل البصريون على أنه لا يجوز	٥٨٢
الجحود أن المصدرية مقدرة ، وإلى		بأن أن لم تكن مقدرة بعد	
أنه لا يجوز تقديم معمول الفعل		« لىكى » ولا يجوز زيادتها ،	
المضارع عليها		وبعضهم استدل بأن « لىكى »	
استدل الكوفيون على الأول بما	٥٩٣	كالعوض من أن ، ولا يجمع في	
ذكره في مسألة كى ، وهى المسألة		الكلام بين العوض والمعوذ منه	
٧٨ وعلى الثانى بوروده عن العرب		إبدال الفعل من الفعل ، وشواهد ذلك	٥٨٣

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٩٥	استدل البصريون على أنه لا يجوز إظهار أن بعدلام الجحود من وجهين	٦٠٢	علل الكوفيون ماذهبوا إليه بأن الجواب مجاور لفعل الشرط ملازم له لا ينفك عنه .
٥٩٥	وردوا دلالة شواهد الكوفيين على جواز تقديم معمول المضارع على اللام بتقدير عامل للمعمول المتقدم.	٦٠٢	الجر بالجوار في كلام العرب ، وشواهد .
	المسألة الثالثة والثمانون	٦٠٧	علل البصريون مذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي فعل الشرط وجوابه معاً؛ فوجب أن يعمل فيهما جميعاً.
٥٩٧	هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها؟	٦٠٩	رد البصريون دلالة ما استشهد به الكوفيون .
٥٩٧	ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ، وأنها حينئذ تنصب المضارع بنفسها ، وتكون حرف جر ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن المضارع ينصب بعدها بأن المصدرية مقدرة .	٦١٠	قد يعطف الشيء على الشيء لفظاً والمعنى فيها مختلف ؛ فيقدر عامل للعطف ، أو يتوسع في معنى العامل الأصلي ، وشواهد ذلك من شعر العرب .
٥٩٨	استدل الكوفيون بأن حتى تكون بمعنى كي ، وكى تنصب ، وبمعنى إلى فتقوم حينئذ مقام إلى أن ، وأن تنصب .		المسألة الخامسة والثمانون
٥٩٨	واستدل البصريون بأن حتى من عوالم الأسماء ، فلا تكون من عوالم الأفعال .	٦١٥	عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية .
	المسألة الرابعة والثمانون	٦١٥	يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو الفعل المتأخر ، ويرى البصريون أن عامل الرفع فعل مقدر ، ويرى الأخفش أنه مرفوع بالابتداء
٦٠٢	عامل الجزم في جواب الشرط .	٦١٦	احتج الكوفيون بأن أصالة إن الشرطية جوزت تقديم مرفوع معمولها عليه ، وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه .
٦٠٢	يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بجواره فعل الشرط ، وللبصريين قولان : أولهما أن حرف الشرط جزم الفعل والجواب معا وثانيهما أن جازم الجواب هو فعل الشرط وجازم فعل الشرط الأداة.	٦١٧	ذكر الاسم المرفوع بعد غير إن من أدوات الشرط شاذ ، مع ذكر شواهد ذلك .

- الموضوع ص
 ٦٢٧ واحتج البصريون بأن أداد الشرط
 تشبه أداة الاستفهام ؛ فلا يعمل
 ما بعدها فيما قبلها .
 ٦٢٧ وردوا دلالة ما استشهد به الكوفيون
 بأن المتقدم هو دليل الجواب ،
 وليس هو الجواب نفسه
 ٦٣٠ العرب قد تحمل الشيء على ضده كما
 تحمله على نظيره ، وأمثلة من ذلك

المسألة الثامنة والثمانون

- ٦٣٢ هل تأتى إن الشرطية بمعنى إذ ؟
 ٦٣٢ أجاز الكوفيون أن تأتى إن
 الشرطية بمعنى إذ ، ومنع ذلك
 البصريون .
 ٦٣٢ استدل الكوفيون بأن ذلك
 وارد في كلام الله تعالى وفي كلام
 العرب ، وذكروا من ذلك عدة
 آيات من القرآن وبيتا من الشعر
 وذكرنا أمثاله .
 ٦٣٤ واحتج البصريون بأن الأصل في
 كل حرف أن يدل على معناه ، وردوا
 دلالة النصوص التي أوردوها
 الكوفيون بحملها على الشرطية .

المسألة التاسعة والثمانون

- ٦٣٦ « إن » الواقعة بعد ما النافية ،
 أنافية أم زائدة ؟
 ٦٣٦ ذهب الكوفيون إلى أن « إن »
 الواقعة بعد ما نافية ، وذهب
 البصريون إلى أنها زائدة .

- س الموضوع
 المسألة السادسة والثمانون
 ٦٢٠ هل يتقدم الاسم المرفوع أو المنصوب
 بجواب الشرط على الجواب نفسه ؟
 ٦٢٠ أجاز الكوفيون تقديم المرفوع
 بجواب الشرط ، وعليه يجب رفع
 الجواب ولا يجوز جزمه ، وأما
 الاسم المنصوب بالجواب فمنعه
 الفراء وأجازه الكسائي ، وجوز
 البصريون تقديم المرفوع والمنصوب
 ٦٢١ احتج الكوفيون لوجوب رفع
 الجواب حينئذ بأن جازمه هو
 الجوار وقد زال ، واحتج البصريون
 بأن ذلك ورد في شعر العرب
 المحتج بكلامهم ، والجازم هو الأداة

المسألة السابعة والثمانون

- ٦٢٣ هل يتقدم الاسم المنصوب بجواب
 الشرط على أداة الشرط ؟
 ٦٢٣ أجاز الكوفيون تقديم المنصوب
 على أداة الشرط ، وأجازوا كلهم
 نصبه بالجواب ، وأجاز الكسائي
 نصبه بفعل الشرط ، ومنع ذلك
 الفراء ، ولم يجوز البصريون
 نصبه بالجواب ولا بالشرط .
 ٦٢٣ احتج الكوفيون بأن أصل موضع
 الجواب أن يتقدم على أداة الشرط
 وقد جاء متقدما في بعض شعر
 العرب ، فإذا تقدم معموله فقد
 وقع في موقعه .

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٣٦	استدل الكوفيون بأن إن قد جاءت نافية في كثير من آيات القرآن من غير أن تسبق بما النافية.	٦٤٣	ذهب الكوفيون إلى أنه مجازى بكيف ، ومنعه البصريون .
٦٣٦	واستدل البصريون بأنه لا فرق في المعنى بين وجودها وسقوطها من الكلام .	٦٤٣	احتج الكوفيون بأن كيف كغيرها من كلمات المجازاة في الاستفهام ، وبأن معناها كمعنى كلمات المجازاة .
٦٣٧	وردوا ما استدل به الكوفيون بأنهم يسمون محي ، إن نافية لكن عند ما لا تكون مسبقة بما ، وبأن بعضه ليست إن فيه نافية أصلا .	٦٤٤	واستدل البصريون بأن كيف قصرت عن كلمات المجازاة من ثلاثة أوجه ؛ فلذلك لا يجوز أن تلحق بها ، ومنعوا ما ادعاه الكوفيون وبنوا أنه تتعدى المجازاة بكيف .
٦٣٩	هقف على رد مغالطة جاء بها المؤلف في رد استدلال الكوفيين .	٦٤٤	لأنها تدل على أن المجازاة في جميع الأحوال ، وذلك غير ميسور .
المسألة التسعون		المسألة الثانية والتسعون	
٦٤٠	معنى إن ومعنى اللام بعدها .	٦٤٦	السين مقطعة من سوف أم أصل برأسها ؟
٦٤٠	ذهب الكوفيون إلى أن اللام الواقعة بعد إن حرف استثناء وإن حرف نفي ، وذهب البصريون إلى أن إن مخففة من الثقيلة واللام التأكيد .	٦٤٦	ذهب الكوفيون إلى أن السين مقطعة من سوف ، وذهب البصريون إلى أن السين أصل برأسه .
٦٤٠	استدل الكوفيون بورود ذلك في كلام الله تعالى وكلام العرب .	٦٤٦	استدل الكوفيون بأن العرب تخذف بعض الحروف من الكلمة إذا كثر استعمالها ، وضربوا لذلك الأمثلة ، وبأنهم رأوا العرب قد حذفوا الفاء من سوف أحيانا وحذفوا الواو منها أحيانا أخرى .
٦٤٢	واستدل البصريون بأن ما ذهبوا إليه له نظائر في كلام العرب ، بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون ، وحملوا شواهد الكوفيين على مذهبه .	٦٤٦	واستدل البصريون بأن الأصل أن كل حرف يدل على معنى لا يحذف منه شيء ، وأن يكون أصلا في نفسه .
المسألة الحادية والتسعون		٦٤٣ هل يجازى بكيف ؟	

- ص الموضوع
٦٥٢ واستدل البصريون بأن إلحاق
نون التوكيد الخفيفة لفعل الاثنين
إما أن يقع في اللبس وإما أن
يجتمع فيه ساكنان على غير الحد
الجائز ، فلهذا منعنا من إلحاقها
إياه ، وكذلك فعل جماعة الإناث
على كل احتمال .
- ٦٥٣ استدلال البصريين على أن نون
التوكيد الخفيفة أصل برأسه .
- ٦٥٤ العرب تلحق التنوين في الإنشاد
بدلا من حروف العلة .
- ٦٥٩ حذف التنوين لالتقاء الساكنين
لا للإضافة ، وشواهد .
- ٦٦٠ هـ يحذف التنوين وجوبا في ثمانية
مواضع .
- المسألة الخامسة والتسعون
- ٦٦٩ الحروف التي وضع عليها الاسم
في ذا والذي .
- ٦٦٩ ذهب الكوفيون إلى أن الحروف
التي وضع عليها الاسم فيها هو الذال
وحدها ، وذهب البصريون إلى أن
ذا والذي كل منهما ثلاثي الأصول .
- ٦٧٠ استدل الكوفيون بسقوط
الألف من ذا والياء من الذي
في التثنية .
- ٦٧١ أنشد الكوفيون أيبانا للاستدلال
على أن أصل الذال في الذي السكون

- ص الموضوع
المسألة الثالثة والتسعون
- ٦٤٨ إذا اجتمع تاءان في أول المضارع
ثم حذفت إحداهما ، فأثبتها المحذوفة ؟
- ٦٤٨ ذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة
تاء المضارعة ، وذهب البصريون
إلى أن المحذوفة التاء الأصلية
لا تاء المضارعة .
- ٦٤٨ استدل الكوفيون بأن تاء المضارعة
زائدة ، وأن الزائد أضعف من
الأصلي ؛ فكان أولى بالحذف .
- ٦٤٨ استدل البصريون بأن تاء المضارعة
دخلت للدلالة على معنى وإن كانت
رائدة ، فهي أولى بالبقاء ، وشبهوا
ذلك بحذف لام المقصور والمفروق
وبقاء التنوين ، وبحذف حرف
من حرفين وجودهما معاً يخل
بصفة التصغير .
- المسألة الرابعة والتسعون
- ٦٥٠ هل تلحق نون التوكيد الخفيفة
فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟
- ٦٥٠ ذهب الكوفيون ويونس إلى جواز
ذلك ، وذهب جمهور أهل البصرة
إلى امتناعه .
- ٦٥٠ استدل الكوفيون بأن النون
الخفيفة مخففة من النون الشددة
وإذا جاز إلحاق الثقيلة يجوز دخول
الخفيفة ، ولا يضر اجتماع الساكنين
لأنه واقع في كلام العرب ، وبأن
الاستعمال قد جاء فيه ذلك في قراءة
بعض القراء .

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٧٢	استدل البصريون بأن كل واحد من ذا والذي كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يمكن أن تبنى على حرف واحد	٦٨١	وردوا استدلال الكوفيين بسقوط الواو والياء في التثنية بأن « هما » ليس مثني حقيقة ، وبأن سقوط الواو والياء في بعض أشعار العرب مع الأفراد ضرورة
٦٧٣	واستدلوا على أن الألف من ذا والياء من الذي أصليتان بتصغيرهما على ذيا والذيا - بتشديد الياء - وقد علم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها	٦٨٥	ه قف على ترخيم « صاحبي » و « حارث » وشواهد
٦٧٤	ذان والذان ليسا بثنيتين حقيقة ، والاستدلال على ذلك	٦٨٧	المسألة السابعة والتسعون هل يقال « لولاي » و « لولاك » و « لولاه » ؟
٦٧٥	للعرب في « الذي » أربع لغات وذكر شواهد	٦٨٧	أجاز الفريقان هذا التعبير ، واختلفوا في موضع هذه الضائر ؟ فذهب الكوفيون إلى أن موضعها رفع بالابتداء ، وذهب البصريون إلى أن موضعها جر بلولا ، ومنع أبو العباس البرد أن يقال ذلك .
٦٧٧	الحروف التي وضع عليها الاسم في « هو » و « هي »	٦٨٧	قاس الكوفيون ضمير النصب على الظاهر وعلى ضمير الرفع ، وفرقوا بين « لولاك » و « عساك »
٦٧٧	ذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو الهاء وحدها ، وذهب البصريون إلى أن الاسم هو الحرفان جميعاً	٦٨٩	وتمسك البصريون بأن الياء والكاف والهاء لا تكون ضمائر رفع ، وبأن « لولا » حين تكون حرف جر لا متعلق لها
٦٧٧	استدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأن العرب أسقطت الواو من هو والياء من هي في التثنية ، وذكروا على ذلك عدة شواهد	٦٩٠	اختار المؤلف في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، ورد استدلال البصريين
٦٨١	واستدل البصريون بأن هو وهي ضميران منفصلان ، ولا يجوز في الضمير المنفصل أن يكون على حرف واحد	٦٩٠	الرد على إنكار البرد هذا التعبير ، وذكر شواهد ، مع ذكرنا للنظر ما أتى به المؤلف منها
		٦٩٥	المسألة الثامنة والتسعون الضمير في « إياك » وأخواتها

- ص الموضوع
٧٠٦ ذهب الكوفيون إلى أن له محلا ، واختلوا فذهب بعضهم إلى أنه يتبع ما قبله ، وذهب بعضهم إلى أنه يتبع ما بعده ، وذهب البصريون إلى أنه لا محل له .
- المسألة الواحدة بعد المائة
- ٧٠٧ الاختلاف في مراتب المعارف
٧٠٧ أيهما أعرف ؟ اسم الإشارة أم العلم ؟
- المسألة الثانية بعد المائة
- ٧٠٩ « أي » الموصولة : معربة دائما أو مبنية في بعض الأحوال ؟
- ٧٠٩ ذهب الكوفيون إلى أن « أي » الموصولة معربة في كل أحوالها ، وذهب البصريون إلى أنها تنبى إذا كانت مضافة وقد حذف صدر صلتها
- ٧١١ استدل الكوفيون بالسمع ، وخرجوا ما ظاهره البناء على أن أيا ليست موصولة
- ٧١٢ واستدل البصريون بأن القياس كان يقتضى بناء أى الموصولة في كل أحوالها ، ولكنها حملت على تقيضها وهو كل وعلى نظيرها وهو بعض فأعربت ، ولما نقصت عند حذف العائد ردت إلى القياس وهو البناء ، ولذلك نظائر في العربية
- ص الموضوع
٦٩٥ ذهب الكوفيون إلى أن « إيا » عماد ، وما بعدها هو الضمير . وذهب البصريون إلى أن الضمير هو « إيا » وما بعدها حروف
- ٦٩٥ استدل الكوفيون بأن التثنية والجمع تردان على ما بعد « إيا » نحو « إياكم » و « إياكم »
- ٦٩٦ واستدل الكوفيون بأن الضمير المنفصل لا يكون على حرف واحد وقاسوا ذلك على ضمائر الرفع المنفصلة نحو « أنت » وأخواتها
- ٦٩٨ مجىء الضمير المنفصل مع إمكان التصل شاذ
- ٧٠٠ رد البصريون استدلال الكوفيين بأن الياء والكاف والهاء حين تكون ضمائر متصلة هي أسماء ، وحين تلحق « إيا » حروف ، فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وقاسوا ذلك على التاء حين تكون ضميرا متصلا وحين تلحق « أن » في نحو « أنت »
- المسألة التاسعة والتسعون
- ٧٠٢ الملاحظة التي وقعت بين سيبويه شيخ نحاة البصرة والكسائي شيخ نحاة الكوفة ، والتي اشتهرت باسم « المسألة الزنبورية »
- المسألة المكملة للمائة
- ٧٠٦ ضمير الفصل : هل له موضع من الإعراب ؟ وإذا كان فهل يتبع ما قبله أو ما بعده ؟

- ص الموضوع
٧٢٤ واحتج البصريون بأن المحلى بأل
ليس في معنى الموصول؟ فلا يجوز
حملة عليه، وخرجوا البيت على
وجوه أخر .
- المسألة الخامسة بعد المائة
٧٢٦ همزة بين بين: متحركة أو ساكنة؟
٧٢٦ ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين
بين ساكنة، وذهب البصريون
إلى أنها متحركة .
- ٧٢٦ استدل الكوفيون بأنها لا تقع
في أول الكلام ، ولو كانت
متحركة لجاز وقوعها في أول
الكلام
- ٧٢٧ واحتج البصريون بوقوعها في
الشعر وبعدها ساكن، في مواضع
لا يجتمع فيها ساكنان ، وذكروا
لذلك شواهد ، مع ذكرنا الكثير
من أمثالها
- ٧٢٩ لم يقع في كلام العرب اجتماع
همزتين إلا في بيت أنشده قطرب ،
وقد بينا صحة روايته ، وذكرنا
تخرجه
- المسألة السادسة بعد المائة
٧٣١ هل يوقف على التنصب المحلى
بأل بنقل حركة إعرابه إلى
الساكن قبلها ؟
٧٣١ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ،
وذهب البصريون إلى أنه لا يجز
- ص الموضوع
٧١٤ ردوا استدلال الكوفيين بأن
حملها على الاستفهام في النص
القرآني خلاف الظاهر ، وبأن
بناءها قد جاء فيها لا يحتمل
الاستفهام .
- المسألة الثالثة بعد المائة
٧١٧ هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء
موصولة ؟
٧١٧ ذهب الكوفيون إلى أن جميع
ألفاظ الإشارة يجوز أن تجيء
أسماء موصولة ، وذهب البصريون
إلى عدم جواز ذلك .
- ٧١٧ احتج الكوفيون بأن ذلك قد
ورد في كلام الله تعالى وكلام
العرب ، وخرجوا عليه عدة آيات
٧١٩ واحتج البصريون بأن الأصل
حمل كل لفظ على معناه الذي
وضع له دون غيره ، وخرجوا
الآيات على وجوه أخر .
- ٧٢١ حذف الموصول وبقاء صلتها
المسألة الرابعة بعد المائة
٧٢٢ هل يكون للاسم المحلى بأل صلة
كالاسم الموصول ؟
٧٢٢ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز
أن يكون للاسم الظاهر المحلى بأل
صلة كالاسم الموصول ، وذهب
البصريون إلى عدم جواز ذلك
٧٢٣ احتج الكوفيون بورود ذلك
في كلام العرب ، وذكروا لذلك
بيتا خرجوه عليه

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الثامنة بعد المائة		٧٣٢ قاس الكوفيون حالة النصب على	
٧٤١ هل يجوز نقل حركة همزة الوصل		حالي الرفع والجر ، وذكروا	
إلى الساكن قبلها ؟		شواهد كثيرة من كلام العرب لذلك	
٧٤١ أجمعوا على جواز نقل حركة همزة		٧٣٥ وقاس البصريون حال التعريف	
القطع إلى الساكن قبلها ، وذهب		بأن على حال التكسير	
الكوفيون إلى جواز ذلك في		٧٣٥ اختار المؤلف في هذه المسألة	
همزة الوصل ، وذهب البصريون		مذهب الكوفيين ، ورد ما استند	
إلى امتناعه فيها		إليه البصريون بأن القياس فاسد؛	
٧٤١ احتج الكوفيون بأن ذلك ورد		لوجود الفارق بين حال التعريف	
في كثير من آيات القرآن الكريم		وحال التكسير	
وبالقياس على همزة القطع			
٧٤٢ واحتج البصريون بأن حركة		المسألة السابعة بعد المائة	
همزة الوصل غير ثابتة في حال		٧٣٧ أصل حركة همزة الوصل	
الوصل ، فكيف يتصور نقل حركة		٧٣٧ ذهب الكوفيون إلى أن أصل	
معدومة ؟ ووجهوا الآيات		حركة همزة الوصل أن تكون	
توجهات أخر		تابعة لحركة عين الفعل ، وذهب	
		البصريون إلى أن أصل حركتها	
		الكسر	
المسألة التاسعة بعد المائة		٧٣٧ احتج الكوفيون بأن في تحريكها	
٧٤٥ هل يجوز مد القصور في ضرورة		بحركة عين الفعل مجانسة ، وهم	
الشعر ؟		يتوخون المجانسة في كلامهم ،	
٧٤٥ أجاز الكوفيون مد القصور		وضربوا لذلك أمثلة	
للضرورة ، ومنعه البصريون ،		٧٣٨ واستند البصريون إلى أن الكسر	
وأجاز الفريقان قصر الممدود		هو الأصل في التخلص من التقاء	
للضرورة		الساكنين ، فالكسرة كثيرا	
٧٤٦ استدل الكوفيون بمجيء ذلك في		ما تصحب السكون	
شعر العرب ، وأنشدوا عدة		٧٣٩ وردوا ما استند إليه الكوفيون	
شواهد		بأن التحريك للاتباع ليس قياساً	
٧٤٩ واستدلوا أيضاً بالإجماع على جواز		مطرداً ، فوجوده في بعض المواطن	
مد الحركات حتى تنشأ عنها حروف		لا يستلزم وجوده في غيرها	
العلة ، وهذا ضرب من ذلك *			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المسألة الحادية عشرة بعد المائة		٧٤٩ وعلل البصريون النع بأن المقصور هو الأصل؛ فقصر المدود رجوع من فرع إلى أصل ، وهذا جائز ، ومد المقصور رجوع من أصل إلى فرع ، وهو لا يجوز	
٧٥٨ المؤنث بغير تاء ماعلى زنة فاعل ، ما علة حذف التاء منه ؟		٧٥٠ وأجابوا عن شواهد الكوفيين بردها إلى صيغ قياسية ، فلا تدل لما ذهبوا إليه	
٨٥٨ ذهب الكوفيون إلى أن علة محييه بغير تاء كونه مما يختص به المؤنث ، وذهب البصريون إلى أن علة ذلك أنهم قصدوا به النسب ، أو أنهم قدروه وصفاً لشيء مذكر		٧٥٢ وفرقوا بين مد المقصور وإشباع الحركات ، فلا يجوز قياسه عليه	
٧٥٩ احتج الكوفيون بأن الأصل في تاء التأنيث أنها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث فلا داعي لإلحاق التاء به		٧٥٢ رد مذهب الفراء الذي اشترط لجواز قصر المدود أن يجرى في باب مقصور بأنه قد جاء القصر فيما لم يجرى في باب مقصور ، وذكر شواهد ذلك	
٧٥٩ واحتج البصريون بأن اسم الفاعل تلحقه التاء بسبب متابعتها للفعل ، فإذا لم يكن متابعا للفعل لم تلزمه التاء ، وشبهوه بالألفاظ التي تطلق على المؤنث ولا علامة فيها		المسألة العاشرة بعد المائة	
٧٦٠ وأيدوا ذلك بأن الصفات المختلفة فيها لو حملت على الفعل وجب أن تلحقها التاء ، واستشهدوا لذلك		٧٥٤ هل يحذف آخر المقصور وآخر المدود عند تثنيتهما إذا كثرت حروفيهما؟	
٧٦٢ الحمل على المعنى ، وبعض شواهد*		٧٥٤ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وذهب البصريون إلى منعه	
٧٧٧ رد البصريون حجة الكوفيين بأنه لو كانت الة ما ذكروا لما لحقت التاء هذه الصفات ولو كانت تابعة للفعل ، وبأنه قد حذفت التاء من أوصاف مشتركة بين المذكر والمؤنث ، وبأنه لو كان الاختصاص هو السبب لحذفت التاء من الفعل أيضاً		٧٥٤ استدلل الكوفيون بأن طول الاسم مع ما يطرأ عليه من زيادة علامة التثنية يجوز الحذف ، وذكروا لذلك نظائر من كلام العرب	
		٧٥٥ واحتج البصريون بأن التثنية وردت على المفرد ، فيجب أن تتوفر حروفه ولا يحذف منها شيء	
		٧٥٧ وذكروا أن النظائر التي ذكرها الكوفيون خارجة عن القياس ، فلا يقاس غيرها عليها	

الموضوع	ص
المسألة الرابعة عشرة بعد المائة	
٧٩٣ هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة ؟	
المسألة الخامسة عشرة بعد المائة	
٧٩٥ وزن سيد وميت ونحوها	
٧٩٥ ذهب الكوفيون إلى أن أصل وزن هذه الأسماء فيعل كرحيم وذهب البصريون إلى أن وزنها هو في الأصل فيعل - بفتح العين - كحيدر ، ثم كسرت العين	
٧٩٦ احتج الكوفيون بأن ما ذهبوا إليه حمل على ماله نظير في كلام العرب	
٧٩٦ واحتج البصريون بأن ما ذهبوا إليه هو الظاهر ، ويجب التمسك بالظاهر ما أمكن ، وبأن العرب تخص المعتل بأبنية ، وذكروا بعض الأبنية التي خصوا بها المعتل ، وبأن الشاعر قد ردها إلى الأصل حين يضطر	
٧٩٩ فعلول - بفتح الفاء - نادر في كلام العرب	
المسألة السادسة عشرة بعد المائة	
٨٠٥ وزن « خطايا » ونحوه	
٨٠٥ ذهب الكهفيرين إلى أن وزن « خطايا » فعالي ، وهو مذهب الخليل لكن من طريق آخر ، وذهب البصريون إلى أن وزن خطايا فعائل	

الموضوع	ص
المسألة الثانية عشرة بعد المائة	
٧٨٢ علة حذف الواو من نحو « يعد »	
٧٨٢ ذهب الكوفيون إلى أن العلة هي قصدهم الفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم ، وذهب البصريون إلى أن العلة هي وقوع الواو بين ياء وكسرة	
٧٨٢ احتج الكوفيون بأنهم رأوا العرب تسقط الواو من مضارع المتعدي نحو يعد ويقونها في مضارع اللازم كيوجل ، وبأنها حذفت من تعد وتعد وأعدوليس فيها ياء وكسرة	
٧٨٣ واحتج البصريون بأن وقوع الواو بين ياء وكسرة ثقيل ، ولا يمكن فيه الإدغام ؛ فحذفت الواو وأبطلوا تعليل الكوفيين بسقوط الواو من مضارع أفعال لازمة كثيرة نحو ونم الذباب نم ووكف يكف ووقع يقع ، وبأن عدم سقوطها في يوجل لعدم الكسرة ، وبأن سقوطها في أعد ونمد ليجرى الباب على سنن واحد	
٧٨٥ قد يكون الحرف محذوفاً وهو مراعى فيأخذ حكم الثابت	
المسألة الثالثة عشرة بعد المائة	
٧٨٨ وزن الاسم الخماسي المكرر ثانياً وثالثاً	

ص	الموضوع
٨١٣	وذهب البصريون إلى أن وزنه للفعاء ، وأصله شيء على وزن فعلاء فحدث فيه قلب مكانى ، ومنعه من الصرف لألف التأنيث
	المسألة التاسعة عشرة بعد المائة
٨٢١	علام ينتصب خبر كان وثانى مفعولى ظننت ؟
٨٢١	ذهب الكوفيون إلى أن انتصابهما على الحال ، وذهب البصريون إلى أن انتصابهما كانتصاب المفعول
٨٢١	احتج الكوفيون بأن كان فعل غير متعد ؟ فلا يكون نصب خبره نصب المفعول
٨٢٣	احتج البصريون بأن خبر كان يجىء ضميراً ، والضمير لا يكون حالا ، وكذلك ثانى مفعولى ظننت
	المسألة العشرون بعد المائة
٨٢٨	هل يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ؟
٨٢٨	ذهب بعض الكوفيين وجماعة من البصريين إلى جواز ذلك وذهب بقية البصريين إلى امتناعه
٨٢٨	احتج الكوفيون بالنقل والقياس على سائر معمولات الفعل المتصرف
٨٣٠	واحتج البصريون بأن التمييز فاعل في المعنى ، والفاعل لا يتقدم على رافعه

ص	الموضوع
	المسألة السابعة عشرة بعد المائة
٨٠٩	وزن « إنسان »
٨٠٩	ذهب الكوفيون إلى أن وزن إنسان إفعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان .
٨٠٩	احتج الكوفيون بأنه مأخوذ من النسيان وأن أصله أنيسان فحذفت الياء لكثرة الاستعمال ، وذكروا له نظائر حذف بعض حروفها
٨١٠	ه قف على تخريج قولهم « وبله » واختلاف العلماء فيه ، وشواهد
٨١١	مما احتج به الكوفيون قولهم فى تصغير إنسان « أنيسان »
٨١١	احتج البصريون بأنه مأخوذ من الأنس
٨١٢	وردوا ماذهب إليه الكوفيون بأنه لو كان صحيحا لجاء فى بعض كلام العرب كما جاء ما ذكره من المحذوفات على أصله ، وبأن تصغيره على أنيسان شاذ والياء زائدة ، وذكروا لذلك نظائر
	المسألة الثامنة عشرة بعد المائة
٨١٢	وزن « أشياء »
٨١٢	ذهب الكوفيون إلى أن وزن أشياء أفعاء ، وأصله أشياء ، بوزن أفعلاء ، فحذفت الهمزة الأولى
٨١٣	وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حمل الكوفيون رب على كم ، وذكروا أن رب يخالف حروف الجرف في أربعة أشياء ، وأنه قد تصرف فيها بالحذف ، والتصرف بالحذف مما يكون في الأسماء ، لا الحروف	٨٣٢	٨٣١ وردوا شواهد الكوفيين بعدم تسليم الرواية ، وبأنها على فرض صحتها تحتمل وجوهاً أخرى ، وبالفارق بين التمييز وسائر معمولات الفعل التصرف	
٨٣٣ واحتج البصريون بأن رب لا يحسن معها علامات الأسماء ؛ ولا تكون اسماً		المسألة الحادية والعشرون بعد المائة	
		٨٣٢ القول في « رب » اسم أم حرف ؟	
		٨٣٢ ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم ، وذهب البصريون إلى أنه حرف	

تمت فهرس الموضوعات

والحمد لله ذي الجلال ، وصلاته وسلامه على نبيه وصحبه وآله

فهرس الشواهد

الواردة في كتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » للأبناى

حرف الهمزة

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٦٢	١٠٩	طلبوا صلحنا ولا تأوان
٧٦	١٢٥	رجم به الشيطان من هوائه
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماؤه
٢٦١	٤٠٥	فتجمع أئمن منا ومنكم
٣٧٤	٥٧١	فلا والله لا يلقي لما بي
٣٨٤	٥٩١	قلت لشييان : ادن من لقائه
٤١٥	٦٦١	تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى
		عن خدام العقيلة العذراء
		وعلمت ذاك مع الجراء
٤٥٤	٧٤٦	} أن نعم ما كولا على الخواء
		} يالك من تمر ومن شيشاء
		* ينشب في السعل واللهاة *
٤٥٦	٧٤٧	سيغنيى الذى أغناك عنى
		فلا فقر يدوم ولا غناء

حرف الباء الموحدة

٢٣	٦٢	وكيف تواصل من أصبحت
٤١	٨٦	ولما أن تحمل آل ليلي
٤٣	٨٨	وكننا مدماة كأن متونها
٤٦	٩٤	فمن يك أمسى بالمدنية رحله
٥٥	١٠١	ألا يا اسلمى يارب أسماء من ترب
٥٨	١٠٢	وقالت : ألا يا اسمع نعطك بخطة
٦٤	١١٢	والله ما ليلي بنام صاحبه
٧٣	١٢٣	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل
٨٣	١٣٣	فما قوى بعلبة بن بكر
		ولا بفزارة الشعر الرقابا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٦	١٦٧	لما تعيا بالقلوص ورحلها كفى الله كعبا ماتعيا به كعب
١٠٧	١٨٠	إن من لام في بني بنت حسا ن أله وأعصه في الخطوب
١١٦	١٩١	أجدك لست الدهر رأتى رامة } ولا مصعد في المصعدين لمنعج
١١٧	١٩٣	مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة
١١٩	١٩٨	كأن ورديه رشاءا خلب
١٣٥	٢٢٠	لك الخير عللنا بها ، عل ساعة تمر ، وسهواء من الليل يذهب
١٥٧	٢٦٧	بها كل خوار إلى كل صعلة ضهول ، ورفض المذروعات القراهب
١٦٣	٢٧٥	فمالي إلا آل أحمد شعبة ومالي إلا مذهب الحق مذهب
١٧٠	٢٨٦	ألم تعلمن يارب أن رب دعوة دعوتك فيها مخلصاً لو أجابها
١٧٧	٢٩٣	يمرون بالدهنا خفافا عيابهم } على حين ألهى الناس جل أمورهم
١٨٠	٢٩٥	وكل من ظن أن الموت مخطئه معلن بسواء الحق مكذوب
١٩٧	٣١٦	يأليت أم العمرو كانت صاحي مكان من أشتى على الركائب
٢٠٢	٣٢٠	وإني حبست اليوم والأمس قبله ييا بك حتى كادت الشمس تغرب
٢٠٦	٣٣١	فلمست بنى نيرب في الصديق } ولا من إذا كان في جانب
٢١٩	٣٤٨	أباعرولا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى ميتة فيجيب
٢٢٧	٣٥٥	أرق لأرحام أراها قرية لحار بن كعب ، لالجرم وراسب
٢٥٦	٣٩٥	وما زرت ليلى أن تكون حبية إلى ، ولا دين بها أنا طالبه
٢٧٧	٤٤٣	كلانا يا يزيد يحب ليلى بنى وفيك من ليلى التراب
٢٨٢	٤٤٧	كلأها حين جد الجرى بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما راى
٢٨٤	٤٥١	لكنه شافه أن قيل : ذارجب ، ياليت عدة حول كله رجب
٢٨٩	٤٥٨	حتى إذا قلت بطونكم } ورايتهم أبناءكم شبوا
٢٩٢	٤٦٤	فاليوم قربت تهجونا وتشتعنا إن اللثيم العاجز الحب
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

الشاهد	ص	رتم الشاهد
من جمع ، والعز فيهم والحسب لمن جل رخو الملائع نجيب ؟	٥١١	٣٣١
من الريح فضل الجنوب ولا الصبا يزيت كما يكفيك قد الحجاب	٥١٢	٣٣٣
أبت للأعداء أن تدخ رقابها ويعرف لها أيامها الخير تعقب	٥١٦	٣٣٧
وقولى إن أصبت : لقد أصابا بني من أهداها لك الدهر إئلب	٥٩٢	٣٨٥
فإن الحوادث أودى بها يضم إلى كشحه كفا مخضبا	٥٩٦	٣٨٧
بانت تكركره الجنوب وما كان نفسا بالفراق تطيب ؟	٦٢١	٤٠٠
أقلل اللوم عاذل والعتابا ولكنما أهدى لقيس هدية	٦٥٥	٤١٠
فإن تعهدني ولي لمة أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما	٧٥٣	٤٦١
.....	٧٦٤	٤٦٩
.....	٧٧٦	٤٨٢
.....	٧٩٠	٤٩١
.....	٨٢٨	٥٠٢

حرف التاء المثناة

بسجستان طلحة . الطلحات	٤١	١٩
كما صدى الحديد على الرماة	٥٩	٢١
عمرو بن يربوع شرار النات	١١٩	٧٠
تدلنا اللمة من للماتها	٢٢٠	١٣٦
بنت ثمانى عشرة من حخته	٣٠٩	١٩١
أنت الذى طلقت عام جعتا		
أقبلت معتاداً لما تركنا	٣٢٥	٢٠٤

* قد أحسن الله وقد أسأتنا *

[قطعها إذا المها تجوفت]	٣٧٩	٢٣٩
وبرى ذو حفرت وذو طويت	٣٨٤	٢٤٤
وكان مع الأطباء الشفاة		
وإن قيل الشفاة هم الأماسة	٣٨٥	٢٤٥
إذا وطنت يوما لها النفس ذلت	٤٦٢	٢٩١

الشاهد	ص	رقم الشاهد
ولم تكثر القتلى بها حين سلت	٦٦٧	٤٢٢
وحياك الإله، فكيف أتنا؟	٦٨٣	٤٣١
مصيف مقيظ مشق	٧٢٥	٤٤٧
سود جماد كنعاج الدشت		
سائل بنى أسد ما هذه الصوت	٧٧٣	٤٧٩

حرف التاء المثلثة

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث	٤٨٣	٣٠٥
------------------------------	-----	-----

حرف الجيم

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	[نحن بنى ضبة أصحاب الفلج]	٢٨٤	١٦٨
أواخر الليس أصوات الفراريج	كأن أصوات من يغالطن بنا	٤٣٣	٢٧١
تجد خطبا جزلا وناراً تأججا	مق تأتنا تلم بنا في ديارنا	٥٨٣	٣٧٧
قطنا بمستحصد الأوتار محالج	كأنا ضربت قدام أعينها	٦٠٥	٣٩٠
لولاك في ذا العام لم أحجج	أومت بعينها من الهودج	٦٩٣	٤٣٦

حرف الحاء المهملة

ومن ذم الرجال بمنزاج	وأنت من الغوائل حيث ترمى	٢٥٥	٩
وحب الزاد في شهرى قحاج	فقى ما ابن الأغر إذا شتونا	٦٦	٢٨
تقاصر حتى كاد في الآل بمصح	[دأبت إلى أن يثبت الظل بعدما وجيف المطايا ثم قلت لصحبق]	٢٣١	١٤٥
ولم يزلوا : أبرذتم قروحوا			
فأنا ابن قيس لا براح	من صد عن نيرانها	٣٦٧	٢٣٠
فلا العيش أهواء ولا اللوت أروح	فككتاهما قد خطلى في صحيفة	٤٤٦	٢٨١
وأنت في العين أملع	بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى	٤٧٨	٣٠١
دوامى الأيدى يخطن السريحا	وطرت بمنصلى في يعملات	٥٤٥	٣٦٥
قد كاد من طول البلى أن يمصحا	[ربيع عفاه الدهر طولاً فاعحى]	٥٦٦	٣٧١
متقلداً سيفاً ورعاً	يأليت زوجك قد غدا	٦١٢	٣٩٤

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤١٦	٦٦٢	تغيرت البلاد ومن عليها تغير كل ذى طعم ولون
٤٦٨	٧٦٣	إن الساحة والروء ضمنا قبرا يبرو على الطريق الواضح
حرف الحاء المعجمة		
٨٩	١٤٩	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم
١٥٤	٢٥٥	ألا يا غراب البين قد هجت لوعة أبالبين من لبني ؟ فإن كنت صادقاً ولا زلت من عذب المياه منفراً ولا زال رام قد أصابك سهمه وأبصرت قبل الموت لحماً منضجاً وأنه لولا أن تحش الطبخ
٢٣١	٣٦٨	فأنت أبيضهم سربال طباخ فوحك خبرني بما أنت تصرخ فلا زال عظم من جناحك يفضخ ووكرك مهدوم ، ويضك يشدخ فلا أنت في أمن ولا أنت تفرخ على حر جمر النار يشوى ويطبخ بي الجحيم حين لا مستصرخ
حرف الدال المهملة		
١٧	٣٠	ألم يأتيك والأنباء تنمى
٢٧	٦٦	بنونا بنو أبائنا ، وبناتنا
٣٤	٧٣	قالت أمانة لما جثت زائرها :
٤٩	٧٤	لا در درك إني قد رميتهم
٨٢	٩٦	على مثلها أمضى إذا قال صاحبي :
١٠١	١٣١	قدنى من نصر الحبيبين قدنى
١٢٩	١٧٠	وقفت فيها أصيلاً أسألها
١٥٦	٢٠٩	[يلو منى في حب ليلي عواذلى]
١٥٩	٢٦٦	شدخت غرة السوابق فيهم
١٦٥	٢٦٩	وقفت فيها أصيلاً أسألها
١٧٣	٢٧٨	إلا الأوارى لأيا ما أسئنها
	٢٩١	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
		أزمان من يرد الصنعة يصطنع
		وما أحاشى من الأقوام من أحد
		فينا ، ومن يرد الزهانة يزهد

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٩٤	٣١٤	{ رعيها أكرم عود عودا والخازباز السهم المجودا }
٢٠٧	٣٣٢	{ معاوى إتنا بشر فأسجج أديروها بنى حرب عليكم }
١٢٠	٣٣٥	ألا حى ندمانى عمير بن عامر
٢٢٢	٣٥١	هذيلية تدعو إذا هى فاخرت
٢٢٣	٣٥٢	أودى ابن جلهم عباد بصرمه
٢٤٧	٣٨٧	وأخو القوان متى يشأ يصرمته
٢٦٥	٤٢٧	فرجبتها بمزجة
٢٧٤	٤٣٩	فى كلت رجليها سلامى واحده
٢٨٥	٤٥٢	إذا القعود كمر فيها حفدا
٢٩٠	٤٦١	حتى إذا أملكوهم فى قتائده
٣٠٢	٤٧٩	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا
٣١٨	٥٠٠	وقائلة : ما بال دوسر بعدنا
٣٢٣	٥٠٤	لوشهد عاد من زمان عاد
٣٢٤	٥٠٥	علم القبائل من معد وغيرها
٣٢٦	٥٠٦	غلب الساميع الوليد سماعة
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين
٣٦٦	٥٤٦	كنواح ريش حمامة نجديّة
٣٦٨	٥٦٠	ألا أيها الزاجرى أحضر الوغى
٣٧٠	٥٦٣	{ بأصاحبي فدت نفسى نفوسكما أن تحملا حاجة لى خف محملها أن تقرأن على أسماء ويحكما }
٣٧٩	٥٨٥	جاءت كبيركما أخفرها
٤٠٨	٦٤١	شلت يمينك إن قتلت لسلما
٤١٣	٦٥٧	ولياك واليتات لا تقرنها
		والصل والصفصل واليعضيدا
		بحيث يدعو عامر مسعودا
		فلسنا بالجبال ولا الحديددا
		ولا ترموا بها الغرض البعيدا
		إذا ماتلاقينا من اليوم أو غدا
		أبا هذليا من غطارقة نجد
		إن ابن جلهم أمسى حية الوادى
		ويكن أعداء بعيد وداد
		زج القلوص أبى مزاده
		كلناهما قد قرنت بزائده
		يوما جديدا كله مطردا
		شلاكما تطرد الجمالة الشردا
		إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد
		صحا قلبه عن آل لى وعن هند؟
		لا بترها مبارك الجلاد
		أن الجواد محمد بن عطاردا
		وكفى قريش العضلات وسادها
		شراهم قبل إقنادها
		ومسحت باللثتين عصف الإمد
		وأن أشهد الذات هل أنت غلدى؟
		وحيثا كننا لاقيتنا رشدا
		وتقصنا نعمة عندى بها وبدا
		منى السلام ، وألا تشعرا أحدا
		والقوم صيد كأنهم رمدا
		حلت عليك عقوبة المتعمد
		ولا تعبد الشيطان ، والله فأعبدا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٥	٦٧٢	فظلت في شر من الذكيدا كالدزبي زية فاصطيدا
٤٥٥	٧٤٧	إنما الفقر والغناء من الله ؛ فهذا يعطى وهذا يحسد
٤٥٨	٧٥٠	ولا تجعليني كأمريء ليس همهمي ، ولا يغني غنائى ومشهدى
٤٧٢	٧٦٨	هنيئا لسعد ما اقتضى بعد وقعتى بناقة سعد والعشبة بارد
٤٨٣	٧٧٨	فوقعت بين قتود عنس ضامر لحاظلة طفل العشى سناد

حرف الراء المهملة

٦	٢٣	الله يعلم . أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
	٢٤	وأنتى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
٢٢	٦١	وشر النياميت وسط أهله كهلك الفتى قد أسلم الحى حاضره
٢٥	٦٣	كأن عذيرهم بخنوب سلى نعام قاق في بلد قفار
٢٦	٦٤	قليل عيه ، واليب جم ، ولكن التنى رب غفور
٤٨	٩٥	إني ضمنت لمن أتاني ماجنى فأنى ، فكنت وكان غير غدور
٥١	٩٩	ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بدر وإن كان حيانا عدى آخر الدهر
٥٢	١٠٠	ألا يا اسلمى يادارى على البلى ولازال منهلا يجرعائك القطر
٦٥	١١٤	مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
	١١٥	* جادت بكفى كان من أرمى البشر *
٦٨	١١٨	يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار
٧١	١١٩	يا قاتل الله صيانا تجيء بهم أم الهنير من زند لها وارى
٧٢	١٢٢	ما أقلت قدم ناعلها نعم الساعون في الأمر المبر
٧٤	١٢٤	إذا هدرت شقاشقه ونشبت له الأظفار ترك له المدار
٧٥	١٢٤	هيجها نضح من الطل سحر وهزت الريح الندى حين قطر
		* لو عصر منها البان واللسك انعصر *
٧٧	١٢٥	ألم يخز التفرق جند كسرى وتنفخوا في مدائهم فطاروا
٧٨	١٢٧	يا ما أيلج غزلانا شدن لنا من هؤلياكن الضال والسمر
٩٢	١٥٣	وأبيض من ماء الحديد كأنه شهاب بدا والليل داج عساكره

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٩٤	١٥٦	حراجيج ما تنفك إلا مناخة
١٠٠	١٧٠	بحسبك في القوم أن يعلموا
١٠٢	١٧١	ألا هل أتاها والحوادث حمة
١٠٣	١٧٤	إن امرأ غره منكن واحدة
١٠٥	١٧٧	لا تتركني فيهم شطيرا
١٠٩	١٨٢	فلو كنت ضيا عرفت قرابي
١١٢	١٨٧	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
١٣١	٢١١	يا أبا الأسود لم خلتني
١٣٢	٢١٥	فهاك والأمر الذي إن توسعت
١٣٩	٢٢٣	تربص بها الأيام، عل صروفها
١٤٩	٢٤١	تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي
١٥١	٢٤٤	ولما رأيت الخيل تترى أنا نجبا
١٥٢	٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك نقضة
١٦٤	٢٧٦	الناس ألب علينا فيك ليس لنا
١٧٤	٢٩١	على حين من تلبث عليه ذنوبه
١٨٩	٣٠٦	تؤم سنانا ، وكم دونه
١٩٨	٣١٧	باعد أم العمرو من أسيرها
٢٠١	٣١٩	ولقد جنيتك أكثوا وعساقلا
٢٠٨	٣٣٣	كشحا طوى من بلد مختارا
٢١١	٣٣٦	فيا الغلامان اللذان فرا
٢١٨	٣٤٧	خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا
٢٣٢	٣٧١	لمن الديار بقنة الحجر
٢٣٨	٣٧٨	مثلك أو خير تركت رذية
٢٤٦	٣٨٦	إذا ما شاء ضرروا من أرادوا
٢٤٩	٣٨٨	ليس تخفى يسارتى قدر يوم
٢٥٧	٤٠٠	إن الذي أغناك يغني جير
		على الحسف أو نرمي بها بلدا قفرا
		بأنك فيهم غنى مضر
		بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا
		بعدي وبعذك في الدنيا لغرور
		إني إذن أهلك أو أطيرا
		ولكن زنجي عظيم المشافر
		حصن عبيطات السدائف والحر
		لهوم طارقات وذكر ؟
		موارده ضاقت عليك المصادر
		سترى بها في جاحم متسر
		بحارية ، بهرا لهم بعدها بهرا
		علمت بأن اليوم أحسن فاجر
		كما انتفض الصفور بلله القطر
		إلا السيوف وأطراف القنا ووزر
		يجد فقدها ، وفي المقام تدابر
		من الأرض محدودبا غارها ؟
		حراس أبواب على قصورها
		ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
		من ياسة اليائس أو حذارا
		إياكما أن تعقبانا شرا
		أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر
		أقوين من حجج ومن دهر
		تقلب عينها إذا طار طائر
		ولا يألو لهم أحد ضرارا
		ولقد يخف شيمتي إعساري
		والله نفاح اليدين بالخير

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٦٠	٤٠٤	إن امرأ خفى عمدا مودته	على التثاني لندى خير مكفور
٢٦٤	٤٠٧	وقد كروا إلى الكتاب مؤالفا فقال فريق القوم لما نشدتهم:	قلاص سليم أو قلاص بنى بكر نعم، وفريق: لعن الله ماندرى
٢٦٦	٤٢٨	عمر على ما تستمر، وقد شفت	غلائل عبد القيس منها صدورها
٢٧٣	٤٣٧	وقرب جانب الغربى يأدو	مدب السيل، واجتنب الشعارا
٢٧٨	٤٤٣	كلا ثقلنا واثق بنعمة	وقد قدر الرحمن ماهو قائد
٢٩٥	٤٦٨	لا يبعدن قوى الدين هم النازلون بكل معترك	سم العداة وآفة الجزر والطيين معاقد الأزد
٢٩٨	٤٧٣	أكل امرئ تحسين امرأ	ونار توقد بالليل نارا
٣٠٤	٤٨٢	يا ظليات القاع قلن لنا:	ليلاى منكن أم لى من البشر؟
٣٠٩	٤٩٠	فلتأينك قصاد [وليدفن]	جيشا إليك قوادم الأكوار]
٣١٠	٤٩٣	طلب الأزارق بالكتائب إذهوت	بشيب غائلة النفوس غدور
٣١٢	٤٩٥	إذا قال غاو من تنوخ قصيدة	بها جرب عدت على بزوبرا
٣١٤	٤٩٧	أؤمل أن أعيش وإن بوى أو التالى دبار، فإن أفته	بأول أو بأهون أو جبار فمؤنس أو عروبة أو شيار
٣١٥	٤٩٧	فأوفض عنها وهى ترغو حشاشة	بذى نفسها والسيف عريان أحمر
٣٢٧	٥٠٧	قامت تبكيه على قبره تركتنى فى الدار ذا غربة	من لى من بعدك يا عامر؟ قد ذل من ليس له ناصر
٣٣٢	٥١٢	أخشى على ديسم من بعد الثرى	أبى قضاء الله إلا ما ترى
٣٣٤	٥١٥	تراه كأن الله يجمع أفقه	وعينه، إن مولاه ثاب له وفر
٣٣٥	٥١٦	له زجل كأنه صوت حاد	إذا طلب الوسيقة أو زمير
٣٣٦	٥١٦	أو معبر الظهر ينأى عن وليته	ما حج ربه فى الدنيا ولا اعتمرا
٣٣٩	٥١٧	وأيقن أن الخيل إن تلتبس به	يكن لفصيل النخل بعده أبر
٣٤١	٥١٨	لأعظنه ومما لا يفارقه	كما يحز بحمى الليسم البحر
٣٥٣	٥٣٣	من كان لا يزعم أى شاعر	فيدن منى تنه المزاجر
٣٥٤	٥٣٥	ولأنت أشجع من أسامة إذ	دعيت نزال، ولج فى الدعر

الشاهد	ص	رقم الشاهد
حذار من أرماحنا حذار	٥٣٩	٣٦٢
نظار كي أركبها نظار	٥٤٠	٣٦٣
وكم مثلها فارقتها وهى تصفر؟	٥٤٤	٣٦٧
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر	٥٨٦	٣٨٠
بعدى سوافى المور والقطر	٦٠٣	٣٨٩
فطعنة لاغس ولا بمغمر	٦٢٦	٤٠٣
إن كان سمعك غير ذى وقر	٦٣٣	٤٠٦
{ لتجندى بالأمبر برا وبالقناة مدعسا مكرا	٦٦٥	٤٢٠
* إذا غطيف السلى فرا *		
من الذله من آل عزة عامر	٦٧١	٤٢٣
أو جىلا أشم مشمخرا	٦٧٦	٤٢٧
إيام الأرض فى دهر الدهارير	٦٩٨	٤٣٨
لكم قبصه من بين أترى وأقترى	٧٢١	٤٤٥
وجاءت الحيل أثابى زمر	٧٣٢	٤٥٠
أضرب بالسيف وسعد فى القصر	٧٣٣	٤٥١
* أجبنا وغية خلف الستر *		
ومدرهنا الكى إذا تغير	٧٦٦	٤٧٠
بنا الحدثان ، والأنف النصور		
وأنت برىء من قبائلها العشر	٧٦٩	٤٧٣
وفى وائل كانت العاشرة	٧٦٩	٤٧٤
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	٧٧٠	٤٧٥
وللسبع خير من ثلاث وأكثر	٧٧٢	٤٧٧
غفرنا [وكانت من سحيتنا الغفر	٧٧٤	٤٨٠
بيضاء مثل المهرة الضامر	٧٧٨	٤٨٤
وكحل العينين بالعواور	٧٨٥	٤٨٨
س بالصيف رقرقت فيه الميرا	٧٨٩	٤٩٠

رقم العامد	ص	الشاهد
٤٩٣	٨٠٠	من آل صفوق وأتباع آخر [الطامعين لا يبالون الفهم]
٤٩٥	٨٠٤	وكننت إذا أرسلت طرفك رائدا لقلبك يوماً أتعبتك المناظر رأيت الذي لا كله أنت قادر عليه ، ولا عن بعضه أنت صابر

حرف الزاي

١٩٦	٣١٥	مثل الكلاب تهر عند درابها
٢٢٠	٣٤٩	ورمت لها زما من الحزبان إما ترى اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي

حرف السين للمهمل

٦٧	١١٦	بش مقام الشيخ أمرس أمرس
١٦٠	٢٧١	إما على قعو وإما أقمسنس وبلدة ليس بها أنيس إلا العافير وإلا العيس
١٦١	٢٧٣	حسين به فهن إليه شوس خلا أن العتاق من المطايا
٣٧٣	٥٦٨	ضرب عنك الموموم طارقه ضربك بالسوط قونس القرس

حرف الصاد للمهمل

١٢٢	٢٠١	أكثره وأعلم أن كلانا
٢٧٦	٤٤٢	على ما ساء صاحبه حريص كلا أخويكم كان فرعا دعامة ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصاً

حرف الضاد المعجمة

٥٧	١٠٢	أمسلم يا اسمع يا ابن كل خليفة
٩٠	١٤٩	ويا سائس الدنيا ، ويا جبل الأرض جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإياض
٢٤١	٣٨٣	* أبيض من أخت بني إياض *
٢٤٢	٣٨٣	هلم ؛ فإن الشرقي الفرائض أظنك دون المال ذو جئت تبتى ستلقاك يبيض للنفوس قوايض
٢٤٣	٣٨٤	على إثره إن كان للماء من حض يفادر محض الماء ذو هو محضه من العرفج التجدي ذوباد والحض
٢٥٣	٣٩٠	لا أدري من ألقى عليه رداه على أنه قد سل عن ماجد محض

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٢٠	٥٠١	وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض

حرف الطاء المهملة

٦٦	١١٥	حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بضيق هل رأيت الذئب قط
٢٤٠	٣٨٠	لخور قد لهوت بهن عين	[نواعم في المروط وفي الرياط]
٣٩٦	٦١٣		شراب ألبان وتمر وأقط

حرف العين المهملة

٧	٢٤	هجوت زبان ثم جشت معتذراً	من هجو زبان ، لم تهجو ولم تدع
٣٢	٧١	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٩١	١٥١	أيقول الحق ، وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
	١٥٢	وبستخرج اليربوع من نافقائه	ومن جحره بالشيخة يتقصع
١٠٦	١٨٠	فلو أن حق اليوم منكم إقامة	وإن كان سرح قد مضى فتسرعا
١٢٤	٢٠٣	عبأت له رمحا طويلا وآلة	كأن قبس يعلى بها حين تشرع
١٣٧	٢٢١	ولا تهين الفقير ، علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
١٤٧	٢٣٣	فلا تكثرا لومي ؛ فإن أخاكما	بذكراه ليلى العامرية مولع
١٧٥	٢٩٢	على حين عاتبت للشيب على الصبا	قلقت : ألما تصح والشيب وازع ؟
١٨٦	٣٠٣	كم بجود مقرف نال اللقي	وشريف بخله قد وضعه
١٨٧	٣٠٤	كم في بني بكر بن سعد سيد	ضخم الدسيعة ماجد تقاع
٢٨٧	٤٥٥		قد صرت البكرة يوما أحما
٣٠٦	٤٨٥	ليت شعري عن خليلى ، ما الذى	غاله فى الحب حتى ودعه ؟
٣٠٧	٤٨٦	فسى مسعاته فى قومه	ثم لم يبلغ ، ولا عجزاً ودع
٣١٧	٤٩٩	فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس فى مجمع
٣٢٢	٥٠٤	تمد عليهم من يمين وأشمل	بحور له من عهد عاد وتبعه
٣٣٨	٥١٧	فإن يك غثا أو سمينا فإننى	سأجعل عينه لنفسه مقنعا

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٣٥٨	٥٣٧	مناعها من إبل مناعها
٣٧٥	٥٨٠	أردت لكما أن تطير بقريقي
٣٨٦	٥٩٣	لقد عذلتني أم عمرو، ولم أكن
٣٩٩	٦١٩	فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن
٤٠١	٦٢٣	يا أقرع بن حابس يا أقرع
٤١٩	٦٦٤	حميد الذي أمج داره
		أما ترى الموت لدى أرباعها
		فتركها شنا بيضاء بلقع
		مقاتلها ما كنت حيا لأصعما
		ومن لا نجده يمس منا مفزعا
		إنك إن يصرع أخوك تصرع
		أخو الحجر ذو الشية الأصلع

حرف العين المعجمة

٢٥٢	٣٨٩	ولكن يدر سائلوا عن ثلاثنا	على الناد، والأنباء بالغيب تبلغ
-----	-----	---------------------------	---------------------------------

حرف الفاء

١٣	٢٧	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نقى الدراهم تتقاد الصياريف
٤٧	٩٥	نحن بما عندنا، وأنت بما	عندك راض، والرأى مختلف
٨٧	١٤٠	إذا نهى السفه جرى إليه	وخالف، والسفيه إلى خلاف
١١٣	١٨٨	وعض زمان يا ابن مروان لم يدع	من المال إلا مسحتا أو مجلف
٢٨٠	٤٤٥	فكلتاها خرت، وأسجد رأسها	كما سجدت نصرانة لم تحنف
٢٩٣	٤٦٥	تعلق في مثل السوارى سيوفنا	وما بينها والكعب غوط نعانف
٣١٣	٤٩٦	إلى ابن أم أناس أرحل ناقي	عمرو؛ فنبلع حاجق أو تزحف
٣٧٢	٥٦٨	فإني قد رأيت بدار قوى	نوابك كنت في لحم أخافه
٣٧٦	٥٨١	قد يكسب السال الهدان الجافي	بغير لا عصف ولا اصطراف
٤١٨	٦٦٣	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	ورجال مسكة مستنون عجاف
٤٢٢	٦٧١	الد بأسفله صحراء واسعة	والد بأعلاه سيل مده الجرف
٤٨٩	٧٨٨	موانع للأسرار إلا لأهلها	ويخلفن ما ظن الغيور المشفشف

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٤٣	٢٢٨	بأيها المائح دلوى دونكا { إنى رأيت الناس يحمدونكا * يثنون خيرا ويمجدونكا *
١٧٩	٢٩٥	تجاف عن جو الهمامة ناقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا
١٨٥	٣٠١	يا عاذلى دعنى من عدلكا مثلى لا يقبل من مثلكا
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الوليل حر الوجه أويك من بكى
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها
٤٠٤	٦٢٨	يا حكم الوارث عن عبد الملك أوديت إن لم تحب حبوا للمعتك
٤٢٤	٦٧٢	لن تنفى ذا حاجة وينفعك وتعملين الذمعى فى الذمك
٤٣٠	٦٨٠	[هل تعرف الدار على تبراكا] دار لسعدى إذه من هواكا
٤٣٩	٦٩٩	[أتتكن عنس تقطع الأراكا] إليك حتى بلغت إياكا
٤٤٤	٧٢٠	أقول له والرمح ياطر مته : تأمل خفافا ؟ إننى أنا ذلكا

حرف اللام

٨	٢٤	[خود أناة كالمهاة عطبول] كأن فى أنيابها القرنفول
١٠	٢٥	أقول إذ خرت على الكلكال : ياناقنا ماجئت من مجال
١٤	٢٨	كأنى بفتحاء الجناحين لقوة على عجل منها أطأطىء شمالى
١٥	٢٩	لما نزلنا نصبنا ظل أخية وفار للقوم باللحم المراجيل
١٦	٢٩	لا عهد لى بنىضال أصبحت كالشن البال
٣٦	٧٥	وما الدنيا يياقية بحزن أجل ، لا ، ولا برضاء بال
٣٨	٧٧	وأى أمر سىء لا فعله
٣٩	٨٤	{ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفى ولم أطلب قليل من المال
٤٠	٨٥	{ ولكنما أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى
	٨٥	{ فرد على القواد هوى عميدآ وسوئل لويين لنا السؤالا
	٨٦	{ وقد تنفى بها وزى عصورآ بها يقتدنا الحرد الحدالا
٦٠	١٠٦	نمت قمنا إلى جرد مسومة أعرافهن لأيدينا مناديل
٧٩	١٢٨	ما قدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن بمن داره صول

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٨٠	١٢٩	ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى وليس حاملنى إلا ابن جمال
٨٥	١٣٤	ولقد أغدنى وما صقع الدية لك على أدم أجش الصهيل
٨٦	١٣٩	وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبة تصفر منها الأنامل
٩٣	١٥٤	لما دعاى السمهرى أجبه بأبيض من ماء الحديد صقيل
٩٥	١٥٨	حتى لحقنا بها تعدى فوارسنا كأننا رعن قف يرفع الآلا
١٠٨	١٨١	ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعده ينزل به وهو أعزل
١١٠	١٨٣	فليت دفعت الهم عنى ساعة فبقنا على ما خيلت ناعمى بال
١٢٠	١٩٩	فى فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل
	٢٠٦	وقد علم الضيف والرملون إذا اغبر أفق وهبت شمالا
١٢٨	٢٠٧	وخلت عن اولادها المرضعات ولم تر عيف لمزن بلالا
	٢٠٧	بأنك الربيع وغيث مريع وقدا هناك تكون الثالا
١٣٠	٢٠٩	لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها
١٤٢	٢٢٧	دعنى أطوف فى البلاد لعلنى أفيد غنى فيه لذى الحق محمل
١٤٤	٢٣٠	ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ، طى المحمل
		إن كان ما بلغت عنى فلامنى صديق ، وثلث من يذى الأنامل
١٥٥	٢٥٦	وكفنت وحدى منذراً فى ردائه وصادف حوطاً من أعادى قاتل
١٦٩	٢٨٥	أزهير إن يشب القذال فإنه رب هيضل لجب لفتت بهيضل
١٧١	٢٨٧	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة فى غصون ذات أوقال
١٧٢	٢٨٩	رددنا لشعواء الرسول ، ولا أرى كيومئذ شيئاً ترد رسائله
١٨٨	٣٠٥	كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل
١٩٠	٣٠٨	أعلى أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلا
		يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا
١٩٩	٣١٧	وجدنا الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله
٢٠٩	٣٣٤	فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل
٢٢٦	٣٥٤	أبو حنش يؤرقنى وطلق وعمار وآونة أقالا
٢٣٤	٣٧٢	لقد خفت حتى لا تزيد مخافتى على وعلى فى ذى المطارة عاقل
٢٣٧	٣٧٨	رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٥٩	٤٠٢	إليك ؟ وكلا ليس منك قليل
٢٦٢	٤٠٥	في أقوس نازعتها أيمن شمالا
٢٦٣	٤٠٦	بأني لها من أيمن وأشم
٢٧٠	٤٣٢	يهودي يقارب أو يزبل
٢٨٨	٤٥٧	بنابطن خبت ذى قفاف عققل
٢٩٩	٤٧٥	كنعاج الملا تعسفن رملا
٣٠٠	٤٧٦	مالم يكن وأب له ليتلا
٣٠٨	٤٨٩	حبك النطاق قشب غير مهبل
٣١١	٤٩٤	بحنين يوم تواكل الأبطال
٣١٦	٤٩٩	عارى الأشاجع ناحلا كالنصل ؟
٣٢٥	٥٠٥	وإن معد اليوم مود ذليلها
٣٤٠	٥١٨	قناعه مغطيا فإني مجتلى
٣٤٢	٥١٩	وأظن أن نقاد عمره عاجل
٣٤٤	٥٢١	ولا البليغ ولا ذى الرأى والجدل
٣٤٨	٥٢٧	فلا أشقى عليك ولا أبلى
٣٥٠	٥٣٠	إذا ما خفت من أمر تبالا
٣٥٦	٥٣٦	وعلام أركبه إذا لم أزل
٣٥٩	٥٣٨	وجرداء مثل القوس سمع حجولها
٣٦٠	٥٣٨	وأيدى شمال باردات الأنامل
٣٦١	٥٣٩	ولكن فراقا للدعائم والأصل
٣٦٤	٥٤٥	ولا وجد العذرى قبل جميل
٣٦٩	٥٦١	ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفضله
٣٧٨	٥٨٤	إن يصدروا أو يغبثوا أو يخذلوا أو يخذلوا عليك مرجلين كأنهم لم يفسدوا
٣٨٢	٥٨٨	عن ظهر غيب إذا مسائل سألا
٣٨٣	٥٨٩	تساوس رويدا ؛ إني من تأمل

الشاهد	ص	رقم الشاهد
كان نسج العنكبوت الرمل	٦٠٥	٣٩١
أبنا الريح تملها نمل	٦١٨	٣٩٨
على صير أمر ما يمر وما يحلو	٦٥٥	٤١١
بسقط اللوى بين الدخول فحومل	٦٥٦	٤١٢
ولا ذاكر الله إلا قليلا	٦٥٩	٤١٤
حينما يعللنا وما نعلله	٦٧٨	٤٢٨
ولاك استقى إن كان ماؤك ذا فضل	٦٨٤	٤٣٢
كلع الدين في حبي مكلل	٦٨٤	٤٣٣
وناقة عمرو ما يحل لها رحل	٦٩٤	٤٣٧
وما أنت فرع يا حسيل ولا أصل	٧١٥	٤٤٢
فلم على أيهم أفضل	٧٢٣	٤٤٦
وأقعد في إفيائه بالأصائل	٧٢٧	٤٤٨
ريب الزمان ودهر مفسد جبل	٧٢٩	٤٤٩
ولكن أقصى مدة الموت عاجل	٧٣٣	٤٥٢
فهبش الفؤاد لذلك الحجل	٧٣٤	٤٥٣
ألا بأبي أصل تلك الرجل	٧٤٨	٤٥٧
شرب النبيذ واصطفافا بالرجل	٧٥١	٤٥٩
مرحبا بالرضام منك وأهلا	٧٥٢	٤٦٠
دراكا، ولم ينضح بماء فيفضل	٧٥٩	٤٦٥
ما إن تال يد الطويل قذالها	٧٦٧	٤٧١
وتصبح غرثي من لحوم الغوافل	٧٧١	٤٧٦
دون الشيوخ ترى في بعضها خلا	٧٧٥	٤٨١
لقد جار الزمان على عيالي	٧٧٩	٤٨٥
والعين بالإنمء الحارى مكحول	٧٨٠	٤٨٧
كناز البضيع سهوة المشى بازل	٨٠٩	٤٩٦
يبازل وجنا، أو عيهل	٨١٠	٤٩٧
إذا تجرد، لا خال ولا بخل	٨٢٢	٤٩٩
ألقى فيها وعليه الشليل		
ولم يشفق على نقص الدخال		

رقم الشاهد	ص	الشاهد
		حرف الميم
١	١١	فإنه أهل لأن يؤكرا
٣	١٦	وعامنا أعيننا مقدمه يدعى أبا السميع ، وقرضاب سمه * مبتكرا لكل عظم يلحمه *
٤	١٦	باسم الذى فى كل سورة سمه قد وردت على طريق تعلمه
١٢	٢٦	ينباع من ذفرى غضوب جسة زياقة مثل الفنيق المكدم
١٨	٤٠	وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم
٣٣	٧٢	فطلقها فلست لها بند وإلا يعل مفرقك الحسام
٣٧	٧٦	إن تنفر اللهم تنفر جما وأى عبد لك لا ألما
٤٢	٨٧	ولكن نصفنا لوسبيت وسبى بنو عبد شمس من مناف وهاشم
٤٥	٩٠	قضى كل ذى دين فوقى غريمه وعزة ممتول معنى غريمها
٥٠	٩٧	ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخاقله أو معدم المال مصرما ؟
٥٣	١٠٠	ألا ياسلى لا صرم لى اليوم فاطما ولا أبداً ما دام وصلك دائماً
٥٦	١٠٢	يادار سلى يا اسلى ثم اسلى بسمسم وعن عيى بسمسم
٥٩	١٠٥	ماوى ، ياربنا غارة شعواء كاللذعة بالميسم
٦١	١٠٨	العاطون تحين ما من عاطف وللمطمعون زمان أين المطعم
٦٩	١١٨	يالنعة الله على أهل الرقم أهل الحميز والوقير والحزم
٨٤	١٣٤	ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام
٨٨	١٤٤	صددت وأطولت الصدود ، وقلنا وصال على طول الصدود يدوم
٩٩	١٦٩	بحسبك أن قدسدت أخزم كلها لكل أناس سادة ودعائم
١٠٤	١٧٥	لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام
١٢٣	٢٠٢	ويوما تلاقينا بوجه مقسم كأن طيبة تعطو إلى وارق السلم
١٢٥	٢٠٤	وخيفاء ألقى الليث فيها ذراعه فسرت وساءت كل ماش ومصرم
١٢٦	٢٠٥	ثم افعل ما شئت عن علم كأن بطن جلى ذات أونين متم
١٣٤	٢١٩	ولست بلوام على الامر بعدما ثم افعل ما شئت عن علم
١٤١	٢٢٥	ألا يا صاحبي قفا لننا يفوت ، ولكن عل أن أتقدما
١٤٦	٢٣٢	حتى تهجر فى الرواح وهاجها نرى العرصات أو أثر الحيام
		طلب العقب حقه الظلوم

الشاهد	ص	رقم الشاهد
فتمت ، وما ليل الطي بناثم	٢٤٣	١٥٠
عليكن من بين السيل سلام	{ ٢٥٥	١٥٣
عليكن منه وابل ورهام		
ضنا عن الملحة والشم	٢٨٠	١٦٦
لو خافك الله عليه حرمه	{ ٢٩٩	١٨٣
لحه ولا دمه *		
وليس عليك يا مطر السلام	٣١١	١٩٢
إني أخاف أن تكون لازما	٣١٥	١٩٥
على قفة العزى وبالنسر عندما	{ ٣١٨	٢٠٠
أيل الأيلين المسيح بن مريم		
حساما إذا ما هنر بالكف صما	{ ٣٢١	٢٠٣
فإن الأولاء يعلمونك منهم		
يا بؤس للجبل ضاررا لأقوام	٣٣٠	٢٠٥
أقول : يا اللهم يا الله	٣٤١	٢١٤
صلبت أو سبحت يا اللهم ما	{ ٣٤٢	٢١٥
* اردد علينا شيخنا مسلما *		
غفرت أو عذبت يا الله	٣٤٣	٢١٦
على الناج العاوى أشد رجاء	٣٤٥	٢١٧
سريع إلى داعي الندى والتكرم	٣٥٠	٢٢١
وأضحت منك شاسعة أماما	٣٥٣	٢٢٤
أو أمتدحه فإن الناس قد علوا	٣٥٤	٢٢٥
إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم	{ ٣٦٣	٢٢٩
وركضة جيريل على عهد آدم		
كان الزناء فريضة الرجم	٣٧٣	٢٣٥
جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما	٣٨٧	٢٤٨
كأن قفراً رسوما قلما	٤٢١	٢٦٨
لله در اليوم من لامها	٤٣٢	٢٦٩
إذا خاف يوما نبوة فدعاها	٤٣٤	٢٧٢

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢٧٥	٤٤٢	كلا أخونا ذورجال كأنهم
٢٧٩	٤٤٤	كلا يوى أمانة يوم صد
٢٩٦	٤٦٩	إلى الملك القرم وابن الهمام أودا الرأي حين نعم الأمور
٣٠٣	٤٨٢	فيأطية الوعساء بين جلال
٣٢١	٥٠٢	من سبأ الحاضرين مأرب إذ
٣٣٠	٥١٠	إن تمنا خلقت ملموما
٣٤٣	٥١٩	[القاطنات البيت غير الريم]
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قتمه
٣٥٥	٥٣٥	عرضنا نزال فلم ينزلوا
٣٨١	٥٨٧	
٣٩٣	٦١١	فملا فروع الأبهقان ، وأطفلت
٤٠٢	٦٢٥	وإن أناه خليل يوم مسألة
٤٠٧	٦٣٧	أولائك قوى إن هجوى هجوتهم
٤٠٩	٦٥٣	يحبس الجاهل مالم يعلم
٤٢٩	٦٧٨	إذاه سيم الحسف آلى بقسم
٤٤١	٧١٠	ولقد أبيت من الفتاة بمعزل
٤٦٣	٧٥٦
٤٦٤	٧٥٧
٤٦٧	٧٦٠	تمحضت النون له يوم
٤٧٨	٧٧٢	فمضى وقدمها ، وكانت عادة
٤٨٦	٧٨٠	[بكرت بها جرشية مقطورة]
		حرف النون
٢٤	٦٢	أكل عام نعم تحونه
٢٩	٦٧	كلا يوى طوالة وصل أروى
٣١	٦٩	أصاب اللوك فأفنام
٥٤	١٠١	ألا ياأسلى قبل الفراق ظعننا
٦٣	١١٠	نولى قبل يوم نأبى جمانا
٨١	١٣٠	امتلاً الحوض وقال : قطنى
١١٨	١٩٧	ومصدر مشرق اللون
		أسود الشرى من كل أغلب ضيف
		وإن لم نأنتها إلا لماسا
		وليث السكتية فى المزدحم
		بذات الصليل وذات اللجم
		وبين النقا ، آنت أم أم سالم ؟
		بينون من دون سيله العرما
		قوما ترى واحدم صعبا
		قواطنا مكة من ورق الحمى
		لا يشتري كتنانه وجهرمه
		وكانت نزال عليهم أطم
		لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
		بالجلهتين ظاؤها ونعامها
		يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم
		وأعبد أن تهجى تميم بدارم
		شيخا على كرسيه معمما
		بالله لا يأخذ إلا ما احتكم
		فأبيت لا حرج ولا محروم
	 وجمادين حسوما
	 جمادين حرام
		أنى ، ولكل حاملة تمام
		منه إذا هى عردت إقدامها
		تروى المحاجر بازل علىكوم
		يلقحه قوم وتنتجونه
		ظنون ، آن مطرح الظنون
		وأخرج من بيته ذا جدن
		تحية من أمسى إليك حزينا
		وصلينا كما زعمت تلانا
		مهلا رويدا قد ملأت بطنى
		كان ندياه حقان

رقم الفاهد	ص	الشاهد
١٥٨	٢٦٨	وكل أخ مفارقة أخوه
١٦٧	٢٨٢	وأن تبأبان وأن تقدين
١٧٦	٢٩٢	على حين انخيت وشاب رأسى
١٧٨	٢٩٤	ولا ينطق للكروه من كان منهم
١٨٢	٢٩٦	وابذل سوام المال إن سواها دهما وجونا
١٩٣	٣١٣	تفقاً فوقه القلع السوارى
٢١٢	٣٣٦	فديتك يا لتي تيمت قلبي
٢٢٨	٣٥٧	فلو أنا على حجر ذبحنا
٢٥٤	٣٩٠	فلمست بمدرك مافات منى
٢٥٥	٣٩٤	لاه ابن عمك، لا أفضل في حسب
٢٦٧	٤٢٩	يطفن بحوزى المراتع لم ترع
٢٨٣	٤٤٩	وصانى العجاج فيما وصفى
٣٤٦	٥٢٥	لنقم أنت يا ابن خير قريش
٣٥١	٥٣١	قللت ادعى وأدع؛ فإن أئدى
٣٨٨	٥٩٩	داويت عين أبى الدهيق بطله
٣٩٢	٦١٠	إذا ما الغانيات برزن يوما
٤٣٥	٦٩٣	أنطمع فينا من أراق دماءنا؟
٤٤٠	٦٩٩	كانا يوم قرى إنسا
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه]
٤٩٢	٧٩٧	قد فارقت قرينها القرينة
٤٩٤	٨٠١	وما بال عني كالشعب العين
٥٠٠	٨٢٣	دع الحمر يشربها الغواة؛ فإننى
٥٠١	٨٢٤	تفك تسمع ماحييت بهالك حتى تكونه

حرف الهاء (١)

٥ ١٨ إن أباه وأبأ أباه قد بلغا في المجد غاياتها
(١) وضعنا في هذه القافية الأبيات التى آخرها هاء - وإن لم تكن الهاء حرف =

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٤	٨٩	ولقد أرى تغنى به سيفانة
٦٤	١١٢	والله ما لىلى بنام صاحبه
٧٣	١٢٣	فإن أجه يضجر كما ضجر بازل
١١٧	١٩٣	مشائيم ليسوا صلحين عشيرة
١٨١	٢٩٦	أكر على الكتبية لا أبالى
٢١٣	٢٣٩	مبارك هو ومن سماه
٢٣٦	٣٧٧	وبلد عامية أعماؤه
٢٥١	٣٨٩	مابال هم عميد بات يطرقنى
٢٦٩	٤٣٢	لما رأت سائدا استعبرت
٢٩٧	٤٧٠	أوكل قوم أطاعوا أمر مرشدكم الظاعنين ولما يظعنوا أحداً
٣١٩	٥٠١	ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيها
٣٢٥	٥٠٥	ولسنا إذا عد الحصى بأقلة
٣٢٦	٥٠٦	غلب السامح الوليد سماحة
٣٢٨	٥٠٨	لقوم فكانوا هم المنفدين
٣٤٩	٥٢٩	بل بلد ملء الفجاج قتله
٣٥٧	٥٣٧	تراكها من إبل تراكها
٣٥٨	٥٣٧	مناعها من إبل مناعها
٣٥٩	٥٣٨	نعا أبالى لكل طمرة
٣٦٩	٥٦١	فلم أر مثلها خباسة واجد
٣٧٢	٥٦٨	فإنى قد رأيت بدار قوى
٣٨٤	٥٩١	قلت لشييان : ادن من لقائه
٣٨٧	٥٩٦	وإنى امرؤ من عصبة خندية
٣٩٣	٦١١	فعلا فروع الأبهتان ، وأطفلت
٣٩٥	٦١٣	علقتها تبنا وماء بارداً
٤٠٥	٦٣٠	إذا رضيت على بنو نمر

= الروى الذى بنيت عليه الكلمة - تيسيراً على من لا إلمام لهم بعلم القافية ، ووضعناها مرة أخرى فى موضعها اللائق بها .

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٤٢٨	٦٧٨	بيناء في دار صدق قد أقام بها حينا يعلتنا ، وما نعلله
٤٦٠	٧٥٢	والقارح العدا وكل طمرة ما إن تنال يد الطويل قذالها
٤٦٢	٧٥٥	[فسوته لا تنقضى شهرينه] شهري ربيع وجمادينه
٤٦٦	٧٦٠	أيا جارتا بيني فإنك طالقه كذاك أمور الناس غاد وطارقه
٤٦٩	٧٦٤	فإن تعهدني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها
٤٧٤	٧٦٩	وقائع في مضر تسعة وفي وائل كانت العاشرة
٥٠٠	٨٢٣	دع الحمر يشربها القواة ؛ فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها
٥٠١	٨٢٤	فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها
		تسلك تسعم ما حييت بها لك حتى تكونه
		حرف الواو
١١١	١٨٤	فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى
٤٣٤	٦٩١	وأنت امرؤ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوى
		حرف الألف اللينة
٣٥٢	٥٣٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحشئ لك الويل حر الوجه أويك من بكى
		حرف الياء
٩٧	١٦٨	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٩٨	١٦٩	أغان على الدهر إذ حل بركة كفى الدهر لو وكلته بي كافياً
١١٥	١٩١	بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثيا
١٦٢	٢٧٤	وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسى
٣٠٥	٤٨٣	ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيبتني غايا
٣٢٩	٥٠٩	يا بئر يا بئر بني عدى لأنزحن قعرك بالدي
		* حتى تعودى أقطع الولي *
٣٤٥	٥٢١	بل القوم الرسول الله منهم هم أهل الحكومة من قصي
٤١٧	٦٦٣	حيدة خالي ولقيط وعلى وحاتم الطائي وهاب المني
٤٢٦	٦٧٥	وليس المال فاعلمه بمال من الأقوام إلا للذي
		أريد به العلاء ويمتنه لأقرب أقربيه وللقصي
٤٩٨	٨١٦	لقد أغدو على أشقصر يفتال الصحاربا

تمت فهرس الشواهد

والحمد لله ذي الجلال والكبرياء ، وصلاته وسلامه على صفوة الأنبياء